



انتشارات دانشگاه تهران

۱۱۰۰/۲

# الذریعة الى أصول الشريعة

تصنيف

صید مرتضیٰ علم الهدی

قسمت دوم

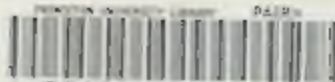
از اخبار تا پایان

تصحیح و مقدمه و تعلیقات و قهارس

از

ابوالقاسم کرجی





32101 011541263

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

DUE JUN 15 1998

JUN 15 2009

DUE JUN 15 2000

DUE JUN 15 1998

JUN 15 2000

JUN 15 2011

JUN 15 2010



الذريعة الى اصول الشريعة

قسمت دوم

١٣١٠

مكتبة المصنف

2024/03/07

مكتبة المصنف

مكتبة المصنف

مكتبة المصنف

مكتبة المصنف

مكتبة المصنف

مكتبة المصنف

مكتبة المصنف



# انتشارات دانشگاه تهران

شماره ۲/۱۱۰۰

شماره مسلسل ۲۴۸۳

ناشر : مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران

تاریخ انتشار : اسفند ماه ۱۳۶۳

تیراژ چاپ : دوهزار و پانصد نسخه

چاپ و صحافی : چاپخانه مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران

مسئولیت صحت مطالب کتاب با مصحح است

کلیه حقوق برای دانشگاه تهران محفوظ است

بها : ۵۲۰ ریال

Sharif al-Murtada

# الذريعة إلى أصول الشريعة

تصنيف

سيد مرتضى علم الهدى

قسمت دوم

از اخبار تا پایان

تصحیح و مقدمه و تعلیقات و فهرس

از

ابوالقاسم کرجی



2272

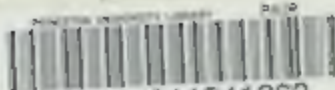
. 689575

. 329

1983

gismat 2





32101 011541263

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا  
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ<sup>١</sup> .

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ

فَصْلٌ فِي حَدِّ الْخَبَرِ وَمُهِمِّ أَحْكَامِهِ

- الْوَاجِبُ أَنْ يُعَدَّ الْخَبَرُ بِأَنَّهُ مَا صَحَّ فِيهِ الْيَقِينُ أَوِ الْكُذْبُ ،  
لِأَنَّ حُدَّهُ بِمَا يَنْقُضُ فِي الْكُتُبِ بِأَنَّهُ مَا صَحَّ فِيهِ الْيَقِينُ وَالْكَذْبُ  
يَنْقُضُ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا صَدَقًا ، كَقَوْلِنَا : إِنَّهُ - تَعَالَى -  
مُحَدِّثُ الْعَالَمِ<sup>٢</sup> ، أَوْ عَالَمٌ لِنَفْسِهِ ، وَ : إِنَّ الْجَهْلَ وَالْكَذْبَ قِيحَانِ .  
وَيَنْقُضُ - أَيْضًا - بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا كَذِبًا ، كَقَوْلِنَا : إِنَّ صَانِعَ  
الْعَالَمِ مُحَدِّثٌ ، وَالْكَذْبُ حَسَنٌ .

١٠

١ - التسمية والتعبد من المصحح لا من الأصل .

٢ - ب - : بانه .

٣ - الف : يصح .

٤ - ج - : أو الكذب ، تا أينجا .

٥ - ب و ج : يكون .

٦ - ب و ج : العالم .

وَقَدْ حَدَّه قَوْمٌ بِأَنَّهُ مَا احْتَمَلَ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ ، فَرَاراً مِنْ  
 أَنْ يَقُولَ فِي صَادِقٍ<sup>١</sup> وَكَاذِبٍ : إِنَّهُمَا صَدَقَا ، أَوْ كَذَبَا . وَحَدَّ الْخَبِيرُ  
 بِأَنَّهُ مَا احْتَمَلَ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ ، وَجَارٍ مُجْرَى  
 مَا اخْتَرَنَاهُ مِنَ الْحَدِّ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ عَنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ بِأَنَّهُمَا  
 صَدَقَا أَوْ كَذَبَا لَا يَكُونُ إِلَّا كَذِباً ، لِأَنَّ مُخْبِرَهُ لَيْسَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ .  
 وَالْخَبِيرُ<sup>٢</sup> إِنَّمَا يَصِيرُ خَبِيراً بِقَصْدِ<sup>٣</sup> الْمُخْبِرِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ وَإِنْ  
 تَقَدَّمَ الْمَوَاضِعَةُ فِيهِ فَإِنَّمَا يَتَّعَلَقُ بِمَا يُقِيدُهُ<sup>٤</sup> بِالتَّصْدِيقِ ، لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ :  
 « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ »<sup>٥</sup> لَا يَكُونُ خَبِيراً عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -<sup>٦</sup> إِلَّا بِالتَّصْدِيقِ .  
 وَحِكَايَةُ الْخَبِيرِ كَلْفِظُهُ<sup>٧</sup> ، وَلَا تَكُونُ<sup>٨</sup> الْحِكَايَةُ خَبِيراً  
 لِإِرْتِقَاعِ التَّصْدِيقِ .  
 وَإِظْهَارُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ لَا يَكُونُ<sup>٩</sup> خَبِيراً ، وَلَوْ كَانَتْ  
 كَذَلِكَ ؛ لَكَانَتْ كُفْراً ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ لَهُ إِظْهَارُ كَلِمَةِ<sup>١٠</sup> الْكُفْرِ<sup>١١</sup> تَعْرِيفاً  
 لَا إِخْبَاراً .

٢ - الف : + خلاف .

٤ - ج : بصدق .

٦ - الف : - بما يقيد ، ب : بما يقيد .

٨ - الف : - عليه السلام .

١٠ - ب و ج : يكون .

١٢ - ب : - كلمة .

١ - ج : صدق .

٣ - ب : المخبر .

٥ - الف : الخبر .

٧ - ج : من ع .

٩ - ج : بلفظه .

١١ - الف : تكون .

١٢ - ج : - الكفر .

وَالْخَبِيرُ لَا يَخْلُو مِنْ صَدَقٍ أَوْ كَذِبٍ، وَلَا وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ،  
لِأَنَّ لِلْخَبِيرِ تَعَلُّقًا بِالْمُخْبِرِ عَنْهُ، فَلَا يَخْلُو الْمُخْبِرُ عَنْهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْخَبِيرُ، فَيَكُونُ صَدَقًا، أَوْ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْخَبِيرُ،  
فَيَكُونُ كَذِبًا. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَاسِطَةٌ فِي  
مُخْبِرِ الْخَبِيرِ، فَلَا وَاسِطَةٌ فِي الْخَبِيرَيْنِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ.

وَقَوْلُ الْجَاهِظِ: «إِنَّهُ لَا يَكُونُ كَاذِبًا إِلَّا مَنْ عِلِمَ كَوْنُهُ كَذَلِكَ»  
بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْمُغْلَاةَ يَصِفُونَ كُلَّ مُخْبِرٍ عَلِمُوا أَنَّ مُخْبِرَ خَبِيرِهِ لَيْسَ عَلَى  
مَا تَنَاوَلَهُ خَبِيرُهُ بِأَنَّهُ كَاذِبٌ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ، وَ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ  
شَرْطًا، لَوَحَّتْ مُرَاعَاتُهُ كَمَا وَجِبَ مُرَاعَاةُ مُتَنَاوِلِ الْخَبِيرِ، وَالْمُسْلِمُونَ  
يَصِفُونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ  
كَاذِبٌ، بَلْ يَتَّقِدُ أَنَّهُ صَادِقٌ. وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْجَاهِظُ،  
لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ: «إِنَّهُ كَاذِبٌ وَلَا يَعْلَمُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ  
بِكَذِبِهِ» مُنَاقِضَةً، وَمِمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا، وَمَعْلُومٌ خِلَافُ

- |                         |                    |
|-------------------------|--------------------|
| ١ - ب ١٠ .              | ٢ - ج : مع .       |
| ٣ - ب : يضيفون .        | ٤ - ب : يتناولوه . |
| ٥ - ج . كذلك .          | ٦ - ب : لوجب .     |
| ٧ - ج : الامر ، بالمد . | ٨ - ج : جبر .      |
| ٩ - ب . + لكان .        |                    |

ذلك. و الجاحظ بنى هذا على مذهبه في المعارف ، و أنها ضرورة، و اعتقاده أن من لا يعرف فهو معذور، و كونه كاذباً يقتضى الذم، فلم يتصف به إلا مع العلم، و قد بينا في الذخيرة وغيرها بطلان هذا المذهب، و دللنا على أن المتمكن من المعرفة يقوم مقامها في لحوق الذم و استحقاق العقاب .

و الصدق من جنس الكذب، لأن السامع لا يفصل بينهما بالإدراك، و لو اختلفا في العنصر، لفصل بالإدراك بينهما.

و لم يكن الخبر خيراً لجهه، ولا لصيغته، ولا لوجوده، بل يقصد المخبر إلى كونه خيراً، و كل شيء دللنا به على أن الأمر لم يكن أمراً لشيء، يرجع إلى أحوال الأمور، مما قد ذكره مبسوطاً هو دلالة في الخبر، فلا معنى لإعادته

٢ - الف : - طلى .

١ - الف + على .

٤ - ب : + الا .

٣ - ج - و .

٦ - ب : بشى .

٥ - ب و ج : يقصد .

٧ - ب الاوامر .

## فصل في أن في الاخبار ما يحصل عنده العلم

اعلم أن أصحاب المقالات حكموا<sup>١</sup> عن فرقة<sup>٢</sup> تعرف<sup>٣</sup> بالسمنية<sup>٤</sup> إنكار وقوع العلم عند شيء من الاخبار، وأنهم يقصرون العلم على الإدراك دون غيره.

- و الذي يدل على بطلان هذا المذهب أنا نجد من سكون<sup>٥</sup> نفوسنا إلى اعتقاد وجود البلدين الكبير والحدود العظيم ما نجد<sup>٦</sup> عند المشاهدات، فمن تشكك<sup>٧</sup> في أن ذلك علم يقين<sup>٨</sup> كمن تشكك<sup>٩</sup> في الآخر، ومن ادعى أنه ظن قوي<sup>١٠</sup> كمن ادعاه في الأمرين. و الأشبه - إن كانت هذه الحكاية حقاً - أن يكون من خالف في ذلك إنما خالف في الاسم دون المعنى، واشتبه عليه العلم بالظن،<sup>١١</sup> كما نقوله في<sup>١٢</sup> السوفسطائية. وهذا القدر كاف.

١ - ب و ج : حكموا .  
٢ - الف : تعرف .  
٣ - السمنية كمرنية قوم بالهند دهريون قاللون بالناسخ . ( القاموس المحيط ، ط مصر ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ ) .  
٤ - ج : نجد .  
٥ - ج : تشكك .  
٦ - الف : تعين .  
٧ - ج : اقوى .  
٨ - ج : يقوله .  
٩ - ج : - في .  
١٠ - ج : - في .

## فصل في أقسام الاخبار

اعلم أن الاخبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أولها يعلم أن مخبره على ما تناوله. وثانيها يعلم أن مخبره ليس على ما تناوله. وثالثها يتوقف فيه.

وما يعلم أن مخبره على ما تناوله على ضربين: أحدهما يعلم ذلك من حاله باصطرار، ومثاله يغير خلاف خبرنا بأن السماء فوقنا والأرض تحتنا، وبين أمثالهم - على الخلاف الذي فيه، وسند كره - الاخبار عن البلدان الكبار والحوادث العظام. والآخر أن يعلم أن مخبره على ما تناوله باكتساب، كالخبر المتواتر وخبر الله - تعالى - وخبر رسوله - ص ع - وخبر الأمة<sup>١</sup> بجمعها. وقد ألحق قوم بهذا القسم لواحق سنتكم<sup>٢</sup> عليها، و

٢ - ج: ينقسم.

١ - ب: الخبر.

٤ - ب و ج: متوقف.

٣ - الف: علم.

٦ - ب: - خبر.

٥ - ج: بين جاي من.

٨ - الف: - يعلم ان.

٧ - ب: احمر.

١٠ - ج: بالكتاب.

٩ - ب و ج: يتناوله.

١٢ - الف: الاممة.

١١ - الف: جل شأنه.

١٢ - ب: سنكلم.

نَتَيْنُ الصَّحِيحَ مِنْهَا مِنَ الْعَاسِدِ إِذَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهَا بِمَشِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى .  
وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّ مُضَرَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاولَهُ ، فَيَنْقَسِمُ  
إِلَى قَسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ بِاضْطِرَارٍّ ، وَالثَّانِي يُعْلَمُ  
بِاِكْتِسَابٍ . وَيَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ سَنَذْكُرُهَا إِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى بَابِهَا  
بِإِذْنِ اللَّهِ .

وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ أَنَّ مُضَرَّهُ عَلَى مَا تَنَاولَهُ ، وَلَا أَنَّهُ  
عَلَى خِلَافِهِ ، فَيَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا يَحِبُّ الْعَمَلُ بِهِ ، وَ  
الْآخَرُ لَا يَحِبُّ الْعَمَلُ بِهِ . وَالَّذِي يَحِبُّ الْعَمَلُ بِهِ ' ' يَنْقَسِمُ إِلَى  
وَحُوبٍ عَقْلِيٍّ يَضِرُّ حِلَافٍ ، كَالْأَخْبَارِ الْمُتَعَدِّقَةِ بِالْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ  
الْعَقْلِيَّةِ ، وَإِلَى وَجُوبٍ سَمْعِيِّ \* وَمِثَالُهُ الشَّهَادَاتُ بِإِلَافٍ ، وَ  
أَخْبَارُ الْإِحَادِ الْوَارِدَةِ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْحِلَافِ ' ' الَّذِي  
سَنَذْكُرُهُ . وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَهُوَ الَّذِي

- |   |   |
|---|---|
| ١ - ب - فاما .  | ٢ - الف : + ان  |
| ٢ - الف : + ان  | ٣ - ج : بالكتاب   |
| ٣ - ج : بالكتاب   | ٤ - الف و ج : - اذا انتهينا .                                       |
| ٤ - الف و ج : - اذا انتهينا .                                       | ٥ - ج : + تعالى   |
| ٥ - ج : + تعالى   | ٦ - ج : ح   |
| ٦ - ج : ح   | ٧ - ج : ح العلم .   |
| ٧ - ج : ح العلم .   | ٨ - ب : الاول ، جاي > الذي يجب العمل به < ح : - و الاخر ، تا اسعا . |
| ٨ - ب : الاول ، جاي > الذي يجب العمل به < ح : - و الاخر ، تا اسعا . | ٩ - ب : + و .   |



لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، فَيَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الرَّدَّ ،  
وَالثَّانِي يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَكْذِيبٍ وَلَا تَصْدِيقٍ . وَتَفْصِيلُ  
ذَلِكَ يَجِيءُ فِي مَوْضِعِهِ بِمَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

## فصل في صفة العلم ، الواقع عند الأخبار

إِعْلَمْ أَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ لَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ عِلْمٌ ،  
وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ .  
فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ، فَخَارِجٌ عَنْ هَذَا الْفَصْلِ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ إِذَا  
لَمْ يَحْصُلْ فَلَا كَلَامَ لَنَا فِي أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ أَوْ مُكْتَسَبٌ .  
وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي ، وَهُوَ يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ ، يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهِ ' ' لِكُلِّ عَاقِلٍ ' ' يَسْمَعُ تِلْكَ الْأَخْبَارَ ، وَلَا  
يَقَعُ مِنْهُمْ فِيهِ شَكٌّ ، كَأَخْبَارِ الْبُلْدَانِ وَالْوَقَائِعِ وَالْحَوَادِثِ الْكِبَارِ

٢ - ب : - إلى .

٤ - الف - العلم .

٦ - ب : - لا

٨ - ب : يحصل .

١٠ - ب : - به .

١ - ج : العلم .

٢ - ج : إيشاء الله .

٥ - ب : ضرب .

٧ - ج : + لا .

٩ - الف : من .

١١ - ج : + و .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ نَظَرَ، وَاسْتَدَلَّ، وَ  
عَلِمَ أَنَّ الْمُخِيرِينَ بِصِفَةِ مَنْ لَا يَكْتِيبُ، وَ مِثَالُهُ الْإِخْبَارُ عَنْ  
مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ - ص ع - الْحَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ، وَ مَا تَرْوِيهِ الْإِمَامَةُ  
مِنَ النَّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَإِنَّمَا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْوَاقِعَ عِنْدَهُ ه  
ضُرُورِيٌّ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْعَادَةِ، وَ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ وَ أَبِي  
هَاشِمٍ وَ مَنْ تَبِعَهُمَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ الْقَهَّارِ. وَ ذَهَبَ قَوْمٌ آخَرُونَ  
إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مُكْتَسَبٌ لَيْسَ بِضُرُورِيٍّ، وَ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي  
الْقَاسِمِ الْبُلْخِيٍّ وَ مَنْ وَاقَفَهُ.

وَالَّذِي أَنْصَرَّتْهُ - وَهُوَ الْأَقْوَى فِي نَفْسِي - فِي كِتَابِ الدُّخِيرَةِ وَ ١٠  
الْكِتَابِ الشَّافِي التَّوَقُّفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى صِفَةِ هَذَا الْعِلْمِ بِأَنَّهُ ضُرُورِيٌّ  
أَوْ مُكْتَسَبٌ، وَ تَجَوِيزُ كَوْنِهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ.  
وَ إِنَّمَا قَوَى ذَلِكَ فِي نَفْسِنَا، لِأَنَّ الْعَالِمَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ يُمْكِنُ

١ - ب و ج يجب حصوله ، بجای يحصل .

٢ - ب : اعلم . ٢ - ب : لا .

٤ - ج : ابو . ٥ - ج : + و .

٦ - ب : القسم . ٧ - ب : فائدي .

أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ الْعِلْمُ عَلَى الْجَمْلَةِ بِصِفَةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي قَضَتْ  
الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ مِنْهَا الْكُذْبُ ، وَلَا أَنْ تَتَوَاطَأَ عَلَيْهِ .  
وَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ وَتَصَوَّرَهُ ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ عَنِ الْبُلْدَانِ  
وَالْأَمْصَارِ مَنْ وَجَدَهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ الْمُتَهَذِّةِ فِي<sup>٢</sup> نَفْسِهِ ، فَعَلَّ<sup>٣</sup>  
اعْتِقَاداً<sup>٤</sup> بِصَدَقِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ ، وَكَانَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عِلْماً ، لِمُطَابَقَتِهِ  
لِلْجَمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمُتَهَذِّةِ فِي نَفْسِهِ ، وَيَكُونُ هَذَا الْعِلْمُ كَسْباً لَهُ  
- لَامْعَالَهُ - غَيْرَ ضَرُورِيِّ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : أَنَّ إِدْخَالَ التَّفْصِيلِ فِي الْجَمْلَةِ إِنَّمَا  
يَكُونُ فِيمَا لَهُ أَصْلُ ضَرُورِيٌّ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْلَةِ ، كَمَنْ عَلِمَ أَنَّ مِنْ  
شَأْنِ الظُّلَمِ أَنْ يَكُونَ قِيحاً عَلَى سَبِيلِ الْجَمْلَةِ ، فَإِذَا عَلِمَ فِي ضَرِيحٍ<sup>٥</sup>  
بِعَيْنِهِ أَنَّهُ ظَلَمٌ ، فَعَلَّ اعْتِقَاداً لِقِيحِهِ<sup>٦</sup> ، وَكَانَ عِلْماً ، لِمُطَابَقَتِهِ الْجَمْلَةَ  
الْمُتَقَرَّرَةَ<sup>٧</sup> ، وَأَنْتُمْ جَعَلْتُمْ الْجَمْلَةَ مُكْتَسَبَةً ، وَالتَّفْصِيلَ كَذَلِكَ .

٢ - الف - - في .

١ - ب و ج : حصره .

٤ - ب و ج : اعتقاد .

٣ - ب معنى .

٦ - ب : - بصدق ، ثا ايضا .

٥ - ج : المصدق .

٨ - الف : بقيه .

٧ - ب : صرب .

٩ - ب - + معلومة ضرورة .

وذلك<sup>١</sup> أنه لا فرق بين أن تكون الجملة المتقررة معلومة ضرورة أو اكتساباً في جواز بناء التفصيل عليها ، لأن من عِلِمَ مِنَّا بِاكتساب<sup>٢</sup> أن من<sup>٣</sup> صح منه الفعل يجب أن يكون قادراً ، و القادر يجب أن يكون حياً على سبيل الجملة ، ثم عِلِمَ في بعض الذوات صحة الفعل ، فلا بد من أن يفعله اعتقاداً لأن تلك الذات قادرة ، و يكون الاعتقاد علماً . وكذلك إذا عِلِمَ في ذات معينة أنها قادرة . وقد تقدمت الجملة التي ذكرناها ، فلا بد من أن يفعله اعتقاداً لكونها حية ، و يكون هذا الاعتقاد علماً . فلا فرق إذن في دخول التفصيل في الجملة بين الضروري و المكتسب ، و<sup>٤</sup> كما أن ما ذكرناه ممكن حائز ، فممكن - أيضاً - أن يكون الله - تعالى - يفعل<sup>٥</sup> ١٠ لنا العلم عند سماعنا الإخبار عن البلدان و ما حصرى مجراها<sup>٦</sup> بالعادة ، وليس في العقل دليل على قطع بإحدى الأمرين ، فالشك في

١ - ج : كذلك .

٢ - ب و ج : يكون

٣ - ج : بالكتاب .

٤ - ب - و - من

٥ - الف : بان .

٦ - الف : الذوات .

٧ - الف : مكوئها

٨ - ب - و -

٩ - ج : من .

١٠ - ب : مجراها .

ذلك غير مُخِلٍّ بِشَيْءٍ<sup>١</sup> من شروط التكليف .

وَقَدْ تَعَلَّقَ مَنْ قَطَعَ عَلَى الضَّرُورَةِ بِوُجُودِ :

أَوَّلُهَا<sup>٢</sup> أَلَّا الْعِلْمَ يُنْخَرِ<sup>٣</sup> هُنَا<sup>٤</sup> الْأَخْبَارَ لَوْ كَانَ مُكْتَسَبًا لَكَانَ

وَاقِعًا عَنْ تَأْمِيلِ حَالِ الْمُخْبِرِينَ ، وَبَلُوغِهِمْ إِلَى الْحِجْزِ الَّذِي لَا يَجُوزُ

أَنْ يَكْذِبُوا وَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ

يَسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ يَمُنُّ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ مِنَ الْعَامَّةِ

وَالْمُقَلِّدِينَ لَا يَعْلَمُونَ<sup>٥</sup> السُّلْدَانَ وَالْحَوَادِثَ الْكِبَارَ ، وَمَعْلُومُ ضَرُورَةِ

الِإِشْتِرَاكِ فِي عِلْمِ ذَلِكَ .

وَمِنْهَا<sup>٦</sup> أَنَّ حَدَّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ قَائِمٌ فِي الْعِلْمِ بِمُخْتَرِ أَخْبَارِ

السُّلْدَانِ ، لِأَنَّا لَا نَسْكُنُ مِنْ إِزَالَةِ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِنَا وَلَا الشَّكَّ فِيهِ ،

وَهَذَا حَدُّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ .

وَمِنْهَا أَنْ اعْتِقَادَ كَوْنِ هَذَا الْعِلْمِ ضَرُورِيًّا صَارْفٌ<sup>٧</sup> قَوِيٌّ عَنِ النَّظَرِ

فِيهِ وَالْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ ، فَكَانَ يَجِبُ<sup>٨</sup> أَنْ يَكُونَ<sup>٩</sup> كُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ

١ - الف : شرط . ٢ - ب : - أولها ، ومكانه يباس .

٣ - ب : ينخر ، ج : مخبر . ٤ - ج : هذا .

٥ - ب : - من . ٦ - ج : يملوا .

٧ - ب : أولها ، بجای منها . ٨ - الف : صادق .

٩ - ج : يجب . ١٠ - ب : - يكون .

أَنَّ هَذَا <sup>١</sup> الْعِلْمَ ضَرُورِيٌّ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ يَصْرِفُهُ عَنِ النَّظَرِ ، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ خِلَافَ ذَلِكَ .

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا : إِنَّ طَرِيقَ اكْتِسَابِ <sup>٢</sup> الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَكْذِبَ <sup>٣</sup> فِي خَبَرِهَا وَبَيْنَ <sup>٤</sup> مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَرِيبٌ سَهْلٌ لَا يَخْتَاجُ فِيهِ <sup>٥</sup> إِلَى دَقِيقِ النَّظَرِ وَلَطِيفِ الْإِسْتِدْلَالِ ، وَكُلُّ عَاقِلٍ يَعْرِفُ بِالْعَادَاتِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي تَقْضَى <sup>٦</sup> الْعَادَاتُ بِامْتِنَاعِ الْكَذِبِ عَلَيْهَا فِيمَا تُرْوِيهِ وَبَيْنَ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْمَنَافِعُ الدُّنْيَوِيَّةُ مِنَ التَّجَارَاتِ وَوُجُوهِ التَّصَرُّفَاتِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى حَصُولِ هَذَا الْفَرْقِ ، لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى الْعَادَةِ ، وَالتَّائِلُ الْبَسِيرُ كَافٍ فِيهِ ، وَالدَّوَاعِي إِلَى حَصُولِهِ قَوِيَّةٌ ، لِإِسْتِدَادِ الْمُعَامَلَاتِ كِلَاهَا <sup>٧</sup> إِلَيْهِ <sup>٨</sup> فَلَا يَجِبُ فِي الْعَامَةِ <sup>٩</sup> [١٩١] وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّدْقِيقِ أَنْ لَا يَتَقَلَّبُوا مُخْضَرِّ هَيْدِهِ الْأَحَارِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَانِيًا : غَيْرُ مُسْلِمٍ لَكُمْ مَا حَدَدْتُمْ بِهِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ ، وَمَا تُكْبِرُونَ أَنْ يَكُونَ حَدُّهُ مَا قَعَلَهُ فِينَا مَنْ هُوَ أَقْدَرُ مِنَّا

١ - ج : هذه .

٢ - ج : يكتب .

٣ - الف : - فيه .

٤ - ج : يكتب .

٥ - الف : - فيه .

٦ - الف : - إليه .

٧ - الف : - إليه .

على وجه لا يتمكن من دفعه ، فلا ينبغي أن تجعلوا ما ترددتم<sup>١</sup> به  
من الحد دليلاً على موضع الخلاف .

و يقال لهم فيما تعلقوا به ثالثاً : إن العلم بالفرق بين صفة<sup>٢</sup>  
الجماعة التي لا يجوز عليها الكف<sup>٣</sup> ويتنوع التواطؤ<sup>٤</sup> فيها للمقلاء<sup>٥</sup>  
كالمتبعين عند كمال عقولهم وشدة حاجتهم إلى التفتيش<sup>٦</sup> والتصرف  
إلى العلم بذلك بقوة الدواعي إليه والبواعث عليه ، وقد يحصل  
للمقلاء هذا العلم قبل أن يختص بعضهم بالاعتقاد الذي ذكرتم  
أنه صارف لهم ، فإذا لا يجب خلو مخالفينا من هذه العلوم على  
ما ادعوه . ويلزم على هذا الوجه أن لا يكون أبو القاسم<sup>٧</sup> البليخي<sup>٨</sup>  
عالمًا بأن المحدثات تنفقر<sup>٩</sup> إلى محدث ، لأنه يعتقد أن العلم  
بذلك ضروري ، واعتقاده هذا صارف له عن النظر ، فيجب أن لا  
يكون عالمًا بذلك ولا عارفاً بالله - تعالى - ولا بشيء من صفاته ،  
فأي شيء قالوه في البليخي قلنا مثله فيما تعلقوا به .

١ - ج : ترددتم . ٢ - ب : صفة .

٣ - ج : البواثر ، ب : التواطؤ . ٤ - ج : المقلاء .

٥ - ج : التفتيش ، ب : التفتيش . ٦ - الف و ب : القسم .

٧ - ج : يفتقر .



فإن قيل إذا جَوَّزْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْبُلْدَانِ وَمَا جَرَى  
مَحَرَّاهَا ضَرُورِيًّا ؛ فهل يَشْتَرِطُونَ<sup>١</sup> فِي وَقُوعِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرْطُ<sup>٢</sup>  
الَّتِي شَرَطَهَا أَبُو عَلِيٍّ وَابُو هَاشِمٍ ، أَمْ تَشْتَرِطُونَ غَيْرَهَا .

قُلْنَا : لَا يَبْدُ مِنْ شَرِطٍ تَحْتَصُّ<sup>٣</sup> نَحْنُ بِهِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَنْ  
أَخْبَرَ بِالْخَبَرِ الَّذِي قَعَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - عِنْدَهُ الْعِلْمَ لَضَرُورِيٍّ أَلَمْ  
يُسْقِ بِشِبْهِهِ<sup>٤</sup> أَوْ تَقْلِيدٍ إِلَى اعْتِقَادِ نَفِي مَوْحِبِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ  
إِذَا كَانَ مُسْتَنْدًا إِلَى الْعَادَةِ وَلَيْسَ بِمَوْجِبٍ عَنْ سَبَبٍ ، حَارَ فِي شَرْطِهِ  
النَّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ اللَّهُ - تَعَالَى - مِنْ التَّصَاحُفَةِ .

وَأَمَّا احْتِجَانَا إِلَى هَذَا<sup>٥</sup> الشَّرِطِ لِتَلَا يُقَالُ لَنَا . أَيُ فَرْقٍ بَيْنَ  
خَبَرِ الْبُلْدَانِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ بِمُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَوَى  
الْقُرْآنِ ، كَمُحَنِّينَ الْيَحْدُوعِ وَانْشِقَاقِ الْقَمِيرِ<sup>٦</sup> وَتَسْبِيحِ الْحَصَى وَمَا أَشْبَهَ  
ذَلِكَ<sup>٧</sup> . ١٢ . وَأَيُّ فَرْقٍ<sup>٨</sup> - أَيْضًا - بَيْنَ أَخْبَارِ الْبُلْدَانِ وَخَبَرِ الْبَيْتِ  
الْجَلِيِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -<sup>٩</sup> الَّذِي تَنْفَرِدُ الْإِمَامِيَّةُ

١ - ط : يشترطون ، لكن النسخ كلها « يشترطون » . ٢ - الف : شروط

٣ - ب و ج : يختص .

٤ - ب : يشبهه .

٥ - الف : الفصل .

٦ - ج : حصه .

٧ - ج : الخبر .

٨ - ح : × بين .

٩ - ج : + و .

بِنَقْلِهِ ؟ ! وَ أَلَا أَجْزَأُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ كَيْلَهُ ضَرُورِيًّا كَمَا  
أَجْزَأُكُمْ فِي أَحَارِ الْإِلْدَانِ ؟ ! وَغَيْرُ مُقْتَضٍ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ إِلَى  
الِإِعْتِقَادِ مَأْمُومًا مِنْ فِعْلِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِالْعَادَةِ ، كَمَا أَنَّ السَّبْقَ إِلَى  
الِإِعْتِقَادِ بِخِلَافِ مَا يُؤَلِّدُهُ النَّظَرُ عِنْدَ أَكْثَرِ مُخَالِفِينَا مَانِعٌ مِنْ تَوَلِيدِ  
النَّظَرِ لِلْعِلْمِ ، فَإِذَا جَارَ ذَلِكَ فِيهَا هُوَ سَبَبٌ مُوجِبٌ ، فَأَوَّلِي أَنْ يَجُوزَ  
فِيهَا طَرِيقَةُ الْعَادَةِ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : فَحَيْثُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يُفْعَلَ الْعِلْمُ لِمَنْ  
سَبَقَ إِلَى إِعْتِقَادِ فِيهِ الْمَعْلُومُ<sup>١</sup> ، وَ يُفْعَلَ لِمَنْ لَمْ يُسَبَقْ ، وَ كَانَ يَجِبُ  
أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلًا لِحِجَاةِ<sup>٢</sup> الْمُسْلِمِينَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ  
مِنَ الْمُتَحَرِّاتِ ، وَ كَانَ يَحِبُّ<sup>٣</sup> - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ الْإِمَامِيَّةُ عَالِمَةً  
بِالنَّصِّ ضَرُورَةً .

وَذَلِكَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ<sup>٤</sup> : إِنَّ الْمَعْلُومَ فِي نَفْسِهِ إِذَا كَانَ  
مِنْ بَابِ مَا يُمَكِّنُ السَّبْقَ إِلَى إِعْتِقَادِ فِيهِ إِمَّا لِشَبْهِهِ<sup>٥</sup> أَوْ تَقْلِيدِهِ<sup>٦</sup> لَمْ يَجِبْ<sup>٧</sup>

١ - ج : توليده .

٢ - الف : العلوم .

٣ - الف : - من .

٤ - الف : يجب .

٥ - الف و ج : يقول .

٦ - ب و ج : - من .

٧ - الف : شبهة .

٨ - ب : يجوز .

الله المأداة بفعل العلم الضروري به ، وإن كان متعلا لا يجوز أن يدعو  
المقلاء داع إلى اعتقاد فيه ، ولا <sup>١</sup> يقتضيه شبهة في مثله ، كالخير  
عن البلدان <sup>٢</sup> ؛ جاز أن يكون العلم به ضرورياً وواقعاً عند الخير  
بالمأداة .

وليس لهم أن يقولوا : فأجيزوا <sup>٣</sup> أن يكون في المقلاء المخالطين  
لنا السامعين للأخبار من سبق إلى اعتقاد منع بالمأداة من فعل العلم  
الضروري له ، وهذا يوجب أن يجوزوا <sup>٤</sup> صدق من أضرركم <sup>٥</sup> بأنه  
لا يعرف بعض <sup>٦</sup> البلدان الكبير والحوادث البظام مع سماعه <sup>٧</sup>  
الأخبار وكمال عقله .

وذلك أنا نعلم ضرورة <sup>٨</sup> أنه لا داعي يدعو المقلاء إلى السبق  
إلى اعتقاد في بلد من البلدان ، أوحادثة عظيمة من الحوادث ،  
ولا <sup>٩</sup> شبهة تدخل في مثل ذلك ، ففارق هذا الباب أخبار المعجزات  
والبصير .

١ - ج : - لا .

٢ - ج . كالخير .

٣ - الب البلدان

٤ - ب فاجيزوا ، ج : واجيزوا .

٥ - ط : تجوزوا ، لكن النسخ كلها : يجوزوا .

٦ - ج و ج : أضرركم .

٧ - ج : سمع .

٨ - ج : سماعه .

٩ - ج : بالضرورة .

١٠ - ج : والا .

فَقَامَا الْقَوْمُ ، فَإِنَّهُمْ شَرَطُوا شَرْطًا ثَلَاثَةً :  
 أَوَّلُهَا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُونَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ .  
 وَثَانِيهَا أَنْ يَكُونُوا <sup>١</sup> عَالِمِينَ بِمَا أَخْبَرُوا <sup>٢</sup> عَنْهُ ضَرُورَةً .  
 وَثَالِثُهَا أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ إِذَا وَقَعَ الْعَلَمُ بِحَرِّ عَدَدٍ مِنْهُمْ وَقَعَ <sup>٣</sup>  
 بِخَيْرٍ كُلِّ عَدَدٍ مِنْهُمْ .  
 وَاعْتَلَّوْا فِي اشْتِرَاطِهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، بِأَنْ قَالُوا : لَوْ وَقَعَ  
 بِخَيْرٍ أَرْبَعَةٍ ، لَوَجِبَ وَقُوعُهُ بِحَرِّ كُلِّ أَرْبَعَةٍ ، فَكَانَ <sup>٤</sup> شَهَادَةُ الزَّانِ  
 إِذَا شَهِدُوا بِهِ <sup>٥</sup> عِنْدَ الْعَالِمِ ، فَلَمْ يَقَعْ لَهُ الْعَلَمُ بِمَا شَهِدُوا بِهِ ضَرُورَةً ،  
 أَنْ يَقْلَمَ الْعَالِمُ أَنَّهُمْ <sup>٦</sup> كَذَبُوا أَوْ بَعْضُهُمْ ، أَوْ أَنَّهُمْ شَهِدُوا بِمَا  
 لَمْ يُشَاهِدُوهُ <sup>٧</sup> ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تُرَدَّ <sup>٨</sup> شَهَادَتُهُمْ مَتَى لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا  
 إِلَى صَدَقَتِهِمْ ، وَالْإِحْمَاعُ عَلَى حِلَافِ ذَلِكَ .

وَيُسَكِّنُ الظَّنُّ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنْ يُقَالَ : لَفْظُ الشَّهَادَةِ وَإِنْ <sup>٩</sup>

١ - ب و ج : خبروا .

١ - الف : يكون

٢ - ب و ك ن : ج : مكاد .

٢ - ب : دمع

٣ - الف : انه

٥ - ب : هـ

٤ - ج : يرد

٧ - ب : يشهدوه

٥ - ب : فان

٩ - ب : ان

كَانَ خَبْرًا فِي الْمَعْنَى ، فَهُوَ يَخَالِفُ لَفْظَ الْخَبَرِ الَّذِي لَيْسَ بِشَهَادَةٍ <sup>١</sup> ،  
 قَالَا حَازَ أَنْ يُجْرَى اللَّهُ - تَعَالَى - الْعَادَةُ بِفَضْلِ الْعِلْمِ الْضَرُورِيِّ عِنْدَ  
 الْخَبَرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يَقَعُ عِنْدَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ <sup>٢</sup> ،  
 وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ إِخْبَارًا ، كَمَا أَنَّهُ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةَ عَنْهُمْ  
 بِأَنْ يَقَعَهُ عِنْدَ خَبَرٍ مِنْ <sup>٣</sup> خَبَرٍ عَنْ <sup>٤</sup> مُشَاهَدَةٍ ، وَلَا يَقَعُهُ عِنْدَ خَبَرٍ  
 مِنْ خَيْرٍ عَنْ عِلْمٍ اسْتِدْلَالِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ عِلْمًا <sup>٥</sup> وَيقينًا ؟  
 وَ <sup>٦</sup> أَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شُرُوطِهِمْ ؛ فَدَلِيلُهُ أَنَّ حَمَاقَةَ الْمُسْلِمِينَ  
 يُخْبِرُونَ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - وَاحِدٌ <sup>٧</sup> ، وَأَنْ مُعَمَّدًا - ص ع <sup>٨</sup> -  
 رَسُولُ اللَّهِ <sup>٩</sup> ، وَلَا يَقْطُرُ مُخَالَفَتُهُمْ مِنْ <sup>١٠</sup> التَّلْبِيقَةِ وَالتَّبَرَاهِيَةِ  
 [٩٧] وَالْيَهُودِ إِلَى صَدِيقِهِمْ ، وَإِنْ اضْطَرُّوا إِلَى الْعِلْمِ بِمَا يُخْبِرُونَ \* بِهِ <sup>١١</sup>  
 مِنَ الْبُلْدَانِ وَمَا أَشْتَهَى .

وَدَلِيلُهُمْ عَلَى الشَّرْطِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ <sup>١٢</sup> لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُعْتَرَاً ،

١ - ب : وهو . ٢ - ب : شهادة .

٣ - الف : - ولا يقع عند لفظ الشهادة .

٤ - ج : من ، بجاء من . ٥ - ج : - من .

٦ - ج : صوما . ٧ - ب : - و .

٨ - ج : - واحد . ٩ - ج : - ص ع .

١٠ - ج : + ص ع . ١١ - ب : - من .

١٢ - ب و ج : - أنه .

لَجَازَ أَنْ يَكُونَ فِي النَّاسِ مَنْ يُغَيِّرُهُ<sup>١</sup> الْجِبَاعَةُ الْكَثِيرَةُ عَنْ مُشَاهَدَةِ  
وَلَا يَعْتَمُّ مَخَرَّهْمَ ، وَ تَجْوِيزُ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يُصَدَّقَ<sup>٢</sup> مَنْ خَصَرَنَا  
عَنْ تَقْيِهِ بِأَنَّهُ لَا يَعْتَمُّ أَنَّ فِي الدُّنْيَا بِلْدًا<sup>٣</sup> يُعْرَفُ<sup>٤</sup> بِمَصْرَ وَمَا حَرَى  
مَجْرَاهَا .

- وَ أَمَّا<sup>٥</sup> اللَّخْيُ ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ<sup>٦</sup> فِي نَصَرَةٍ مَدَّيْهِ بِأَنْ يَقُولَ :  
لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْعِلْمُ الصَّرُورِيُّ بِمَا لَيْسَ بِمُدْرِكٍ ، وَمُخَرَّرُ الْأَخْبَارِ  
هِيَ الدُّلْدَانِ أَمْرٌ غَائِبٌ عَنْ إِدْرَاكِ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ ذَلِكَ . فَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ صَرُورِيًّا ، لِأَنَّهُ لَوْ حَازَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْعَائِبِ عَنْ  
الْعَوَاسِ صَرُورِيًّا ، حَازَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْمَحْصُوسِ مُسْتَدْلًا عَلَيْهِ .  
وَرُبَّمَا تَعَلَّقَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِمُخَيَّرِ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ  
تَأَمُّلِ أَحْوَالِ الْمُخَيَّرِينَ بِهَا وَصِفَاتِهِمْ ، قَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُكْتَسَبٌ .  
فَيُقَالُ لَهُ فِي شَبْهِهِ<sup>٧</sup> الْأُولَى : لِمَ رَغِمَتْ أَنْ الْعِلْمُ بِالْعَائِبِ  
عَنِ الْحِسِّ لَا يَكُونُ صَرُورِيًّا<sup>٨</sup> ؟ أ<sup>٩</sup> وَلَيْسَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا عَلَى فَعْلٍ

١ - ج : صغر .

١ - الف : يضر .

٢ - ب : تعرف .

٢ - الف : بلد .

٣ - ب : يتعلق .

٤ - ب : فاما .

٥ - ب : - أ .

٥ - ب : الشبهة .

العلم بالقائيب عن الحس<sup>١</sup> مع غيبته؟! فما المتكبرين أن يفعله  
 يمجري العادة عند إخبار جماعة مخصوصة؟! وليس له أن يدعى  
 أن ذلك ليس في مقدوره ، كما يقول : إن العلم بذاته لا يوصف  
 بالقدرة عليه ، لأنه يذهب إلى أن العلم بالمتدركات قد يكون  
 من فعل الله - تعالى - على بعض الوجوه ، وليس يقتل العلم بذلك  
 إلا وهو في مقدوره ، وليس كذلك على مذهبه العلم بذاته - تعالى -  
 لأنه لا يصح<sup>٢</sup> وقوعه منه على وجه من الوجوه - و - على هذا -  
 أي<sup>٣</sup> فرق بين أن يقتل العلم بالمتدرك عند إدراكه ، وبين أن  
 يقتل<sup>٤</sup> هذا العلم بعينه عند بعض الأخبار عنه؟! وإنما لم يجز أن  
 يكون المشاهد مستدلا عليه ، لأنه معلوم ضرورة الكمال العقل ،  
 ولا يصح أن يستدل وينظر فيما يملئه<sup>٥</sup> ضرورة ، لأن من شرط  
 صحة النظر ارتفاع العلم<sup>٦</sup> بالمنظور فيه .

١ - ج : - لا يكون ، تا اینجا . ٢ - الب : يصلح .

٣ - ب : الذي ، بجای ای . ٤ - ب : - العلم بالمتدرك ، تا اینجا .

٥ - ب : تعلمه . ٦ - ج : العلم .



و أما الشبهة الثانية ، فبعبارة عن الصواب ، لأنها <sup>١</sup> مبنية على دعوى ، ومن هذا الذي يُسلم له من خصومه أن العلم يُختار <sup>٢</sup> الإخبار عن البلدان وما جرى مجراها <sup>٣</sup> يقع عقيب التأمل لصفات المخيرين؟! وليس خصومه من أصحاب الضرورة يقولون : إنه يقع من غير تصحيح شيء من <sup>٤</sup> التأمل لأحوال المخيرين ، وإنه إنما يعلم أحوال المخيرين بعد حصول العلم الضروري <sup>٥</sup> بما خروا عنه <sup>٦</sup>؟! و أما القسم الثاني وهو ما يحصل عنده العلم بتأمل <sup>٧</sup> ونظير <sup>٨</sup> فلا بد فيه من بيان صفة المخيرين الدين <sup>٩</sup> يجب عند النظر في خبرهم العلم على جهة <sup>١٠</sup> الاستدلال <sup>١١</sup> وله شروط ثلاثة أولها أن يتلخ المخبرون إلى <sup>١٢</sup> حد في الكثرة لا يجوز في العادة أن يتفق منها <sup>١٣</sup> الكذب عن <sup>١٤</sup> المخير .

- |                           |  |
|---------------------------|--|
| ١ - ب : - لاسها           | ٢ - ب : لمخير .                            |
| ٣ - الف : مجرما .         | ٤ - الف : ما حد كلفة « تصحيح » غير مقروء . |
| ٥ - ب : أخبار .           | ٦ - ج : + له .                             |
| ٧ - ب : - بما خبروا عنه . | ٨ - ج : بالتأمل                            |
| ٩ - ج : الذي .            | ١٠ - الف : - جهة .                         |
| ١١ - الف : استدلال        | ١٢ - ج : على .                             |
| ١٣ - ج : منه .            | ١٤ - ج : من .                              |

و ثانيها أن يُعلم أنهم لم يجمعهم على الكذب جامع<sup>١</sup>، كالتواطى<sup>٢</sup>  
أو ما جرى معراء<sup>٣</sup>.

وثالثها أن يُعلم أن اللس<sup>٤</sup> والشبهة فيما أُخبروا<sup>٥</sup> عنه زائلان.  
هذا إذا كانت الجماعة مُخَيَّر<sup>٦</sup> عن المُخَيَّر<sup>٧</sup> بلا واسطة، وإن  
كانت هناك واسطة، وجب اعتبار هذه الشروط التي ذكرناها  
في جميع الوسائط التي بينهم وبين المُخَيَّر عنه.  
و تأثير هذه الشروط التي ذكرناها في العلم بصحة الخبر  
واضح :

أما الشرط الأول فيس حيث كُنا متي لم نعلم أن الجماعة قد  
بَلَّغَتْ<sup>٨</sup> من الكثرة إلى الحد الذي لا يجوز معه اتفاق الكذب  
منها عن المُخَيَّر الواحد<sup>٩</sup>، لم نأمن<sup>١٠</sup> أن يكون كَذَبَتْ<sup>١١</sup> اتفاقاً، كما  
يعوز ذلك في الواحد والاثنين.

وأما الشرط الثاني فإننا متى لم نعلم<sup>١٢</sup> أن التواطؤ<sup>١٣</sup> و'' ما

١ - ح : كالتواطى .

٢ - ب و ح : خبروا .

٣ - ج : يخبر .

٤ - الف : الخبر .

٥ - ج : بَلَّغَتْ .

٦ - ب : تَأَمَّر .

٧ - الف : - كَذَبَتْ .

٨ - الف : - نعلم .

٩ - الف : التواطى .

١٠ - ب : أو .

حَلَّ<sup>١</sup> مَحَلَّهُ مُرْتَفِعٌ ، جَوَازًا أَنْ يَكُونَ التَّوَاطُّؤُ<sup>٢</sup> وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ  
هُوَ الْعَامُّ لَهَا<sup>٣</sup> عَلَى الْكَذِبِ .

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّلَاثُ ، فَيَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الشُّبُهَةَ قَدْ تَدْعُوا إِلَى  
الْكَذِبِ ، وَتَجْمَعُ<sup>٤</sup> الْجَمَاعَاتُ عَلَيْهِ ، كَأَخْبَارِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ مِنْ  
الْمُبْطِلِينَ عَنْ مَدَاهِيهِمُ النَّاطِلَةِ لِأَحْلِ الشُّبُهَةِ الدَّخْلَ عَلَيْهِمْ ، وَقَامَتْ  
هِيَئًا<sup>٥</sup> الشُّبُهَةُ مَقَامَ التَّوَاطُّؤِ<sup>٦</sup> بِسِيَ الْجَمْعِ عَلَى الْكَذِبِ ، وَلَا فُضِّلَ  
فِيمَا اشْتَرَطْنَا فِيهِ ارْتِفَاعُ الشُّبُهَةِ وَالنَّبَسِ<sup>٧</sup> يَنْ<sup>٨</sup> أَنْ يَكُونَ الْمُغْفَرُ  
عَمَّ مُشَاهِدًا أَوْ عَمِيرَ مُشَاهِدٍ<sup>٩</sup> فِي صَحَّةِ<sup>١٠</sup> دُخُولِ الشُّبُهَةِ فِيهِ<sup>١١</sup> ، لِأَنَّ الْيَهُودَ  
وَالنَّصَارَى مَعَ كَثَرَتِهِمْ نَقَلُوا صَلْبَ الْمَسِيحِ - ع - لِمَا اتَّسَعَ عَلَيْهِمْ ،  
فَظَنُّوا أَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي رَأَوْهُ مُصَلَّبًا هُوَ الْمَسِيحُ ع<sup>١٢</sup> وَقِيلَ : إِنْ  
سَبَبَ دُخُولَ الشُّبُهَةِ هُوَ أَنَّ الْمَصْلُوبَ قَدْ تَغَيَّرَ<sup>١٣</sup> خَلْقُهُ<sup>١٤</sup> ، وَتَنَكَّرَ  
صُورَتُهُ . وَلِأَنَّ بَعْدَ الْمَصْلُوبِ<sup>١٥</sup> عَنِ الْقَبْرِ يَقْتَضِي اشْتِبَاهَهُ بِغَيْرِهِ .

١ - ج : حلى . ٢ - الف : التواطؤ .

٣ - لف : لها . ٤ - ج : يجمع .

٥ - ب و ج : هيا . ٦ - الف : من .

٧ - الف : - أو غير مشاهد . ٨ - ب : غير ، يعاى صحة .

٩ - ب : هو . ١٠ - ج : بغير .

١١ - ب و ج : حليته . ١٢ - ب و ج : + اجأ .

وَالْوَجْهُ فِي اشْتِرَاطِ ثُبُوتِ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ  
الْمَتَوَسِّطَةِ بَيْنَمَا وَ بَيْنَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَتَى <sup>١</sup> لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا ؛  
حُوزَنَا أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي تَلِينَا صَادِقَةٌ ، وَ مَنْ خَصَرَتْ عَنْهُ <sup>٢</sup> قَدْ <sup>٣</sup> يَحُوزُ  
أَنْ يَتَّفِقَ مِنْهُ الْكَذِبُ وَ عِنْدَ تَكَامُلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ نَعْلَمُ <sup>٤</sup> كَوْنِ  
الْخَبِيرِ <sup>٥</sup> صَدَقَ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّفَقْ مِنْ كَوْبِهِ إِمَّا كَذِبًا أَوْ صَدَقًا ،  
فَقَطْلَ كَوْنِهِ كَذِبًا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ إِنَّمَا وَقَعَ اتِّفَاقًا ،  
أَوْ اتِّوَاطُورًا <sup>٦</sup> ، أَوْ عَنْ شُبْهَةٍ ، فَإِذَا بَطَلَ <sup>٧</sup> ذَلِكَ كُلُّهُ ، فَلَا تَدْرِي مِنْ كَوْبِهِ  
صَدَقَ .

وَبَقِيَ عَلَيْنَا أَنْ تَدُلَّ <sup>٨</sup> عَلَى الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْعِلْمِ <sup>٩</sup> .  
يُثْبِتُ <sup>١٠</sup> هَذِهِ الشَّرَاطِطِ .

أَمَّا اتِّفَاقُ الْكَذِبِ عَنِ الْمُخْبِرِ الْوَاحِدِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ ،

١ - الف : - ثبوت .

٢ - ب : منى .

٣ - الف : خسرهم .

٤ - ج : فلا ، حياى قد .

٥ - الف و ج : منهم .

٦ - ب و ج : تعلم ، ب : ان .

٧ - ب و ج : المخبر .

٨ - الف : التواطى .

٩ - ج : و اما .

١٠ - ج : + عن .

١١ - ج : تدل .

١٢ - ب : للعلم .

١٣ - ج : ثبوت .

وَالْعِلْمُ بِإِسْتِحَالَةِ ذَلِكَ وَأَنَّ حَالَ الْجَمَاعَةِ يُخَالِفُ<sup>١</sup> حَالَ الْوَاحِدِ  
صُرُورِي ، وَلِهَذَا جَارَ أَنْ يُخَيَّرَ أَحَدٌ<sup>٢</sup> مِنْ حَضَرِ<sup>٣</sup> الْجَامِعِ فِي يَوْمِ  
الْمُصْطَبَةِ كَذِبًا بِأَنَّ الْإِيمَانَ تَنَكَّسَ عَلَى أَمْرِ رَأْسِهِ مِنَ الْمُسَرِّ ، وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يُخَيَّرَ بِذَلِكَ حَمِيعُ مَنْ حَضَرَ<sup>٤</sup> الْجَامِعَ وَهُمْ<sup>٥</sup> كَاذِبُونَ ، إِلَّا  
لِتَوَاطُؤِ<sup>٦</sup> ، أَوْ مَآخَرِي مَخْرَأُهُ<sup>٧</sup> . وَقَدْ شُتِّهِ<sup>٨</sup> امْتِنَاعُ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَاعَةِ [٩٣]  
بِإِسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْجَمَاعَاتِ عَلَى نَظْمٍ يَتِي مِنَ الشَّعِيرِ<sup>٩</sup> عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ ،  
وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى تَصَرُّفٍ مَحْصُورٍ ، وَ أَكْبَلَ شَيْءٌ مَعْتَمِدٍ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ  
جَامِعٍ . وَشُتِّهِ - أَيْضًا - بِمَا تَقَلَّبَهُ<sup>١٠</sup> مِنْ<sup>١١</sup> امْتِحَالَةِ أَنْ يُخَيَّرَ أَحَدُنَا  
مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ . فَيَكُونُ الْخَيْرُ بِالْإِتْمَاقِ صَدَقًا ، وَ<sup>١٢</sup>  
مِنْ الْمَعْلُومِ حَوَازُ أَنْ يُخَيَّرَ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ بِالصَّدَقِ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤِ<sup>١٣</sup>  
وَمَآخَرِي مَخْرَأُهُ<sup>١٤</sup> . وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكَذِبِ ، لِأَنَّ الصَّدَقَ

د - ج : تعالیٰ

۲ - ج : احدا -

۴۔ الف : حطر .

• = الثب : هو ،

١ - الف : لتواظبي ، ب : التواظو .

١-٢: خلية

٧ - ب - الشهر -

۱- ب و ج : معله .

٩-٦٠-١٠٠

• ५ - ३८ - १०

١١ - الف ، نواظم

۱۴ - ب و ج :- و ماجرې مجرا .

يَجْرَى فِي الْعَادَةِ مَجْرَى مَا فِيهِ سَبَبٌ جَامِعٌ مِنْ تَوَاطُؤٍ<sup>١</sup> أَوْ  
مَا آخَرٍ مَجْرَاهُ، لِأَنَّ هَلَمْ الْمُخِيرَ يَكُونُ الْحَبِيرُ صَدَقَ دَاعٍ إِلَى  
الْإِجْبَارِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَذْبُ، لِأَنَّ الْكَذْبَ يَحْتَاجُ إِلَى جَامِعٍ  
عَلَيْهِ وَدَاعٍ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا مَا بِهِ يُعْلَمُ فَقَدْ التَوَاطُؤُ<sup>٢</sup>؛ فَإِنَّ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي تَرَوِي الْخَرَفَ<sup>٣</sup>  
رُبَّمَا بَلَّغَتْ مِنَ الْكَثَرَةِ إِلَى حَدٍّ يَسْتَحِبُّ عَلَيْهَا<sup>٤</sup> مَعَهُ لَتَوَاطُؤُ<sup>٥</sup>  
بِالْمُرَاسَلَةِ أَوْ الْمَكَاتِبَةِ وَ عَلَى كُلِّ وَحْدٍ، لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ  
جَمِيعَ أَهْلِ بَنْدَادٍ لَا يَعْوِزُ أَنْ يُوَاطَّؤُوا<sup>٦</sup> مَعَ<sup>٧</sup> أَهْلِ الشَّامِ لَا بِاجْتِمَاعٍ  
وَمُشَاقَّةٍ وَلَا بِمُرَاسَلَةٍ<sup>٨</sup> وَمَكَاتِبَةٍ. عَلَى أَنَّ التَوَاطُؤَ<sup>٩</sup> فِيمَنْ يَصِحُّ  
ذَلِكَ فِيهِ<sup>١٠</sup> مِنَ الْجَمَاعَاتِ مُشَاقَّةٌ أَوْ بِالنَّرَاسِلِ وَالْمَكَاتِبِ لَا بُدَّ  
عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ لِمَنْ خَالَطَهُمْ وَاخْتَبَرَ أَحْوَالَهُمْ،  
وَالْعَادَةُ شَاهِدَةٌ<sup>١١</sup> يَشْبُوهُ هَذَا الْحُكْمُ، فَعِيرٌ مُمَكِّنٌ دَفْعُهُ. وَأَمَّا

١- الف : تواطؤ.

٢- الف : و.

٣- الف : التواطؤ.

٤- ج : الكثيرة.

٥- الف : عليها.

٦- الف : يتواطؤوا.

٧- ب و ج : جميع.

٨- الف : مراسلة.

٩- ب : فيه ذلك.

١٠- ب : و.

١١- الف : شاعة.

ما يقوم مقام التواطؤ<sup>١</sup> من الأسباب الجامعة كتخويف<sup>٢</sup> السلطان  
وَحُوف<sup>٣</sup> ضرره وما يجرى<sup>٤</sup> مجرى ذلك قطهوره و علم الناس به  
على مخري العادة واحياناً<sup>٥</sup> لأن الجماعة لا يحوز أن تجتمع<sup>٥</sup>  
لأجل خوف السلطان على الأمر الواحد إلا بعد أن يظهر لهم هذا  
التخويف<sup>٥</sup> والترهيب<sup>٥</sup> المخوحيان<sup>٥</sup> إلى اتفاق<sup>٥</sup> ذواعيهم، وما هذه حاله  
لأبد من العلم به والقطع على فقيهه إذا لم يظهر عليه.

وأما ما به يُعرف ارتفاع اللبس<sup>٥</sup> والشبهة عما تُخبر<sup>٥</sup> به  
الجماعة، فهو أن تُخبر<sup>٥</sup> الجماعة عن أمر مُذكر<sup>٥</sup> بمشاهدة أو  
سماع يُعتم<sup>٥</sup> انتفاء أسباب اللبس<sup>٥</sup> والشبهة عن ذلك المخبر، فإن  
أسباب التباس المُدركات معلومة، يُعتم<sup>٥</sup> انتماؤها حيث تنقضي<sup>٥</sup>  
ضرورة

وأما ما به يُعتم<sup>٥</sup> ثبوت الشرائط التي ذكرناها في جميع الطبقات

١ - الف : التواطؤ . ٢ - ب : كتخويف .

٣ - ب : حوف . ٤ - الف : جرى .

٥ - الف : جمع . ج : يجتمع .

٦ - ب : المخروجان . ج : المخرجان تشديد الواو .

٧ - ب : اعاق . ٨ - ج : يخبر .

٩ - ب و ج : ينتهي .

الَّتِي تَقْرُؤُ الْخَرَّ، فَهِيَ أَنَّ الْمَادَاتِ جَارِيَةٌ بِأَنَّ الْمَذَاهِبَ  
وَالْأَقْوَالَ<sup>١</sup> الَّتِي<sup>٢</sup> تَقْوَى<sup>٣</sup> بَعْدَ ضَعْفٍ وَتُدْرِكُ بَعْدَ فَقْدٍ وَتُظْهِرُ بَعْدَ خَفَاءٍ  
لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا، وَيُفْرَقَ الْمَقْلَاءُ<sup>٤</sup> الْمُخَالِطُونَ  
لِأَهْلِهَا بَيْنَ زَمَانِي قَعْدِهَا وَوُجُودِهَا، وَضَمْنِهَا وَقُوَّتِهَا، كَمَا عَلِمَ  
النَّاسُ كُلُّهُمْ ابْتِدَاءً حَالِ الْخَوَارِجِ، وَظُهُورَ مَقَالَةٍ<sup>٥</sup> الْجَهْمِيَّةِ وَ  
النَّجَارِيَّةِ<sup>٦</sup> وَمِنْ<sup>٧</sup> خَرَى مَجْرَاهُمْ، وَفَرَّقَ الْمَقْلَاءَ مِنْ سَائِغِي  
الْأَحْيَارِيِّينَ<sup>٨</sup> زَمَانِ حَدُوثِ مَقَالَتِهِمْ، وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا.

وَقَدْ ذَهَبَ مُخَالِعُونَا فِي الْإِسْمَةِ<sup>٩</sup> إِلَى أَنْ اسْتَمَاعَ الْكِتْمَانِ  
وَاسْتِمَاعَاتِهِ فِي الْجَمَاعَاتِ<sup>١٠</sup> الْكَثِيرَةِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى اسْتِمَاعَةِ الْإِفْتِمَالِ  
وَالْكَذِبِ عَلَيْهِمْ.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي تَشْهَدُ<sup>١١</sup> بِهِ أَصُولُنَا وَأَصُولُهُمْ أَنَّ الْجَمَاعَاتِ

١ - الف : هي : بجای «مان» .

٢ - ج : الاقوى .

٣ - الف : - التي .

٤ - ج : يقوى .

٥ - ج : + و .

٦ - الف : - ابتداء .

٧ - الف : المقالة .

٨ - هذا هو الصحيح، لكن في نسخة الف. العارية ، وفي سجع النجارية بالحاء المهملة.

٩ - الف : ما .

١٠ - ج : الاحاريين .

١١ - ج : الامة .

١٢ - الف : الجماعة .

١٣ - ب : يشهد .



لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمِعَ<sup>١</sup> عَلَى أَفْعَالٍ وَلَا كِتَابٍ إِلَّا لِجَامِعٍ<sup>٢</sup> يَجْتَمِعُهَا<sup>٣</sup>  
وَسَبَبٍ يُؤْتِي<sup>٤</sup> بَيْنَ دَوَاعِيهَا<sup>٥</sup>، وَأَنَّهَا مَعَ فَقْدِ الدَّوَاعِي الجامعة<sup>٦</sup>  
لَا تَجْتَمِعُ<sup>٧</sup> عَلَى أَفْعَالٍ وَلَا كِتَابٍ، وَقَدْ نَسَبَ فِي الْكِتَابِ الشَّافِي أَنَّ  
الْجَمَاعَاتِ الْكَثِيرَةَ يَحُورُ<sup>٨</sup> أَنْ تَكُنَّ عداوةً وَحَسَدًا وَبَغْضًا وَأَسْرَافًا  
فَصِلَةً مُعْتَةً<sup>٩</sup> لِمَنْ حَسَدُوهُ<sup>١٠</sup> وَعَدَوُوهُ، فَلَا يَرَوُونَهَا، وَلَا يَذْكُرُونَهَا،  
وَإِنْ نَحْنُ نَمُوطُوا عَلَى ذَلِكَ وَنَتَفَقَّهُوا عَلَيْهِ مُشَافَهَةً وَلَا مُكَاتَّةً،  
وَلَا يَحُورُ أَنْ يَقُولُوا حَرًّا<sup>١١</sup> مَخْصُوصًا بِصِبْغَةٍ مُعْتَةٍ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُرٍ<sup>١٢</sup>  
وَأَتْمَاقٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْفِي فِي هَذَا الْوَجْهِ دَاعِي الْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ  
كَتَمٍ كَفَى فِي الْكِتَابِ، وَبَيَّنَّا مِنْ سَطْرِ هَذِهِ النُّكْتَةِ وَتَقْرِيبِهَا  
١٠ مَرَّ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ يَطُولُ بِاسْتِقْصَائِهِ، وَهُوَ  
هَذَا مَشْرُوحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا أَكْرَهْتُمْ أَنْ تَكُونَ<sup>١٣</sup> الْجَمَاعَةُ إِذَا بَلَّغَتْ إِلَى

١- ج يجمع

٢- الف: بجامع

٣- ج يجمعها

٤- الف: الجامعة

٥- ج: دواعيها

٦- ج: سبه

٧- ج: ينفقون

٨- الف: تواطىء ب: تواط

٩- ب: صدوه

١٠- ب: حيرا

١١- ج يكون

الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْتُمْ وَقَعَ الْعِلْمُ الْضَّرُورِيُّ عِنْدَ خَيْرِهِمْ، وَبَطَلَ  
الِاسْتِدْلَالُ عَلَى صَدِيقِهِمْ بِمَا رَتَّبْتُمُوهُ<sup>(١)</sup>.

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْضَّرُورِيَّ  
يَقَعُ عِنْدَ شَرِّهِمْ مِنْ مُخَيَّرِ الْإِخْبَارِ. ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ  
مُخَالَفُوا فِي الْعِلْمِ الْضَّرُورِيِّ الْوَاقِعِ عِنْدَ الْإِخْبَارِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ  
يُسْتَدَلَّ<sup>(٢)</sup> بِالنَّوَائِرِ عَلَى مَعْضِ الْوُجُوهِ، بِأَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ الَّذِي  
أَجْرَى<sup>(٣)</sup> اللَّهُ - تَعَالَى - الْمَادَّةَ يَأْتِ يَقَعُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ الْضَّرُورِيُّ لَمْ  
يَتَكَمَّلْ فِي مَعْضِ الْجَمَاعَاتِ. فَإِنْ عَلِمْنَا<sup>(٤)</sup> بِالدَّلِيلِ أَنَّ خَيْرَهُمْ  
لَا يَكُونُ إِلَّا صَدَقًا فَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ النَّوَائِرُ  
دَلِيلًا يُفْضِي<sup>(٥)</sup> إِلَى الْعِلْمِ. فَالصَّحِيحُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ مِنْ<sup>(٦)</sup>  
التَّوَقُّفِ عَلَى ذَلِكَ، وَتَرْكِ الْقَطْعِ عَلَى حَصُولِ الْعِلْمِ الْضَّرُورِيِّ  
لَا مَعَالَةَ.

وَمِمَّا يَلْحَقُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِمَا<sup>(٧)</sup> يُعْلَمُ صَدَقَهُ بِدَلِيلٍ إِنْخِبَارُ اللَّهِ تَعَالَى

- |                 |                             |
|-----------------|-----------------------------|
| ١- الف: رتبتوه. | ٢- الف: استدل.              |
| ٣- ج: اجر.      | ٤- ج: - عليا.               |
| ٥- ج: - علي.    | ٦- الف: بهذا. بجاي على هذا. |
| ٧- ب و ج: يفضي. | ٨- ب: عن ج: من.             |
| ٩- ب: ما.       |                             |

فَأَمَّا تَعْتَمُ كَوْنَهُ صدقاً، من حيث عَلِمْنَا أَنَّهُ<sup>٢</sup> - تَعَالَى - لَا يَخْتَارُ  
الْكُذْبَ، لِعِلْمِهِ بِقَبْحِهِ. وَبِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ. كَمَا لَا يَقْعُلُ سَائِرُ الْقَبَائِحِ.  
وَيَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ - أَيْضاً - حُرُّ الرِّسُولِ ص ع<sup>٣</sup>، لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا  
بِالْمُعْجِزِ صدقه في إحصائه، وَأَنَّ شَيْئاً مِنَ الْقَبَائِحِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.  
وَكُلُّ دَلِيلٍ مَعْلُومٍ بِالدَّلِيلِ

وَمَتَى يَتَحَقَّقُ - أَيْضاً - هَذَا الْبَابُ حُرُّ الْأُمَّةِ كَيْلَهَا إِذَا أُخْرِتْ  
عَنْ شَيْءٍ، فَاتَّوَحَّجُ أَنْ يُعْتَمَ كَوْنُهُ صدقاً. لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ  
عَنْهُ أَنَّ<sup>٤</sup> فِي حِمْلَةِ<sup>٥</sup> الْأُمَّةِ فِي كَلِّ رِمَاحٍ مِنْ قَوْلِهِ حَقَّةٌ \* بِمَصْنَعِهِ، [٩٤]  
وَتَصِيلُ هَذِهِ أَحْمَلَةٍ يَحْيَى فِي بَابِ<sup>٦</sup> الْكَلَامِ فِي<sup>٧</sup> الْإِحْمَاعِ بِشَيْءٍ  
اللَّهُ تَعَالَى ١٠

وَقَدْ أَخْبَرَ قَوْمٌ بِهَذَا الْبَابِ أَنَّ يُحْيِرُ الْوَاحِدَ عَنْ شَيْءٍ  
شَاهِدُهُ وَيَدْعَى عَلَى حِمَاةٍ لَمْ تُعْخِرْ<sup>٨</sup> الْعَادَةُ بِالْإِمْسَاكِ عَنْ تَكْذِيبِ<sup>٩</sup>

١ - ب : + لا

٢ - ب : كونهما ج نوما .

٣ - ب : الله ، بجاي دة .

٤ - ب : الا .

٥ - ب : - لا .

٦ - ب و ج : ع .

٧ - ج : بالمعنى .

٨ - ج : - ان .

٩ - ج : الحيلة .

١٠ - ح - باب .

١١ - ج + باب .

١٢ - ج : يعسر .

١٣ - ب و ج : لا يكسب ، بجاي « بالامساك عن تكذيب » .

مَنْ يَدْعِي عَلَيْهَا مُشَاهِدَةً مَا لَمْ تُشَاهِدْهُ.

وَهَذَا عَيْرٌ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الْجَمَاعَةِ دَوَاعٍ وَبَوَاعُثُ إِلَى 'الْإِسْلَامِ' عَنْ هَذَا الْمُخْبِرِ، مِنْ وَصُولٍ إِلَى نَقْعٍ، أَوْ دَفْعٍ مَضْرُوبَةٍ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُكَذِّبُوهُ، بَلْ رُبَّمَا صَدَّقُوهُ، أَوْ صَدَّقَهُ بَعْضُهُمْ.

فَأَمَّا الْحَاقُّ قَوْمٌ بِهَذَا النَّارِ خَيْرُ الْمُخْبِرِ بِعَضْرَةِ النَّسْرِ - ص ع -  
عَنْ شَيْءٍ قَلَّمَ يُنْكِرُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَدَقًا.

فَلَوْاحِبُ أَنْ يَقْسَمَ هَذَا الْمَوْضِعُ قَسْمَيْنِ: فَنَقُولُ: إِنْ كَانَ هَذَا 'الْمُخْبِرُ' ادَّعَى عَلَى النَّسْرِ - ص ع - الْمَشَاهِدَةَ لِمَا خُفِيَ عَنْهُ، قَلَّمَ

يُنْكِرُ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى صَدَقِهِ. وَإِنْ كَانَ أَطْلَقَ الْحَبَرَ إِطْلَاقًا. ١٠  
وَلَمْ يَدْعِ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِسْمَاكُهُ عَنِ النُّكْيَرِ عَلَيْهِ  
دَلَالَةً عَلَى صَدَقِهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحُوزُ عَلَيْهِ - ص ع - لِنُكَارِ  
مَا لَا يَقْلَمُهُ مُنْكَرًا. وَإِذَا أَخَّرَ الْوَاحِدُ بِعَضْرَتِهِ عَمَّا لَا يَقْلَمُهُ، فَهُوَ  
مُجَوِّزٌ فِي حَبْرِهِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ

٢ - ح - ١ - إلى .

٤ - ح - كذا .

٦ - ب - النكير .

١ - ب - مشاهد .

٣ - الف - بظرة .

٥ - ب - آخر .

٧ - ح - لم .

وَقَدْ أَخْبَرَ قَوْمٌ بِهَذَا الْبَابِ أَنَّ يُقَسَّمُ أَنَّ الْأُمَّةَ أَصَحَّتْ عَلَى  
الْعَمَلِ بِمُخْتَارِ بَعْضِ الْأَحَادِ لِأَحَدِهِ ، وَادَّعَوْا أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى  
كَوْنِ الْحَبْرِ حَقَّةً مَقْطُوعَةً بِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَرَدُّهُ  
بَعْضُ وَقِيلَهُ بَعْضُ آخَرٍ ، وَادَّعَوْا أَنَّ عَادَتَهُمْ بِذَلِكَ حَارِجَةٌ .

٥ وهذا ليس بصحيح ، لِأَنَّ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ يُقَسَّمُ صَحَّتُهُ .  
فَإِنَّمَا أَنَّ يُقَسَّمُ صَحَّةُ الْخَبَرِ الَّذِي عَمِلُوا بِهِ ، وَلِأَحَدِهِ ، فَلَا يَجِبُ ذَلِكَ  
لِأَنَّهُمْ قَدْ يُجْمَعُونَ عَلَى ، ، طَرِيقَةٍ الْخَطِّ ، كَمَا قَبْلُ ، وَإِنْ تَعَاهَدَ  
وَأَحَدُ الْأَحَادِ ، رَأْمَادَةُ الْمُتَدَعَةِ عَيْزُ تَصَحُّبِهِ ، وَلَا مَعْلُومَةٍ وَقَدْ  
اسْتَفْصَيْنَا فِي الْكُتُبِ الشَّامِي كَلَامَ عَلَى هَذِهِ التَّكْنِيَةِ عِنْدَ تَعْوِيلِ  
١٠ مُجَالِيسَا فِي صَحَّةِ الْحَبْرِ خَرُوجِي عَنِ النَّسَبِ - ص ع - مِنْ قَوْلِهِ  
« لَا تَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى خَطِّ » عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ

٢ ج . لغزوعا	ج خدمت
١ - ج - م	٢ ج : فادعو
١ - ج . الاحار	٥ ج صرفة
١ - الب طلوس	٦ م و ج في
١٠ الب من قوله .	٩ الب - صحة
	١٠ الب + و

## فصل فيما يعلم كذبه من الاخبار باضطراب أو اكتساب

إِغْتَمَّ أَنَّ الْحَرَّ لِنَّمَا يُقْتَمُّ بِاضْطِرَارٍ أَوْ اِكْتِسَابٍ أَنَّ مُخْتَرَهُ<sup>١</sup>  
 لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ بغيره لا بعينه . وَمِثَالُ مَا يُقْتَمُّ بِطَلَاثِهِ بِاضْطِرَارٍ<sup>٢</sup>  
 خَيْرٌ<sup>٣</sup> مِّنْ أَخْشَرٍ بِأَنَّ السَّمَاءَ تَحْتًا ، وَالْأَرْضُ فَوْقًا ، وَ أَنَّ حَبْلًا<sup>٤</sup>  
 يَحْضُرَتَنَا ، وَ بَعْدَ لَانْزَاهُ مَعَ السَّلَامَةِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَاسِمِ . فَلَمَّا أَخْبِرُ<sup>٥</sup>  
 الَّذِي يُقْتَمُّ بِطَلَاثِهِ بِاِكْتِسَابٍ : فَهُوَ كُلُّ خَيْرٍ عَلِمْنَا أَنَّ مُخْتَرَهُ لَيْسَ  
 عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ بِالْكِتَابِ<sup>٦</sup> أَوْ السَّنَةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ .  
 وَقَدْ أَلْحَقَ قَوْمٌ بِهَذَا الْبَابِ لَوْ اِخْتَرُ :

مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ<sup>٧</sup> لَوْ كَانَ صَحِيحًا ، لَوَجِبَ قِيَامُ الْحُجَّةِ  
 هـ<sup>٨</sup> عَلَى الْمُكْتَسِبِينَ ، فَإِذَا لَمْ يُقْتَمَّ<sup>٩</sup> هـ ، عَلِمَ<sup>١٠</sup> أَنَّهُ بَاطِلٌ .  
 وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مِمَّا لَوْ كَانَ صَحِيحًا ، لَعَلِمَ أَهْلُ الْعِلْمِ .

١ - ج : + هـ .

٢ - ب و ج م لا

٣ - ج : ما

٤ - ج : + و

٥ - ص : قتم

١ - الف : مخر .

٢ - ج . حر .

٣ - ب : كل .

٤ - الف : ما اكتساب

٥ - ب : هـ

٦ - ب : على ، بجاي علم .

إِذَا قَتَسُوا عَنْهُ ذَلِكَ ، فَإِذَا <sup>١</sup> لَمْ يَعْلَمْ مَعَ التَّقْيِيرِ ، عُلِمَ كَوْنُهُ كَذِبًا  
وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمُحَرَّرُ عَنْهُ مِمَّا تَقْوَى <sup>٢</sup> الدَّوْعَى <sup>٣</sup> إِلَى نَقْلِهِ ،  
وَتَنْسَعُ <sup>٤</sup> مِنْ <sup>٥</sup> كِتَابِيهِ . فَإِذَا لَمْ يُنْقَلْ وَالْحَالُ هَذِهِ ، عُلِمَ كَوْنُهُ  
كَذِبًا .

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ <sup>٦</sup> الْعَادَةُ مَأْتَةً فِي بَابِ الدِّينِ إِلَى نَقْلِهِ ، فَإِذَا  
لَمْ يُنْقَلْ <sup>٧</sup> كَمَا يُقَعَّتْ بَطَائِرُهُ . عُنِيَ <sup>٨</sup> بَطْلَانُهُ .  
وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ وَقَعَ شَائِعًا دَائِعًا ، وَمِثْلُهُ فِي الْعَادَةِ  
لَا يُضَعَّفُ <sup>٩</sup> نَقْلُهُ ، نَحْوُ يَكُونُ حَاتِهِ فِي الْإِسْتِزَارِ كَحَالِهِ فِي الْأَوَّلِ .  
وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوَحْوَةَ إِنْ ضَعُفَتْ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ  
تَفْصِيلٌ لِمَا أُحْمِلْنَا فِي قَوْلِنَا بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ . لِأَنَّ الْأَدْلَةَ <sup>١٠</sup> الْعَقْلِيَّةَ  
الْمُسْتَنِيَّةَ <sup>١١</sup> عَلَى الْعَادَاتِ وَاخْتِيَارِهَا <sup>١٢</sup> ، إِلَيْهَا <sup>١٣</sup> قَرَعَ <sup>١٤</sup> مَنْ الْحَقَّ

١ - الف : بدعو ، ب : يقوى .

٢ - ب : واد .

٣ - الف : يشع ، ب : يسع .

٤ - ب : اداعى .

٥ - ب : يكون .

٦ - الف و ب : - . م : - .

٧ - ب : ضعف .

٨ - ج : - . و : لعان . تا : ليعا .

٩ - ب و ج : البية .

١٠ - ج : الدلالة .

١١ - ج : + و .

١٢ - الف : اختارها .

١٣ - الف : فرع .

هذه الوجوه . فما صح منها من كل أو بعض فهو داخل في الجملة التي ذكرناها .

والكلام في تصحيح ' كل واحد من ' هذه الوجوه ' الملتحقة بطول حدا ، ويخرج عن العرض لكنا ' شير إلى جملة كافية :

أما الوجه الأول ، فلا يصح على ' إطلاقه . لأنه غير متبع . أن تنفي ' دواعي الأئمة إلى كتمان ' حادث من الحوادث ، أو حكم من الأحكام ، حتى لا ينقله منهم إلا الآحاد . فلا يجب إذا أن يقطع على بطلان خبر الواحد ع من حيث لم يثق به الجميع إلا بعد أن يعلم اتفاه دواعي غيبه ' و كتمان ، وأنه مع العادة لا يجوز ذلك فيه ، فأما إذا لم يعلم ذلك ' ' يجوز ما كونا الخير صدقا ، وإن لم ينقله الجميع أو الأكثر و قولهم لا يجوز أن يكلف الله - تعالى - ' ١١

١ - لم - فهو ٢ - ب - ما صح ، ثالثا

٣ - لم - كل واحد من ٤ - لم : بعدة

٥ - ح : لكنا

٦ - ب : عن

٧ - ح : تنفي

٨ - لم : كتمان

٩ - ب : طيه ، ح : طه

١٠ - لم : فيه

١١ - لم : تعالى



مَا لَمْ تَقُمْ<sup>١</sup> الْحُجَّةُ عَلَيْهِ صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حُجَّةٍ عَلَى هَذَا  
الْحُكْمِ هُوَ إِحْصَاءُ الْجَمَاعَاتِ ، وَغَيْرُ مُتَّبِعٍ أَنْ تَكُونَ الْحُجَّةُ بِهِ<sup>٢</sup>  
قَائِمَةٌ وَ إِنْ كُنْتُمْ<sup>٣</sup> الْأَكْثَرُ مِنْ جِهَةٍ قَوْلِ إِمَامِ الزَّمَانِ إِذَا تَنَنَّهُ وَ  
أَوْضَحَ عَنْهُ .

و<sup>٤</sup> الْوَحْهُ الثَّانِي يَجْرِي مَخْرَى الْأَوَّلِ فِي تَسَادٍ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ  
فِيهِ ، وَوَجُوبِ تَقْيِيدِهِ بِمَا أَشْرَأَ إِلَيْهِ

وَأَمَّا الْوَحْهُ الثَّلَاثُ ، فَلَا شَهَادَةَ فِي أَنَّا إِذَا عَدِمْنَا أَنَّ الدَّوَاعِيَ  
إِلَى تَقْيِيدِهِ ثَابِتَةٌ ، وَالصَّوَارِفُ عَنْ ذَلِكَ مُرْتَفَعَةٌ ، ثُمَّ لَمْ يُنْقَلْ ، عَلِمْنَا  
ظُلَامَتَهُ ، وَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْلُومًا ، وَرَبَّمَا أَدْعَيْتُ هَذِهِ الْحَالُ  
فِيمَا هُوَ بِخِلَافِهَا ، وَلِهَذَا يُكَذِّبُ<sup>٥</sup> الْوَاحِدُ إِذَا أَحْصَرْنَا بِأَنَّ بَيْنَ  
بَغْدَادٍ وَوَاسِطَ<sup>٦</sup> مَدِينَةٍ هِيَ أَكْرَمُ مِنْ مَدَادٍ وَ أَكْثَرُ أَهْلًا . وَيُكَذِّبُ<sup>٧</sup>  
مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ عَوِضٌ ، وَعَوَّلَ عَلَى رَوَايَةِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّا  
تَعْلَمُ كَثْرَةَ أَعْدَاءِ الدِّينِ وَانْتِشَارَهُمْ فِي الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ ، فَكَانَ

١ - ب و ح لا يعم . ٢ - الف :- هـ

٣ - الف :- يكتسب ، بحاي ان كتب ٤ - ب :- و وضع عنه و

٥ - ح و ما ٦ - ب و ج يكذب

٧ - ح و واسطة .

يَجِبُ ظُهُورُ قَلِيلِ هِدْيَةِ الْمَعَارِضَةِ فِيهِمْ إِنْ مَنَعَ مِنْ انْتِشَارِهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
خَوْفٌ مِنْهُمْ .

وَالْوَحْيُ الْآخِرُ شَرْطٌ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ تَمْنَعُ مِنْ صَعْفٍ  
مِثْلِهِ ، وَ<sup>٢</sup> تَوْجِبُ اسْتِمْرَارُ الشَّيَاعِ وَالْإِدَاعَةِ فِيهِ ، وَ مَعَ هَذَا  
[١٩٥] الشَّرْطُ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ \* ٥

## فصل فيما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً من الأخبار

بِغْنَمٍ أَنْ كُلَّ حَرٍّ رَوَى وَلَا طَرِيقَ مِنْ صُرُورِهِ وَلَا اكْتِسَابِ  
إِلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا ، فَالْجَوِيزُ لِلْأَمْرَيْنِ قَائِمٌ فِيهِ  
وَقَدْ قَطَعَ قَوْمٌ عَنْهُ أَنَّ فِي الْأَحْبَارِ الْمَرْوِيَةِ عَنِ النَّبِيِّ - ص - ع -  
كَذِبًا ، وَتَلَقَّوْا بِمَا رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ<sup>١</sup> : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ<sup>١٠</sup>  
مَعْتَدًا فَلْيَسْتَوْأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » وَبِمَا يُرَوَّى<sup>١١</sup> مِنْ قَوْلِهِ - ص - ع<sup>١٢</sup> :

- |                    |                   |
|--------------------|-------------------|
| ١ - ب - مضم        | ٢ - ج - يكون .    |
| ٢ - ج - و          | ٤ - الف - لوجب    |
| ٥ - ب - استمراره . | ٦ - ج - الاداءه   |
| ٦ - الف - ذكره .   | ٨ - ج - ذكر       |
| ٩ - ج - في الامرين | ١٠ - الف - قوله . |
| ١١ - الف - روى .   | ١٢ - ج - ع .      |

« سَتَكْثُرُ الكَذَابَةُ عَلَى » .

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُعْتَمَدٍ . أَمَّا الْخَبَرُ الْأَوَّلُ ، فَتَنْصَمُنُ الْوَعِيدَ ، وَلَا يُعْلَمُ وَقَعُ الْفَعْلِ لَا مَحَالَةَ . وَ الْخَبَرُ الثَّانِي حَبْرٌ وَاحِدٌ لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ عَلَى صِحَّةِ مَحْزَرِهِ . فَالصَّحِيحُ مَا قُلْنَاهُ مِنَ الْمَجُوزِ مِنْ عَيْنِ قَطْعٍ . وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ كَذِبُ بَعْضِ الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُ - ص ع - عَلَى سَبِيلِ الْوَصْفِ دُونَ التَّمْيِينِ<sup>٢</sup> . فَقَوْلُ . كُلُّ حَبْرٍ دَلٌّ طَاهِرُهُ عَلَى إِجْبَارٍ<sup>٣</sup> أَوْ تَشْبِيهِ أَوْ مَا حَرَى مَحْرَى ذَلِكَ<sup>٤</sup> ، بِمَا غَيْبًا أَسْنَحَالَتُهُ ، مِنْ عَيْنِ قَرِينَةٍ ، وَلَا عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ . وَ كَانَ أَحْتِمَالُهُ لِلصُّوَبِ بِمَبْدَأٍ مُتَقَبَّحَةٍ ، وَجِبَ الْعَكْمُ بِظُلَامِهِ . لِأَنَّ الْحِكْمَةَ وَالَّذِينَ يَتَمَعَانِ مِنَ الْحَطَابِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعَسُّفٍ وَ تَكْلُفٍ شَدِيدٍ حَتَّى يُحْتَمَلَ الصُّوَابُ<sup>٥</sup> . وَ أَمَّا<sup>٦</sup> كَوْنُ الْخَبَرِ صَدَقًا ، فَمُحَالِفٌ لِكُوبِهِ كَذِبًا<sup>٧</sup> . لِأَنَّهُ لَا حَبْرَ زَوَى إِلَّا وَ يُعْمَلُ الصَّدَقُ وَ الْكَذِبُ ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ وَحُوبُ الْعَمَلِ بِهِ<sup>٨</sup> دَلِيلًا عَلَى كُوبِهِ صَدَقًا لِأَنَّا قَدْ تَعَمَّلُ<sup>٩</sup> بِمَا يَحُوزُ كُوبُهُ كَدَامًا مِنْ شَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ بِإِلْحَافٍ<sup>١٠</sup> .

٢ - الب : التمييز

٤ - ج : ذلك معرى

٦ - ب : كادنا .

٨ - ج : يعلم

١ - ج : ستركز

٣ - ج : احار .

٥ - ب و ح : ما

٧ - الب : - هـ .

٩ - ب : - لا خلاف

## فصل في أن خبر الواحد لا يوجب العلم

اعلم أن الصحيح أن خبر الواحد لا يوجب علماً ، وإنما يقضى غلبة الظن بصدقه <sup>١</sup> إذا كان عدلاً . وكان النظام يذهب إلى أن العلم يجوز أن يحصل عنده وإن لم يجب ، لأنه يتبع قرائن <sup>٢</sup> وأسباباً ، ويحمل العمل تابعاً للعلم ، ففهما لم يحصل علم فلا عمل . وقال بعضهم : إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر ، و يقسم العلم إلى قسمين . وفي التأسيس من يقول إن كل خبر وجب العمل به فلا بد من إيجابه العلم . ويحمل العلم تابعاً لعمل .  
و أقوى ما أبطل به قول <sup>٣</sup> النظام أن الخبر مع الأسباب التي يذكرها <sup>٤</sup> لو حصل عندها العلم كما ادعى ، لما جاز <sup>٥</sup> انكشافه عن باطل . وقد علمنا أن الخبر عن موت إنسان بعينه مع حصول

١ - ج : صدقه .

١ - ب و ج : غلبة

٢ - الف : قرائن .

٣ - الف : نذهب .

٤ - ج : خبر .

٥ - ج : يجب .

٦ - ب : يذكرها

٧ - ب : - ه قول .

٨ - ج : لجاز ، بجای لما جاز .

الأسباب التي يُراعىها من الكاء عليه و الصراخ و إحضار الحنارة  
و الأكفان قد ينكشف عن باطل، فقل: إنه أغبى<sup>١</sup> عليه، أو  
لحقته السكتة<sup>٢</sup>، أو<sup>٣</sup> ما أشبه ذلك، و العلم لا يجوز انكشافه عن  
باطل. و يلتزم على هذه الطريقة العاسدة أن<sup>٤</sup> يجوز أن لا يقع العلم  
بالوثر لفقد هذه الأسباب، فكما تصدق<sup>٥</sup> من خسرنا بأنه لا يعلم  
شيئاً بالأحاديث<sup>٦</sup> لا تكون<sup>٧</sup> الأسباب حاصلة. و أمّا<sup>٨</sup> إرام النظام  
أنه لو أوجب خبر الواحد العلم في موضع، لا وحنه<sup>٩</sup> في كل موضع،  
فكان الشيء - ص غ<sup>١٠</sup> - يستغنى عن علمه فمحيز، و الحاكم متى لم  
يعلم صدق المدعى ضرورة، أن يعلم أنه كاذب، فإن ذلك لا يلتزمه،  
لأن له أن يقول: من أين لكم أن كل خبر يجب عنده العلم؟ بل  
لا<sup>١١</sup> ند<sup>١٢</sup> من وجوب ذلك عند أمثاله<sup>١٣</sup>. ثم العلم عند النظام لا يجب  
عند<sup>١٤</sup> مجرد الخبر، بل عنده و عند أسباب يذكرها، و ليس مثل ذلك

١ - ب: اصب

٢ - ب و ج: و

٣ - ج: تصدق

٤ - ب و ج: يكون

٥ - ب: لا يجب

٦ - ب و ج: ملاذ

٧ - ب و ج: ع

٨ - ب و ج: ع

٩ - ب و ج: ع

١٠ - ب و ج: ع

١١ - ب و ج: ع

١٢ - ب و ج: ع

١٣ - ب و ج: ع

١٤ - ب و ج: ع

في خبر مَدْعَى النُّسُوءِ ، وَلَا فِي الْحَاكِمِ .  
قَالَا مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ يَقْتَضِي الْعِلْمَ الطَّاهِرَ : فَحَلَّاهُ فِي عِبَارَةٍ ،  
لِأَنَّهُ سَمِيَ غَالِبَ الظَّنِّ عِلْمًا .

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ الْعِلْمَ تَابِعًا لِلْعَمَلِ : فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ عَكْسُ  
الشَّيْءِ ، وَالْعَمَلُ يَجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ الْعِلْمَ لَا أَنْ يَتَّبَعَ الْعِلْمَ الْعَمَلُ .  
وَقَدْ وَجِبَ الْعَمَلُ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ مِنْ غَيْرِ حَصُولِ الْعِلْمِ كَتَحْوِيفِ  
مَنْ سَعَى فِي طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ وَغَيْرِهَا

فصل في ذكر الدلالة على جواز التعدد بالعمل بخبر الواحد

إِعْلَمَ أَنَّ فِي الْمُتَكَلِّمِينَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ  
لَا يَحُوزُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَرُودِ الْعِبَادَةِ بِالْعَمَلِ بِهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ  
ذَلِكَ حَائِزٌ عَقْلًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْعِبَادَةُ مَا وَرَدَتْ بِهِ عَلَى مَا سَنَبَّهَتْهُ

٢ - ب : - لا ان يشع العلم .

١ - الب : ذكر

٦ - ب : - ان .

٨ - ج : - اعلم تاليفه .

١ - ج : تشع

٢ - ر : كالعرف .

٥ - ب : واحد .

٧ - ب : ذهب .

٩ - ب : - هـ .

فى الدب الذى يلى هذا الباب ' بمشئة الله تعالى .

والذى يذلل على حواز ورود العادة بالعمل به أن يتبين<sup>٢</sup> أن خبر الواحد يمكن أن يكون طريقاً إلى<sup>٣</sup> معرفة الأحكام ، وأنه يتجرى فى حوز كونه دلالة متخري الأدلة الشرعية كتبها من كتاب سنة وإجماع ؛ وإن اختلف وجه دلالة كما اختلف وجه هذه الأدلة الشرعية ولم تخرج<sup>٤</sup> هذا<sup>٥</sup> لاختلاف من كونه أدلة ، وإنما حاز أن يكون خبر الواحد دلالة بأن يذلل القرآن أو السنة على وجوب العمل به إذا كان المتخير به على صفة مخصوصة . ألا ترى<sup>٦</sup> أنه لا فرق فى العلم بتحريم الشئ ، أن يقول الشئ - ص ح<sup>٧</sup> - . " إنه حرام " و بين أن يقول : " إذا أحرركم عتي " . بتحريمه<sup>٨</sup> . " فلان فحرّموه " ، ولا<sup>٩</sup> فرق بين ذلك . وبين أن يقول : " إذا أحرركم عتي بتحريمه " . من صفته كبت و كبت فحرّموه<sup>١٠</sup> . " لأنه " على الوجه كذا يعلم التحريم

٢ - ب : بين ، ج : يتبين .

٣ - ج : يخرج

٤ - ح : العلم .

٥ - ج : ع

٦ - ب : + من كبت .

٧ - ج : . فلان ، نا اینجا .

١ - ر و ح : الب

٢ - ج : على

٣ - ب : بعد ، جاي هذا .

٤ - الب : يرى .

٥ - ج : مى

٦ - ب : فلا .

٧ - ب و ح : لا .

وإن اختلف.

و ليس لأحد أن يقول . فامتنعوا الفلظ من الواحد إذا كان  
الامر على ما ذكرتم . وذلك أنه غير متمنع أن يجعل الرسول  
[١٩٩] - ص ع - قول الواحد دلالة \* مع حوار الملبط عليه . مثال  
ذلك أنه - ص ع - لو قال . \* إذا أخطركم غنى أنوذي بشي \*  
فهو حق . لكانت الثقة حاصلة عند حيره . و لو قال - ص ع -  
\* اعملوا بما يخبركم به فلان . فهو صلاح \* لكم . و حسب العمل به .  
و إن لم يحصل الثقة ، و \* يجري مجرى تعبد الحاكم بأن يعمل  
بعلمه ، فتحصل له الثقة ، و تعبده بأن يعمل بالإقرار ، فلا تحصل  
الثقة ' . و إن كان ' الحال إليها أقرب ، و تعبده بأن ' يعمل  
بالتسبب ، و هي عن الثقة أبعد من الإقرار

١ - ب و ج : ع .

٢ - ج : ع .

٣ - ج : ع .

٤ - ج : ع .

٥ - ج : ع .

٦ - ج : ع .

٧ - الف : ان



وَمَا يَدُلُّ - أَيْضاً - عَلَى جَوَازِ التَّمَعُّدِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ أَنَّ الْعَمَلَ  
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَقَلِيَّاتِ قَدْ يَتَّسِعُ غَلَّةَ الطَّنِّ، قَمَا الَّذِي يَتَمَنَعُ عَنْ مِثْلِ  
ذَلِكَ فِي الشَّرْعَاتِ

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ - أَيْضاً - وَرُودُ التَّمَعُّدِ يَقْبُولُ الشَّهَادَاتِ، وَالْإِجْتِهَادِ  
فِي حِمَّةِ الْقَبِيلَةِ، وَاقْبُولُ قَوْلِ الْمُفْتَى، وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ وَاحِدٍ  
وَقَدْ تَعَقَّقَ مِنْ مَنَعٍ مِنْ حَوَارِ التَّمَعُّدِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ بِأَشْيَاءَ  
أَوَّلُهَا قَوَائِمُ : إِنَّ الشَّرَائِعَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَصَالِحٌ لَنَا، وَ  
بِخَيْرِ الْوَاحِدِ لَا نَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ، وَلَا تَأْمَنُ كَوْنُهُ مَفْسَدَةٌ  
وَنَاسِئَا أَنْ قَالُوا : إِذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ نُخَيَّرَ بَيْنَ لَا تَأْمَنُ كَوْنُهُ  
كَدَاءً، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نُقَدِّمَ عَلَى مَا لَا تَأْمَنُ مِنْ كَوْنِهِ  
مَفْسَدَةٌ

وَنَاسِئَا أَنَّ قَوْلَ الْوَاحِدِ وَصَلَةٌ إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ - ص ع -<sup>١</sup>،

٢ - الف : أَيْضاً عَلَيْهِ .

١ - ب : مِنْ .

٤ - ج : أَوَّلُهُمْ .

٢ - ب : مِنْ .

٦ - الف : لِمَصَالِحِ .

٥ - ج : يَكُونُ .

٨ - ب و ج : بِأَمْسٍ .

٧ - ب و ج : بِخَيْرِ .

١٠ - الف : مِنْ .

٩ - ب و ج : يُقَدِّمُ .

١١ - ب و ج : ع .

و إذا لم يَخْرُ قبول قول الرسول<sup>١</sup> - ص ع - إلا مُعْجِزاً و دليل  
على القطع على صدقه ، فخير أولى بذلك

و رافعها أن الرسول - ص ع - إنما لم يَخْرِ العمل بقوله  
إلا بِمُعْجِزَةٍ<sup>٢</sup> تدل على صدقه لجواز<sup>٣</sup> المعط عليه ، و هذه العلة  
قائمة في خبر الواحد .

و خامسها أن العمل من حقه أن يتبع العلم ، و إذا لم يتم  
صدق الواحد ، لم يتم بحيره ، و أوجاز العمل ولا علم ، لجاز  
تبعيتها<sup>٤</sup> و تخمينها<sup>٥</sup> .

و سادسها أنه أوجاز العمل بخبر الواحد في بعض الأحكام ،  
حاز في سائرها ، حتى في الأصول ، و إثبات القرآب . و السموات .  
و فرقوا بين العمل بخبر الواحد و بين الشهادة بأن الشهادة تقتضي<sup>٦</sup>  
ما يتعلق بمصالح<sup>٧</sup> الدنيا ، و دفع المضار فيها<sup>٨</sup> . و إحلال<sup>٩</sup>

١ - ب و ج : النبي

٢ - ب : معجز .

٣ - ب و ج : مع

٤ - ب و ج : ولا معجزة

٥ - ج : جواز

٦ - ج : يتم .

٧ - الف : تخميناً ج : تخميناً .

٨ - ج : تبعيتها .

٩ - ب و ج : يقتضي .

١٠ - ج : ما صالح

١١ - ح : مضارها .

١٢ - ج : إحلال .

المصالح<sup>١</sup>، و ما يجوز فيه البدل و الصلح<sup>٢</sup>، و يتعلق بالإختيار،  
و يحالف المصالح التي لا يعلمها إلا الله - تعالى -، و يخالف  
ذلك - أيضاً - المعاملات التي تحرى<sup>٣</sup> مجرى الإباحات، و ترجع  
إلى الرضا و السخط، و تطيب النفس<sup>٤</sup>  
و ساقها أنه لو حار المفسد<sup>٥</sup> بخير العدل، لحاز ذلك في خير  
الفاصل، لأنه لا فرق في القول بينهما في أن الثقة لا تحصل عند خيره.  
فقل<sup>٦</sup> لهم فيما تتعلقوا به أولاً الشرائع لا بد من كونها  
مصالح، على ما ذكرتم<sup>٧</sup>، ولا بد من طريق للمكلف إلى العلم  
بذلك<sup>٨</sup>، إما على المحل، أو التفصيل<sup>٩</sup>. فإذا<sup>١٠</sup> دل الدليل على  
وجوب العمل بحد الواحد إذا كان على صفة<sup>١١</sup>، و إذا<sup>١٢</sup> غلب في  
الظن صدقه، علمنا كون ما أحبر به صلاحاً<sup>١٣</sup>، و أمناً<sup>١٤</sup> من الإقدام  
على المفسدة، كما تعلم<sup>١٥</sup> كون قطع يد السارق عند التوبة أو الإقرار

- |                           |                         |
|---------------------------|-------------------------|
| ١ - ب :- واجلاب، المصالح. | ٢ - ب :- الصالح.        |
| ٣ - ب :- تحرى.            | ٤ - الف :- ويطيب النفس. |
| ٥ - ب :- + بالعمل.        | ٦ - ب و ج :- جار.       |
| ٧ - ب :- و يقال.          | ٨ - ج :- ذكر.           |
| ٩ - ب :- بذلك.            | ١٠ - ب :- العمل.        |
| ١١ - ب :- و إذا.          | ١٢ - ب :- ماذا.         |
| ١٣ - ج :- امناً.          | ١٤ - ب :- يعلم.         |

صَلاَحًا، وَ لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ مَفْسَدَةٌ. وَ تَنْتَقِضُ<sup>١</sup> - أَيْضًا - هَذِهِ  
الطَّرِيقَةُ بِالشَّهَادَاتِ إِذَا عُمِلَ بِهَا فِي الْحُدُودِ.

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَانِيًا : لَوْ جَازَ فِي الْخَيْرِ أَنْ تَنْتَ<sup>٢</sup>  
أَمَارَةٌ لِلْمُكْتَفِ بِأَمْنٍ بِهَا مِنْ كَوْنِهِ كَذِبًا، جَازَ أَنْ يُكْتَفَى فِي الْأَخْبَارِ  
مَا كَيْفَهُ فِي الْأَعْمَالِ. وَ يَنْتَقِضُ ذَلِكَ عَلَيْهِمُ بِالْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَاتِ فِي الْحُدُودِ  
و عِبَرِهِ.

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَالِثًا وَرَابِعًا - فَإِنَّ الْوَحْشَيْنِ مُتَقَارِبَانِ - :  
إِنَّ الرُّسُولَ لَوْ كَانَ لَنَا طَرِيقٌ غَيْرُ الْمَعْجِزِ<sup>٣</sup> يَعْلَمُ بِهِ كَوْنُ مَا تَحْتَمِلُهُ<sup>٤</sup>  
مَصْلَحَةٌ، لَعَازَ فِيهِ مَا حَازَ فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ وَ إِنَّمَا لَمْ يُعْمَلْ<sup>٥</sup> بِخَيْرِ  
مُدْعَى السُّوءِ قَبْلَ ظُهُورِ الْمَعْجِزِ، لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ<sup>٦</sup> يَقُولُهُ<sup>٧</sup>  
إِلَّا الْعِلْمُ<sup>٨</sup> الْمَعْجِزُ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْخَيْرُ، لِأَنَّ لَنَا طَرِيقًا نَأْمَنُ<sup>٩</sup>  
بِهِ كَوْنَ الْفَعْلِ مَفْسَدَةً. وَهُوَ مَا نَتَنَاهَى مِنْ قِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى وَحُوبِ الْعَمَلِ

١ - الف و ب : كان .

٢ - ج : ينتقض .

٣ - ب و ج : بشت .

٤ - ب و ج : يتقاربان .

٥ - ج : - ان .

٦ - ج : المعجزة .

٧ - ب و ج : بعمله .

٨ - ب : جار .

٩ - ب : - ما جاز .

١٠ - ب : العمل .

١١ - ب : - العلم .

١٢ - الف : بالمعجز .

١٣ - ج : طريقة نامس ، ب : نامن .

بضميره . وَ تَنْقِصُ<sup>١</sup> هَذِهِ الطَّرِيقَةُ - أَيْضاً - بِالشَّهَادَاتِ وَالْإِقْرَارَاتِ  
وَ كُلِّ شَيْءٍ يُعْمَلُ بِهِ مَعَ ارْتِفَاعِ الثَّقَةِ بِالصَّدِيقِ

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ خَامساً : لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْعَمَلَ يَنْتَعِ<sup>٢</sup>  
الْعِلْمَ ، لَكِنْ مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ : أَنَّهُ يَنْتَعِ الْعِلْمُ بِصَدِيقِ الْمُخْبِرِ<sup>٣</sup> ؟ ،  
وَمَا أَتَاكُمْ أَنَّهُ<sup>٤</sup> يَنْتَعِ<sup>٥</sup> الْعِلْمُ تَارَةً بِصَدِيقِ الْمُخْبِرِ ، وَ أُخْرَى يَنْتَعِ<sup>٦</sup>  
الْعِلْمُ بِوَحْوِجِ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ مَعَ تَجْوِيزِ الْعَلِيطِ عَلَيْهِ<sup>٧</sup> ؟ . وَ تَنْقِصُ<sup>٨</sup> هَذِهِ  
الطَّرِيقَةُ - أَيْضاً - بِالشَّهَادَاتِ ، وَ الْإِقْرَارَاتِ ، وَ الرَّحُومِ إِلَى قَوْلِ  
الْمُفَنِّى ، وَ الْعَاكِمِ .

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ سَادساً : لَيْسَ يَنْقُصُ<sup>٩</sup> فَرْصاً وَ تَقْدِيراً  
أَنْ يَنْتَعِ<sup>١٠</sup> جَمِيعُ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ  
بِالْمُخْبِرِ<sup>١١</sup> صَدَقَ الرَّسُولُ - ص ع<sup>١٢</sup> - . وَ يُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ ،  
وَ إِنْ كَانَ قَدْ نَسِيَ الشَّرْعُ الْآنَ بِحَلَالِ ذَلِكَ ، وَ الْكَلَامُ الْآنَ<sup>١٣</sup>  
إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجَوَازِ ، وَ قَدْ بَيَّنَّا حَوَارَهُ . ثُمَّ يُبَارِضُونَ بِالشَّهَادَاتِ ،

- |                     |                      |
|---------------------|----------------------|
| ١ - ج يَنْقِصُ      | ٢ - ج يَنْتَعِ       |
| ٣ - أَيْضاً         | ٤ - ب وَ ج يَنْتَعِ  |
| ٥ - ب وَ ج يَنْتَعِ | ٦ - أَيْضاً يَنْتَعِ |
| ٧ - ب بِالْمُخْبِرِ | ٨ - ب وَ ج - ع       |
| ٩ - ب وَ ج - أ      |                      |

و الإقرارات، و يلزمون جواز مثل ذلك في سائر الأصول.

فأما القرآن، فأبانه و هو مُمِيزٌ دالٌّ على صدق الرسالة بخبر الواحد لا يجوز، لأنَّ الثقة بنبوته و صدقه لا تحصل<sup>٢</sup> إلا مع الثقة بمُعيّزته<sup>١</sup> و لو فرضنا أنَّ نُبوته<sup>٣</sup> - ص ع - تثبت<sup>٤</sup> بخبر القرآن من المعجرات، لجاز إثبات القرآن بخبر الواحد.

فأما إثبات النبوات بخبر الواحد، فإنه غير جائز، لأن ذلك يستلزم بخبر الواحد. ولأنه لا طريق إلى وجوب العمل بقول النبي [١٩٧] - ص ع - إلا العلمُ المُمِيزُ الدالُّ على الصدق\* وحصول الثقة. وأما<sup>٥</sup> تفرقهم بين قبول الشهادة و قبول خبر الواحد؛ فليس

بصحيح، لأننا نقل الشهادة<sup>٦</sup> في الحدود<sup>٧</sup>، وهي مُختصة بمصالح الدين، و خارجة عما يجوز فيه الصلح و التراضي<sup>٨</sup>. وكذلك يُنقل قول المُنفي فيما يختص بمصالح الدين<sup>٩</sup>.

١ - ب : - لأن ، + و

٢ - الف و ب : يحصل .

٣ - الف : معجزته ، ب : انبوته

٤ - ب و ج : ع .

٥ - ب : - ثبت .

٦ - ب و ج : يعض خبر

٧ - الف و ج : بالحجر .

٨ - الف و ب : فأما .

٩ - ب و ج : الشهادات .

١٠ - ب : الشهادات

١١ - الف : - في الصدود .

١٢ - ج : التراضي .

١٣ - ب : - وخارجة ، تأييداً .

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ يَحْظُرُ انْتِزَاعَ مَلِكٍ<sup>١</sup> زَيْدٍ وَدَفْعَهُ إِلَى عَمْرٍو،  
وَبِالشَّهَادَةِ يُفْعَلُ ذَلِكَ.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ سَابِعًا : إِنَّهُ جَائِزٌ<sup>٢</sup> مِنْ حِمَّةِ الْعَقْلِ أَنْ  
يَتَعَدَّ<sup>٣</sup> اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْعَمَلِ بِخَيْرِ الْفَاسِقِ ، وَلَا فَرْقَ فِي الْجَوَازِ  
مِيقَاتِ الْمَدْلِ وَالْفَاسِقِ ، وَإِذَا حُمِّلْنَا قَوْلَ الْمُخِيرِ كَالسَّبَبِ أَوْ الشَّرْطِ  
فِي الْعِبَادَةِ<sup>٤</sup> ، جَازَتْ الْعِبَادَةُ عَقْلًا بِالْعَمَلِ يَقُولُ مَنْ يَغْلِبُ فِي الظَّنِّ  
كَذِبُهُ ، كَمَا يُعْقَلُ زَوَالُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُ الْفَجْرِ سَبَبًا لِلْأَحْكَامِ<sup>٥</sup> .  
فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَسْيِيرِ<sup>٦</sup> الْحُجَّةِ مِنَ الشُّبْهِ ، فَكَيْفَ  
يَتَمَيَّزُ ذَلِكَ فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ ؟

قُلْنَا : بَأَن يُجْعَلَ لِأَحَدِ الْخَبْرَيْنِ<sup>٧</sup> أَمَارَةٌ يُسَرُّ<sup>٨</sup> بِهَا مِنَ الْآخِرِ . ١٠

## فصل في إثبات التعبد بخبر الواحد أو نفى ذلك

الصَّحِيحُ أَنَّ الْعِبَادَةَ مَا وَرَدَتْ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ يُجَوِّزُ

١ - ج : الملك .

٢ - الف : يشبه .

٣ - ج : العبادات .

٤ - ج : سير .

٥ - ب : للأحكام .

٦ - ج : تسير .

٧ - ب : الخبرين .

التعمد<sup>١</sup> بذلك وغيره، جعل له، على ما مضى في الباب الأول<sup>٢</sup>، ووافق على ذلك كل من منع عقلاً من العبادة به من النظام وغيره من المتكلمين. وذهب الفقهاء<sup>٣</sup> وأكثر المتكلمين<sup>٤</sup> إلى أن العبادة قد وردت بالعمل بخير الواحد في الشريعة. وكان أبو علي الجبائي لا يقتل بخير الواحد في الشريعة، ولا يقتل بخير الاثنين فصاعداً، ويجريه<sup>٥</sup> مجرى الشهادة.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه لا خلاف بيننا وبين محضلي<sup>٦</sup> مخالفتنا في هذين المسألة أن العبادة يقبل بخير الواحد والعمل به طريقة الشرع<sup>٧</sup>، والمصالح، فجري مجرى سائر العبادات الشرعية في اتباع المصلحة، وأن العقل غير دال عليه، وإذا<sup>٨</sup> قدنا في أدلة الشرع ما يدل على وجوب العمل به<sup>٩</sup>؛ علمنا انتفاء العبادة به، كما نقول<sup>١٠</sup> في سائر الشرعات والعبادات الزائدة على ما أثبتناه<sup>١١</sup>، وعلى هذين الطريقين نقول<sup>١٢</sup> كلنا في<sup>١٣</sup> نفرد

١ - ب و ج : محذورا للبعد ٢ - ج : المتكلمين وأكثر الفقهاء.

٣ - الف : يجري. ٤ - الف : محضلي (ج).

٥ - الف : الشريعة. ٦ - الف : كسائر، بجاء «مجري سائر».

٧ - ب : ساء، معناه ٨ - ب : يقول.

٩ - ج : علمنا ١٠ - ب : يقول.

١١ - ب : على.



صلوة زائدة وصوم شهر زائد على ما عرفناه ، وفى أن مدعى التوبة  
ولا معجزاً على يده ليس ينبر . وليس لأحد أن يقول : إنما  
علمت أنه لا صلوة زائدة على الخمس مفروضة ، ولا صيام مفروض  
زائد على شهر رمضان ، بالإجماع ، لا تا تعلم أنهم لو لم يجمعوا  
على ذلك ، وحالف بعضهم فيه ، لكان المنزع<sup>٢</sup> فيه<sup>٣</sup> إلى هذه الطريقة  
التي ذكرناها ، وقد بينا صحة الاعتماد على هذه الطريقة ، وإبطال  
شبهة<sup>٤</sup> من اشتبته عليه ذلك فى مواضع من كلامنا ، واستقصيناه .  
ويمكن أن يستدل بمعنى هذه الطريقة بعبارة أخرى ، وهو  
أن نقول<sup>٥</sup> : العمل بالخير لا بد من أن يكون تابعا للعلم ، فاما أن  
يكون تابعا للعلم<sup>٦</sup> يصدق الخير ، أو العلم<sup>٧</sup> يوجب العمل به مع  
تجويز الكذب ، وقد علمنا أن خبر الواحد لا يحصل عنده علم يصدق  
لا محالة ، فلم يبق إلا أن يكون العمل به تابعا للعلم بالعبادة<sup>٨</sup>

٢ - الف : مفروضا زائدا .

١ - ب : معجزة .

٤ - ب و ج : - فيه .

٢ - ب : المعزع ، ج : منزع .

٦ - ج : الشبهة .

٥ - ج : + المسألة .

٨ - ب : فاما ، تا ليتجا .

٧ - ج : يقول .

١٠ - ج : - بالمادة .

٩ - الف : للعلم .

بوجوب<sup>١</sup> العمل به ، وإذا لم نجد<sup>٢</sup> دليلاً على وجوب العمل به ،  
نفينا<sup>٣</sup> .

و قد تعلق مخالفوا بأشياء .

أولها قوله - تعالى - : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة  
ليتفقوا في الدين ، وليبدروا قومهم إذا رجعوا إليهم ، لعلهم  
يخشرون . » وليس يكونون مبدري لهم إلا<sup>٤</sup> ، ولا يلزمهم القول  
مهم . وربما قالوا : إن معنى الآية و ليبدروا كل واحد منهم  
قومه<sup>٥</sup> . وإذا صح لهم ذلك استغنوا عن الشاغل بأن اسم طائفة يقع  
على الواحد ، كما يقع على الجماعة ، و تعلقهم في ذلك بقوله -  
تعالى - : « وليشهد<sup>٦</sup> عداتهما طائفة من المؤمنين » وقوله - تعالى - :  
« وإن<sup>٧</sup> طائفتان من المؤمنين أقتلتا ،

وثانيها<sup>٨</sup> قوله - تعالى - : « إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من

١- الف : لوجوب .

٢- ج : يعده .

٣- ج : عينا .

٤- الف : منهم .

٥- الف : لهم إلا ، ج : إلا .

٦- ج : إلا .

٧- الف : قوم .

٨- الف : باسم الطائفة ، بجاء بأن اسم طائفة .

٩- ج : ليشهدوا .

١٠- الف : - وقوله تعالى .

١١- ج : إن ، بالتشديد .

١٢- الف : - تأييدا .

التَّيَّاتِ، وَحَظَرَ الْكُتْمَانَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِطْهَارِ، وَلَا يَجِبُ الْإِطْهَارُ إِلَّا لِلْقَوْلِ.

وَنَائِلُهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ»، وَالطَّاهِرُ يَقْتَضِي أَنَّ الْعَدْلَ فِي هَذَا الْحَكْمِ بِخِلَافِ الْفَاسِقِ.

وَرَأَيْتُهَا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ أَمَرَ رَسُولَهُ - ص ع - بِالْإِبْلَاحِ فِي مَوَاصِعَ مِنَ الْكِتَابِ لَا تُحْصَى، وَالْإِبْلَاحُ يَكُونُ بِالتَّوَاتُرِ وَالْأَحَادِ مَعًا، لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَصَّ بِالتَّوَاتُرِ، وَمَا يُوْجِبُ الْعِلْمَ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِفُرُوعِ الْمَبَادِئِ كَالْعِلْمِ بِأَصُولِهَا، وَكَذَلِكَ فُرُوعُ الْمُعَامَلَاتِ كُنْهًا، وَمَعْلُومٌ صُرُورُهُ خِلَافَ ذَلِكَ.

وَخَامِسُهَا وَهِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي بِهَا يَصُولُونَ، وَعَلَيْهَا كُنْهٌ يُعُولُونَ، وَإِيَّاهَا يَرْضَوْنَ، وَتَرْتِبُهَا أَنَّ الصَّحَابَةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ لَا تَبْلُغُ التَّوَاتُرَ، وَذَلِكَ أَطْهَرُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ طَاهِرًا، وَيَذْكُرُونَ رَجوعَهُمْ فِي وَجُوبِ الْفَسْلِ بِالتَّقَاءِ الْجَنَاتَيْنِ إِلَى أَزْوَاجِ

٢- ج :- والاحاد، ناليجها.

١- ج : رسول

٤- ج : معتمة.

٢- ب و ج : هي.

النبي - ص ع - عند اختلافهم في ذلك ، وعمل عمر بن الخطاب بعد التوقف والتردد في حزية المعجوس على خبر عبد الرحمن ، ثم أجمعوا على ذلك ، ونحو عمله في دية الجنين على حبر حملي بن مالك ، ونحو عمل أبي بكر في ميراث العدة على قول الواحد والاثنتين ، ونحو ما روى عن أمير المؤمنين - عليه السلام - من قوله : كنت إذا سمعت من رسول الله - ص ع - حديثاً تفننى الله ما شاء أن يتفنى به ، وإذا حدثني عنه غيره استخلفته ، فإذا خلف لي صدقته ، وحدثني أبو بكر \* . [١٩٨] وصدق أبو بكر ، وزعم في حكم التذي إلى خبر المقداد ، قالوا : وخذناهم بين عامل بهذه الأخبار ، وبين تارك للتكبير عليه ، ولو كان ذلك خطأ ، لكان قد أجمعوا على ١٠ الخطأ ، وهذا غير جائز عليهم .

وسادسها أن النبي - ص ع - كان يبعث عماله ورسنه إلى

١- الف : الجزية .

٢- الف : جميل ، وما في المتن موافق لما في العدة أيضاً (راجع ج ١ ص ٤٧ ط نهر د)

٣- ج : - من .

٤- الف : غير

٥- الف : خلفه .

٦- ج : - وصدق أبو بكر .

٧- ج : الملقى

٨- ب : - و .

٩- ج : رسوله .

الْبِلَادِ لِلدَّعَاءِ إِلَى شَرِيعَتِهِ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَقَعْلُونَ عَلَى مُجَرَّدِ أَقْوَالِهِمْ  
فِي كَوْنِهِمْ رُسُلًا ، وَفِي الْعَمَلِ بِمَا يَرَوْنَهُ<sup>٢</sup>

وَسَابِقُهَا حَمْلُ قَبُولِ حَبِيبِ الْوَاحِدِ مَعَ تَحْوِيزِ الْمَلَطِ عَلَيْهِ عَنِ  
قَبُولِ قَوْلِ الْمُتَعَنِّي مَعَ تَحْوِيزِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَرُتَابَا حَمَمُوا ذَلِكَ عَلَى  
الشَّهَادَاتِ وَأَحْبَارِ الْمَعَامَلَاتِ .

وَتَأْمَنُهَا أَنَّ الضَّرُورَةَ تَقُودُ إِلَى قَبُولِ أَحْبَارِ الْآحَادِ إِذَا حَدَّثَتْ  
الْعَادَتُهُ وَلَيْسَ فِيهَا حَكْمٌ مَنْصُوصٌ<sup>٣</sup> .

وَتَأْمَنُهَا طَرِيقَةُ وَحُوبِ التَّخَرُّجِ مِنَ الْمَصَارِفِ كَمَا يَحِبُّ  
التَّخَرُّجُ<sup>٤</sup> مِنْ سَبُوكِ الطَّرِيقِ إِذَا أَخْبِرَ<sup>٥</sup> مُخْبِرٌ بِأَن فِيهِ شُعْبَةً  
وَمَا أَشْبَهَهُ .

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَتَمَقَّوْا بِهِ أَوَّلًا : إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ اسْمَ الطَّائِفَةِ يَقَعُ  
عَنِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ ؛ فَلَا دَلَالَةَ لَكُمْ فِي الْآيَةِ ، لِأَنَّهُ - تَعَالَى -  
سَمَاهُمْ مُنْذِرِينَ ، وَالْمُنْذِرُ هُوَ الْمُخَوِّفُ الْمُحَذِّرُ الَّذِي يُنَبِّئُهُ عَلَى الطَّرِيقِ

٢- ب : يميلون

١- ب : واما كانوا

٤- ب : توالى

٣- ب : يودونه ، ج : تودونه .

٦- الب : حرر مخصوص .

٥- ب : حدثه ، ج : حدث

٨- ج : خبر .

٧- الب : التحذير

وَالْتَأْمِلْ، وَلَا يَجِبُ<sup>١</sup> تَقْلِيدُهُ وَلَا الْقَبُولُ مِنْهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَلِهَذَا قَالَ -  
تَعَالَى-: «لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» وَمَعْنَى ذَلِكَ لِيَحْذَرُوا، وَ<sup>٢</sup> أَوْ أَرَادَ مَا  
ادْعُوا لِقَالَ -تَعَالَى-: «لَعَلَّهُمْ يَعْمَلُونَ» أَوْ يَقْبَلُونَ<sup>٣</sup>، وَالنَّبِيُّ -ص- ع.  
وَإِنْ سَمِعْنَاهُ مُنْذِرًا، وَ كَانَ قَبُولُ قَوْلِهِ وَاحِدًا، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ فِي  
أَبْتَدَاءِ دَعْوَتِهِ يَكُونُ مُخَوِّفًا، ثُمَّ إِذَا اسْتَقَرَّ دَلِيلُ نُبُوَّتِهِ: وَجَبَ  
الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَابًا: أَمَا الْكُفْرَانُ فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا  
فِيمَا يَجِبُ إِظْهَارُهُ، أَوْ تَقْوَى الدَّوَاعِي إِلَى ذَلِكَ فِيهِ، فَمِنْ أَيْنَ  
لَكُمْ أَنْ خَصَرَ الْوَاحِدَ لَهُ هَذِهِ الصَّفَةُ، حَتَّى يُطَاقَ فِيهِ الْكُفْرَانُ؟  
وَالْآيَةُ تُدَلُّ عَلَى الْإِحْتِصَاصِ بِنَقْلِ<sup>٤</sup> الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ قَالَ: «مَا أُنْزِلْنَا  
مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى»، وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ -تَعَالَى- هُوَ الْقُرْآنُ

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَالِثًا: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَسِيئَةٌ عَلَى دَلِيلِ  
الْمُخْطَابِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ فُسَادَ ذَلِكَ. وَبَعْدُ؛ فَالْعَمَلُ فِي الْآيَةِ

١- ج: فلا يجب.

٢- ج: أو

٣- ج: تعلم.

٤- الم و ب: يعلمون.

٥- الم: يعملون.

٦- ب: يقوى.

٧- ب و ج: لنقل.

أُولَى أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلِ الْحُطَابِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : « أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ » ، وَهَذِهِ الْمَثَلَةُ قَائِمَةٌ فِي حَرِّ الْمَدَلِّ . وَقَدْ قُلَّ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْوَلِيدِينَ عَقَّةً <sup>١</sup> ، وَقَدْ وَلَّاهُ النَّبِيُّ ص - صَدَقَاتِ بَعْضِ الْعَرَبِ ، فَمَادَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الصَّدَقَاتِ ، فَهَمَّ <sup>٢</sup> الرُّسُولُ <sup>٣</sup> - ع - بِإِرْسَالِ الْجِيُوشِ إِلَيْهِمْ <sup>٤</sup> ، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ بَيِّنَةً لَهُ ، وَلِيَقْتَلِمَ الرُّسُولُ - ع - أَنَّ الْوَلِيدَ يَهْدِيهِ الصَّغَةَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَلَّاهُ عَلَى ظَاهِرٍ <sup>٥</sup> أَمْرِهِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ رَابِعًا : لَيْسَ يَحُوزُ أَنْ يُؤْمَرَ <sup>٦</sup> بِأَنْ يُسَلِّحَ إِلَّا بِمَا هُوَ حَاجَّةٌ فِي نَفْسِهِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يُدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْوَاحِدَ يَهْدِيهِ الصَّغَةُ حَتَّى يَصِيحَ الْإِبْلَاحُ بِهِ ، <sup>١٠</sup> وَمِنْ مَذْهَبٍ مَنْ خَالَفَكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْإِبْلَاحَ لَا يَصِيحُ إِلَّا بِمَا هُوَ حَاجَّةٌ تَوْجِبُ الْعِلْمَ ، أَوْ تَوَاتُرَ ، أَوْ إِجْمَاعَ ، أَوْ قَوْلَ إِمَامٍ مَعْصُومٍ نَائِبٍ عَنْهُ - ع - وَخَلِيفَةٍ <sup>٧</sup> لَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ .

- |                           |                              |
|---------------------------|------------------------------|
| ١ - الْب : عَقَّة .       | ٢ - ج : ع .                  |
| ٣ - الْب : وَهَم .        | ٤ - ب : وَج : - الرُّسُولُ . |
| ٥ - الْب : - إِلَيْهِمْ . | ٦ - الْب : - لَهُ .          |
| ٧ - ب : ظَاهِرُهُ .       | ٨ - ج : يَأْمُرُ .           |
| ٩ - الْب : يُوَجِّهُ .    | ١٠ - ب : خَلِيفَتُهُ .       |

وَيُقَالُ لَهُمْ يَمَا تَعْلَقُوا بِهِ حَمْسًا . أَتُمْ تَعْلَمُونَ بَيِّنَاتٍ شَيْءٌ  
تَدْفَعُ الْإِمَامِيَّةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ ، وَهُوَ أَنَّهَا تَقُولُ<sup>١</sup> إِنَّمَا عَيْلٌ بِأَحْبَابِ  
الْأَحَادِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْمَسَامِرُونَ الَّذِينَ<sup>٢</sup> يُحْتَشِمُ<sup>٣</sup> الصَّرِيحُ بِخِلَافِهِمْ ،  
وَالْخُرُوجُ عَنْ<sup>٤</sup> حَمَلَتِهِمْ ، فَأَلِمَّاكَ<sup>٥</sup> عَنِ التَّكْيِيرِ<sup>٦</sup> عَلَيْهِمْ<sup>٧</sup> لَا يَنْدُلُ  
عَنِ الرِّصَا يَمَا فَعَلُوهُ ، لِأَنَّا<sup>٨</sup> كُنَّا نَشْتَرِطُ<sup>٩</sup> فِي دَلَالَةِ الْإِمَّاكَ<sup>١٠</sup>  
عَلَى الرِّصَا<sup>١١</sup> أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ وَحْدَهُ سِوَى الرِّصَا مِنْ تَقِيَّةٍ وَخَوْفٍ وَمَا  
أَشْنَهَ دَلِيلٌ . فَطُلَّ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِجْمَاعًا . عِوَاذًا تَعْدِلُ  
عَنِ اسْتَعْدِلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي هَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّهَا<sup>١٢</sup> تَحُوجُ<sup>١٣</sup> إِلَى  
الْكَلَامِ فِي الْإِمَامِيَّةِ ، وَيَتَقَلُّ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ<sup>١٤</sup> إِلَى أَصُولِ الدِّينِ<sup>١٥</sup> ،  
وَلِأَنَّهَا تَنْقُلُ<sup>١٦</sup> عَنِ الْفَقْهَاءِ ، وَتُوجِّهُ<sup>١٧</sup>هُمْ ، وَمَا تُؤَثِّرُ<sup>١٨</sup> مَا يَنْفَرُونَ<sup>١٩</sup>

٢- ج : بالاحبار

ج : ينفرون .

٤- الف : بعشم

٣- الف : الذي

٦- ب : التكريه ، ج : التكرير

٥- الف : من

٨- ب : لا ما

٧- ب : عليهم

١٠- ج : + الا .

٩- ج : لشرط .

١٢- الف : تخرج .

١١- الف : لانها ، + و .

١٤- ج : الفقه .

١٣- ج : الدين .

١٦- الف : يؤثر ، ج : + و .

١٥- ج : يتقل .



منه، وإن تعمداً كثير من مخالفينا إباحاشاً، وتسلقوا، وتوصلوا  
إلى كثر ما يتقل علينا من غير حاجة بهم في الموضوع إليه. فأما  
من حالف في كون الإجماع حجة من النظام وغيره، ممن أحال  
العمم بصحة إجماع الأئمة على شيء، أو أحاز ذلك و ذكر أنه  
لا دليل يدل على أن إجماع الأئمة حجة، فإنه يدفع - أيضاً - هذه  
الطريقة بأن يقول أكثر ما فيها الإجماع على العمل بقبول أخبار  
الآحاد، ولا حجة في الإجماع. وهذه الطريقة لا ترتضيها، لأننا  
نذهب إلى أن في إجماع الأئمة الصحة، ولا يجوز أن يجمعوا  
على باطل.

وذاً بعد ذلك كونه على هذه الطريقة وجهان من الكلام:  
أولهما أن جميع ما وضعوا أيديهم عليه إنما هي أخبار آحاد  
لا توجب عمداً، فإنهم ذكروا على أن خبر الواحد حجة بأخبار آحاد،

٢- الف: إباحاشاً، بالنصب.

١- الف: سل.

٤- الف: و.

٣- ب: و.

٦- الف: بهه.

٥- الف: يدع.

٨- الف: - و.

٧- الف: قول.

١٠- الف: - في.

٩- ج: لا ما.

١١- ب: قولاً.

وَكَيْفَ يُعَوَّلُونَ عَلَى مَا أَحْسَنَ أَحْوَالِهِ أَنْ يُوجِبَ الظَّنَّ<sup>١</sup> فِيمَا  
طَرِيقَهُ الْعِلْمُ وَالْقَطْعُ، لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ الْقَطْعَ وَالْعِلْمَ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -<sup>٢</sup>  
تَعَدَّهُمْ بِأَعْمَلِ بِأَحْبَارِ الْآحَادِ فِي الشَّرِيعَةِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلُوا  
عَلَى مَا لَا يُوْجِبُ الْعِلْمَ.

وَقَدْ حَمَلْنَاهُمْ سَوَاعِ هَذَا الطُّغْرَيْنِ مَا عَنَى أَنْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ  
 صُرُورَهُ عَمَلِ الصَّاحِبَةِ عَلَى أَحْيَارٍ لَا تَلْعُ حَذِّ التَّوَاتُرِ . وَأَنَّهُمْ لَمْ  
 يُعْتَوُوا هَيْهَاهُ عَلَى حَبْرِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَدْخُلَ أَوْ عَلَى الْبَيِّنَاتِ مِنْهُمْ  
 فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ إِذَا انْفَرَدَ . وَيَذْكُرُونَ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ  
 يَجْرَى مَجْرَى الْعِلْمِ . أَنَّهُمْ كَانُوا \* يَرْجِعُونَ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى الْقُرْآنِ  
 وَالسُّنَنِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِهَا . وَكَمَا يُعْلَمُ رُجُوعُ النُّوَائِزِ مِنْهُمْ إِلَى  
 قَتَوَى الْمُفْتَى . قَالُوا نَذْكُرُ الْأَضْرَافَ لِمَتَطَاقُ أَجْمَلُهُ وَالْتَفَصِيلُ  
 وَرُبَّمَا قَالُوا كَمَا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ سَخَاةِ حَائِثِهِمْ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ تَفَاصِيلَهُ

١ ب : يعوثوا ، ج : يقولون ٢ ب : المظير

٦ - ٥ : المظهر

الف :- تعالى

ج - بمولود

ب : ۱۵۵۰ ج ۱ ص ۶۷

4-5-9

۱- ب : کلیاً .

١٠٠ - الف + مع

— الف : لتطابق

١٠٠ - الب - ٤

**١- المبدأ:**

مَا يُرَوَّى مِنْ عَطَايَاهُ وَحَوَائِزِهِ، وَكَذَلِكَ شَجَاعَةُ عَمْرِو بْنِ  
مَعْدٍ يَكْرَبُ.

وَالْحَوَابُ عَنْ هَذَا الَّذِي حَمَلُوا قَوْسَهُمْ عِنْدَ ضَيْقِ الْحِيلَةِ  
عِيبَهُ أَنْ لَصَرُورَةَ لَا تَخْتَصُّ<sup>١</sup> مَعَ الْمَشَارَكَةِ فِي طَرِيقِهَا، وَالْإِمَامِيَّةُ  
وَكُلُّ مُخَالَفٍ لَهُمْ فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ مِنَ التَّطَامِ وَتَابِعِيهِ وَحَمَاءِهِ<sup>٢</sup>  
مِنْ شَبَوخِ مُنْكَبِتِي الْمُتَعَزِّلَةِ كَالْقَاسَايِ<sup>٣</sup> بِالْأَسْرِ<sup>٤</sup> يُحَالِفُونَهُمْ فِيهَا  
أَدْعَوُا فِيهِ الصَّرُورَةَ مَعَ الْإِخْتِلَافِ بِأَهْلِ الْأَصَابِرِ، وَ يَقْسِمُونَ عَلَى  
أَنَّهُمْ لَا يَقْتَضُونَ ذَلِكَ نَلْ<sup>٥</sup> وَلَا يَطْطُونَهُ، فَإِنْ كَذَّبْتُمُوهُمْ، فَعَلَّشْتُمْ<sup>٦</sup>  
مَالًا يَخْضُ<sup>٧</sup>، وَكَذَّبْتُمْكُمْ بِمِثْلِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّحُومِ إِلَى الْقُرْآنِ  
وَالْتَوَاتِيرِ<sup>٨</sup> وَ بَيْنَ خَيْرِ الْوَاحِدِ وَاضِحٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَنَا كَانَ مَعْلُومًا  
صَرُورَةً لَمْ يُحَالَفْ فِيهِ عَاقِلٌ، وَالْحَلَّافُ فِيهَا أَدْعَوُهُ ثَابِتٌ، وَكَذَلِكَ  
الْقَوْلُ فِي رَحُومِ الْعَامِيِّ إِلَى الْفَتَوَى. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَخَاءِ حَاتِمِ

١- ج: حيلة.

٢- د: ما.

٣- ج: يخصص.

٤- ج: عيبهم.

٥- د: كالقاساي.

٦- ج: + و.

٧- هذا هو الظاهر، لكن نسخ كلها «بالأس».

٨- ج: + و.

٩- ج: - و.

و شعبة عمرو، و<sup>١</sup> لأن من حالف في ذلك كليله لا يباطر و يقع<sup>٢</sup>  
 على بهينه<sup>٣</sup> و مكابرتة، وليست هذه صفة من حالف في أخبار الأحاديث.  
 و بعد، فإذا<sup>٤</sup> كنتم تعلمون على الحملة أن القوم عملوا على  
 أخبار الأحاديث، فلا فائدة في ذكر هذه الأخبار المعتبرة و تدوينها<sup>٥</sup>  
 في الكتب، لأنها تقتضي<sup>٦</sup> الظن على أحول أحوالها، و أي تأثير<sup>٧</sup>  
 ليظهر مع العلم الضروري؟! و قولهم: «يُطابق التفصيل الجملة»  
 كلام<sup>٨</sup> لا محصول له، لأن التفصيل الذي حانت به هذه لأخبار غير  
 معلوم، و الحملة هي<sup>٩</sup> التي يدعون<sup>١٠</sup> العلم بها، فلا تطابق<sup>١١</sup>  
 بين معلومين.

ثم يقال لهم: كما اخترزتم<sup>١٢</sup> لأبي علي في عبارتكم عنا  
 يتعلق به في العلم الضروري، و قنتم<sup>١٣</sup>: تعلم ضرورة أنهم عملوا  
 على ما لا ينتهي إلى التواتر<sup>١٤</sup> من الأخبار، ألا اخترزتم للنظام و من

- |                   |               |
|-------------------|---------------|
| ١- الف: و.        | ٢- الف: ويطمح |
| ٣- ج: منه         | ٤- ب: إذا     |
| ٥- ج: يدون.       | ٦- ح: يقتضي.  |
| ٧- ح: كلام        | ٨- ب: هي      |
| ٩- ج: تدعون.      | ١٠- ج: يطابق. |
| ١١- ب: اخترتم.    | ١٢- ب: ضروري. |
| ١٣- الف: التواتر. |               |

واقفه من عمل بأخبار الآحاد كتبها بما لا يحصل عنده  
 عنه<sup>١</sup> و يقين<sup>٢</sup> ؟<sup>٣</sup> فليس النظام و من واقفه يدور أي<sup>٤</sup> على  
 وأصحابه<sup>٥</sup> و من المحصر قولهم إنهم إنما عملوا على العمل  
 بأخبار الآحاد لنصر من الرسول - ص ع - قاطع على ذلك ، و إنما  
 لا يؤخذ هذا النص المعتبر في النقل لأن الإجماع قد أغنى عن غيره ،  
 وهذا فاسد ، لأن قيام حجة<sup>٦</sup> و دلالة لا يفي<sup>٧</sup> عن أخرى ، ولو كان  
 الرسول - ع - قد نص لهم على وجوب العمل بخبر الواحد نصاً  
 مستقلاً ، لوجب كون<sup>٨</sup> نقل هذا النص و لتواتره مستتباً  
 و أن ينفذ الإجماع<sup>٩</sup> على مضمونه ، لأن<sup>١٠</sup> الصحيح قد تترادف ،  
 و تصاغف<sup>١١</sup> و بعد ، فقد ثبت أنه لا إجماع على ما ذكره فيبقى  
 عن التواتر بالنص عليه .

و أما الوجه الثاني في الكلام على هذه الطريقة - إذا سلمنا  
 صحة كل شيء رووه من هذه الأخبار المعتبرة ، و لم نقدر<sup>١٢</sup>

- |                  |                  |
|------------------|------------------|
| ١ - ج : العلم .  | ٢ - الف : علم .  |
| ٣ - ج : أو       | ٤ - الف : أو     |
| ٥ - الف و ر : أي | ٦ - ب : كون      |
| ٧ - ب : نقل      | ٨ - ب : لا       |
| ٩ - ب : أن       | ١٠ - و ج : قدح . |

فيها، ولا طائفة يدلالة على صحتها - فهو أن نقول: المعلوم أنهم  
عملوا عند هذه الأخبار، والعمل عندها يُحتمل أن يكون عملوا بها  
ولأجلها، كما يُحتمل أن يكونوا ذكروا عند ورودها سماعهم  
من النبي - ص ح - لذلك، ويُحتمل أيضاً أن يكون الخبر  
نصهم على طريقة من الإحتجاج تقضي إثبات ذلك الحكم،  
فكان العمل على الإحتجاج، لا بالخبر، وإنما كان للخبر حظ التذكير  
والإيقاظ.

فإن قالوا: هذا يقتضي المدول عن المعلوم إلى المجهول، لأن  
رواية الخبر معلومة، وعندهم عنه معلوم أيضاً، وما تدعونه من  
علم بذلك سبق أذكر هذا الخبر مجهول، وكذلك تنبيهه على  
طريقة من الإحتجاج - أيضاً - مجهول، ولا يقدر على المعلوم إلى  
المجهول.

١ - ب - لا. ٢ - ج ادكروا.

٣ - ج : ص. ٤ - ب و ج : كذلك.

٥ - ج - يكون.

٦ - هذا هو الصحيح، لكن في نسخة الف: بينهم، وفي نسخة ب: بينهم، وفي ج: بينهم.

٧ - ب و ج : يقتضي. ٨ - ب و ج : التذكير.

٩ - ب : عليهم. ١٠ - الف: اذكر، ولعل الاصل «أذكر».

قلنا: المعلوم<sup>١</sup> رواية الخبر وعندهم عنده، وتعمل هذا العمل  
بأنه من حيث قامت الحجة عندهم يوجب العمل<sup>٢</sup> بأخبار الأحاد  
مجهول غير معلوم، وإنما هو وجه<sup>٣</sup> مخوِّز<sup>٤</sup> كما أن صرف عيهم  
إلى الذكر وأعلام<sup>٥</sup> السائق أو<sup>٦</sup> التنبيه على طريقة من الاجتهاد -  
أيضاً مجهول<sup>٥</sup>، ومن باب الحائز، فما فيه إلا من أحال على أمر  
مجهول - أثر كونه كما أنه حائر<sup>٧</sup> ككون غيره، وكيف رجحهم  
قولكم على قوائمه، والتساوي حاصل بين النوحية، والشك ورض  
من فقد الدليل<sup>٨</sup> انقطاع<sup>٩</sup>؛

وليس لهم أن يقولوا: ما تذكرونه يقتضي أنه لا تأثير للخبر،  
والعمل عنده يقتضي أن له تأثيراً، وذلك أن التأثير حاصل للخبر  
على كل حال، إما أن يكون حجة في وجوب العمل على ما تدعون،  
أو يكون مذكراً للسمع تقدم<sup>١٠</sup> و علم<sup>١١</sup> سبق، أو يكون مثبتاً على  
طريقة من الاجتهاد، والتأثير<sup>١٢</sup> حاصل على كل حال

٢ - ح - العمل

٣ - ب - معرود

٤ - الف - و

٥ - ب - م

١ - ب - المعلوم

٢ - و - وجه

٣ - ج - عنه

٤ - ج - يقدم

٥ - ب - ك - يبر

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ سَادِسًا: أَمَّا الرُّسُلُ وَاعْتِنَالُ الدِّينِ كَانَ  
يُنْفِذُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - ص ع - إِلَى التُّلْدَانِ، فَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ كَانُوا  
يَدْعُونَ إِلَيْهِ بِالْإِخْلَافِ بَيْنَنَا وَتَنْهَهُمُ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ - تَه إِلَى - ثُمَّ تَصْدِيقُ  
النُّسْر - ص ع - فِي نُسُوتِهِ وَدَعْوَتِهِ، ثُمَّ يَدْعُونَ إِلَى الشَّرَائِعِ،  
وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَ الرُّسُلِ بِسَبْحَةِ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ، وَلَا فِي  
الْعِلْمِ بِنُسُوتِهِ نَبْتُهُ - ص ع - فَكَيْفَ أَمْرُ الرُّسُلِ بِالْإِدْعَاءِ إِلَى مَا  
لَيْسَ قَوْلُهُمْ بِهِ حُجَّةٌ؟! فَإِذَا قَالُوا لِدَعَائِهِمْ حُطَّ \* الْإِدْبَارُ وَالنَّسِيْبُ  
عَلَى النَّظَرِ فِي الْحُجَجِ وَالْأَدَلَّةِ قُلْنَا: فَأَحْرُوا الشَّرَائِعَ هَذَا الْمَجْرَى.  
وَقُولُوا: إِنَّ هَؤُلَاءِ الرُّسُلُ إِنَّمَا دَعَوْهُمْ إِلَى الشَّرَائِعِ لَا لِأَنَّ قَوْلَهُمْ  
حُجَّةٌ فِيهَا، كُلُّ لِنَسِيْبِهِ عَنِ النَّظَرِ فِي إِنْشَائِهَا، وَالرَّجُوعِ إِلَى التَّوَاتُرِ  
وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ فِي الْعَمَلِ بِهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ  
وَيُقَالُ لَهُمْ لَا تَدَّيْنِ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ  
قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالْعَمَلِ بِأَحْبَابِ هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ حَتَّى يَجِبَ

٢ - ج - كل .

١ - ج - سعدتهم

٤ - ج - ثم ، معاني في .

٣ - ب - ع

٥ - ب : نسوته ، معاني نسوته نبيه .

٦ - ب : وج : ع

٧ - ج - ما .

٨ - ب : فان .

٩ - ج : هؤولا .

١٠ - ب : الرجل .

١١ - ج : تحب



عليهم العمل بأخبارهم، وليس يجوز أن يعلموا ذلك من جهة  
هؤلاء الرسل<sup>١</sup>، لأن أخبار هؤلاء<sup>٢</sup> الرسل أكثر ما يوجهه الظن،  
وهي غير موجهة للعلم، وحبوب العمل بأقوالهم يجب أن  
يكون معلومة مقطوعة عليه. فإذا قيل، يعلمون ذلك بالأخبار  
التواترة التي ينقلها إليهم الصادق<sup>٣</sup> والوارث<sup>٤</sup> قلنا فأجيزوا<sup>٥</sup> -  
أيضاً - أن يعلموا الشرائع التي<sup>٦</sup> يطالبهم بالعمل بها هؤلاء  
الرسل<sup>٧</sup> من جهة التواتر والعمل الشائع الدائع، وأن يكون حكم  
ما تحملوه<sup>٨</sup> من الشرع في طريق العلم حكم العلم<sup>٩</sup> بأنهم متعمدون  
بالعمل بأقوالهم، وأن<sup>١٠</sup> يحدوا بين الأمرين فرقاً  
ويقل لهم<sup>١١</sup> فيما تتعلق به مابداً: هذه الطريقة إنما تدل على  
جواز ورود التعمد بالعمل بأخبار الأحاد، ولا تدل على ثبوته<sup>١٢</sup>.

١- ب: الرجل . ٢- الف: العمل بأخبار .

٣- ج: هؤلاء . ٤- ب: توجب .

٥- ج: فاجروا . ٦- ج: + أن .

٧- ب: فاجروا، ج: فاجروا . ٨- ج: + التي .

٩- الف: - الرسل . ١٠- الف: + قد .

١١- الف: يعملونه . ١٢- ج: العمل .

١٣- ب: لو . ١٤- ب: - لهم .

- وَالْحَوَازِ لِاخْلَافٍ بَيْنَنَا فِيهِ . وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْوُقُوعِ . فَإِنْ قَسَّمْ<sup>١</sup>  
 قَوْلَ خَيْرِ الْوَاحِدِ عَلَى الْمُفْتَى بِعَلَّةٍ قَهْمَةٍ حَامِيَةٍ بَيْنَهُمَا ، كَانَ لَنَا -  
 قَبْلَ الظُّطُرِّ فِي صَحَّةِ هَذِهِ الْعَلَّةِ - أَنْ نَقُولَ<sup>٢</sup> لَكُمْ . التَّصَدُّ بِالْمَصِلِ  
 بِخَيْرِ الْوَاحِدِ عِنْدَكُمْ مَعْلُومٌ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ . وَلَا يَجُوزُ اثْنَاتُ مِثْلِهِ  
 بِطَرِيقَةِ الْإِحْتِهَادِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي<sup>٣</sup> إِلَّا الظُّرَّ . وَقَدْ فُورِقَ بَيْنَ الْمُفْتَى  
 وَالتَّخْيِيرِ الْوَاحِدِ بِأَنَّ الْمُفْتَى يَجِبُ أَنْ يَحْتَصَرَ بِشَرْطٍ . مِثْلُ أَنْ  
 يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْإِحْتِهَادِ . وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخَيْرِ الْوَاحِدِ  
 وَالتَّخْيِيرِ يُخَيَّرُ عَنْ سَبَبِهِ . وَالتَّخْيِيرُ الْوَاحِدُ يَحْكِي عَنْ غَيْرِهِ .  
 وَالتَّسْتَفْتَى يُخَيَّرُ فِي الْعِلْمَاءِ . وَ لَيْسَ كَذَلِكَ سَامِعُ خَيْرِ الْوَاحِدِ .  
 وَ الْكَلَامُ عَلَى حِمْلِ ذَلِكَ عَلَى الشَّهَادَةِ يَجْرَى مَجْرَى الْكَلَامِ عَلَى  
 مِنْ حَمَلِهِ عَلَى قَوْلِ الْمُفْتَى ، مِنْ أَنَّهُ قِيَاسٌ ، وَ الْقِيَاسُ لَا يَسُوعُ<sup>٤</sup>  
 فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَصِّلِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ - أَنَّ  
 الشَّهَادَةَ أَصْلٌ فِي بَابِهَا . فَكُلُّ فَرْعٍ مِنْهَا أَصْلٌ فِي بَابِهِ . فَكَمَا  
 لَا يُقَاسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . فَكَذَلِكَ<sup>٥</sup> لَا تُقَاسُ<sup>٦</sup> الْأَخْبَارُ عَلَى الشَّهَادَةِ ،

١ - ج : قول .

٢ - ج : قهمت .

٣ - ج : وج : يقتضي .

٤ - ج : وج : لا .

٥ - ج : وج : والقياس .

٦ - ج : وج : لا .

٧ - ج : وج : يقاس .

٨ - ج : وكذلك .

وَكَمَا لَمْ يُقَسَّ<sup>١</sup> عَلَيْهَا الْقَتْلُ، فَكَذَلِكَ<sup>٢</sup> لَا يُقَسُّ حُرُّ الْوَاحِدِ عَلَى  
 ذَلِكَ، وَلَوْ قِيسَ حُرُّ الْوَاحِدِ عَلَى الشَّهَادَاتِ، لَوَحَبَ أَنْ يَكُونَ  
 الْمَدْدُ فِيهِ مَطْلُوبًا، كَمَا أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي الشَّهَادَاتِ عَلَى<sup>٣</sup> كُلِّ حَالٍ.  
 وَ أَمَّا<sup>٤</sup> أَخْبَارُ الْعَمَلَاتِ فَلَا تُشْمَعُ مَا نَعْنُ بِهِ، لِأَنَّهَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى  
 ٥. أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَتَلَحُّقُ بِالْعَقَلِيَّاتِ<sup>٥</sup>، وَ هُوَ قَوْلُ الْهَدَايَا، وَالْإِذْنِ  
 فِي دَحْوِلِ الدَّارِ<sup>٦</sup>، وَالشَّرْعُ وَرَدَّ بِإِقْرَارِ ذَلِكَ<sup>٧</sup>، لَا<sup>٨</sup> بِاسْتِنَافِ حُكْمِ  
 لَهُ، وَ لِذَلِكَ<sup>٩</sup> لَمْ يُمَيَّزِ الْمَدْلُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا أُلْفِغَ مِنَ الصَّبْرِ<sup>١٠</sup>،  
 لِأَنَّ الْمَعْمُولَ فِي ذَلِكَ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ وَ مَا يَقَعُ فِي الْقَابِ. وَ الْقِسْمُ  
 الثَّانِي مَا يَتَحَرَّى مَجَرَى الشَّرْعِ<sup>١١</sup>، مِنْ قَبُولِ قَوْلِ الْوَاحِدِ فِي<sup>١٢</sup> طَهَارَةِ  
 ١٠. الْمَاءِ وَ سَعَابَتِهِ وَ فِي الْبَقْلَةِ وَ دَحْوِلِ الْوَقْتِ، وَ هَذَا فَرْعٌ مِنْ  
 فُرُوعِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، فَلَا الْأَوَّلُ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ<sup>١٣</sup> أَصْلًا، لِأَنَّهُ  
 عَقْلِيٌّ، وَلَا لثَانِي، لِأَنَّهُ<sup>١٤</sup> فَرْعٌ وَ تَابَعٌ.

١ - الف : - الاخبار ، تاينجا . ٢ - ج : وكذلك .

٣ - ب : - على كل حال .

٤ - ج : هي .

٥ - ب : بالعليات .

٦ - الف و ب : داما .

٧ - ج : الا .

٨ - ب : - الدار .

٩ - ب : - ولذلك ، ج : كذلك . ١٠ - ب : الشرح .

١١ - ب : نعله ، ج : يعله .

١٢ - الف : و .

١٣ - الف : + خروج .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ تَأْمَنًا : الضَّرُورَةُ إِنَّمَا تَقُودُ فِي الْحَوَادِثِ إِلَى مَا هُوَ حَاجَةٌ فِي نَفْسِهِ ، قَدْ أَوْعَى أَنْ خَضَرَ الْوَاحِدَ حَاجَةً فِي الشَّرِيعَةِ حَتَّى يُرْجَعَ إِلَيْهِ فِي الْحَوَادِثِ ، وَمَنْ يُحَالِفُكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ تَدْعُوهُ إِلَى حَبْرِ الْوَاحِدِ . لِأَنَّهُ مَا مِنْ حَادِثَةٍ إِلَّا وَاعْتَلَى حُكْمُهَا دَلِيلٌ يُوَحِّبُ الْعَامَّ ، وَفِيهِمْ مَنْ يَقُولُ إِذَا قَعَدْنَا الدَّلِيلَ رَجَعْنَا إِلَى حُكْمِ الْعَقْلِ ، فَلَا ضَرُورَةَ هَهُنَا كَمَا تَدْعُونَ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَمَّدُوا بِهِ تَأَمُّعًا - لَا يَحْذَرُ الْعَمَلُ عَلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ  
فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِالتَّحَرُّزِ مِنْ " الْمَضَارِّ ، كَمَا وَحِبْ مِثْلُ ذَلِكَ  
فِي الْمَضَارِّ الْعَقْلِيَّةِ ، لِأَنَّ الْمَضَارَّ فِي الدِّينِ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى -  
مَعَ التَّكْلِيفِ لَا أَنْ يُتَبَهَّنَا " وَ يُدَلَّنَا عَلَيْهَا ، بِالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ ، فَإِذَا  
فَقَدْنا ذَلِكَ ، " غَنِمْنَا أَنَّهُ لَا مَضَرَّةَ دِينَهُ ، فَتَحْنُ بَأَمْسٍ أَنْ يَكُونَ " ١٠

١٥٠

٢ - هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة المص : تمود ، و في ب : تمود وفي ج : تمود

٢ - ب : رجم .      ١ - ب : يحالكم .

الف - الى .      ٦ - العوج : وه .

۷- ج : لا ، معنای «عاص» . ۸- ج : ثوب

۹ - ج : عن . ۱۰ - ب : میها / ج : میها .

۱۱ - ب + ج + د .  
۱۲ - لف - ان بیگوں .

فيما أُتَصَرَ به الواحدُ مَصْرَّةٌ دِينَةٌ بهذا الوجه ، و ليسَ كذلكَ  
الْمُخَيَّرُ عَنْ سَمْعٍ<sup>١</sup> في الطريق ، لِأَنَّا لَا<sup>٢</sup> نَأْمَنُ<sup>٣</sup> مِنْ<sup>٤</sup> أَنْ يَكُونَ  
صَادِقًا ، وَ إِنْ لَمْ يَجِبْ قِيَامُ دَلَالَةٍ عَلَى كَوْنِ السَّمْعِ فِيهِ ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا  
التَّحَرُّزُ مِنَ الْمَصْرَةِ بِالْمَدْوَلِ عَنْ سَلُوكِ الطَّرِيقِ .

وَعُدَّ؛ فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تُوجِبُ<sup>٥</sup> عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ كَالْعَدْلِ ،  
وَالْمُؤْمِنُ كَالْكَافِرِ<sup>٦</sup> ، وَ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَرِّحُ حَصُولِ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ  
اِعْتِبَارِ الشَّرْوَطِ الَّتِي يَوْجِبُونَهَا<sup>٧</sup> فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ ، وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ  
بِذَلِكَ ، عَنَى أَنْ نَقُولَ مَسَدَةً<sup>٨</sup> مِنَ الْإِقْدَامِ عَنَى مَا يُخَوِّزُ الْمُقَدِّمُ<sup>٩</sup> عَلَيْهِ  
أَنْ يَكُونَ<sup>١٠</sup> مَسَدَةً ، فَيَمَّ صَارُوا بِأَنْ يَوْجِبُوا<sup>١١</sup> الْعَمَلَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ  
تَحَرُّرًا<sup>١٢</sup> أَوْ أَمْرًا<sup>١٣</sup> قَالُوا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ الْإِقْدَامُ عَلَى مَا أُخِيرَ<sup>١٤</sup> بِهِ  
مَعَ تَحْوِيلِ كَوْنِهِ مَسَدَةً

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ - أَيْضًا - تَوْجِبُ الْعَمَلَ عَلَى قَوْلِ<sup>١٥</sup> مُدْعَى

١ - الف و ب : لا .

٢ - ح : يوجب .

٣ - و ج : توجبونها .

٤ - ب و ج : كونه ، تعالى : أن يكون .

٥ - ب : تخرجوا .

٦ - ب و ج : قول .

١ - ب : مسع .

٢ - الف و ب : من .

٣ - ح : والكافر .

٤ - ب : القيد .

٥ - ح : يوجبوا .

٦ - ب و ج : حر .

الرَّسَالَةِ لِهَذَا الصَّرِيحِ مِنَ الْإِحْتِبَاطِ وَالتَّحَرُّزِ .

فَأَمَّا الْخَيْرُ الَّذِي رَوَّاهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَمُحَالِفٌ

لِأَصُولِهِمْ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحْلِفُ مَنْ يُخَيَّرُهُ ، فَإِذَا حَلَفَ ،

صَدَّقَهُ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِسْتِحْلَافَ عَيْرٌ وَاحِبٌ ، وَالتَّصْدِيقَ بَعْدَ

الْإِسْتِحْلَافِ لَا يَحُوزُ . لِأَنَّ مَعْنَى التَّصْدِيقِ هُوَ الْقَطْعُ عَلَى صَدَقِهِ .

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَقْطَعُ عَلَى صَدَقِهِ . وَإِنْ حَلَفَ ، ثُمَّ قَالَ : وَحَدَّثَنِي

[١١٠١] أَبُو بَكْرٍ \* وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ مَنْ يُعْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ لِمُدَّالِنَةٍ

لَا يَقْطَعُ عَلَى صَدَقِهِ ، فَلَيْسَ يُشْبِهُ هَذَا الْخَيْرُ مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ . وَقَدْ

بَيَّنَّا فِي الْكِتَابِ الشَّافِي - لَمَّا تَعَلَّقَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمُعْنَى بِهِ - تَأْوِيلَهُ .

وَقُلْنَا : إِنَّهُ غَيْرُ مُتَّبِعٍ أَنْ يَكُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

سَمِعَ مَا خُتِرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ مِنَ النَّبِيِّ - ص ع - كَمَا سَمِعَهُ

أَبُو بَكْرٍ ، فَلِهَذَا صَدَّقَهُ .

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْجَنَابِيِّ فِي الْعَمَلِ يَقُولُ الْإِثْنِينَ<sup>١١</sup>

٢ - الف : بهذا

٤ - ب : تخبره .

٦ - الف : مدالته .

٨ - الف : اه

١٠ - ح : ع .

١ - ب ، و

٣ - ج : لا

٥ - الف : لا يجوز

٧ - ج : المعنى .

٩ - ب و ج : احبر .

١١ - ب و ج : اثني

و الامتناع من العمل بخير الواحد ؛ فهو حار مخري الكلام على  
 أصحاب خير الواحد ، لآنا نقول له : من أين علمت أن الصحابة  
 علمت خير الاثنين ؟ ! وإنما يرجع في ذلك إلى روايات الأحاد ،  
 و ما طريقه العلم لا يرجع فيه إلى ما يقتضى غلبة الظن . فإن  
 ادعى ما تقدم ذكره من العلم الضروري على سبيل الجملة ؛ فالكلام  
 على ذلك قد تقدم .

ثم إذا سمعنا به ههنا الأخبار التي رواها . و اعتمد عليها . من  
 خبر الحدة . و أن المعصرة أن شعبة حرّ عن لسير - ص ع - بأن  
 لها السدس . فتم يعمل أو نكر بقوله ، حتى حصره محمد بن مسلمة  
 مشه . فأعطاها السدس . و كما فعله عمر بن الخطاب في امتناعه من  
 قبول قول أبي موسى الأشعري في الإيمانين ، حتى جاءه أبو  
 سعيد الخدري ، فقبل ذلك ، و استدلاله بأن النبي - ص ع -

١ - ب و ح : طريقة ٢ - ب : عنه

٣ - ج : مصيرة . ٤ - ج : من .

٥ - ا ر يحا ر نسخة ج بك ورو احمد .

٦ - في العدة : مسألة ( ج ١ ص ٢٨ ط تهران ) .

٧ - الف - قول ٨ - ب : جاء

٩ - ب : ناي ١٠ - ب : + له .

لَمْ يَقُلْ خَيْرٌ ذِي الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ .  
 وَكَانَ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ مَا قُلْنَاهُ لِمَنْ عَمِلَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ مَا  
 تُذَكِّرُ أَنْ يَكُونَ حَبْرًا شَأْنِي أَذْكَرُ . فَوَقَعَ الصَّلَاةُ عَلَى الذِّكْرِ دُونَ  
 قَوْلِهِ . أَوْ سَمِعَ عَلَى طَرِيقَةٍ مِنْ الْإِحْتِمَادِ كَانَ التَّوَعُّلُ عَلَيْهَا . حَسْبَ  
 مَا بَيَّنَّاهُ فِي كَلَامِنَا الْمُنْقَدِمِ . وَلَوْ لَمْ يُذَكِّرِ الْحَبْرُ الثَّانِي ، أَوْ يُنَبِّئَهُ ،  
 مَا عَمِلَ بِهِ . كَمَا أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ عِنْدَ حَبْرِ الْوَاحِدِ ، لَا يَعْمَلُ  
 بِهِ . وَهَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ أَشْبَهُ بِالْعَالِ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ دَوَى عَنْهُ أَبُو  
 عَلِيٍّ أَنَّهُ رَدَّ حَبْرَ الْوَاحِدِ وَعَمِلَ بِحَبْرِ الْإِثْنَيْنِ قَدْ عَمِلَ فِي مَوَاضِعَ  
 أُخَرَ عِنْدَ حَبْرِ الْوَاحِدِ مَعَ غَدَابَتِهِ وَطَهْوَرٍ أَمَانَتِهِ . فَقَبِينَا أَنَّهُ لَمْ  
 يَتَوَقَّفْ لَشَكِّهِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ إِنَّمَا لِمُرَاعَاةِ الْعَدِيدِ عَلَى مَا ادَّعَى  
 أَبُو عَلِيٍّ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْ ، أَوْ يُنَبِّئَهُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ . وَلَا يَجُوزُ  
 أَنْ يَكُونَ التَّوَقُّفُ لِأَجْلِ الْعَدَدِ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ عِنْدَ حَبْرِ الْوَاحِدِ  
 فِي مَوَاضِعَ شَتَّى ، فَكَيْفَ مَا ذَكَرْنَاهُ

٢ - انف + في الصلوة + يعي وعمر

١ - ب : ب : طريقه

٦ - ب : ب : ب

٨ - ب : ب : ب

١٠ - ب : ب : لا

١ - انف - في الصلوة

٢ - ب : ب : ب

٣ - ب : ب : ب

٧ - انف - طهور

٩ - انف : ب : لا



وَأَمَّا خَيْرُ ذِي النِّدْبَيْنِ؛ فَخَيْرُ بَاطِلٍ مَقْطُوعٍ عَلَى قَسَادِهِ، لِأَنَّهُ  
يَتَضَمَّنُ أَنَّ ذَا النِّدْبَيْنِ قَالَ لَهُ - ع - . « أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ »  
أَمْ تَسِيَتْ » وَ أَنَّهُ قَالَ - ع - . « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » ، وَ هَذَا  
كَذِبٌ لَا مَحَالَةَ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ كَانَ عَلَى قَوْلِهِمْ ، وَ الْكَذِبُ  
بِالْقَوْلِ لَا يَحُورُ عَلَيْهِ ، وَ كَذَلِكَ السُّهُو فِي الصَّلَاةِ ، عَلَى أَنَّهُ يُلْزَمُ  
أَبَا عَلِيٍّ - أَيْضًا - أَنَّ « لَا يَتَعَمَّلُ بِخَيْرِ الْإِثْنَيْنِ ، لِأَنَّ النَّسْيَ - ع -  
لَمْ يَتَعَمَّلْ بِخَيْرِ ذِي النِّدْبَيْنِ وَ خَيْرِ أَبِي بَكْرٍ » حَتَّى أَصَافَ إِلَيْهِمَا عَمْرُ .

## فصل

إِنَّمَا أَنَا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ غَيْرُ مَقْضُولٍ  
فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَا وَجْهَ لِكَلَامِنَا فِي فُرُوعِ هَذَا الْأَصْلِ  
الَّذِي دَلَّلْنَا عَلَى نُطْلَاقِهِ ، لِأَنَّ الْمَرْغَ تَامِعٌ لِأَصْلِهِ ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا  
إِلَى الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ التَّرَاسِيلَ مَقْضُولَةٌ أَوْ مُرَدَّدَةٌ ، وَلَا عَلَى وَجْهِ  
تَرْجِيحِ بَعْضِ الْأَحْيَارِ عَلَى بَعْضٍ ، وَ فِيمَا يُرَدُّ لَهُ الْخَيْرُ أَوْ لَا يُرَدُّ .

١ - ب - : - يَارَسُولَ اللَّهِ  
٢ - ب - : - أَوْ  
٣ - ب - : - عَلَى الْكَلَامِ .  
٤ - ب - : - أَوْ  
٥ - ب - : - أَوْ

في تعارض الأخبار، فذلك كله شغل قد سقط عنا بإطالها ما هو أصل لهذه الفروع، وإنما يتكلف الكلام على هذه الفروع من ذهب إلى صحة أصيها، وهو العمل بخبر الواحد. ولأنه من ذكر جملة من أحكام تحمل الأخبار وكيفية القول في ذلك.

## باب صفة المتحمل للخبر<sup>١</sup> والمتحمل عنه<sup>٢</sup> وكيفية الفاظ الرواية عنه<sup>٣</sup>

اعلم أن من يذهب إلى وجوب العمل بخبر الواحد في  
أشريعة يكثر كلامه في هذا الباب وينزع<sup>٤</sup> لأنه يراعى في العمل  
بالخبر صفة المخبر في عدالته وأمانته فأما من لا يذهب إلى  
ذلك، ويقول: إن العمل في مخبر الأخبار تابع للعلم يصدق<sup>٥</sup>  
الراوى، فلا فرق عنده بين أن يكون الراوى مؤمناً أو كافراً أو  
فاسقاً، لأن العلم بصحة خبره يستند إلى وقوعه على وجه لا يمكن

١- ب - لهذه الفروع، نالينها.

٢- ب - له.

٣- ب - له.

٤- ب - له.

٥- ب - له.

أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذِبًا فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ صَدَقًا،  
عَنْ م. بَنَاهُ<sup>١</sup> مِنْ الْكَلَامِ عَلَى صِفَةِ التَّوَاتُرِ وَشُرُوطِهِ، فَلَا فَرْقَ  
عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بَيْنَ حَبْرِ الْعَدْلِ وَ<sup>٢</sup> خَيْرٍ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ،  
وَلِلذَلِكَ قَبْسًا أَحْمَارَ الْكُفَّارِ كَالرُّومِ وَمَنْ خَرَى مَجْرَاهُمْ  
إِذَا خُشُّوا عَنْ مُلْدَاهِمِمْ، وَالْحَوَادِثُ الْعَادَّةِ فِيهِمْ، وَهَذَا مِنْهَا  
لَا شَكَّ فِيهِ.

فَأَمَّا الرَّاَوِي لِلْحَدِيثِ، فَلَا يَحُورُ أَنْ يَرَوِيَ إِلَّا مَا سَمِعَهُ عَنْ  
حَدَّثَ عَنْهُ<sup>٣</sup>، أَوْ قَرَأَهُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ، فَأَقْرَبُ لَهُ بِهِ، فَإِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ  
لَفْظِهِ بِفَهْوٍ غَايَةِ السَّحْمَلِ، قُلْنَا أَنْ يَقُولَ «حَدَّثَنِي» وَ«أَخْبَرَنِي» وَ«سَمِعْتُ»<sup>[١٠٢]</sup>،  
فَإِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ حَازَ أَنْ يَقُولَ «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا»<sup>٥</sup>، وَفِي  
الْمَاسِ مَنْ مَتَعَ الرَّاَوِي مِنْ لَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا<sup>٦</sup> كَانَ قَاطِعًا عَلَى أَنَّهُ  
مَا حَدَّثَ غَيْرَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّهُ<sup>٧</sup> يَحُورُ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ

١- الف :- و اذا لم يكن كذبا ٢- الف :- بل لابد .

٣- ب :- صدق ٤- ب :- ياب

٥- ب :- او ٦- ب :- كذلك

٧- ب :- عنه ٨- الف :- قراه

٩- ب :- خبرنا ١٠- الف :- ان .

ب :- لا .

الجمع على سبيل التعظيم والتفخيم، وإن أراد نفسه، كأن يقول الميث: «فَعَلْنَا» و«صَنَعْنَا».

وأجاز كل من صنف في أصول الفقه أن يقول من قرأ الحديث على غيره، ثم قرره عليه، فأقره على ما قرأه عليه، أن يقول: «حَدَّثَنِي» و«أَخْبَرَنِي»، وأخروه مخري أن يسمعه من لفظه. و منهم من منع من أن يقول: «سَمِعْتُ فُلَانًا يُحَدِّثُ بِكَذَا» والصحيح أنه إذا قرأه عليه، وأقر له به، أنه يجوز أن يقول له إذا كان ممن يذهب إلى العمل بخبر الواحد: «يَعْلَمُ أَنَّهُ حَدِيثُهُ». وأنه يسمعه لإقراره له بذلك، ولا يجوز أن يقول «حَدَّثَنِي» ولا «أَخْبَرَنِي»، كما لا يجوز أن يقول: «سَمِعْتُ»، لأن معنى «حَدَّثَنِي» و«أَخْبَرَنِي» أنه نقل حديثاً وخبراً عن ذلك، وهذا كذب محض. وكيف يمتنع «سَمِعْتُ» ولا يمتنع «حَدَّثَنِي» و«أَخْبَرَنِي»، ومن خبر وحديث لا بد أن يكون سامعاً والمحدث سميعاً؟!

ومقولهم في ذلك على أن يقولوا: قرأته عليه وإقراره له به

١- ب: كما. ٢- الف: - مي.

٣- ب: - و.

٤- هذا هو الصحيح، لكن الكتاب في سخطي الف وب بهذا الشكل «قرأته»

يَجْرَى مَحَرَّى الْحَدِيثِ وَالْإِخَارِ، وَيَجْلُ فَعْلٌ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ لَفْظِهِ،  
لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالْبَيْعِ بِالتَّسْعِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَضَمَانِ الدَّرَكِ  
الْمَكْتُوبِ فِي الصَّحِيفَةِ، وَيَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ  
الصَّحِيفَةَ، وَ'أُ' يَقْرَرَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
أَنْ يَقُولَ الرَّحْلُ لِمِيزِهِ «هَذَا كِتَابِي»، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ لَهُ غَيْرُهُ :  
«هَذَا كِتَابُكَ» فَتَقُولُ «نَعَمْ» لِأَنَّهُ فِي الْحَالَيْنِ يَحْوُرُ<sup>٢</sup> أَنْ يَحْكِيَ  
ذَلِكَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْحَوَابَّ يَنْصُمُ<sup>٣</sup> إِلَى السُّؤَالِ  
فِيصِيرُ كُتُبُهُمَا مِنْ حُجَّتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدَاءِ

وَالْحَوَابُّ عَنْ ذَلِكَ أَنْ قَرَأَتْهُ عَلَيْهِ وَإِقْرَارُهُ لَهُ بِهِ لَا يَقْتَضِيَانِ  
أَنْ يَكْذِبَ، فَتَقُولُ «حَدَّثَنِي» وَأَنْ يَخْذُلَهُ<sup>٤</sup>، أَوْ<sup>٥</sup> أَخْبَرَنِي<sup>٦</sup>، وَلَمْ  
يُخْبِرْهُ، كَمَا لَا يَقْتَضِيَانِ أَنْ يَقُولَ «سَمِعْتُ مِنْهُ»، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي  
ذَلِكَ الْيَقَظَةَ<sup>٧</sup> أَنَّهُ حَدِيثُهُ وَسَمَاعُهُ وَرَوَايَتُهُ وَقَدْ رُصِبَ بِالْمِثَالِ الَّذِي  
ذَكَرُوهُ<sup>٨</sup> فِي الْقُرْيرِ عَلَى الصَّحِيفَةِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا قَرَرَهُ عَلَى مَا فِيهَا

٢- ب : العاليتين .

١- ب : او .

٤- الف : يظلم .

٣- الف : يحور .

٦- راجع ذيل الصحيفة الماسية رقم «٤» .

٥- ب : - سبر .

٧- - - - -

٧- الف : و .

٨- الف : ذكره .

فَأَقْرَأَ لَهُ يَحْسُنُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ بِمَا فِيهَا ، وَ يَجْرَى الْإِعْتِرَافُ  
بِهَا مَحْرَى أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا فِي وَحْوِبِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَالْحَكْمُ  
بِهِ ، إِلَّا أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ : « حَدَّثَنِي بِمَا فِيهَا »  
أَوْ « سَمِعْتُ لَفْظَهُ بِهَا » ، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ وَاعْتِرَافِهِ ، فَعَرُوضُ  
ذَلِكَ إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ الْحَدِيثُ وَأَقْرَأَ لَهُ بِهِ أَنْ يَقُولَ الْعَاكِفُ :  
« اعْتَرَفَ لِي بِأَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَوَاهُ عَلَى مَا قَرَأْتُهُ » ، وَلَا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ  
إِلَى أَنْ يَقُولَ : « حَدَّثَنِي » وَ « أَخْبَرَنِي » ، كَمَا لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى أَنْ  
يَقُولَ : « سَمِعْتُ » ، وَلَوْ قَالَ الشَّاهِدُ الَّذِي قَدْ اعْتَرَفَ عِنْدَهُ بِصِدْقِهِ  
مَا بِي الْكِتَابِ وَأَشْهَدُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِهِ : « سَمِعْتُ لَفْظَهُ بِالْإِيجَابِ وَ  
وَالْقَبُولِ » ، لَكَانَ كَاذِبًا .

بِإِنْ قِيلَ أَوْ فَتَجَوَّرُونَ إِذَا قَرَأَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ وَاعْتَرَفَ لَهُ بِهِ  
أَنْ يَقُولَ : « رَوَى لِي » أَوْ « حَكَى » .  
قُلْنَا : « رَوَى » أَضْعَفُ مِنْ « حَدَّثَنِي » وَ « أَخْبَرَنِي » ، وَ « حَكَى »

٢ - ب : - و اب

١ - ب : وافر

١ - ب : - ذلك

٢ - الب : معدت .

١ - ب : فتجوزون ، ج : فتجيزون .

٢ - ب و ج : - أ .

جَارٍ مَحَرَّى « حَدَّثَنِي » ، وَهُوَ إِذَا اعْتَرَفَ لَهُ بِالْحَدِيثِ كَأَنَّهُ رَأَى  
وَحَالَهُ ، وَمُخَيَّرٌ ، وَاللَّغْظُ لَا يُطْلَقُ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ وَالْمَعَارِزِ . وَقَدْ  
عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ لَهُ بِهِ وَاعْتَرَفَ بِصَحِّهِ فَكَانَتْ سَمِعَهُ مِنْ لُغَطِهِ ،  
وَأَجْمَعًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ « سَمِعْتُ » فَكَذَلِكَ « حَدَّثَنِي » وَ  
« أَحَرَّرَنِي » .

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَحِبُّ أَنْ يَقُولَ : « حَدَّثَنِي » قِرَاءَةً عَلَيْهِ « حَتَّى  
يَزُولَ الْإِبْهَامُ » ، وَيُعْتَمَدُ أَنَّ لُغَطَهُ « حَدَّثَنِي » لَبِسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا ،  
فَمُنَاقَصَةٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : « حَدَّثَنِي » يَفْهَمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ لُغَطِهِ ، وَأَدْرَكَ  
بَطْلَهُ بِهِ ، وَقَوْلُهُ : « قِرَاءَةً عَلَيْهِ » يَقْتَضِي نَقْضَ ذَلِكَ ، فَكَانَتْ تَهْمِي  
مَا أَتَتْ .

فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي الْمَاوَلَةِ وَالْمَكَاتِبِ وَالْإِحَارَةِ ، فَهُوَ عَلَى مَا  
تَبَيَّنَ .

أَمَّا الْمَاوَلَةُ فَهُوَ أَنْ يُشَافِهَ الْمُحَدِّثُ غَيْرَهُ ، وَيَقُولَ لَهُ فِي كِتَابٍ

١- الب- روه حاكى، ح حاكى ٢ ب و ح و كاه .

٣- الب- حدثنى ٤- ب- و ح قراة .

٥- ب- هادرك ٦- الب- + لا

٧- الب- نفس ٨- ب- و ح تين .

أشار إليه . « هذا الكتاب سماعي من فلان » ، فحري ذلك متجري  
 أن يقرأ عليه ويتعرف له به في عليه بأنه حديثه وسماعه ، وإن  
 كان ممن يذهب إلى العمل بأخبار الآحاد ، عمل به ، ولا يجوز أن  
 يقول : « حدثني » ولا « أحررني » ولا « سمعت » كما لا يقول فيما هو  
 أقوى من المناولة ، وهو أن يقرأ ذلك عليه ، ويتعرف له به .  
 والمناولة أقوى من الكتابة ، لأن الكتابة هو أن يكتب  
 إليه <sup>١</sup> هو غائب عنه إن الذي صح من الكتاب العلاني هو سماعي .  
 فثما الإجازة ، فلا حكم لها ، لأن ما للمتجمل أن يرويه ، له  
 ذلك أحازه له أو لم يعره ، وما ليس له أن يرويه ، محرم عليه مع  
 الإجازة وقيدها . وليس لأحد أن يجري الإجازة متجري الشهادة على  
 [١٠٣٢] الشهادة ، في أنها تفقر إلى أن يحمله \* شاهد الأصل لشاهد  
 الفرع . وذلك أن الرواية بلا خلاف لا يحتاج فيها إلى ذلك ، وأن  
 الراوي يروي مما سمعه وإن لم يحمله ، والرواية تجرى متجري  
 شهود الأصل في أنهم يشهدون وإن لم يحملوا . وأما من يفصل في

٢ - ب : - هـ .

٤ - ر : - واما .

٦ - ج : متجري .

١ - الف : يحرر .

٣ - الف : و .

٥ - ج : يعترف .



الإجارة بين « حَدَّثَنِي » و « أَخْبَرَنِي » : فَنَبْرُ مُصِيبٍ ، لِأَنَّ كُلَّ لَفْظٍ  
مِنْ ذَلِكَ كَذِبٌ ، لِأَنَّ الْمُخْبِرَ مَا خَصَرَ ، كَمَا أَنَّهُ مَا حَدَّثَ ، وَأَكْثَرُ  
« أَيْسَكُنْ » أَنْ يُدْعَى أَنْ تَعَارَفَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَثَرٌ فِي أَنَّ الْإِجَارَةَ  
جَارِيَةٌ مُجَرَّى أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابٍ بِعَيْنِهِ : « هَذَا حَدِيثِي وَسَمَاعِي »  
فَيَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ مَنْ عَمِلَ بِأَحْبَابِ الْإِحَادِ أَوْ الْفَتَوَى أَوْ الْعُكْمِ .  
فَأَمَّا أَنْ يَرَوَى قِيْقُولَ : « أَخْبَرَنِي » أَوْ « حَدَّثَنِي » فَذَلِكَ كَذِبٌ

## بابُ الْكَلَامِ فِي الْأَفْعَالِ

فصلُ في ذكرِ حَدِّ الْفِعْلِ وَالتَّشْبِيهِ عَلَى جُمْلَةٍ  
مِنْ مَهْمِ أَحْكَامِهِ

١٠ إِنْ عَلِمَ أَنَّ حَدَّ الْعَمَلِ هُوَ مَا وَجَدَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَقَدِّرًا ، وَيُنْقَسِمُ  
إِلَى قَسْمَيْنِ

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَاصِفَةً لَهُ رَائِدَةً عَلَى حَدْوَيْهِ ، نَحْوُ كَلَامِ  
الْمَائِمِ ، وَلَا يَوْصَفُ هَذَا الْقِسْمُ بِحَسَنٍ وَلَا قَبِيحٍ .

١ - الف ؛ - اصحاب الحديث . ٢ - ب ؛ + من .

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ تَزِيدُ عَلَى حَدِّهِ .  
وَيَنْقَسِمُ إِلَى فِعْلِ الْمُنْجَبِ<sup>١</sup> وَالْمُخَلَّى .

فَمَا يَقَعُ مَعَ الْإِجَابِ لَا مَدْحَ يَسْتَحِقُّ بِهِ ، وَلَا ذَمَّ .  
وَأَفْعَالُ الْمُخَلَّى تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ قَبِيحٌ وَحَسَنٌ :  
فَالْقَبِيحُ مَا<sup>٢</sup> مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْتَحِقَّ فَاعِلُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَالْأَعْلِيَّةِ<sup>٣</sup> .  
الذَّمَّ .

وَالْحَسَنُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ فَاعِلُهُ انْذَمَّ .  
وَالْحَسَنُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ :

أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حَسْبِهِ ، وَلَا يَتَمَتَّقُ بِهِ  
مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ ، وَهَذَا هُوَ الْمُبَاحُ فِي الْمَقْنَى ، وَلَمْ يَكُنْ لَا يُسْتَعَى<sup>٤</sup> .  
بِهَذَا الْإِسْمِ إِلَّا إِذَا أُعْلِمَ<sup>٥</sup> فَاعِلُهُ بِدَلَالَةٍ ، أَوْ دُلَّ عَلَيْهِ .  
وَتَانِيهَا أَنْ يَحْصُلَ لِلْفِعْلِ<sup>٦</sup> صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحَسَنِ ، وَيَسْتَحِقُّ

١- ج : عما . ٢- الف و ب : الملجى .

٣- ب : لا . ٤- الف : ما .

٥- ب : - مع العلم به و التعلية . ٦- ب : - والعص ، تأنيها .

٧- السخ كلها «عَم» ، «لاَهَرَة» ، لكن لصحاح - بقية ميدالاعلام هي لقسم التام -

«اعلم» ، صيغة التامى المجهول من باب الاعمال ، وشهد بذلك ما في العدة ، مراجع (ج ٢)  
من ٢٠٦ ط تهران )

٨- ب : الفعل .

فَاعْلُهُ الْمَدْحُ بِعِلِّهِ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الدَّمُ بِأَنْ لَا يَقَعْلَهُ ، وَ يَوْصَفُ هَذَا الْقِسْمُ بِأَنَّهُ نَدْبٌ وَ مُسْتَحَبٌّ وَ مُرَغَّبٌ فِيهِ مَعَ الدَّلَالَةِ وَ الْإِعْلَامِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

و نَالِثُهَا أَنْ يَكُونَ عَلَى النِّصْفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَ هُوَ - مَعَ ذَلِكَ - تَقَعُّ مُوَصَّلٌ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ عَلَى وَجْهِ مُخْصُوصٍ ، وَ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ تَفْضُلٌ وَ إِحْسَانٌ وَ إِنْجَامٌ ، وَ يَسْتَحِقُّ فَاعْلُهُ بِهِ الشُّكْرَ مَعَ الْمَدْحِ . وَ رَابِعُهَا مَا يَسْتَحِقُّ الدَّمُ مَنْ لَمْ يَقَعْلَهُ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، فَيَوْصَفُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ مُخَيَّرٌ فِيهِ ، سَحْوٌ قَضَاءُ الدِّينِ ، لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي قَضَائِهِ مِنْ أَيْ مَالِهِ شَاءَ ، وَرَدُّ الدُّبِّيَّةِ وَ إِنْ تَعَيَّنَ فَهُوَ مُخَيَّرٌ أَيْضًا - فِي رَدِّهَا بِأَيْ يَدٍ شَاءَ ، وَ سَحْوُ الْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ فِي الْإِيمَانِ . وَ خَامِسُهَا مَا يَسْتَحِقُّ الدَّمُ بِأَنْ لَا يَقَعْلَهُ بِعِلِّهِ ، فَيَوْصَفُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ مُضَيَّقٌ ، سَحْوٌ رَدُّ الدُّبِّيَّةِ بِعَيْنِهَا ، وَ إِعَادَةُ عَيْنٍ مَا تَنَاوَلَهُ الْفَصْبُ

وَ يَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ قِسْمَةً أُخْرَى .

- ١- الف : و .  
٢- ح : رور .  
٣- الفوج : م .  
٤- روج ودبة

فَمَا يَخْتَصُّ كُلُّ شَخْصٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْوِبَ قُلُوبُ غَيْرِهِ<sup>١</sup> فِيهِ  
مِثَابُهُ فَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَارِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ<sup>٢</sup>  
وَأَكْثَرِ الْعِبَادَاتِ.

وَمَا يَنْوِبُ فِيهِ قُلُوبُ الْغَيْرِ، وَتَسْقُطُ مَعَهُ الْفَرْضُ هُوَ الْمَوْصُوفُ  
بِأَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، سَعَى الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْتَى وَالْجِهَادِ.<sup>٣</sup>  
وَلَيْسَ بِوَاحِدٍ فِي كُلِّ قُلُوبٍ أَنْ يَكُونَ إِمَّا قَبِيحًا أَوْ حَسَنًا،  
لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَجَبَ لَكَانَ الْمُقْتَضَى لَهُ مُجَرَّدُ الْحُدُوثِ، وَهَذَا<sup>٤</sup>  
يَقْتَضِي قُبْحَ كُلِّ مُخَدِّثٍ أَوْ حَسَنَ كُلِّ مُخَدِّثٍ، وَلَيْسَ التَّعَرُّيُّ  
مِنَ الْحَسَنِ وَالْقُبْحِ كَتَّعَرُّيِّ الْمَعْلُومِ مِنْ وَجُودٍ وَعَدَمٍ، وَتَّعَرُّيُّ  
الْمَوْجُودِ مِنْ حَدُوثٍ وَقَدَمٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ وَإِثْبَاتُ مُنْقَابِلِ<sup>٥</sup>  
لَا وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا، وَالْحَسَنُ وَالْقُبْحُ إِشَارَةٌ إِلَى حَكَمَيْنِ وَمِثْلُ  
مَا لَيْسَ بِحَسَنٍ وَلَا قَبِيحٍ<sup>٦</sup> كَلَامُ التَّائِمِ، وَحَرَكَةُ أَعْضَائِهِ<sup>٧</sup> الَّتِي  
لَا تَتَّهَدُّهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا حَكَمَ لَهُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْقَصُودِ كُلِّهَا،

١- ب : غير . ٢- الب : كالصيام و الصلوة

٣- الف : لا . ٤- ج : محدث .

٥- ا. ب. و ب - اوحس كل محدث

٦- ب و ج : القبح و الحسن ٧- ج : القبح .

٨- ج : - اعضائه.

وَ كَذَلِكَ حَرَكْتُهُ الَّتِي لَا تَتَقَدَّاهُ<sup>١</sup> ، إِنَّمَا يَكُونُ لَهَا حَكْمٌ مَعَ  
ضَرْبٍ مِنَ الْقَصْدِ ، وَ لَطْمُهُ التَّائِمِ غَيْرُهُ قَبِيحَةٌ<sup>٢</sup> ، وَ ظَلَمٌ ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ  
الظُّلْمِ ثَابِتَةٌ فِيهَا<sup>٣</sup> ، وَ لَوْ حَرَكْتَ يَدَهُ عَلَى جَرَبٍ غَيْرِهِ ، فَأَلْتَدُ صَاحِبُ  
الْجَرَبِ بِذَلِكَ ، لَكَارَ فَعَلُهُ حَسَنًا ، مِنْ حَيْثُ كَانَ نَعْمًا ، وَ إِنْ  
لَمْ يَكُنْ بِهِ مُتَعِمًّا ، لِإِفْتِقَارِ التَّعَمُّعِ إِلَى الْقَصْدِ ، غَيْرَ أَنَّ التَّائِمَ وَمَنْ  
خَرَى مَجْرَاهُ لَا يَسْتَجِزُّ عَلَى الْقَبِيحِ دَمًا ، وَلَا عَلَى الْحَسَنِ مَدْحًا ،  
لِأَنَّ اسْتِحْتِقَاقَ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِالْقَصْدِ وَ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّحَرُّزِ وَ اسْتِقْصَاءِ  
هَذِهِ الْعَمَلَةِ لَا يَأْتِي بِهَذَا الْمَوْضِعِ ، وَ<sup>٤</sup> قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي كِتَابِ الدُّخِيرَةِ  
وَ فِيمَا خَرَجَ مِنْ كِتَابِ الْمُحَصَّنِ .

١٠ فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ حَقَّنْتُمْ فَعَلَ السَّاهِي لَا حَكْمَ لَهُ ، وَ الْفَقَهَاءُ  
يُوجِبُونَ حَرَمَ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ بِالسَّجُودِ ، وَ أَوْ تَقَبُّبِ التَّائِمِ عَلَى  
إِبْنٍ غَيْرِهِ ، فَكَتَرَهُ ؛ تَوْجِبَ الصَّمَانُ ، وَ لَوْ قَتَلَ الْمُحْرَمُ صَيِّدًا  
سَهْوًا ، تَوْجِبَ الصَّمَانُ ، وَ إِذَا قَتَلَ خَطَا ، فَقَدْ تُجِبُ الدِّيَةُ

١ - لَارِ الْكَلَامِ ، بِالْيَعَاءِ . ٢ - الْف : عَرِ سَبْعَةٌ ، عَرَفِيَّةٌ .

٣ - ح : مِهَا . ٤ - ح : وَ .

٥ - ب وَ ج : الْكَتَبِ . ٦ - الْف : سَهْوًا .

٧ - ح : سَهْوِيَّعٍ .

مرة عليه ، و مرة على العاقلة ١٠!

قلنا أما السجود بحبر السهو في صلوه ، فهو حكم يترتب  
عند السهو في الصلوة ، لا أنه ' يترجع عليه . وإنما قيل عن  
كلام التائب و حر كنه التي لا تعداه ' القبح و الحسن ، قلنا  
إذا أصر بعيره في حال نومه ، فلبسه حكم القبح . و إن كان  
لا ذم عليه . كما لا يذم الضي و النهم . لأن إمكان التحرز  
[١٠٤] مفقود ، و ليس يمتنع أن يتحقق بذلك و حوب الضمان شرعا ، \*  
لأنه لانسنة بين ذلك و بين ما تقياه من الدم . و عني هذا الوحي  
لزم العاقلة الذية بالشرع ، و إن لم يكن من جهيم فعل لا  
قبح ولا حسن ، وإنما صار القتل ' المخصوص ' سنا شرعا لو حوب  
ذلك عليهم

فأما وصف الفعل القبيح بأنه محظور و محرم و مكروه ، فالمستكملون  
يصفون بذلك كل قبيح وقع بما . و من يقول بالإجتهاد منهم

- |                       |                |
|-----------------------|----------------|
| ١- ب و ج لعمري .      | ٢- ب لا        |
| ٣- ج يتعداه .         | ٤- ج احترمه    |
| ٥- ب لادم عليه السلام | ٦- ب لا        |
| ٧- الف : الفعل .      | ٨- الف : محصور |

رُبَّمَا يَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : مِمَّنْ يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَحْرِيمِهِ ، قَالُوا  
الْفُقَهَاءُ ، فَأَتَاهُمْ يَصِفُونَ بِالتَّحْرِيمِ وَالْحُطْرِ مَا دَلَّ عَلَى قُبْحِهِ دَلَالَةٌ  
قَاطِعَةٌ ، وَ مَا طَرِيقُهُ الْاجْتِهَادُ قَالُوا مَكْرُوهٌ ، وَلَمْ يُطْلِقُوا الْحُطْرَ  
وَالْتَّحْرِيمَ فِيهِ ، وَ مَا تَزُولُ الشُّبْهَةُ فِيهِ يَقُولُونَ : إِنَّهُ حَلَالٌ طَلُقَ ،  
وَ مَا يَقْتَرِضُ فِيهِ شُبْهَةٌ<sup>٢</sup> يَقُولُونَ : لَا بَأْسَ بِهِ .

### فصل في ذكر اختلاف الفاعلين في هذه الأفعال

اعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ يَقُولُوا فِي هَذَا الْبَابِ : « إِنَّ الْقِسْحَ<sup>٣</sup> أَوْ  
الْحَسْنَ يَصِحُّ مِنَ الْفَاعِلِ<sup>٤</sup> ، الْقُدْرَةُ<sup>٥</sup> ، لِأَنَّا إِذَا أَرَدْنَا الْقُدْرَةَ فَلَا  
اِخْتِصَاصَ ، وَ إِنَّمَا نُرِيدُ<sup>٦</sup> التَّجْوِيزَ وَ الشَّكَّ .  
وَ يَمْصِي فِي الْكُتُبِ أَنَّهُ لَا قَادِرَ إِلَّا وَيَصِحُّ مِنْهُ الْحَسْنُ عَلَى  
مَرَاتِبِهِ ، وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ  
الْعِقَابَ الدَّائِمَ لَا يَحْزُوزُ<sup>٧</sup> أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ طَعْنٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا الثَّوَابَ

٢- ج : يطلق .

١- الب : الحضر .

٤- ب و ج : القسح .

٣- ب : شبهة .

٥- ب : القدرة .

٥- الب و

٧- ج : يزبد .

الدائم ، مع قولنا ينفي الإيجاب ، و<sup>٢</sup> إنما يجيز ذلك من ذهب إلى الإيجاب<sup>٣</sup>

فأما القبيح<sup>٤</sup> ، فتحتلف<sup>٥</sup> أحوال الفاعلين فيه ، فالقديم<sup>٦</sup> - تعالى - لا يجوز أن يقتل قبيحا<sup>٧</sup> ، لعليه بقبحه ، و استثنائه عنه ، و قد دللنا على ذلك في كتاب المتخصص<sup>٨</sup> ، و الذخيرة<sup>٩</sup> و الأبيات<sup>١٠</sup> .  
 - ع - لا يجوز أن يقع منهم شيء من القبائح لا قبل السوء ولا بعدها ، و قد دللنا على ذلك في الذخيرة ، و كتاب تنزيه الأبيات ، و الأئمة - عليهم السلام - لا يجوز<sup>١١</sup> - أيضا - وقوع شيء من القبائح منهم ، لما دللنا عليه في كتيب الإمامية<sup>١٢</sup> . و أما الملائكة ، فالرسل منهم لا يجوز عليهم فعل القبيح ، ولا دليل يدل على أن جميعهم<sup>١٣</sup> يهده الصفة ، لأن قوله - تعالى - لا يقصون الله ما أمرهم و يفعلون ما يؤمرون<sup>١٤</sup> لا دليل يوجب القطع على عمومهم<sup>١٥</sup>

٢- ج : - و

١ ب نحو

٤- الف الفيج

٣ ب - و اما ، نايضا

٦ ب والقديم

٥ ب و ح ، يغلب

٨ ب + عليهم

٧ ج فتن

١٠ ج الإمامية

٩- الف : كتاب

١٢ ب و ح عمومهم

١١- الف + و



في جماعيتها ، أو في جميع أفعالهم ، ومن عدائهم ذكرناه يجوز  
أن يفعل القبيح ، فقد الدلالة على عصمته .

## فصل في أن العقل لا يوجب اتباع النسي

— عليه السلام — في أفعاله

- ٥ . نعم أنت المودة يا شرعية تامة بالمصالح ، ولا مكلفين  
بلا و يصح أن يفسد في مصالحهما ، فتختلف عاداتهم ،  
الظاهر ، وأحد نص ، و التقيم و المسار ، و التقوى و الفقير ،  
و قد ثبت ذلك ، أح . أن يختص النسي — ص ع — بمادات  
شرعية لا يكون لها فيها مصلحة ، ولا تنفذ بها .
- ١٠ . وليس لأحد أن يترما تجوير مخالفة تكليف النسي  
— ص ع — لا<sup>٦</sup> في العقليات ، كما جار في أشرعيات ، لأن

١ . ب . ب . مصالح

ب . و

٢ . ح . وحب

٣ . ب . و ج . محض

٤ . ب . ب . مكلف

٥ . ب . تعد

٦ . ب . ب . لا

— ج . ع —

المعلقات<sup>١</sup> على ضربين - أحدهما يرجع إلى صفة الأعمال ، فأحوال  
المكثفين لا يحوز أن تفترق<sup>٢</sup> فيه ، نحو قبح الظلم ، و وجوب  
شكر<sup>٣</sup> النعمة ، و الإيصال<sup>٤</sup> و الثاني يجب لكونه لطفاً ، و وجه  
كونه لطفاً يرجع إليه و يعلم بالعقل متميزاً ، نحو وجوب النظر  
في معرفة الله - تعالى - ، فهذا<sup>٥</sup> - أيضاً - يجب التساوى فيه .  
و أما الشرعيات ؛ فهي أطف و مصلح ، و لا يقتض كونهما  
كذلك إلا بالسمع ، فحاز افتراق<sup>٦</sup> أحوال المكثفين فيها بحسب  
دلالة السمع ، و لهذا حاز السمع في هذا النوحه دور الأول .  
و افتراق أحوالها فيه ، و إذا حاز افتراقهم في تكليف ذلك ، حاز  
في<sup>٧</sup> الشيء - ص ع - و ليس يقتضع<sup>٨</sup> أن يرد الصادة بمخالفة<sup>٩</sup>  
الشيء - ص ع - في جميع أعماله ، و لا يقتضي ذلك التفسير .  
كما اختص بعبادات كثيرة دونا . و لم يوجب ذلك التفسير عن

١- ب :- كما جاز ، ما ينبغي . ٢- ب و ح : يفرق .

٣- ج : الشكر . ٤- الب : تعالى .

٥- الب : فهو . ٦- ب و ح : فاما .

٧- ج : اخرق . ٨- ج :- في .

٩- الب : ع . ١٠- ب و ح : يسمع .

١١- ج : و .

قبول قوله

فإن قيل إذا حاز في فعله أن يكون مقصوداً عليه؛ فحوزوا  
في قوله مثل ذلك.

قلنا هذا حائز في القول و الفعل معاً لأنه لا يمتنع فيما  
يؤديه من الأمر و النهي و الخطر و الإباحة أن يخص بنا و إنما  
يعلم تمديده إليه بدليل و ليس بحري تحوير مخالفتيه في الفعل  
محرى القول ، لأن الناسي - ص ع - إنما يثبت لتعريضاً مصالحها ،  
و ذلك لا يكون إلا بالأداة التي هو القول ، و معنى اتناع قوله  
ينقض الغرض في بعثته .

ووصل في معنى الناسي بالنسي ص ع

١٠

أوضح أن تغير في الناسي شرطيين : أحدهما صورة الفعل ،  
و الآخر الوجه الذي يقع عليه . و إنما اعتدنا الصورة ، لأن

٢ - لف : - معاً

١ - ح : فحوزوا

١ - ح : ينقض

٢ - لف : تعميم .

٦ - ب : يمتنع

٥ - لف : عنه لتمام .

٧ - ب - و .

الصائم<sup>١</sup> لا يكون متائباً بالنسي ، لاختلاف الصورة<sup>٢</sup> ، لأن  
 الصلوة تحالفه<sup>٣</sup> في الصورة ، ولو أنه - عليه السلام - أخذ من  
 غيره دراهم عن ركوة<sup>٤</sup> ، لم يكن الآخذ منه الدراهم على وجه  
 القرض أو<sup>٥</sup> النصب متائباً به ، لاختلاف الوجه<sup>٦</sup> ، ولا يمتنع  
 عقلاً و فرضاً أن يتعمدنا الله - تعالى - بأن<sup>٧</sup> فعل<sup>٨</sup> وحوماً مثل كل  
 شيء يفتنه<sup>٩</sup> - ع - غير أن ذلك لا يكون تائباً به ، لأنه -  
 عليه السلام - إذا فعله<sup>١٠</sup> على وجه التدب أو الإباحة ، ففعلناه على  
 وجه<sup>١١</sup> الوجوب ، لم يكن<sup>١٢</sup> متائباً به .

فإن قيل ألا شرطتم في الناسي - مضاف إلى ما ذكرتموه -  
 الوقت ، والمكان ، وقدر الأفعال ، هي كثرة<sup>١٣</sup> ، وقلة ، وطول ،  
 وقصر ، وأسباب الأفعال ، وإن أم تكلف وحوماً ، كإزالة  
 ١٠٥ | التحاية \* لإحليل لصلوة ؟ !

١ - ج : الصيام . ٢ - ب : - لأن الصائم ، فإباحة .

٣ - الف - مغلطة ، ج : تحالفه . ٤ - ب : و

٥ - الف : - و . ٦ - الف - يتعمد ، بإباحة

٧ - الف - فعل . ٨ - ج : فعله

٩ - ب و ج : - عليه السلام . ١٠ - ب و ج : + عليه السلام .

١١ - ب و ج : جهة . ١٢ - ج : يكن .

١٣ - ج : كثرة

قلنا : أما الوقت و المكان ؛ فقد كان يجب اعتبارهما لولا  
 الإجماع على ترك اعتبارهما . و هذا أولى من جواب من أحاب  
 عن ذلك بأن اعتبارهما <sup>١</sup> ينقض التناسي ، و أنه لا يجوز أن يعتمد  
 في التناسي ما يخطئه . و إنما قد هذا الجواب ، لأن المكان  
 يمكن أن يفعل فيه بعينه ، و الوقت و إن لم يمكن <sup>٢</sup> أن يفعل  
 فيه بعينه ، حتى نظيره <sup>٣</sup> و مثله ، كما أن ليس تناسي في صورة  
 الفعل إلا بأن تفعل <sup>٤</sup> مثلها ، لا تلك بعينها .

فأما مقادير الأعمال ؛ فإنها على ضربين . فما لا يمكن ضبطه  
 و تميزه لا اعتبار به ، و ما أمكن ذلك فيه دخل تحت قولنا  
 « صورة الفعل » .

و أما سبب الفعل ؛ فإن قولنا « الوحة الدى وقع عليه »  
 يقتضيه ، لأن ذلك يقتضى النتيجة و القصد و العرض ، و السبب  
 أيضا - داخل فيه . و كما أن من وحوه الأعمال الوجوب  
 و الندب و المحظر و الإباحة ؛ كذلك من وحوهها <sup>٥</sup> المعاني التي

١- ج : - لولا الإجماع ، تأنيجا .

٢- اب و ح : يمكن . ٣- الف : حيره .

٤- ط : لما . ٥- ب : فعل

٦- الف و ح : حيره . ٧- ب : وحوه

لَهَا ثَقُلُ ، نَحْوُ أَنْ يُسَجَّدَ لِلسَّهْوِ ، وَ يُرَحَّمُ ' لِزَنَا ، وَ يُتَطَهَّرُ ' <sup>٢</sup>  
لِلصَّلَاةِ .

فَأَمَّا مُوَافَقَتُهُ - ع - فِي الْفِعْلِ ' ، فَلَأَشْنَهُ أَنْ يُرَادَ بِهَا ' <sup>٣</sup>  
الْمُساوَاةُ فِي الصُّورَةِ وَ الْوَجْهِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ ، وَ لِهَذَا لَا يَكُونُ  
مَنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ خُمُسَةَ دِرَاهِمٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الزَّكَاةِ مُوَافِقًا لَهُ •  
- ع - إِذَا أَخَذَ هَذَا الْمَبْتِغَى عَلَى وَجْهِ الزَّكَاةِ

فَأَمَّا الْمَخَالَفَةُ فَقَدْ تَكُونُ ' فِي الْقَوْلِ وَ الْفِعْلِ مَعًا ' ، أَمَّا ' <sup>٤</sup>  
فِي الْقَوْلِ ؛ فَيَبَانَ يَوْجِبُ عَلَى الْقَوْلِ مَا لَا أَقْبَلُهُ ، وَ الْمَخَالَفَةُ ' فِي  
الْفِعْلِ أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ النَّاسِي بِهِ فَلَا يُنَاسِي لَا ' فِي  
صُورَةٍ وَلَا فِي وَجْهِ . وَ قَدْ ' يَكُونُ ' ' - أَيْضًا - فِي الْإِحْلَالِ بِالصُّورَةِ ١٠  
أَوْ الْوَجْهِ عَلَى أَفْرَادٍ . فَأَمَّا الْإِقْتِدَاءُ بِإِمَامِ الصَّلَاةِ ؛ فَقِيَ الْقَهْوَاءُ مَنْ  
اعْتَسَرَ فِيهِ ' مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّاسِي ، فَلَمْ يُجَوِزْ ' اقْتِدَاءَ الْمُقْتَرِضِ

- |                   |                  |
|-------------------|------------------|
| ١- الف : بها .    | ٢- ج : مرجح .    |
| ٣- ح : تطهر .     | ٤- ب : بالفعل .  |
| ٥- ب : به .       | ٦- ب : لا .      |
| ٧- ج : يكون .     | ٨- ب : معًا .    |
| ٩- ب و ج : ماما . | ١٠- ج : المضاف . |
| ١١- ج : إلا .     | ١٢- الف : فقد .  |
| ١٣- فذ : نكون .   | ١٤- الف : فيه .  |
|                   | ١٥- ب : + فيه .  |

بِالْمُنْتَقِلِ ، وَ الصَّحِيحُ حِوَارُ ذَلِكَ يُقَامُ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ .

فصل في أن السمع قد دل على وجوب التماسي به - ع -  
في جميع أفعاله إلا ما خص به

إعلم أنه لا خلاف بين الأمة في الرجوع إلى أفعاله - ع -  
• في أحكام الحوادث ، كالرجوع إلى أقواله ، فيجب أن يكون  
كل واحد من الأمرين حجة ، و المنقذ إنما هو ذلك في هذا الإحصاء  
الظاهر الذي لا شبهة به . دون الأخبار المروية في هذا الباب ،  
فهي مع الكثرة أخبار آحاد . و قد يجوز أن يستدل على ذلك  
بقوله - تعالى - • أقدم كان لكم في رسول الله أسوة حسنة •  
و بقوله - تعالى - : • فاتبعوه •

و اعلم أن التماسي به - ع - إما يكون فيما يعلم حكمه  
يفعله ، دون ما لم يكن له هذا الحكم . و إذا قل - ع - فعلاً  
على جهة الإمتثال ، فحكمنا به حكمه ، و ماله فعله هو الذي

١- الف : بالمصل ، ب : بالمتقل . ٢- الف : - أخبار .

٣- ج : يقول الله . ٤- الف : وحكمنا .

٥- ج : معكم به حكمة

لَهُ<sup>١</sup> يَفْعَلُهُ<sup>٢</sup> ، فَلَا تَأْتِي بِهِ - ع - فِي ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ لَا تَأْتِي  
 بِهِ فِي الْعُقُلَاتِ لِهَيْدِ الْعَلَةِ وَ مَا يَقَعُهُ ابْتِدَاءَ شَرْعٍ . يَقَعُهُ<sup>٣</sup> هُوَ  
 الْحُجَّةُ فِيهِ ، فَالْأَتَى بِهِ - ع - فِي ذَلِكَ<sup>٤</sup> . فَأَمَّا مَا<sup>٥</sup> يَقَعُهُ - ع -  
 بَيَانًا لِمُحْمِلٍ ، فَتَبْهَانِ ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ امْتِثَالًا<sup>٦</sup> لِذَلِيلٍ سَابِقٍ ،  
 يُشَبِّهُ<sup>٧</sup> مَا يَقَعُهُ امْتِثَالًا<sup>٨</sup> ، وَمِنْ حَيْثُ تَصْنَعُ بَيَانَ صِفَاتٍ وَ كَيْفِيَّاتٍ  
 لِهَيْدِ الْعَادَاتِ ، كَالصَّلَاةِ وَ الطَّهَارَةِ وَ غَيْرِ هُمَا ، جَرَى<sup>٩</sup> مَجْرَى  
 ابْتِدَاءِ الشَّرْعِ ، فَالْأَتَى بِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْكُفَّةِ وَ الصَّفَةِ الثَّمَنِ  
 فَعَلُهُ - ع - هُوَ الْحُجَّةُ فِيهِمَا هَذَا كُنْهُ فِيمَا يَقَعُهُ - ع - عَلَى  
 حَقِّهِ الْعِبَادَةِ . أَوْ مَا يَجْرَى مَجْرَاهَا . وَ أَنَّ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي تُحْصِي<sup>١٠</sup>  
 - ع - كَالْأَكْلِ وَ الشُّمِّ ، فَخَارِجٌ مِنْ<sup>١١</sup> هَذَا الْبَابِ . فَأَمَّا صَغَائِرُ  
 الذُّنُوبِ ، فَإِنَّمَا لَا تُجَوِّزُهَا عَلَى الْآيَةِ - ع - وَلَا تَحْتَاجُ<sup>١٢</sup> إِلَى  
 امْتِثَالِهَا ، كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ مَنْ جَوَّزَ الصَّغَائِرَ عَلَيْهِمْ<sup>١٣</sup> .

١- الب : له .

٢- الب : له .

٣- الب : + صحيح

٤- ب و ج : فعه

٥- الب : امثالا

٦- ح : ما

٧- ب : جرى

٨- الب : منه

٩- ب : عن

١٠- ب و ج : تحصيه

١١- ج : السلام

١٢- ح : يحتاج



## فصل في هل أفعاله - ع - على الوجوب أم لا .

اختلف الناس في ذلك : فقال مالك : إن أفعاله - ع - على الوجوب ، وذهب إلى ذلك بعض<sup>١</sup> أصحاب الشافعي ، وقال قوم : هي على<sup>٢</sup> الاباحية ، وآخرون<sup>٣</sup> إنها على الندب ، وآخرون قالوا : هي موقوفة على الدليل .

و الصحيح أن كل شيء انقسمت أحكامه ، فلا يجوز أن نجيب<sup>٤</sup> عنه بحكم<sup>٥</sup> واحد ، وأفعاله - ع - كآقواله في الإقسام : فكما لا يجوز أن نقول في آقواله : إنها على وجوب أو ندب إلاقسام . فكذلك أفعاله ، وإذا انقسمت أفعاله - ع - إلى ما هو بيان ، وحكم اليان<sup>٦</sup> حكم الممين في وجوب أو ندب أو غيرهما ، وإن كان أمثالا ؛ فيحسب الدليل الممثل<sup>٧</sup> ، وإن

١- ب : - على .

٢- ب : عند تحكم .

٣- ب : وج - يجوزان .

٤- ج : + و .

٥- ب : ال : المثل .

١- ب : - بعض .

٢- ب : يبحث .

٣- ب : ع .

٤- ب : انا .

٥- ب : و .

كَانَ ابْتِدَاءَ شَرْعٍ . فَهُوَ - أَيْضاً - يَنْقَسِمُ <sup>١</sup> إِلَى وَجُوبٍ وَ تَنْبِيْهِ  
وَ إِباحَةٍ بِحَسَبِ مَا يُمْكِنُ فِيهِ مِنَ النَّاسِ ؛ فَبِأَنَّهُ الْأَمْرُ عَلَى مَا  
ذَكَرْنَاهُ .

دَلِيلٌ آخَرُ . وَمِمَّا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَهُ - ع - لَيْسَتْ عَلَى  
الْوُجُوبِ . أَنَا قَدْ بَيَّنَّا قُلَّ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ الْفَعْلَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ،  
وَمُنْبَتِنٌ <sup>٢</sup> أَنَّ أَدْلَةَ السَّمْعِ - أَيْضاً - <sup>٣</sup> لَا تَقْتَضِيهِ <sup>٤</sup> ، فَيَجِبُ نَفْيُ  
كَوْنِهَا عَلَى الْوُجُوبِ .

دَلِيلٌ آخَرُ : وَ - أَيْضاً - فَإِنَّهُ لِإِحْلَافٍ فِي أَنَا قَدْ <sup>٥</sup> تُعَيِّنُنَا  
بِالنَّاسِ بِهِ - ع - فَأَقُولُ بِأَنَّ أَعْمَالَهُ <sup>٦</sup> كُلَّهَا عَلَى الْوُجُوبِ يَنْقُصُ  
ذَلِكَ لِأَنَّ فِي أَعْمَالِهِ الْوَاحِبَ وَالتَّنْبِيْهِ وَالتَّيْبِيْحَ ، فَكَيْفَ يَجِبُ <sup>٧</sup>  
ذَلِكَ عَلَيْنَا مَعَ لَزُومِ طَرِيقَةِ النَّاسِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا لَمْ تَعْلَمْ إِلَّا مُجَرَّدَ الْفَعْلِ ؛ كَانَ عَلَى الْوُجُوبِ ،  
وَإِذَا عَلِمْنَا وَحْدَهُ ، لَزِمَتْ طَرِيقَةُ النَّاسِ .

قُلْنَا : هَذَا الْقَوْلُ يَنْقُصُ وَجُوبَ النَّاسِ وَالْإِتِّبَاعِ ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ

١ - ب : ينقسم

٢ - الف + ايضاً

٣ - الف : ايضاً

٤ - ب و ح يقتضيه

٥ - الف - : انقاد

٦ - ج اعمالها

العمل إذا عيّنناه قلزمنا الناسي به . لم يجز أن يذمنا الوحوب  
على كل حال . مع أن الناسي مشروط باعتبار الوحوب .

دليل آخر . و - أيضاً - فإن طاهر فعليه - ع - إذا كنا لا تعلم  
به . وحبوبه عليه . فبان لا تعلم وجوبه علينا أولى . و يهرب القول  
الذي به تعلم وجوبه علينا دونه . لأن القول أمر لنا و مختص بنا  
دونه . وليس كذلك الفعل . لأننا نتبعه به .

و إنما قلنا إنه لو وحت عيب أوجب عليه . لأنه لو دل على  
وجوبه علينا . لزمه - ع - إظهار ذلك بالفعل . أو به . و بالقول على  
جهة التحجير . فكان لا بد من وجوبه عليه . ليصح كونه دلالة على  
وجوبه علينا . فإن حواوا فعليه - ع - نسباً أو أمانة للوجوب علينا  
ولا يذم أن يكون واحداً عليه . فهذا يعالج طرفتهم . لأنه لا فرق  
في ذلك بينه - ع - وبين غيره . ولا تأثير لكونه نفساً في ذلك . وهم  
يجمعون لكونه - ع - كذلك تأثيراً

دليل آخر . و - أيضاً - فإن فعليه - ع - الشيء ليس يستجير .

٢ - افع : عمله ، ح . علمه .

١ - الف : ع .

٤ - ع - ع - ع .

٣ - ب : يبرمنا .

٥ - و ح : و كان .

٥ - ح : ع .

لأنه قد يتركه في حالة ، كما يفعله في أخرى<sup>١</sup> ولم نعين بالترك ههنا  
أن لا يفعله ، بل عتسنا به ضد الفعل الأول على وجه يظهر و يتميز ،  
وإذا صحت ههنا الجملة ، لم يكن الحكم بوجوبه من حيث فعله  
بأولى من سقوطه ووجوب تركه ، لأنه قد تركه .

فإن قالوا : تركه - ع - الفعل يجزى<sup>٢</sup> مجزى تركه الأمر ،  
في أنه لا يؤثر في دلالة الوجوب .

قلنا : الفرق بين الأمرين أن الوحة الذي يدل عليه الأمر لا  
يقدر فيه ترك الأمر ، والوحة الذي يدل عليه الفعل يقدر فيه الترك  
المخصوص ، و<sup>٣</sup> يجزى مجزى أمره ونهيه عن الشيء الواحد  
على وجه واحد في أنه لا يستتبر للأمر<sup>٤</sup> ولا للنهي<sup>٥</sup> دلالة  
وقد تعلق من ذهب إلى أن أفعاله - ع - على الوجوب بأشياء .  
أولها أن كونه ناسبا وممتعا يقضى في<sup>٦</sup> ما يقر عنه ومخالفته  
في أفعاله تنفرد<sup>٧</sup> عن القبول عنه<sup>٨</sup>

١ - ب و ج : الأخرى .

٢ - ب : يجزى .

٣ - ب : الأمر .

٤ - ب و ج : - نفى .

٥ - الف : منه .

٦ - ب و ج : - قد

٧ - ج : - و .

٨ - ج : النهي .

٩ - ح : يصر .

و ثانيها قوله - تعالى - : « قَلَّمَ حَذِرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »  
 فَإِنَّ<sup>١</sup> هَذِهِ النَّمْطَةُ تَقَعُ<sup>٢</sup> عَلَى الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ حَمِيمًا فَتَحْمِلُهُمَا<sup>٣</sup>  
 عَلَيْهِمَا

و ثالثها قوله - تعالى - . « فَاتَّبِعُوهُ » وَأَنَّ أَمْرَهُ يَقْتَضِي  
 الْوُجُوبَ .

و رابعها قوله - سبحانه - . « تَقَدَّكَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ  
 حَسَنَةٌ » فَإِنَّ<sup>٤</sup> ذَلِكَ يَقْتَضِي وَجُوبَ النَّاسِ وَلِزُومِهِ .

و خامسها قول بعضهم إِنَّ الْفِعْلَ أَوْ كُدَّ مِنَ الْقَوْلِ ، بِدَلَالَةِ  
 أَنَّهُ - ع - كَانَ<sup>٥</sup> إِذَا أَرَادَ تَحْقِيقَ أَمْرٍ<sup>٦</sup> ، فَزَعُ<sup>٧</sup> فِيهِ إِلَى الْفِعْلِ ، فَإِنَّ  
 ١٠ يَكُونُ<sup>٨</sup> عَلَى الْوُجُوبِ أَوَّلَى .

وسادسها أَنَّ الْوُجُوبَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْفِعْلِ ، فَإِذَا عَدِمْنَا<sup>٩</sup> الدَّلِيلَ  
 عَلَى - صِفَةِ فِعْلِهِ - وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ<sup>١٠</sup> وَقَعَ ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى  
 الْوُجُوبِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى مَرَاتِبِهِ .

١ - ج : يَقَعُ .

٢ - ب : وَج : وَان

٣ - ج : فَتَحْمِلُهُمَا ، سَنَدِيدُ الْكَلِمِ . ٤ - الْوُجُوبِ وَان

٥ - الْفِعْلُ - كَانَ ٦ - الْفِعْلُ - أَمْرُهُ .

٧ - ب : مَرَع ، ج : مَرَع ٨ - ب : وَج + الْفِعْلُ .

٩ - ب : قَدِمَا ١٠ - ب : وَج + كَانَ

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا : قَدْ بَيَّنَّا <sup>١</sup> أَنَّهُ لَا تَنْبِيْرَ <sup>٢</sup> فِي سَقُوْطِ  
وَجُوبِ مِثْلِ مَا يَقْعَلُهُ عَلَيْنَا ، فَإِنْ كَوْنُهُ نَبِيًّا لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَا يُوْجِبُهُ <sup>٣</sup> ،  
فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَانِيًا : هَذِهِ الْآيَةُ بِأَنْ تَكُونَ <sup>٤</sup> دَلَالَةً لَنَا  
عَلَيْهِمْ أَوَّلَى ، لِأَنَّ التَّحْذِيرَ مِنَ الْمُصَالَمَةِ يَقْتَضِي إِجْبَابَ الْمَوَاقِفَةِ <sup>٥</sup> ،  
وَالْمَوَاقِفَةَ فِي الْعَمَلِ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا تَقْتَضِي <sup>٦</sup> أَنْ تَقْعَلَهُ <sup>٧</sup> عَلَى الْوَحْدِ  
الَّذِي قَعَلَهُ - ع - عَلَيْهِ ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْحُكْمَ بِأَنْ حَمِيعَ أَعْمَالِهِ  
عَلَى الْوَجُوبِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَالِثًا : هَذِهِ الْآيَةُ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا تَوْجِبُ  
التَّائِسِيَّ بِهِ - ع - ، وَأَنَّ التَّائِسِيَّ لَا يُدْفِعُ فِيهِ مِنْ اِعْتِبَارِ وَحْدِ الْعَمَلِ ، وَمَا  
يَقْعَلُهُ - ع - نَدْمًا لَا تَكُونُ <sup>٨</sup> مُتَّبِعِينَ <sup>٩</sup> لَهُ فِيهِ بِأَنْ تَقْعَلَهُ وَاحِدًا ، بَلْ  
تَكُونُ مُخَالِفِينَ لَهُ ، فَالْآيَةُ دَلِيلٌ لَنَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ رَابِعًا <sup>١٠</sup> : هَذِهِ الْآيَةُ - أَيْضًا - تُدَلُّ عَلَى

- |                   |                |
|-------------------|----------------|
| ١ - الف : - قد سا | ٢ - ج : تنبیر  |
| ٣ - ج : توجب      | ٤ - ج : يكون   |
| ٥ - ج : يقضي      | ٦ - ج : وحده   |
| ٧ - ج : يكون      | ٨ - ج : متبعين |
| ٩ - ج : + و       |                |

صَحَّةٌ مَا دَهَتْ إِلَيْهِ ، وَالكَلَامُ عَلَى الْآيَتَيْنِ وَاحِدٌ<sup>١</sup> فِي اخْتِيَارِ شَرْطِ  
التَّائِسِي فِيهِمَا<sup>٢</sup> ، فَطُلَّ تَعَلَّقُ مُحَالِفِنَا بِهِمَا .

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقُّوْا بِهِ حَامِسًا : إِنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ  
- ع - مُرِيدًا مِنْ الْعَمَلِ<sup>٣</sup> ، أَلْأَمْرُ بِهِ ، وَالْعَمَلُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ،  
فَكَيْفَ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيمَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ؟! ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الْأَمْرُ  
وَيَتَأَكَّدُ بِالْعَمَلِ إِذَا تَعَقُّهُ ، فَإِنَّمَا إِذَا انْقَرَدَ الْعَمَلُ عَنِ الْأَمْرِ ، فَأَلْأَمْرُ  
مُنْقَرِدًا ، أَوْ كَذَلِكَ مِنْهُ ثُمَّ تَرْجِعُ<sup>٤</sup> إِلَى الْقَانُونِ . فَقَوْلُ : كَيْفَ يَقْعَلُ<sup>٥</sup>  
عَلَى جِهَةِ الْوُحُوبِ مَا يَحُورُ أَوْ يَكُونُ فَعْلُهُ - ع - عَلَى جِهَةِ النَّدْبِ  
مَعَ وَجُوبِ التَّائِسِي<sup>٦</sup> ؟

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقُّوْا بِهِ سَادِسًا : الْوُحُوبُ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى  
مَرَاتِبِ الْعَمَلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحُورُ - إِذَا عَرِيَ \* فَعْلُهُ - ع - مِنْ دَلَالَةِ تَدُلُّ  
عَنِ الْوُجْهِ الْإِدَى وَقَعَ عَلَيْهِ - أَنْ يَفْعَلَهُ<sup>٧</sup> عَلَى جِهَةِ الْوُحُوبِ ، لِأَنَّهُ لَا  
دَأْمُنَ أَنْ يَكُونَ - ع - فَعْلُهُ عَلَى جِهَةِ النَّدْبِ ، فَيَسْطَلُّ<sup>٧</sup> التَّائِسِي ،  
وَإِنْ تَعَقُّوْا فِي وَجُوبِ فَعْلِهِ - ع - عَلَيْنَا بِطَرِيقَةِ الْإِحْتِيَاظِ ، فَقَدْ

٢ - ب : - فِيهَا

١ - ج : وَاحِدًا

٤ - ب : يَرْجِعُ .

٣ - ب وَ ج : لِلْعَمَلِ .

٦ - الْأَنْسَبُ « فَعْلُهُ » أَوْ « يَقْعَلُ » صِبْغَةُ الْجَهْلُولِ .

٥ - د ب . يَفْعَلُ .

٧ - أ ب : يَسْطَلُّ .

مضى الكلام عليها<sup>١</sup> فى باب الأوامر<sup>٢</sup>

فصل فى الوجوه التى يقع عليها أفعالها - ع - وكيف  
الطريق إلى معرفة ذلك ؟.

نعلم<sup>٣</sup> أن أفعالها - ع - تنقسم إلى بيان ، و أمثال ، و ابتداء

شرح .

و الذى يدل على صحة هذه القسمة أنه إذا كان لا بُدَّ لفعل  
من دليل ، فَمَا أن يكون دليله طاهراً مُتَقِلاً بِمِثْلِهِ ، فَيَكُونُ  
الْفِعْلُ امْتِثَالاً ، أَوْ يَكُونُ دليله طاهراً<sup>٤</sup> لا يَسْتَقِلُّ بِمِثْلِهِ ، فَيَكُونُ  
بَيَاناً ، أَوْ لَا دليْلَ لَهُ يَظْهَرُ ، فَيَكُونُ اِبْتِدَاءً شَرْعاً .

و البَيَانُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ . بَيَانُ الْمُتَحَبِّلِ ، وَ بَيَانُ التَّحْصِيصِ ،  
وَ بَيَانُ النِّسْحِ . وَ يَلْتَقِئُ بِذَلِكَ مَا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ<sup>٥</sup> بَيَانُ زِيَادَةِ  
لَا حَقَّةَ لَا بُدَّ مِنْهَا ، وَ قَدْ يَكُونُ تَارَةً ذَلِكَ سَجْعاً ، وَ أُخْرَى غَيْرَ

١- اع عليه .

٢- الف : الامر .

٣ ب :- اعلم

٤ ج - مستقلاً بمِثْلِهِ ، ما يعا .

٥- اع . ذكر



نسخ . وَ يَتَحَقُّ بِذَلِكَ - أَيْضاً - بَيَانُ فَعْلٍ مُتَحَمِّلٍ ، لِأَنَّ الْفَعْلَ  
قَدْ يَتَسَنَّنُ<sup>١</sup> بِالْفِعْلِ ، وَ يَدْخُلُ فِيهِ - أَيْضاً -<sup>٢</sup> بَيَانُ قَوْلٍ مُتَحَمِّلٍ<sup>٣</sup>  
لِلْأَمْرَيْنِ ، كَأَيَّةِ الْقَرَأَةِ .

فَأَمَّا مِثَالُ بَيَانِ الْمُتَحَمِّلِ ؛ فَكَيْبَاهُ - ع - الصَّلَاةُ وَالْمَسَاكُ  
وَعِيْرُهُمَا<sup>٤</sup> . وَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا  
حَصُولُ قَوْلٍ مِنْهُ - ع - أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ يُتَبَيَّنُ بِهِ<sup>٥</sup> عَلَى أَنَّ  
فَعْلَهُ بَيَانٌ لِلْمُتَحَمِّلِ وَ الثَّانِي فَقَدْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَبَيَّنَ<sup>٦</sup> الْمُتَحَمِّلُ بِهِ  
مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ وَ إِمَّاكَانَ كَوْنُ الْفَعْلِ بَيَاناً ، وَ حُضُورُ الْحَاجَةِ .  
وَ أَمَّا بَيَانُ تَخْصِيصِ الْعُمُومِ فَكُنْهِيهِ - ع - عَنِ الصَّلَاةِ<sup>٧</sup> فِي  
أَوْقَاتٍ مَحْصُوصَةٍ ، وَ خُصَّ ذَلِكَ فَعْلُهُ صَلَاةً مَحْصُوصَةً فِي تِلْكَ  
الْأَوْقَاتِ . وَ مَا بِهِ يُعْلَمُ<sup>٨</sup> أَنَّهُ تَخْصِيصٌ كَوْنُهُ مَا يَأْتِي لِبَعْضِ مَا دَخَلَ  
تَحْتَ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ أَوْ<sup>٩</sup> السُّنَّةِ .

وَ أَمَّا مِثَالُ النَّسخِ ، فَنَعُوْ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع - وَ إِذَا

١ - ب : يتيسر .

٢ - ج : متحمل .

٣ - ب : قول .

٤ - ج : عيْر .

٥ - ب : يعلم .

٦ - ج : ايضاً به .

٧ - ب : عيْرهما .

٨ - ب : عليه السلام .

٩ - أ : التماساً .

١٠ - ب : و ج : و .

رَأَيْتُمُوى أَصْنَى جَالِسًا ؛ فَصَبُّوا حُلُوسًا أَجْمَعِينَ ، فَبَسَحَ بِأَن صَلَّى  
 جَالِسًا وَ مَنْ خَلَعَهُ قِيَامٌ فِى مَرِيضِهِ الَّذِى مَاتَ بِهِ . وَ مَا بِهِ يُقَلَّمُ  
 أَنَّهُ سَخٍ أَوْ يَكُونُ فَعْلُهُ مُقْتَضًى لِرَفْعِ ' مَا تَقَدَّمَ مِنْ الدَّلَالَةِ فِى  
 الْإِمْتِنَالِ .

- و مثال الزيادة أن تَرد زيادة عدد فى لُحْدٍ ، أو فى غيره ،  
 وَ تَدْخُلُ ' فِى زِيَادَةِ السَّبَبِ فِى الطَّهَارَةِ  
 وَ أَمَّا بَيَانُ الْقَوْلِ الْمُحْتَمَلِ ، فَمَا يَدُلُّ مِنْ فَعْلِهِ عَلَى أَحَدِ الْمُرَادَيْنِ .  
 وَ أَمَّا الْإِمْتِنَالُ فَهُوَ ' أَنْ يَقَعْلَ - ع - مَا هُوَ مُسْتَنٌ فِى دَلِيلِ  
 الْكِتَابِ ، حَتَّى لَوْ لَا بَعْنُهُ لَعَرَفْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ .  
 ١٠ وَ أَمَّا أَمِثْلَةُ ائْتِدَاءِ الشَّرْعِ ، فَهِيَ كَثِيرَةٌ ، فَبَدَا فَقَدْ مَا يَقْتَضِي  
 لَامْتِنَالٌ وَ ائْتِدَاءٌ ، فَلَا تُدْ مِنْ كَوْنِهِ ائْتِدَاءٌ شَرْعِيٌّ  
 وَ يَنْقَسِمُ ذَلِكَ عَلَى ' وَجْهِ ائْتِدَاءٍ إِلَى أَقْسَامٍ مِنْهَا فَعْلٌ ،  
 وَ مِنْهَا تَرْكٌ . وَ مِنْهَا إِقْرَارُ الْفَاعِلِ عَلَى فَعْلِهِ  
 فَأَمَّا أَمِثْلَةُ الْعَمَلِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهَا .

١ - ب و ج . + عليه السلام

٢ - ج : لسمع

٣ - ب و ج : يدخل .

٤ - ب : هو .

٥ - ب و ج : ي .

٦ - ج : اخرى .

وَأَمَّا التَّركُ : فَعَلَى صُورِ : مِنْهَا تَرَكَ فَعِلَ ، وَ مِنْهَا تَرَكَ  
كَبِيرٌ ، وَ مِنْهَا تَرَكَ يَانٍ ، وَ حَوَابٍ .  
فَأَمَّا تَرَكَ الْفَعِلُ . فَقَدْ يَكُونُ نَسْخًا ، وَ تَخْصِيصًا ، وَ بَيَانًا .  
وَ مِثَالُ التَّخْصِيصِ أَنْ يَتَرَكَ - ع - قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ فِي أَقْلٍ مِنْ  
عَشْرَةٍ دَوَاهِمَ ، أَوْ رُبْعِ دِيَارٍ ، وَلَا وَحَةَ يَقْتَضِي إسْقَاطَ قِطْعِهِ ،  
فَبَعَثَ بِدَلٍّ أَنْ الْقَدْرَ الَّذِي سَرَقَ لَا يَسْتَجِيزُ بِهِ الْقَطْعَ وَ تَأْخِيرُ  
الْقُدُوةِ عَنْ وَقْتِهَا يَدُلُّ عَلَى حَوَابِ التَّأْخِيرِ وَ "أَمَّا النِّسْخُ : فَقَدْ مَضَى  
بَيَانُهُ . وَ "أَمَّا الْبَيَانُ : فَحَوَّ تَرْكِهِ "الْعُودَ إِلَى الْقَعْدَةِ الْأُولَى ، فَيَكُونُ  
بَيَانًا لِكُوبِهَا بِدَلٍّ . وَ مُعَارَفَتِهَا لِلْقَعْدَةِ "لِنَاسِيَةِ . وَ هَذَا الْمِثَالُ  
لَا يَبْصَحُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعُودَ "لِلنَّشْهِدِ الْأَوَّلِ  
وَ الثَّانِي مَعًا غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَ الصَّحِيحُ عِنْدَا أَكْثَرِهَا وَاحِدَانِ ، وَ هُوَ  
مَذْهَبُ النَّبِيِّ بْنِ سَعْدٍ ، وَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ .  
وَ "أَمَّا تَرَكَ الْكَبِيرُ " ، فَقَدْ اختلفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ : فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ  
إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَسَنِ ذَلِكَ الْفَعْلِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ ، وَ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ :

- |                  |                  |
|------------------|------------------|
| ١- الب : عشر .   | ٢- ب : ج : ١ .   |
| ٢ ج : ترك .      | ٣- ب : - يكون .  |
| ٥ ب : القاعدة    | ٦- الب : العود . |
| ٧- ب : التكبير . |                  |

يُدُلُّ عليه إذا كان من باب الشرع ، و منهم من قال : إنما يدلُّ  
على أحسن إذا لم يكن<sup>١</sup> قد تقدَّم البيان ، و تقرر . ولا شبهة  
في أن ما عُلِمَ قبضه عقلاً ، أو عُلِمَ بالشرع كونه قبضاً ، على الوجه  
المقرر المتَّهَد<sup>٢</sup> ، فإنه يجوز له - ع - على بعض<sup>٣</sup> الوجوه أن يدع  
إنكاره ، ولا يدلُّ تركه<sup>٤</sup> ، التكبير<sup>٥</sup> على حسبه و الحال هذه ، كما  
لم يدلُّ إقراره لأهل الذمة على ترك<sup>٦</sup> لإختلاف إلى الصلوة على  
حسن ذلك منهم ، لما تقدَّم البيان ، و عرف الوجه في الإقرار ،  
و إنما يدلُّ تركه<sup>٧</sup> التكبير<sup>٨</sup> على حسن الفعل متى عُلِمَ أنه لو لا  
حسنه لما حسن منه ترك<sup>٩</sup> التكبير<sup>١٠</sup>

و أما تركه البيان و الحواب : فدلَّاهُ مُخْتَلِفَةٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْعُ<sup>١٠</sup>  
الحواب انتطاراً<sup>١١</sup> لذوحي ، من حيث لم يكن له في الشرع حكمٌ  
مستقر ، و قد يدَّعي إحالة<sup>١٢</sup> للسانه على دليلٍ مُتَقَدِّمٍ ، فيجب أن  
يُنْظَرَ في كيفية ترك<sup>١٣</sup> الجواب ، و أما تركه - ع -<sup>١٤</sup> البيان فنحو<sup>١٥</sup>

١- ب يك

٢- ب و ح المقرر المتَّهَد .

٣- ج : ترك .

٤- الف : ترك .

٥- الف : انتصارا .

٦- الف : فيجوز .

٧- ب يك

٨- ب : بصر

٩- ب التكبير .

١٠- ج ينص .

١١- الف : - ع

أَنْ تَحْدُثَ حَادِثُهُ ، فَلَا يُسَيِّنُ<sup>١</sup> حَكْمَهَا ، وَلَا تَطْهَرُ<sup>٢</sup> مِنْهُ أَمَارَةُ  
التَّوَقُّفِ عَلَى الْوَحْيِ ، وَ<sup>٣</sup> مَا هِذِهِ حَالُهُ فَتَرْكُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَكْمَ  
لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْعَقْلِ ، \* لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ، [١٠٨]  
لَأُظْهِرَهُ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ . وَكَذَلِكَ تَرْكُهُ<sup>٤</sup> بَيَانٌ تَحْصِيصِ الْعُمُومِ  
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ شَامِلٌ .  
وَيَتَقَسَّمُ الْعَمَلُ<sup>٥</sup> أَقْسَامًا أُخْرَى عَلَى وَجْهِ آخَرَ . فَمِنْهَا كَوْنُهُ مُبَاحًا  
وَمِنْهَا كَوْنُهُ نَدْبًا<sup>٦</sup> . وَمِنْهَا كَوْنُهُ وَاجِبًا<sup>٧</sup>  
وَإِنَّمَا يُعْلَمُ الْوَاحِدُ بِوُجُوهٍ مِنْهَا كَوْنُهُ يَانًا لِوَاجِبٍ وَمِنْهَا  
كَوْنُهُ امْتِثَالًا لِوَاحِدٍ . وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَوْ<sup>٨</sup> لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا  
لَمَّا جَازَ أَنْ يَقَعَهُ . سَوَاءٌ أَنْ يُرَكَّبَ فِي الصَّوَرِ رَكْوَعَيْنِ<sup>٩</sup> عَلَى سَبِيلِ  
الْقَصْدِ ، وَمِنْهَا كُلُّ مِمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا ، أَلَاكَ مَعْصِيَةً كَبِيرَةً<sup>١٠</sup> .  
وَمِنْهَا كَوْنُهُ شَرْطًا عَلَى وَجْهِ مَحْصُوصٍ فِي وَاحِدٍ . وَمِنْهَا كَوْنُهُ  
قَضَاءً إِهَائِيًا وَاجِبًا<sup>١١</sup> ، وَمِنْهَا كَوْنُهُ حَزَاءً<sup>١٢</sup> بِشَرْطٍ<sup>١٣</sup> يَسْتَحَقُّ بِهِ .

١ - ب : يسين ، ج : يسين .

٢ - الف : - . و .

٣ - الف : - العمل .

٤ - الف : - ومنها كونه واجباً

٥ - الف : ركنين

٦ - ب : جرأ ، ج : جرأ

٧ - دوح : صهر

٨ - الف : ترك

٩ - الف : واحد

١٠ - ج : - و

١١ - ج : كبير

١٢ - ب : الشرط

وَأَمَّا مَا بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ فِعْلَهُ مُبَاحٌ ؛ فَإِنْ يَكُونُ بَيِّنًا لِمُبَاحٍ ،  
كَالذَّبْحَةِ ، وَ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَوَأْمٍ يَكُنْ مُبَاحًا لَكَانَ مَعْصِيَةً  
كَبِيرَةً ١ ، وَ مِنْهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُبَاحًا .

وَأَمَّا مَا بِهِ يُعْلَمُ كَوْنُ فِعْلِهِ نَدْبًا ؛ فَوُجُوهٌ : مِنْهَا أَنْ يَكُونَ  
بَيِّنًا لِلنَّدْبِ ، وَ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ شَرْعًا ، وَلَا أَمَارَةً لِلْوُجُوبِ ، وَ مِنْهَا ٥  
إِقَاعُهُ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ وَ الْإِحْلَاصِ ، وَلَا وَجُوبٍ ، وَ مِنْهَا أَنْ  
يَكُونَ مِثْلًا لَوَأْمٍ يَكُنْ نَدْبًا لَكَانَ كَبِيرًا ٢ ، وَ مِنْهَا أَنْ يَقَعَهُ فِي وَقْتٍ  
وَ يَتْرُكُهُ ٣ فِي آخَرٍ ، وَ يَحْصُلُ فِي فَيَأْتِيهِ أَمَارَةُ الشَّرْعِ .

وَ يَتَقَسَّمُ عَلَى وَجْهِ ٤ آخَرٍ فَيَبْنِي مَا هُوَ قِصَاصٌ عَلَى الْغَيْرِ ، وَ مِنْهُ  
مَا هُوَ مُسْتَلَقٌ بِالْغَيْرِ ، وَ مِنْهُ مَا لَا تَمْلُكُ لَهُ بِأَحَدٍ : وَ قِصَاصُهُ ٥ عَلَى  
الْغَيْرِ فِيهِ أَمَارَةُ الْوُجُوبِ ، لِأَنَّ الزَّاعِ يَتَقَدَّمُهُ ، وَ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ  
قَطْعُ ذَلِكَ . فَأَمَّا الذَّمُّ وَ الْمَدْحُ ٦ ؛ فَلَهُمَا تَعَلُّقٌ بِالْغَيْرِ ، وَ الذَّمُّ مِنْهُ  
ع - يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْفِعْلِ ، وَ الْمَقْبُوبَةُ أَقْوَى دَلَالَةً عَلَى الْقُبْحِ ،  
وَأَمَّا الْمَدْحُ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْفِعْلِ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الْحُسْنِ ٧ ،

١- ج : كثيرة .

٢- ج : غير كره .

٣- ب : أوجه .

٤- ب : نصا .

٥- ج : المدح و الذم .

٦- الف : الفعل .

قَرَّبَ مَا كَانَ وَاجِبًا ، وَ أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَلَّا يَكُونَ نَدْبًا . وَ قَدْ اخْتَلَفَ  
 فِي نَسَبَتِهِ - ص ع - زِيدًا إِلَى عَمِيرٍ <sup>١</sup> هَلْ يَقْتَضِي الْقَطْعُ ، أَوْ  
 يَكُونُ عَلَى الطَّاهِرِ <sup>٢</sup> ؟ فَقَالَ قَوْمٌ : يَقْتَضِي الْقَطْعُ ، وَ آخَرُونَ يُجَوِّزُونَ <sup>٣</sup>  
 أَنْ يَتَّسَعَ <sup>٤</sup> ذَلِكَ الظَّاهِرُ وَ الْأَمَارَاتُ ، وَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَوَّلِي ، لِأَنَّ  
 طَاهِرَ خَبْرِهِ بِالْإِطْلَاقِ يَقْتَضِي الْقَطْعَ ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الظَّنِّ  
 وَ الْأَمَارَةِ <sup>٥</sup> بِمَا يُحَالِفُ الْإِطْلَاقَ ، فَالْأَوَّلِي مَعَ الْإِطْلَاقِ حَمْلُهُ عَلَى  
 الْقَطْعِ . وَ عَلَى هَذَا أَوْجِهُ <sup>٦</sup> يَحْرَى وَصْفُهُ - ص ع - لِفَيْرِهِ بِالْفَضْلِ <sup>٧</sup> ،  
 لِأَنَّ ذَلِكَ خَبْرٌ ، وَ مَعَ الْإِطْلَاقِ <sup>٨</sup> يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْقَطْعِ ، وَ حَكْمُهُ  
 - بِالشَّهَادَةِ أَوْ بِالْإِقْرَارِ - <sup>٩</sup> بِالْمَلِكِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْقَطْعِ بِالْبَاطِنِ <sup>١٠</sup> ، كَمَا  
 قُلْنَا فِي الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ هَذَا حَكْمٌ ، وَ الْأَوَّلُ <sup>١١</sup> خَبْرٌ . وَ <sup>١٢</sup> فِي هَذَا  
 الْبَابِ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ يَطُولُ أَنْ تَكْتُابَ بِاسْتِيفَائِهَا .

- |                                |                   |
|--------------------------------|-------------------|
| ١ - ب + ١ + ا + ج + و          | ٢ - ج : طاهر .    |
| ٣ - ب : يجوز                   | ٤ - ج : يتسع .    |
| ٥ - الب : اشارة .              | ٦ - الب : اوصاف . |
| ٧ - ب : بالفصل .               | ٨ - ج + و         |
| ٩ - بوج + و : لاقرار ، ج : و . | ١٠ - الب : الباطل |
| ١١ - ج : الاخر                 | ١٢ - ج : و .      |

فصل ١ في هل يصح في أفعاله - ص ع - التعارض أم لا .

بَعْلَمَ أَنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يَتَعَدَّرَ اسْتِعْمَالُهُمَا  
مَعًا ، وَأَمَّا ٢ إِذَا أُمِكنَ الْعَمَلُ بِهِمَا ١ ، فَلَا تَعَارُضَ ، وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ  
أَنْ يَقَعَ ٣ الْعَمَلُ وَ تَرَكَهُ فِي حَالَةٍ ٤ وَاحِدَةٍ ، وَ كَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ  
فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ وَقُوعَهُ وَ وَقُوعُ صَدِّهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونَانِ مُتَعَارِضَيْنِ ٥  
عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ . وَ إِنَّمَا يَصَحُّ مِنَ الْفَاعِلِ أَنْ يَقَعَلَ ضِدَّ  
مَا قَعَلَهُ فِي حَالٍ أُخْرَى ، وَ ذَلِكَ بِمَا يُمَكِّنُ فِيهِ النَّاسِي ، وَلَا  
تَعَارُضَ .

فَأَمَّا سَجُّ فَعَلِهِ - ع - بِهَيْئَتِهِ ٦ ، فَلَا يَصَحُّ عَلَى التَّحْقِيقِ ، لِأَنَّ  
الْعَمَلَ الْأَوَّلَ لَا يَنْتَظِمُ ٧ الْأَوْقَاتَ الْمُسْتَقْبَلَةَ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ ٨  
عَلَى وَجُوبِ اسْتِمْرَارِ حَكِيمِهِ ، جَازَ أَنْ يُقَالَ فِي الثَّانِي : إِنَّهُ نَاسِخٌ ،  
وَ كَذَلِكَ التَّخْصِيسُ ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلَّ مُكَلَّفٍ ،

٢ - ب - استعمالها .

٣ - ج - بها .

٤ - ح - حال .

٥ - ا - المصروف : ينتظم .

١ - ج - فعل .

٢ - الف : بها .

٣ - ح : تقع .

٤ - ب - متعارضين .



وَوَحَدْنَاهُ - ص ع - قَدْ أَقْرَبَ بَعْضَ الْمُكَلِّفِينَ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ الْفِعْلِ،  
أَوْ رَضِيَ بِهِ، حَازَ أَنْ يُقَالَ <sup>١</sup> إِنَّهُ بِذَلِكَ مُخَصِّصٌ <sup>٢</sup> لَهُ <sup>٣</sup>، وَالْمَعْنَى  
مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِذَا قَوْلُهُ - ع - إِذَا عَارَضَ فَعَلُهُ فَيَجِبُ النَّظَرُ فِيهِ، فَإِنَّ  
تَقَدَّمَ الْقَوْلَ، وَمَضَى الْوَقْتُ الَّذِي يَجِبُ الْفِعْلُ فِيهِ، وَفَعَلَ - ص ع -  
مَا يُعَارِضُ ذَلِكَ، كَانَ بَاسِخًا لَا مَحَالَةَ، وَمِثَالُهُ تَرْكُهُ - ص ع -  
قَتْلَ الشَّارِبِ لِلْخَمْرِ فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَإِنْ شَرِبَهَا  
فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» <sup>٤</sup>. فَإِذَا إِنْ فَعَلَ - ص ع - مَا يُعَارِضُ الْقَوْلَ  
قَبْلَ مَجِيءِ الْوَقْتِ الَّذِي تُعْتَمَدُ بِالْفِعْلِ فِيهِ، فَلَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ  
سَعَاءً، لِأَنَّهُ بَسِخَ الْفِعْلُ قَبْلَ وَقْتِهِ <sup>٥</sup> لَا يَصِحُّ فَإِذَا مَتَى تَقَدَّمَ الْفِعْلُ،  
وَوَحَدَ الْقَوْلَ الَّذِي يَقْتَضِي رَفْعَ مُقْتَضَاهُ، فَذَلِكَ نَسْخٌ بِلا شُبْهَةٍ،  
لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ حُكْمِ اسْتِقْرَارِ الْفَرِضِ. فَإِذَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ الْمُنْقَدِّمُ  
مِنَ الْمُتَأَخِّرِ، فَيَمُنُّ <sup>٦</sup> لِبَاسٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْآخِذَ بِالْقَوْلِ أَوْلَى <sup>٧</sup>.

١ - ج : - في الماضي ، تاليفاً ٢ - ح : مخصوص

٣ - ب : له ٤ - ب : المعتاد

٥ - ب و ج : ع ٦ - ب و ج : نسخاً

٧ - ج : فاعلوه ٨ - ح : عمله

٩ - ب و ج : فهو ١٠ - الب : اولى

وَرَجَحَ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَمِنْ حَقِّ قَوْلِهِ أَنَّهُ يَتَعَدَّاهُ ،  
وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَقْصُوراً عَلَيْهِ . وَالأُولَى أَنَّهُ يُقَالُ إِنَّهُ لَا يُدْإَدُ  
تَعَارُضاً مِنْ أَنْ يَنْصِبَ اللَّهُ - تَعَالَى - لِلْمُكَلَّفِ دَلِيلًا يَتَعَمَّ بِهِ الْمُتَقَدِّمُ  
مِنَ الْمُتَأَخِّرِ ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ .

فصل في هل كان النبي<sup>٢</sup> - ص ع - متعبداً بشرائع

مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ٥

[٣١٠٩]

فِي هَذَا آيَاتُ ثَلَاثٍ إِحْدَاهُمَا : قَبْلُ النَّبِيِّ . وَالأُخْرَى  
بَعْدَهَا .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ الأُولَى ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ مَا كَانَ - ع -  
مُتَعَدِّاً قَطْعاً . وَالأُخْرَى أَنَّهُ كَانَ مُتَعَدِّاً قَطْعاً<sup>١</sup> ، وَالثَّالِثُ التَّوَقُّفُ<sup>١٠</sup>  
عَنِ الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .  
وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّمَادُّمَ بِالشَّرَائِعِ تَرَاثُفًا لِمَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ

١- ب : - و . ٢- ج : - فصل ،

٣ ب : السی ، ج : رسومه . ٤- روح حجب

٥- ر - و . ٦ ب : - والاخر ، تا ایجا .

٧ ح علی

- تعالى - مِنْ الْمَصْلَحَةِ بِهَا فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيَّ ، وَلَا يَمْتَنِعُ <sup>١</sup> أَنْ  
يَعْتَمِدَ اللَّهُ - تعالى - أَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ لِلنَّبِيِّ - ص - قَبْلَ نُبُوَّتِهِ فِي  
الْعِبَادَةِ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ ، كَمَا أَنَّهُ عِزُّ مُتَمَسِّعٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لَهُ  
- ع - فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ جَائِزًا ،  
وَلَا دَلَالَةٌ تَوْجِبُ الْقَطْعَ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ <sup>٥</sup>

وَلَيْسَ لِمَنْ قَطَعَ عَلَى أَنَّهُ - ع - مَا كَانَ مُتَعَدًّا أَنْ يَتَعَلَّقَ  
بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَدُّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - <sup>٢</sup> بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ ، لَكَانَ  
فِيهِ <sup>٣</sup> مُتَمَسِّعًا لِصَاحِبِ تِلْكَ الشَّرِيعَةِ ، وَ مُتَعَدِّيًا بِهِ <sup>٤</sup> ، وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ،  
لَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ ، وَ اتَّعَا <sup>٥</sup> الْأَفْضَلَ لِلْمَقْصُولِ قَبِيحٌ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ عِزُّ مُتَمَسِّعٍ أَنْ يُوجِبَ اللَّهُ - تعالى - عَلَيْهِ - ص - ع -  
بَعْضَ مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِنْ بَعْضِ الشَّرَائِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، لَا عَلَى  
وَحْدِهِ الْإِقْتِدَاءِ بِمِثَرِهِ فِيهَا ، وَلَا الْإِتِّعَا .

وَلَيْسَ لِمَنْ قَطَعَ عَلَى أَنَّهُ - ع - كَانَ مُتَعَدًّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَنَّهُ  
- ع - كَانَ يَطُوفُ بِالنَّبِيِّ ، وَ يَحِجُّ وَ يَعْتِمِرُ ، وَ يُدْرِكُ ، وَ يَأْكُلُ

١ - ب : يمتنع . ٢ - ب : واحد .

٣ - الف : - عليه السلام . ٤ - الف : به .

٥ - الف : متعدي . ٦ - ب : وح . ٧ - ه .

الْمَذْكُورِ ، وَ يَرْكَبُ الْهَائِمَ ، وَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا .  
 وَ ذَلِكَ <sup>١</sup> أَنَّهُ لَمْ يَنْتَ عَنْهُ - ع - أَنَّهُ <sup>٢</sup> قَدِ انْتَوَى حَيْثُ أَوْ  
 اعْتَمَرَ ، وَلَوْ نَتَّ ذَلِكَ ، لَقُطِعَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَعَدًّا ، وَ بِالطَّنْيِ  
 لَا يَنْتَ <sup>٣</sup> مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَنْتَ - أَيْضًا - <sup>٤</sup> أَنَّهُ - ع - تَوَلَّى التَّدْكِكَ  
 بِيَدِهِ <sup>٥</sup> . وَ قَدْ قِيلَ - أَيْضًا - <sup>٦</sup> ، إِنَّهُ <sup>٧</sup> لَوْ نَتَّ أَنَّهُ ذَكَى بِيَدِهِ ، لَجَازَ \*  
 أَنْ يَكُونَ مِنْ شَرَعٍ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَنْ يُسَمِّنَ بِغَيْرِهِ <sup>٨</sup>  
 فِي الدَّكَاةِ ، فَذَكَى عَلَى سَبِيلِ الْمَعُونَةِ لغيره <sup>٩</sup> . وَ أَكَلَ لَحْمَ  
 الْمَذْكُورِ <sup>١٠</sup> لَا شُكَّ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الشَّرْعِ ، لِأَنَّهُ بَعْدَ الدَّكَاةِ  
 قَدْ صَارَ مِثْلَ كُلِّ مُبَاحٍ مِنَ الْمَأْكَلِ وَ ذِكْوَةِ الْهَائِمِ وَ الْحَمْلِ

١ - ح : + عليه . ٢ - : + كان

٣ - : + و . ٤ - الف : بالظن

٥ - : + نَتَّ + ج : نَتَّ ٦ - الف - احدا

٧ - ب : بعه . ٨ - ج - ١٠ - انه .

٩ - الاحسن في التعبير - بقرينه بحصة الآية - « يستعان بالعير » و الا فلا بد من  
 ارجاع العير في « يستعين » و « يعيره » الى مطلق الذكوى ، على سبيل نوع من  
 الاستخدام ، لا الى خصوصه ع

١٠ - الف : يعير

١١ - لا يحمي ما في اضافة الموصوف الى الصفة ، اللهم الا ان يقدّر شيء يكون هو  
 المضاف اليه ، اى « لحم الحيوان المذكور »

عليها<sup>١</sup> يَحْسُنُ عَقْلًا إِذَا وَقَعَ التَّكْفُلُ<sup>٢</sup> بما يحتاجُ إليه من علفٍ وغيره، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ - ع - فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يُسْتَحَاجُ بِالْعَقْلِ فَعَلُهُ . وليسَ علمه - ع - بِأَنْ غَيَّرَهُ سَيِّ<sup>٣</sup> بالدليلِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُتَعَدِّاً بِشَرِيعَتِهِ ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ زَائِدٍ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ .

وَأَمَّا<sup>٤</sup> الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ - ع - مَا كَانَ مُتَعَدِّاً بِشَرِيعَةٍ سَبَقَتْ تَقَدَّمَ<sup>٥</sup> ، وَنَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِعَمَلِ اللَّهِ تَعَالَى . وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَعَدِّاً

وَلَا بُدَّ قَلِيلَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَيَانِ حَوَازِ أَنْ يَتَعَدَّ اللَّهُ - تَعَالَى - سَأَ يُمَثِّلُ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ الْأَوَّلِ . لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْجَزْ<sup>٦</sup> ، سَقَطَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ

وَقَدْ قِيلَ : إِنْ ذَلِكَ يَعْوِزُ عَلَى شَرْطَيْنِ : أَمَّا بِأَنْ تَنْدَرِسَ الْأَوَّلَى ، فَتَجِدَ ذَهَابَ الثَّانِي . أَوْ بِأَنْ يَزِيدَ فِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ، وَيَتَمَعَّنُونَ<sup>٧</sup> مِنْ حَوَازِ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ أَحَدٍ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، وَيَدْعُونَ

- |                                  |                             |
|----------------------------------|-----------------------------|
| ١- الف : - عليها .               | ٢- الف : وضع التكليف .      |
| ٣- ج : غير ما سى                 | ٤- ج : بالشريعة             |
| ٥- الف و ج : فاما .              | ٦- ج : بالشريعة النبى متقدم |
| ٧- ب : او يستمعون ، ج : تستمعونه |                             |

أَنْ بَعَثْتَهُ عَلَى حِلَافٍ مَا شَرَطُوهُ تَكُونُ<sup>١</sup> عَشًا . وَلَا يَجِبُ النَّظَرُ فِي مُعْجَزَاتِهِ ، وَلَا تُدَّ مِنْ وَحْيِ النَّظَرِ فِي الْمُعْجَزَاتِ

وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ ، لِأَنَّ بَعَثَ النَّبِيَّ الثَّانِي لَا<sup>٢</sup> تَكُونُ<sup>٣</sup>

عَشًا إِذَا عَلِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَنَّهُ يُؤْمِنُ عِنْدَهَا ، وَتَنْتَفِعُ بِهَا<sup>٤</sup> مَنْ

لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْأُولَى . وَ لَوْ نَحْنُ يَكُنِ الْأَمْرُ - أَيْضًا - كَذَلِكَ ؛ كَانَتْ

الْبَعَثَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى سَبِيلِ تَرَادُفِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَلَا

يَقُولُ أَحَدٌ - أَنْ نَصَبَ الْأَدْلَةَ عَلَى هَذَا الْوَحْدِ يَكُونُ عَيْنًا .

فَأَمَّا الْوَحْدُ الثَّانِي ؛ فَأَمَّا لَا<sup>٥</sup> نَسْتَمُ لَهُمْ أَنَّ النَّظَرَ فِي مُعْجَزَاتِهِ كُلِّ

نَبِيٍّ يُبْعَثُ لَا تُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْتَلِفُ<sup>٦</sup> ، فَإِنْ

خَافَ الْمُكَتَفِ مِنْ صَرَرِ - إِنْ هُوَ لَمْ يَنْظُرْ - وَحَبَّ النَّظَرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ

لَمْ يَخَفْ ؛ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا وَ قَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذَا الْكَلَامَ وَ قَرَعْنَاهُ

فِي كِتَابِ الدَّخِيرَةِ .

وَالَّذِي يُحَقِّقُ<sup>٧</sup> هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَنْ تُعْده - ع -<sup>٨</sup> يَشْرَعُ مِنْ

١- انف : يكون ، ب :- يكون . ٢- ب :- لا

٣- ب : يكون ٤- - - - - وج :- بها

٥- ب : فلا ، بجای فاما لا ٦- انف : مختلف

٧- ب . تحقق . ٨- ب - أن تعده ع

تَقَدَّمَهُ لَا تَذْفِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا نَفْسُ الشَّرْعِ <sup>١</sup> ، وَالْآخَرُ كَوْنُهُ مُتَعَمِّدًا <sup>٢</sup> ، وَ لَيْسَ يَتَخَلَّوْنَ أَنْ يَكُونَ - ع - عِلْمٌ <sup>٣</sup> كِلَا الْأَمْرَيْنِ بِالْوَحْيِ الْمَارِلِ عَلَيْهِ وَ الْكِتَابِ الْمَسْلَمِ إِلَيْهِ ، أَوْ يَكُونَ عِلْمُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حَقِّهِ النَّبِيِّ الْمُتَقَدِّمِ ، أَوْ يَكُونَ عِلْمٌ أَحَدُهُمَا مِنْ هَذَا الْوَحْيِ ، وَالْآخَرُ مِنْ <sup>٤</sup> ذَلِكَ الْوَحْيِ .

وَالْوَحْيُ الْأَوَّلُ يَوْحَى أَنْ لَا يَكُونَ مُتَعَمِّدًا بِشَرَائِعِهِمْ إِذَا قَرَضُوا أَنَّهُ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ عِلْمُ الشَّرْعِ وَ التَّعَمُّدُ مَعْنَى : وَ أَكْثَرُ مَا فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا <sup>٥</sup> بِمَنْشَلِ شَرَائِعِهِمْ <sup>٦</sup> ، وَ إِنَّمَا يُضَافُ الشَّرْعُ إِلَى الرَّسُولِ إِذَا حَمَلَهُ وَ أُلْزِمَ أَدَاءَهُ <sup>٧</sup> . وَ يُقَالُ فِي عَيْرِهِ : أَنَّهُ مُتَعَمِّدٌ بِشَرْعِهِ <sup>٨</sup> مَتَى دَعَاهُ إِلَى <sup>٩</sup> اتِّبَاعِهِ ، وَ أُلْزِمَهُ <sup>١٠</sup> الْإِنْقِيَادَ لَهُ . فَيَكُونُ مَبْعُوثًا إِلَيْهِ ، وَ إِذَا قَرَضْنَا أَنَّ الْوَحْيَ وَ الْقُرْآنَ <sup>١١</sup> وَرَدَا بَيَانِ الشَّرْعِ وَ إِيْجَابِ الْإِتِّبَاعِ ، فَذَلِكَ شَرْعُهُ - ع - لَا يَجِبُ إِضَافَتُهُ إِلَى عَيْرِهِ .

١ - ج : + الآخر

٢ - ب و ج : + تعبد

٣ - الف و ب : شرائع

٤ - ب : اداه ، ج : لزوم اداه

٥ - ج : الى

٦ - ب : الرم

٧ - الف : القرآن والوحي ، الوحي والقرآن ( خ ) .

- وَأَمَّا الْوَحْيُ الثَّانِي - فهو - وَإِنْ كَانَ حَارِجاً<sup>١</sup> مِنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ  
 [٢١١] الْمُحَالِّينَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - فَاسْدٌ مِنْ حِجَةِ أَنْ \* نَقْلَ الْيَهُودِ  
 وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ مِنَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ قَدْ تَبَيَّنَ<sup>٢</sup> فِي مَوَاضِعَ أَنَّهُ  
 لَيْسَ بِصَحَّةٍ ، لَا تَقْرَاضِهِمْ ، وَغَدَمِ الْعِلْمِ بِأَسْتَوَاءِ أَوَّلِهِمْ<sup>٣</sup> وَآخِرِهِمْ  
 وَ - أَيْضاً - فَإِنَّهُ - ع - مَعَ فَصْلِهِ عَلَى الْخَلْقِ لَا يَحْوَِرُ أَنْ  
 يَكُونَ مُتَّبِعاً لِبُيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . ثُمَّ هَذَا  
 الْقَوْلُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ - ع - يَأْنِ يَكُونَ مِنْ أُمَّةٍ<sup>٤</sup> ذَلِكَ النَّبِيُّ  
 بِأَوَّلِي مِتَا ، وَلَا يَأْنِ نَكُونَ<sup>٥</sup> مُتَقَدِّمِينَ بِشَرَعِهِ - ع - بِأَوَّلِي مِنْ  
 أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّماً بِشَرَعِنَا ، لِأَنَّ حَالَهُ<sup>٦</sup> كَحَالِنَا فِي أَسَا مِنْ أُمَّةٍ  
 ذَلِكَ النَّبِيُّ . وَ يَهْدِيهِ الْوَحْيُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا يُبْطَلُ<sup>٧</sup> الْقَسْمَيْنِ النَّذِيرَيْنِ  
 ١٠ فَرَعَاهُمَا<sup>٨</sup> . وَ يَمَّا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَ فُسَادِ قَوْلِ مُحَالِّينَا ،  
 أَنَّهُ قَدْ نُسِتَ عَنْهُ - ع - تَوَقُّفُهُ فِي أَحْكَامِ مَعْلُومٍ أَنَّ بَيَانَهَا فِي التَّوْرَةِ<sup>٩</sup>

١ - ب : جارحاً .

١ - ب : جارحاً .

٢ - الف : أنه .

٢ - ج : أدلتهم .

٣ - ب : حالنا .

٥ - ج : يكون .

٨ - ج : مرصاهما .

٧ - ب : يبطل .

٩ - ج : التوراة .



و انتظاره<sup>١</sup> فيها نزول الوحي<sup>٢</sup>، و لو كان مُتَعَدِّاً بِشَرِيعَةِ مُوسَى ؛  
لَمَا جَرَى ذَلِكَ .

و - أَيْضاً - فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ ؛ لَوَجِبَ<sup>٣</sup> أَنْ يَجْعَلَ  
- ع - كُتُبَ مَنْ تَقَدَّمَ فِي الْأَحْكَامِ بِمَنْزِلَةِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ<sup>٤</sup> ،  
و مَعْلُومٌ خِلَافُهُ .

و - أَيْضاً - فَقَدِشَهُ - ع - فِي حَبْرِ مُعَادٍ<sup>٥</sup> عَلَى الْأَدَلَّةِ فَمَنْ يَذْكُرُ  
فِي جَمَلِيَّتِهَا التَّوْرِيَّةَ وَ الْإِنْجِيلَ .

و - أَيْضاً -<sup>٦</sup> فَرَّ كَلَّ شَرِيعَتِهِ<sup>٧</sup> مُضَافَةً إِلَيْهِ بِالْإِحْصَاءِ ، وَلَوْ  
كَانَ مُتَعَدِّاً بِشَرَعٍ غَيْرِهِ ؛ لَمَا حَازَ ذَلِكَ

و - أَيْضاً - فَلَاحْتِلَافٍ بَيْنَ الْأَمَّةِ فِي أَنَّهُ - ع - لَمْ يُؤَذِّ إِلَيْنَا  
مِنْ أَصُولِ الشَّرَائِعِ إِلَّا مَا أَوْحَى إِلَيْهِ وَ حَمَلَهُ  
و - أَيْضاً - فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي<sup>٨</sup> أَنَّ شَرِيعَتَهُ - ع - نَاسِخَةٌ  
لِكُلِّ الشَّرَائِعِ الْمُنْتَقِدِمَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ ؛ فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوهُ ؛  
لَمَا صَحَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ .

- ١ - تصاره ، انتظاره . - ٢ - ب و ج : لكان يجب .

- ٣ - ب : الشريعة - ٤ - هذا هو الصحيح ، لكن في ب و ج : معاد ، بالدال المهملة

- ٥ - الف : - قدسه ، تاليفاً - ٦ - الف و ب : شريعة

- ٧ - ب و ج : - في

و- أيضاً- فَإِنْ شَرَّاعَ مَنْ تَقَدَّمَ<sup>١</sup> مُخْتَلِفَةً مُتَصَادَةً، فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مُتَعَبِّدًا بِكُلِّهَا، وَ إِنْ<sup>٢</sup> كَانَ مُتَعَبِّدًا بِبَعْضِهَا، وَلَا يُدَّ مِنْ تَخْصِيسٍ وَ دَلِيلٍ يَقْتَضِيهِ، فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِشَرِيعَةِ عِيسَى<sup>٣</sup> ع- لَأَنَّهُا<sup>٤</sup> نَاسِخَةٌ لِشَرِيعَةٍ مِنْ تَقَدَّمَ، فَذَلِكَ مِنْهُمْ يَنْقُضُ تَعَلُّقَهُمْ بِتَعْرِفِهِ الرَّحْمَنِ مِنَ الْيَهُودِ فِي التَّوْرَةِ.

فَأَمَّا رُحُوعُهُ - ع - فِي رَجْمِ الْمُحْصَنِ إِلَيْهَا، فَمَنْ يَكُنْ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الرُّجُوعُ لِيَدِهِ الْبَيْتَةِ، لَرَجَعَ - ع - فِي عِبَرٍ هَذَا الْحُكْمُ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا رَجَعَ لِأَمْرٍ آخَرَ، وَقَدْ قِيلَ: إِنْ سَبَّ الرُّحُوعُ أَنَّهُ - ع - كَأَنَّ حُجْرَتَهُ بَأَنَّ حُكْمَهُ فِي الرَّحْمَنِ يُوَافِقُ مَا<sup>٥</sup> فِي التَّوْرَةِ، فَرَجَعَ إِلَيْهَا تَصَدِيقًا لِحَبْرِهِ وَتَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ<sup>٦</sup>

## بابُ الْكَلَامِ فِي الْإِجْمَاعِ

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: فَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ

١- ب و ج : تقدم .

٢- الف و ج : فان .

٣- ج : موسى .

٤- ج : بانها

٥- ب : - ع

٦- الف : - و انما رجع لامر آخر

٧- الف : - كان .

٨- الف : موافق لما كان (خل) .

٩- ب و ج : + ع .

وَجَمِيعُ الْفُقَهَاءِ ١٠ إِنْ إِحْمَاعَ أُمَّةِ النَّبِيِّ - ص ع - حُجَّةٌ ، وَ إِنْهُمْ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يُجْمَعُوا عَلَى بَاطِلٍ ، وَ خَالَفَ النَّظَامُ وَ مَنْ تَأَمَّلَهُ فِي ذَلِكَ ، وَ تَقَى كَوْنَ الْإِحْمَاعِ حُجَّةً ١١ ، وَ حَكَمَى عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْخَوَارِجِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَ حَكَمَى - أَيْضًا - ١٢ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَحَالَ كَوْنَ الْإِحْمَاعِ حُجَّةً ، وَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ فِي حِمَاةٍ يَحْجُوزُ الْخَطَأُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَنْ يَتَّفِقُوا عَنْ حِمَاةِهَا ، وَ آخَرُونَ تَقَوَّا كَوْنَهُ حُجَّةً ، بِأَنْ قَالُوا إِنْ أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ تَحْبِيتًا ١٣ : فَذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ إِتِّسَاعُهُ ، وَ إِنْ كَانَ تَوْقِيفًا عَنْ نَصٍّ ، فَيَجِبُ طُهُورُ الْحُجَّةِ بِذَلِكَ ، وَ يَقْنَى ١٤ عَنِ الْإِحْمَاعِ ، وَ إِنْ كَانَ عَنْ قِيَاسٍ ، فَتَنْ يَحْجُوزُ مَعَ اخْتِلَافِ إِنْهَائِهِمْ وَ تَأْيِيسِ الْآرَاءِ وَ اخْتِلَافِ وَجُوهِ الْقِيَاسِ أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى ذَلِكَ . وَ فِي اتِّسَائِهِ مِنْ تَقَى ١٥ الْإِحْمَاعِ ، لِتَعْدِيرِ الْعِلْمِ بِاتِّسَائِ الْأُمَّةِ ، مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مَعْرُوقَةٍ عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ . وَ الصَّحِيحُ الَّذِي تَذْهَبُ ١٦ إِلَيْهِ أَنْ قَوْلَنَا « إِحْمَاعٌ » إِنَّمَا أَنْ

١- ج : يجمعوا ، تشديد الياء

٢- لاف : - ايضاً

٣- الف : تحبياً

٤- ب : يعنى

٥- ب و ج : يذهب

٦- ب : - وانهم لا يحوز ، تا يجمعاً

٧- ج : جباعاتها

٨- الف : - و

٩- ب : يحى

يَكُونُ واقِعاً عَلَى حَمِيعِ الْأُمَّةِ ، أَوْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ ، أَوْ عَلَى  
الْعُلَمَاءِ فِيمَا يُرَاعَى فِيهِ إِجْمَاعُهُمْ<sup>١</sup> ، وَعَلَى كُلِّ الْأَقْصَامِ لَا بُدَّ مِنْ<sup>٢</sup>  
أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ دَاحِلاً فِيهِ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ ، وَمِنْ  
أَجْلِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَفْضَلُ الْعُلَمَاءِ ، فَإِلَّا سُمُّ مُشْتَبِلٌ عَلَيْهِ ، وَمَا يَقُولُ  
بِهِ<sup>٣</sup> " الْمُعْصُومُ لَا يَكُونُ إِلَّا حُجَّةً وَحَقّاً ، فَصَارَ قَوْلُنَا مُوَافِقاً لِقَوْلِ  
مَنْ ذَهَبَ<sup>٤</sup> إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ فِي الْفَتْوَى ، وَإِنَّمَا الْحَلَّافُ يَنْتَهِ  
فِي مَوْضِعَيْنِ ، إِمَّا فِي التَّمْلِيلِ ، أَوْ<sup>٥</sup> " الدَّلَالَةِ ، لِأَنَّا نَقْبَلُ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ  
حُجَّةً بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ اشْتِمَالُهُ عَلَى قَوْلِ مُعْصُومٍ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ -  
أَنَّهُ<sup>٦</sup> لَا يَقْعُلُ الْقَبِيحَ مُتَقَرِّداً وَلَا مُجْتَمِعاً ، وَأَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ ، لَكَانَ  
قَوْلُهُ الْحُجَّةَ ، وَإِنَّمَا أَقْبَى<sup>٧</sup> بَيَّانُ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي قَوْلُهُ فِيهَا وَ<sup>٨</sup>  
مُوَافِقُ<sup>٩</sup> لَهَا حُجَّةٌ لِأَجْلِ قَوْلِهِ ، لَا شَيْءَ يَرْجِعُ إِلَى الْإِجْتِمَاعِ  
مَعَهُمْ ، وَلَا يَتَعَقَّبُ بِهِمْ ، وَ مِنْ حَالِنَا نَقْبَلُ مَذْهَبَهُ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -  
عَلِمَ أَنَّ حَمِيعَ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا تَتَّبِقُ<sup>١٠</sup> عَلَى خَطَايَا ، وَإِنْ حَازَ الْحَطَأُ

١- لم : جماعه . ٢- ب و ح : من

٣- ب و ٤- ر و ح يدوب

٥- ر و ٦- ح : لا

٧- ب : عني ، ح : بعني . ٨- ر و ح : فيها و

٩- ب : موافقا . ١٠- ح : يتفق

على كل واحد منها بانفراده . فدل الإجماع تأثير بخلاف قولك أنه لا تأثير له . قائما نحن فنستدل على صحة الإجماع و كونه حجة في كل عصر بأن العقل قد دل على أنه لا ند في كل زمان من إمام معصوم . لكون ذلك لطف في التكليف العقلي . - وهذا مدكور مستقصى في كتب الإمامية . فلا معنى للتعرض له ههنا . وثبوت هذه الجملة يقتضي أن الإجماع في كل عصر حجة . وهذه الطريقة من الاستدلال لا توافق مذاهب مخالفينا لأن الأصل الذي تنبأ عليه هم<sup>١</sup> يجعلون فيه . ولو تجاوزوا عنه . لكان ثبوت الحجة بالإجماع على هذا الوجه ينافي مذهبهم في أن لإجماع الأمة تأثيراً في كونه<sup>٢</sup> حجة . و أن مذهبهم في هذا لحكم بخلاف كتبهم . قائما ما يستدلون هم به على كون الإجماع حجة وإنما نطقن فيه نحن لأنه لا يدل على ما ادعوه<sup>٣</sup> . ولو دل على ذلك

١ ب - بخلاف ، تأمنا

٢ ج - ولا .

٣ هـ - الف ، تقصى .

٤ ب - هـ - هم .

٥ - الف و ب - تأثير .

٦ ج - ادعاء .

٧ ب - ج : لا حجة

٨ ب - ج : كونه

٩ ج - ادعاء .

لَمْ يَصُرْنَا ، وَلَا يُنَافِي مَذْهَبَنَا ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَرَّائِينَ<sup>١</sup> أَوْ الْآيَاتِ يَنَافِي  
الْأُمَّةَ لَا تَحْتَمِلُ<sup>٢</sup> عَلَى ضَلَالٍ<sup>٣</sup> ، نَحْنُ نَقُولُ يَفْضُوهُ وَمَعْنَاهُ وَلَيْسَ  
فِي الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ تَعْلِيلٌ يُنَافِي مَذْهَبَنَا ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيلِ  
قَوْلِنَا : إِنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ وَاسْتِدْلَالُنَا<sup>٤</sup> عَلَيْهِ . فَبَارِ بِهَذَا الشَّرْحِ  
الَّذِي أَطْلَعَهُ هَيْهُنَا مَا يُحْتَاجُ<sup>٥</sup> إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَإِذَا كُنَّا  
قَدْ دَلَّسْنَا عَلَى كَيْفِيَّةِ كَوْنِ<sup>٦</sup> الْإِجْمَاعِ حُجَّةً عَلَى مَذْهَبِنَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ  
نُعْطِفَ إِلَى مَا تَعَلَّقَ<sup>٧</sup> بِهِ مُحَالِفُونَا فَنُورِدَهُ ، ثُمَّ نَتَكَلَّمُ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ ،  
وَنَحْنُ لِذَلِكَ فَاعِلُونَ .

وَقَدْ تَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ<sup>٩</sup> بِأَشْيَاءَ .

أَوَّلُهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى - : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ  
لَهُ الْهُدَى ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، تُوَلِّهِ<sup>١٠</sup> مَا تَوَلَّوْا ، وَ  
نُصِّلِهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا » فَتَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ .

١- ر : روح القرآن

٢- ج : يحض

٣- انف : خلاف

٤- ج : استدللنا

٥- ر : أساء

٦- ج : عليه بيان ، نالينجا

٧- الف : كون

٨- الف : يتعلق

٩- ج : تتكلم

١٠- ج : يدك

١١- ج : لعوله

وَمِنْ ذَلِكَ إِيحَابٌ لَا تَبَاعُ سَبِيلُهُمْ ، فَلَوْلَا أَنَّ الْإِحْمَاعَ ١ حُجَّةٌ ،  
لَمْ يَوْجِبِ اتِّبَاعُهُمْ .

وَنُفِهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى - ١٠ : « وَكَذَلِكَ حَقَّقْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ،  
لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » .  
وَمَقْصِدُ ١٠ وَسَطًا ١ : أَيْ عَدْلًا ، فَكَمَا يَجِبُ فِي شَهَادَتِهِ - ص ر ع -  
أَنْ تَكُونَ ١ حُجَّةً ، فَكَذَلِكَ أَقُولُ فِي شَهَادَتِهِمْ ، لِأَنَّ اللَّهَ ٢ - تَعَالَى -  
قَدْ أَجْرَاهُمْ مَجْرَاهُ .

وَنَالِهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى - ١١ : « كُنْتُمْ حِزْبَ أُمَّةٍ أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ ،  
تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ، وَهَذِهِ صِمَاتٌ لَا تَلِيقُ ١  
إِلَّا بِمَنْ قَوْلُهُ حُجَّةٌ . ١٠

وَرَأَيْهَا مَا يَرَوْنَهُ ١ عَنِ النَّبِيِّ - ص ر ع - مِنْ قَوْلِهِ « لَا تَحْضَعُ  
أُمَّتِي عَلَى حَظٍّ » .

فَقَالَ لَهُمْ بِمَا تَعْتَقُوا بِهِ أَوَّلًا ١ : إِنَّ طَاهِرَ الْآيَةِ يَقْتَضِي إِيحَابَ  
اتِّبَاعِ مَنْ هُوَ مُؤْمِنٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ طَاهِرًا وَبَاطِلًا ، لِأَنَّ مَنْ يُطَوِّرُ ١

١ ب و ح : إجماعهم

٢ ب و ح : أمة

٣ ب : يروونه ، ج : لا يلق ، ما بعد

٤ ب و ا : يحايان

٥ ب : يصير

الإيمان إنما يوصف بذلك محاراً ، و المؤمن من قتل الإيمان ،  
و هذا يقتضي إيجاب اتباع من قطعاً على عصيته من المؤمنين ،  
دور من جوازاً أن يكون باطناً خلاف ظاهره ، فكيف يحمل ذلك  
على أنه إيجاب لاتباع من أظهر الإيمان ، وليس كل من أظهر  
الإيمان كان مؤمناً ؟

فإن ادعوا أن هذه النقطة تجري على من أظهر الإيمان  
حقيقته ، و استدلوا عليه بقوله - تعالى - « فتحرير رقبة مؤمنة » ،  
و قوله - عروحل - « إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ، فطولنوا  
بالدلالة على ما ادعوه ، فإنه يتعدر عليهم ، و الايتان المتان ذكر وهما  
إنما عنيما أن المراد بهما من أظهر الإيمان بدلالة ، و الظاهر يقتضي  
حلاف ما حتمناهما عليه .

و - أيضاً - فإن الآية تضمنت حظراً لاتباع غير سبيل المؤمنين ،  
و لم يحجر لاتباع المؤمنين ذكر ، و دليل الخطاب غير صحيح  
عندنا و عند أكثرهم ، فلا يجوز الرجوع إليه في هذه الآية

٢ - و ج : - عليه

١ - ب - ان

٤ - ب و ج : يجوز .

٢ - ب : تعالى .

٥ - ج : ذكره



وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ 'الْمُرَادَ بِلَفْظِ «عَبْر» هَيْهَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ'.  
 كَأَنَّهُ قَالَ: «لَا تَسْمَعْ إِلَّا تَسْمِعَ الْمُؤْمِنِينَ». كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا  
 لِغَيْرِهِ: «لَا تَأْكُلْ عِبرَ هَذَا الطَّعَامِ». أَيْ لَا تَأْكُلْ إِلَّا هَذَا الطَّعَامَ،  
 وَلَا تَتَّقِ عِبرَ زَيْدٍ. الَّذِي يَقْهَمُ مِنْهُ<sup>٢</sup> إِيْجَابُ لِقَائِهِ<sup>٣</sup>.  
 وَ ذَلِكَ أَنَّ لَعَطَةَ «عَبْر» هِيَ بِاصْفَاءِ أَحَقِّ<sup>٤</sup> مِنْهَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ، وَ  
 إِنَّمَا اسْتِثْنَيْتُ بِهَا فِي مَعْنَى الْمَوَاضِعِ تَشْبِيهًا لَهَا<sup>٥</sup> بِلَفْظَةِ «إِلَّا»، كَمَا  
 وَضَعُوا فِي مَعْنَى الْمَوَاضِعِ بِلَفْظَةِ «إِلَّا» تَشْبِيهًا لَهَا<sup>٦</sup> بِغَيْرِ. وَ بَعْدُ  
 قَدْ وَاحْتَمَلْتُ لَعَطَةَ «عَبْر» الصِّفَةَ وَ الْإِسْتِثْنَاءَ اِحْتِمَالًا وَاحِدًا، وَ لَيْسَ  
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ أَكْثَرُ مَا يَحْتَاحُونَ فِي حَمْلِهَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ دُونَ الصِّفَةِ  
 إِلَى دَلَالَةٍ وَ الَّذِي يُنْتِزَعُ<sup>٧</sup> الْفَرْقُ بَيْنَ مَا حَمَعُوا بَيْنَهُ أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ  
 يَقُولَ أَحَدُنَا لِغَيْرِهِ: «لَا تَأْكُلْ عِبرَ هَذَا الطَّعَامِ وَلَا هَذَا الطَّعَامِ»<sup>٨</sup>  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «لَا تَأْكُلْ إِلَّا هَذَا الطَّعَامَ وَلَا تَأْكُلْ هَذَا  
 الطَّعَامَ».

- |                     |                   |
|---------------------|-------------------|
| ١ - ب - ان          | ٢ - ب و ح : الا . |
| ٣ - ب : منه         | ٤ - ج : عاتيه     |
| ٥ - ج : احسن .      | ٦ - ج : تشبها لها |
| ٧ - ب و ح : - لها . | ٨ - ج : س .       |

فَإِنْ قِيلَ مَتَى تَمَّ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَبِالضَّرُورَةِ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُتَّبِعًا لِسَبِيلِهِمْ . فَحَظَرُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِيْجَابُ لِلْآخَرِ ١  
قُلْنَا لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَحْظَرَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ  
سَبِيلِ كُلِّ أَحَدٍ ٢ . وَ يُتْرَكُ التَّعْوِيلُ عَلَى الْأَدْلَةِ ، لِأَنَّ ٣ الْمَفْهُومَ  
مِنْ هَذِهِ الدَّفْعَةِ أَنَّ يَقَعَلَ الْمُتَّبِعُ أَعْمَلُ لِأَحَدٍ فَعَلٍ ٤ الْمُنْتَبِعِ ٥ .  
وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ كَيْفَهُ .

و - أَيْضًا - فَلَيْسَ يَحْلُو قَوْلُهُ - تَعَالَى - ٦ « الْمُؤْمِنِينَ » مِنْ أَنْ يُرِيدَ  
بِهِ الْمُتَّبِعِينَ بِتَوَابٍ ٧ ، وَ الَّذِينَ نَاطَهُمْ فِي الْإِيمَانِ كَطَاهِرِهِمْ ،  
أَوْ يُرِيدَ بِهِ ٨ مَنْ أَضْهَرَ التَّصْدِيقَ وَ الْإِيمَانَ ، وَ إِنْ حَادَّ فِي الْبَاطِنِ  
أَنْ يَكُونَ ٩ بِعِلَاقِهِ ، وَ بِنَ كَانِ الْأَوَّلُ ، فَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي تَسَاوُلَ ١٠  
الدَّفْعَةِ ١١ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَنْ تَقُومَ ١٢ السَّاعَةُ . فَكَيْفَ يَجْمَعُونَهَا  
عَلَى مُؤْمِنِي ١٣ كُلِّ عَصْرِ ، وَ إِيْمَانِهِمْ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ ١٤ لَا كُلَّهُمْ ،

١ - ب : لاخر

٢ - الف : واحد ، ب : احد

٣ - الف : على ادلة ، بجای لان .

٤ - ب : فعل

٥ - ج - فعل : لا سجد

٦ - الف : ب

٧ - ج : يكون

٨ - ج : روح اللط

٩ - ج : يقوم

١٠ - ب : مؤمن

١١ - ب : الى ان تقوم ، تاليجا

وَ إِنْ جَازَ لَهُمْ<sup>١</sup> حَمْلُ النِّقْطَةِ عَلَى خِلَافِ عُمومِ طَاهِرِهَا ، جَازَ لَنَا  
حَمْلُهَا<sup>٢</sup> عَلَى الْإِثْمَةِ الْمُعْصُومِينَ ، فَهِيَ كَأَنَّهُ وَاحِدٌ<sup>٣</sup> مِنْ الْأَمْرَيْنِ  
تَرَكْنَا لِلطَّاهِرِ . وَ إِنْ كُنَّا الْمُرَادُ \* بِالْآيَةِ الْوَجْهَ الثَّانِي ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ [١٢]  
مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ<sup>٤</sup> يَقْتَضِي الْجَمِيعَ إِلَى  
أَنْ تَقُومَ<sup>٥</sup> السَّاعَةُ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ كُلِّ عَصْرِ . وَ الثَّانِي أَنَّ الْكَلَامَ  
خَارِجٌ مَخْرَجَ الْمَدْحِ وَ التَّمْطِيمِ ، مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِالِاتِّبَاعِ<sup>٦</sup> وَ  
الِاقْتِدَاءِ . وَ ذَلِكَ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِمَنْ يَسْتَحَقُّ التَّمْطِيمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ،  
دُونَ مَنْ يَحْضُرُ أَنْ يَكُونَ بَاطِلُهُ بِخِلَافِ طَاهِرِهِ . مَنْ يَسْتَحَقُّ<sup>٧</sup>  
الِاسْتَحْقَافَ<sup>٨</sup> وَ الْإِهَانَةَ .

١٠ وَ - أَيْضًا - قَائِلُهُ - تَمَالَى - عُلُقَ وَ حَوْبَ الْإِتِّبَاعِ بِكَوْنِهِمْ مُؤْمِنِينَ .  
فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنْهُمْ لَا يَحْرُحُونَ مِنْ هَذِهِ الصَّعَةِ ؟ ، فَلَا يَنْزِمُ إِتِّبَاعُهُمْ ،  
وَ إِنَّمَا يَقُولُونَ<sup>٩</sup> فِي أَنْهُمْ لَا يَحْرُحُونَ<sup>١٠</sup> عَنْ الْإِيمَانِ عَلَى مَا هُوَ

١ - ب : لهم

٢ - ب و ح ان يحسبها .

٣ - لف - واحد .

٤ - ب - ذلك .

٥ - ج يقوم .

٦ - ب - بالاسماع .

٧ - ب - التمثيم ، تأييدا .

٨ - ج : الاستحقاق

٩ - اظاهر يقولون ، لكن في نسخة ب و ح : "يقولون" و نسخة الالف - كما

سيجيء - سمعت عنها هذه العبارة ١٠ - لف : - من هذه ، تأييدا

مَنْ عَلَى أَنْ ' الْحَقُّ لَا يَخْرُجُ ' عَنْهُمْ ، وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ .

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ لَهُمْ ' فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ وَحْدِ

مُؤْمِنٍ ، حَتَّى يَلْزَمَ اتِّبَاعُهُمْ ؟ ! وَ لَيْسَ يُمْكِنُ التَّعَلُّقُ فِي اثْنَاتِ

مُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ حَالٍ بِأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِاتِّبَاعِهِمْ ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَصُولِهِمْ ،

لِمُمْكِنِ الْإِتِّبَاعِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْلِيفٌ مَشْرُوطٌ بِغَيْرِهِ ، يَجِبُ إِذَا وَجَدَ

الشَّرْطَ . وَلَيْسَ يَقْتَضِي أَنَّ الشَّرْطَ لَا بُدَّ مِنْ حَصُولِهِ فِي كُلِّ حَالٍ ،

أَلَا تَرَى أَنَّهُ - تَعَالَى - قَدْ أَمَرَ بِقَطْعِ ' السَّارِقِ ' ، وَحَلْدِ الرَّاغِبِ ،

وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْقَطْعَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ حَالٍ ' مِنْ وَحْدِ '

سَّارِقٍ ' وَرُبَاةٍ ، حَتَّى يُمْكِنَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ ؟ .

و - أَيْضاً - فَإِنَّ الْآيَةَ كَالْمَحْمَلَةِ ' لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَمْ يُوجِبْ ١٠

اتِّبَاعَ نَسِيلِهِمْ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ ، وَلَا فِي حَالِ ' مَحْصُوصٍ ' ' قَبْلَ

أَيْنَ لَهُمْ عَمُومُ الْأَحْوَالِ ، وَلَيْسَ هِيَئَا لَفْظٌ عَمُومٌ ؟ ! ' ' وَلَيْسَ لَهُمْ

١ - الب : - ان . ٢ - ب : عن الابن ، تا ابعاء .

٣ - ج : ان ، حادى لهم . ٤ - ج : مع .

٥ - ب : - في كل حال . ٦ - ج : وجدوا .

٧ - الب : سارق . ٨ - الب : كالصعل .

٩ - الب : حالة . ١٠ - الب : - مخصص .

١١ - ج : - وليس هيناً لفظ عموم .

أَنْ يَقُولُوا . لَوْ أَرَادَ التَّحْصِيسُ ، تَبَيَّنَ <sup>١</sup> ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُمَكِّرُ عَكْسَهُ  
عَنِّيهِمْ . وَهِيَ - أَيْضًا - مُحْمَلَةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، لِأَنَّ لَفْظَ « مَسِيلٌ »  
مُكَرَّرٌ ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ وَجُوبُ اتِّبَاعِهِمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَمُومًا ؟  
وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقَّبُوا بِهِ نَابًا : هَذِهِ الْآيَةُ يَقْتَضِي طَاهَرَهَا وَصَفَ  
الْأُتَمَّةِ بِالْعَدْلَةِ وَالشَّهَادَةِ - أَيْضًا - وَهَذَا الْوَصْفُ يَقْتَضِي طَاهَرَهُ  
أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، وَمَعْلُومٌ بَيْنَنَا حَلَاُفٌ ذَلِكَ .  
فَإِذَا حَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى مَعْصِ الْأُتَمَّةِ دُونَ بَعْضِ الدِّينِ هُمُ الْعُدُولُ ،  
لَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ أَوْ أَيْ <sup>٢</sup> بَت إِذَا حَمَلْنَاهَا عَلَى الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْأُتَمَّةِ  
قَدْ قَالُوا : لَمْ نَحْمِلْنَاهَا <sup>٣</sup> عَلَى الْجَمِيعِ . اَلْوَصْفُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِالْجَمِيعِ  
فَحَمَلْنَاهَا عَلَى كُلِّ <sup>٤</sup> مَنْ يَلِيقُ بِهِ الْوَصْفُ . قُلْنَا : لَيْسَ هِيَ هَذَا لَفْظُ عَمُومٍ ،  
كَمَا كَانَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى ، وَالتَّفْطُّ مُحْتَمِلٌ لِلْأَمْرَيْنِ ، فَإِذَا جَازَ  
أَنْتَ تَحْمِلُوهُ عَلَى بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ ، جَازَ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ وَ <sup>٥</sup> قُمْنَا بِهِ  
مَقَامَكُمْ . عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَمَلُوهَا عَلَى الْعَمُومِ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ طَاهَرَهُ <sup>٦</sup>

١ - الب : مراد التخصيص المسبق . ٢ - ب : طاهرها ، ٣ - ج : طاهرها ، ٤ - ج : اوالى .

٥ - ج : لجمع .

٦ - ب : كل .

٧ - الف : و .

العدالة ، لَزِمَهُمْ تَوَحُّهُ الْآيَةِ إِلَى جَمِيعٍ مِّنْ هَؤُلَاءِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِدَاعِ ، فَيُنْظَلُّ قَوْلُهُمْ إِنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ .

و - أَيْضًا - فَإِنَّ وَصْفَهُم بِالْعَدَالَةِ لَيَكُونُوا شُهَدَاءَ ، إِنَّمَا يَقْضَى أَنْ يَجْتَنِبُوا مَا أَخْرَجَ مِنَ الْعَدَالَةِ ، وَالصَّغَارُ عَنْهُمْ لَا تُدْرَحُ عَنِ الْعَدَالَةِ ، فَيَحِبُّ أَنْ تُحَوَّرَ عَنْهُمْ ، وَهِيَ لَا يَحْوِزُونَ أَنْ يَجْمَعُوا عَلَى قَبِيحٍ صَغِيرٍ وَلَا كَبِيرٍ .

و - أَيْضًا - فَإِنَّ الْآيَةَ كَالْمَجْمَعِ ، لِأَنَّهَا عِبْرٌ مُنْتَصِيَةٌ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوا عُدُولًا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَفِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ ، وَمَنْ ادَّعَى عُمُومَ ذَلِكَ ، فَقَلْبُهُ الدَّلَالَةُ ، وَالرَّسُولُ - ع - لَمْ يَحِبُّ عَصْمَتَهُ مِنْ انْقِبَاحِ كُلِّهَا ، لِيَكُونَ شَهِيدًا بِلِئْلُوتِهِ .

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ نَاكَ . إِنْ التَّمَلُّلُ لِمَا تَكَلَّمْنَا بِهِ عَلَى الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ يُنْظَلُّ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، لِأَنَّ وَصْفَهُم بِأَنَّهُمْ

٢ - الب : عقل .

١ - ب : هم .

٤ - ب و ج : يحور .

٢ - ج : يخرج .

٦ - ب و ج : أقوالهم و أعمالهم .

٥ - ج : أو .

١ - الب : ب .

٧ - ب و ج : يحب .

٩ - الب : في .

يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يُتْلِقُ بِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ، فَلَا يُدَّ مِنْ حِمْلِهِ عَلَى بَعْضِهِمْ ، وَإِذَا قَعَلُوا ذَلِكَ ، لَمْ يَكُونُوا أَوْلَى مِنَّا<sup>٢</sup> إِذَا حَمَلْنَاهَا عَلَى مَنْ تَبَيَّنَتْ عَصَمَتُهُ وَظَهَارَتْهُ .

وَبَعْدُ ، فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَا<sup>٣</sup> يَأْمُرُونَ<sup>٤</sup> إِلَّا بِذَلِكَ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ خُرُوجُ مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَنْ ذَلِكَ .

وَلِأَنَّ الْآيَةَ لَا تَقْتَضِي<sup>٥</sup> أَنَّ<sup>٦</sup> إِجْمَاعَ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةً ، فَبِمَنْ أَيْنَ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ وَاقِعٌ عَلَى أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ عَلَى أَمْرَائِهِمْ<sup>٧</sup> ؟

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ رَابِعاً : مِنَ الْخَيْرِ هَذَا الْخَيْرُ<sup>٨</sup> يَجِبُ أَنْ تَدُلُّوا<sup>٩</sup> عَلَى صَحِّهِ ، هِيَ الْأَصْلُ . ثُمَّ عَلَى اقْتِصَابِهِ عَصَمَةُ الْأُمَّةِ<sup>١٠</sup> وَكَوْنِ إِجْمَاعِهِمْ حُجَّةً عَلَى مَا تَدْعُونَ ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ<sup>١١</sup> هَذَا الْخَيْرَ إِنَّمَا رَوَاهُ الْآحَادُ ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَحْبَارِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ .

١ - ب - و ح . جاداً .

٢ - ح : + و

٣ - ح : - د .

٤ - ج : يَأْمُرُونَ .

٥ - ب و ح : يَقْتَضِي

٦ - ب : - ا ن

٧ - ب : هَذَا الْخَيْرُ .

٨ - ا ب : يَدُلُّوا .

٩ - ح : الْأُمَّةُ .

١٠ - - : - ا ن .

و إما يفرعُ مخالفتنا في تصحيحه إلى أمورٍ كبرها عند المأمِّل  
مَنبئةً على أن إجماعهم حجةٌ ، و قولهم بآشئ يقضي صحته ،  
و ما أشبه ذلك ، و هذا هو استدلالُ عني الشيء بنفسه ، و  
تعملُ ٢ و تعملُ ، و نحن نرى ذلك و ربما ادعى مخالفتنا أن  
معناه متواترٌ ، و إن كانت ألفاظه من جهة الأحاد ، و آخره  
مخبري شجاعة عمرو و صحاب حاتم.

أما لطريقة الأولى ، فأكثُر ما فيها أن الأمة أطلقت ، و  
أجمعت عني تصحيحه ، و الرضا به ، و دون صحة ذلك حرط  
الفتاد ، لأن ذلك غير معلوم ، ولا مسلم ، و كلٌّ من خالف  
في الإجماع من العلماء قديماً و حديثاً يتكبر ذلك عية الإسكار ،  
فمن أين أنهم في ذلك مُصيبون ؟ و نحن قل هذا الخبر الذي  
هو الحجة في صحة الإجماع نُحيزُ عليهم الخطأ ، فنقل قولهم  
هذا الخبر من جملة ما هو حائزٌ عليهم من الخطأ ، و ادعواؤهم  
أن لا بُدَّنا ٣ عادة ألفت منهم في ردِّ الباطل و قول الحق ، مت

- ١- ج الاستدلال .  
٢- ب ، عاماً ج و ما  
٣- ج + و .  
٤- ب : انحصار .  
٥- الف : لا متناع



لا تُوافِقهم عليه ، وَلَا يُحَاوِرْ إِيَّاهُ . وَإِذَا طَوَّلُوا ٢ يَتَصَحَّحُ  
هَذِهِ الْمَادَّةُ ؛ لَمْ يَحْصُلُوا ٣ إِلَّا عَلَى مُجَرَّدِ الدَّقْوَى ، وَ لَيْسَ كُلُّ  
مَنْ عَرَفَ مِنْهُ أَنَّهُ زِدٌّ بَاطِلًا وَ قَبْلَ حَقٍّ لَا يَحُوزُ عَلَيْهِ بِالشُّبْهَةِ أَنْ  
يَقْبَلَ بَاطِلًا وَ يَزِدَّ حَقًّا ، وَ أَكْثَرُ مَا يَقْتَضِيهِ حَسَنُ الظَّنِّ بِهِمْ أَنْ  
يَكُونُوا عِنْدًا بِمَنْ لَا يَدْفَعُ إِلَّا مَا اعْتَقَدَ بَطْلَانَهُ ، وَ آدَاهُ احْتِمَادَهُ  
إِلَى وَجُوبِ رَدِّهِ ، وَلَا يَقْبَلُ ٤ - يَصَاحُ - إِلَّا مَا عَتَقَهُ حُجَّةٍ أَوْ شُبْهَةٍ  
صَحِّحَةٍ . فَإِذَا تَحَاوَرَتْ إِيَّاهُ مَا يَقْتَضِي عَصْمَتَهُ ٥ . وَ هِيَ الْقَبِيحُ  
عِنْدَهُمْ ، مِنْ عَرِ دَلَالَةِ قَاطِعَةٍ ، فَلَا تَسِيلُ إِلَيْهِ ، وَ قَدْ اسْتَقْضَيْنَا هَذِهِ  
الْمَكْنَةَ فِي الْكَلِمَةِ تَشْمِي ٦ عَادَةً إِلَّا اسْتِقْصَاءً ، وَ تَكْتُمُنَا عَلَى مَا يُلْزِمُهُ  
مُحَاوِرَتَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ٧ ، مِمَّا هُوَ عَائِدُ كُنْهِ عِنْدَ الْكَشْفِ وَ الْفَحْصِ  
عَمَّا إِلَى ٨ اسْتِبْلَافٍ ٩ عَصْمَةِ الْقَوْمِ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ .

ثُمَّ إِذَا سَمِعْنَا صَحَّةَ الْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا يَدْعُونَ ،

- |                              |                       |
|------------------------------|-----------------------|
| ١- ح . توافقهم .             | ٢- ب : يطاولون .      |
| ٣- ب : ضلوا .                | ٤- ح : صحیح           |
| ٥- ح : حصل                   | ٦- ب : شبهة .         |
| ٧- ب : شامى . ب و ج : شامى . | ٨- ب : هذه المواضع .  |
| ٩- ح : على                   | ١٠- ب و ج : استبلاف . |

لأنه كالتحليل من حيث إنه 'تقوى خطاً مكرراً' . فمن أين لهم  
عموده في حسن الخط ؟ ولا تُدعى حذره 'عنى ذلك من دليل  
ولأن يجدوه ؟'

و بعد ، فإن حملوا لفظة 'أمنى' على جميع الأمه ، أو على  
المؤمنين ، ليرمهم أن يدخل فيه كل من كان يهوى لفظة أى أن  
تقوم 'شاعة' على سبيل الانحسار ، و تقتل أن يكون إجماع  
كل عصر حجة ، على ما تقدم بيانه

و ربما قيل لهم في الخبر من أن 'الجميع' أنه حرر دون  
أن يكون نهياً ، و من أن 'الجميع' 'تجميع' ساكنة غير  
مردودة ؟ و من تدى صدى في عربي رفع من أسكن ؟  
و ربما قيل لهم ما أنكرتم أن يكون حرف مقصده النهي ،  
كما جرى في نظائره ، من قوله - تعالى - ' و من دحجه كان  
آيب ' و قوله - ص - . ' الرعية عار ' و ' العارية مردودة ' .  
و ما لا يحصى كثرة و هذا لا يترمهم . و لو أن يقتضوا عنه بأن

٢- الف : منكرو .

١- ب و ج : - انه .

٣- ج : جلة .

٢- ج : جلة .

٤- ب : لعد .

٥- ب : لعد .

الخط الذي طهره موضوع التحير لا يجوز حملُه على الأمر أو  
النهي لا بداهة . و ظاهر في الخبر مع ، و على من ادعى ما  
نقننا عن ظاهره الدلالة .

وذكر كلامه على من أحل أن يجوز على كل واحد منهم  
من الخط ما لا يجوز على جماعهم ، و صرّ بذلك الأمثلة  
أن الجماعة إذا كان كل واحد منها أسود ، فلا يجوز أن  
يكون الجماعة كلها سود ، و ما نشئت ذلك ، فهو اعتماد من  
لم يحض ، و تم يافق ، لأن مراد من هي الخط عن الجماعة  
يس هو هي قدره ، أن هو هي التحوير و الشك ، وليس يتبع  
الجماعة دلالة زرع نشئت في الجماعة لا يقوم منها في الأحاد  
و أو فرضنا أن متى - ص - أشار إلى عشرة ، فقال « كل واحد  
منهم يجوز أن يخطئ منفردا » و إذا اجتمعوا ، فإن الخط لا يقع  
منهم ، لكان ذلك صحيحا غير مستحيل ، و لم يحز مخري

- |                         |               |
|-------------------------|---------------|
| ١ - ب : على             | ٢ - ب : من    |
| ٣ - ب : الأمثلة         | ٤ - ج : منها  |
| ٥ - ب و ج : يكون        | ٦ - ج : يقوم  |
| ٧ - ب و ج : يرفع        | ٨ - ب : أن    |
| ٩ - ب : - بخر - ج : يحز | ١٠ - ج : مجرد |

السواد والطول اللذين<sup>٢</sup> الأحاد فيه<sup>٣</sup> كالجماعة<sup>٤</sup> ، وكيف يتمتع<sup>٥</sup> من ذلك من يذهب إلى أن الأسباب والملائكة - ع - قد عيّن الله تعالى - أنهم لا يفتنون القايح<sup>٦</sup> ، وإن كانوا قادرين عليها ومتمكنين منها ؟! فارتفع التحويز والشك مع القدرة والتمكن<sup>٧</sup> .

• ويمتاز قيل في ذلك : أنه غير مقتضى أن يجوز عنى الأحاد<sup>٨</sup> ما لا يجوز على الجماعات<sup>٩</sup> ، كنهو الواحد عن شيء مخصوص ، وإن كان الجماعات الكثيرة لا يجوز عليها مثل ذلك ، وحروجه في وقت مخصوص بهما<sup>١٠</sup> مخصوصة<sup>١١</sup> ، أو تشويبه بغيره ، وإن كان ذلك كله لا يجوز على الجماعات مع القدرة عنه<sup>١٢</sup> .

• وأما من بى صحة الإجماع من جهة أنهم لا يجوز أن يجمعوا<sup>١٣</sup> على الشيء الواحد قياساً مع اختلاف الهمم والأعراض<sup>١٤</sup> ، فبطل<sup>١٥</sup> لأن الجماعات الكثيرة قد تجتمع<sup>١٦</sup> على الفعل الواحد<sup>١٧</sup> . والمذهب

١ - ح : طول . ٢ - ب : لدرين .

٣ - هكذا في النسخ ، لكن الصواب « فيها » .

٤ - ح : يسع . ٥ - الب : عليها و .

٦ - ب و ح ، المتكس . ٧ - ح : + و .

٨ - ب : - بهاء مخصوصة . ٩ - ب : كله .

١٠ - ح : جمع .

الواحد ، إما يَحْبِئُهُ ، أو يَشْتَهِيهِ . كاجتماع المسلمين على مذاهب كثيرة . مع الكثرة وتباين الهمم . لأجل الحقنة ، واجتماع اليهود والنصارى والمطبلين على المذاهب الكثيرة . بالشبهة ، وكما أحصوا مع كثرتهم على القول بقتل المسيح - ع - وصفيه ، وإن كان ذلك باطلاً .

وأما قول من نفى الإجماع ، فيمدرّ الطریق إليه ، فجهالة ، لأننا قد تعلّم اجتماع الخلق الكسر على المذهب الواحد ، وترتيب عمال الشبهة في ذلك ، إما بالمشاهدة . أو النقل . وتعلم من إجماعهم واتفاقهم على الشيء الواحد ما يجري في الحلاء والظهور مجرى العلم بالشدائد والآمصار والوقائع الكبار ونحن تعلم أن المسلمين كلهم متفقون \* على تحريم الخمر ووظي لا تموت وإن لم تلق [ ١١٤ ] كل منسيم في الشرقي والغرب والسهل والحل . وتعلم أيضاً - أن اليهود والنصارى متفقون على القول بقتل المسيح وصفيه وإن

١ - ج : كاجتماع . ٢ - الف : جمعوا .

٣ - ج : ذلك . ٤ - ج : الاجتماع .

٥ - الف : متعدد . ٦ - ب : - اله .

٧ - الف : رفع ، ج : رفع . ٨ - ب : ، الشهادة ، ج : لشاهدة .

٩ - ج : جرى . ١٠ - ب : مسلمون .

كُنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ فِي الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ . وَمَنْ دَفَعَ  
 الْعِلْمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، كَانَ مُكَابِرًا مُبَاحًا . وَقَدْ اسْتَقْصَيْتُ الْكَلَامَ  
 عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْمَسَائِلِ الثَّانِيَةِ ، وَتَلَعَّافِيهِ الْعَايَةِ ،  
 وَفِيمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ كَعَايَةٍ . وَأَرَى كَثِيرًا مِنْ مُخَالِفِنَا يَتَعَجَّبُونَ مِنْ قَوْلِي :  
 « إِنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ » . مَعَ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةٌ إِلَى قَوْلِ  
 الْإِمَامِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْإِجْمَاعِ تَأْثِيرٌ ، وَيَتَسَبَّبُ فِي إِطْلَاقِ  
 هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَى الْقَوْرِ وَالْعَشْرِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْكِتَابِ الشَّامِي فِي هَذِهِ  
 النُّكْتَةِ مَا فِيهِ كَعَايَةٌ ، وَفِي الْأَحْمَادِ فَلَمْ يَسْرُحْ عَنْ الْمُتَدَبِّرِينَ بِالنَّقُولِ  
 بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ ، لَكِنَّهُ إِذَا سُدَّ قِيلَ لَنَا مَا تَقُولُونَ فِي إِجْمَاعِ  
 الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ ، فَلَا تُدْرِكُ أَنْ تَقُولَ : « إِنَّهُ حَقٌّ  
 وَحُجَّةٌ » ، لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ الَّذِي لَا يَخْلُو كُلَّ زَمَانٍ مِنْهُ لَا تُدْرِكُ  
 مِنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ ، فَجَوَابُنَا بِأَنَّهُ « حَقٌّ وَحُجَّةٌ »

٢- ب : مستويا

١- ج : وقع

٣- هكذا في النسخ ، والصواب « وسأ » .

٢- ب : سبأ

٤- ب و ج : سأ

٥- ب : يستدعي

٨- ا ب : فصل

٧- الف و ج : - و

١٠- ب : تقول

٩- الف : من

١١- ا ب : أ

صححيح ، وإن كانت علما في أنه حجة غير عليهم ، ولو أن سألنا  
سألنا عن جماعة فيهم س : هل قول هدم الجماعة حق وحجة ؟  
لما كان لنا 'بد' من أن نقول 'إنه حجة' لأجل قول السبي - ص ع -  
ولا متبع من لقول بذلك لأجل أنه لا تأثير لقول باقي الجماعة .  
وقد بينا في كتاب 'شامى أنه' غير متبع أن يلتبس في بعض  
الأحوال قول إمام الزمان إمام لنفسه ، أو لغيره ، فلا يعرف  
قوله على اتحيس ، ففرع في هذا الموضع إلى إجماع الأمة أو  
إجماع علماءنا . نعم دحول الإمام المصوم فيه ، وإن كنا لا نعرف  
شخصه وعيه ، ففى مثل هذا الموضع نقرا إلى معرفة لإجماع  
على نقول بلعلم دحول الحجة فيه ، إذا كان قول لإمام - هو الحجة -  
متبعا ومشتهرا ، وهذا يحرى محرى قول لمحصلين من محالينا

- |                                 |                            |
|---------------------------------|----------------------------|
| ١ - ب و ج + ك                   | ٢ - ب د                    |
| ٣ - ج بقول                      | ٤ - ب : بسم ، ج : بسم .    |
| ٥ - ا ب و ج فقد                 | ٦ - ا ب : كذب              |
| ٧ - ب د                         | ٨ - ج : اما                |
| ٩ - ب : لنفسه ، ج : حجة         | ١٠ - ا ب : يعرف            |
| ١١ - ا ب : مفرع                 | ١٢ - ا ب : - لامة او اجماع |
| ١٣ - ا ب : مثل                  | ١٤ - ج : مقرر              |
| ١٥ - ا ب : فى الاصل الذى هو صحة | ١٦ - ج : مشا               |

إِنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ هُوَ إِجْمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْأُمَّةِ ، دُونَ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا ، وَحَسَبَ اعْتِبَارِ إِجْمَاعِ الْكَلِّ لِيَدْخُلَ ذَلِكَ فِيهِ .

## فصل في الإجماع هل هو حجة في شيء مخصوص أو في كل شيء ؟

اعلم أن كل شيء أجمعت عليه الأمة لا تد من كونه غير حقا ، وإن لم يكن خطأ . فلا تد من كونه ضوايا ، وما هو ضوأت عني ضرر في : فيه ما يصح أن يعلم بإجماعهم ، وهذا القسم هو الذي يكون إجماعهم حجة فيه . فاما ما لا يكر أن يعلم بإجماعهم ، فقولهم ليس بحجة فيه ، وإن كان ضوايا . وكون الشيء حجة ١٠ كالمفصل من كونه ضوايا لأن كونه ضوايا يرجع إليه . وكونه حجة يرجع إلى غيره .

٢- الف + علب

١- ب : الا ان

٤- ب : امرين .

٣- ج : اجتمعت .

٥- ب و ج . - وهذا القسم ، تا اينجا .

٦- ج : - وكون ، تا اينجا .



فَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ ؛ فَهُوَ كُلُّ أَمْرٍ صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ وَالَّذِي لَا يَصَحُّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ مَا يَحِبُّ أَنْ تَقْدَّمَ مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ ، كَالْتَوْحِيدِ وَالْعَدْلِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا ، وَإِذَا كُنَّا إِنَّمَا نَرْجِعُ فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً إِلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ الَّذِي لَا يَخْلُو كُلُّ زَمَانٍ مِنْهُ ، فَيَحِبُّ أَنْ نَقُولَ : كُلُّ شَيْءٍ تَقَدَّمَ مَعْرِفَتُهُ وَحُجُوبُ وَحُودِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ فِي كُلِّ زَمَانٍ لَهُ ، فَقَوْلُ الْإِمَامِ حُجَّةٌ فِيهِ . وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَدْخُلُ هَذَا الْقَوْلُ فِيهِ - أَيْضًا - حُجَّةٌ فِي مِثْلِهِ ، فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ الْمَعْرِفَةَ بِوُجُودِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ ، فَقَوْلُهُ لَيْسَ حُجَّةً فِيهِ . كَالْمَقْلَبَاتِ كَثِيرًا .

وَالَّذِي يُمَكِّنُ عَلَى أَصُولِنَا الْمَعْرِفَةَ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الْإِجْمَاعِ أَوْسَعُ وَأَكْثَرُ مِنْهُمَا يُمَكِّنُ أَنْ نُعْلَمَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى مَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُعْلَمُونَ بِالْإِجْمَاعِ ' لِأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ حَاصَّةً . وَنَحْنُ

٢- ب و ج : بتقديم .

١- ج : حجة به .

٤- ج : يرجع .

٣- ا ب : وما أشبههما .

١٠- ا ب و : معرفته ، ا ب : و .

٥- ج : نقول .

٨- ج : مثل .

٧- ب و : هـ .

١٠- ج : لوجود .

٩- ج : - ٦ .

١١- ج : - على مذهبنا ، ا ب : ابننا .

تَمَكَّنُ مِنْ أَنْ تَعْلَمَ بِالْإِجْمَاعِ رَالِدًا عَلَى ذَلِكَ قَرَصًا وَتَقْدِيرًا  
النُّوَّةَ وَالْقُرْآنَ وَمَا شَاكَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَصْحُحُ أَنْ يَدْعَى لَهَا  
الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الْإِمَامَةِ وَلَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ فِي شَخْصٍ بَعِيْهِ أَنَّهُ  
سَيُّئُهُمْ ، وَفِي كَلَامِ بَعِيْهِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ؛ لَعَلَّيْنَا صَحَّتَهُمَا ،  
لِإِسْلَامِهِ الْأَصْلِ الَّذِي أَشْرَبَا بِهِ ، وَصَحَّةِ تَقْدِيرِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ  
وَعَلَى هَذَا يَصْحُحُ عَلَى مَذَاهِبِنَا أَنْ تَعْلَمَ صَحَّةُ الْإِجْمَاعِ وَكَوْنُهُ حُجَّةٌ  
مَنْ يَجْهَلُ صَحَّةَ الْقُرْآنِ وَنُوَّةَ نَبِيِّهِ - ع - ، لِأَنَّ أَوَّلَ كَوْنِهِ  
حُجَّةٌ لَا يَنْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ بِالنُّوَّةِ وَالْقُرْآنِ ، وَعَلَى مَذَهَبِ مُخَالِفِنَا  
لَا يَصْحُحُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْكُتَابَ وَالنُّوَّةَ عِنْدَهُمَا أَوَّلُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ  
حُجَّةٌ .

وَاخْتَلَفُوا فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى الْآرَاءِ فِي الْحُرُوبِ  
وَمَا خَرَى مَعَرَاها فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ حِلَّاهُمْ فِي ذَلِكَ لَا يَحُوزُ -  
أَيْضًا - ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى أَنَّ الْأَدْلَةَ حَرَمَتْ مُخَالَفَتَهُمْ عُمُومًا ، وَحُوزَ  
آخَرُونَ أَنْ يُخَالَفُوا فِيهِ ، وَقَالُوا لَيْسَ يَزِيدُ حَالَهُمْ عَلَى حَالِ الرَّسُولِ

١ - ح : من .

٢ - الف : ب .

٣ - الف : ح .

٤ - الف : ب .

٥ - الف : ب .

٦ - الف : ب .

ص ع . \* وَالصَّحِيحُ أَنْ كُلَّ مَا لَا يَجُوزُ خِلَافُ الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ فِيهِ لَا يَجُوزُ خِلَافُ الْإِحْمَاعِ - أَيْ - فِيهِ ، لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنَّ الْإِحْمَاعَ حُجَّةٌ لَا تَحُوزُ مُخَالَفَتَهُ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَوْلِ الْحُجَّةِ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ مَنْ جَرَى مَعْرَاهُ ، وَخِلَافُ النَّبِيِّ - ص ع - فِي آراءِ الْغُرُوبِ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ وَحْيٍ . وَلَهَا تَقَلُّقٌ قَوِيٌّ بِالْدِّينِ ، وَلَوْ رَحِمَتْ إِلَى آرَائِهِ فِي بَيْتِهِ ، لَمْ يَخُزْ مُخَالَفَتُهُ فِيهَا . لِأَحْلِ النَّصِيرِ ، وَكَذَلِكَ آرَاءُ الْإِمَامِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالسِّيَاسَاتِ الدِّيْنِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا ، لِأَنَّهَا تُنْقِرُ عَنْهُ ، وَتَضَعُ مِنْهُ

وَيَنْقَسِمُ الْإِحْمَاعُ إِلَى أَقْسَامٍ وَهِيَ : أَنْ يُخْبِرُوا عَلَى الشَّيْءِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اعْتِقَادًا أَوْ بِرِصَانِهِ وَقَدْ يَتَفَرَّدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ غَيْرِهِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى الذَّهَابِ عَنْ عِلْمٍ مَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوهُ ، وَالْوُجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِحْلَالَهِمْ بِالْأَوَاحِبِ يَجْرِي فِي اسْتِحْقَاقِ الدَّمِ وَالْعِقَابِ بِهِ مَجْرَى فِعْلِ الْقَبِيحِ ، وَإِذَا كَانَ

٢ - ج : إمام .

١ - ب و ج : يجوز

٤ - ج : انصير .

٢ - ب و ج : مجراهم .

٦ - الف : هو

٥ - ج : مخالفتها .

٨ - الف : يطلبوه .

٧ - ج : ممن .

١٠ - الف : - هـ

٩ - ب : مهري .

المعصوم لا يجوز عليه الأمران ، منعاً ذلك في كل جماعة يكون  
 هذا المعصوم فيها . فأما من استدّل من محالينا على صحة الإجماع  
 بالخبر ، وقلع في دلالة الآيات ؛ فستره تجويز الذهاب عما يجب  
 علمه عنهم ، لأنّ الخبر إنما نفى أن يجمعوا على خطأ ، ولم  
 يتضمن نفى الإحلال بالأوجب ، ولفظه لا يقتضيه . فأما ما لا يجب  
 أن يعرفوه ، ولم ينصب لهم دليل عليه ، فسجور دهايبهم عن علمه .  
 ولا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ في مسألتين ، كما  
 لا يجوز أن تجتمع على الخطأ في مسألة واحدة . ودليل هذه  
 المسألة على مذهبنا واضح ، لأنّ تجويز ذلك يؤدي إلى خطأ  
 المعصوم ، لأنّه إذا كان لا بد من أن يكون إما في هذه الطائفة  
 أو في الأخرى ، وكل واحدة منهما مخطئة ، فهو مخطئ . وأما  
 مخالفتنا في عبء الإجماع ؛ فأما يسمدون في نفى الخطأ عن الأمة ،  
 وإن كان في مسألتين على أن يقولوا : إن النسي - ص ع - نفى

٢ - ب و ح : يجمع

١ - ج : لا .

٤ - ج - مائين ، كما يحد .

٣ - ب : كل .

٦ - ب و ج : فاما

٥ - ج : مخطئة .

٧ - ج : ما قول .

الْحَطَاءَ عَنْ أَمْنِهِ نَفِيًّا عَامًّا ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَالْمَسْأَلَتَيْنِ ،  
فَيَجِبُ فِي الْكُلِّ ١ .

## فصل في ذكر من يدخل في الإجماع الذي هو حجة

١. اعلم أن الكلام في هذه المسألة ٢ - على أصولنا في علم كون  
الإجماع حجة - كالمستثنى عنه ، لأن الإجماع إذا كان علم كونه  
حجة كون الإمام فيه ، فكل جماعة - كثرت أو قلت - ٣ كان قول  
الإمام في جملة أقوالها ، فإجماعها حجة ، لأن الحجة إذا كانت ٤ ،  
هو قوله ، فيأي شيء اقترن ٥ ، لا بد من كونه حجة ، لإحله ، لا ٦  
لأجل الإجماع . وقد اختلف قول من خالفنا في هذه المسألة :

- |                       |                  |
|-----------------------|------------------|
| ١ - ب : - يجب في الكل | ٢ - ب + و        |
| ٣ - الف : هذا الباب . | ٤ - ب : - كونه . |
| ٥ - ج : وكل .         | ٦ - الف + و      |
| ٧ - الف وب : كان .    | ٨ - ج : اقترنت . |
| ٩ - ج : فلا بد        | ١٠ - ب : - لا .  |

فَإِنْهُمْ مَنْ قَالَ - إِنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ هُوَ إجماعُ جميعِ  
الْأُمَّةِ الْمَصْدُوقَةِ بِالرَّسُولِ ع<sup>١</sup> ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ - أَنَّهُ هُوَ إجماعُ  
الْمُؤْمِنِينَ حَاصَّةً ، وَفِيهِمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ  
هُوَ إجماعُ الْفُقَهَاءِ . وَلَا مَقْنَى لِخُصُوصِ فِي هَذَا الْحَلَالِ ، لِأَنَّ أَصُولَنَا  
تَقْتَضِي سِوَاهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا مَا يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ .

وَاحْتَفَقُوا فِي الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ إِذَا خَالَفا مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ . فَمِنْهُمْ  
مَنْ قَالَ - لَا يُعْتَمَدُ بِحِلَافِ وَاحِدٍ وَإِثْنَيْنِ ، لِأَنَّهُ شَادَّ حَرَجٌ عَنْ قَوْلِ  
الْجَمَاعَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ - إِنَّ حِلَافَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ يُخْرِجُ  
الْقَوْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إجماعاً . وَهَذَا الْقَوْلُ التَّامُّ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ  
عَلَى مَذَاهِبِهِمْ ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ إِذَا كَانَ هُوَ إجماعُ  
الْأُمَّةِ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ ، فَمُخْرُجٌ بَعْضُهُمْ عَنْهُ يُخْرِجُهُ عَنْ تَسَاوُلِ الْإِسْمِ .  
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ نَقُولَ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَوْلَ . لَيْسَ

١ - ب : عليهم السلام

٢ - ج : لخصوصاً .

٣ - ب : + لا

٤ - الف : و .

٥ - ب : يقول ، ج : يقول .

١ - ب : الآية .

٢ - ب و ج : العجة .

٣ - ب و ج : يقتضي

٤ - الف : يعترض .

٥ - ج : من

يَخْلُو الْوَاحِدَ وَالْإِثْنَيْنِ الْمَحَالَيْنِ لِمَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
إِمَامُ الزَّمَانِ الْمُعْصُومُ أَحَدَهُمَا قِطْعًا أَوْ تَحْوِيزًا ، أَوْ يَقْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ  
بِأَحَدِهِمَا قِطْعًا وَيَقْبَلُ . وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ  
- وَإِنْ كَثُرَتْ - هُوَ الْخَطَأُ ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ - لِأَحَدِ اسْتِمَالِهِ  
عَلَى قَوْلٍ لِإِمَامٍ - هُوَ الْحَقُّ وَالْحُجَّةُ . فَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَأَيُّمَا لَا تَقْتَضِيهِ  
يَقُولُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَيْنِ . لِعَلِّمَا يُخْرُجُ قَوْلُ الْإِمَامِ عَنْ قَوْلِهِمَا ،  
وَأَنْ قَوْلَهُ فِي أَقْوَالِ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ ، نَلَّ تَقْطَعُ عَلَى أَنْ إِجْمَاعُ  
تِلْكَ الْجَمَاعَةِ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَمِيعَ الْأُمَّةِ - هُوَ الْحَقُّ وَالْحُجَّةُ ،  
يَكُونُ الْإِمَامُ فِيهِ . وَخُرُوجُهُ عَنْ قَوْلٍ مِنْ شَدِّعْنَاهَا ، وَخَافْنَاهَا .

وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَمَا حَقَّقْنَاهُ وَفَصَّلْنَاهُ مِنْ  
سَبَبِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً وَ"عَلَيْهِ" : عَلِيمٌ اسْتِفْنَاءً نَا" عَنْ الْكَلَامِ

- |                               |                               |
|-------------------------------|-------------------------------|
| ٢- ح : حمله                   | ح . - كونه .                  |
| ٣- ح : ح . - ولحجة .          | ٣- ح : ح . - ولحجة .          |
| ٤- ح : ح . - بقطع .           | ٤- ح : ح . - بقطع .           |
| ٥- ح : ح . - لقصص ، يا اسحق . | ٥- ح : ح . - لقصص ، يا اسحق . |
| ٦- ح : ح . - ب . فصلنا .      | ٦- ح : ح . - ب . فصلنا .      |
| ٧- ح : ح . - ب . كون .        | ٧- ح : ح . - ب . كون .        |
| ٨- ح : ح . - ب . كون .        | ٨- ح : ح . - ب . كون .        |
| ٩- ح : ح . - ب . كون .        | ٩- ح : ح . - ب . كون .        |
| ١٠- ح : ح . - ب . كون .       | ١٠- ح : ح . - ب . كون .       |
| ١١- ح : ح . - ب . كون .       | ١١- ح : ح . - ب . كون .       |
| ١٢- ح : ح . - ب . كون .       | ١٢- ح : ح . - ب . كون .       |
| ١٣- ح : ح . - ب . كون .       | ١٣- ح : ح . - ب . كون .       |

فِيمَا تَكَلَّمُوا عَلَيْهِ فِي كُتُبِهِمْ مِنْ أَقْسَامِ الْإِجْمَاعِ ، وَمَا يُرَاعَى فِيهِ ، إِيْمَاعُ الْأُمَّةِ كَيْتَهَا ، أَوْ الْعُلَمَاءُ ، أَوْ الْأَفْقَهَاءُ ، وَمَا تَتَّبِعُهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ ، وَفِي خِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ إِيْمَا سَاعٍ لِأَنَّ أَصُولَهُمْ فِي عِلْمِهِ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً غَيْرُ أَصُولِهِ ، وَفَرَعُوهُ الْكَلَامَ بِحَسَبِ أَصُولِهِمْ ، وَبَعْدَ مُسْتَقْبَلِ الْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْفُرُوعِ ، لِأَنَّ أَصُولَهُ لَا يَقْتَضِيهَا .  
وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَرْفَعُ الشُّكَّهَ \*

## فصل في أن إجماع أهل كلِّ الأعصار حجة

إِعْلَمُ أَنَّ الْقَطْعَ عَلَى أَنَّ إِيْمَاعَ كُتُبِ عَصْرِ فِيهِ الْحُجَّةُ لَا يَتِمُّ إِلَّا عَلَى أَصُولِنَا ، لِأَنَّ تَعْلِيلَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً يَقْتَضِي عِنْدَنَا اسْتِمْرَارَ حُكْمِهِ فِي كُتُبِ عَصْرِ . وَمُحَالِفُوهُ فِي تَعْلِيلِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً لَا يَتِمُّ لَهُمْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عِلْمٌ مِنْ حَالِ جَمَاعَتِهِمْ مِنْ تَقَى الْحَقِّ مَا تَمَّ يَقْنَعُهُ مِنْ الْآحَادِ ،

- |                     |                              |
|---------------------|------------------------------|
| ١- الف : عما .      | ٢- ب : شاع .                 |
| ٣- ب : فَرَعُوهُ .  | ٤- ب : وَجَّحَ يَقْنَعُهَا . |
| ٥- الف : فِي .      | ٦- ب : وَجَّحَ - أَهْلُ .    |
| ٧- الف : يَلْمُهُ . |                              |



فيس أين لهم استمرار هذا الحكم في كل عصر؟! وقد أئزمناهم  
- إذا كانوا مستبدلين بالآية - أن يراد بلفظة "المؤمنين" - إذا حمت  
عنى العموم - كل مؤمن إلى أن تقوم الساعة عنى الإجماع، ومتى  
حصوا بذلك أهل كل عصر؛ كانوا تاركين للطاهر، وغير  
مفصلين بين حمل ذلك عنى بعض مؤمنى كل عصر وكذلك الكلام  
عليهم إذا استدلوا بالعصر، فوضح ما قلناه.

## فصل فى أن "انقراض العصر غير معتبر" فى الإجماع.

اعلم أن علة كون الإجماع فيه الحجة - عنى ما ذهبت - يسطل  
اعتبار انقراض العصر، ولما ذهب من مخالفتها إلى أن للإجماع  
تأثيراً<sup>١٠</sup> أن يقول: الدلالة قد دلت عنى أنه إما كان حجة لكونه  
إجماعاً، وهو قبل انقراض العصر بهذه الصفة، فلا معنى لإعتبار غيرها.

- |                   |                      |
|-------------------|----------------------|
| ١ - اب : بلفظ .   | ٢ - اب : مؤمن .      |
| ٣ - ح : يوم .     | ٤ - اب : بذلك .      |
| ٥ - ح : و .       | ٦ - ب : ان .         |
| ٧ - ح : لعصر .    | ٨ - ب و ج : مدامسا . |
| ٩ - ب : للإجماع . | ١٠ - ب و ج : تأثير . |

## فصل في أن الإجماع بعد الخلاف هل يُزيل حكم الخلاف أم لا ؟

اختلفت النسخ في هذه المسألة . فذهب قوم إلى أن حكم  
الخلاف باق لا يروى بالإجماع الثاني . وقال آخرون : إن الإجماع  
على أحد القولين يمنع من القول بالآخر . ويجزؤه مجرى  
الإجماع المستند في المنع من خلافه . وفيهم من فصل بين أن  
يكون المجمعون ثانياً هم المختصمون أولاً : فقال : إذا كان المجمعون  
هم المختصمون . كان إجماعاً يمنع من القول بالآخر . وإن كانوا  
غيرهم ، لم يكن كذلك . وقد حكى عن بعضهم أنه منع من  
وقوع إجماع بعد اختلاف أصلاً . والصحيح أن الإجماع بعد الخلاف  
كالإجماع المستند في أنه حجة يمنع من الخلاف على كل حال ،  
لأن عمتها في كون الإجماع حجة تقتضي ذلك ، ولا تفرق بين

٢- ب : إذا كان .

١- الب : هو .

٤- د و ح : يقتضي

٢- ب . - من .

٥- الب و ح : تفرق .

إجماع<sup>١</sup> تقدمه خلاف أو كان مُتَنَدًّا. وَإِنَّمَا صَاقَ الْكَلَامُ وَقَوَّيْتُ<sup>٢</sup>  
 لَشَبْهَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مُحَايِمِينَا. لِقَوْلِهِمْ بِصَحَّةِ الْإِحْتِهَادِ،  
 لِأَنَّ عَمْدَهُ مَنْ تَقَى<sup>٣</sup> أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ الْخِلَافِ قَاطِعًا<sup>٤</sup>  
 لِلْخِلَافِ هِيَ أَنْ لَخْلَافَ الْأَوَّلِ مُتَصِّنٌ<sup>٥</sup> لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ  
 بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ مُطْلَقًا، فَبِذَا حَرَمْنَا ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ  
 الثَّانِي، نَقْضًا<sup>٦</sup> لِكُونِ الْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ حُجَّةً، وَإِذَا ادَّعَى كَوْنُ  
 الْأَوَّلِ مُشْرُوطًا، حَارَسَ<sup>٧</sup> يُدْعَى فِي الثَّانِي - أَيْضًا - الشَّرْطُ، فَتَقِفُ  
 الْكَلَامُ هَهُنَا، أَوْ يَشْتَبِه. وَعَلَى مَذْهَبِنَا لَا يَنْزُومُ<sup>٨</sup> شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ،  
 لِأَنَّهُ لَا تَقْلَمُ<sup>٩</sup> أَنْ الْمُجْتَمِعِينَ عَلَى قَوْلٍ مُخْتَمِعُونَ عَلَى حُجُورِ الْقَوْلِ  
 لِكُنِّي وَاحِدٍ مِنْهُمَا. لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْإِحْتِهَادَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ الْحَقَّ

١ - إجماع

٢ - صاق

٣ - تقي

٤ - قاطع

٥ - متصن

٦ - نقض

٧ - حارَسَ

٨ - لا ينزوم

٩ - تقلم

١٠ - ح

١١ - ح

١٢ - لف

١٣ - ح

مدلول عليه، وأن من جهة غير معدود، فمن سوغ لمخالفة أن  
يقول بخلاف مذهبه من المتخلفين مغطى عندنا فظل ما ادعاه  
من إجماع المتخلفين على حوار القول بكل واحد من القولين،  
و بطلت الشبهة التي هي أم شبههم. وأما من منع من وقوع  
إجماع بعد اختلاف، فإنه منى طويلاً بدلالة على ما ادعاه ثم  
يجدها، وإما هو تحكم محض. وقد أنطل هذا القول بأن  
ذكرت مسائل كثيرة في الشريعة وقع فيها خلاف، ثم احتجوا  
على قول واحد فيها.

فصل في أن الأئمة إذا اختلفت على قولين أو أكثر  
فإنه لا يجوز إحداث قول آخر

اعلم أن أكثر الناس على أنه لا يجوز إحداث قول رائد،

٢- الف : فاما .

١- الف : المخالفة .

٤- ب : مدعاه .

٣- ب : مدعاه .

٦- ب : - خلاف ثم .

٥- الف : - وقع

٧- ج : + آخر

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَأَصْحَابُ الظَّاهِرِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ  
 ذَلِكَ يَحُوزُ، وَيَقْتُلُونَ<sup>٢</sup> بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْزَ، لَكَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي أَنَّهُ  
 حُجَّةٌ كَالْإِجْمَاعِ. وَيَقُولُونَ - أَيْضًا<sup>٣</sup> : إِذَا جَازَ فِي الْوَقْتِ إِحْدَاثُ قَوْلٍ  
 رَائِدٍ، فَكَذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ وَ عَلَى مَذْهَبِنَا الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ بَيْنُ<sup>٤</sup>، لِأَنَّ  
 الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ، فَالْحَقُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَالْآخَرُ بَاطِلٌ،  
 وَإِذَا كَانَ الثَّانِي بِهَيْدِهِ الصِّمَةِ؛ فَأَوَّلَى<sup>٥</sup> أَرَأَيْتُمْ كَذَلِكَ الثَّالِثُ  
 وَمَا زَادَ عَنَّهُ. وَلِأَنَّهُ لَا يَحُلُو مِنْ أَرَأَيْتُمْ الْحَقُّ فِي حِمْلِهِ أَقْوَالِ  
 الْمُخْتَلِفِينَ<sup>٦</sup>، أَوْ فِيمَا عَدَاهَا، وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ بَاطِلَةٌ، لِأَنَّهَا  
 خِلَافُ الْحَقِّ، وَ الْقِسْمُ الثَّانِي يَقْتَضِي أَرَأَيْتُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى  
 الدُّهَابِ عَنِ الْحَقِّ، وَ ذَلِكَ - أَيْضًا - بَاطِلٌ<sup>٧</sup> وَمَنْ يَقُولُ بِالْإِجْتِهَادِ  
 يَضِيقُ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِمُ لَهُ أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَتْ  
 عَلَى قَوْلَيْنِ فَإِنَّهَا مُجَرَّمَةٌ لِلْقَوْلِ<sup>٩</sup> الثَّالِثِ عَنِ كُلِّ حَالٍ، بَلْ إِنَّهَا

٢- ج : تقتلوا .

١- ج : قوم

٤- ج : بين .

٢- الف : ايضا

٦- ج : المختلفين .

٥- ج : مالاوئى

٨- ب و ج : القون .

٧- ج : مصيق .

مُحَرَّمَةٌ بِشَرِطِ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ الْإِجْتِهَادُ إِلَيْهِ ، وَ يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ إِذَا أَدَّى الْإِجْتِهَادُ إِلَيْهِ . وَ هَذِهِ حَمْلَةٌ كَافِيَةٌ .

فصل في ان الصَّحَابَةَ إِذَا اعْتَلَّتْ بِعِلَّتَيْنِ أَوْ  
استدلَّتْ بِدَلِيلَيْنِ هَلْ يَجُوزُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يَعْتَلَّ  
أَوْ يَسْتَدِلَّ بِغَيْرِ ذَلِكَ

اعْلَمْ أَنَّ الدَّلَالََةَ بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ ، وَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ  
يَسْتَدِلُّوا فِي الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلٍ أَوْ اثْنَيْنِ ، \* فَيُرِيدُ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى  
ذَلِكَ طَرِيقَةً أُخْرَى ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ الثَّانِي كَالْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى  
الْحُكْمِ ، وَ يُوَصِّلُ إِلَيْهِ . فَتَوَاقُفُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ عَلَيْهِ ، لَكَانَ ذَلِكَ  
مُنْطَلَقًا لِذُلُومِهِمْ . أَيْضًا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَمْتِنُوا عَنْهُ بِدَلِيلٍ غَيْرِهِ ،  
لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ . وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدًا

[T 117]

- ١- الف يجوز
- ٢- ب : و .
- ٣- ب : في المسألة
- ٤- ج : اثنين .
- ٥- ب : من ج : + من .
- ٦- ج : مقامه .
- ٧- ب : واحدا

لَا يَتَذَيَّفُ ، وَلَا يَقُومُ عِيرهُ مَقَامَهُ . وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقَدَحِ وَ<sup>٢</sup>  
إِبْطَالِ الْإِسْتِدْلَالِ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى مَا سَطَرَهُ  
الْمُتَقَدِّمُونَ .

فَإِذَا تَأَوَّلَ الْآيَ ، وَ تَحَرَّجُ مَعَايِ الْأَحْصَارِ ، فَكُلُّ مَنْ صَنَّفَ  
• أَصُولَ الْفِقْهِ يَجْعَلُ حُكْمَ ذَلِكَ حُكْمَ الْمَذَاهِبِ ، لِاحْكَامِ الْأَدْلَةِ ،  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ الْمُتَأَخِّرُ عَلَى مَا بَلَغَ إِلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُ . وَالْأَقْوَى  
فِي مَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ حَاضِرٌ ، كَمَا حَارَ فِي الْأَدْلَةِ ، فَرَأَى تَأْوِيلَ الْآيِ  
لَا يَتَحَرَّى مَحَرَّي الْمَذْهَبِ ، بَلْ هُوَ بِالْأَدْلَةِ أَشْه . وَالَّذِي يُوَضِّحُ  
عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّا إِذَا تَأَوَّلْنَا قَوْلَهُ - تَعَالَى - \* وَحُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ  
١٠ إِلَى رَبِّهَا سَاطِرَةٌ \* عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا<sup>١</sup> الْإِنْتَظَارَ ، لَا الرُّؤْيَا ، وَفَرَضْنَا  
أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا هَذَا نَوْحُهُ ، دُونَ عِيرهُ<sup>٢</sup> ، حَارَ الْمُتَأَخِّرِ  
أَنْ يَزِيدَ عَلَى هَذَا التَّوِيلِ<sup>٣</sup> ، وَيَذْهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ

- |                         |                         |
|-------------------------|-------------------------|
| ١ - ب : - معامه         | ٢ - ب : - و .           |
| ٢ - ب : السَّاحِرُ .    | ٣ - ج : وَكُلُّ         |
| ٤ - ج : - كَمَا جَارَ . | ٥ - الف : سَاطِرَةٌ .   |
| ٦ - الف : مَاضِرَةٌ .   | ٧ - الف : - سَاحِرَةٌ . |
| ٨ - ب : - لَا           | ٩ - ج : - التَّوِيلُ .  |

إلى نعم الله، لأنَّ العَرَضَ فِي التَّأْوِيلَيْنِ جَمِيعاً إِنَّمَا هُوَ 'إِبْطَالُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي نَفْسِهِ مَرْتَباً' ، وَالتَّأْوِيلَانِ مَعاً مُشْتَرِكَا فِي دَفْعِ ذَلِكَ ، وَقَدْ قَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقَامَ صَاحِبِهِ فِي الْفَرَضِ الْمَقْصُودِ ، وَجَرَتْ التَّأْوِيلَاتُ مَحَرَّى الْأَدَلَّةِ فِي أَنَّهُ يُقْنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، وَخَالَفَتْ فِي هَذَا الْحُكْمِ الْمَذَاهِبُ .

## فصل في الإجماع على أنه لا فصل بين المسألتين هل يمنع من الفصل بينهما

اعْلَمُوا أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يُجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا فِصْلَ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ فِي حُكْمٍ مُعَيَّنٍ مِنْ تَحْلِيلٍ أَوْ تَحْرِيمٍ ، وَالْقَسْمُ الْآخَرُ أَنْ يُجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا فِصْلَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ أَيْ حُكْمٍ كَانَ :

وَالْقَسْمُ الْأَوَّلُ لِأَشْبَهَةٍ فِي تَحْرِيمِ الْمُحَافَةِ بِهِ ، لِأَنَّ إِجْمَاعَهُمْ

١- الف : اياهو . ٢- ب + كان .

٣- ج : وجدت . ٤- الف : خالف .

٥- ب و ج - : على أنه . ٦- ب - : من .

٧- ج : ينقسم . ٨- الف : ما ينقسم .



عَلَى أَنَّهُ لَا فُضْلَ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِهِ<sup>١</sup> هُوَ إِجْمَاعٌ عَلَى حُكْمٍ  
مِنَ الْأَحْكَامِ، وَ يَجْرَى مَجْرَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَحْرِيمٍ أَوْ تَحْلِيلٍ،  
فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، فَقَدْ خَالَفَ إِجْمَاعَهُمْ لَا مَعَالَهَ، وَ يَجْرَى  
مَجْرَى مُخَالَفَتِهِ كُلِّ إِجْمَاعٍ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّابِتَةُ، وَهِيَ أَنَّ يُجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا فُضْلَ بَيْنَهُمَا  
فِي الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ تَصْيِينٍ، فَهِيَ - أَيْضًا - حَارِجَةٌ مَجْرَى الْأَوَّلِ فِي  
تَحْرِيمِ الْمُخَالَفَةِ، وَإِنْ اسْتُئِذِنَ ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ سِوَى الْإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُ  
إِذَا عَلِمَ يَدُلُّ عَلَى آخَرٍ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ هُوَ التَّحْرِيمُ، صَارَ كَتَصْيِيمِهِمْ  
عَلَى أَنَّ لَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا وَ مِثَالُ هَذَا الْوَحْيِ الْأَخِيرُ مَا  
رَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ<sup>٢</sup> أَنَّهُ قَالَ فِي زَوْجٍ وَ أُنْثَى: أَنَّ لِلْأَمْرِ<sup>٣</sup>  
ثَلَاثَ<sup>٤</sup> مَا بَقِيَ، وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ وَ أُنْثَى: أَنَّ<sup>٥</sup> لِلْأَمْرِ ثَلَاثَ جَمِيعِ  
الْمَالِ، فَخَالَفَ<sup>٦</sup> كُلُّ مَنْ تَقَدَّمَ، لِأَنَّ النَّاسَ قَبْلَهُ كَانُوا بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ:

١ - الب : تحريم .

١ - الب : تحريم .

٢ - ب : استند ؛ ج : استدلل .

٢ - الب : - المسألة .

٣ - ب : - الأخير .

٣ - ب : انه .

٤ - الب : الثلث .

٤ - الب : - من .

٥ - ب و ج : بخالف .

٥ - ج : - ان .

أحدهما أن إلزام ثلث المال في المسألتين، والمذهب الآخر أن لها ثلث ما بقي في المسألتين، ففرق ابن سيرين بين ما لم يفرقوا بينه. وحكى عن الثوري: أنه كان يقول: إن الإجماع مع التسان يفطر، وإن الأكل مع التسان لا يفطر، ففصل بينهما، وجميع الفقهاء على خلافه، لأن من فطر أحدهما فطر بالآخر، ومن لم يفطر أحدهما لم يفطر بالآخر.

## فصل في أن إجماع أهل المدينة ليس بحجة وتجاوز مخالفته

حكى عن مالك أنه كان يحمل إجماع أهل المدينة حجة، وفي أصحابه من ينكر ذلك، ويقول إن روايتهم مرحة على رواية غيرهم. والذي نقوله أنه<sup>١</sup> إن كان إمام الزمان الذي قد دلت

١- ب: بصل ج: وجعل

٢- ب: بأحديهما.

٣- ب: بقوله.

١- ب: بصل ج: وجعل

٢- ج: خلاف ذلك

٣- ب: بصل ج: بصل

٤- ج: بصل ج: بصل

الْأَدْلَةُ عَلَى عِصْمَتِهِ مُقِيمًا فِي الْمَدِينَةِ، فَاجْمَاعُ أَهْلِهَا حُجَّةٌ لِهَذِهِ الْعَلَّةِ،  
لَا لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، لِأَنَّهُ لَوْ انْتَقَلَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، زَالَ هَذَا الْحُكْمُ، فَلَا  
تَأْثِيرَ لِلْمَدِينَةِ. وَمَنْ خَالَفْنَا فِي ذَلِكَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - جَمَعَ الْإِجْمَاعَ  
حُجَّةً، وَلَيْسَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّ الْأُمَّةِ، وَلَا هُمْ - أَيْضًا - كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ  
وَلَا كُلُّ الْعُلَمَاءِ، فِيمَا يُرَاعَى فِيهِ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ وَمَا يُرَوَى مِنْ  
تَفْضِيلِ النَّبِيِّ لَهَا، وَالنَّهْيِ عَنْهَا لَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِهَا  
هُوَ الْإِجْمَاعُ، وَأَنَّ الْحَطَّاءَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ، وَلَا تَمَلُّقٌ لَهُ بِذَلِكَ.  
فَإِنْ قِيلَ: قُلُو قَرَضْنَا أَنَّ الرَّسُولَ - ع - قَالَ: «إِجْمَاعُ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ الْحُكْمُ؟  
قُلْنَا: لَوْ وَقَعَ هَذَا الْقَوْلُ، لَدُلَّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ، وَإِنْ  
انْتَقَاوْا إِلَى الْكُوفَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: قُلُو قَالَ - ع - : الْحَطَّاءُ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ مَا دَامُوا فِي الْمَدِينَةِ.  
قُلْنَا: لَيْسَ يُنْكَرُ ذَلِكَ عِوَاذَ مَا جَرَى هَذَا الَّذِي قَدَّرْتُمُوهُ.

٢- ب و ج - يقول .

١- ب و ج : + يقول .

١- ج : لا .

٢- ج : لا .

١- ج : المدينة .

٥- ج : - على .

٨- ب + لقول

٧- ج : قلت

٩ الف : فررتموه

## فصل في أن موافقة إجماع الأمة لمضمون خبر هل يدل على أنهم عملوا به ومن أحله

اعلم أنه لا يحوز أن تجتمع الأمة على حكم من الأحكام  
إلا بحجة توجب العلم، لأن من جملة المتحسين من لا يحوز  
عليه الخطأ، ولا ترك الواجب، فإذا ظهر بينهم خبر واحد وعملوا  
بما وافق مضمونه \* فليس يحوز أن يقطع على أن جميعهم إنما  
عمل لأحله، بلغة التي ذكرناها، وإن كان متواتراً يوجب العلم،  
ولم يظهر سواء بينهم؛ فالأولى أن يكون عملهم لأحله و  
مخالفة ما في علمه كون الإجماع حجة يقولون يمكن أن يكونوا  
ذهبوا إلى ذلك الحكم المخصوص لأجل اجتهد أذهام إليه، أو  
لأجل خبر آخر لم يظهر بينهم، للاستعانة بالإجماع عنه، فلا يجب  
القطع على أنهم عملوا لأجل هذا الخبر الظاهر، وهذا منهم قريب.

[١٧٨]

- |                  |  |
|------------------|--|
| ١ - ب : ان       | ١ - لف : تجتمع، ج : جمع                    |
| ٢ - ب : لحد      | ٢ - ج : م                                  |
| ٣ - ب : جملة     | ٣ - د : ج : و : دا                         |
| ٤ - لف : المخصوص | ٤ - هـ : هكذا في النسخ، ولعل الأصل «غريب». |

وصل في هل يجوز أن يجمعوا على الحكم  
من طريق الاجتهاد أو لا يجوز ذلك<sup>٢</sup>

اعلم أن هذه مسألة فرع على القول بصحة الاجتهاد، وأنه  
طريق إلى العلم بالأحكام، وأن الله - تعالى - قد تعدنا به، ومن  
دفع العبادة بالاجتهاد، وأن تكون طريقاً إلى العلم بالأحكام؛  
لا كلام له في هذا فرع، وسندل على أن الاجتهاد في الشريعة  
باطل، عند الملوع إلى الكلام فيه، بإذن الله - تعالى - ومشيئته، و  
إنما يسكن في هذه المسألة من ذهب إلى العبادة بالاجتهاد.  
وليس لأحد أن يقول: لا يجوزون، وإن لم تتبع<sup>١</sup>  
بالاجتهاد<sup>١٠</sup> أن يجمعوا<sup>١١</sup> معطبر على حكم من الأحكام من جهة  
الاجتهاد.

- |                    |                    |
|--------------------|--------------------|
| ١- ج : أولى .      | ٢- ب : - ذلك .     |
| ٣ ب و ج والاحكام . | ٤- الف و ج : تعالى |
| ٥ ج : - و .        | ٦- ب : لهذا .      |
| ٧ ج + و            | ٨- ب و ج : يجوز .  |
| ٩- الف - لم .      | ١٠- ب : يتعد .     |
| ١١- ب : + و        | ١٢ ج : يجمعون      |

قلنا : يَنصَحُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى الْخَطَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ عَلَى خَطَا<sup>١</sup> ، لِأَنَّ فِي حَمَلَتِهِمْ مَنْ لَا يَحُورُ عَلَيْهِ الْخَطَا ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْأُمَّةِ اخْتِلَافٌ فِي صَحَّةِ الْإِجْتِهَادِ ، وَأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ ، بَطُلَ تَقْدِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا كَانَ هُوَ<sup>٢</sup> إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَبِهِمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقِيَاسَ وَالْإِجْتِهَادَ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ<sup>٣</sup> وَاجِبًا<sup>٤</sup> ، وَهَذِهِ حَالُهُمْ<sup>٥</sup> ، عَنْهُ حُكْمٌ وَاحِدٌ مِنْ طَرِيقِ الْإِجْتِهَادِ .

وَاعْتِلَالُ الْمُحَالِلِينَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِقَوَائِمِهِمْ<sup>٦</sup> . إِنَّ أَمَّا الْقِيَاسَ قَدْ تَنَاقَضَ ، وَتَسْتَعْمِلُ الْقِيَاسَ وَهِيَ لَا تُشْعِرُهُ تَمَثُّلُ مِنْهَا بِالْمَاطِلِ ، لِأَنَّ هَذَا إِنْ حَارَ ، فَأَمَّا يَحُورُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْآخَرِ ، وَلَا يَحُورُ<sup>٧</sup> عَلَى الْجَمَاعَةِ الَّتِي تُحْصَلُ ، وَتَقْتَضِي<sup>٨</sup> ، وَتُشْفِقُ أَيْضًا فِي الْمُدَقِّقِ وَالتَّحْقِيقِ ، وَهَذَا رَمَى مِنْهُمْ لِنَقُومِ بِالْعَمَلِ ، وَقَبْلَ الْمِطْبَةِ وَتَعَلُّلُهُمْ<sup>٩</sup> . أَيْضًا . بَأَنَّ الْخِلَافَ فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ كَالْخِلَافِ فِي الْقِيَاسِ ، وَقَدْ يُجْمَعُونَ لِأَحَدِهِ ، بَاطِلٌ . أَيْضًا . لِأَنَّ<sup>١٠</sup> تُحْجِزُ<sup>١١</sup> عَنْهُ

١- ج : الخطأ .

٢- ج : هو .

٣- ج : مقتضى .

٤- ب : نفس .

٥- ب : بخبر .

٦- ج : الخطأ .

٧- ج : هو .

٨- ب و ج : حالهم .

٩- ب : لا .

مَنْ يُحَالِفُ فِي حَرِّ الْوَاحِدِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى حَكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ  
لِأَحَدِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ . فَاتَّسَلَتَانِ وَاحِدَةٌ

فَأَمَّا الْعُمُومُ ، وَهَذَا وَقَعَ خِلَافٌ فِي أَنْ وَصَحَ الْفَقْهُ يَقْتَضِي  
الِاسْتِفْرَاقَ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْكُفْرَ الشَّرْعِيُّ يَقْتَضِيهِ ، وَمَنْ ارْتَكَبَ  
أَنَّهُ لَا عُرْفَ فِي الْعُمُومِ لِقَوِيٍّ وَلَا شَرْعِيٍّ لَا يَصَحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ  
بِظَاهِرِ الْعُمُومِ ، بَلْ بِقَرِينَةٍ وَدَلَالَةٍ .

فَأَمَّا تَعَلُّقُ مَنْ أَبِي الْإِجْمَاعِ عَنِ الْحُكْمِ مِنْ طَرِيقِ الْإِحْتِهَادِ  
بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَقْطُوعٌ بِهِ ، وَمَا طَرِيقُهُ الْإِحْتِهَادُ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ ؛  
فَيَسَّرُ شَيْئًا ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ أَنْ يَصِيرَ عَنِ بَعْضِ الْوُجُوهِ مَا لَيْسَ  
بِمَقْطُوعٍ بِهِ مَقْطُوعًا عَلَيْهِ ، وَيَتَّخِذُ الْحَالُ فِيهِ ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ  
بِمَا طَرِيقُهُ الْإِحْتِهَادُ ، اقْتَضَى حُكْمُهُ الْقَطْعَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الَّذِي  
هُوَ الْإِحْتِهَادُ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ بِهِ .

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُمْ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا مِنْ طَرِيقِ  
الِإِحْتِهَادِ ، كَمَا جَاءَهُمْ عَنِ قَسَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ ، وَأَنَّ

٢- ب : - ، فإن ، قالوا .

١- الب : قال .

٤- ج : يصر

٢- ح : دون ، بعد لا

الاتفاق لا وجه له إلا الاجتهاد<sup>١</sup>، وكذلك الاتفاق على إمامة  
أبي بكر بعد الاختلاف، وطريقها الاجتهاد<sup>٢</sup> فليس بمعرضي<sup>٣</sup> ومن  
أين لهم أن الاتفاق على قتال أهل الردة لم يكن إلا عن اجتهاد<sup>٤</sup>،  
وله وجه في نصوص القرآن قد تعلق بها<sup>٥</sup>، وأما إمامة أبي بكر<sup>٦</sup>،  
فإذا قيل<sup>٧</sup> الإجماع باطن وظاهر<sup>٨</sup> عنها، فغير مستقيم أنه عند  
اجتهاد<sup>٩</sup>، والكرية تزعم أنها كانت عن نصي<sup>١٠</sup> من الرسول - ع -  
على إمامته.

وأحد كثيراً من مصبى أصول الفقه يمتنع<sup>١١</sup> من القول  
بجواز أن تجمع<sup>١٢</sup> الأمة على الشيء<sup>١٣</sup> تختياراً أو تقييداً وفي الفقهاء  
من يجيز<sup>١٤</sup> ذلك، ويصرح بأن<sup>١٥</sup> إجماعهم قد يكون<sup>١٦</sup> تارة عن  
توقيف، وأخرى عن توقيف، وعلى أصولهم يجب أن يكون<sup>١٧</sup>

- ١- ب: - كاجماعهم، بالسجدة.
- ٢- ج: ح: - صلى.
- ٣- الف: - قد علو بها.
- ٤- ج: ح: - اسلم.
- ٥- ج: ح: - نفس.
- ٦- ج: ح: - يسج.
- ٧- الف: - تغيباً.
- ٨- ب: - ب: - بصر.
- ٩- ب: - ب: - قد يكون.
- ١٠- ج: ح: - يسج.
- ١١- الف: - تغيباً.
- ١٢- ب: - ب: - قد يكون.



ذلك حائزاً لا يمنع منه مانع ، وإذا حاز الخطأ عنى كل واحد منهم ، وحاز أن يقدم الله - تعالى - في جماعتهم خلاف ذلك ، وحاز - أيضاً - أن يكون قول كل واحد يسوع مخالفة ، ولم يجوز ذلك في الجماعة ، فالأحار أن يجمعوا عنى القول بالتبعية ، والتقليد ، إما من كتبهم ، أو من معصمهم ، ويوحى الله - سبحانه وتعالى - اتباعه ، وكونه حجة ١٧ ، لأن القول هو ما يقدمه الله - سبحانه - من المصلحة ، وهذا مما لا انفصال لهم عنه .

فإن قيل كيف لا يترمكم أنتم مثل ذلك ، وأنتم تقولون :  
أن الإجماع حجة ؟

قلنا يجوز أن يثبت ويقاد كل من عدا الإمام ، فأما الإمام نفسه فذلك لا يجوز عليه ، لأنه قسح ، وليسح قد أمناه له لعصمته ،  
عبارة العروسة و يسكم في ذلك

١- ب : وحاز ، يعادى وإن حاز ٢- ح - - الخطأ ، تأييداً .

٣- لف بالتعصب . ٤- ح يلزمهم

٥- ب وج - انتم ٦- ب + لا

٧- ب : نسخ . ٨- ب وج : تقلد

٩- ب : كل . ١٠- ب : القبح .

١١- الف : لعصمته ١٢- ب - في ذلك .

## فصل في القول اذا ظهر بين الصحابة ولم يعرف له مخالف كيف حكمه

اعلم ان القول اذا ظهر وانتشر ولم يكن في الامة ولا قائل

له<sup>١</sup> وعامل عليه<sup>٢</sup> اوراق يكون ذلك القول \* قولاً له<sup>٣</sup>، حتى لو

استفتي<sup>٤</sup> لم يفت إلا به<sup>٥</sup>، ولو حكم<sup>٦</sup> لم يحكم إلا به<sup>٧</sup> فهو

الإجماع الذي لا شبهة في أنه حجة وحق

فاما اذا انتشر القول، ولم يكن فيه<sup>٨</sup> ولا قائل له<sup>٩</sup>، وسأكت

عن الكبير عليه<sup>١٠</sup> فقد اختلف الناس فيه ذهب أكثر الفقهاء وأبو

عالم<sup>١١</sup> المحتسب إلى أنه إجماع وحجة، ذهب أبو هاشم وجماعة من

الفقهاء إلى أن ذلك حجة<sup>١٢</sup>، وإن لم يكن إجماعاً، وقل آخرون

من الفقهاء<sup>١٣</sup> ليس ذلك بحجة ولا إجماع، وبه ذهب كثير من

أهل الظاهر، وهو مذهب أبي عبد الله<sup>١٤</sup> النصري، وهو الصحيح الذي

لا شبهة فيه

١ - الب : منهم .

٢ - ب : قوله .

٣ - الب : + او ساكت به .

٤ - ح : حجة .

٥ - ب : + العس .

٦ - الب : من يرميه .

٧ - ج : فيهم .

٨ - ر : + .

٩ - الب : هو .

وَأَمَّا قُلْنَا: أَنَّهُ الصَّحِيحُ دُونَ مَعْدَاهُ، لِأَنَّ السُّكُوتَ عَنِ  
 الْإِكْبَارِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّصَالَةِ. لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِأُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ،  
 وَدَوَاعٍ مُتَبَايِنَةٍ، مِنْ نَقِيَّةٍ، وَزَهْنَةٍ، وَهَسْبَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ  
 الْأَسْبَابِ الْمُعْتَادَةِ فِي مِثْلِهِ، وَأَمَّا يَقْتَضِي الرِّصَالَةَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا وَحْدَةَ لَهُ  
 إِلَّا لِرِّصَالَةٍ، وَلَا نَسَبَ لَهُ يَقْتَضِيهِ سِوَاهُ، وَإِذَا لَمْ يَدُلَّ لِإِمْسَاكَ عَنِ الْكِبَرِ  
 عَنِ الرِّصَالَةِ، وَلَا ذِلَالَةٍ فِيهِ عَنِ وَقُوعِ الْإِحْصَاعِ، وَمَنْ رَأَى مِمَّنْ  
 يَطْمَعُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ كُلَّ مُتَحَدِّدٍ مُصِيبٌ يَقُولُ زَائِدًا عَنِ  
 مَا دَرَاهُ أَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْكِبَرِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ  
 أَوْ الْقَوْلَ لَيْسَ بِمُكْرَهٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يُنْكَرَ الْقَوْلُ عَلَى قَائِلِهِ،  
 لِأَنَّ أَحَدَ أَهْلِ صَوَابٍ مِنَ أَهْلَانِ، وَإِنْ نَهَى يَكُنْ عِنْدَ مَنْ قَسَمَتْ عَنْ  
 الْكِبَرِ صَوَابٌ فِي حَقِّهِ، وَقَدْ يُتَصَوَّبُ عِنْدَ أَهْلِ الْإِحْتِهَادِ بِمَعْصُ  
 الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَيَّدْ أَهْلُ صَوَابٍ فِي حَقِّهِ، وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ.  
 وَمَنْ لَا يَرَى صَحَّةَ الْإِحْتِهَادِ لَا يُفْضِلُ بِهَذَا الْفَصِيلِ، فَإِذَا كَانَتْ

٢- الف: - من.

٤- ج: على.

٦- ب: من.

٨- الف: شول والله.

١٠- ب: و ج: هذا.

١- الف: دوعى.

٣- ج: - له.

٥- ب: الى.

٧- ب: و ج: مى.

٩- ب: - ما ذكرناه، تاليفاً.

ترك الكبر لا يدل على الرضا ، فلا يجب أن تستفيده منه ، وإذا لم يقطع عنه ، فلا إجماع في ذلك ، ولا حجة .

فأما تعويل<sup>٢</sup> أبي هاشم وغيره في أنه حجة وإن لم يكن إجماعاً على أن<sup>٣</sup> الفقهاء يفتيدونه ، ويؤيدون عليه ، ويحتجون به ، فليس بشيء ، لأنه غير مسلم لهم أن جميع الفقهاء يحتجون به . ثم لو سلم ذلك ، لم يكن في فعلهم حجة ، لأن تقليدهم غير حائز .

ومما طعن به على هذه الطريقة زائد على ، ذكرناه أن قيل ، الإمساك عن الكبر لا يدل على التصويب ، لأنه غير مكر أن يكون انفساك شاكاً في كون ذلك مكرراً ، أو متوقفاً ، وإنما يجب أن يسكر لتكرار إذا عينه منكراً

وما يقال على هذه الطريقة من أنه لا يجوز أن يتقرر العصر ، ويمتد الزمان على هذا الشك والوقف ، ليس يفتقد أيضاً ، لأن الشك قد يجوز أن يستمر لاستمرار أسايه ، ولضعف الدواعي إلى تحقيق المسألة ، وانقطع على الحق فيها . وكل هذه الأمور التي

١ - ب و ح - يستفيده . ٢ - ح : العويل .

٣ - ح - أن . ٤ - الف قبل .

٥ - الف - ضعف . ٦ - الف مسائله .

يَتَعَدَّلُونَ بِهَا تَقْرِيَّاتٌ لَا تَقْتَضِي قَطْعًا، وَلَا تَوْجِبُ عَلَمًا.

## فصل في حكم القول إذا وقع من الصحابي ولم يظهر ولم يعرف له مخالف

إِعْلَمُ أَنَّ فِي الْقَهَاءِ مَنْ يُحَرِّى هِدْمَ الْمَسْأَلَةِ مَحَرِّى الْإِجْمَاعِ،  
وَهَذَا هَيْدٌ حَذًا، لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا لَمْ يَقْعِ<sup>١</sup> الثَّقَةُ بِسَمَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنَ الْعُلَمَاءِ لَهُ، وَخَوَاتِمًا أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ؛ فَكَيْفَ  
يُقْطَعُ عَلَى رِضَاهُمْ بِهِ، أَوْ وَحْوِبِ إِكْبَارِهِ عَنْهُمْ وَهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ؟  
وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا بُقِنَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُقَلَّ بِوَأْوَ  
وَحَبِّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْحَقُّ، لِأَنَّ الْحَقَّ أَوْ كَلَّ فِي عَيْرِهِ، لَيَقْلَّ،  
كَمَا بُقِنَ هَذَا، وَذَلِكَ - أَيْضًا - لَا يَزِمُ، لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ  
الْمُبْحَقُّ فِي هِدْمِ الْمَسْأَلَةِ دَعَاؤُهُ<sup>٢</sup> إِلَى أَنْ يُقْتَى بِالْحَقِّ فِيهَا، فَلَا  
يُقَلَّ قَوَاهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَوْلٌ يَجِبُ قَبْلَهُ، فَبِنْ قَدَرُوا أَنَّ الْحَاجَةَ  
مَاسَّةً، وَالِدَّوَاعِي مَتَوَقِّرَةً إِلَى قَوْلِ الْحَقِّ فِيهَا، وَنَافِعَ هَذَا لَمْ يَطْهَرِ

١ - ب و ح : يقع .

٢ - ح : قال .

١ - ب و ح : يقتضى .

٢ - ب و ح : أحد .

٣ - ب : أو .

إِلَّا قَوْلُ وَاحِدٍ، فَلَا يُدَّ مِنْ شَرْطِ آخَرَ زَائِدٍ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، وَهُوَ  
أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمُحَقِّقِ مَانِعٌ مِنْ إِظْهَارِ الْحَقِّ، لِأَنَّا إِنْ حُوزَ أَنْ  
يَكُونَ هُنَاكَ مَانِعٌ، لَمْ يُقَطَعْ عَنْهُ أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا ظَهَرَ، دُونَ مَا لَمْ  
يُظْهَرْ. وَهَذِهِ جَمَلَةٌ كَافِيَةٌ.

## فصل في هل يجوز مع اختلاف الصحابة اتباع بعضهم دون بعض

أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ  
تَأْخُذَ مَعَ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَجُوزُوا  
- أَيْضًا - لِلْعَالَمِ أَنْ يُقْبَلَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَأَمْتَنُ آخَرُونَ مِنْ  
ذَلِكَ كَلِمَةً. وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ  
يُقْبَلَ غَيْرُهُ، وَأَنْ يَتَّبِعَهُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ

١- ج: للحق ٢- ب: الحق.

٣- ب: قطع.

٤- هذا هو الظاهر، لكن في نسخة بوج يأخذ بصحة جانب، وفي نسخة الف بالانقطاع ممرة

٥- الف، بعضهم ٦- ب و ج: يجوز ليس

٧- ج: صحيح.

الْمَسَانَّةُ مُنْبِئَةٌ عَلَى الْقَوْلِ بِصَحَّةِ الْإِجْتِهَادِ، وَأَنَّ كُلَّ مُخْتَلِفٍ مُصِيبٌ،  
وَأَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَإِذْ كُنْتَ لَا تَذْهَبُ إِلَى هَذَا  
الْأَصْلِ : فَلَا مَعْنَى لِنُكْلَامٍ فِي التَّرْيِيعِ عَلَيْهِ. وَقَدْ أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ  
نَهَى انْقِيَاصَ وَالْإِجْتِهَادَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالدِّي  
تَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ عَلَى السَّمْعِيَّاتِ أدْلَةٌ قاطعةٌ توجبُ الْعَالَمَ كَالْعَقَلِيَّاتِ، \* [١٢٠] ٥  
وَكَمَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَلِّدَ غَيْرَهُ فِي الْعَقَلِيَّاتِ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ  
فِي السَّمْعِيَّاتِ، فَالْمَثَلَةُ الْحَامِةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّهُ مُتِمِّكُنٌ مِنْ أَنْ  
يَكُونَ كَالْعَالِمِ بِالنَّصْرِ وَالتَّحْصِيصِ، وَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُخْزَلْهُ  
الْمُقَلِّدُ، وَإِنْ جَازَ لِمُسْتَفْتَى تَقْبُلُ الْعَالِمِ بِالْأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ،  
وَلَا يَتِمَّا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعَالِمِ وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كَمَا يَهُ. ١٠

بابُ الْكَلَامِ فِي الْقِيَاسِ وَمَا يَتَّبَعُهُ وَيُلْحَقُ بِهِ.

فصلٌ يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيمِهِ

اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْقِيَاسِ لَمَّا كَانَ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ مَنْ جَعَلَهُ

المدحوب : يسحب . ٢ - مدحوب : على ان

٣ - ج : تكون . ٤ - مدحوب : يسحب

٥ - ب - ولا مدحوب : يسحب

دليلاً شرعياً يدل على الأحكام الشرعية كالنصوص، وبين من نفى  
 كونه يهديه الصفة، وجب أن يقدم<sup>٢</sup> أمام ذلك، الكلام في أن  
 الأحكام الشرعية لا بد منها من دليل، ثم نبين<sup>٣</sup> هل يصح كون  
 القياس دليلاً على الأحكام الشرعية، أو لا يصح ذلك، وإذا صح؛  
 هل ثبت كونه دليلاً، أو لم يثبت، لأن أدلة الشرع على إجماع<sup>٥</sup>  
 واختلاف هي الكتاب والسنة المقطوع بها والإجماع وأخبار  
 الآحاد والقياس، ولا خلاف في أن الكتاب والسنة المقطوع بها دلالة  
 على الأحكام. وقد دأبنا على أن الإجماع - أيضاً - كذلك.  
 ودأبنا في باب الكلام في الأخبار على أن خبر الواحد ليس بدليل  
 شرعي، وإن جاز في العقل أن يكون كذلك. وسندل على<sup>١٠</sup>  
 أن القياس - أيضاً - ليس بدليل على الأحكام. وإن جاز في العقل  
 - لو تعبد الله به - أن يكون دليلاً. ولا بد من الرد على من  
 حالف في أنه لا بد في كل حكم شرعي من دليل عليه.

١- ج: أحكام.

٢ ب: تقدم.

٣ ج: بين.

٤ ج: - صح هل.

٥ الف و ب: اجتماع.

٦- ب و ج: عليها الف: + عليه.



فصل في أنه لا يجوز أن يفوض الله - تعالى - إلى النبي  
ع-<sup>٢</sup> أو العالم أن يحكم في الشرعيات بما شاء إذا علم  
أنه لا يختار إلا الصواب

اعلم أن الصحيح أن ذلك لا يجوز، ولا بد في كل حكم  
من دليل،<sup>١</sup> ولا يرجع إلى اختيار الفاعل،<sup>٢</sup> والعلم بأنه لا يختار  
إلا الصواب غير كاف في هذا الباب، وحالف موسى<sup>٣</sup> بن  
عمران في ذلك،<sup>٤</sup> وقال: لا فرق بين أن ينص الله<sup>٥</sup> على الحكم،<sup>٦</sup>  
وبين أن يعلم أنه لا يختار إلا ما هو<sup>٧</sup> المصلحة، فمفوض ذلك  
إلى<sup>٨</sup> اختياره.

والذي استدل به في الكتب على هذه المسألة أنه لا بد في  
الشرع من دلالة مميزة للصالح من الفساد، واختيار المكلف  
يعوز أن يتناول المقسدة، كما يتناول المصلحة، فلا تميز<sup>٩</sup> فيه.

١- الف : - الى

٢- الف : - و .

٣- الف : موسى .

٤- الف : - الله ، ح : له .

٥- الف : - ما هو .

٦- الف : - تميز ، ح : تميز .

٧- الف : - ع .

٨- الف : الماقل .

٩- ج : + ولا فرق .

١٠- ح : + و ليس .

١١- الف : - الى .

وَرُبَّمَا حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى الْأَخْبَارِ : وَ أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ  
يَتَّفِقَ مِنْهُ الْأَخْبَارُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ بِالصَّدَقِ دُونَ الْكُذِبِ ، فَكَذَلِكَ  
الْأَحْكَامُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّفِقَ مِنْهُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ تُمَيِّزُ الصَّلَاحَ مِنَ  
الْفَسَادِ

- وَرُبَّمَا<sup>١</sup> أَلْزَمُوا<sup>٢</sup> اخْتِبَارَ النَّبِيِّ - ص ع - بِغَيْرِ مُعْجَزَةٍ وَلَا  
دَلَالَةٍ ، بِأَنْ يَقْلَمَ<sup>٣</sup> أَنَّا لَا نَحْصُرُ إِلَّا مَنْ هُوَ نَبِيٌّ<sup>٤</sup> .  
وَهَذَا أَنْقَضَ عِبْرُ كَافٍ ، لِأَنَّ<sup>٥</sup> لِمَنْ خَالَفَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ  
هَبْهَا دَلَالَةً مُمَيِّزَةً ، وَهِيَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - لَهُ<sup>٦</sup> . قُلْ مَا شِئْتُ ، فَقَدْ  
عَدَمْتُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ إِلَّا الصَّوَابَ<sup>٧</sup> . لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ بِهَدْيِ الطَّرِيقَةِ  
مِنَ الْإِطْعَاءِ كَمَا أَمِنَ بِالنَّصْرِ عَلَى الْحُكْمِ بِعَيْنِهِ ، وَ إِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا<sup>٨</sup>  
أَنْ أَحَدَهُمَا مُجَمَّلٌ وَالْآخَرُ مُفَصَّلٌ .

وَرُبَّمَا ارْتَكَبُوا فِي الْأَخْبَارِ مَا ارْتَكَبُوهُ فِي الْأَحْكَامِ ، وَ<sup>٩</sup>  
فِي تَمَيُّزِ النَّبِيِّ مِنَ الْمُتَنَبِّئِ ، وَ لَيْسَ إِذَا فَرَّقَ مُوَيْسٌ<sup>١٠</sup> بَيْنَ الْأَخْبَارِ

١- ب و ج : يتفق

٢- ب : اما .

٣- الف : الرموا .

٤- الف : النبي .

٥- ب و ج - و : يحى لان .

٦- الف : له .

٧- الف : و .

٨- الف : يونس .

عَنِ الْأَحْكَامِ<sup>١</sup> وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ لَمْ يَجْزَ لِمِثْرِهِ أَنْ يُسَوَّى  
بَيْنَ الْكَلِّ ، وَلَا تَنَاقُضَ<sup>٢</sup>

وَقَدْ كُنْتُ نَصَرْتُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي كُتُبِي ، بِأَنْ قُلْتُ : إِذَا  
خَمَلْتُمْ أَمَارَةَ كَوْنِ الْحَكْمِ صَلَاحًا وَصَوَانًا الْإِخْتِيَارَ<sup>٣</sup> لَهُ ، جَعَلْتُمْ  
الْكَلَامَ فِي نَفْسِ الْإِخْتِيَارِ<sup>٤</sup> فَقَوْلُ<sup>٥</sup> الْإِخْتِيَارِ مَعْلَهُ<sup>٦</sup> ، وَيُمْكِنُ<sup>٧</sup>  
عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، إِذَا تَعَلَّقَ بِشَيْءٍ ، كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ  
حَسَنًا ، فَبَيَّانِي شَيْءٌ تَأَمَّنُ<sup>٨</sup> فِي هَذَا الْإِخْتِيَارِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، وَ  
هُوَ إِذَا أَقْدَمَ<sup>٩</sup> عَلَيْهِ مُخَاطَرًا ، لِأَنَّهُ<sup>١٠</sup> يُجَوِّزُ كَوْنَهُ قَبِيحًا ، وَالْإِقْدَامُ  
عَلَى مَا يُجَوِّزُ أَعْلَى كَوْنَهُ قَبِيحًا<sup>١١</sup> كَالْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ قَبِيحًا<sup>١٢</sup>  
١٠ فِي الْقُبْحِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : يَأْمَنُ<sup>١٣</sup> مِنْ<sup>١٤</sup> ذَلِكَ يَجْبِرُ اللَّهُ - تَعَالَى - لَهُ<sup>١٥</sup>

١ - ح : عن الأحكام .

٢ - الف : بالاختيار .

٣ - ح : معول .

٤ - ب و ج : ممكن .

٥ - ب : قدم .

٦ - ج : - وهو إذا ، تأييداً .

٧ - الف و ب : تأمن .

٨ - الف : - له .

٩ - الف : - من .

١٠ - الف : - لا .

١١ - الف : - من .

١٢ - الف : - من .

١٣ - الف : - من .

١٤ - الف : - من .

١٥ - الف : - من .

عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ وَلَا يُقَدِّمُ<sup>١</sup> إِلَّا عَلَى الْحَسَنِ .

قُلْنَا : هَذَا الْخُصْرُ إِنَّمَا يُقَدِّمُ<sup>٢</sup> حَسَنًا مَا يُقَدِّمُ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ بِمَدْفَعِهِ لَهُ ، وَاخْتِيَارِهِ إِنْيَاهُ<sup>٤</sup> ، وَهُوَ يَخْتَارُ إِلَى أَمَارِهِ مُمَيَّزَةً قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ ، وَ قَبْلَ الْفِعْلِ<sup>٥</sup> ، لِيَتَمَيَّزَ<sup>٦</sup> لَهُ الْقَبِيحُ مِنْ<sup>٧</sup> الْحَسَنِ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ<sup>٨</sup> ، فَيَأْمَنُ<sup>٩</sup> مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَحْزُرُ كَوْنَهُ قَبِيحًا ، وَإِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ<sup>١٠</sup> أَمَارَةٌ مُمَيَّزَةٌ ، وَجَعَلْتُمْ الْأَمَارَةَ لَهُ عَلَى حُسْنِ الْفِعْلِ اخْتِيَارَهُ لَهُ ؛ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَأْمَنُ<sup>١١</sup> فِي<sup>١٢</sup> هَذَا<sup>١٣</sup> الْإِخْتِيَارِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، وَلَا أَمَارَةٌ مُمَيَّزَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ ؟

فَإِنْ قُدِّمَتْ : يَنْبَغُ أَنْ يُقَالَ لَهُ : قَدْ عَدِمْنَا أَلَا لَا تَفْعَلْ اخْتِيَارًا إِلَّا وَهُوَ حَسَنٌ .

قُلْنَا . هَذَا يَقْبَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ حُسْنَ مَدْفَعِهِ لَهُ<sup>١٤</sup> ، وَهُوَ

١ - الف : يقدم ، تشديد انداد

٢ - الف : ع

٣ - ب : يصدده .

٤ - الف و ح : تقدم .

٥ - الف : القول .

٦ - الف : يتميز

٧ - ج : عن .

٨ - ج : يعمل

٩ - الف : يأمن .

١٠ - ج : يتقدم

١١ - الف : يأمن .

١٢ - ب : في

١٣ - ب : هذه .

١٤ - ب : له .

إِذَا قَعَنَهُ زَالَ التَّكْلِيفُ عَنْهُ فِيهِ ، وَ هُوَ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ مُكْتَفٍ لِأَن  
يَفْعَلَ الْحَسَنَ وَالصَّالِحَ ، فَيَأْتِي شَيْءٌ تَمَيَّزُ لَهُ قَبْلَ الْفَعْلِ مَا هُوَ  
صَالِحٌ مِنْ غَيْرِهِ ؟ ، أَوْ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي إِقْدَامَهُ عَلَى مَا لَا يَأْمُرُ أَنْ  
يَكُونَ قَبِيحًا ؟ .

وَلَمَّا تَأَمَّلْتُ هَذَا الْكَلَامَ ، وَجَدْتُهُ غَيْرَ كَافٍ ، لِأَنَّهُ لِلْمُخَالَفِ  
أَنْ يَقُولَ : الْمَرْضُ أَنْ يَأْمُرَ الْمُكْتَفِ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ قَبِيحًا أَوْ مُفْسِدَةً  
فَيَسْتَحِقُّ الدَّمَ ، \* قَائِلٌ : فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَمْرٌ  
قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ ، وَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْأَمْرَةُ عَلَى ذَلِكَ هِيَ نَفْسُ  
الْفَعْلِ ؟ ، وَ عَلَى الْاَوْحَيْنِ حَمِيدٌ هُوَ آئِنٌ مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ ، وَيَتَخَصَّصُ  
مِنْ الدَّمِ . وَ لَيْسَ يَجِبُ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَةَ إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ  
الْفَعْلَ ، كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى مَا لَا يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، لِأَنَّهُ قِيلَ  
أَنْ يَفْعَلَ ، مِنْ قِيلَ لَهُ : قَدْ عَلِمَ أَنَّكَ لَا تَخْتَارُ ، إِلَّا الْحَسَنَ ؛  
فَهُوَ آئِنٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَبِيحِ قَبْلَ ١١ الْفَعْلِ أَوْ بَعْدَهُ ، غَيْرَ أَنَّ

٢ ب : ضاى

١ ب و ح : سبى

٣ - ب : اعمل ، ضاى ان يعمل . ٤ ب و ح : يكون .

٦ ح : - ان .

٥ - ب : - من .

٨ ب : متقدما .

٧ - ج : بتقدم .

١٠ ج : يختار .

٩ - ب : يأمر .

١١ - ج : فعل .

ذلك وإن جاز في الفعل الواحد أو الإثني ، قلن يجوز أن يكون  
المعلوم من حاله في كل أفعاله أنه لا يختار منها ، إلا ما هو حسن  
و مصلحة من غير أمارة مميزة مُتَقَدِّمَة ، كما لا يجوز أن يكون  
المعلوم من حاله أنه لا يقع منه أبداً ، إلا الفعل المحكم اتفاق من  
غير علم ، تَقَدَّمَ . ولهذا يجوز في الأمر أن يقع منه الحرف .  
والثاني اتفاق ، ولا يجوز أن يكتب لكثير بلا علم مُتَقَدِّم .  
وكذلك لا يجوز من المقسم أن يأتي بالشهر الكثير أبداً على  
سبيل الاتفاق من غير علم له تَقَدَّمَ ذلك ، وإن حار أن يقول  
اشيئت الواحد و ما جرى مخراجه قصر الكثير محالاً ، واليسير  
مُجَوِّزاً . فقد بطل مذهب مؤسره ' بن عمران على كل حال ، لأنه  
كان يذهب إلى جوار ذلك أبداً سرمداً على سبيل الاتفاق  
فإن قيل : إذا كنتم اعتمدتم في كتب الإمامية في فساد الاختيار

- |                   |                                |
|-------------------|--------------------------------|
| ١- ج : منها .     | ٢- الف : فعل .                 |
| ٣ الف : الأمن .   | ٤- ب و ج : - ما                |
| ٥ الف : الحرف     | ٦- ب : الامان                  |
| ٧ ج : مقدم        | ٨- الف : المقسم ، ب : المقسم . |
| ٩- ا ب : - أبدا . | ١٠ ب : تقدم .                  |
| ١١ الف و ج : بوس  |                                |

لِلْإِمَامِ عَلَى أَنْ عَصَمَتْهُ تَحِيلُ اخْتِيَارِ الْأُمَّةِ<sup>١</sup> لَهُ ، وَ أَبْطَلْتُمْ أَنْ يَكُونَ  
الْمَعْلُومُ أَنَّهُمْ لَا<sup>٢</sup> يَخْتَارُونَ اتِّفَاقًا إِلَّا الْمَعْصُومَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي  
طَعَنْتُمْ الْآنَ فِيهَا ، فَيَجِبُ جَوَازُ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ مَعَ عَصَمَتِهِ .

قُلْنَا : يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ هُنَاكَ : إِمَّا إِذَا قَدَّرْنَا أَنْ يَقُولَ اللَّهُ - تَعَالَى -

لِمَنْ كَلَّمَهُ اخْتِيَارَ الْإِمَامِ : « قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا يَقَعُ مِنْكَ إِلَّا اخْتِيَارُ

الْمَعْصُومِ » إِنْ هَذَا هُوَ نَصُّ عَلَى الْإِمَامِ ، وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةٍ ، وَ

إِنَّمَا نَنْتَعِ<sup>٣</sup> مِنْ اخْتِيَارِ الْمَعْصُومِ<sup>٤</sup> مِنْ غَيْرِ امْتِنَادٍ إِلَى هَذَا النَّصِّ .

عَلَى أَنْ هَذَا<sup>٥</sup> إِنْ اتَّفَقَ فِي بَعْضِ الْأُثْمَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ فِي كُلِّ

إِمَامٍ ، كَمَا قُلْنَاهُ فِي الْكِتَابَةِ ، وَ نَطْمِ الشَّيْعِ ، وَ مَا أَثْمَنَ ذَلِكَ . وَ

أَمَّا<sup>٦</sup> إِزَامُهُمْ<sup>٧</sup> الْأَخْبَارُ<sup>٨</sup> عَنِ الْعَائِيَاتِ<sup>٩</sup> بِالصَّدَقِ اتِّفَاقًا ، مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ ،

وَ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ غَيْرِ مُعْجِزٍ<sup>١٠</sup> ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُلْتَزِمُوا ذَلِكَ فِي

الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ ، وَ الْمَرَّةِ<sup>١١</sup> الْوَاحِدَةِ دُونَ الْمَرَّاتِ ، كَمَا قُلْنَاهُ

فِي الْكِتَابَةِ وَ مِثْلِهَا .

١- ب : تَحِيلُ اخْتِيَارِ الْأُمَّةِ . ٢- ج : لَا .

٣- ح : يَنْتَعِ . ٤- ب : - إِنْ هَذَا ، وَ اتِّفَاقًا .

٥- الف : + الْوَجْهَ . ٦- ب وَ ج : عِلْمًا .

٧- الف : التَّارِخُ . ٨- ب : + الْعَائِيَاتِ .

٩- ب : الْمُعْجِزَاتِ . ١٠- ج : حِجْر .

١١- ب : الْمَرَّةِ .

وَقَدْ كُنَّا اعْتَمَدْنَا فِي بَعْضِ كُتُبِنَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ  
عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ يَلَا أَمَارَةً مُمَيَّزَةً مُتَقَدِّمَةً قَبِيحٌ ، وَإِنْ عَلِمَ الْمُكَلِّفُ  
أَنَّ الْمُكَلَّفَ <sup>١</sup> تَتَّفَقُ <sup>٢</sup> الْإِصَابَةُ مِنْهُ ، وَضَرَبْنَا لِذَلِكَ الْمَثَلَ بِمَنْ  
كَلَّفَ غَيْرَهُ أَنْ يُخَيِّرَهُ بِمَا فِي السَّبْتِ مِنْ غَيْرِ أَمَارَةٍ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْتَرَضَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَوَاقِبِ فِيهَا  
مُتَعَدِّدٌ ، وَ أَكْثَرُ مَا يَحْصُلُ لَنَا غَالِبُ الظَّنِّ ، وَ لَيْسَ يَقُومُ هَيْهَنَا  
الظَّنُّ مَقَامَ الْعِلْمِ ، وَ لَوْ غَيَّبَتِ الْعَاقِبَةُ <sup>٣</sup> ، وَ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا الصَّوَابَ ؛  
حَسَنَ التَّكْلِيفِ .

فَإِنْ قِيلَ : حَكْمٌ مَا يَقَعُ بِهِ التَّمْيِيزُ لِتُمْكِينِ حَكْمِ الْقُدْرَةِ  
وَ التَّمَكُّنِ فِي وُجُوبِ تَقْدِيمِ ذَلِكَ <sup>٤</sup> عَلَى وَقُوعِ الْفَعْلِ .

قُلْنَا : يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ أَلَدَى يَقَعُ بِهِ التَّمَكُّنُ فِي الْمَوْضِعِ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - أَيْضًا - مُتَقَدِّمٌ ، وَ هُوَ إِعْلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَهُ أَنَّهُ  
لَا يَخْتَارُ إِلَّا الْحَسَرَ ، وَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ ، وَ هَذَا دَلِيلٌ مُتَقَدِّمٌ يَقَعُ  
بِهِ التَّمْيِيزُ .

١- ج : ان المكلف . ٢ - و ح : يتفق

٣- ب : العاقبة . ٤- ب : - حكم القدرة ، ناهيا .



ثُمَّ اَنْفَرُقْ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْقَدْرِهِ وَاسْتَعْمَالِ وَ بَيْنَ تَقْدِيمِ دَلِيلِ التَّمْيِيزِ<sup>١</sup> وَاصْحَحْ ، لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَقَدَّمِ الْإِقْدَارُ وَ التَّمْكِينُ ، اسْتَحَالَ وُقُوعُ الْفَعْلِ ، وَ بَيِّنْ كَذَلِكَ دَلِيلِ التَّمْيِيزِ<sup>٢</sup> ، لِأَنَّ فَقْدَ تَقْدِيمِهِ لَا يُخِلُّ بِصَحَّتِهِ وَوُقُوعِ الْفَعْلِ

ثُمَّ يَقُلْ لِمَنْ سَأَلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَلَسَّ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ هُوَ أَنَّ الْمَكْتَفِ لَا<sup>٣</sup> يَقْتَضِي أَنَّ الْفَعْلَ وَاصِبٌ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ ، كَالضَّوِّهِ ، لِأَنَّهُ<sup>٤</sup> يَخْجُوزُ لِاحْتِرَامِ<sup>٥</sup> قَدَرِ نَامِيهَا ، فَلَا تَكُونُ<sup>٦</sup> وَاجِبَةً عَلَيْهِ . وَ إِنَّمَا يَنْتَهِي عِنْدَ افْرَاجِ<sup>٧</sup> مِنْهَا<sup>٨</sup> أَنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً ، فَقَدْ صَارَتْ أَمَارَةً وَحُوبِ<sup>٩</sup> الْفَعْلِ عَلَيْهِ مِنْ خِزَرَةٍ غَيْرِ مُتَقَدِّمَةٍ ، وَلَمْ تَحْجَرْ<sup>١٠</sup> مَحْجَرِ الْإِقْدَارِ<sup>١١</sup> وَ التَّمْكِينِ ، فَلَا<sup>١٢</sup> تَحْجَرِ<sup>١٣</sup> الْمَوْضِعِ<sup>١٤</sup> الْبَدِي اِخْتِلَافًا فِيهِ هَذَا الْمَجْرَى<sup>١٥</sup> .

- |                        |                                 |
|------------------------|---------------------------------|
| ١ - ب - عدم .          | ٢ - الفوح : التميز .            |
| ٣ - ب - ملك .          | ٤ - ب - لا ، يحى لا             |
| ٥ - الف و ر : - لا .   | ٦ - ج : الاحترام .              |
| ٧ - ج : يكون           | ٨ - الف : - منها                |
| ٩ - ب و ج : يعر مجراها | ١٠ - ب : الاقتدار .             |
| ١١ - ب - و لا          | ١٢ - ج : لا جرى ، يحى فالاجرى . |
| ١٣ - ب : - الموضع      |                                 |

وَقَدْ تَعَتَّقَ مُوسَى<sup>١</sup> فِي نُصْرَةِ قَوْلِهِ بِأَشْيَاءَ .

أَوْثَانًا قَوْلُهُ - تَعَالَى - « كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّسَى إِسْرَائِيلَ

إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ » فَاصَافُ<sup>٢</sup> التَّحْرِيمِ إِلَيْهِ .

وَنَائِبُهَا مَا رُوِيَ مِنْ<sup>٣</sup> « ع - لَنَا نَهَى عَنِ التَّعَرُّضِ<sup>٤</sup> لِسَمْتِ<sup>٥</sup>

مَكَّةَ » قَالَ لَهُ<sup>٦</sup> « التَّعَالَى - رَه - » « إِلَّا لِإِذْخِرَ يَارَسُولَ اللَّهِ » فَقَالَ<sup>٧</sup>

« ع - » « إِلَّا لِإِذْخِرَ » وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِصْدَاقِ الْحُكْمِ إِلَى رَأْيِهِ<sup>٨</sup> .

وَنَائِبُهَا مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ - ع -<sup>٩</sup> : « عَفَوْتُ<sup>١٠</sup> لَكُمْ عَنِ<sup>١١</sup>

التَّحِيلِ<sup>١٢</sup> » وَالرَّقِيقُ<sup>١٣</sup> فَاصَافُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَلْفَعُو إِلَى نَفْسِهِ دُونَ

الْوَحْيِ .

فَيَقُولُ لَهُ فِيهِ، تَعَتَّقَ بِهِ أَوَّلًا . لَيْسَ يَنْبَغُ أَنْ يُصَافَ التَّحْرِيمُ<sup>١٤</sup>

إِلَيْهِ - ع - وَ إِنْ كَانَ عَنْ وَحْيٍ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ مُؤَدِّيًّا لَهُ إِلَسَا . وَقَدْ

يُصَافُ التَّحْرِيمُ - أَيْضًا - إِلَى الْكِتَابِ ، فَيُقَالُ : إِنْ أَكْتَسَبَ حَرَّمَ

١ - الب و ح : موسى . ٢ - ح : و ا ص ا ف .

٣ - ح : التعرض . ٤ : الب : لست

٥ - الب : له . ٦ - الب : - ر ه

٧ - ب : عن النبي ص ، بجاء من قوله ع .

٨ - ج : عوت . ٩ - ج : من .

١٠ - ب : الحليل .

كُذِّبَ وَ كُذِّبَ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - حَرَّمَهُ وَ يُتِمِّكِنُ - أَيْضاً -  
 أَنْ يَكُونَ حَرَّمَهُ بِالْإِذْخِرِ<sup>١</sup> أَوْ بِالْيَمِينِ . وَ قَدْ قَالَ \* قَوْمٌ : إِنَّهُ عِزٌّ  
 مُتَمَتِّعٌ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - كَذْفُهُ الْإِجْتِهَادُ ، وَ إِدَاةُ<sup>٢</sup> الْإِجْتِهَادِ  
 إِلَى تَحْرِيمِهِ . فَأَضَافَ التَّحْرِيمَ إِلَيْهِ وَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ  
 يَمْنَعُ مِمَّا يَتَعَقَّبُ بِهِ مَوْسٍ<sup>٣</sup> .

و يُقَالُ لَهُ فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ ثَابِتٌ مِنْ أَيْنَ تَكُ أَنَّهُ - ص ع -  
 مَا كَانَ عَارِضًا عَلَى اسْتِدْلَاحِ الْإِذْخِرِ لَوْلَمْ يَتَذَكَّرْهُ الْقَاسِ بِهٖ<sup>٤</sup> ، وَ إِذَا  
 كَانَ دَيْتٌ حَاضِرٌ عِزٌّ مَقْطُوعٌ عَلَى خِلَافِهِ ؛ فَقَطَّ اسْتِدْلَالُكَ . وَ قَدْ  
 يَحْجُورُ - أَيْضاً - أَنْ يَكُونَ<sup>٥</sup> اللَّهُ - تَعَالَى - قَدْ أَعْلَمَهُ بِالْوُجُوهِ أَنْ  
 الْقَاسِ - ر ه -<sup>٦</sup> قَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْإِعْتِرَاضُ بِذِكْرِ الْإِذْخِرِ ، وَ أَنْ  
 الصَّلَاحُ أَنْ يَسْتَبْنِي<sup>٧</sup> الْإِذْخِرَ عِنْدَ قَوْلِهِ ، وَ لَوْ لَا قَوْلُهُ ، لَكَانَ  
 الصَّلَاحُ أَنْ يَتَعَلَّقَ التَّحْرِيمُ بِهِ مَضْمُونًا إِلَى غَيْرِهِ وَ يُتِمِّكِنُ - أَيْضاً -  
 أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَمْرُهُ بِتَحْرِيمِهِ مَا عَدَا الْإِذْخِرَ أَمْرًا جَزْمًا<sup>٨</sup> ،

١ - الب : سندر

١ - ب و ح - ا

٢ - ب : ص

٢ - ب و ح : اداة

٣ - الب : قد

٥ - الب : موسى

٤ - الف : ر ه

٧ ج : يكون

٥ - ب : اجزما

٩ ج : - ا

وَحَبِيرُهُ<sup>١</sup> فِي الْإِذْخِيرِ ، فَلَمَّا ذَكَرَهُ الْعَبَّاسُ ؛ اخْتَارَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -  
اسْتِثْنَاءَهُ الَّذِي قَدْ حُجِّلَ إِلَيْهِ إيجاباً لِحَقِّهِ .

وَيُقَالُ لَهُ فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ نَالِكٌ - لَيْسَ إِضَافَةُ الْغَفْوِ إِلَيْهِ بِدَلَالَةٍ عَلَى  
أَنَّهُ قَالَ بِرَأْيِهِ ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَهُوَ عَنْ وَحْيٍ ،  
كَمَا يَقُولُ : « حَرَّمْتُ » وَ « حَمَلْتُ » مِنْ حَيْثُ كَانَ مُؤَدِّياً لِلتَّحْرِيمِ .  
وَالْتَحْلِيلِ .

## فصل في القياس والاجتهاد والرأى ماهو ؟ وما معاني هذه الألفاظ ؟ .

إِنَّمَا أَنْ الْوَاجِبَ عَلَى مَنْ<sup>٢</sup> نَفَى شَيْئاً أَوْ أَثَبَتْهُ أَنْ يَتَّبِعْهُ بِذِكْرِ  
حَقِيقَتِهِ .

وَالْقِيَاسُ هُوَ إِبْنَاتٌ مِثْلَ حُكْمِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ لِلْمَقِيسِ . وَ لَهُ  
شُرُوطٌ لَا تُدْمِنُهَا<sup>٣</sup> ، وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ هُوَ مَا ذَكَرْتَاهُ<sup>٤</sup> وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ  
الْأَصْلُ الَّذِي هُوَ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ وَحُكْمُهُ<sup>٥</sup> مَعْلُومَتَيْنِ ، وَيُقَلَّمُ - أَيْضاً -

١- ب : وجيرة ، ج ذخيرة . ٢- الف : - . و هو

٣- ج : - . من . ٤ ب و ج : - . معها .

٥- الف : - . و .

الْفَرْعُ الَّذِي هُوَ الْمَقْبَسُ ، وَ الشَّبَهُ ١ ، الَّذِي لِأَجْبِهِ جُعِلَ حَكْمُ أَحَدِهِمَا حَكْمَ صَاحِبِهِ ٢ .

وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ الْمَقْبَسُ عَلَيْهِ وَحُكْمَهُ ٣ ، وَ يَعْلَمُ - أَيْضًا - الْفَرْعُ الَّذِي هُوَ الْمَقْبَسُ ، وَالشَّبَهُ ٤ الَّذِي بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُثْبِتُ لِلْفَرْعِ مِثْلَ حَكْمِ الْأَصْلِ ، فَلَا يَكُونُ قَاسًا ٥ . وَ إِذَا ثَبَتَ مِثْلَ حَكْمِ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ ، كَانَ قَاسًا . فَوَضَحَ أَنَّ الْقِيَاسَ مَا حَدَدْنَاهُ .

فَمَا قَوْلُنَا « إِنَّا » ، فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى الْعِلْمِ وَ الْإِعْتِقَادِ وَ الظَّنِّ وَ الْحِسِّ ، غَيْرَ أَنَّهُ يُعْرِفُ الشَّرْعَ مَقْصُورًا عَلَى الْعِلْمِ وَ مَا يَجْرِي مَخْرَجًا ٦ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِقَادِ ٧ . وَ الْحَرُّ تَابِعٌ لِذَلِكَ ٨ .

وَ مِمَّا يَجِبُ ٩ عِلْمُهُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْقِيَاسِ فِي الثَّقِيلِ وَ الشَّرْعِ لَا تَحْتَمِلُ ١٠ ، وَ إِنَّمَا يَحْتَمِلَانِ فِي أَحْكَامٍ تُرْجِعُ إِلَى الْعِلَّةِ ، لِأَنَّ

١ - ب : شبه ، ح : الشبه

٢ - ج : حاجه

٣ - ج : معلوم

٤ - ب : و ح : الشبه

٥ - ب : هو

٦ - ب : قاسيه

٧ - ج : فان

٨ - ج - غير انه ، ناليجد

٩ - ب : ما

١٠ - ب : يجرى

١١ - ب و ح : يختلف

العلة العقلية موجبة و مؤثره تأثير الإيجاب ، و السمة لست  
كذلك ، عدم أنتم قياس شرعاً بل هي تامة للدواعي و المصالح  
المتعلقة بالإختيار . و لئله في القياس العقلي لا تكون <sup>١</sup> إلا  
معلومة ، و في السمي تكون <sup>٢</sup> مطبوعة ، و متى علمت في العقل  
تتق الحكم بها <sup>٣</sup> لم يخرج في تعلقه <sup>٤</sup> عنها إلى دليل مستأنف ،  
و ليس كذلك علة السمي ، و إنما عند أكثرهم و محققهم لا يكفي  
في تعليق الحكم بها في كل موضع و حدث فيه أن تعلم <sup>٥</sup> ،  
بل لا بد من تقييد بالقياس حتى يتق الحكم بها في كل موضع .  
و - أيضاً - فعمه السمي قد تكون <sup>٦</sup> مجموع أشياء ، و قد تكون  
مشروطة في كونها عمة . و قد تكون عمة في وقت دون وقت ،  
و غير دون غير و الوقت واحد . عدم من أثار تخصيص العمة  
منهم ، و قد تكون <sup>٧</sup> العمة الواحدة عمة لأحكام كثيرة ، و كل  
هذا يفارق فيه علة العقل بعمة الشرع و إنما اختلفا لما ذكرناه

١ ج : يكون . ٢ ب - لا تكون .

٣ ح + و ٤ - ب و ح : تعليق .

٥ ب : علم . ٦ - الف و - : يكفي .

٧ - الف و - : يعلم ب + ٨ - و ح : يكون .

٩ الف و ح : يكون .

مِنْ أَنَّ الْعَقْلِيَّةَ مُوجِبَةٌ ، وَ السَّمْعِيَّةُ رَاجِعَةٌ إِلَى الدَّوَاعِي وَالْمَصَالِحِ .  
 قَالُوا الْإِسْتِدْلَالُ ، فَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الدَّلِيلِ ، وَ كُلُّ مَنْ <sup>١</sup> تَوَصَّلَ  
 بِدَلَالَةٍ إِلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ كَانَ مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ ، سِوَاهُ كَانَ  
 ذَلِكَ <sup>٢</sup> الدَّلِيلُ نَصًّا ، أَوْ قِيَاسًا ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْقِيَاسَ الشَّرْعِيَّ دَلَالَةً  
 فِي الشَّرْعِ ، فَصَارَ قَوْلُنَا « اِسْتِدْلَالٌ » أَعْمٌ مِنْ قَوْلِنَا « قِيَاسٌ » .  
 قَالُوا الْإِجْتِهَادُ ، فَمَوْضُوعٌ فِي الدُّعَى لِتَذِلُّ التَّوَسُّعِ وَ الطَّاقَةِ فِي  
 الْفِعْلِ الَّذِي يُلْحَقُ فِي التَّوَصُّلِ إِلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ ، كَحَمْلِ الثَّقِيلِ وَ مَا  
 جَرَى مَجْرَاهُ ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِيهَا <sup>٣</sup> يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدِلَّةِ  
 عَلَى وَجْهِ يَشَقُّ <sup>٤</sup> . وَ فِي الْفُقَهَاءِ مَنْ فَصَّلَ بَيْنَ الْقِيَاسِ وَ الْإِجْتِهَادِ ،  
 وَ جَعَلَ الْقِيَاسَ مَا تَعَيَّنَ أَصْلُهُ الَّذِي يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَ الْإِجْتِهَادَ مَا لَمْ  
 يَتَّعِنَ <sup>٥</sup> فِيهِ أَصْلٌ يُشَارُ إِلَيْهِ ، كَالِإِجْتِهَادِ فِي طَلَبِ الْقَبْلَةِ ، وَ فِي  
 قِسْمِ الْمُتَفَاتِ ، وَ أُرُوِشِ <sup>٦</sup> الْجِنَايَاتِ . وَ فِيهِمْ مَنْ أَدْخَلَ الْقِيَاسَ  
 فِي الْإِجْتِهَادِ ، وَ جَعَلَ الْإِجْتِهَادَ أَعْمَ مِنْهُ . وَ لَيْسَ يَتَمَنَّعُ أَنْ يَكُونَ  
 قَوْلُنَا « أَهْلُ » الْإِجْتِهَادِ - إِذَا أُطْلِقَ - مَحْضًا بِالْعَرَبِ عَلَى مَنْ عَوَّلَ

١- ب : ذلك .

٢- ج : يشق .

٣- الف : تعين ، ب : عين .

٤- الف : أصل .

٥- الف : من

٦- ب : ما .

٧- الف : لم

٨- ب : ارش .

على الظنون والآمارات في إثبات الأحكام الشرعية ، دون من لم يرجع  
إلا إلى الأدلة والعلوم .

فأما الرأي ؛ فالصحيح عندنا أنه عبارة عن المذهب والاعتقاد  
إن استند إلى الأدلة ، دون الآمارات والظنون . والذي يدل على ذلك أنهم  
يقولون : فلان يرى القدر ، وفلان يرى المدل ، والعداديون يرون أن  
الأعراض كلها لا تنقى ، والبصريون يذهبون إلى أن فيها ما ينقى ، ولو كان  
الرأي مقصورا على الظنون والآمارات على ما قاله مخالفوا ، لما  
جاز \* ما ذكرناه . وتستقصى الكلام في هذا الموضع إذا  
انتهينا إلى حيث يليق به من هذا الكتاب بمون الله .

[١٧٣ آ]

## ١٠ فصل في ذكر اختلاف الناس في القياس

يختلف الناس في القياس الشرعي : فمنهم من أحال أن يتمد الله -

- |                   |                           |
|-------------------|---------------------------|
| ١- ب : - الأ .    | ٢- ج : - الدلالة .        |
| ٣ ج : - العلوم .  | ٤- ج : - ا هـ .           |
| ٥- ب : - و .      | ٦- ج : - استدلال .        |
| ٧- ج : - وفلان .  | ٨ ب : - ا ب .             |
| ٩- ج : - قالوا .  | ١٠- الف : - تستقصى .      |
| ١١- ب : - انتهت . | ١٢- ب و ج : - بمون الله . |



تعالى - به من طريق العقل، و ادعى أنه لا يمكن أن يكون طريقاً لمعرفة شيء من الأحكام و ربما اعتمدوا في إحالته على تعلقه بالظن الذي يخطئ<sup>١</sup> و يصيب<sup>٢</sup>، أو من حيث يؤدي إلى تضاد الأحكام، و تناقضها. وفيهم من أنطلق القياس من<sup>٣</sup> حيث لا سبيل إلى العلم بماله تست الحكم في الأصل، ولا إلى غلبة الظن في ذلك، لفقد دلاله<sup>٤</sup> و أماره<sup>٥</sup> تقتضيه<sup>٦</sup> وفيهم من أجاز<sup>٧</sup> التمسك به، وفاقه من حيث وقعت الشرعات على وحوه<sup>٨</sup> لا يسوغ معها القياس ومن هذا الوجه اتقى النظام القياس، أو من حيث لا يجوز أن يقتصر الله تعالى - بالمكلف على أحقق<sup>٩</sup> التباس<sup>١٠</sup> رتبة<sup>١١</sup>، مع قدرته على أعلاهما. وهذه طريقة بعض أصحاب داود<sup>١٢</sup> و غيره<sup>١٣</sup> و منهم من جاز وروى العبادة به، غير أنه قد<sup>١٤</sup> من حيث لم يثبت<sup>١٥</sup> دليل السعيد

- |                  |                |
|------------------|----------------|
| ١ - ج - أن يكون. | ٢ - ج - خطئ    |
| ٣ - ب - من.      | ٤ - ج - أو     |
| ٥ - ب - وح يصح   | ٦ - ب - جار    |
| ٧ - ب - حتى      | ٨ - الف - خطئ. |
| ٩ - ج - التباس.  | ١٠ - ب - دود.  |
| ١١ - ب - و غيره  | ١٢ - ج - مس.   |

به، أو من حيثُ وَرَدَ بخلافه. فَأَمَّا مَنْ أَثَبَّتَهُ بِقَائِمِهِمْ يَحْتَلِفُونَ أَيْضًا؛  
فَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَّتَهُ بِسَ طَرِيقِ الْعَقْلِ، وَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ شِدَادًا. وَمِنْهُمْ  
مَنْ أَثَبَّتَهُ سَمْعًا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ. وَ  
هَؤُلَاءِ هُمُ الْمُحْصِيَاوْنَ مِنْ مُنَيَّبِي الْقِيَاسِ. وَالَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ  
الْقِيَاسَ مُحْظُورٌ فِي الشَّرِيعَةِ اسْتِعْمَالُهُ، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَمْ تَرُدَّ بِهِ، وَإِنْ  
كَانَ الْعَقْلُ مُجَوِّزًا وَرُودَ الْمَادَّةِ بِاسْتِعْمَالِهِ. وَ<sup>٥</sup> سَعْنُ نَسْكَامٍ عَلَى  
كُلِّ مَنْ حَافَلَ مَا اخْتَرَنَاهُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

## فصل في جواز التعبد بالقياس

إِعْلَمُ أَنَا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْقِيَاسَ الشَّرْعِيَّ<sup>١</sup> يُتَكَيَّنُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا  
إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَقَدْ حَرَى الْقِيَاسُ مَجْرَى الْأَدِلَّةِ<sup>١٠</sup>

١- ب و ج : طريق . ٢- ب : شداد .

٣ ح - ان . ٤ ج : لاند .

٥ ب و ج : مذهب . ٦ ج : رود .

٧ الب : و . ٨ ب : كل .

٩ الب - الشرعي

الشرعية كلها من نصٍّ أو غيره ، فمن منع - مع ثبوت ذلك -  
 من أن يدلَّ الله - تعالى - به ، كما يدلُّ بالنصِّ على الأحكام ، فهو  
 مقترح<sup>٢</sup> لا يلتفت<sup>٣</sup> إلى خلافه

والذي يدلُّ على صحة معرفة الأحكام به أنه لا فرق في صحة  
 معرفتنا بتحريم النبيذ المسكر بين أن ينصَّ الله - تعالى - على  
 تحريم كلِّ مسكر ، وبين أن ينصَّ على تحريم الخمر بعينها ، ثم  
 ينصَّ على أن العلة في تحريمها شدتها ، ولا فرق بين أن ينصَّ على  
 العلة ، وبين أن يدلُّنا يدلُّ غير النصِّ على أنه حرم الخمر  
 لشدتها ، أو ينصبَّ لنا أمانة يغلب عندها في ظنونا أن تحريم  
 الخمر لهذه العلة ، مع إيجابه القياس علينا في هذه الأوجه كلها ،  
 لأن كلَّ طريق منها<sup>٤</sup> يوصل إلى المعرفة بتحريم النبيذ المسكر ،  
 فدافع جواز العبادة بأحدها كدافع جواز ورودها بباقيها ، وفي  
 العقليات مثال لذلك ، لأنه لا فرق في العلم بوجوب تجنب سلوك  
 بعض الطريق بين أن يعلم أن فيه سماً مشاهدَةً ، وبين أن يعلم

٢- الب : من .

١- الب : أو .

٣- ج - لا يلتفت .

٢- ب : مقترح .

٤- ج - منها .

بغير 'يوجب العلم' ، أو بغير 'يقتضي غلبة الظن' ، ولا فصل بين  
جميع ذلك في الحكم الذي ذكرناه ، و بين أن ينص لنا على  
صفة الطريق الذي فيه السع ، أو ينصب لنا أمانة على تلك الصفة .  
فأما من أحال القياس لعلقه بالظن الذي يخطئ ويصيب ؛  
فألذي يُطل قوله أن كثيراً من الأحكام العقلية والشرعية تابعة للظنون ،  
ومثاله في العقل علمنا بحسن التجارة عند ظن الربح ، وقبحها عند  
ظن الخسران ، و قبح سلوك الطريق عند ظننا أن فيه سماً ، أو ما جرى  
منجراه من المصارف ، ووجوب النظر في معرفة الله - تعالى - عند دعاء الداعي ،  
أو خطورة الحاطر الذي يعطل عند الظن أو الخوف . ووجوب معرفة  
الرسل - ع - والنظر في معجزاتهم بغيري على هذا الوجه أيضاً فأما تملق  
الأحكام الشرعية بالظن ؛ فأكثر من أن يخصي<sup>١</sup> ، نحو وجوب التوجه  
إلى القبلة عند الظن<sup>٢</sup> أنها في جهة<sup>٣</sup> مخصوصة ، و تقدير النفقات ،

١- ج : تغيير

٢- ج : التريفة .

٣- ب : مثال

٤- ب و ج : الخبران .

٥- الف : - و .

٦- ب : و .

٧- ج : - الظن أو

٨- ب : - الظن أو الخوف .

٩- ب : تحصى .

١٠- ب : + من ، والاحسن تكبير الظن

١١- ب . وجهة .

وَأُرُوِّشُ<sup>١</sup> الْإِجْنَائِيَّاتِ ، وَاقِيمِ الْمُتَلَفَاتِ ، وَالْعَمَلُ يَقُولُ الشَّاهِدِينَ  
وَمِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ الظَّنُّ وَ<sup>٢</sup> إِنْ كَانَ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ  
يُوحِيهِ أَحْكَامٌ ، عَلَى سَحْوٍ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَتَسَاوَى مِنْ هَذَا الْوَحْيِ  
الظَّنُّ وَالْعِلْمُ ، لِأَنَّهُ لَا فُصْلَ بَيْنَ أَنْ يُظَنَّ حَقَّةَ الْقَبْلَةِ ، أَوْ يَعْلَمَهَا فِي  
وَحْيِ التَّوْحِيهِ . وَكَذَلِكَ<sup>٣</sup> لَا فُصْلَ بَيْنَ أَنْ يُظَنَّ الْخُسْرَانُ فِي التِّجَارَةِ ،  
أَوْ يَقْتَنِيهِ فِي قَبْضِهِ ، وَإِنَّهُ لَا يُسَاوِي الظَّنَّ الْعِلْمَ مِنْ وَحْيِهِ أُخَرٍ ،  
وَلَا يَقُومُ فِيهَا مَقَامُهُ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ<sup>٤</sup> الَّذِي يُلْزَمُ الْمَكْتَفِ فَعْلُهُ لَا بُدَّ  
أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُ أَوْ فِي حُكْمِ الْمَعْلُومِ ، إِنْ يَكُونُ مُتَمَكِّنًا  
مِنَ الْعِلْمِ بِهِ . أَوْ يَكُونُ سَبَبُهُ مَعْلُومًا ، إِذَا تَعَدَّرَ الْعِلْمُ بِهِ يَعْنِيهِ  
وَلَا بُدَّ . أَيْضًا - مِنْ أَنْ يَعْلَمَ وَحْوَنَهُ وَوَحْيَهُ ، إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ ،  
أَوْ عَلَى تَفْصِيلٍ . وَالظَّنُّ فِي كُلِّ هَذِهِ الْوَحْيِ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ .  
لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَوْ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْعِلْمِ  
بِهِ ، لَمْ تَكُنْ<sup>٥</sup> عَنْهُ مُزَاحَةً فِيمَا<sup>٦</sup> تُعَيِّدُهُ ، وَخَرَى تَجَرَّى أَنْ<sup>٧</sup>

٢- ج : - و .

١- ب و ج : اُروِّش .

٤ : ج : لذلك .

٣- ج : يح .

٦- ب : ان .

٥- ج : العل .

٨- الب : سد

٧ : ج : تمكن .

لا يكون قادراً ، لأنه متى لم يهتم الفعل ، ويمتزه من غيره ، لم  
 يتمكن من اقصد إليه بعينه ، وبالظن لا تتصور الأشياء وإنما  
 تتمتع بالعلم ، ومتى لم يكن عالماً بوجوب الفعل ، كان محجوراً  
 كونه غير واجب ، فتكون - متى أقدم عليه - مقدماً على ما لا يأم  
 كونه قبيحاً ، والإقدام على ذلك يجري مجرى الإقدام على ما يفتنه قبيحاً  
 في القبح ، ومتى علمه واحداً ، فلا بد من أن يهتم وجهه وجوبه على حمة  
 أو تفصيل ، لأنه لو كان طاماً لوجهه وجوبه ، لكان محجوراً انتفاء وجهه  
 الوجوب عنه ، فعمود الأمر إلى تحويل كونه غير واجب .

وفي تأمل هدم العملية ، نطال قول من أنكر تعلق

الأحكام بالطوبى

١٠

و من توجه على من سنك هذه الطريقة أنه قد أثبت الأحكام  
 بالطوبى ، فهو معتد ، لأن الأحكام لا تكون إلا معلومة ، ولا أثبت  
 إلا من طريق العلم ، إلا أن الطريق إليها قد يكون العلم تارة ، والظن  
 أخرى ، لأننا إذا خطنا في طريقنا ، وحببنا تعجب سلوكه

- |                                     |                     |
|-------------------------------------|---------------------|
| ١ - ب و ج : من غيره .               | ٢ - ج : يسر .       |
| ٣ - ب سببها العلم ، ج سببها العلم . | ٤ - ب : محجور .     |
| ٥ - ج : طاماً بوجه                  | ٦ - الف : يعود      |
| ٧ - الف : الصحة                     | ٨ - ر : و           |
| ٩ - ج : يكون .                      | ١٠ - ج : أبوى .     |
| ١١ - ج : لا ما .                    | ١٢ - الف : الطريق . |

بأحكام، أذى هو قبح السلوك، ووجوب التجنب معلوم لا مظهر، وإن كان طريقاً إليه هو الظن، ومتعلق الظن ههنا غير متعلق تعلم لأن لظن تعلق بكون السمع في الطريق، والعلم تعلق بقبح سلوك طريق، فنقول في العلم بوجوب التوجه إلى جهة انقائه عند ظن بأنه في بعض الجهات يخفى على ما ذكرناه، فتكون فيه أحكام معلومة، وإن كان لطريقاً إليه مظهر.

وقامر أحال القياس من حيث يؤدى إلى تضاد الأحكام، فشبهه أن يقول إذا كان لدرع شدة، وأصل محرم وشدة، نصل لمحلل، فلا بد عنى مذهب أهل قياس من رده إليهما معاً، وهذا يؤدى في الميز إلى الواحد إلى أن تكون محرمة محللة.

ولم أثبت القياس أن يقول في جواب ذلك، إن كان الفرع متشبه لأصل محلل، وأصل محرم، عند اثنين، لزم كل واحد

١ - ب - المصدر، ب - و إن كان، ب - مع

٢ - الف - المظهر، ب - ب - محرم، ب - على

٣ - ب - الحكم به، ب - ب - شدة

٤ - ب - من، ب - الف - ب - الميز

٥ - ب - د - ب - محرم

٦ - ب - محلل، ج - ب - وليس أثبت، ب - ب - أصل محرم، ودرحاشية:

ط - و أصل محرم.

منهما ما أدام احتجاده إليه، فستمر التحريم من أشبه عنده الأصل المحرم. والتحليل عند من أشبه عنده الأصل المحلل، ولا تصاد في ذلك. وإن أشبه الأصناف المختلطة عند مكلف واحد؛ فهو عند كثير منهم محير من الأمرين، فأيها أحار، لزمه كما نقول كما في الكفارات الثلاث، فلا تصاد - أيضا - في ديت وعند قوم منهم أنه لا بد في هذا الموضع من ترجيح فقهى حمل الفرع على أحد الأصناف دون الآخر.

فأما من أظن القياس من حيث لا طريق إلى عتبة الظن في الشريعة؛ فإنه يقتضيه على أن يقول قد عذمت أن أقاس لأند به من حمل فرع على أصل بعينه وشبهه، وأمله نفي يتعلق الحكم بها في الأصل لا تحاوه من أن يكون الطريق إلى إثبات كونهما علة العلم أو الظن، والعلم لا مدخل له في هذا الباب، والمحصلون من مثبتي القياس في الشرع يحفلون العلة المستخرجة ههنا تابعة

١ - روح - بره.

١ - ب : + كن.

٢ - الف و ج يحو.

٢ - ب جم.

٣ - ب : الظن.



لِلظَّنِّ ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُهَا مَعْلُومَةً مِّنْ اعْتَقَدَ أَنَّ عَلَى الْمَدْلِلِ إِشْرَاعِيَّةً  
 إِدْلَئِيَّةً تَوْصِلُ إِلَى الْمَسْلَمِ كَالْمَقْلَّتَاتِ . وَ قَوْلُ هَذِهِ الْفِرْقَةِ وَاصِحُ  
 الْإِطْلَاقِ فَإِنَّ كَاتِبَ الْإِمْلَةِ تَمَثَّلَتْ عِنْدَهُ بِالظَّنِّ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الظَّنَّ  
 لَا يُدْلِيهِ مِنْ أَمَارَةٍ . وَإِلَّا كَانَ مُتَدَاً لِاحْكَامِهِ لَهُ ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ  
 ٥ أَمَارَةٌ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ فِي الْأَصْلِ الْمُحْرَمِ إِنَّمَا كَانَ لِبَعْضِ صِفَاتِهِ ،  
 فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنَّ الظَّنَّ ذَلِكَ وَلَيْسَ يُشْبِهُ هَذَا ظَنُّ الرِّيحِ أَوْ  
 الْحُسْرَانِ ، وَالشَّعَاةِ أَوْ الْهَمْكَةِ ، وَأَنَّ الْإِمْلَةَ فِي حِمَاةٍ مَحْصُوصَةٍ ، وَ  
 عِنْدَهُ الظَّنُّ فِي قِيَمِ الْمُنْتَعَبَاتِ وَأَرْوَشِ الْجَنَائِبِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَدُّهُ  
 يُسْتَنَدُ إِلَى عَادَتِهِ وَجَدَاتِ وَأَمَارَاتِ مَعْلُومَةٍ مُتَقَرَّرَةٍ ، وَلِهَذَا تَجِدُ  
 ١٠ مَن لَّمْ يَخْرُ قَطُّ وَأَمَّا تَخْصَرُهُ مُخْبِرٌ عَنْ أَحْوَالِ التِّجَارَةِ لَا يَصِحُّ أَنَّ  
 ظَنَّهُ فِيهَا رِيحٌ وَلَا حُسْرَانٌ ، وَكَذَلِكَ مَن لَّمْ يُبَاقِرْ وَلَمْ يُخْصَرْ عَنْ  
 الطَّرِيقِ لَا يَظُنُّ نَحَاةً وَلَا عَقَبَةً ، وَمَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمَدَدَةَ فِي الْقِيَمِ  
 وَلَمْ يُعَارِسْهَا لَا يَظُنُّ - أَيْضًا - فِيهَا شَيْئًا ، وَحَمِيعُ مَا يَقْبَلُ فِي

٢- ب : وان

١ ج : + الى

٤ الف : الظاهر .

٢ ب - علة

٦ الف : و

٥ الف : وح العين

٨ الف : يظهر

٧- الف : - معلومة .

١٠- الف : - ايضاً

٩- و : - لم

١١- ب : ووجه يدل الف : فيه .

الظنون متى تأمنته ، وحدثته مستنداً إلى ما ذكرناه ، متى لا يصح دخوله في الشرعيات .

ولأجل قوة هذه الطريقة ذهب قوم من أهل القياس إلى أن العدل الشرعي لا تكون إلا مخصوصاً عليها ، إما صريحاً ، أو تبييناً .  
ونزل قوم منهم رتبة ، فقالوا : إنها لا تثبت إلا بأدلة شرعية .

ومن ظن على القياس من هذه الجهة التي نسطها ، لا بد من أن يكون معوراً بالعمادة به ، ومعرفة الأحكام من جهته ، لو حصل الظن الذي منع من حصوله . ولا بد - أيضاً - من أن يقول : إن الله - تعالى - لو نص على العلة ، أو أمر الرسول - ص - بالنص عليها ، ثم تمسكاً بالقياس ، ونحو حمل الفروع على الأصول .

بل الذهاب إلى هذه الطريقة ربما يقول لو نص الله - تعالى - على العلة في تحريم الحمر ، وصرح بأنها الشدة المطرية ، لو حمل ما فيه هذه العلة عليها ، وإن لم يتمسك بالقياس ، \* ويحرم

[١٢٢]

١ - ب : لا . ٢ - ج : يكون

٣ - ج : العلة ٤ - ب و ج : + و .

٥ - ب و ج : من أن يقول أيضاً ٦ - ب و ج : ثم .

٧ - ب : ما . ٨ - ب : يتمسك

عنده متجزي أن ينص على تحريم كل شديداً.

وهذا غير صحيح، لأن العلة الشرعية إنما تنبئ عن الدواعي إلى الفعل، أو عن وجه المصلحة فيه، وقد يشترك الشيطان في صفة واحدة، وتكون في أحدهما داعية إلى فعله، دون الآخر، مع ثبوتها فيه، وقد يكون مثل المصلحة مفسدة، وقد يدعوا الشيء إلى غيره في حال دون حال، وعلى وجه دون وجه، وقد ير منه دون قدر، وهذا باب في الدواعي معروف، ولهذا حاز أن يقطي لوجه الإحسان فقير دون فقير، ودرهم دون درهم، وفي حال دون أخرى، وإن كان فيما لم تقبله الوحة الذي لأجله فعلنا يمينه، وإذا صحت هذه الحصة، لم يكن في النص على العلة ما يوجب التخطي والقياس، وآخر النص على العلة مجزئ النص على الحكم في قصيره على موضعه.

وليس لأحد أن يقول: إذا لم يوجب النص على العلة التخطي، كان عبثاً، وذلك أنه يفيد ما لم نكن نقبله لولاه، وهو ما

١- ج: حد.

٢- ج: تشترك.

٣- ج: يكون.

٤- ج: غير.

٥- الفية ان.

٦- ج: يعله.

٢- ج: ينصب.

٣- الف و ب: يكون.

٤- ب و ج: - و.

٥- ب: يعله، ج: يعله.

٦- الف: - سكن.

لَهُ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ الْمُعَيَّنُ مُصْلَحَةً.

- وَفِي النَّاسِ مَنْ فَصَّلَ بَيْنَ دَاعِيِ الْفِعْلِ وَدَاعِيِ التَّرْكِ: فَقَالَ:
- إِذَا كَانَ النَّصُّ عَنِ عَيْنِ الْفِعْلِ لَمْ يَحِبِّ الْقِيَاسُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ،
- وَإِنْ كَانَ وَارِداً بِعِلَّةِ التَّرْكِ، وَحَبَّ التَّخْطِئُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ.
- وَفَصَّلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بَأَنَّ مَا لَهُ يَتْرُكُ<sup>١</sup> أَحَدُنَا<sup>٢</sup> الْفِعْلُ<sup>٣</sup> لَهُ يَتْرُكُ غَيْرَهُ.
- إِذَا شَارَكَهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا يَحُورُ أَنْ يَتْرُكَ أَكْلَ الْكُفْرِ لِجَلَاوَتِهِ
- وَيَا أَكْلَ شَيْءٍ خُلُوءًا، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ هَذَا فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ
- الْفِعْلَ لِأَمْرٍ يَشْتُ<sup>٤</sup> فِي غَيْرِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا لَهُ<sup>٥</sup>.
- وَهَذَا صَحِيحٌ مَتَى كَانَ النَّصُّ الْوَارِدُ بِالْعَيْنِ كَاشِفًا عَنِ الدَّاعِي
- وَوَحْيِ الْمَصْلَحَةِ أَوْ عَنِ الدَّاعِي فَقَطْ، فَقَامَا<sup>٦</sup> إِنْ كَانَ مُخْتَصًّا بِوَجْهِ<sup>٧</sup>
- الْمَصْلَحَةِ، لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الدَّاعِي قَدْ تَبَيَّنَ<sup>٨</sup> وَتَخَلَّفَ<sup>٩</sup> وَجْهُ
- الْمَصَالِحِ، وَتَخَلَّفَ<sup>١٠</sup> الدَّاعِي مَعَ اتِّبَاعِ وَجْهِ الْمَصَالِحِ.

١- الب : داعي

٢- ج. + ما

٣- الف : في

٤- ب و ح : به

٥- ح : يتفق -

٦- ب و ح : يصف

وَيُقَالُ لِمَنْ قَسَدَ الْقِيَاسَ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي حَكَمَ بِهَا ، مِنْ أَنَّهُ  
 لَا سَبِيلَ إِلَى غَنَةِ الظَّنِّ ١ قَدْ بَيَّنَّهُ اسْتِثْنَاءُ الظُّنُونِ إِلَى الْعَادَاتِ  
 وَالتَّجَارِبِ ٢ ، وَذَكَرْتُمْ أَنَّ الشَّرْعَ لَا يَتِمُّ ذَلِكَ فِيهِ ، فَلَمَّا أَكْرَرْتُمْ  
 أَنَّ تَحْصُلَ فِيهِ طَرِيقَهُ تَحْصُلُ عِنْدَهُ الظَّنُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَادَةً وَلَا  
 تَعْرِفَةً ٣ لَمْ يَخْرُجْ فِي حُصُولِ الظَّنِّ عِنْدَهَا مَخْرَجُ مَا ذَكَرْتُمْ ، وَهَذَا  
 مِثْلُ أَلْتِ تَجِدُ أَمِينَ الْمُسْتَفَاءُ حَمَرًا تَحْصُلُ عَنْهُ صِهَابٌ كَثِيرٌ ،  
 فَتَكُونُ مُبَاحَةً ٤ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ ، فَمَتَى وَجَدْتَ فِيهَا الشَّدَّةَ الْمَطْرِبَةَ ،  
 حَرَمْتَ ٥ ، وَمَتَى حَارَجْتَ مِنَ الشَّدَّةِ بِأَنَّ تَقَابُلَ ٦ تَحَلَّى ، تَحَلَّتْ ،  
 فَيَقْتَضِي ٧ عَنْهُ الظَّنُّ عِنْدَ ذَلِكَ بِأَنَّ السَّبِيلَةَ هِيَ الشَّدَّةُ ، لِأَنَّ الَّذِي  
 ذَكَرْتُمُهَا مِنْ حَالِهَا أَمَارَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى كَوْنِهَا عِنَّةً ، فَمَتَى نَصَبَ ٨ إِلَى  
 هَذَا مَقْصِدَ الْقِيَاسِ ، وَلَمْ يُحْمَلْ مَا حُصِّلَ فِيهِ عِنَّةٌ لِحَرِيمِ

لَف - و

٢ - هَذَا هُوَ صَحِيحٌ رَاجِعٌ لَعِدَّةٍ مِنْ ١٢٥٨ إِذْ كَانَ اسْتِحْكَامُهَا «سَنَم» .

٣ - ب : اسْتِثْنَاءُ ، ج : تَجَارِبُ .

٤ - ب : ذَلِكَ ، ج : يَحْصُلُ .

٥ - ب : يَكُنْ ، ج : لَمَرَةٌ .

٦ - ج : يَكُونُ مُبَاحًا ، د : حَرَمَ .

٧ - ج : يَقْبَلُ ، د : يَقْبَلُ .

٨ - ب : نَصَبَ ، ج : انْظُمَ ، د : انْصَمَ .

٩ - ب : حَمَلُ

من الفروع على الأصول، ساع قيس، وصح، ولم يمنع منه مانع.  
وهكذا أيضاً. رد رثنا بعض صفات الأصل هو المؤثر في الحكم  
المعتمد دون غيره، كانت ان تجعل علة أولى من غيرها، وقوى  
انض ياته علة. ومثل ذلك ان رد رثنا أن جعل ولاية  
المرأة على نفسها، وملكها لأمرها، ووجدنا نوعها هو المؤثر  
في هذا الحكم، مع سلامة أحوالها في تجرية وانقلاب دون  
كونها تزوجة، لأن تزويج متى تغيرت حاله + يوجد له تأثير  
في باب الولاية، وما يرجع إليها، ويتسبب التأثير لقوى فيها،  
جفتناه العلة، دون تزويج

- و كما في أن قال في كى هاه قريبة له رعمته أن الظن  
إذا استبد في بعض الموضع في عدد، بأنه لا يقع في كل موضع  
إلا على هذا الوجه، وأن العدة لا بقوة مقدمها غيره، فلا يجدون  
معتد.

و ينكر أن حال أهم خيرونا عن استداد الله كملاً عقلاً

١- افاد ب هي مؤنة ٢- ج اطلر

٣- ح بعد ٤- ح دى

٥- لف سكها ٦- ع ر

٧- ر ١٠

ففي بعض الدور ، ومعه صاحب له حالي عنه ، وهو لا يعرف  
العادات ، ولا سميع الإخبار عنها ، إلا أنه وجد صاحبه الجالس معه  
متى دخل إليه واحد مخصوص من الناس انصرف ، وخرج عن  
الدور ، وهو مع دخول غيره من الناس كلهم لا يفارق مكانه ، أليس  
هذا مع عقله وكماله يصح أن يتقوى في طيه أن علة خروج  
صاحبه إنما هي دخول ذلك الرجل ؟ فإن امتنعوا من أن يثبت  
في طيه ما ذكرناه ، طولوا بهالة يمنع منه ، وأن يجدوه . وإن  
أجازوه ، بطل غلبهم ذكر العادات والتعاريف في باب الطنون ، وقيل  
ما تكبرون من أن تكون هذه حالة الطن في الشرع ؟

فأما طن منيتي القياس على هذه الطريقة ، وتصحيحهم غلبة  
الطن في الشريعة يقولهم : إنما أخذنا أهل القياس والاجتهاد \*  
مع كثرتهم وتديهم يحبرون عن أنفسهم بالطنون ، ويعملون  
عليها ، ومثل هؤلاء ، أو طائفة منهم لا يجوز أن يكذبوا على نفوسهم ،  
فليس بمعتد ، لأن لمن في الطن أن يقول أنت أكذب

١- الفوج : يكرون . ٢- ب : حال .

٣- ج : وجدناهم . ٤- ب : تديهم .

٥- ج : من . ٦- ب : من .

هؤلاء المتجهدين فى أنهم يجدون أنفسهم على اعتقاد ما ، وإنما  
أكدتهم فى قولهم : إنه ظن ، و واقع عن أماره . والعلم بالفرق  
بين الاعتقاد المتند ، وبين العلم والظن ، ليس بضرورة . فكان  
القوم ساقوا إلى اعتقادات ليست ظنونا ، و دخلت عليهم الشبهة .  
فاعتقدوا أن لها أحكام الطون ، وإن لم تكن . كذلك .

على أن هذا يرجع عنهم ممن يدعى من أهل القياس أن على  
الأحكام أدلة توجب العلم . فيقال لهم . كيف يصح على هؤلاء  
مع كثرتهم وتدين أكثرهم أن يدعوا أنهم عالمون ، ويخبرون  
عن نفوسهم بسكونها إلى ما علموه ؟ ! وهم مع ذلك كاذبون . وهكذا  
السؤال عليهم فى أصول الديانات إذا ادعى المحالون فيها العلم .  
بمذاهبهم ، وسكون نفوسهم . فلا بد لهم فى الجواب بما ذكرناه  
من أن القوم لم يكذبوا فى أنهم معتقدون ، وإنما عبطوا فى نسبة  
اعتقاداتهم إلى أنها علوم

٢- ب : أنهم يجدون .

٤- الف : قولهم .

٦- ج : و .

٨- ج : طونا .

١٠- الف : يكن .

١- ج : اكذبها ولا .

٣- الف و ج : اعتقادنا .

٥- الف : و .

٧- الف : و كان .

٩- الف : و .



وَمَا طَرِيقَةُ الْقَطْرِ وَمَنْ سَمَّاهُ فِي إِطْلَاقِ الْقَدَسِ، وَوَعَدَهُمْ عَلَى  
 أَنْ يَشْرَعَاتِ وَقَعَتْ عَلَى وَجْهِهِ لَا تَمُكِّنُ، مِمَّا دُحُولُ الْقَدَسِ، لِأَنَّهُ  
 وَرَدَ بِاخْتِلَافِ الْمُتَقَبِّرِ، وَتَمُكِّنُ الْمُتَقَبِّرِ، كَرَجَبِ نَقْصِ عَلَى  
 لِحَافِ فِي صُومٍ، وَبِإِعْدَالِهِ عَلَيْهَا فِي الصَّوْمِ، وَهِيَ آكِدٌ مِنْ  
 الصُّومِ، وَبِإِعْدَالِهِ عَلَى الْقَدَسِ فِي نَقْصِ فِي الصُّومِ، وَبِإِعْدَالِهِ عَلَيْهِ فِيمَا  
 قَصُرَ مِنَ الصَّوْمِ، وَبِإِعْدَالِهِ عَلَى الْقَدَسِ فِي خُرُوجِ الْوَلَدِ وَالْمَعْنَى، وَهِيَ  
 أَنْطَبُ مِنْ أَتَوَلَّ وَتَمُكِّنُ تَمُكِّنُ وَجْهِهِ فِي طَهَارَةِ صُغْرَى،  
 وَبِإِعْدَالِهِ عَلَى الْقَدَسِ لِأَنَّهُ تَمُكِّنُ، وَحُطْرُ دُحُولِ مِنْ تَحْرِيقِ،  
 وَإِنْ كَسَبَ شَوْهًا،

وَأَمَّا دُكْرُومُهُ عَنِ صَحِيحِ، لَأَنَّ خُتِيبَ الْقَدَسِ أَنْ يَقُولَ،  
 إِنَّ إِبْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُتَقَبِّرَ لَا يَجْعَلُ، وَتَمُكِّنُ تَمُكِّنُ لَا يَتَقَبَّرُ،  
 عَنْ صَحِيحِ

وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: بِنِ الْخُتِيبِ لَا يَجْعَلُ فِي الْحُكْمِ الَّذِي  
 يَقْضِيهِ فِيهِ، وَكَثَرَتْ تَخْطِئُونَ لَا يَتَقَبَّرُ فِي الْحُكْمِ الَّذِي

١- ح: كَسَبَ ٢- ح: كَسَبَ

٣- ح: كَسَبَ ٤- ح: كَسَبَ

٥- ح: كَسَبَ ٦- ح: كَسَبَ

٧- ح: كَسَبَ ٨- ح: كَسَبَ

٩- ح: كَسَبَ ١٠- ح: كَسَبَ

يقتضيه اختلافهما . لأن المتشتر في ذلك هو لأسباب أو لعلة ، والأحكام  
التي يجب اتفاق المتفقين فيها واختلاف المتخالفين هي الراجعة  
إلى صحت أدب ، وإما واجب ذلك فيها ، لأن المتفقين قد اشتركا في  
سبب الحكم وعينه ، والمتخالفين قد فترقا في ذلك . فإذا لم يكن  
الحكم راجعا إلى أدب ، فهو موقوف على الدلالة ، فإن اتفق  
المتقدمان في عينه وسببه ، فقد فيه ، وإن اختلفا لمختلفين بهما  
اختلفا فيه .

وعلى هذا ليس حكر أن يكون اخص وإن كان سببا  
يسقط صلاة والصوم معه ، وإنما في ذلك ، أن يتخلل في حكم  
آخر يوجب في أحدهما لإعادة ، ولا يوجب في الآخر ، فتكون  
الاختلاف من وجه ، والاتفاق من آخر ، وقد زال انقاص ، لأن  
القصة إذا اخص بعينه غير عينة سقوط ، لم يكن باثباتهما في  
هذه السقوط معتبرا .

وفي العقل كذلك مثال ، لأننا نعلم أن المفع المخص إذا حصل

١- ب : بالأسباب .

٢- ب : يجب الامتناع .

٣- ب : مبهما .

٤- ج . و

٥- ج : الاختلاف .

٦- الف : الانقضاء .

٧- ب : لا ، بجای لا .

٨- ب : لا ، بجای لا .

٩- ب : بالأسباب .

١٠- ب : مبهما .

١١- ج : الاختلاف .

١٢- ب : اعمدهما .

فى العقل ، اقتضى حسنه ، وقد يحصل فى الكذب النفع ، فلا يكون  
إلا قبيحاً ، لأن وجه قبحه هو كونه كذباً ، فصار اتفاق الكذب  
مع غيره من الأفعال فى المنع لا يمنع من اختلافهما فى القبح ، لأن  
ما اختلف فيه غير ما اختلف فيه من أحيه

٥ فبأن كان ما أورده النظم مما من قياس الشرع ، ويجب أن  
يكون ماعداً من قياس العقل

عنى أنه قد اختلف فى ورود النصوص باتفاق المتحقيقين ، واختلاف  
المتتبعين ، ولم يترغمه سافس فيهما ، قالاً سوغ القياس ، واعتدله  
بعدمه للنصوص ١٤

١٠ وأيسر أن يقول : سى ما وجب السافس فى الأحكام ،  
فقدزمنى ذلك فى النصوص ، وما تمت وحالها هذه من التطرق  
إليها بالقياس

وذلك أنه غير متسع ذلك إذا نصب الله - تعالى - أمارة لقضاء  
النصوم توجبه ، وأخاى قصة أملاوة من تلك الأمارة .

١٥ عنى أن يقوم أن يقولوا : أن لا تثبت القياس فى كل حكم

١- لف - المعنى - ب - من . ٢ - ح - المعنى .

٣- ب - النصوص ٤- ب - ملك

وَعَلَى كُلِّ أَصْلٍ، وَإِنَّمَا نُثَبِّتُهُ بِحَيْثُ يَسُوغُ، وَيَصَحُّ، وَأَكْثَرُ  
مَا يَقْتَضِيهِ مَا أوردته مبتأ هو بخلاف القياس أن يمنع فيه من دخول  
القياس فيه، وليس إذا امتنع القياس في موضع؛ يجب امتناعه في  
كُلِّ مَكَانٍ.

فَأَمَّا مَنْ نَفَى الْقِيَاسَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَكِيمَ - تَعَالَى - لَا يَحْزُنُ أَنْ  
يَقْتَصِرَ بِالْمُكَلِّفِ عَلَى أَدْوَنِ التَّبَايُنِ رُتَبَةً، وَأَنَّ الْمَصُوصَ أَبْلَغُ  
فِي التَّبَايُنِ.

فَالرَّدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: فِي كَلَامِكَ هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْقِيَاسَ  
يَوْصَلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، لِأَنَّهُ لَا يَحْزُنُ \* أَنْ يَقُولَ هَذَا أَحْفَصُ

[٢١٢٧]

رُتَبَةً إِلَّا وَالتَّبَيُّنُ يَقَعُ بِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ  
الْعِبَادَةِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَ غَيْرِهِ رُتَبَةً فِي التَّبَايُنِ، لِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ -  
تَعَالَى- مِنَ الْمَصْلَحَةِ بِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا تَوَصَّلَ إِلَى الْحَكْمِ بِهِ، وَلَجِئَتْهُ  
مَشَقَّةٌ فِي طَرِيقِهِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.  
وَبَعْدُ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ فِي جَمِيعِ التَّكْلِيفِ

٢- ب و ج : من

١- ر . ا هـ

٦- ب و ج : هو

٨- ب و ج . الله

١ ج : هـ

٣ ب و ا هـ

٤- ر : هـ

٧- الف : حصص

ضرورياً، لأنه أقوى في البيان من المكشَّب.

و من يعتمد على هذه الطريقة لا بد له من المناقضة، لأنه  
تعلق كثيراً من الأحكام الشرعية بالطون، نحو الإحتهاد في القبلة،  
و تقدير النفقات، و أدوئش الجنائيات، و ما لا يحصى كثرة.

و ربما تعلق ما في القياس بأن يقول: لو حازت العبادة  
بالقياس في الفروع، لحارب في الأصول.

و الجواب عن ذلك أنه غير ممنوع أن يعتمد في الأصول  
بالقياس، إذا كانت هناك أصول يقاس عليها، و ردُّ إليها، فلا فرق  
بين الأمرين.

ثم يلزمون أنه إذا حار أن يعتمدنا بالإحتهاد في القبلة، و  
هناك قبلة مشاهدة معلومة، فلا حازت العبادة ولا قبلة! و كذلك  
القول في العبادة بتقدير النفقات، و قيم المتطلبات، إذا جازت مع  
المعرفة بالمعاديات، فالأ<sup>١</sup> جاز مع فقدها<sup>١٩</sup>.

١ - الف : لا . ٢ - الف : كثير .

٣ - الف : مي ، يحى ما هي ، ب : مي .

٤ - ب : العادات . ٥ - ب و ج : ترد .

٦ - الف : عليها ٧ - الف : يلزمون .

٨ - ب : يتعد ٩ - ب : الصادات .

١٠ - ج : بالعادات . ١١ - ب و ج : ولا .

وَتَحْصِيلُ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّهُ إِذَا أَحْزَنُتُمْ اسْتَعَدَّ بِتَقْيِيسٍ وَهُوَ  
مُمْكِنٌ لِيُحَوِّدَ الْأَمَارَةَ فَتَحْزَنُوا مَعَهُ فَقَدْ الْإِمْكَانِ.

وَرُبَّمَا أَلْزَمُوا قِيَاسًا عَنِ الْعَادَةِ بِالتَّقْيِيسِ، وَهِيَ تَأَمُّهُ الْمَصْلَحَةُ  
الْإِنْخِصَارُ بِمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالتَّقْيِيسِ، وَيَقُولُونَ: كَمْ أَنْ تُجِيبَ  
لَا يَحْسُنُ إِلَّا مَعَ الثِّقَةِ بِأَنَّهُ صَدُوقٌ، فَكَذَلِكَ تَكُنْ فَعَلٌ لَا يَحْسُنُ  
إِلَّا مَعَ الثِّقَةِ بِأَنَّهُ مُصَنِّعٌ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَوْصَى بِالتَّحَمُّلِ الصَّادِقِ  
أَمَارَةً، لِحَارِ أَلْ يَكْتَفِي ذَلِكَ وَاحِدًا حَارٌّ مِنْ تَقْدِيسٍ عِنْدَ مَنْ  
أَثَبَتْ الْقِيَاسَ، أَنْ يُجِيبَ عَنْ وَجُوبِ الْفَعْلِ وَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا الْقِيَاسُ  
و- أَيْضًا - مِنْ اللَّظَنِ مَدْخَلًا فِي وَجُوبِ الْفَعْلِ وَفُجْجَهُ، فَحَرَّ  
الْقَوْلُ أَنَّ الْإِنْخِصَادَ يُوَدِّعُ إِلَيْهِ، وَبِئْسَ لِقَطْعٍ مَدْخَلٌ فِي خَسْرِ الْحَبِيرِ  
فِي مَوْجِعٍ مِنَ الْمَوَاصِعِ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: إِذَا كَانَ مَعْصُ الْمَصْلَحَةِ لَا يُقْتَضَى إِلَّا بِأَصْرِ،  
فَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ، لِأَنَّ مَا يُقْتَضَى حَاجَةً مِنْ طَرِيقٍ بِهِ يُقْتَضَى حَقِيقَةً  
كَالْمَثْرَكَاتِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ<sup>١</sup> بِالنَّصِّ يُعْرَفُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ، لَكِنْ عَلَى وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: أَحَدُهُمَا الظَّاهِرُ وَالصَّرِيحُ، وَالْآخَرُ الْإِسْتِدْلَالُ كَمَا أَنَّ الْعَقَلِيَّاتِ تَنْقَسِمُ<sup>٢</sup> إِلَى عِلْمٍ ضَرُورِيِّ وَمُكْتَسَبٍ<sup>٣</sup> وَمُسْتَدَلٍّ عَلَيْهِ، وَالْحَمِيعُ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ، وَالْأَمْرُ فِي الْمَذْرُوكَاتِ بِالضَّدِّ مِمَّا قَالُوهُ، فَإِنَّ بَعْضَهَا قَدْ يُعْلَمُ بِالْإِدْرَاكِ، وَبَعْضُهَا بِالْإِخْبَارِ: إِمَّا يَقُولُ الرَّسُولُ، أَوْ بِالتَّوَاتُرِ<sup>٤</sup>. وَقَدْ يُعْلَمُ جُلَى الْمَذْرُوكَاتِ بِالْإِدْرَاكِ، وَحَقِيقُهَا لَا يُعْلَمُ بِهِ، إِذَا لَمْ يَقَوْ<sup>٥</sup> النَّصْرُ عَلَى تَمْيِيزِهِ<sup>٦</sup>.

وَرُبَّمَا قَالُوا: لَوْ تَمَلَّقَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ بَعْلَهُ، لَجَرَتْ مَجْرَى عِلَلِ الْعَقْلِ، فَكَانَتْ لَا تَوْجُدُ<sup>٧</sup> إِلَّا مُوجِبَةً قَبْلَ الشَّرْعِ وَبَعْدَهُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ عِلَلِ الشَّرْعِ مُفَارِقَةٌ لِعِلَلِ الْعَقْلِ، لِأَنَّ عِلَّةَ الشَّرْعِ تَشَعُّ<sup>٨</sup> الدَّوَاعِيَ وَالْمَصَالِحَ، وَقَدْ تَخْتَلَفُ<sup>٩</sup> الْأَحْوَالُ فِيهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا هُوَ مُوجِبٌ مِنْ عِلَلِ الْعَقْلِ<sup>١٠</sup> وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ عِلَّةً لِأَنَّ

٢- ب . احديهما .

١- ب : - ان .

٣- ب . تكسب .

٢- ج . ينقسم .

٤- ب و ج : التواتر .

٥- الف : + قد .

٨- الف و ج : تميز .

٧- ب . يقوى .

١٠- ج : يشع .

٩- ج : يوجد .

١٢- ج . الفل .

١١- ب و ج : يختلف .

الله - تعالى - علق الحكم بها، كما فعل مثل ذلك فى الاسم، فكما أن الاسم لا يتبع الحكم قبل الشرع وإن كان موحوداً، ولا يخرج من تعلق الحكم به، فكذلك البعثة الشرعية.

## فصل فى نفى ورود العبادة بالقياس

- اعلم أن العبادة بذلك لو وقعت، لكان عينا دليل شرعى  
كسائر العبادات الشرعية، وإذا كنا قد تأمننا أدلة الشرع، فلم  
ننثر على ما هو دلالة على هذا الموضع، وحب نفى العبادة به.  
وسنتكلم على شبه المخالعين، وما ادعوا من الطرق فى ذلك،  
ليصبح ما نقبأ من ثبوت دلالة عليه. وقد اعتمدنا على مثل هذه  
الطريقة فى نفى العبادة بأخبار الآحاد، فيما مضى من هذا الكتاب.  
ويمكن أن يستدل على نفى العبادة بالقياس - أيضاً - بإجماع  
الإمامية على نفيه وإبطاله فى الشريعة، وقد تأسنا أن فى إجماعهم  
الحجة.

١ ج : فكان

٢ - ب + ما

٣ - ج : شبهه .

٤ - ج : ادعوا .

٥ - ب و ج : استدال .



وَيْسَ يَحْضُرُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي إِطْلَالِ الْقِيَاسِ عَلَى طَوَاهِرَ مِنَ الْكِتَابِ  
تَقْضِي إِطْلَالَ الْقَوْلِ بِمَعْرِعٍ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ  
لَكَ بِهِ عِلْمٌ» وَ«أَلْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ» لِأَنَّ مَنْ دَهَبَ  
إِلَى الْقِيَاسِ يُسَيِّدُ قَوْلَهُ إِيَّاهُ عِلْمٌ. وَهُوَ ذَلِيلُ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ. وَإِنَّمَا  
يَجْعَلُ الْأَصْرِيْقَ إِيَّاهُ هَذَا الْعَمَلُ الْفَعْلُ. وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.  
وَكَمَا لَا يَحْضُرُ الْإِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ  
يَدَيِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ» لِأَنَّ الْقَوْلَ أَنْ يَقُولُوا إِنَّ الْقِيَاسَ إِذَا قَبِلَ بِهِ  
بِالذَّلِيلِ. فَهِيَ أَنْ يَكُونَ قَدَمًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَصَارَ  
كَالْخَصِّ.

وَكَمَا كَذِبَ رُبُّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا قَرَأْتُ فِي الْكِتَابِ  
مِنْ شَيْءٍ» وَمَا أَتَتْهُ دِكَّةٌ مِنْ لَدُنِّهِ. فَالْكَلامُ عَلَيْهِ أَنَّ الْقِيَاسَ  
إِذَا دَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ. وَقَدْ دَخَلَ فِي حُجْمِهِ مَا يُتَرَكُ فِي الْكِتَابِ،  
وَلَمْ يَقْعُ بِهِ تَفْرِيطُ.

فَإِنَّمَا مَنْ أَثْبَتَ الْقِيَاسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، قَالَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَمَلِ

١ - سَوْحٌ - مَعْنَى ٢ - جَوْعٌ

٣ - أَلَا - مَعْنَى ٤ - جَوْعٌ - أَلَا -

٥ - لَمْ يَكُنْ

الواحد لا بد من كونه على صفتها وأحب، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن  
بالواجب أولى من غيره. ويتقسم ماله يحب إلى قسمين: أحدهما  
صفة تخصه ولا تتعداه، كنجور ذي الوديعه، والإصاف، وشكر  
السمع. والآخر أن يكون وحوه لتعلقه بغيره على جهة اللطف،  
بحو أن يختار المكلف عنده واحداً، أو ينتهي عن قبيح، وبس  
يكون كذلك إلا أن يختص في نفسه بصفة تدعوا إلى اختيار ما  
يختاره عنده وهذا القسم على ضربين: أحدهما يعلم بالعقل  
كوجوب معرفة الله، لأن جهة وحوها متقررة في العقل، وهو  
إنما يكون عنده أقرب من فعل الواجب، والانتها عن القبيح  
وكلما - أيضاً - بأن الرسول - ص - لا يجوز أن يكون<sup>١٠</sup>  
على أحوال تنفر عن القول منه<sup>١١</sup> نحو العشي والأفعال الدسيسة<sup>١٢</sup>

١ - الف و ج . بها

٢ - الف . + له

٣ - الف - ان

٤ - ج : من

٥ - ج : اختاره

٦ - ب . يعمل

٧ - الف : متعوره

٨ - ب . اما

٩ - ج - و

١٠ - الف : يكف

١١ - الف : منه القول ، بجاء عن القول به .

١٢ - هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة الف و - البديهة ، و نسخة ج سقطت

عنها هذه الكلمة .

الْمُسْتَحَقَّةُ وَمِثْلُ مَا يَبْتَغِيهِ بِالْمَعْرِفَةِ مِنْ وَجوبِ الرِّيَاسَةِ لِكُونِهَا لُطْفًا ،  
لِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِي الْقَوْلِ أَنَّ النَّاسَ فِي الْجَمَلَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا  
مَعَ فَقْدِ الرُّؤَسَاءِ فِي بَابِ الصَّلَاحِ وَالْأَسَادِ عَلَى مَا " يَكُونُونَ " عَلَيْهِ  
مَعَ وَجُودِهِمْ وَأَنْصَرَبُ الثَّانِي لَا يَقْلَمُ إِلَّا بِالسَّمْعِ ، لِفَقْدِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ مِنْ  
حِمَةِ الْعَقْلِ ، وَهُوَ حَمِيمُ الشَّرْعِيَّاتِ . وَالسَّمْعُ الَّذِي بِهِ يَقْلَمُ وَجُوبُ ذَلِكَ  
قَدْ يَرُدُّ تَارَةً بِوَجْهِ الْوُجُوبِ ، فَتَقْتَضِي عَنْهُ الْوُجُوبُ ، وَتَارَةً يَرُدُّ بِالْوُجُوبِ ،  
فَتَقْتَضِي عَنْهُ وَجْهَ الْوُجُوبِ . وَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ " يَقُومُ مَقَامَ الْآخِرِ فِي  
الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ بِوُجُوبِهِ لَمْ يَقْلَمْ وَجْهَ الْوُجُوبِ  
إِلَّا عَنِ حِمَةِ الْجَمَلَةِ ، وَإِنْ وَرَدَ بِوُجُوبِهِ مُفَصَّلًا ، أَوْ مُجْمَلًا ،  
عَرَفْنَا وَجُوبَهُ مُفَصَّلًا " لِأَنَّ الْمَعْنَى بِوُجُوبِهِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ لِتَرَاحٍ  
عِنْتُ الْمَكْتَفِ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَ الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الْوُجُوبِ قَدْ  
يَكُونُ مُجْمَلًا وَ مُفَصَّلًا ، وَيَقُومُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مَقَامَ الْآخَرِ فَإِذَا قَالَ  
اللَّهُ " - تَعَالَى - " إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ " وَلَمْ

- ١ - ب : روح السجدة .
- ٢ - ج : لا بها .
- ٣ - ب : - يَكُونُوا ، مَا سَعَا
- ٤ - ج : يَكُونُوا
- ٥ - ب : الأمر .
- ٦ - ج : قد ورد ، بعدى إذا ورد
- ٧ - الف : الوجوب .
- ٨ - ب : ومجملات بها
- ٩ - ب : لترشح ولعلمه تصحيف لسراج . ١٠ - ب : روح :- الله

يوجبها بغير ذلك ، علمنا وجوبها ، ولو نص على وجوبها بلفظ  
الإيجاب<sup>٢</sup> ، لعلمنا فى الجملة أنها تنهى عن قبح ، أو تدعوا  
إلى واجب .

فأما مائة قلنا : إنا إذا علمنا وجوب الفعل علمنا وجبه وجوبه ، وإذا  
علمنا وجبه الوجوب علمناه وجبا ، فهو أن من علم الفعل ردا للودعية<sup>٥</sup>  
مع المطالبة ، علم وجوبه . ومتى لم يقم ذلك ، لم يقم وجوبه . و  
كذلك متى عزم الفعل ظلما ، علم قبحه ، فإن شك فى كونه ظلما ؛  
لم يقم القبح ، وكما وجب ذلك<sup>٦</sup> ، فهكذا أيضا - متى عزم  
كون الفعل الذى هو رد الودعية<sup>٧</sup> واجبا ، علمه ردا للودعية<sup>٨</sup>  
فتعق كل واحد من العلمين صاحبه كمتى صاحبه به<sup>٩</sup>

فإن قيل : من أين قنتم . إن الواحبات فى الشرع لا تجب إلا  
لكونها أطلاقة<sup>١٠</sup> ، ثم من أين قنتم . إن ذلك لا يقم من حالها  
إلا بالنسبة ؟

٢ - الف : بلفظ الإيجاب .

١ - ب : + أو

٤ - ب : + كنا

٣ - ب : - إنا .

٦ - ج : على .

٥ - الف : رد الودعية .

٨ - ب : - ذلك

٧ - ج : لا .

٩ - ب : رد الودعية

قُلْنَا: لِأَنَّ وُجُوبَهَا إِذَا قُتِلَتْ، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ، لَمْ يَخْلُ  
مِنَ الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَاهُمَا، وَهُمَا إِمَّا صِفَةٌ تَخْتَصُّ<sup>١</sup> الْعَقْلَ<sup>٢</sup>، وَلَا  
تَقْدُمُهُ، أَوْ لِمَعْلُومَةٍ يَخْتَصُّ<sup>٣</sup> عَلَيْهَا وَجْهِ اللَّطْفِ<sup>٤</sup>؛ وَلَا يَسَّ<sup>٥</sup> يَجُورُ فِي الشَّرْعَاتِ  
الْأَوَّلِ<sup>٦</sup>، لِأَنَّهُا لَوْ وَحِدَتْ لَصِفَةٌ تَخْتَصُّهَا<sup>٧</sup>؛ لَعَبَرَتْ مَعْرَى رَدِّ  
الْوُدُوعِ<sup>٨</sup> فِي أَنَّهُ وَجْهُ الْوُجُوبِ، وَلَوْ جَبَّ<sup>٩</sup> أَنْ يُعْتَمَّ<sup>١٠</sup> عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ  
وَيُعْتَمَّ وَحُوتُهَا مَتَى عَلِمْتَاهَا، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ<sup>١١</sup> أَنْ يَجِبَ<sup>١٢</sup> لَصِفَةٍ تَخْتَصُّ<sup>١٣</sup> بِهَا، وَلَا  
يَصِحُّ أَنْ يُعْتَمَّ<sup>١٤</sup> عَلَيْهَا، وَلَا يَصِحُّ<sup>١٥</sup> - أَيْضًا - أَنْ يُعْتَمَّ<sup>١٦</sup> عَلَيْهَا وَلَا يُعْتَمَّ  
وُجُوبُهَا. وَقَدْ عَيْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ وَسَائِرَ الشَّرْعَاتِ تُعْتَمُّ<sup>١٧</sup> بِالْعَقْلِ  
بِصِفَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْتَمَّ وَحُوتُهَا، فَذَلِكَ عَلَى بَطْلَانِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ،  
وَلَمْ<sup>١٨</sup> يَبْقَ إِلَّا الثَّانِي إِذَا قُتِلَتْ أَنَّهَا تَجِبُ<sup>١٩</sup> بِالْإِلْطَابِ<sup>٢٠</sup>، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ  
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقُوعَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ مِمَّا يَحْتَارُ<sup>٢١</sup> عِنْدَهُ فِعْلًا آخَرَ، لِأَنَّ الْعَقْلَ  
لَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَحْتَارُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ لَا يَحْتَارُهُ، وَلِأَنَّ دَلَالََةَ الْعَقْلِ - أَيْضًا -

١- ب : تختص ؛ ج : يختص .

٢- ب : العقل .

٣- ج : يختص بها .

٤- الف : لو وجب .

٥- ب : لصفة تختص بها ، نا ايضا .

٦- الف : وج : يختص .

٧- الف : يصح .

٨- الف : انه .

٩- ب : وج : يعلم .

١٠- الف : ظم .

١١- ج : يجب .

١٢- الصحيح «يختار» كمن السخ كلها «يختار»

طريقتهما واحدة، وَلَنْ يَصَحَّ أَنْ تُدَلَّ عَلَى الشَّيْءِ وَفِيهِ، وَالْحُكْمُ  
وَصَدِّهِ، كَمَا تَرَاهُ<sup>٢</sup> فِى الشَّرَائِعِ مِنْ اخْتِلَافِ الْمُكْتَفِينَ، وَالتَّاسِخِ  
وَالْمَنْسُوخِ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنْ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا السَّمْعُ. وَلَوْلَا مَا ذَكَرْنَاهُ  
لَمَا احتِيجَ فِى مَعْرِفَةِ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى سِتَّةِ الْأَنْبَاءِ ع

فَإِنْ قَالُوا الْعَقْلُ يَقْتَضِى فِى كُلِّ مَشْنَهَيْنِ أَنْ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ  
مِنْ حَيْثُ اشْتَبَهَا، فَوَجِبَ أَنْ يُحْكَمَ فِى الْأَوَّلِ بِحُكْمِ الثَّانِي عَقْلًا.  
وَإِنْ لَمْ يَأْتِ السَّمْعُ.

قِيلَ لَهُمْ: الْإِشْتِهَاءُ الَّذِى يَقْتَضِى الْمَشَارَكَةَ فِى الْحُكْمِ هُوَ يَمَّا يَقْلُمُ  
أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ يُجِبُّ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ<sup>٣</sup> أَوْ يَكُونُ فِى حُكْمِ الْمَوْحِبِ عَنْهُ،  
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَا يَشَارِكُ<sup>٤</sup> الْعَالِمَ فِى وُجُودِ الْعَالَمِ فِى قَلْبِهِ يُجِبُّ كَوْنَهُ عَالِمًا،  
وَمَا<sup>٥</sup> يَشَارِكُ<sup>٦</sup> رَدَّ الْوُدِيعَةِ فِى هَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ وَاحِدًا. وَأَمَّا<sup>٧</sup>  
الْعِلَلُ الَّتِى هِيَ أَمَارَاتُ<sup>٨</sup> \* فَلَا يُجِبُّ بِالْمَشَارَكَةِ فِيهَا الْمَشَارَكَةُ<sup>٩</sup>

[١٧٢]

١ - الف : طريقتهما. ٢ - الف : يعل.

٣ - ب و ج : تراه. ٤ - ب و ج : للاشتهاء.

٥ - ب : هو، تاسخ. ٦ - الف و ج : الشبهة.

٧ - ب : شاركت. ٨ - ب : أو.

٩ - ب : - ما. ١٠ - ب و ج : شاركت.

١١ - ب : اما. ١٢ - ب : - منها المشاركة.

في الحكم، لأنّ العقل لا يتعلم به كونها علة حكمة، وأنّ علم كونها علة، لم يجب فيما يشارّكه فيها مثل حكمها، لأنّ المصالح الشرعة تختلف من حيث تعلقت بالاختيار، ولا تدخل للإيجاب فيها، وإلهذا حاز أن يكون الشيء في الشرع مضمحة، وما هو مثله مقسدة، وإلهذا احتلاف الأعيان والأوقات في ذلك.

فإن قال: إذا حرّم الله - تعالى - اتحرم، ورأيت التحريم تاماً للشدة المطرية<sup>١</sup>، يثبت بشوئها، ويؤول يزوالها، علمت أن علة التحريم الشدة المطرية<sup>٢</sup> ولا احتياح<sup>٣</sup> إلى السمع.

قيل له: ليس يكون ما ذكرته من الاعتبار بأقوى من أن ينص<sup>٤</sup> لما في التحريم على أن علة تحريمها هي الشدة<sup>٥</sup>، وقد بينا أن ذلك لا يوجب تحريم كل شديد إلا<sup>٦</sup> بعد التعبد بالقياس، لأنه غير متبع أن يحالفه في المصلحة، وإن وافقه في الشدة

١- ب : لا، معاً لا

٢- الف : حلوكة .

٣ ج : يخلط

٤- الف : امتنع .

٥- ب : لشيء في

٦- ج : - جار، ت : بها

٧- ب و ج : - المطرية

٨- ب : اسطرية .

٩- ب : حناح

١٠- ح : الايمس، معاً ن : يحس

١١- ب : - هي لشدة .

١٢- ب : لا .

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّمْعَ قَدْ وَرَدَ بِالتَّعْمِيدِ بِالْقِيَاسِ، فَسَمِعُ<sup>١</sup>  
تَدَكُّرُ أَقْوَى مَا اعْتَمَدُوهُ، وَتَسَكَّلُوا عَلَيْهِ.

- أَوَّلُ مَا اعْتَمَدُوهُ أَنْ قَالُوا قَدْ طَهَّرَ عَنِ الصَّعَابَةِ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ،  
وَاتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ عَلَيْهِ، نَحْوُ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ وَالْمُشْتَرِكَةِ  
وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَرُجُوعِ كُلِّ بَنِيهِمْ فِي قَوْلِهِ<sup>٢</sup> إِلَى طَرِيقَةِ  
الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْحَرَامِ. فَقَالُوا فِيهَا أَرْسَمَةُ أَقَاوِيلَ أَحَدُهَا  
أَنَّهُ فِي حَكْمِ التَّطْلِيقَاتِ الثَّلَاثِ، وَذَلِكَ يَرْوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع -  
وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ<sup>٣</sup> وَابْنِ عُمَرَ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ يَمِينًا،  
يَلْزَمُ فِيهَا كِفَارَةٌ، وَيَرْوَى عَنْ أَبِي نَكْرٍ وَغَيْرِهِ مَسْعُودٌ وَعَائِشَةُ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ. وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ ظَهَارًا، وَيَرْوَى  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>٤</sup> وَغَيْرِهِ وَالرَّابِعُ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ تَطْلِيقَةً<sup>٥</sup> وَاحِدَةً، وَهُوَ  
الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمَا، ثُمَّ اخْتَلَفُوا. فَمِنْهُمْ مَنْ

١- ب : فاما . ٢- ب : بالتعميد .

٣- ب : يمين . ٤- ب و ج : قوى .

٥- ب + و . ٦- الف : و .

٧- ب : في قوله . ٨- الف : واحد منهم .

٩- ب : ابن مسعود . ١٠- ب : - تطليقة .



نفاً، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا وَاحِدَةً رَحْمَةً، وَبَعْضُهُمْ حَمَلَهَا مِائَةً، وَ  
 كُلُّ ذَلِكَ تَفْرِيعُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ. وَفِي النَّاسِ مَنْ أَلْحَقَ بِذَلِكَ قَوْلًا  
 حَامِسًا، وَهُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ تَعْرِيمٌ لِمَا  
 أَحَلَّهُ اللَّهُ - تَعَالَى -<sup>١</sup>، وَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ. وَاتِّخَاذُهُمْ فِي الْعِدَّةِ أَيْضًا -  
 ٥ ظَاهِرٌ. وَكَذَلِكَ فِي حَمِيعِ مَا عَدَّدْنَاهُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَإِنَّمَا شَرَحْنَا  
 مَسْأَلَةَ الْحَرَامِ، لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا. قَالُوا وَقَدْ  
 عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِإِقَاوِيلِهِمْ إِلَّا طَرِيقَةُ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ، لِأَنَّ مَنْ  
 حَمَلَ الْحَرَامَ طَلَاقًا ثَلَاثًا مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ أَنَّهُ طَلَاقٌ ثَلَاثٌ عَلَى  
 الْحَقِيقَةِ، بَلْ أَرَادَ أَنَّهُ كَالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، وَحَارِجٌ مِنْجَرَاهُ، وَكَذَلِكَ  
 ١٠ مَنْ حَمَلَهُ نَيْمًا وَطَهَارًا، وَمُحَالٌّ أَنْ يُرِيدُوا إِلَّا النِّسْبَةَ وَالتَّمَثِيلَ،  
 دُونَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ طَهَارًا أَوْ نَيْمًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ  
 عَنْهُمْ النَّصُّ الصَّرِيحُ بِأَنَّهُمْ قَاوَا ذَلِكَ قِيَاسًا، لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ  
 الْعِدَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْآيِ نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ مَعَ فَقْدِ الْآيِ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ الْإِبْنِ مَعَ

١- ب و ج : بواه ، ولعل الصحيح كما في العدد من ٢٦٨ «بواه».

٢- الف : - من . ٣- الف : - تعالى .

٤- الف : - والاجتهاد . ٥- ج : ذلك .

٦- ج : يريد . ٧- الف : لانهم .

فَقَدِ الْإِنْسَانُ ، حَتَّى صَرَخَ ابْنُ عَتَّاسٍ بِأَن قَالَ : «أَلَا يَتَّقِي» اللَّهُ زَيْدُ بْنُ  
ثَابِتٍ ، يَجْعَلُ<sup>١</sup> ابْنَ الْإِبْرَةِ أَبًا ، وَلَا يَجْعَلُ<sup>٢</sup> أَبُ<sup>٣</sup> الْأَبِ أَبًا ، وَقَدْ  
عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ فِي ذَلِكَ إِلَى تَصَرُّفٍ ، لِأَنَّ الْجَدَّ لَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي  
الْكِتَابِ ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا سُلُوكَهُمْ طَرِيقَ<sup>٤</sup> التَّمْثِيلِ وَالْمُقَايَسَةِ ، وَرَوَى  
- أَيْضًا - عَنْ قَالَ بِالْمُقَايَسَةِ بَيْنَ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ أَنَّهُ شَبَّهَهُمَا بِفُضْنَى<sup>٥</sup>  
شَجَرَةٍ وَجَدُولَى<sup>٦</sup> نَهْرٍ .

وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلُ<sup>٧</sup> مَنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْبُورِ<sup>٨</sup>  
وَالصَّلَاحِ ، أَوْ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ ، أَوْ حَكَمُوا بِحُكْمِ<sup>٩</sup> الْعَقْلِ ،  
أَوْ لِنَصْرِ<sup>١٠</sup> خَفَرٍ .

وَيُبْطِلُ ذَلِكَ رَأْيُ<sup>١١</sup> رَائِدٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَا يَسُوعُ<sup>١٢</sup>  
فِيهِ الصَّلَاحُ<sup>١٣</sup> لِنَعْلَاقِهِ بِتَحْرِيمِ الْفُرُوجِ وَتَحْلِيلِهَا ، كَمَا سَأَلَهُ الْحَرَامُ .

١ - الف : الإبرين . ٢ - ج : تنقي .

٣ - ج : جعل . ٤ - الف : أبا .

٥ - ج : طريقة . ٦ - الف : بطن ، ب : بطنني .

٧ - الف : جدول ، ب : خفول . ٨ - ب : قول .

٩ - ب : التوريت ، و سائر النسخ «البور» وهو موافق لما في العدة أيضا من جمع

١٠ - الف : لحكم .

من ٢٦٨

١١ - الف : شعي . ١٢ - ب : الصلاح فيه .

وَالْإِبْلَاءُ وَغَيْرُهُمَا وَلَا يَنْقَالُ مِنْ طَرِيقِ الصَّلَاحِ لَا يَفْرَعُ عَنْهُ ،  
 وَلَا يُنْتَى 'يَحْتَمِيهِ الْمَدَاهِبُ' . وَلَا نُهُمْ 'اِحْتَلَفُوا فِي مَوَاضِعَ لَا يَصِحُّ  
 أَنْ يُقَالَ فِيهَا بِأَقْلٍ مَا قِيلَ . وَلَا نُهُمْ 'اِحْتَلَفُوا' بِمَا زَادَ عَلَى أَقْلٍ  
 مَا قِيلَ ، فَقَالُوا - أَيْضًا - أَقَاوِيلَ كُلِّهَا خَارِجٌ عَنَّا فِي أَصْلِ الْعَقْلِ .  
 وَلَوْ قَالُوهُ - أَيْضًا - لَبَصُرَ ، لَوْحَبَ أَنْ يَظْهَرَ ، لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ ، إِلَى  
 إِطْهَارِهِ قَوِيٌّ . فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ ، فُهُمْ مِنْ فَائِلٍ بِالْقِيَاسِ ،  
 وَمُصَوَّبٍ لَهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ عَنْهُ ، فَصَارُوا مُتَّحِمِينَ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، وَ  
 إِجْمَاعُهُمْ حَقَّةً

الثاني 'مَتَا تَعَقُّوْا بِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا' قَدْ ظَهَرَ عَنْ الصَّحَابَةِ الْقَوْلُ  
 ١٠ بِالرَّأْيِ ، وَإِصَافُهُ مَدَاهِبَهُ إِلَى الرَّأْيِ وَنَفْطُ الرَّأْيِ 'إِذَا أُطِيقَ لَمْ  
 يُقْبَدْ الْقَوْلُ بِأَحْكَمٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَصْرِ' . لِأَنَّ مَا طَرِيقُهُ الْمَعْلَمُ لَا يُصَافُ  
 إِلَى الرَّأْيِ ، خَلِيًّا كَانَ الدَّلِيلُ أَوْ حَصْبًا ' . وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا

١- الف : ينشئ . ٢- ب : لا ، بجای لایهم

٢ ج : + قد . ٣- ب : - في مواضع ، تأنيها .

٤- ب و ج : الداعي . ٥- ج : المجعفين .

٧- الف : و ، بجای الثاني . ٨- ب : من .

٩- ج : هـ واجماعهم ، بالسحا . ١٠- ح : وبعد الرأي .

١١- ج : حصبا .

القول من طريق القياس والاجتهاد والأحار الواردة بذلك كثيرة  
 نحو ما روى عن أبي بكر في الكلالة: «أقول فيها رأيي» . و  
 قول عمر: «أقضى فيها رأيي» \* وقوله: «هذا ما رأي عمر»  
 ونحو قول أمير المؤمنين - ع - في أمهات الأولاد: «كان رأيي و  
 رأي عمر ألا يتفرق ثم رأيت نيمه» ، وهدية تحمله تدل على  
 قولهم بالقياس والاجتهاد من الوجه الذي ذكرناه ، وأو كان  
 اعتمادهم في ذلك على طريق من طرق العلم ، لم يصح منهم  
 الرجوع من رأي إلى آخر ، ولا التوقف فيه ، وتجوز صكوته  
 صواباً ، ولا أن يسكوا عن تحطية المخالف والتكثير عليه ، و  
 لأن الأدلة لا تناقض ، ولا تخفف ، فكيف يجوز أن يرجع  
 كل واحد إلى دليل مع اختلاف أقوالهم  
 والثالث مما تعلقوا به ما روى من أن النبي - ص - قد

١- الف : - ما . ٢- ج : روى .

٣- ب : + و . ٤- ب : - رأيي و .

٥- ب : يدل .

٦- الف : لما امكوا ، جاء لا أن يسكوا .

٧- ب : - و . ٨- ج : يختلف .

٩- ج : ما .

أَتَقَدُّ مُعَادًا إِلَى التَّعَمُّدِ، قَالَ لَهُ: «مَاذَا تَقْضِي؟» قَالَ: «بِكِتَابِ اللَّهِ»،  
 قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، قَالَ:  
 «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟» قَالَ: «أَحْتَمِدُ بِرَأْيِي» فَقَالَ -ع-:  
 «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولُ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ، لِمَا يَرْضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ»  
 وَنَافَهُ قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «اقْصِ  
 بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِذَا وَحَدَّثَهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ أَحْكَمَ فِيهِمَا، فَاتَّحِمِدْ  
 بِرَأْيِكَ»، وَبِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ إِلَى أَبِي مُوسَى  
 الْأَشْعَرِيِّ إِنَّهُ قَالَ: «يَقْسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ»  
 وَأَرَادَ بِهَا تَعَقُّوْا بِهِ قَوْلَهُ -تَعَالَى-: «فَاعْتَمِدُوا بِمَا أُولَى  
 الْأَنْصَارِ» قَالُوا: وَالْإِعْتِمَادُ هُوَ التَّمْقِيَّةُ، لِأَنَّ الْمِيزَانَ يُسَمَّى بِمِقْيَارٍ<sup>١</sup>  
 مِنْ حَيْثُ يَنْتَقِزُ هُ مُسَاوَةً الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ، وَبِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 مِنْ قَوْلِهِ فِي الْأَسْبَابِ: «غَيِّرُوا حَالَهُم بِالْأَصَابِعِ الَّتِي دِيْنُهُا  
 مُتَسَاوِيَةٌ».

١- ج: يقضي. ٢- ب: رأى.

٣- الف: الحمد. ٤- ب و ح: - رسول.

٥- ب: قال، معاني قد. ٦- ج: - انه.

٧- ج: معبر، وفي نسخة الالف لم ترسم نقطة للكلمة.

٨- الف: بين، ج: بين.

وَرُبَّمَا اسْتَدَلُّوا بِالْآيَةِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ فَقَالُوا: قَدْ دَلَّ - تَعَالَى -  
 بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَكَةَ فِي الْعَمَلَةِ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ.  
 وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ - تَعَالَى - «هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ  
 الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ، مَا ظَنَنْتُمْ أَن يَخْرُجُوا،  
 وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ، فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ<sup>٢</sup> مِنْ حَيْثُ لَمْ  
 يَحْتَسِبُوا، وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ، يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَ  
 أَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ، هَذَا كَرَّرَ - تَعَالَى - مَا حَلَّ  
 بِهِمْ، وَنَهَى<sup>٣</sup>، عَلَى<sup>٤</sup> عِلَّتِهِ وَسَبَبِهِ<sup>٥</sup>، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِعْتِسَادِ<sup>٦</sup>، وَذَلِكَ  
 تَحْذِيرٌ<sup>٧</sup> مِنْ مُشَارَكَتِهِمْ فِي السَّبَبِ<sup>٨</sup>، وَمَوْلَمْ تَكْرِ<sup>٩</sup> الْمَشَارَكَةَ فِي  
 السَّبَبِ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ، مَا كَانَ الْقَوْلُ مَقْصُودًا<sup>١٠</sup>  
 وَالْحَامِسُ مِمَّا تَمَلَّقُوا<sup>١١</sup> هُ<sup>١٢</sup> أَنْ قَالُوا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي  
 الْفُرُوعِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حُكْمٍ<sup>١٣</sup>، وَلَمْ يَجِدْ نَصًّا وَلَا دَلِيلًا عَلَى

٢- الب - من ديارهم .

٤- ب : به .

٦- ج : تعوير .

٨- ج : + له .

١- ب و ج : يقتضي .

٣- الب : - الله .

٥- الب : - على .

٧- ب و ج : يكن .

٩- ب : صلا .

حُكْمُهَا؛ فَجِبَّ أَنْ نَكُونَ مُتَمَتِّدِينَ فِيهَا بِالْقِيَاسِ .  
 وَرُبَّمَا اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ : فَقَالُوا : قَدْ ثَمَّتْ  
 عَنِ الصُّعَابَةِ أَنَّهُمْ رَجَعُوا فِي طَلَبِ أَحْكَامِ الْخَوَادِثِ إِلَى الشَّرْعِ ،  
 فَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ فِي حَمِيعِ الْخَوَادِثِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَاجْتِلَافِهَا وَ  
 صَحَّ أَنَّهُ لَا نَصَّ يُدَلُّ عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِظَاهِرِهِ ، وَلَا دَلِيلُهُ ،  
 فَلَيْسَ بِمَدَّ ذَلِكَ إِلَّا الْقِيَاسُ وَالْإِجْتِهَادُ وَلِأَنَّ التَّخَصُّصَ يَمْنَعُ مِنْهُ  
 الْعَقْلُ .

وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ يُخَالِفُ الطَّرِيقَةَ الْأُولَى الَّتِي حَكَمْنَا بِهَا عَنْهُمْ ،  
 لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْجِعُوا فِي هَذَا إِلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى نَفْسِ الْقِيَاسِ وَالْإِجْتِهَادِ  
 بَلْ رَجَعُوا إِلَى إِجْمَاعِهِمْ فِي طَلَبِهِمُ الْأَحْكَامَ مِنْ حِمَّةِ الشَّرْعِ ، وَفِي  
 الطَّرِيقَةِ الْأُولَى اعْتَمَرُوا إِجْمَاعَهُمْ عَلَى نَفْسِ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ .  
 وَالسَّادِسُ مِمَّا تَمَقَّقُوا بِهِ مَا اسْتَدَلُّ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةُ مَعَهُ مِنْ  
 أَنَّ الْقِلَّةَ لَنَا وَحَسَبَ طَلَبِهَا بِمَا<sup>١٠</sup> يُمَكِّنُ الطَّلَبُ بِهِ<sup>١١</sup> حَتَّى نَعْلَمَ الْعَيْنُ

- |                      |                    |
|----------------------|--------------------|
| ١- ب و ج : يكون .    | ٢- ب + كان .       |
| ٣- الف : دليل .      | ٤- الف : التبعيث . |
| ٥- الف : من الفصل .  | ٦- ب : اجتماعهم .  |
| ٧- ب لم ، بجاء بها . | ٨- ب - به .        |

وَكَذَلِكَ يَجِبُ طَلَبُ الْحَكْمِ فِي الْفِرْعِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ بِمَا  
يُمْكِنُ طَلَبُهُ بِهِ .

وَالَّذِي حَكَمْنَاهُ مِنْ اسْتِدْلَالِهِمْ هُوَ أَقْوَى مَا اعْتَمَدُوهُ ، وَمَا  
فِيهِ بَعْضُ الشُّبْهِهِ ، وَإِلَّا ؛ فَقَدْ اعْتَمَدُوا طُرُقًا كَثِيرَةً ضَعِيفَةً قَدْ طَعَنَ  
بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي اعْتِمَادِهِمْ عَلَيْهَا ، وَتَنَوَّاهُ فِيهَا أَنَّهَا لَا تُدَلُّ ٥  
عَلَى الْقَبَاسِ ، وَلَا ٦ عَلَى ثُبُوتِ الْعِبَادَةِ بِهِ ، وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى حَوَازِهِ ،  
مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : « فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » . وَقَوْلِهِ  
- تَعَالَى - : « وَعَلَى الْمَوْسِعِ ٧ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ » . وَقَوْلِهِ -  
عَزَّ وَجَلَّ - : « فَإِنْ حِفْظُهُمْ إِلَّا تَعَدَّلُوا ، وَوَاحِدَةٌ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »  
وَمَا زُوِيَ عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ لِلنَّحْمَةِ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى  
أَيِّكَ دِينَ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ ؟ » ، قَالَتْ ٨ : « نَعَمْ » ، قَالَ - ع - : « فَدَيْنُ  
اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » . وَقَوْلُهُ لِعُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الْقَلْبَةِ لِلصَّائِمِ :  
« أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ بِمَا أَكُنْتَ شَارَهُ ٩ ؟ » . وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ

١ - ب : وكذلك .

٢ - ب : الفروع .

٣ - ب و ج : قوى .

٤ - ج : + و .

٥ - الف : تنووا .

٦ - ب : يدل .

٧ - ب و ج : + تدل .

٨ - الف : موسى .

٩ - ب : قال .



أَبَى هُرَيْرَةَ حَيْثُ سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ رَجُلٍ وُلِدَ لَهُ عَلَامٌ أَسْوَدٌ فَقَالَ -  
عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَهُ . « أَلَمْكَ إِبِلٌ ؟ » قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : « مَا أَلْوَانُهَا ؟ » .  
قَالَ : « حُمْرٌ » . قَالَ « أَفِيهَا أَوْرَقٌ ؟ » . قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : « فَأَنَّى  
دَلَّكَ ؟ » . قَالَ : « لَعَلَّ عِرْقًا تَزَعُّهُ » . قَالَ - ع - . « وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا  
تَزَعُّهُ » . وَغَيْرَ هَذَا مِمَّا لَمْ تَذْكُرْهُ لِضَعْفِهِ وَبَيَانِ أَمْرِهِ .

فَقُلْ لَهُمْ فِيمَا تَعْتَقُونَ بِهِ أَوَّلًا . لَنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ  
ثَلَاثَةٌ وَحُجُوهٌ :

أَوَّلُهَا أَنَّ حَمِيعَ مَا رَوَيْتُمُوهُ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْحَرَامِ وَالْحَدِّ  
أَحْبَارٌ آخِذٌ لَا تَوْجِبُ لَعَلِّهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَقْتَضِيهِ \* غَلْظَةُ الطَّنِّ ،  
فَكَيْفَ تَسْتَدِلُّونَ بِدَلِّكَ عَلَى تَسْأَلِهِ عَمْتِيَّةً ؟ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى  
الْجَمَلَةِ فِي مَسْئَلٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ هُوَ الظَّاهِرُ لِمَنْ قَرَأَ أَحْبَارَهُمْ ، وَدَوَاهِ  
فِي الرُّتْبَةِ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْجَمَلَةِ فِي ' مَسْأَلَةِ ' الْحَرَامِ وَالْحَدِّ ،

١ - الف : اوردق ، ب : اوردق . ٢ - ب - قال

٣ - الف : برعه . ٤ - ب : غلامهم

٥ - الف : الحد . ٦ - ب و ج : يقتضيه .

٧ - ب : علي . ٨ - ج : يستدلون

٩ - ب ، ج . ١٠ - الف : - الجملة في .

١١ - الف : مسائل .

- و دون الأمرين في الرتبة تفصيل المذاهب ، و أن بعضهم حمل  
الحرام طلاقاً ، وبعض حملته يميناً ، فإنهم حملوا نفوسهم على  
إدعاء العلم الضروري أو العلم المساوي للعلم بالتداني والحوادث  
العظام في القسم الأول ؛ لم يمكنهم ذلك في الثاني ، وإن تم  
لهم في الأول والثاني لم ينتم في الثالث ، وليس يجوز في موضع  
من المواضع أن يكون العلم بحمل الأشياء يجري مجرى العلم  
بتفاصيلها ، ألا ترى أن العلم سدر وحشي على الحمل لا يجري  
مجري العلم بتفصيل ما جرى فيهما ، وعدد اقتنى ، وما أشبهها ،  
والعلم بالهجرة على الجملة لا يساوي العلم بتفصيلها والعلم بسحبها يتم  
شجاعة عمرو على الجملة لا يساوي العلم بتفصيل أفعالها ، وأى عقل  
يقدم على القول بأنني أعلم أن الضعائي ذهب في الحرام إلى  
أنه طلاق أو يمين أو طهار على حد علمي بمكة واليهجرة ودعاء  
النبي إلى الله ؟! وغاية ما يمكن ذكره في أقسام الخلاف في

١- ج : هيا

٢- ج : فاسم

٣- ج : لا

١- ج : الموضع

٥- ب : جعل ، ج : جعل

٦- ج : شجاعيتها ، ب : بعد

٧- ب : فسما

٨- ج : القلى

٩- ج : القول

الحرام أنه مُنْتَهَى<sup>١</sup> يعالِبِ الظَّنَّ القَوِيَّ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ  
 الْعِلْمِ بِالتَّنْذِيرِ وَمَا أَشْبَهَهَا<sup>٢</sup> يَجِبُ اشْتِرَاكُ الْعُقَلَاءِ فِيهِ ، وَلَيْسَ هُمْ<sup>٣</sup>  
 يُمْتَسِرُونَ كَيْفَ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٤</sup> . وَإِذَا كَانَ اسْتِدْلَالُهُمْ مَتَسَا عَلَيَّ أَنَّ هَذِهِ  
 الْوُجُوهَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَدْرَكَ<sup>٥</sup> إِلَّا  
 بِالْقِيَاسِ ، وَكَانَ<sup>٦</sup> ذَلِكَ مَطْوُونًا غَيْرَ مَعْلُومٍ ؛ نَظَرُ اعْتِمَادِهِمْ مِنْ أَصْلِهِ .  
 وَكَيْفَ يُمَكِّنُ رَأْيًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٧</sup> أَنْ يُدْعَى الْعِلْمُ الصَّرُورِيُّ<sup>٨</sup>  
 فِي تَفْصِيلِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَعَ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِيهَا<sup>٩</sup> ! لِأَنَّ ابْنَ  
 مَسْعُودٍ يَخْتَلِفُ<sup>١٠</sup> الرِّوَايَةَ عَنْهُ وَيُرْوَى أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهُ يَمِينًا ، وَتَارَةً  
 يُرْوَى - أَيْضًا - أَنَّهُ نَحَصَهُ نَظِيقَةُ وَاحِدَةٍ ، وَ يُرْوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ  
 - ع - أَنَّهُ كَانَ يَحْفَلُ<sup>١١</sup> بِحُرَامِ تَطْلِيقَاتِ ثَلَاثًا ، وَتَحْرُسُ<sup>١٢</sup> تَرْوِي عَنْهُ -  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ كَانَ لَا يَمْتَدُّ<sup>١٣</sup> بِذَلِكَ ، وَلَا يَحْفَلُ لَهُ حَكَمًا أَلْتَمَّةً ،  
 كَمَا زَوَّاهُ<sup>١٤</sup> عَنْ مَسْرُوقٍ ، فَمَعَ هَذَا الْإِخْتِلَافَ كَيْفَ يُدْعَى الْعِلْمُ

١ - الف : ينته .

٢ - الف و ج : - هم .

٣ - الف : يستدل .

٤ - الف : ما .

٥ - الف : - عليه السلام .

٦ - الف : روى .

٧ - الف : يشب .

٨ - الف و ج : - هم .

٩ - الف : - كان .

١٠ - ج : يختلف .

١١ - ج : تمتد .

١٢ - ج : تمتد .

الضروري؟! وَحَرَى اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى صَحَّةِ الْقِيَاسِ هَهُنَا مُجَرِّى اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى أَخْبَارِ آحَادٍ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ، فَاسْتَدْلَوْا بِمَطْنُونٍ فِي مَوْضِعٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ.

- وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، أَوْ نُسَبِّحُ ٥  
بُطْلَانَ مَا ادَّعَوْهُ، وَقَطَعُوا عَلَيْهِ، مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي  
ذَكَرُوهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِلْقِيَاسِ، وَنُسَبِّحُ ٦ أَنَّهُ يُسَكِّنُ أَنْ يَكُونَ  
لِلنَّصِّ، إِنَّمَا بَطَاهِرُهُ، أَوْ يَدْبِيلُهُ ٧، فَلَا حَتْمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَيْفَ.  
ثُمَّ نَقُولُ لِمُعْتَمِدِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ  
الْمَسَائِلِ إِنَّمَا كَانَ بِالْقِيَاسِ؟ قَدْ تَعَدَّكُمْ عَوَلْتُمْ إِلَّا عَلَى دَعْوَى، ١٠  
وَلَمْ إِذَا اخْتَلَفُوا، وَتَابَيْتْ أَقْوَالُهُمْ، وَحَسِبَ أَنْ يُسَيِّدُوا تِلْكَ  
الْمَذَاهِبَ إِلَى الْقِيَاسِ؟ فَإِنَّهُمْ يَقْلَمُونَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَذَاهِبِ

١ - ب - استدلالهم، ما ابتعنا. ٢ - الف : + صحة.

٣ - ب : - غير معلومة ٤ - الف :- في الكلام

٥ - الف : يبين. ٦ - ب : + سكت

٧ - الف : ينشأ ٨ - ب : بدليل

٩ - الف : هم

الْمُسْتَنَدَةِ إِلَى النُّصُوصِ مُمَكِّنٌ<sup>١</sup> بِالشُّبُهَاتِ، كَمَا كَانَهُ فِي الْمُسْتَنَدَةِ<sup>٢</sup>  
إِلَى الْقِيَاسِ، وَلَمْ أَتَكَرَّرْ أَنْ يَكُونَ كَلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ إِمَّا  
ذَهَبَ إِلَى مَا حُكِيَ عَنْهُ لِنَمُكِهِ بِذَلِيلٍ بَصِيرٍ اعْتَقَدَ أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى  
مَذْهَبِهِ<sup>٣</sup> ١٩.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانُوا قَالُوا بِذَلِكَ لِلنُّصُوصِ، لَوْحِبَّ أَنْ تُثَقَّلَ  
بِذَلِكَ النُّصُوصُ، وَتُشْتَهَرَ، لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَقْوَى<sup>٤</sup> إِلَى نَقْلِهَا وَ  
الِإِجْتِاجِ بِهَا.

قُلْنَا: أَوَّلُ مَا يَقْوَى<sup>٥</sup>، أَنَا لَمْ تَبْرِكْكُمْ أَنْ يَكُونُوا اعْتَمَدُوا  
فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ نُصُوصًا تَذُلُّ صَرِيحًا<sup>٦</sup> عَلَى الْمَذَاهِبِ الَّتِي  
اعْتَمَدُوهَا<sup>٧</sup>، بَلْ أَرْمَأَكُمْ أَنْ يَكُونُوا اعْتَمَدُوا فِيهَا أَدْنَى النُّصُوصِ  
الَّتِي يَخَاجُ فِيهَا إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ وَالسَّامِلِ، وَنَوَاءً كَانَتْ  
هَذِهِ النُّصُوصُ طَاهِرَةً تَذُكُّ<sup>٨</sup> مَقْلُومَةً لِنَحْمِيعٍ، أَوْ كَانَتْ مُخْتَصَةً  
فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْرَأُوا كَالْأَمْنَاءِ فِي غَيْرِ مَا قَرَأَهُ فِيهِ

١ - الف: يمكن . ٢ - الف: المستندة .

٣ - ب و ج: منهم . ٤ - ب و ج: يعوى .

٥ - الف: تقوى . ٦ - ب: صريحاً، ج: على صريحها .

٧ - ج: عده . ٨ - الف: هذه الكل .

٩ - ب و ج: - كات

عنى "تا نقول لهم. و او كنوا اعتمدوا في ذلك عنى علل  
قياسية، لو حبب قسها وطهورها، لأن الدواعي إلى نقل مذاهبهم  
تدعوا إلى نقل طرائقهم". و ما به احتجوا عليه، و ما يجدون<sup>٢</sup>  
في ذلك رواية، فإن كان قدما اعتمدوه من دليل النص وارتفع  
روايه دليلا على أنهم قالوا بانقاس، فكذلك يجب أن يكون<sup>٥</sup>  
قدما لرواية عنهم يتضمن أنهم فسروا بذلك قس دليلا على  
القول<sup>٤</sup> من طريق المصوص

فإن قالوا الفرق بين الأمرين أن انقاس مبت لا يجب اتباع  
العالم<sup>١</sup> فيه، والنص يجب تناسعه، ووجب نقل النص، و لم يجب  
مثله في القياس.

قلنا إطلاؤكم أن انقاس لا يجب فيه بلاغ لا يصح على  
مذاهبكم. بل يجب فيه ذلك إذ شهر وجه القول به. وأما

١- ح: و ٢- ب طرائقهم

٢- ح: يجدون ٣- الف منه

٤- الف بعدما اعتمدوه، ح: اعتمدوا

٥- الف: لرواية، ب: الرواية. ٦- ب: يتضمن

٧- ب: دلل. ٨- ح: و

٩- الف: العلم، ح: العلم ١٠- ب: مذاهبكم

غَلَّةِ الطَّن فِيهِ، وَإِنَّمَا لَا يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ بِإِرْقَاعِ هَذَا الشَّرْطِ<sup>٢</sup>، [١٣٢] وَعَلَى الْعَالِمِ أَنَّهُ يُظْهِرُ وَجْهَ قَوْلِهِ لِمَنْ خَالَفَهُ لِيُظْهِرَ لَهُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَرْضُهُ مَعَ الْإِثْقَالِ عَنَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا هَذَا مَا حَسُنَتْ مُنَافَرَةُ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ وَالْاجْتِهَادِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَجْهَ قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ الَّتِي وَقَعَ النَّصُّ مِنْ مُخَالَفَتِهَا عَلَيْهَا لِقَوْلِهَا عَنْهُمْ، وَمَا رَأَيْنَاهُمْ زَوَّادًا عَنْهُمْ الْعِلْمَ الَّتِي خَعَلُوا هَذَا الْقَوْلَ لَهَا طَلَاقًا ثَلَاثًا، أَوْ طَهَارًا، أَوْ يَمِينًا.

عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَقِيدِ الْمَذْهَبِ أَنْ يُظْهِرَ وَجْهَ قَوْلِهِ عِنْدَ الْمُسْطَرَّةِ أَوْ الْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ، قَالُوا أَنْ يَكُونَ طُهُورٌ وَجْهَ الْقَوْلِ<sup>٣</sup> كَطُهُورِ الْقَوْلِ وَالْمَذْهَبِ، قَفِيرٌ<sup>٤</sup> وَاحِبٍ، وَكَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ وَنَحْنُ نَعْتَمُّ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِعِينَ وَمَنْ كَانَ مَدْعُهُمْ قَدْ طَهَّرَتْ عَنْهُ<sup>٥</sup> مَذَاهِبُ كَثِيرَةٌ بِمَا طَرِيقُهُ الْعَامُّ وَالْدَّلِيلُ الْقَاطِعُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُظْهِرَ عَنْهُ أَوْ يُنْقَلُ مَا كُنَّ دَلِيلُهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا تَنِي طَرِيقِي قَالَ بِذَلِكَ الْمَذْهَبِ، وَاعْتَقَدَهُ<sup>٦</sup>.

٢- الف : الشروط .

١- الف و ج : هذه

٤- ب : حسن .

٢- ج : هذا .

٦- ج : مبيز .

٥- ج : - ان يطهروا فادسحا .

٧- الف : عنهم ، ح : منه .

قَالَ قَالُوا: فَقَدْ تَنَازَرُوا<sup>١</sup> رَدَّ<sup>٢</sup> بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُمْ<sup>٣</sup> اِحْتِجَاجُ<sup>٤</sup> بَعْضِهِمْ<sup>٥</sup>.

قُلْنَا: لَيْسَ يُمَكِّنُ<sup>٦</sup> أَنْ يُحْكِيَ<sup>٧</sup> فِي مَسْأَلَةٍ<sup>٨</sup> الْحَرَامِ<sup>٩</sup> الَّتِي اعْتَدَتْ، وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنْ الْمَسَائِلِ<sup>١٠</sup> الَّتِي لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا وَحْدَهُ اِحْتِجَاجُ<sup>١١</sup> أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِيهَا لِمُطَاطَرَةٍ<sup>١٢</sup> وَمُنَازَعَةٍ<sup>١٣</sup>، وَحَاجَ<sup>١٤</sup> بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَرَدَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرُوا<sup>١٥</sup> أَدِلَّةَ النَّصِّ<sup>١٦</sup>، وَلَا وَدِدَتْ<sup>١٧</sup> رِوَايَةُ<sup>١٨</sup> شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَا رَوَى<sup>١٩</sup> إِضَافَةَ<sup>٢٠</sup> هَذِهِ الْمَذَاهِبِ إِلَى الْقَائِلِينَ بِهَا.

عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا تَنَازَرُوا<sup>٢١</sup> وَتَنَازَعُوا<sup>٢٢</sup> فَلَا بُدَّ أَنْ يُظْهِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ<sup>٢٣</sup> وَحْدَهُ قَوْلَهُ<sup>٢٤</sup>، سِوَاهُ<sup>٢٥</sup> كَانَ نَصًّا أَوْ قِيَاسًا<sup>٢٦</sup>، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ لَا يَسُوغُ<sup>٢٧</sup> الْأَعْرَاضُ<sup>٢٨</sup> عَنْ<sup>٢٩</sup> ذِكْرِ<sup>٣٠</sup> وَحْدِهِ الْقَوْلِ<sup>٣١</sup>، وَإِنْ جَارَ فِي<sup>٣٢</sup> غَيْرِهَا<sup>٣٣</sup>، وَلِهَذَا لَا تَجِدُ<sup>٣٤</sup> أَحَدًا مِنْ الْعُقَمَاءِ<sup>٣٥</sup> يُنَازِعُ<sup>٣٦</sup> خَصْمَهُ<sup>٣٧</sup>، وَيَرُدُّ<sup>٣٨</sup> مَذَاهِبَهُ<sup>٣٩</sup> عَلَيْهِ<sup>٤٠</sup> عَلَى سَبِيلِ الْمُنَاطَرَةِ<sup>٤١</sup>، وَلَا يُظْهِرُ<sup>٤٢</sup> وَحْدَهُ قِيَاسَهُ<sup>٤٣</sup>، وَالْعِلَّةُ

٢ - ب : ورود ، يعادى ورد .

٤ - ج : المسألة .

٦ - ج : قولهم .

٨ - الف : الاعتراض

١٠ - ب : - . مى .

١٢ - الف . ملحقه .

١ - ح : او

٣ - ج : بعض .

٥ - ب : + . مى

٧ - ب : هذا .

٩ - الف : س .

١١ - الف : غيرهم .



التي من أحباها ذهب إلى ما ذهب إليه ، بل لا ندله من تحرير عبده وتهذيبها ،  
والاختراز فيها من النقص ، وإذا كنا لم نجد رواية عن أحد منهم  
يوجه قياسه ، والملة التي من أحباها جمع بين الأمرين المذنبين  
شأن أحدهما بالآخر ، فبحسب أن يبقى عنهم نقول بالقياس .

فإن قالوا : من شأن العتمة أن يذكرها النصوص الشاهدة  
لأقوالهم لترتب مع عنهم التهمة في الخطأ ، أو نقول مير دليل .

قلنا : ومن شأنهم أن يذكرها الوحوى القيسية لمصلحة  
لمداهيهم ، لترتفع عنهم التهمة التي ذكرتموها

وبعد ، فقلل قوم كانوا آمنين من أن يتهموا بالشك  
والإعقادات المسندة ، فلم يحتاجوا إلى ذلك

فإن قالوا ليس نجد في نصوص الكتاب والسنة ظاهراً ولا  
دليلاً يدل على هذه المذهب التي حكيت أخلاقهم فيها ، اللهم إلا  
أن يدعوا نصوصاً غير صاهرة ، بل انحصر كل واحد منهم بها ،

- |                 |                                   |
|-----------------|-----------------------------------|
| ١ - ح : مذهب    | ٢ - ب : ك                         |
| ٢ - الف : نقص   | ٤ - الف : سعي                     |
| ٥ - ب : المصلحة | ٦ - ب : بالشك                     |
| ٧ - ب : يدعوا   | ٨ - هكذا في نسخ ، ولعل لأصل - كما |
- في المدة من ٢٧٠ د نان .

قَبْطَهُرُ بَطْلَانٍ قَوْلِكُمْ لِكُلِّ أَحَدٍ<sup>١</sup> . وَ يَلْتَزِمُ حَيْثُ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> تِلْكَ  
النُّصُوصُ قَدْ أُشِيعَتْ وَأُطْهِرَتْ لِتَعْلَمَ وَ تَعْرِفَ ، وَإِلَّا طَرَقَ ذَلِكَ إِيْطَالُ  
الشَّرِيعَةِ أَوْ أَكْثَرُهَا .

قُلْنَا : إِنَّمَا ضَمِيمًا لَكُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْمِ ذَهَبًا إِلَى  
مَذْهَبِهِ لِذَلِيلِ عَتَبِهِ<sup>٣</sup> مِنْ حِمَاةِ النَّصِّ ، وَإِنَّمَا أَلْزَمْنَاكُمْ أَنْ تُعَوِّدُوا<sup>٤</sup> .  
تَشَبَّثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِوَحْيِ اعْتِقَادِهِ دَلِيلًا ، وَ قَدْ يَحْوُرُ أَنْ يَكُونَ  
فِيهِ مُتَحَبِّطًا أَوْ مُضَيِّيًا<sup>٥</sup> ، وَلَوْ أَحْطَأَتِ الْجَمَاعَةُ فِي اسْتِدْلَالِهَا عَلَى  
أَقْوَالِهَا إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا لَمْ يَضُرَّنَا<sup>٦</sup> فِيمَا قَصَدْنَاهُ<sup>٧</sup> ، لِأَنَّ الدِّيَّ آمَنَ  
مِنْ احْتِمَائِهِمْ عَلَى الْخَطَايَا لَا يُؤْمَسُ مِنْ<sup>٨</sup> اجْتِمَاعِ أَكْثَرِهِمْ عَلَيْهِ<sup>٩</sup> ،  
فَقَدْ كُنَّا<sup>١٠</sup> مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَ السُّنَنِ أَدَلَّةً عَلَى تِلْكَ الْمَذَاهِبِ  
لَا يَدْخُلُ عَلَى<sup>١١</sup> مَا قُلْنَاهُ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْتَ بُرِيدُوا<sup>١٢</sup> أَنَا فَقَدْ مَا  
يُمْكِنُ التَّمَقُّقُ بِهِ أَوْ الْإِعْتِقَادُ فِيهِ أَنَّهُ ذَلِيلٌ ، فَهَذَا إِذَا ادَّعَيْتُمُوهُ عَلِمْتُمْ

١ - الف : واحد .

٢ - الف : عليه .

٣ - الف : منهم .

٤ - الف : بصريًا .

٥ - ج : اجتماع .

٦ - الف : على .

٧ - ج : يكون

٨ - الف : ان تعودوا .

٩ - الف : فيه

١٠ - الف و ج : من

١١ - ج : ضميم .

١٢ - ج : يراد

ما فيه، وَقِيلَ لَكُمْ: مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟! وَكَيْفَ يُحَاطُ بِمِثْلِهِ، وَ  
يُقَطَّعُ عَلَيْهِ ١؟ وَهَذَا تَحَرُّرٌ فِي الشَّيْءِ ظَرِيفٌ، وَلَيْسَ يَجِبُ فِي  
الشَّيْءِ مَا يَجِبُ فِي الْأَدْلَةِ، لِأَنَّ الْأَدْلَةَ مُنَحْصِرَةٌ، وَالشَّيْءَ لَا تُنَحْصِرُ.  
عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُمْ: وَمَا يَحْدُ لِقَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ عِلَّةٌ  
تَقْتَضِي الْقَوْلَ بِمَذْهَبِهِ، فَجِبُّ أَنْ يُنْفَى اعْتِنَادُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ  
عَلَى الْمِثْلِ الْقِيَاسِيَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْكُمْ لَمْ تَجِدُوا عِلَّةً يَجِبُ عِنْدَهَا الْحُكْمُ يَكُلُّ  
مَا حُكِيَ مِنَ الْمَذَاهِبِ، قَالَا: أَنْتُمْ تَعْدُونَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ عِلَّةٌ  
وَيُعْتَقَدَ عِنْدَهُ بِالتَّقْصِيرِ الْمَذْهَبُ؟

قُلْنَا: وَهَكَذَا نَقُولُ لَكُمْ فِيمَا تَقْدَمُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ لَكُمْ: لِمَ أَكْرَهْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ ذَهَبَ فِي  
الْحَرَامِ إِلَى الطَّلَاقِ النَّبِثِ إِنَّمَا قَالَ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ كَكِنَايَاتِ  
الطَّلَاقِ الَّتِي هِيَ طَلَاقٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَهَا أَحْكَامُ الطَّلَاقِ عِنْدَ كَثِيرٍ

١ - الف: يصاح.

٢ - ج: بطريف.

٢ - الف و ب: يجب.

٢ - ب: يقتضى.

٥ - الف: ولا ب: ولا.

٦ - ب و ح: - وهكذا.

٧ - ب و ح: لهم.

٨ - ب: - أن يكون.

٩ - الف: ينهب.

[١٣٣] منكم من غير اعتبار التبة ، وَرَجَعَ \* في ذلك إِلَى النَّبِيِّ فِي الطَّلَاقِ

فَادْخَلَهُ فِي جُمْلَةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِسْمُ . وَمَنْ قَالَ : أَنَّهَا يَمِينٌ ، رَجَعَ

- أَيْضًا - إِلَى نَيْصِ الْكِتَابِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْقَائِلُونَ فِي زَمَانِنَا هَذَا

بِأَنَّ الْحَرَامَ يَمِينٌ ، وَهُوَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ

مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْصَاتٍ أَرْوَاهُ » . ثُمَّ قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ٥

مِنْ بَعْدُ « قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِيَّةَ أَيْمَائِكُمْ » ، فَإِنَّ نَيْصَ - ص

ع - حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ مَا رَآهُ الْقِبْطَةُ ، أَوْ شَرِبَ الْفَسَلُ عَلَى اخْتِلَافِ

الرِّوَايَةِ فِي ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - مَا تَلَوْنَاهُ ، وَسَمَّيْهِ يَمِينًا ،

يَقُولُهُ - تَعَالَى - : « قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِيَّةَ أَيْمَائِكُمْ » ، فَدَخَلَ

فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ ؟ !

١٠

وَمِنْ غَجِيبِ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ يَجِدُونَ كَثِيرًا مِنَ الْمُفْقِهِاءِ يَتَعَقَّقُونَ

فِي زَمَانِنَا هَذَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالظَّاهِرِ وَالْبَيْصِ ، وَيَقْعِدُونَ مِنْ

أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رَجَعَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الَّتِي حَكَوْهَا

إِلَى النَّبِيِّ ، وَيَقْطَعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا مَخْرَجَ لَهَا فِي النَّبِيِّ ، وَهَذَا يُدُلُّ

٢ - ب - ز - ثم - ح - و

٤ - الب و ج - تَعَالَى .

٦ - الب - م -

١ - الب : يرجع

٣ - ح : جل وعز

٥ - ج : ينصفوا .

عَلَى قَدِّه لَتَأْمِلَ .

وَيُمْكِنُ - أَيْضًا - مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَظْهَرُ بِأَنَّهُ  
يَكُونُ أَجْرَاهُ مَجْرَى الطَّهَارِ فِي تَأْوِيلِ الْإِسْمِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَعَطُهُ  
مُخَالَفًا لِعَطِ الطَّهَارِ كَمَا كَانَتْ كِبَايَاتُ الطَّلَاقِ مُخَالَفَةً لِعَطِ الطَّلَاقِ ،  
وَأُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ ، وَكَذَلِكَ لَعَطُ الْحَرَامِ مُخَالَفٌ لِعَطِ الْحَرَامِ ، وَ  
أُجْرِيَتْ فِي تَأْوِيلِ الْإِسْمِ مَجْرِيهِ . وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ  
كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى الطَّلَاقِ ، وَإِلَى أَقْلٍ مَا يَقَعُ بِهِ ، وَالذَّاهِبُ إِلَى  
الثَّلَاثِ ذَهَبَ إِلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَعْمِ ، وَكُلُّ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَعَقَّقَ  
فِيهِ بِالطَّوَاهِرِ وَالْمُصَوِّصِ ، وَيَكْفِي الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يُمْكِنُ  
أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا ، وَلَيْسَ يَتَزَمُّ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً قَاطِعَةً وَدَلِيلًا  
صَحِيحًا .

فَإِذَا قَوْلُ مَسْرُوقٍ ، فَوَاصِحٌ أَنَّهُ لَمْ يَقْنَهُ قِيَاسًا ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ  
يَجْعَلْ لِهَذَا الْقَوْلِ تَأْثِيرًا تَمَسَّكَ بِالْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ ، أَوْ بَعْضُ  
الطَّوَاهِرِ الَّتِي تَحْطُرُ تَحْرِيمَ الْمُحْدِلِ .

١ - ب : يظهر

٢ - ب و ج : ليس ، يحذى لعط ابيس .

٣ - ب : فاحرى .

٤ - ج : واحدا

٥ - ا ب : مكفى .

٦ - ب : يخطو ، ج : يعضط

فإن قالوا: لو كانوا رجعوا في هذه الأقوال لى صوهر لمصوص  
أو أدلتها، لو حسب أن يخطئ بعضهم حصه، لأن الحق لا يكون  
إلا في أحد الأقوال.

قلت: لا شيء أتبع في محبة من متغيره، بخلاف وانقوى  
جلايل المذهب، وهذا قد كن منهم، وادعهم عنه حتى يهوى.  
ذكر ثمانية<sup>٢</sup> وأحويب<sup>٣</sup> - تعالى - فأما السباب والتعان  
والرجوع عن أولاية، فليس يجب عندا كان خطيئة، ومنعكم  
القول في ذلك إذا انتهت إلى الكلام عند حريقه شدة أتى  
حكاها عنهم يعور الله ومشيئه

فأما قولهم: أنهم جمعوه خلافاً شئها ونشيلاً، فقد بينا<sup>١٠</sup>  
أنه غير متسع أن يكونوا الحقوه - مسئلة لاس  
عنى أنهم لا يقيدون على أن يحكوا في أرواه عنهم أنهم  
قالوا: قلنا يكنا تشبه كذا وإما يرى أنهم جمعوا الحرام  
طلاقاً، وحكموا فيه بحكم الخلاق، وقد بين أني وجه فعلوا

٢ - ج يوجب

١ - ل ف و

٤ - ل د ر ج است

٢ - ب سامة

٦ - ج يحكمو

٥ - ب - خلافا

ذلك ؟ وهل الحقوه به تمثيلاً أو تشبيهاً ، أو في تناول الاسم ؟  
فيسر بمقول .

على أنه ليس يمتنع<sup>٢</sup> أن يشبه الشيء بالشيء لا على سبيل  
المقايضة ؛ بل على سبيل الإلهام والتقريب ، فقول من ينبغي<sup>٣</sup>  
القياس مثلاً ، المصافحة والمعاينة يجريان معرى المحاماة في قبض  
الطهر<sup>٤</sup> ، وإن لم يكن حاملاً لهما عليها بالقياس<sup>٥</sup> ، بل يذهب إلى  
تناول البعظ لئكال<sup>٦</sup> ، فلو قبل عنه التصريح بالتمثيل والتشبيه ، لم  
يكن فيه دلالة على القياس ، لأن القياس ليس<sup>٧</sup> هو أن يقول القائل<sup>٨</sup> :  
الحكم في هذا الشيء التحريم كما كان في غيره ، وما يتناول النص  
تحريمه ، بل القياس هو أن يُثبت للمسكوت<sup>٩</sup> عن حكمه مثل  
حكم المنطوق بحكمه ، لعلته جمعت بينهما ، وتكون<sup>١٠</sup> العللة  
معلومة مميزة مستندلاً على كونها عللة من دون سائر صفات الأصل

- |                     |                    |
|---------------------|--------------------|
| ١ - الب : أو        | ٢ - الب : يمتنع    |
| ٣ - ب : يشبه .      | ٤ - الب : المقايضة |
| ٥ - ب و ج : يقول    | ٦ - الب : معنى .   |
| ٧ - ب : قبض الطهر . | ٨ - ب : بالقياس    |
| ٩ - ج : ليس .       | ١٠ - الب : القائل  |
| ١١ - ج : للمسكوت    | ١٢ - الب : يكون .  |

بالدليل ، وهذا بما لا يروى عن أحد من الصحابة أنه استعمله  
على وجه من الوجه ، فكيف يدعى - مع ذلك - التصريح منهم  
بالقياس ؟!

فأما ادعائهم أنهم صرحوا بالقياس ، وتعمقهم بما روى عن ابن  
عسار من قوله : ألا يتقوى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الإبن ابن ولا  
يجعل أب الأب أباً ؟! وما روى من التشبيه يفصلى شجرة وجدولى  
نهر ، فلا تملق لهم بمثله

و أول ما فيه أنه لا يجب أن يقتدوا فى تثبيت العبادة بالقياس  
على أخبار آحاد غير مقطوع بها ، لأن إثبات القياس عندهم من الأمور  
المعلومية التى تؤصل إليها بالإدلة القاطعة ، ولا تنفى فى مثله  
الظنون ، والذى رَوَّاه عن ابن عسار وغيره من أخبار الآحاد التى  
لا يقطع بها ، فكيف يستدل بها لو كان فيها دلالة على

١ - ج : اد ، بجاءى (هـ) ٢ - ج : - مكيف .

٣ - ج : + لا . ٤ - الف : نفس ، ج : يفصلى .

٥ - الف : جدول ، ب : جدول .

٦ - الف : تشت . ٧ - ج : يوصل .

٨ - الف : تنفى . ٩ - ب : و ج : مثل .

١٠ - ج : يقع . ١١ - الف : كيف .

١٢ - ب : - بها ، ج : + و . ١٣ - ب : - فيها .





فَإِنْ قَالُوا : خَرُّ «مَيْسَ الدَّكْرِ» وَ «الْأَعْمَالُ بِالنَّبَاتِ» مَا قِيلُوهُ مِنْ  
حَيْثُ قَطَعُوا عَلَى صِحَّتِهِ ، وَإِنَّمَا عَمِلُوا بِهِ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ عَلَى أَخْبَارِ  
الْأَحَادِ .

قُلْنَا : وَهَكَذَا حَبْرُ عُصْبِي الشَّعْرَةِ ، وَالْحَبْرُ الْآخِرُ ، وَلَنْ  
يَعْبُدُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقًا .

- وَبَعْدُ ، فَتَوَسَّلْنَا قِيَامَ الْحُجَّةِ لِمَا رَوَوْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ  
لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى قَوْلِهِمْ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي الرَّوَايَةِ عَنِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَنِ زَيْدٍ أَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ لِنَجْدٍ بِحُكْمِ الْأَبِ  
الْأَدْنَى ، كَمَا حَكَّمَ فِي ابْنِ الْإِسْرِ ، وَ أَيْسَرُ فِي الرَّوَايَةِ أَنَّهُ أَنْكَرَ  
ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَخَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِعَيْنِهِ قِيَاسِيَّةً أَوْحَشَتْ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ،  
وَطَاهَرُ تَكْرِره يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأَنَّ طَاهِرًا مِنْ الْقَوْلِ أَوْحَشَ عِنْدَهُ  
إِحْرَاءَ الْأَبِ مُجَرَّى الْحَيْدِ ، كَمَا أَنَّ طَاهِرَ آخَرَ أَوْحَشَ إِحْرَاءَ  
ابْنِ الْإِبْنِ مُجَرَّى بِنِ الْأَصْلَبِ ، الْأَثَرِي أَنَّهُ يَقْضِي مِنْ نَاقِي الْقِيَاسِ

٢ - الف : عصي

٤ - الف : قولكم

٦ - ج : اجري .

١ - ب : حبرين .

٣ - ج : تعبدوا .

٥ - ب : اكثره .

٧ - ب : + الا

العامِل في مَداهِيه كِلَها عَلَى النُّصُوصِ أَنْ يَقُولَ 'لَنْ خَالَفَهُ فِي حَكْمِ  
الْمُلَامَسَةِ أَمَا تَبْقَى' اللَّهُ تَوْجِبُ انْتِقَاضُ الطَّهْرِ بِالنِّقَاطِ الْخِتَائِنِ ،  
وَلَا تُوجِبُ انْتِقَاضَهُ بِالْقِلَّةِ ، وَهُوَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا  
طَاهِرٌ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : « أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ » ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ  
ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا دَعَا زَيْدًا إِلَى الْقَوْلِ بِالنِّقَاطِ ، وَقَالَ إِذَا أُجْرِيَتْ  
اِنَّ الْإِنْسَانَ مَخْرَى الْإِنْسِ لِلصُّلْبِ لَوْ قَوَّعَ اسْمُ الْوَلَدِ عَلَيْهِ ، وَانْتِظَامُ  
قَوْلِهِ - تَعَالَى - « يُوَصِّبُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » لَهَا ، فَتَحْرِ  
- أَيْضًا - الْحَدَّ مَخْرَى الْإِبِ الْأَدْنَى لَوْ قَوَّعَ اسْمُ الْإِبِ عَلَيْهِمَا ، وَ  
قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَصْرِيحُهُ فِي التَّمَقُّقِ فِي ذَلِكَ بِالْقُرْآنِ .

عَلَى أَنَّ طَاهِرَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَشْهَدُ بِمَدَاهِينَا لِأَنَّهُ نَسَبَ زَيْدًا  
إِلَى مُفَارَقَةِ التَّقْوَى ، وَحَوْفِهِ بِاللَّهِ - تَعَالَى - فَلَوْلَا أَنَّ زَيْدًا عِنْدَهُ  
كَانَ فِي حَكْمِ الْعَادِلِ عَنِ النَّصِّ ، لَمْ يَصْغُ مِنْهُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ الْقَوْلِ ،  
لِأَنَّ مَنْ يَبْدُلُ عَنْ مَوْجِبِ الْقِيَاسِ عَلَى اخْتِلَافِ مَدَاهِبِ مُشْتَبِهِ

١ - ب : يقول . ٢ - ج : تسمى .

٣ - الف ابن الصلب . ٤ - ج - ان

٥ - ب : ينصب . ٦ - ب - ان

٦ - ج : وجوب . ٨ - ب : + القياس .

٩ - ج : + و .

لَا يُنْسَوْنَ إِلَى 'مُفَارَقَةِ التَّقْوَى'، لِأَنَّ 'أَكْثَرَهُمْ' يَقُولُ 'إِنَّهُ مُصِيبٌ'،  
وَمِنْ خَطَاَاهُ يَقُولُ 'إِنَّهُ مَعْدُورٌ'، وَلَا يَتَنَبَّهُ بِهِ هَذِهِ الْحَالُ.

فَأَمَّا ذِكْرُهُمْ عُصِيَّ الشَّجَرَةِ وَحَذَوُلَى 'النَّهْرِ'، فَلَا 'يُوجِبُ'

الْقَوْلُ بِإِنْقِاسٍ، وَإِنَّمَا سَدَّكَوَا ذَلِكَ تَقْرِيبًا لِقَوْلٍ مِنَ الْقَوْمِ، وَ

تَسْبِيحًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْفَاوَهُ عَنَّهُ مَوْجِبَةً لِنُحْكُمَ، كَمَا يَقُولُ

الْمُعَلِّمُ مَعَ الْمُنْعَلِّمِ 'مِنْ صَرْبِ الْأَمْثَالِ'، وَتَقْرِيبُ 'الْمَعِيدِ' وَإِلَالَةِ

النَّسَبِ 'عَنِ الْأَمْرِ الْمُشْتَبِهِ'، وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُدْعَى فِي ذَلِكَ

أَنَّهُ عَنَى طَرِيقَ 'الْمُقَايَسَةِ'، وَقَدْ عَيَّنَّا أَنَّ الْقَدْرَ 'الْبَدِي' اعْتَمَدُوهُ

مِنْ ذِكْرِ الْقَصْرِ وَالتَّحْذُولِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ أَصُولًا فِي

الشَّرِيعَةِ يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَتَثَبَّتْ 'لِأَحْكَامِهَا'

١٠

١ - ج : ١ ٢ - ج : ٢

٣ - ج : ١ ٤ - ج : ١

٥ - اب : عصي ، ٦ - عصي ، ٧ - اب : حذول ، ٨ - ب : بوج

٩ - ج : ١ ١٠ - ج : ١

١١ - ج : ١ ١٢ - ج : ١

١٣ - ج : ١ ١٤ - ج : ١

١٥ - ج : ١ ١٦ - ج : ١

١٧ - ج : ١ ١٨ - ج : ١

عَلَى أَنَّ الْوَحْهَ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ النَّوَصْلِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَقْرَبِ الرَّحْلَيْنِ  
مِنَ الْمُتَوَقَّى وَالتَّصْقِيهِ بِهِ نَسَبًا ، ثُمَّ دَخَعُوا فِي تَوْرِيثِهِ إِلَى الدَّلِيلِ  
الْمَوْجِبِ لِلْأَقْرَبِ الْمِيرَاثَ . وَهَذَا كَمَا يَتَنَازَعُ رَحْلَانِ فِي مِيرَاثِ  
مَيِّتٍ ، وَيَدْعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْآخَرِ ، فَصَحُّ  
لِمَنْ أَرَادَ اعْتِسَارَ أَمْرِهِمَا أَنْ يَعُدَّ الْآبَاءَ بَيْنَ الْمَيِّتِ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا ، وَيُحْصِيهِمْ ، لِيَعْلَمَ أَنَّ الْأَقْرَبَ هُوَ مَنْ قَلَّ عَدَدُ الْآبَاءِ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْمَيِّتِ . وَلَهُ - أَيْضًا - أَنْ يُوصَحَّ ذَلِكَ لِمَنْ اتَّسَعَ عَلَيْهِ بِذِكْرِ  
الْأَمْثَالِ وَالطُّبَائِرِ وَإِنْ كَانَ كُنْ ذَلِكَ مَتَا لَا يَثْبُتُ بِهِ التَّوْرِيثُ ، وَ  
لِنَمَا يُعْرَفُ بِهِ الْأَقْرَبُ ، وَبِالْصُّوَصِ تَسْتُ الْمَوَارِثُ .

وَأَمَّا الْوَحْهُ الثَّلَاثُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ لَطَرِيقَةٍ ؛ فَهُوَ أَنَا  
نَقُولُ لَهُمْ . لِمَ دَعَمْتُمْ أَنَّ السَّكْبَرَ مُرْتَبِعٌ . وَ قَدْ رَوَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَصَفْتُمْ إِلَيْهِمْ الْقَوْلَ بِالْقِيَاسِ دَمَ الْقِيَاسِ ، وَتَوَيْخُ  
فَاعِيهِ ، وَالْإِدْرَاءُ عَلَيْهِ ، فَرَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ  
قَالَ : « لَوْ كَانَ الدِّينُ يُؤْخَذُ قِيَاسًا لَكَانَ بَاطِنُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ » .

- ٢ - الف : يصحهم  
٤ - ح : مرجع  
٦ - ب : دم القياس  
٨ - الف : يوجد

- ١ - الف : ذكر  
٣ - الف : يعلم  
٥ - ب : كل  
٧ - ب : لى

من طاهره \* . وهذا تصريح منه - ع - بأنه لا قياس في الدين ،  
و روى عنه (صنوات الله عنه) - أيضاً - قوله \* من أراد أن يتقهم  
حرايم جهنم ، فقل في الجدة<sup>٢</sup> برأيه \* . وهذا القط - أيضاً -  
يروى عن عمر ، والقل عنه - ع - مستفيض بإكبار القياس في  
الشريعة أكثر من استغنيته عن غيره . هذا ما يرويه مخالفا من  
أصحاب الحديث في هذا الباب . وأما ما يرويه شعبة أمير المؤمنين  
- ع - عنه وعن أنسائه - ع - من إكبار القياس في الشريعة ، وتقرير  
مستعمليه ، وتفاصيل مبيعه ، فإن لشرح لا ينفي عليه ، لكثرة  
ولهو . ونساره . ومتا زوه مخدوما من أصحاب الحديث  
في هذا الباب \* عن أبي بكر قوله . « أي سماء تبطلني ، وأي  
أرض تقبني » . إذا قلت في كتاب الله رأيي » . وعن عمر أنه  
قال « أيّاكم » . أصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن<sup>١١</sup> ، أعنتهم<sup>١٢</sup>

١ - ب : لا .

٢ - ب : بقم

٣ - ج : بعد .

٤ - ب و ج : يروى .

٥ - ب و ج : استغنيته .

٦ - ب و ج : مخرج

٧ - ب و ج : مستعمله .

٨ - ب : أي

٩ - ب : أيضاً .

١٠ - ج : و

١١ - ب و ج : أعداء .

١٢ - ب : السنن .

١٣ - ج : وعنتهم .

الْأَحَادِيثُ أَنَّ يَحْفَظُوهَا ، قَالُوا بِرَأْيِ ، فَصَتُوا وَأَصْلَوْا ، وَرَوَى عَنْهُ  
أَنَّهُ قَالَ « إِيَّاكُمْ وَالْمَكَايِلَةَ » . قِيلَ « وَمَا الْمَكَايِلَةُ » ، قَالَ  
« الْمَقَايِسَةُ » . وَرَوَى شَرِيحُ قُل . « كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - وَ  
هُوَ يَوْمُنَدٍ مِنْ قَبِيهِ - أَقْبِضْ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ ، فَأَقْبِضْ بِمَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَإِنْ جَاءَكَ مَا لَيْسَ  
فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَأَقْبِضْ بِمَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ » . فَإِنْ لَمْ  
تَجِدْ ، فَلَا عَنَّا أَنْ لَا تَقْضَى » . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ - أَيْضًا - أَنَّهُ قَالَ :  
« أَحْرَأُكُمْ عَلَى الْعَدَدِ » أَحْرَأُكُمْ عَلَى النَّارِ » . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْمُودٍ أَنَّهُ  
قَالَ : « يَذْهَبُ قَرَأُكُمْ وَصُنْحَاؤُكُمْ وَيَتَّجِدُ النَّاسُ دُورًا ، هُمَا لَا يَفْقِهُونَ  
الْأُمُورَ » . بِرَأْيِهِمْ » . وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا قُلْتُمْ فِي دِينِكُمْ بِالْقِيَاسِ ،  
أَحَدُنْكُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ وَحَرَّمَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَلَّلَ اللَّهُ » . وَرَوَى عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ : « لِنَبِيِّهِ - ص - : « أَحْكُمْ

١ - ب - ان . ٢ - ب - كَتَبَ إِلَى

٣ - ج - حَاك . ٤ - ب - ب - م

٥ - ب - م . ٦ - ب - م - عليه .

٧ - ب - عليه . ٨ - ب - م - م .

٩ - هَكَذَا فِي سَفَاحٍ ، وَبِهِمَا الْعِدَّةُ ( رَاجِعْ ص ٢٧٤ ) وَمِنْ سَفَاحِ الْفَوَاحِشِ الْعِدَّةُ

١٠ - الف - يَتَّجِدُ . ١١ - ب - لَامِر

١٢ - الف - حَرَم . ١٣ - الف - أَنَّهُ قَالَ اللَّهُ ( خ ل ) .

بِسْمِ اللَّهِ - بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ « وَأَمْ يَقُولُ : « بِمَا رَأَيْتَ » . وَرَوَى عَنْهُ -  
 أَيْضًا - أَنَّهُ قَالَ : « لَوْ حَمِلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يَرَاهُ ، لَجُعِلَ ذَلِكَ  
 لِرَسُولِ اللَّهِ - ص - . لِقَوْلِهِ - تَعَالَى - « وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا  
 أَنْزَلَ اللَّهُ » . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالْقَيَّاسَ ، فَإِنَّمَا عُدَّتِ  
 الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِالْقَيَّاسِ » . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : « السُّنَّةُ  
 مَا سَنَّهَ رَسُولُ اللَّهِ - ص - . لَا تَحْمِلُوا الرَّأْيَ سُنَّةَ الْمُتَمَسِّمِينَ » . وَقَالَ  
 مَسْرُوقٌ : « لَا أَقْبِسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ ، أَحَافُ أَنْ تَنْزَلَ قَدَمِي مَعْدَنَاتِهَا » .  
 وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَدُمُّ الْقَيَّاسَ ، وَيَقُولُ : « أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ » .  
 وَرَوَى عَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْأُذُ يَقُولُ بِرَأْيِهِ شَيْئًا ، وَقَالَ  
 الشَّعْبِيُّ : « لِرَحْلِ » لَعَنَكَ مِنْ الْقَاسِينَ . وَقَالَ : « إِنْ أَحَدَثْتُمْ بِالْقَيَّاسِ ،  
 أَحَدَثْتُمْ الْحَرَامَ ، وَحَرَّمْتُمْ الْحَلَالَ » ، وَكَانَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 لَا يَفْتَنُ بِرَأْيِهِ .

١- ج + : رأيك . ٢- ج . كعمل .

٣- ب و ج : لقول الله ، ولعل الأصل يقول الله .

٤- ج : فاعله . ٥- ج : جعل .

٦- ب : مسروق . ٧- ب : سيرين .

٨- ب : سيا . ٩- الف : - و .

١٠- ج + و . ١١- ب : رأيه .



وَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ قَدْ صَرَحُوا بِدَمِّ الْقِيَّاسِ ، وَإِكْرَاهِهِ ، وَتَوْجِيحِ  
قَائِمِهِ ، فَأَيُّ نَكِيرٍ يَتَحَاوَرُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَرَوَيْنَاهُ عَنْهُمْ ؟  
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَأَوَّلُوا الْأَعَاظَ الَّتِي رَوَيْنَاهَا عَنْهُمْ ، وَيَسْتَكْرِهُوا  
التَّأْوِيلَ فِيهَا ، فَنَتَمَسَّقُوا ، مِثْلُ أَنْ يَحْمِلُوهَا عَلَى إِكْرَاهِ نَحْصِ الْقِيَّاسِ  
دُونَ نَحْصِ ، وَعَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ ، يَسْتَمْتَحِنُ لَهُمْ مَا حَكَمُوهُ مِنْ  
قَوْلِهِمْ بِالرَّأْيِ وَالْقِيَّاسِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ يَسُوعُ أَوْ كَانَ مَا اسْتَدَلُّوا  
بِهِ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالْقِيَّاسِ غَيْرَ مُخْتَمَلٍ لِلتَّأْوِيلِ ، وَكَانَ صَرِيحاً فِي دَلَالَتِهِ  
عَلَى ذَلِكَ ، فَأَمَّا وَقَدْ أَتَيْنَا أَنْ حَمِيعَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ  
وغيرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ لَا بُدَّ أَنْ عَنِ الْقِيَّاسِ ، وَلَا أَنَّهُ - أَيْضاً - طَاهِرٌ  
فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَنَسْتَبَيِّنُ - بِشَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى - مِثْلَ ذَلِكَ فِي تَعَقُّبِهِ بِالرَّأْيِ .  
وَإِصَافَةِ الْأَحْكَامِ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لَا طَاهَرَ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَنِ الْقِيَّاسِ ، وَفَصلاً  
عَنْ أَنْ يَحْمِلَ التَّأْوِيلَ

وَلَا وَجْهَ لِنَتَاوِيلِهِمْ مَا رَوَيْنَاهُ مِنَ الْأَحْبَارِ ، لَا سِمْمَا وَحَمِيمُهَا ، أَنَّهُ

١- ج : روى - ٢- الف يتناولوا ، ج : يتناول .

٣- الف ، ويتصفا - ٤- ب : أو .

٥- هكذا في النسخ ، لكن في المدة : فاما ، مكان فاما و (س ٢٧٥)

٦- الف : + التي . ٧- الف : تدل .

٨- الف و ج : دلالة . ٩- ج : ظاهراً .

١٠- ب : جميعها .

طاهر في أي القيس ، لا بُدَّ لهم من العدول عنه إذا صحَّ تأويلهم ، فكيف يُعدل عنه طاهر في الدلالة على أمرٍ لأجل ما لا طاهر له . ولو تساوى الأثران في الطاهر - أيضا ، ونسأ كذلك -

لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا أَحْصَارًا عَلَى الْأَوَّلَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،  
لِيَسْلُمَ " دَلَالَةُ مَا تَمَقَّقُوا بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَلَا كَانُوا بِذَلِكَ أَوَّلَى مِنَّا .  
إِذَا تَأَوَّلْنَا مَا رَوَوْهُ ، وَحَمَلْنَاهُ عَلَى أَنْ نَقُولَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ بِالنُّصُوصِ  
وَأَدْبَارِهِمْ ، يَسْلُمُ " دَلَالَةُ مَا رَوَيْنَاهُ عَلَى هِيَ الْقِيَاسِ

وَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَفَقَهُونَ بِهِ فِي دَاخِلِهِمْ . إِنَّ الْمُنْكَرِينَ  
لِذَلِكَ هُمُ الْمُسْتَعْمِلُونَ لَهُ . فَلَا تُدْفَنُ حِمْلُ الْكَبِيرِ عَنِّي مَا يُوَاقِقُ  
مَا طَهَّرَ عَنْهُمْ مِنْ اسْتِعْمَالِ نَقِيصٍ تَعَالَى مِنْهُمْ بِالْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ أَنَا  
لَا تَقَامُ أَتَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ الْقِيَاسَ صَرُورَةً ، أَوْ مِنْ وَجْهِ " لَا يَسُوغُ فِيهِ  
الْأَوَّلُ ، وَلَا يَدْخُلُهُ الْإِحْتِمَالُ ، وَإِنَّمَا ادَّعَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، وَتَمَثَّلَ

١ ج - دارالعلوم دارالافتاء - الف - ج : ٢ - الف : ج : ١

٢- ب و ج . ليس ب + ب + لهم

٤- پ :- دلالة .  
٥- ح :- لو

۷- ج . لیسیم . ۶- ج : ۵۰ .

٨- هكذا في السج : «المتجمع : يملأ : بالرفع

٩ - الف : بالظاهر ، ١٠ - الف : جهة ،

مُدْعِيهِ بِمَا لَاطَهَرَ تَهُ ، وَلَا شَهَادَةَ فِيهِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقِيَّاسِ ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ  
أَنْ يَكُونَ مُحْتَمَلًا ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتَهُ؟

وَهَذِهِ الْحُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا تُسْقِطُ قَوْلَهُمْ : إِنْ أَدَّى ذَمُّهُ هُوَ  
الَّذِي يَصُدُّ عَنْ الْهَوَى ، أَوْ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَأَنْ  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - ع - إِنَّمَا تَقَى أَنْ يَكُونَ خَمِيعُ الَّذِينَ يُؤْخَذُ بِالْقِيَّاسِ ،  
وَكَذَلِكَ أَبُو نَكِيرٍ إِنَّمَا اسْتَكْرَأَ اسْتِعْمَالُ تَرْيُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -  
عَنِ وَجْهِ لَا يُسَوِّغُ فِيهِ ، إِلَى غَيْرِ هَذَا بِمَا يَقُولُونَهُ ، وَتَقَرَّعُونَ إِلَيْهِ ،  
لَأَنَّ كُلَّ ذَاتٍ مِنْهُمْ عُذُولٌ عَنِ الطَّاهِرِ ، وَتَحْصِيسٌ لِإِطْلَافِهِ ، وَتَأْوِيلٌ  
لَا يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْقَطْعِ عَنِ صِحَّةِ الْقِيَّاسِ ، وَأَنَّ الْقَوْمَ  
قَالُوا بِهِ عَنِ وَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ١٠

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ بِهِمْ قَعَاوُ دَلِيلٌ تَشَدُّدًا وَاحْتِاطًا لِلَّذِينَ  
حَتَّى لَا يَقُولَ الْفُقَهَاءُ عَنِ الْقِيَّاسِ ، وَيُعْدِلُوا عَنْ تَمَسُّعِ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَنِ

فَطَاهَرُ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّشَدُّدَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ إِلَى

٢ - الف : و

١ - الف : رموه

٤ - ب و ج : تناول

٢ - الف : استكر

٦ - ج : يقول

٥ - ج : لا

إِسْكَارٍ مَا أَوْحَاهُ اللَّهُ - تَعَالَى - أَوْ قُضِيَ بِهِ، وَلَا يَقْصَى أَنْ يُخْرِجُوا  
إِسْكَارَهُمُ الْمَخْرُجَ الْمَوْهِمَ لِإِسْكَارِ الْحَقِّ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ غَرَضَهُمْ؛  
وَوَحَيْتُ أَنْ يُضَرَّحُوا بِذَمِّ الْمُدُولِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِعْرَاضِ  
عَنْ تَأْمِينِهِمَا، وَالتَّشَاغُلِ بِغَيْرِهِمَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطَبِّقُوا بِكَارِ الْقِيَاسِ  
وَأَرَأَيْي الْمَدِينِيَّ هُمَا عِنْدَكُمْ أَصْلَانِ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، تَبَيَّنَ لِكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ وَالْإِحْمَاعِ

عَلَى أَنَّهُ يُتَكَنُّ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ - مَعَ تَسْمِئِ ارْتِعَاعِ الْكُفْرِ -  
بِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أُنْدِينَ حَكَمْتُمْ عَنْهُمْ الْإِخْتِلَافَ  
فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ وَغَيْرِهَا - وَهُوَ مَنْ كَانَ قَوْلُهُ مِنْهُمْ أَمْتًا مِنْ أَنْ  
يَسْأَلُوهُ شَيْءًا مِنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - اسْتَقْمَلَ الْقِيَاسُ، وَأَنْ  
يَكُونَ الْبَاقُونَ رَحْمًا فِي مَذَاهِبِهِمْ إِلَى الْبُصُوصِ وَأَدْلِيهَا، غَيْرَ أَنْ  
مَنْ دَهَبَ إِلَى الْقِيَاسِ مِنْهُمْ لَمْ يَطْهَرْ وَجْهُ قَوْلِهِ، وَلَا غَيْبَتِ انْجِمَاعُهُ

٢- ب : فضع، ج : مسح

١- ب : باملها .

٦- الب : املها .

٨- ب : ب : منهم .

١٠ ج : شيء .

١- ب : او .

٢ ب و ج : بدم .

٥- ج : القياد .

٧- ب : ب : ارتعاع .

٩- ج : ج : من .

١١- ج : العاجية .

فانه قياسي ، ولو علموا بذلك ؛ لأنكروه<sup>٢</sup> ، غير أنهم لم يعلموا ،  
فأحسنوا الظن بالقائل . وظنوا أنه لم يقل إلا عن نص ، أو طريق  
مخالف للقياس . وليس يجب أن يكون وجه قول كل واحد منهم  
على التفصيل معلوماً للجماعة ، ومتى ادعوا ذلك ، طألتهم بالدليل  
على صحته ، فإنهم لا يعيدونه .

وأهم منى قالوا في هذه الأحكام التي روينها في إنكارهم  
قياس ، أنها أحكام آحاد لا توجب علماً<sup>٣</sup> قلنا ، ولا أحكامهم  
في إثبات القياس توجب علماً عنى ما تقدم بيانه ، ومعارضة ما ليس  
بمعلوم بما ليس بمعلوم صحيحة<sup>٤</sup> . ولهذا الأحكام التي روينها طواهر  
في معنى القياس ، وتصريح بذمه ، وليس للأحكام التي روينها طاهر<sup>٥</sup>  
في إثبات القياس ، ولا تصريح بأنهم استعملوه .

ويعبر في الظن على طريقته هذه التي تكلمنا عليها وجه

١- ب : قال .

٢- الف : علموا .

٣- الف : انكروه .

٤- ب : التفضيل .

٥- ج : الاحاد .

٦- الف : + ولاصلا .

٧- ب : معارضة بما .

٨- ج : معلوم .

٩- ب : صحته .

١٠- ج : - في معنى ، تا اینجا .

أَخْرَضَتْ . سَلَّمَ لَهُمْ فِيهِ أَنْ أَصْحَابَهُ قَالَتْ بِالنِّقَاسِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ ،  
وَأَنَّ التَّكْيِيرَ عَلَى مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَرْتَفَعَ . وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ : إِنَّ أَرْتَفَعَ  
التَّكْيِيرَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْمُخْصَلِينَ بِكُمْ وَالْمُحَقِّقِينَ لَا يَنْدُلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ  
عَنِ الرِّضَا وَالْتِسْلِيمِ . وَإِنَّمَا يَنْدُلُ عَلَى تَرْصُدِ بَشَرٍ أَنْ يُقَامَ لَهُ  
لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا الرِّضَا . وَلَا دَائِعِي إِلَّا سَوَاءٌ . فَأَمَّا مَعَ حَوِيرِ كَوْنِهِ  
لِلرِّضَا وَغَيْرِهِ . فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ

وَإِنَّمَا عَدْنَا عَنْ هَذَا الْوَجْهِ وَدَكَرْدَ فِي حُجَّتِهِ أَوْ حَوْرَهُ أَنْتَى طَعَنَ  
بِهَا عَلَى طَرِيقِهِمْ . لِأَنَّ الْفَقَهَاءَ يَسْتَوْحِشُونَ مِنْ مِثْلِ هَذَا تَحْسِينَ  
مِنْ الْكَلَامِ . لِكُونِهِ طَائِعًا فِي أَصُولٍ هِيَ أَهَمُّ مِنْ النِّقَاسِ . وَلَا أَنَّهُ  
يَحْجُجُ عَلَى الْكَلَامِ فِي إِمَامِيهِ . فَانْتَصَرْنَا عَلَى مَا هُوَ وَفَّقُ وَأَتَقَى  
وَيُقَالُ لَهُمْ بِمَا تَعْتَقُوا بِهِ تَائِبًا . قَدْ دَعَاكُمْ فِي مَعْنَى . أَيُّ مَا  
لَا يَصِحُّ . لِأَنَّ الرَّأْيَ إِذَا أُطْلِقَ . أَفَادَ كُلَّ مَا كَانَ مُوَصَّلًا إِلَيْهِ

٢ - ح : سلم

١ - ب : ان

١ - ب : و ج : داع

٢ - الف : او

٢ - ح : طريقهم

٢ - الف : طموا ، ح : طماها

٧ - الف : يخرج

٨ - رسم في جميع النسخ « كلما » موصولا ، « كل ما » مفعولا

١٠ - ب : له

٩ - ب : موصلا

يَضْرِبُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي يَبْصَحُ فِيهِ اقْتِرَاضُ الشُّبُهَاتِ ، وَاحْتِلَافُ  
 أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَخْتَصُّ مَا قِيلَ قِيَاسًا دُونَ مَا قِيلَ مِنْ حُجَّةٍ اقْتِسَارِ  
 الطُّوَاهِرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ بِهَا ، لَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فَلَانُ يَرَى الْمُدَّ ،  
 وَفُلَانُ يَرَى الْقُدْرَ ، وَفُلَانُ يَرَى الْإِرْجَاءَ ، وَفُلَانُ يَرَى الْقَطْعَ عَلَى  
 عَدَدِ مُسَاقِ أَهْلِ عَصَاةٍ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ مُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ بِالْأَدِلَّةِ  
 الْمَوْجِبَةِ لِلْعَلَمِ ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ إِنَّ أَمَا حَيْفَةَ يَرَى الْوُصُوَّةَ  
 بِالنَّيِّدِ ، وَإِنْ ذَلِكَ رَأْيُهُ ، كَمَا يُقَالُ إِنَّهُ مِنْهُنَّ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجِعُ  
 فِي ذَلِكَ إِلَى قَبَسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ - أَيْضًا - : إِنَّ الْقَصَاءَ بِالشَّاهِدِ  
 وَالْيَمِينِ رَأْيُ مَاكِ وَلِشَافِعِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ مُرْجِعُهُمَا فِيهِ إِلَى الْحَبَرِ .  
 ١٠. وَإِنْ الْأَقْرَاءُ الَّتِي تُعْتَمَرُ فِي الْبَيْتِ عَلَى رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ الْحَيْضُ ،  
 وَعَنْ رَأْيِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ لِطَهَارِ . وَإِنْ كَانَ رُجُوعُ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ يُعْزِلُ الْقِيَاسَ ، فَإِذَا كَانَ  
 مَعْنَى الرَّأْيِ وَالْمُسْتَعَادُّ بِهِ الْمَذْهَبُ وَالْإِعْتِقَادُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، لَمْ يَكُنْ

١- الف - وفلان يرى العسر . ٢- ب - بالنبيد .

٣- ج : رواية ، ب : رية . ٤ : ج : الانفراد

٥- ب و ج : المبيض . ٦- ج - + و

٧- الف - + هـ .

في إضافة الصحابة أقوالها إلى الرأي دلالة على ما توهمه خصومنا من  
القول بالقياس، لأنهم لم ينصو على أن الرأي الذي رأوه هو لصادر  
عن القياس دون غيره، فإذا لم ينصوا ونقول محتمل لما نقوله،  
لم يكن للنخض فيه دلالة

فإن قالوا: إن كان القول في الرأي على ما ذكرتم، فبم  
لا يقال: إن المسلمين يرون التمسك بالصلاة والصوم وما أشبه ذلك  
من الأمور المعلومية بالتفصيل

قلنا إنما لا يقال ذلك، لما تنبأ من أن عطف رأي يهيد في  
التعارف الأمور المعلومية من الطرق التي يصح أن يفترضها  
الشبهات، ويختلف فيها أهل القلابة، ولهذا لا يصحون الأمور المعلومية  
ضرورة من واحصات العقول إلى لرأي، كتحجج الظلم، ووجوب  
الإنصاف، ولا يصحون - أيضاً - إليه العلم بدعاء الرسول - ع - لآفته  
إلى صلوات خمس وصوم شهر معين، وكذلك - أيضاً - لا يصحون

١- الف: بالقول، بجای من القول.

٢ ج: - دلالة، تا ایضا. ٣ ج: رواء.

٤- ب و ج: وإذا. ٥- ب: عدا.

٦- ب: - لا. ٧ ب: - المعلومية.

٨ ب: يفترضها. ٩ ب: - ضرورة.



إليه سائر لأمور المعلومة بالأدلة التي لا يختلف المتنبون بها .  
 كوجوب التمسك بالصوم والصوم . والتعلم بشؤن النبي - ص ع -  
 وصدق دعواه ، وقد ثبت أنهم يطبقون الرأي في القول بالعدل  
 وبقدر وغير ذلك مما ذكرناه

من قالوا إنما صح أن يقول العدل فلان يرى القدر .  
 ويقول القدر فلان يرى العدل ، لأن كل واحد منهما ينسب صاحبه  
 إلى القول من غير علم وان اعتهد . فتسببه إلى القول الذي هو  
 بالرأي الذي هو القياس .

قال ابن القيم : لا يطلق الذي حكاه ابن القيم يختص بوجوه  
 [١٣٧] من آخر ، بل العدل هو الذي هو محله وفيه يقول بقوله إنه  
 يرى العدل ، وكذلك قال ابن القيم : على أن العدل لا  
 يرى أن القدرى قائم ، بل القدرى إلا عن تقليد أو شهوة ، وليس يرى

الف . محله ٢ - الف . الذي

٢ من جهة مكان هذه العبارة . فثبت بالقول بالرأي الذي هو القياس  
 ٣ ب . هـ .

٤ ح - معلومة من الطرق التي يصح ، ما استباح ( سقطت سطوره ) .

٥ ر - دون آخر بل ٢ + وان ٧ - ج بروي .

٨ - ج - الإحاطة . ٩ - الف : لا .

١٠ - هـ هو الصحيح ، لكن لسخن كتبها « فائلا » بالنصب .

أَنَّهُ قَائِلٌ عَنْ اجْتِهَادٍ يَقْتَضِي عِنْتَهُ الطَّنْ ، حَتَّى يُطْلَقَ عَلَيْهِ لَعَطُ الرَّأْيِ  
الْمُخْتَصَرِ عَنْهُمْ بِالْمَذَاهِبِ الْحَاصِلَةِ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ .

فَإِنْ قَالُوا : كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُبَادِعُوا فِي اخْتِصَاصِ الرَّأْيِ بِمَا  
ذَكَرْنَاهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الرَّأْيِ وَقَالَ  
أَهْلُ الرَّأْيِ كَذَا وَكَذَا لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا أَهْلُ الْقِيَاسِ دُونَ غَيْرِهِمْ .  
قِيلَ لَهُمْ هَذَا تَعَارُفٌ حَدَثَ فِي أَهْلِ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا حَدَثَ  
الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْأَمَةِ فِي الْقِيَاسِ ، فَفَاءَ قَوْمٌ ، وَآلِئِنَّهُ قَوْمٌ غَلَبَ عَلَى  
مُشْتَبِهِ الْإِصَافَةِ إِبْنِ الرَّأْيِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا التَّعَارُفَ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ  
الصُّعَابَةِ ، فَكَيْفَ تُحْتَمَلُ حُطَائِهِمْ عَلَيْهِ ؟ !

عَنْهُ أَنَّهُ يَسَّرَ مِمَّا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصُّعَابَةِ أَنَّهُ قَالَ : نَحْنُ  
مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ ، وَالتَّرْوِيُّ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ 'رَأْيَا كَذَا' ، وَكَانَ

١- ب : وان . ج مكيف .

٢- ب : دون فيهم ، تا ابتجا . ج جرت .

٣- ج : مشته . ٦- الف دمن .

٧ هكذا في نسخة الألف وسبعة خطية من نسخة ، و ما حذر نسخ على ب

معناه ، وفي ح : معي ، وفي نسخة المطبوعة من نسخة معي (راجع ص ٢٧٨) .

٨- ب و ج : - عن . ٩- ب و ج : - انه .

١٠- الف و ج : عه . ١١- الف : - قولهم .

١٢- الف : + وكذا .

رَأَى وَرَأَى فَلَانَ كَذَا ، وَأَنْسَ يَتَمَيَّعُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْرِ تَصَرُّفِ  
 النِّقْطَةِ مِنْ تَعَارُفِ مَا لَسَ هُوَ فِي حَمِيعِ تَصَرُّفِهَا ، وَكَوْنُ<sup>٢</sup> الإِضَافَةِ  
 إِلَى الرَّأْيِ هِيَ الَّتِي عَنَبَ فِيهَا مَا ذَكَرُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فِي قَوْلِهِمْ :  
 رَأَيْتُ ، وَكَانَ كَذَا مِنْ رَأْيِي وَهَذَا يَمْنًا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ ، فَإِنَّهُ  
 لَا شَبَهَ عَنِ أَحَدٍ فِي أَنْ قَوْلَهُ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ لَا يَخْرَى فِي  
 الْإِحْصَائِصِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْإِحْتِدَادِ وَتَقَابُصِ مَخْرَى قَوْلِهِ : رَأَى فَلَانٌ  
 . . . وَكَانَ رَأْيُ فَلَانٍ أَنْ يَقُولَ كَذَا . وَأَنْ التَّائِي لَا تَعَارُفَ فِيهِ  
 مُخَصَّصَةٌ ، وَبِإِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ وَإِنْ نَسِجَ مَا ذَكَرُوهُ<sup>٣</sup> . مَ يَتَمَيَّعُ  
 أَنْ يَقُولَ كَذَا لِمُؤْمِمِينَ . . . كَرَأْيِي وَرَأَى عُمَرَ<sup>٤</sup> أَنْ لَا يُتَقَنَّ ،  
 وَ أَيْ الْآنَ<sup>٥</sup> أَنْ تُعْرَفَ . فِي مَا هِيَ وَمَا أَقْنَى<sup>٦</sup> . وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَيْ  
 نَكِرَ<sup>٧</sup> . قَوْلُ هُوَ رَأْيِي . . . نَكِرَ مَا أَتَقَبَّدَ وَأَدَارِي<sup>٨</sup> . الْإِسْدَلَالُ إِلَيْهِ  
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ<sup>٩</sup> : مَا أَقْنَى فِيهَا رَأْيِي<sup>١٠</sup> .

وَقَالُوا : إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَنِّي مَا قُنْتُمْ ، فِيمَ قَالُوا : إِنْ كَانَ  
 صَوَابًا فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ خَطَاةً فِيمَنِي وَمِنْ الشُّبْطَانِ<sup>١١</sup> ؟ وَالْمُصَوِّصُ

٢ - ب : يكون

ج : تصرفها

٣ - ب : دس

٤ - ا : ج ، و

٥ - ج - و

٦ - ج : ان

٧ - ج : ان ، بعلى من

لَا يَكُونُ فِيهَا خَطَأٌ.

قِيلَ لَهُمْ: قَدْ يُخْطِئُ الْمُتَحَنِّنُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُسْتَدِلِّ بِأَدِلَّتَيْهِمَا،  
بِأَنَّهُ يَضَعُ الْإِسْتِدْلَالَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، مِثْلُ أَنْ يُؤَخِّرَ مُقَدِّمًا، أَوْ  
يُقَدِّمَ مُؤَخَّرًا، أَوْ يَحْصِيَ عِلْمًا، أَوْ يَنْقُصَ حَاصِلًا، أَوْ يَتَمَسَّكَ بِتَسْوِغٍ،  
أَوْ يَقَعِّلَ عَلَى مَا هُمَا أَوْلَى مِنْهُ، فَيَكُونُ الْخَطَأُ بِهِ أَوْ مِنَ الشَّيْطَانِ،  
فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَابْنُ لَهْ يَكُونُ فِيهِمَا خَطَأٌ، فَالْمُسْتَدِلُّ بِهِمَا قَدْ  
يُخْطِئُ وَقَدْ يُصِيبُ

عَلَى أَنَا إِذَا تَأَمَّلْنَا الْمَسَائِلَ لَثَمَ قَالُوا فِيهَا يَمَّا قُلُوا، أَوْ أَضَافُوهُ  
إِلَى رَأْيِهِمْ، وَخَذُوا حَصْمَهَا لَهُ مَخْرَجٌ فِي أَدِلَّتِهِ النَّصُوصِ، وَالذَّاهِبُ  
إِلَيْهَا مُسْتَقْبَقٌ بِعَرِ الْقِيَاسِ.

أَمَّا بَعْدُ أَمَّا الْوَلَدُ فَيَكُنُ أَنْ يُعْوَلُ مِنْ مَتَّعَ بِهِ عَنِّي مَا  
رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ «أَبَا أَمْرًا وَتَدَّتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ  
مُتَعَتَّةٌ» وَبِمَا رَوَى عَنْهُ - ع - فِي مَارِيَّةِ الْقِطْطَةِ لَمَّا وَلَدَتْ إِبْرَاهِيمَ  
«أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا».

٢ - ب : إسماء .

١ - ب : متقدما .

٤ : الف : - إليها .

٣ - ج : النصوص

٦ - ب : - على .

٥ - ب و ج : دما .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى جُورٍ بَعِثَ اللَّهُ مَلَكَهُ لِيَلْقَىٰ يَأْتِيهِ  
بِهَا أَنْ أَصَلَ الْمَلِكُ حَوَارِ الصُّرُفَ ، وَالْوِلَادَةُ غَيْرُ مُرِيَّةٍ  
لِلْمَلِكِ ، بِدَلَالَةٍ أَنْ لَسْتِيهَا ، وَظَنُّهَا بَعْدَ وِلَادَةٍ مِنْ غَيْرِ مَلِكٍ ثَانٍ  
وَلَا عَقْدَ كَاحٍ ، وَذَلِكَ يَقْضَىٰ نَفْسًا لَسْتِي الْمَسِيحِ لِنُطُوقِ ،  
وَهُوَ الْمَلِكُ .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا إِخْلَافَ فِي أَنْ عَقَبَهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ حَاضِرٌ ، وَلَوْ كَانَ  
لِلْمَلِكِ ، ثَلَاثًا ، لَمَّا حَارَ الْعِنُقُ

وَمِنْهَا قَوْلُهُ - م - وَأَحْرَجَ اللَّهُ نَسْعًا ، وَيَتَعَلَّقُ بِغُفْمِهِ  
فِي كُلِّ بَيْعٍ إِلَّا مَا أُخْرِجَهُ لِدَائِلٍ قَدْ مَنَّ مِنْ أَحَدِ أَسْبَاحِ فِي الصُّدْرِ  
الْأَوَّلِ تَعَلَّقَ نَعَصٌ ، ذَكَرَهُ

وَمَنْ تَمَثَّلَ اخْتِجَاحُ مُبِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - فِي نَسْعِ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ  
وَحَدِّهِ مُجَدِّدٍ لِيُظَرِّفَهُ نَبَاسٌ ، لَأَنْ تَمُوتَ عِثْ - ع - أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ  
كُتَابُ اللَّهِ بِحَوَارِ ٢ نَعْمَ ، فَاصْصَافِ حَوَارِ نَسْعِ إِلَى الْكِبَرِ دُونَ  
غَيْرِهِ .

١ - اب م سدها .

١ ج : لفظ حوار

٢ - روح - لا

٢ اب الله .

٣ - سعل

٣ - روح ما

٤ - دون غير

٤ - ح حور

قَالَا قَوْلُ أَبِي نَكْرٍ وَقَدْ مُثِّلَ عَنِ الْكَلَالَةِ \* أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي  
فَإِنْ كَانَ حَقًّا ، فَمَنْ لَقِيَ وَإِنْ كَانَ خَطًّا ، فَمَنْ هِيَ مَا عَدَا الْوَلَدَ  
وَالْوَلَدَ ؛ فَلَيْسَ يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْقِيَاسُ ،  
لِأَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنْ مَعْنَى اسْمٍ ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تَدْخُلُ لِلْقِيَاسِ فِيهَا ،  
وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى تِلْكَ الصَّغَةِ وَتَوْقِيفِ أَهْلِ الْبَيْتِ ، وَكَتَبَ اللَّهُ  
يَذُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكَلَالَةِ ، لِأَنَّهُ - تَهْلِي - قَالَ « يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلْ :  
اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وَمَا تَوَلَّى اللَّهُ تَفْسِيرَهُ لَمْ يَدْخُلْهُ الرَّأْيُ الَّذِي  
هُوَ الْإِحْتِهَادُ وَالْقِيَاسُ .

وَيُسْتَبْنَى ذَلِكَ - يُصَدِّقُ - قَوْلُ اسْتِ - ص - ع - بِخَمَرٍ وَقَدْ كَرَّرَ  
السُّؤَالَ عِنْدَهُ عَنِ الْكَلَالَةِ \* تَكْمِلُكَ آيَةُ « تَصَدَّقْ » وَهَذَا يَذُلُّ  
عَنِ أَنَّ الْآيَةَ تَصَدَّقُ بِحُكْمٍ .

وَكَذَلِكَ يَنْتَفِقُوا بِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَهُوَ أَنَّهُ  
سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَ عَلَيْهَا رَوْحُهَا ، وَفِي يَمَنِ لَهَا صَدَاقٌ ، وَلَمْ يَدْخُلْ  
بِهَا ، فَرَدَّدَ السَّائِلُ شَهْرًا ، ثُمَّ قَالَ : « أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي » فَإِنْ كَانَ

١ - ب : وان ٢ - ا : ل : س : ح : مس .

٣ - ب : روح : بكسك

٤ - هـ : هـ : هو الصحيح ، لكن في نسخة روح ، تصدق ، في نسخة الصنف (ص ٢٧٩)

٥ - ا : ل : و ٦ - ا : ل : رأبي

حَقًّا ، فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ كُنْ حَظًّا ، فَمَتَى وَمِنْ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ  
مِنْهُ تَرَيَانِ : عَلَيْهَا الْبَعْدَةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، \* وَلَهَا مَهْرُ بَيَاتِهَا ، لَا وَكُسَ  
وَلَا شَطَطَ ، فَقَالَ مُعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ : \* أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ص - ع -  
قَضَى فِي بَرُوعَ بَيْتٍ وَاشْتَرَى بِمَا قَضَتْ \* فَرَّرَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَدَلَّتْ أَنَّ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ طَاهِرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - يُمَكِّنُ  
أَنْ يُرْجَعَ إِلَيْهِ . وَهُوَ عُمُومُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - \* وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ  
مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَفَّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا \*  
لِأَنَّ عُمُومَ لَآيَةٍ يَقْتَضِي الْبَعْدَةَ عَلَى كُلِّ رُوحَةٍ تُوَفِّي عَنْهَا رُوحَهَا ،  
وَلَمْ يَخْصَ مِنْ تَحْتِهَا مَنْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا رُوحَهَا جَدًّا ، وَيُمْكِنُ أَنْ  
يَكُونَ أَوْحَبَ الْمِيرَاثِ بِكُلِّ رُوحَةٍ يَقُولُهُ - تَعَالَى - \* وَلَهُنَّ  
الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ \* وَلَمْ يَخْصَ مِنْ أَمٍّ يَطَاهُرُ رُوحَهَا وَمِ يَسَمَّ لَهَا  
صِدَاقًا ، فَأَوْحَبَ الْمَهْرَ لِلْمُنْكَوْحَةِ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - فَاتَّكَحُوهُنَّ  
بِإِذْنِ أَهْبِيهِنَّ وَعَاتُوهُنَّ أَهْوَزَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ \* وَدَلَّتْ مُوجِبَ الْمَهْرِ

٢ الف و ح : + و

١- الف و ح : ر ش ن

٤ ب ا م و ح : ي م و

٢ ب : م ه ، بعد ي م و

٦ ح : ح ا ر

٥ ح : ط ا ه ر

٧ ج : ص د ق ا

المثل : لِأَنَّ الْمُسْتَى لَا يَجَاوِزُ ، وَلَا تَعْمُرُ فِيهِ ، وَإِذَا كَانَ لِكَتَبِ  
حَكَمٍ أَقْنَى بِهِ وَحَهُ فِي الطَّاهِرِ ، فَمَا السَّبَبُ فِي الْقَطْعِ عَلَى إِصَافَةِ  
قَوْلِهِ إِلَى الْقِيَاسِ .

فَإِنْ قِيلَ قِيمَةٌ رَدَّتْهُمْ شَهْرًا<sup>١</sup> وَلَمْ قَالَ : «وَأِنْ كَانَ خَطَأً  
فِيمَتِي»<sup>٢</sup> وَكَيْفَ يَكُونُ فِي الْحَكَمِ الدَّخُولُ مِنْ طَاهِرٍ أَلِكَتَابِ خَطَأً؟<sup>٣</sup>  
قُلْنَا : يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ تَوَقُّعُهُ وَتَرْدَادُهُ لِلْسَّائِلِ لِطَبِئِهِ<sup>٤</sup> لِمَا  
عَسَاهُ يَقْتَضِي تَحْصِصَ الْآيَاتِ أُنْتَى دَكْرَانَهَا ، وَالتَّمَسُّكُ لِمَا لَعَنَهُ يُمْثَرُ<sup>٥</sup>  
عَدْنَهُ بِمَا يَحِبُّ أَنْ تَرُكَ الطَّاهِرَ وَيُمْكِنُ . أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَعَمَّنْ  
عَلَيْهِ فَرَضَ أَمْتِيَا لِدُخُولِ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ ، فَاتَّرَطَّلَ سَلَامَةً  
وَالْإِعْرَاضُ<sup>٦</sup> عَنِ الْخَوَابِ وَأَمْتِيَا<sup>٧</sup> ، ثُمَّ لَمْ تَنْحَوَا<sup>٨</sup> عَلَيْهِ أَحَابِ .  
فَأَمَّا قَوْلُهُ «قَبْرٌ»<sup>٩</sup> كَأَنَّ خَطَأً فِيمَتِي<sup>١٠</sup> ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ  
عَلَى تَطْيِيرِهِ

- |                     |                                     |
|---------------------|-------------------------------------|
| ١- ب : تسراج تسير . | ٢- ب : جدا .                        |
| ٣- ب : حكيم .       | ٤- ب : ردهم .                       |
| ٥- ا : و ح : ع .    | ٦- الف : كان .                      |
| ٧- ب : لا .         | ٨- ج : بشر .                        |
| ٩- الف : الاغراض .  | ١٠- الف : بالفتيا .                 |
| ١١- ج : الحق .      | ١٢- هكذا في المسح ، والصحيح «وإن» . |



وَيُمْكِرُ أَنْ يَكُونَ لِأَنَّهُ حَوْزٌ أَنْ يَكُونَ هَاكَ مَا هُوَ أَوْلَى  
مِنَ الظَّاهِرِ مِنْ دَلِيلٍ يَحْصِي . أَوْ رَايَةً تَقْتَضِيهِ مِنَ الرَّسُولِ - ع -  
فِي مِثْلِ مَا سُئِلَ عَنْهُ ، تُجَابُفُ قَصْدَتَهُ . أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ  
الْعُدُولُ إِلَيْهِ أَوْلَى .

عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : « كَلَّ مُجْتَهِدٌ مُصِيبٌ فَيَنْتَرِمُهُمُ السُّؤَالُ عَنْ  
قَوْلِهِ : « إِنْ كَانَ خَطَأً فَيَتَى » . وَكَيْفَ نَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى الْخَطَأِ ، وَهُوَ  
مُجْتَهِدٌ ، فَلَا يُدْلَهُمْ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى تَحْوِيلِهِ عَنْ نَفْسِهِ التَّقْصِيرِ  
فِي تَطَلُّبِ حَصْرِ لَوْ اسْتَقْصَى تَطَقُّرَهُ ، وَمَا خَرَى مَعْرَى ذَلِكَ .

وَمَنْ تَأَمَّنَتْ حَمِيعَ التَّمَسَّالِ الَّتِي حَكَى عَنْهُمْ إِصْدَاقُ الْقَوْلِ فِيهَا  
إِلَى الرَّأْيِ ، وَحَذَتْ لَهَا مَخْرَجًا فِي ظَوَاهِرِ ، وَطُرُقَ تَجَالُفِ التَّمْيَاسِ .  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ قَدْ وَكَّرَ رُجُوعُهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَى طَرِيقِ التَّمَمِ ، لَمَّا  
ضَحَّ بِمَنْهُمُ لِرُجُوعِهِمْ مِنْ رَأْيٍ إِلَى آخَرَ ، وَلَا لِنُتَوَقُّفِهِ وَتَحْوِيلِ  
كُوبِهِ خَطَاةً وَضَوَانًا .

٢- ب و ج ب ص

١- الف : ب يكون

٤- ب و ج هـ

٣- ب و ج : ب ص د

٦- ب و ج ب ص

٤- ب و ج : دى

٨- ب : طرق لعلم .

٧- الف و ج : فاما

فمن بعد ما يقال ، وحدث أن الرجوع إلى المذهب والتداول  
عنها لا يدل على أن قولنا بالقياس وحسب ، لأن ذلك قد يبيح فيما  
طريقه العلم والادب ، لا ترى أن نقول بالاحتمال قد يدل على  
إلى أن قولنا بتعديل ، وكذلك قد يدل على أن قطع عن عقاب المساق  
من أهل الفقه إلى أن قولنا بالرجوع ، وسائر مسائل الأصول ذلك  
ممكن فيها ، نفس النقل دلالة على ما صوته

وأما التوقف ، فقد يجوز أن يكون ظنة الاستدلال والتأمل ،  
كما يتوقف المتأخرون في كثير من مسائل الأصول التي يتوصل  
إليها بالأدلة المفصلة إلى أنهم ، ولا يتشكك في تحريرها من العاطف ،  
واحتياطاً في إصابة الحق .

فأما تحوير كونه خطأ وصورته ، فالوجه فيه ما ذكرناه  
في حيز من مسعود ، وأن ذلك يحسن أن يقال بحث يكون التحوير

- |                      |                   |
|----------------------|-------------------|
| ١- الف : - العلم     | ٢ ج : بالاحتمال . |
| ٣- ج : تعديل         | ٤ ج : + و         |
| ٥- الف : المتأخرون . | ٦- ب : + و        |
| ٧- الف : + ج : يشكك  | ٨- ب : + و        |
| ٩- الف : - منه .     |                   |

يُورِد ما هو أَوْلَى مِنَ الطَّوَاهِرِ ثَاتًا ، لِأَنَّ التَّاطِرَ رُبَّمَا كَانَ مُتَّهِمًا  
نَفْسَهُ فِي التَّقْصِيرِ ، وَمُحْذَرًا أَنْ يَكُونَ فِي السَّيِّئَةِ مُخْصَصٌ أَوْ مَعْنَى  
يَقْصِي الْعُدُولَ إِلَيْهِ لَمْ يُعَمَّ النَّظَرُ فِي طَلَبِهِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : وَلَا أَنْ يُنْسَكُوا عَنْ تَخْطِئَةِ الْمُخَالِفِ وَالْكَبِيرِ  
عَمَلِهِ ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تَتَنَاقَصُ وَلَا تَخْتَلِفُ ، فَكَيْفَ يَحْزُرُ أَنْ يَرْتَجِعَ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي قَوْلِهِ إِلَى دَلِيلٍ ؟ ! ، فَقَدْ نَبَّهْتُ أَنَّ لَا يَقُولُ : إِنْ مَعَ  
كُلِّ وَاحِدٍ دَلِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ  
تَعَلَّقَ بِطَرِيقَةٍ مِنَ الطَّاهِرِ وَأَدِلَّةِ النُّصُوصِ اعْتَقَدَهَا دَلِيلًا ، وَلَا شَكَّ  
فِي أَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تَتَنَاقَصُ ، إِلَّا أَنْ مَا يُعْتَقَدُ بِالْشَّكِّ دَلِيلًا لَا يَجِبُ  
ذَلِكَ فِيهِ . فَأَمَّا الْإِمَّاكُ عَنْ التَّكْبِيرِ وَالتَّخْطِئَةِ ، فَلَمْ يُنْسَكُوا عَنْهُمَا ،

- ١ - ح : طَوَاهِر
- ٢ - الف : يُعَمَّ ، بِشَدِيدِ الْعَيْنِ ، وَفِي الْعَدَةِ يَمَسُ (ص ٢٨٠) .
- ٣ - ح : يَنْسَكُوا
- ٤ - الف : يَخْطِئُهُ
- ٥ - ج : يَتَنَاقَصُ
- ٦ - ب و ج : يَخْتَلِفُ
- ٧ - الف : بِطَرِيقٍ
- ٨ - ج : يَحْتَقِدُ
- ٩ - ج : فَالْإِمَّاكُ ، بِجَايِ « فَأَمَّا الْإِمَّاكُ » .
- ١٠ - الف و ب : عَنْهَا .

وَالْعِلْمُ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ حَطَّ بِمَضَى يَحْرَى مَحْرَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا .  
وَمَا دافعُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا كدافعِ الْآخَرِ

وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - وَقَدْ  
اسْتَفْتَاهُ عُمَرُ فِي امْرَأَةٍ وَحَتَّ إِلَيْهَا ، فَالْتَمَسَتْ مَا فِي نَظْمِهَا ، وَقَدْ أَفْتَاهُ  
كَافَّةً مَنْ حَضَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ لَأَشَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مُؤَدَّبٌ ، فَقَالَ -

ع - إِنْ كَانَ هَذِهِ جَهْدَ رَأْيِهِمْ فَقَدْ أخطأوا ، وَإِنْ كَانُوا قَارِبُونَ  
فَقَدْ عَشَوْكَ ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِاتِّخَاطِئِهِ . وَالْحَرَّالْدِيُّ رَوَيْنَاهُ مُتَقَدِّمًا

عنه - ع - بِشَهْدٍ - أَيْضًا - بِدَلَالَةِ . وَهُوَ قَوْلُهُ . « مَنْ أَرَادَ أَنْ  
يَتَّقِمَ حَرَائِمَ حَتَمَ قَبِيلٍ فِي أَحَدٍ بِرَأْيِهِ » وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ :

« مَنْ شَاءَ بَاهِلَتُهُ إِنْ أَلْدَى أَحْصَى بِرَمْلِ عَالِجٍ عَدْدًا مَحْضِلٍ لِلْمَالِ بِصَفَيْنِ ١٠  
وَتِلْكَ » وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ . « مَنْ شَاءَ بَاهِلَتُهُ إِنْ أَلْدَى أَلْ » وَقَدْ  
رَوَيْتِ الْمُبَاهِلَةَ - أَيْضًا - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قِصَّةٍ أُخْرَى ، وَرَوَى

١ - ج . تدل . ٢ - الف . قلت .

٣ - ج . فاعت . ٤ - ج : بطونها .

٥ - ج : أخطأ . ٦ - ب . عشكوك .

٧ - ب و ج . مقدما . ٨ - الف . يشاء .

٩ - الف : في مال . ١٠ - ب : - و روى عنه ، فاليجب .

عن ابن عباس، النحر الذي تقدم من قوله . « ألا يتقى لله زيد بن  
نابت » وهد - أيضاً - صريح في الخطئة ، وأخوب بالله تعالى -  
في المقام على المذهب ، والنحر الذي رواه - أيضاً - عن عمر أنه قال  
« نحرناكم عن النحر » نحرناكم عن النار ، وصح في هذا الباب ، وروى عن  
عائشة أنها تعنت في يد من أرقم ، وقد شترى ما بعه ، بأقل مئة مائة  
به قبل أن يقبض ، فمن . « لك إن لم تنس » فقد بطل جهادك  
مع رسول الله ص ع ، « وقد لأن المسب » « إن شريحت قصي  
في مكتب عنه دس أن الدين والكنانة بالخصيص » . « أخطأ  
شريح » وقد ورد هذا المعنى من الأحاديث ما لا يحصى .

فأما ما لا يزول يشكره وه . ونسبته . من أوائل هذه  
الأحاديث مثل فوائهم في قصة المجهضة ، وبأيدى . « الخطأ والعش  
إنما أراد به ترك ما هو أولى في الصبح والمذهب ، وأن ابن عباس

١ ج + اضا ٢ ب - مالى

٣ ج بحث ٤ - الف : + قبل .

٥ ج يقضى ٦ ج : سبب .

٧ ر - قضية ٨ ب : ان الرد

٩ ب و ج برك .

دَعَا إِلَى الْمُسَاهَاةِ لِأَنَّهُ حُبَّطِيٌّ فِي أَحْزَانِهِ ، قَدَعَا مِنْ حُطَّاهُ فِي ذَلِكَ  
لَا هِيَ عِيسَى الْمَذْهَبِ إِنِّي الْمُسَاهَاةُ ، وَأَنْ دَكَرَ حَقَّهُمْ وَالْأَمْرَ عَنِّي مُسِيلُ  
التَّشْدِيدِ وَالْتَحَرُّزِ ، وَأَنْ دَكَرَ تَخْوِيفُ لَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ دَكَرَ  
وَلَا تَحْفِظُ ، وَفِي حَدِيثِ إِحْبَاطِ الْجَهْدِ أَنَّهُ مُشْرُوطٌ ، أَنْ يَكُونَ دَاكِرًا  
لِلْمَحْمَرِ الْمُقْتَصِي بِخِلَافِ قَوْلِهِ

فَكَفَّ عُدُولُ عَنْ طَوَاهِرِ الْأَهْلِ ، وَحَمَّنْهُ عَنِّي مَا لَا حَمْلَ لَهُ ،  
وَذَلِكَ إِنَّمَا يَسُوغُ أَنْ سَاعَ مَتْنِي ثَمَّ لَنَا تَصْوِيبُ الْقَوْمِ بِمَعْنَاهُ مَعْصِي فِي  
مَذْهَبِهِمْ مِنْ وَحْدِهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ ، وَثَبْتُ وَلَا شَيْءَ يُدَكِّرُ فِي ذَلِكَ  
إِلَّا وَهُوَ مُخْتَمِلٌ لِلتَّصْوِيبِ وَغَيْرِهِ عَنِّي مَا دَكَرَهُ وَتَشَدُّدَهُ ، فَلَا  
وَاحِدَ لِلْإِتِّفَاتِ إِنِّي التَّأْوِيلَاتِ الْمُبِيدَةِ مُسْتَكْرَهَةٍ .

فَبَرِّقُوا وَاحِدٌ وَأَنْ قَوَّاتِ الْمُجْتَهِدِينَ ، فَاكْسَ نَفْعٌ مِنْ  
أَنْ يَكُونَ فِي حُفْنَةِ الْمَسَائِلِ ، مَا الْحَقُّ فِيهِ فِي وَاحِدٍ ، وَلَا يَسُوغُ

١- الف : دهى . ٢- الف : خطأ .

٣- الف : قدعى . ٤- ب و ج : التجوز .

٥- الف : ذكر الخبر . ٦- ب : لغلل .

٧- ج : حبه . ٨- الف : و .

٩- ج : يسم . ١٠- الف : - من .

١١- الف : المجتهدين ، بحاي اسائل .

في مثليه الإختهاد ، وكثير ما تقتضيه ' لأخبار التي رويتموها أن  
يكون الإختهاد غير سائغ في هذه المسائل بينها ، وهذا لا يدل على  
أن سائر المسائل كذلك .

فقد لا فرق بين هذه المسائل التي روي فيها الأخبار وبين  
غيرها ، وليس له جهة ثابتة لها ما عداها من مسائل الإختهاد ، ألا  
تروون أنه لا نص في شيء منها يقطع لعدم كماله أن ذلك ليس في  
غيرها من مسائل الإختهاد ؟ و قد لا يميز من غيرها ، لم يسمع  
ما ادعيتوه ، و شترك الكل في حوار الإختهاد فيه ، والتمنع منه  
فإن قالوا ليس نحاو أقوالهم في هذه المسائل التي أصادوها  
إني رأيي وأمشي من أن يكون ذهبوا إليها من طريق الأدلة  
الموجبة لعلم ، أو من جهة الإختهاد والقياس ، و كان الأول  
لوجب أن يكون الحق في أحد الأقوال دون جميعها ، ولوجب "

- |                  |                         |
|------------------|-------------------------|
| ١ - ح : قصبة .   | ٢ - ب : عتيق : أي إيتحا |
| ٣ - م : حسن      | ٤ - ب و ح : يميز .      |
| ٥ - ر : سمع      | ٦ - ح : اشرك .          |
| ٧ - ح : أن يحو . | ٨ - ب : لسالة           |
| ٩ - الف : راوى   | ١٠ - ب و ح : اليب .     |
| ١١ - ب : ووجب    |                         |

أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> ما عدا المذهب الواحد الذي هو الحق فيها ، اطلاً ،  
ولو كان كذلك ، اوجب أن يقطعوا ولاية قومه ، وتروا<sup>٢</sup> فيه ،  
ولا يقطعوه<sup>٣</sup> ، ألا ترى أنهم في أمور كثيرة حرجوا إلى المقاتلة  
وحمل السلاح ، ورحموا عن التعظيم وولاية إمامهم يكن من  
باب الإخضاع<sup>٤</sup> ، ولو كان<sup>٥</sup> أن كان واحد منهم في جمعه فعلاً واحداً ،  
ولو كان الأمر<sup>٦</sup> - أيضاً - على خلاف قولنا ، فيجوز أن يوتى بعضهم  
بعضاً مع عليهم بالإجماع عنه<sup>٧</sup> ، في مذهبه ، كما ولي أمير المؤمنين  
شريعاً مع علمه بخلافه له في كثير من الأحكام ، وكما ولي أبو بكر  
ريداً وهو يخالفه في الحد ، وأولاً فنقد المولى أن المولى مباحق<sup>٨</sup> ،  
وأن الذي يذهب إليه وإن كان مخالفاً لمذهبه صوتاً ، لم يخز ذلك ،  
ولاحاز<sup>٩</sup> - أيضاً - أن يسوع له<sup>١٠</sup> لقب ، ويحبل عنه بها ، وقد كانوا  
يفعلون ذلك

و كما يجب - أيضاً - أن ينقص<sup>١١</sup> عنهم على بعض الأحكام  
التي يخالفهم فيها<sup>١٢</sup> لما تمكّن من ذلك ، وأن ينقص<sup>١٣</sup> الواحد على

١ - الف : الحق في ، ايها . ٢ - لب : تراوا .

٣ - لب وج : كما . ٤ - الف : فلو .

٥ - ب : ينقص . ٦ - الف : - التي

٧ - الف : - فيها .



فيه ما حكم به في حال ثمة زجع إلى ما يُحلفه في أخرى ، لأن  
كثيراً منهم قد قضى بقصد مخيفه ولم تنص على عيه ما تقدم ،  
فلولا أن أكان عنده صوت به يسع ذلك

- و - أيضاً - فقد أخذوا من أو كان خطأ أكان كبيراً ،  
و خوارقهم في الله ، و ترواح و لا مول ، و قضى بعضهم بإفاد  
الدم وإباحة المال و الت - فلو كان منهم من قد أخطأ ، لم يجر  
أن يكون خطأه لا ك - و كونه من سب من سب ، و افاد  
دم محرم ، و لا من حق ، و قضاه من لا يستحقه ، و في  
ذلك عسرة و راحة . . . و في عامه فقد كان ذلك دالة  
على أنهم أو أخذوا و ر - جماعة منسوبة و هذه الطريقة  
هي شديده في أن كان مجتهد في تحكيم الشريعة مصيب

قيل لهم . ما تكبرون أن يكون الخطأ الواقع ينقسم إلى ما

ب - ب - بعض .

١ - ب - هم .

ب - واحد ، بجای او اخذ .

٢ - لب -

٦ - ج - و .

٥ - الب - لا

٧ - ج : في حديثهم ، بجای هي حديثهم

٩ - لب - : ان يكون .

٨ - ب و ج - تكبرون

يوجب التهمة وحمل السلاح والنس وقطع الولاية، وإلى مالا يوجب شيئاً من ذلك، وأن يكون شريك الفعالتين في كونهما خطأ لا يقتضي شتراكهما فيما يستحق عنهما، ويعامل به عليهما، لا ترون أن الصغيرة تشارك الكبيرة في القبح ولا يدل ذلك على تساويهما فيما يعامل به فاعلما، ولربما وانكسر مشتركان في القبح ولا يجب تساويهما في سائر الأحكام، ١٢، وإذا كانا مشتركين في القبح مع اختلافهما فيما يستحق عنهما، ثم لم يقع به يكون نفع في أحد ما قامه اقوّم ومعدّه خطية، ولا يجب مساواة ذلك لخطية لما يوجب من الخطية ندري والنس وحمل السلاح والعرب

١٠ ثم يقال لهم أنس ضحاة قد خضعت قبل العقيد لأنى تكبر حتى قامب لا نصار مما نمر ومكاه أميراً وبذا اغتروا بذلك - ولا تد من الاعتراف - ويل لهم. وأنس الذين دعوا إلى ذلك

- |                              |                           |
|------------------------------|---------------------------|
| ١- ج : الا .                 | ٢ ح : لا                  |
| ٢- ج : يعمله                 | ١ ب : الصغير              |
| ٣ ب : تعجب .                 | ٤ الف : لسه ، ج : البرد . |
| ٥ ب : فاعرب ، بجائى والعرب . | ٨- الف : قال .            |
| ٩- ج : اصيرا .               |                           |

مُحْطِطِينَ لِمَحَافَظَتِهِمْ الْحَصْرَ الْمَأْتُونَ عَنْ النَّسِيِّ - ص ع - مِنْ قَوْلِهِ :  
 «الْأَثْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ» ١٥ فَلَا تُدْ مِنْ الْإِعْتِرَافِ بِحُطَايَاهُمْ  
 فَيُقَالُ لَهُمْ أَفْتَقُولُونَ إِنَّهُمْ كَانُوا فُسَاقًا ضَلَالًا يَسْتَحِقُّونَ اللَّعْنَ  
 وَالْإِرَاءَةَ وَالْحَرْبَ .

فَإِنْ قَالُوا «نَعَمْ» لَرَمَاهُ تَفْصِيحُ الْأَصَابِ وَلِمُسْمُومِهِمْ وَالْإِرَاءَةَ مِنْهُمْ ،  
 وَهَذَا أَفْصَحُ مِنْهُ يَصُورُهُ عَمَى مِنْ يَرْمُوهُ بِأَرْفُصٍ  
 وَبِذُلٍّ وَلَوْ أَنََّّهُمْ لَمْ يُصَرُّوا عَمَى ذَلِكَ ، بَلْ رَجَعُوا إِلَى الْحَقِّ ،  
 فَهُمْ يَسْتَحِقُّونَ تَفْصِيحَ وَلَا إِرَاءَةَ

وَيَنْبَغِي لَهُمْ كَلَامُهُمْ عَلَى التَّسْلِيمِ وَسَمَاعِ الْحَصْرِ ، وَعَلَى مَا  
 قَصَدْتُمْ ١٥ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا فِي تِلْكَ أَجْلِ فُسَاقٍ يَسْتَحِقُّونَ الْإِرَاءَةَ  
 وَاللَّعْنَ وَالْمَدُولَ عَنِ الْوَلَايَةِ وَالْمُطِيبِ ، وَهَذَا بِمَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ،  
 عَمَى أَنْ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَرْجِعْ بَعْدَ سَمَاعِ الْحَصْرِ ، وَأَقَامَ عَمَى أَمْرَهُ  
 فَيَجِبُ أَنْ يَحْكُمُوا بِهِ بِكُلِّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ

٢ ا ب : اعترف

١ ب و ح : سألهم

٤ - ج : مع

٣ ب : لرميهم

٦ ج : في

٥ ا ب : ما

٨ - ب : + وهذا

٧ - ب : على

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ الْأَنْصَارَ لَمْ تَنْسُقْ بِمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِي خِلَافِ قَوْلِهَا ، وَلَا اسْتَحَقَّتِ النُّعْنَ وَالرَّاءَةُ .

قِيلَ لَهُمْ : فَمَا تُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي أَحَدٍ مَا قَائِلُهُ الصَّعَابَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا دُونَ مَا عَدَاهُ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ حَالِهِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَّا ذَكَرْتُمْ .

وَيُسْأَلُونَ - أَيْضًا - عَلَى هَذَا الْوَحْيِ فِي جَمِيعِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الصَّعَابَةُ مِنْ الْحَقِّ فِيهِ فِي وَاحِدٍ ، كَاخْتِلَافِهِمْ فِي مَانِعِ الزَّكَاةِ هَلْ يَسْتَحِقُّ الْقِتَالُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ وَيُقَالُ يَجِبُ إِذَا كَانَ مَنْ فَارَقَ الْحَقَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الصَّعَابَةِ قَدْ أَخْطَأَ أَنْ يَكُونَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَاسِقًا مُنْقَطِعَ الْوِلَايَةِ مَلْعُونًا مُسْتَحِقًّا لِنُجَادِيَةِ

وَيُسْأَلُونَ - أَيْضًا - عَنْ قِصَاصِ عَمْرِ فِي الْحَابِلِ الْمُعْتَرِفَةِ بِالرِّبَا بِالرَّحِمِ ، حَتَّى قَالَ لَهُ <sup>١</sup> أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - ع : « إِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ »

١- ب : يشق ؛ ٢- الف : - لهم .

٣- الظاهر ان هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة الف : تسألون ، وفي ج : يشكون ،

وفي ج : يشكون ؛ ٤- ج : + هـ .

٥- الف : - ملعونا . ٦- ج : يشكوا .

٧- الف و ج : الرحيم . ٨- الف : - له .

٩- ج : سبل عليها

فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيَّ مَا فِي بَطْنِي . قِيلَ لَهُمْ : أَتَقُولُونَ : إِنْ قَضَاهُ  
 بِذَلِكَ حَقٌّ ؟ فَن قَالُوا : « نَعَمْ » غَلَطُوا وَحَالَفُوا مَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ، لِأَنَّ  
 الْكُلَّ يَقُولُونَ لَا يَجُوزُ رَجْمُهَا وَهِيَ حَامِلٌ ، وَمِنْ دُخُومِ عُمَرَ إِلَى قَوْلِ  
 أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - وَقَوْلِهِ : « لَوْلَا عَلَيٌّ عِنْدَكَ عُمَرُ » دَلَالَةٌ عَلَيَّ  
 تَسْنِيهِ الْخَطَاةَ فِي قَضِيَّتِهِ ، ثُمَّ حَبِشَهُ يُقَالُ لَهُمْ : أَتَقُولُونَ : إِذَا كَانَ  
 قَدْ أَخْطَأَ أَنَّهُ مُسْتَبَحٌّ بِلَعْنٍ وَالرَّاءِةِ وَالنَّفْسِيقِ ، فَلَا تُدَّ لَهُمْ مِنْ  
 أَنْ يَذْهَبُوا ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُوا الْخَطَاةَ الْوَاقِعَ مِنْهُ مِمَّا لَا يَقْضِي نَفْسِيًّا  
 وَلَا بَرَاءَةً ، قِيلَ لَهُمْ فِي الْمُحْتَبِهِينَ مِثْلُهُ .

فَن قَالُوا : إِنْ الْخَطَاةَ الَّتِي أَمَّ تَقُمُ الدَّلَالَةُ عَلَيَّ أَنَّهُ فَسَقٌ يَجُوزُ  
 أَنْ يَكُونَ فَسَقًا ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبَهُ مُسْتَحَقًّا لِقَطْعِ التَّوْلَايَةِ وَنَعْنِ  
 وَالرَّاءِةِ ، أَفَتَقُولُونَ فِي الصَّعَابَةِ مِثْلَ ذَلِكَ .

قُلْنَا : هَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ إِيْجَابِكُمْ تَقْسِيَّتَهُمْ  
 وَالرُّجُوعَ عَنْ وِلَايَتِهِمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْإِحْتِهَادِ ، وَأَعْلَمْنَاكُمْ

١- ج : - على .

٢- ج : - على .

٣- ج : - ح .

٤- الف : - حقا .

٥- الف : - ح .

٦- الف : - ح .



لَنَا فِي خَطَايَا الصُّحَابَةِ أَنْ يَكُونَ مَوْجِبًا \* لِلْمَرَاةِ بِدَكْرِ الْكَبِيرِ  
وَالصَّغِيرِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُهُمْ دُونَ مَذْهَبِنَا . فَكَأَنَّمَا قُلْدَاهُمْ مَا  
أَلْزَمْتُمُوهُمَا إِيَّاهُ لَا يَلْزِمُنَا عَلَى مَذَاهِبِكُمْ فِي أَنَّ الصَّغِيرَ تَقَعُ مُحْتَطَّةٌ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحَقَّ بِهَا الدَّمُ وَقَطْعُ الْوِلَايَةِ ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُجِيبَ  
بِمَا يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصُولِنَا وَمَذَاهِبِنَا ، فَلَا يَحُوزُ أَنْ نَسْتَمِيرَ مَا لَيْسَ  
هُوَ مِنْ أَصُولِنَا .

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْحَقَّ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ  
الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ وَتَهْتِدِيهِ إِلَيْهِ مِنْ حُمَاةِ الصَّحَابَةِ  
كَأُولَئِكَ أَقَلُّ عِدْدًا وَأَضْعَفُ قُوَّةً وَنُطْشًا مِمَّنْ كَانَ عَلَى حُلَاوِهِ مِمَّا هُوَ  
خَطَاءٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُظْهِرُوا السَّكْرَةَ عَلَيْهِمْ وَالرَّاءَةَ مِنْهُمْ تَقَهُ وَحُوقَ  
وَنُكُولًا وَضَعْفًا .

وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِوِلَايَةِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ مَعَ الْمُحَافَظَةِ<sup>١</sup> فِي الْمَذْهَبِ،

۱. ج. ل.

٢ الف ، الم : امة

٣ الب : وكاب .

الف : منكم

٥ - ب : مضطربة ،

• بعضی از : some

٧ - الف : يستظهر

٨ - ج . ملأ .

٩- هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة ابن اسكر ، وفي ب : التكرار ، وفي ج .

١- ب :- فاما، تا اينجا .

التفكير -

وَأَنَّ ذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى التَّصْوِيبِ ؛ فَلَسَّ عَلَى مَا ظَنُّوهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ  
لَمْ يُؤَلَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَالْيَأْ لَأَشْرِيحًا وَلَا رِيدًا وَلَا غَيْرَهُمَا إِلَّا عَلَى أَنْ  
يَحْكُمُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ - ص ع - وَمَا أَتَمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ،  
وَلَا يَتَعَاوَرُ الْعَقُّ فِي الْحَوَادِثِ ، وَلَا يَتَمَدَّاهُ ، وَإِذَا قُلِّدَهُ بِهَذَا الشَّرْطِ ؛  
لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ سَوَّعَ لَهُ الْحُكْمَ بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ ، لِأَنَّهُمْ  
لَا يَتِمَكَّنُونَ مَنْ أَنْ يَقُولُوا ، إِنَّهُ نَصَّ لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يُخَالِفُهُ فِيهِ ،  
وَأَبَاحَهُ الْحُكْمَ فِيهِ بِخِلَافِ رَأْيِهِ

وَجُمْلَةُ مَا يُقَالُ : إِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُقْلَدَ حَاكِمًا عَلَى أَنْ يَحْكُمَ  
بِمَذْهَبٍ مَخْصُوصٍ ، بَلْ يُقْلَدُ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ  
وَالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّ يُؤَلَّ الْقَوْمُ أَحَدًا ، إِلَّا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ .  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - ع - مَا وَلَّى شَرِيحًا إِلَّا تَقَبُّعًا وَاسْتِصْلَاحًا  
وَسِيَاسَةً ، وَلَوْ مَلَكَ اخْتِيَارَهُ ، مَا وَلَّاهُ .

١ - ب : + اما

٢ - ج : يحلوا ، والصحيح خبرته ما بعده يحكم .

٣ - ب : - وإذا قلده ، تا اینجا + الى .

٤ - ج : يقولون ، - ه : وح : اماه .

٥ - الف : - بول - الف : واحدا .

٦ - ب : فأولى ، بجای ما ولاه .



فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِتَسْوِيعِ الْفُتَيَا وَإِحَالَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ بِهَا ،  
فَقَبِيرٌ صَحِيحٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ فِي تَسْوِيعِ الْفُتَيَا مَا لَا يَعْلَمُونَهُ ،  
وَكَيْفَ يُسَوِّعُونَ الْفُتَيَا عَلَى حَقِّهِ التَّصَوُّبِ لَهَا ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ  
بَعْضَهُمْ قَدْ رَدُّوا عَلَى بَعْضٍ وَخَطَاَاهُ وَخَوْفُهُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ الْمَقَامِ  
عَلَى أَمْرِهِ ، وَهَذَا عِلَّةُ الْمَكِيرِ ١٤ وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُمْ سَوَّغُوا مِنْ  
حَيْثُ لَمْ يَتَّقُوا ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا الْأَحْكَامَ الْمُخَالَفَةَ لَهُمْ ، فَلَيْسَ  
ذَلِكَ بِتَسْوِيعٍ ، وَتَسَوَّغُوا عَلَيْهِ بِمُشَبَّهَةِ اللَّهِ وَمَا تَعْرِفُ - أَيْضًا -  
أَحَدًا مِنْهُمْ أَرْشَدَ فِي الْقَبْلِ إِلَى مَنْ يُخَالِفُهُ فِيمَا يُخَالِفُهُ فِيهِ ، وَلَا يَقْدِرُونَ  
عَلَى أَنْ يُعْتَبَرُوا وَاحِدًا فَعَلْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُجْعَلُونَ بِالْفُتَيَا فِي  
الْجُمْلَةِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْقَبْلِ لَيْلٍ بِالْحَقِّ ، وَالْمَصِيلُ عَيْرٌ مُعْلُومٌ  
مِنْ الْجُمْلَةِ .

فَأَمَّا إِزْمُؤُهُمْ لَمَّا أَنْ يَنْقُصَ بِمَعْضُومٍ عَنْ بَعْضٍ حُكْمُهُ ، وَ'وَاحِدًا'

٢- ج : - الفُتَيَا .

١ ج : يدعو

١- ب : ورد .

٢- ب : بها .

٦- الف : يَطْلُوها ، ج : يَطْل .

٥- الف : سَوَّغُوا

٨ ج : يَخْضَعُونَ .

٧- الف : وَلَيْسَ

١٠ ج : - و .

٩- ج : تَقْصُصُ

١١ ب : الواحد .

على نفسه فيما حكم به ورجع عنه ، فغير واجب ، لأن إقرار الحكم  
وإرود العادة بالإسباك عن نفسه لا يوجب كونه ضوايا ، ألا ترى  
أننا نقرأ أهل الذمة على بيعهم العادة وما كسبتهم الباطلة إذا  
أدوا الحرية ، وتقتصر في إسكاره على إظهار الجلاب ، مع أن الأتري  
شئاً من ذلك ضوان ، فليس معنى العادة بإقرار حكم من الأحكام  
مع النهي عنه متى يفسد أو يستحيل ، وسيل ذلك سبيل ابتداء  
العبادة ، فكما يجوز ورودها بهذا الحكم ابتداء ، حاز ورودها  
بإقراره بعد وقوعه وإن كان خطأ

على أنه قد روي أن شريفاً قضى في نفي عمر أحدهما أخ  
لأمر يذهب أن مسعود ، فنقض أمير المؤمنين - ع - حكمه ،  
وقال : في أي كتاب وجدت ذلك ، أو في أي سنة ، وهذا يتطل  
دعوى من ادعى أن أحداً منهم لم ينقض على من حالفه على العموم .  
والقول في نقض الواحد منهم على نفسه يجري على الوجه

١- ج : - و ٢ ح : ان .

٢- ا : ما كسبت ٤- الف و ب : و .

٥ ح : دم ٦ ب : وسيل ذلك سبيل

٧- ب : وكما ٨- ج : بطل .

الذى ذكرناه .

فأما تَمَقُّمُهُمْ بِأَنَّ الحَطَاءَ فِي الدِّمَاءِ وَالْفُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَبِيرًا ؛ فَوَاصِحُ السُّطَّلَانِ ، لِأَنَّا نَقُولُ لَهُمْ : لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا كَبِيرًا ؟ ! وَلَمْ إِذَا كَانَ كَبِيرًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَمِنْ بَعْضِ الْفَاعِلِينَ ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ ؟ ! أَوَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِكُ فَاعِلَانِ فِي إِرَاقَةِ دَمٍ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ ، وَيَكُونُ فَعْلُ أَحَدِهِمَا كُفْرًا وَالْآخَرُ غَيْرَ كُفْرٍ ، وَإِذَا حَازَ ذَلِكَ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَشْتَرِكُ فَاعِلَانِ - أَيْضًا - فِي إِرَاقَةِ دَمٍ يَكُونُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَبِيرًا ، وَلَا يَكُونُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَذَلِكَ

ثُمَّ يُسْأَلُونَ عَمَّا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الصُّحَابَةُ ، وَكَانَ الْحَقُّ فِيهِ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ، مِثْلُ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَبِيعِ الزَّكَاةِ وَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلُ ؟ ، وَاخْتِلَافِهِمْ فِي الْإِمَامِ ؛ يَوْمَ السَّقِيَّةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَطَأَهُمْ كَبِيرًا ، لِأَنَّهُمْ مُخَالَفُونَ لِلنُّصُوصِ ، وَمَا الْحَقُّ فِيهِ فِي وَاحِدٍ ؟

١- الف و ج : كثيرا

٢- الف . كثيرا .

٣- ب : فلا .

٤- ب : - من

٥- الف و ج : يستحقون .

٦- ج : بل ، عاى لم

٧- ج : - كل .

٨- ب : - ايضا .

٩- ج : كثيرا .

١٠- ب و ج : الامامة .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا بِمِثْلِهِ مَنْ اسْتَدَّ حِلَافَ النُّصُوصِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ<sup>١</sup>، وَكُلُّ شَيْءٍ يَتَّبِعُونَ بِهِ وَيَتَّقِصِلُونَ عَنْهُ قَوْلًاوَا يَمِثِلُهُ .

عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ قَتَلْنَا وَقَعَ مِنْ مُوسَى - ع - لَا صَغِيرَةٌ ، وَلَا يَتَزَمُّهُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَتْلِ صَغِيرَةٍ . وَلَا إِذَا حَكَمُوا بِكَبِيرٍ الْقَتْلِ مِمَّا أَنْ يَحْكُمُوا بِكَبِيرِهِ مِنْ مُوسَى - ع - .

فَأَمَّا مَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَلَاثًا مِنْ خَيْرِ مُعَاذٍ ، فَلَا دَلَالَةَ لَهُمْ فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ خَيْرٌ وَاحِدٌ ، وَيَمِثِلُهُ لَا تَشْتُ الْأَصُولُ الْمَعَاوَةَ . وَأَلَوْ تَبَيَّنَتْ بِأَحْبَارِ الْآحَادِ ؛ لَمْ يَخَرَّ ثَبُوتُهَا بِمِثْلِ خَيْرِ مُعَاذٍ ، لِأَنَّ رِوَايَةَ مَجْهُولُونَ . وَقَبْلَ رِوَاةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ وَلَمْ يُدْكِرُوا .

عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ وَرَدَتْ مُحْتَبَقَةً ، فَعَبَاءُ فِي بَعْضِهَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : « أَتَجْهَدُ رَأْيِي ؟ » ، قَالَ - ع - : « لَا » . لَا أَكْتُبُ إِلَيْكَ ، أَكْتُبُ

١- ب : يكون ، ج : خطأهم ، نا ايعا .

٢ - ع : - غير . ٢- ج : - في غير ذلك .

٣ - ج : + من . ٥- ج : قتل .

٦- ب : بكبيرة ، ج : بكبر . ٧- ج : في ، بجای به و .

٨- ج : شت .

٩ - الب : + لقطعوع على صحتها على ان الاصول المعلومة ، - و .

١٠- ب : - له .

إِلَيْكَ ۖ وَهَذَا يَوْحِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِمَا لَا يَجُذُّهُ ۚ فِي الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ مَوْقُوفًا عَلَى مَا يَكْتَسِبُ إِلَيْهِ لَا عَلَى ۚ اِجْتِهَادِهِ .

فَإِنْ قَالُوا ۖ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ رِوَايَةِ اتَّقِي الْأَمَّةَ لَهُ عَصْرًا بَعْدَ  
عَصْرٍ بِالْقَوْلِ . وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا نُسِيتْ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِالتَّقْيِيسِ وَالِاجْتِهَادِ  
وَلَا تُدْفَى دِلَالَتُهُ مِنْ نَصٍ ، وَلَا نَصٌ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا خَبَرٌ  
مُعَاذٍ وَمَا خَبَرٌ مُعَاذٍ أَقْوَى مِنْهُ ۚ فَجَبَّ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ الْخَبَرِ .

قُلْنَا ۖ أَمَّا ۚ تَتَقَيُّ الْأَمَّةَ لَهُ بِالْقَوْلِ ۚ فَخَبَرٌ مَقْلُومٌ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ  
قَوْلَ الْأَمَّةِ بِأَمْثَلِ هَدْيِهِ الْأَخْبَارِ كَقَوْلِهِمْ ۚ لِمَنْ الدُّكْرُ ۚ وَمَا خَرَى  
مَحْرَاهُ بِمَا لَا يَقْطَعُ لَهُ ۚ وَلَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ ۚ فَمَا آدَعُوهُمْ ۚ ثُبُوتُ عَلَيْهِمْ ۚ  
بِالتَّقْيِيسِ ۚ وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْخَبَرِ ۚ لِأَنَّهُ ۚ لَا نَصَّ عِوَاهُ ۚ  
فَيَنَالُ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ وَلَا ۚ يَثْبُتْ ۚ ۚ . وَقَدْ بَيَّنَّا بَطْلَانَ مَا ظَنُّوهُ

١- ما وج بعده . ٢- الف : الى .

٣- الف : حجة . ٤- ب : اما ، ح : و .

٥- ج : كقولهم . ٦- الف : - و .

٧- ح : فيه . ٨- الف : ادعاء .

٩- ج : عليهم . ١٠- ب و ح : بهذا .

١١- الف : لانه . ١٢- ب : لا .

١٣- الف : - ولا يثبت .

دليلاً على إجماعهم على ذلك . وَأَوْ سُبِّحَ لَهُمْ عَلَى مَا فِيهِ . لِحَازِ أَنْ  
يَكُونُوا أَجْمَعُوا لِبَعْضِ مَا فِي الْكِتَابِ أَوْ لِخَيْرِ آخَرٍ .

عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ اعْتَمَدُوا فِي تَصْحِيحِ الْحَبْرِ عَلَى مَا إِذَا صَحَّحَ لَمْ يَحْتَجْ  
إِلَى الْحَبْرِ . وَلَمْ يَكُنْ دَلَالَةً عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، لِأَنَّ إِذَا عَيَّنَّا إِجْمَاعَهُمْ  
عَلَى الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ وَالِإِحْتِمَادِ ، فَأَيُّ قَوْلٍ نَأْتِيهِ إِلَى تَأْمُلِ حَبْرِ مُعَاذٍ ١٩ ؟  
وَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَا قَدْ عَيَّنَاهُ بِغَيْرِهِ ٢٠ !

فَإِنْ قَالُوا : نَعْتَمُ بِإِجْمَاعِهِمْ صَحَّةَ الْحَبْرِ ، ثُمَّ يَصِيرُ الْخَيْرُ دَلِيلًا ،  
كَمَا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ دَلِيلٌ ، وَيَكُونُ الْمُسْتَدَلُّ مُحْضَرًا فِي الْإِسْتِدْلَالِ .  
قُلْنَا : لَيْسَ يُعْتَمَدُ بِإِجْمَاعِهِمْ صَحَّةُ الْحَبْرِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ  
أَجْمَعُوا عَلَى الْقِيَاسِ وَالِإِحْتِمَادِ ، وَعَلِمْنَا بِذَلِكَ يُخْرِجُ الْحَبْرَ مِنْ أَنْ  
يَكُونَ دَلَالَةً ، وَإِنَّمَا كَانَ يُكْبَنُ مَا ذَكَرُوهُ لَوْ حَازَ أَنْ يُعْتَمَدَ إِجْمَاعُهُمْ  
عَلَى صَحَّةِ الْحَبْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْلَمَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ ،  
وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ .

٢ - ب : مسا

١ - ب : استدلال

٤ - ب : لا

٣ - ب : بهير

٦ - الف : و

٥ - الف : - الغير

٧ - ج : معلوم

ثُمَّ إِذَا تَجَاوَزْنَا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ نَتَعَرَّضْ لِلْكَلَامِ فِي أَصْلِ  
التَّحْبِيرِ ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ لَهُمْ ، لِأَنَّهُ قَالَ « أَجْتَهِدُ رَأْيِي » وَلَمْ يَقُلْ  
فِي مَاذَا ، وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ أَيْ أَجْتَهِدُ رَأْيِي حَتَّى أَجِدُ  
حُكْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْحَادِثَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، إِذَا كَانَ فِي  
أَحْكَامِ اللَّهِ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْإِجْتِهَادِ ، وَلَا يَوْجَدُ فِي طَوَاهِرِ  
النُّصُوصِ ، فَدَعَاوُهُمْ أَنَّ الْحَقَّ الْفُرُوعِ بِالْأَصُولِ فِي الْحُكْمِ لِعَمْدَةِ  
يَسْتَفْرِجُهَا الْقِيَاسُ هُوَ الْإِجْتِهَادُ الَّذِي غَاءَهُ فِي التَّحْبِيرِ بِمَا لَا دَلِيلَ  
عَلَيْهِ ، وَلَا نَسِيلَ إِلَى تَصْحِيحِهِ

فَإِنْ قَالُوا : مَا وَجَدْنَا فِي ذَلِيلِ النَّصِّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ هُوَ  
مَوْحُودٌ فِيهِمَا ، وَقَوْلُهُ - ص ع - « فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ  
عَلَى عُمُومِهِ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ ، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى  
ذَلِكَ ، فَتَبَسَّرَ بِهِ إِلَّا الرُّجُوحُ إِلَى الْقِيَاسِ الَّذِي نَقُولُهُ » .

١- ب و ج : يتعرض . ٢- ج : الكلام .

٣- ب : - ولم يقل ، تا اینجا . ٤- ج : أحد .

٥- ب و ج : إذا . ٦ ج : الله فيهما .

٧- ج : - إلا . ٨- ب : - معاه .

٩ ب : وان . ١٠- ب : وجد .

١١- الف : - قوله ، ج : يقوله .

قُلْنَا: لَيْسَ<sup>١</sup> يَجِبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى عُمُومِهِ عِنْدَنَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا  
فِي الْكَلَامِ فِي الْوَعِيدِ<sup>٢</sup> وَفِي غَيْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي سَائِرِ الْأَعْيَانِ مَالَهُ  
طَاهِرٌ يَقْتَضِي الْعُمُومَ وَمَتَى حُمِلَ عَلَى الْخُصُوصِ كَانَ مَجَازاً .

وَعُدَّ<sup>٣</sup> ، وَتَنَهَمُ<sup>٤</sup> لَا يَقُولُونَ بِدَلِّكَ ، لِأَنَّ الْقَيْسَ وَالِإِخْتِهَادَ عِنْدَهُمْ  
مِنَ الْمَعْنُومِ بِالنَّكِيبِ وَالسُّتَةِ<sup>٥</sup> . وَبِمَتَّ<sup>٦</sup> يَدْلَانِ عَلَيْهِ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ<sup>٧</sup>  
حَمْلُ قَوْلِهِ « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ » عَلَى الْعُمُومِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ قَائِلُونَ  
هَذَا النِّهْيَ بِالْخُصُوصِ<sup>٨</sup> ؟ ! . فَكَيْفَ عَامُوهُ عَيْنًا ؟ ! .

وَعُدَّ<sup>٩</sup> فَإِنْ حَارَ إِثْنَاتُ الْعَبَاسِ<sup>١٠</sup> بِمِثْلِ خَيْرِ مُعَاذٍ ، فَإِنْ مِنْ تَمَاهٍ  
رَوَى<sup>١١</sup> مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَأَوْضَحُ مِنْهُ<sup>١٢</sup> ، وَذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ النَّسِيِّ -  
ص ع - مِنْ قَوْلِهِ « سَتَفْتَرِقُ<sup>١٣</sup> أُمْنِي عَلَى بَصْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَعْظَمُهُمْ<sup>١٤</sup>  
فِرْقَةً عَنِّي أُمْنِي قَوْمٌ يَقْسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَتَحْرِمُونَ الْحَلَالَ وَيُحَلِّلُونَ  
الْحَرَامَ » وَالرَّوَايَاتُ<sup>١٥</sup> الَّتِي يَرَوِيهَا<sup>١٦</sup> ، مُخَالِفُونَ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ<sup>١٧</sup> ، وَمَنْ

١ - ب : لَيْسَ

١ - ا ب : و

٢ - ا ب : فَلَا لَهُمْ .

٣ - ج : وَعُدَّ .

٤ - ب : يَرَوِي .

٥ - ا ب : مَا .

٦ - ب : هَذَا رَوَايَاتُ

٧ - ب : سَتَفْتَرِقُ .

٨ - ب : كَثِيرَةٌ .

٩ - ا ب : يَرَوِيهَا



تَنَمَّعَهَا وَحَدَّهَا . فَأَمَّا مَا يَرَوِيهِ<sup>١</sup> الْإِسْمِيَّةُ فَمِمَّا لَا يُحْصَى كَثْرَةً .

فَأَمَّا خَيْرُ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي ذَكَرُوهُ ؛ فَأَسْكَامٌ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ  
عَلَى خَيْرٍ مُعَاذِ بَعْنِيهِ

فَأَمَّا كِتَابُ عُمَرَ<sup>٢</sup> إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَقَوْلُهُ : «اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ  
وَالنَّظَائِرَ<sup>٣</sup> وَاقْبِسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ<sup>٤</sup>» : فَاضْغَفُ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ مِنْ خَيْرِ  
مُعَاذٍ ، وَأَتَمَّدَ مِنْ أَنْ يُتَعَقَّقَ بِهِ فِي هَذَا بَابٍ .

عَلَى أَنَّهُ إِذَا سَيِّمَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ الَّذِي  
دَعَاهُ إِلَيْهِ هُوَ إِحْصَاءُ الشَّيْءِ بِشَبْهِهِ ، وَلِهَذَا قُلُ : «اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ  
وَالنَّظَائِرَ<sup>٥</sup>» وَلَمْ يَشْتَبِهْهُ<sup>٦</sup> التَّوَجُّهُ بِالْقِيَاسِ وَحَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى نَظِيرِهِ<sup>٧</sup>  
إِنَّمَا هِيَ<sup>٨</sup> الْمَشَارَكَةُ فِي أَمْرِ<sup>٩</sup> مَحْصُورٍ بِهِ تَمَقُّقُ الْحُكْمِ ، وَمَنْ عَرَفَ  
ذَلِكَ وَحَصَلَتْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup> الْجَمْعُ بِهِ<sup>١١</sup> \* بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ إِذَا

[١٤٣]

٢- الف : - عمر .

١- الف : يروونه .

٤- الف : النصار .

٣- الف : - الاشباه و .

٦- الف : - التوجه .

٥- الف : لاشبه و لصار

٨- ب : هو .

٧- الف : بصيره .

١٠- الف : - عليه .

٩- ب : امور .

١١- الف و ب : - به .

تُعَدُّ بالقياس وحمل انقروغ على الأصول ، وهذا المقدار لا ينادعون فيه ، ولكن لا سبيل إلى معرفته .

ولو أمكن فيه ما يدعونه من الطعن ، أنه يكر في الحر - أيضا - دلالة لهم ، لأنه أمر فيه الأمر بقياس امرع على لأصل إذا شاركه في معنى يقرب على نظر أنه عنه الحكم ، وتختلف أن يقول لهم : إن الأمر ليس بمشابه لثمر ، ولا السيد الثمرى<sup>١٠</sup> بمشابه<sup>١١</sup> لثمر ، ولا بينهما شبه<sup>١٢</sup> بوجوب المساوي في الحكم ، فالحر<sup>١٣</sup> إما يتناول المسووة بين الشئين ، ولا اشتاء هبما ، فإن قالوا ، هبما اشتاء مطوور .

قدما ليس في<sup>١٤</sup> الحر = عمل على ما يظنه مشبهها ، بل ١٠

١- الف : القياس . ٢- الف : - على .

٣- الف : لظفر ٤- ب : في

٥- ب : شارك ٦- الف : على

٧- الف : + على ٨- ج : مشابهة .

٩- ب : لا . ١١- الف : سدائير .

١٢- ب : مشابهة ج : مشابهة ١٣- الف : من حر

١٤- الف : في ١٥- الف : في

قال: «أعرب الأَشْياءَ وَالطَّائِرَاتِ» وَدَلَّكَ يَقْتَضِي حُصُولَ الْعِلْمِ بِالأَشْياءِ ١،  
لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ الْعِلْمُ ، عِوَاذَ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ التَّشَابُهُ فِي الْحَكْمِ  
غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي الْحَسْبِ .

فَبِنِ حَازَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّهُ عَلَى التَّشَابُهَةِ فِي الْمَعَانِي الَّتِي  
يَدْعِيهَا الْقَائِمُونَ ، كَالْكَيْلِ فِي الْبَرِّ وَالشَّيْءِ فِي الْخَمْرِ ، جَازٍ  
لِحُصُولِهِمْ أَنْ يَقُولُوا أَنَّهُ أَرَادَ التَّشَابُهَةَ فِي إِطْلَاقِ الْإِسْمِ وَاشْتِمَالِ  
الْمَعْنَى ، وَيَكُونُ ذَلِكَ دُعَاءً مِنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِحَمْلِ الْمَعْنَى عَلَى كُلِّ  
مَا تَحْتَهُ مِنْ تَسَمَّيَاتٍ ، لِتَسَاوِيهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ - تَعَالَى -  
إِذَا قَالَ : «وَأَسْرَقُوا وَأَسَارَهُمْ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» وَغَدِمَ أَنْ كُلَّ سَارِقٍ  
يَقَعُ هَذَا الْإِسْمُ عَلَيْهِ وَيُشَارِكُ سَائِرَ السَّارِقِينَ فِي تَأْوِيلِ الْمَعْنَى ، وَجَبَ  
التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْجَمِيعِ فِي الْحَكْمِ ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلَالَةٌ .

فَأَمَّا مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنْ لَآيَةٍ ، فَالْكَلَامُ ١١ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ

١ - لف : الاشياء ، ج : الاَشْياءَ ٢ - لف : الصائر .

٣ - ب و ج : هنا . ٤ - لف : الشاة .

٥ - الف : + والسكر . ٦ - ب : + إذا .

٧ - ب : دعاءه . ٨ - ح : يقوم .

٩ - الف : - ما . ١٠ - الف و ج : رابعا .

١١ - ب : والكلام .

مُتَكْرِرُونَ أَوْ يَكُونُ مَطْلًا لِعِتَابِ اللَّهِ لَا يُسْتَعَادُّ مِنْهُ الْحُكْمُ بِالْقِيَاسِ .  
 وَإِنَّهُ لَا يُسْتَعَادُّ بِهِ لَاتِمَاتٌ وَلِتَدْرُكُ وَتَتَكَّرُ ، وَدَيْتٌ هُوَ الْمَقْهُومُ  
 مِنْ صَدْرِهِ وَبِالْإِقْفَاءِ ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِمَنْ يَسْتَعْمِلُ الْقِيَاسَ الْعَقْلِيَّ  
 أَنَّهُ مُتَكَّرٌ ، يُقَالُ فِيمَنْ يَتَكَّرُ فِي مَعَادِهِ وَيَتَدْرُكُ أَمْرٌ مُتَقَبِّهٌ  
 ، يَتَعَدُّ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُتَقَبِّرٌ وَكَثِيرٌ الْإِغْتَارُ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ بَعْضُ الْقِيَاسِ  
 فِي الْأَعْلَامِ وَبِالْحُكْمِ مِنْ خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَيُقَالُ تَتَكَّرُ فِي مَعَادِهِ  
 وَتَتَدْرُكُ ، فَيُقَالُ : أَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَبِّرٍ أَوْ هُوَ قَلِيلُ الْإِغْتَارِ وَقَدْ  
 سَتَوَى فِي تَعْرِيفِهِ بِحَالِ شَيْءٍ وَثَبَاتِ حُكْمِهِ تَقْسَانِ ، مَوْصُفٌ  
 أَحَدُهُمَا لَا يَدْرُكُ دُونَ الْآخَرِ عَنِ الْمَقْصَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَلِلْهَذَا  
 يَقُولُونَ عَنْ الْأَمْرِ الْعَظِيمِ : « رَأَى فِي هَذِهِ مَرَّةً » وَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - :  
 « وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَمْرِ مَرَّةً » وَمَا رَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَ وَاحِدٌ

- |    |                               |    |                 |
|----|-------------------------------|----|-----------------|
| ١  | ج : يَكُونُ .                 | ٢  | ب : وَج : ١٠    |
| ٣  | ب : التَّدْرِكُ               | ٤  | ج : تَتَكَّرُ . |
| ٥  | ب : فِي ، عَنِ أَمْرٍ         | ٦  | ج : كَثُرَ      |
| ٧  | ب : مَتَكَّرٌ ، ج : مَتَكَّرٌ | ٨  | ج : تَدْرِكُ .  |
| ٩  | ب : وَج : ١١                  | ١٠ | ب : وَج : ١٢    |
| ١١ | ب : أَحَدُهُمَا               | ١٢ | ج : الْآخَرُ    |
| ١٣ | ب : مَرَّةً                   |    |                 |

لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِهِ الْمَعْنَى .

ثُمَّ لَوْ صَحَّ ، لَكَاتَ مَحْمُولًا عَلَى الْمَحَازِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِعْمَالِ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

عَنْيَ أَنَا لَوْ سَلَّمْنَا حَوَازَ اسْتِعْمَالِ الْإِعْتِبَارِ ، لَمْ يَكُنْ فِي الْآيَةِ  
دَلَالَةٌ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيهَا مِنْ أَمْرِ الْكُفَّارِ ، وَطَيْبِهِمْ أَنَّ حُصُونَهُمْ  
تَمَّتْهُمْ مِنْ اللَّهِ - تَعَالَى - وَوُقُوعُ مَا وَقَعَ بِهِمْ وَكَأَنَّهُ قَالَ -  
تَعَالَى - « فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ » وَلَيْسَ يَلِيقُ هَذَا الْمَوْجِعُ  
بِالْقِيَاسِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَوْ صَرَّحَ عَقِيبَ مَا  
ذَكَرَهُ مِنْ حَالِ الْكُفَّارِ بِأَن قَالَ فَيَسُوا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ  
وَأَجْتَهِدُوا ، لَكَانَ الْكَلَامُ لَمْ يَأْتِ لَفَائِدَةً فِيهِ ، وَلَا يَلِيقُ بِمَعْنَى  
فَسَتْ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِغْطَاءَ وَالْتِفَافَ

عَنْيَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ ، عَنْيَ تَسْلِيمِ تَبَاوُلِ الْمَقْطَعِ الْقِيَاسِ  
بِاطِلِهَا ، مَا تُسْكِرُونَ أَنَا تَسْتَعْمِلُ ، مُوجِبَ الْآيَةِ بِأَن

١ - ج : سَلَّمَ .

٢ - ج : الْإِسْتِعْمَالِ

٣ - ج : يَسْمَعُهُمْ

٤ - الْف : وَ -

٥ - الْف : مَا وَقَعَ .

٦ - ب : ذَكَرُوهُ ، ج : ذَكَرَ

٧ - الْف : أَقْبُوا .

٨ - الْف : الْإِعْتِبَارِ

٩ - الْف : إِنْ

١٠ - ب : تَسْتَعْمِلُ .

تقيس' الفروع على لأصول في أننا' لا اثبت' لها' الأحكام إلا  
بالنصوص ، لأن هذا - أيضا - قياس' ، فقد ساويناكم في التعلق  
بالآية ، فحين أير لكم أن القياس الذي تناولته' الآية هو ما يذكرونه  
دون ما ذكرناه ، وكلاهما قياس على الحقيقة ١٢ .

وليس يسكتهم أن يقولوا : نجتمع' بين الأمرين ، لا هما'  
يتناقضان ، والجمع بينهما لا يصح' .

ولأنهم' - أيضا - أن يقولوا : قولنا أرحح' من حيث كان  
فيه إثبات' الأحكام ، وقولكم فيه نفي' لها ، وذلك لأن الترحيح'  
بما ذكروه إنما يصح' متى ثبت' كلاً وجهي القياس ، فيصح' ١٣  
الترحيح' والمنقوية ، فأما' ١٤ الخلاف فيهما هل يشنان أو يشن' أحدهما ؛  
فلا طريق للترحيح' .

١ - ب و ج : نفس .

٢ - الب : أن

٣ - ج : ثبت

٤ - الب : بها .

٥ - ج : قياسا .

٦ - الب و ج : تناوله .

٧ - الب و ج : الجمع .

٨ - ج : + لا .

٩ - الب : لا بهم .

١٠ - ج : + حكم .

١١ - ج : ثبت

١٢ - الب : فتصح .

١٣ - ج : + و .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِي تَعْنِيهِمْ بِهِدِي آيَةً عَلَى الْوَحْيِ الثَّانِي : إِذَا كَانَ -  
 تَعَالَى - فَدَنَّةً عَنِّي<sup>١</sup> مَا زَعَمْتُمْ بِآيَةٍ عَنِّي أَنْ تُمَارَكَةً فِي السَّبَبِ  
 وَالْعَلَّةِ تَقْصِي<sup>٢</sup> الْمَارَكَةَ فِي الْحَكَمِ . فَحَبُّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ  
 قَعَلَ مِثْلَ قَوْلِ الدِّينِ أَحْرَأَ اللَّهُ<sup>٣</sup> - تَعَالَى عَنْهُمْ فِي آيَةٍ أَنْ يَحُلَّ  
 بِهِ<sup>٤</sup> مِثْلَ مَا حُلَّ بِهِمْ

فَمَنْ قَالُوا : كَذَلِكَ هُوَ ، أَرَبَاهُمْ أَطْلَافَ قَوْلِهِمْ صَرُورَهُ ،  
 لِوَحْدَانَا<sup>٥</sup> مَنْ تُشَارِكُ الْمَذْكُورِينَ فِي الْمَحَامَةِ وَالْمَقْصِدِ وَبَنَ لَهُ  
 يُصْنَعُ مَا أَمْسَنَهُمْ

فَلَمَّا مَا تَعْتَقُوا بِهِ حَامِسًا ، وَنَحْوَاتُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ فِي أَعْوَادِ  
 الشَّرْعِيَّةِ حَكْمٌ لَكِنَّهُ مَا كَانَ فِي أَمَلٍ ، أَوْ فِيهَا حَكْمٌ وَنَمُ<sup>٦</sup>  
 يَكْتَفِ مَعْرِفَتُهُ ، أَوْ لِأَحْكَامٍ فِيهَا خُصَّةٌ ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَائِرٌ لَا  
 مَانِعَ مِنْهُ

١ - لَف : عَنِّي .

١ - ب و ح : فِي تَعْلِيهِمْ

٢ - لَف و ح - اللَّهُ

٣ - ب و ح : يَقْصِي .

٤ - ب : بِهِمْ

٥ - ا ب و ح : + وَ

٦ - ا ب و ح : لَا .

٧ - لَف : لِوَحْدَانَا

٨ - لَف : + وَ

٩ - لَف : - فِيهَا .

[١٤٤]

فَمَا تَعْتَقُهُمْ \* يَهْدِيهِ لَطَرِيقَةً عَلَى أَوَّحِهِ الثَّانِي \* أَلَدَى ذِكْرِهِ ،  
واعتقدوا أنهم قد تحرروا به من انمطاعن التي تدخل عليهم  
في التوجه الأول ؛ فتحرى في الصعب متحرى الأول . وذلك أنه  
منسئ على أنه لا يصح يدل بظاهره ولا ذليله على أحكام العوائد ،  
فيجب لذلك الخروج إلى العباس فيها . ودون ما طووه حرط القناد ،  
لأنه قد تبين أن جميع ما احصفت فيه الصحائف من الأحكام له وجه  
في النصوص ، وأن ما لا يقف على وجهه يفسد . يمكن أن  
يكون له وجه ، وأن لا يقطع على انباء مثل ذلك لا يمكن ما  
يستغنى عن إعادته .

على أن أكثر ما في هذا أن تكون جميع العوائد التي  
غلبا ظنهم فيها الأحكام من جهة الشرع لا تدخل حكم العقل

- |                      |                     |
|----------------------|---------------------|
| ١ - الف : ما اعتقدوا | ٢ - الف : الذي      |
| ٣ - الف : قد         | ٤ - ح : تحرروا      |
| ٥ - ب : من           | ٦ - ب : يسجل        |
| ٧ - ب : أن           | ٨ - الف : وج : دليل |
| ٩ - الف : كذلك       | ١٠ - ب : وج : تقف   |
| ١١ - الف : وجه       | ١٢ - الف : يفسد     |
| ١٣ - ب : تكون        |                     |



فيها ، وَاِنَّهُ لَا يُدْفِعُهَا مِنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ ثُمَّ يَقُولُ . إِنَّهُمْ مَا رَجَعُوا  
فِيمَا ظَنُّوهُ مِنْ حُجَّةِ الشَّرْعِ إِلَّا إِلَى النَّصُوصِ . وَغَنَى مَنْ أَدْعَى  
خِلَافَ ذَلِكَ الْحُجَّةَ . فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنْ جَمِيعَ مَا يَتَخَذُونَ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ هَذَا حُكْمُهُ . وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّرْجِعُ فِيهِ إِلَى  
الشَّرْعِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْكَمَ فِيهِ بِحُكْمِ الْعَقْلِ ١٤ . فَلَمَّا إِذَا  
كَانَتِ الْغَوَاثُ الَّتِي يُبَيِّنُ بِهَا الصَّحَابَةُ لَهَا مَخْرَجٌ فِي الشَّرِيعَةِ  
وَحَسَبَ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ ١٥ . وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَحْنِيٌّ وَتَحْكُمٌ ١٦ ؟  
عَنِ أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِهِمْ مَا يَقْتَضِي ١٧ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى حُكْمِ  
الْعَقْلِ فِي مَسْأَلَةِ الْغَرَامِ وَهُوَ مُسْرُوقٌ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ مَسْأَلَةَ الْحَرَامِ  
بِمِيزَانِهِ تَحْرِيمِ قِصْعَةٍ مِنْ تَرْيِدِ مِمَّا يُقَامُ بِالْعَقْلِ بِإِحْسَنِهِ ١٨ .  
وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَقَوَّاهُ سَادِسًا مِنَ الْإِحْتِهَادِ فِي الْقِيَةِ : إِنْ  
ذَلِكَ إِنْ دَلَّ قَائِمًا يَدُلُّ عَلَى خَوَازِ التَّمَعُّدِ بِالْإِحْتِهَادِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ،

- |               |                |
|---------------|----------------|
| ١- الف : و    | ٢- الف : - ان  |
| ٣- ج : ولو    | ٤- ب : هـ      |
| ٥- الف : نسي  | ٦- ج : اولى    |
| ٧- ب : يقضى   | ٨- ب : انه رجع |
| ٩- الف : - ما |                |

فَأَمَّا أَلْ يُعْتَمَدُ فِي إثبات العبادَةِ بِهِ ، فَوَاضِحُ الظُّلَانِ ، لِأَنَّهُ  
مُعْتَمَدٌ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَهُ مِنْ<sup>١</sup> أَنْ يُقَيَّسَ مَثَرُ حَوَادِثِ<sup>٢</sup> الْمَرْغُوعِ فِي جَوَازِ  
إِسْتِعْمَالِ الْاجْتِهَادِ فِيهَا عَلَى الْقِيَمَةِ ، وَذَلِكَ مِنْهُ قِيَاسٌ ، وَالْكَلَامُ  
إِنَّمَا هُوَ فِي إثباتِ الْقِيَاسِ وَهُلْ وَرَدَّتْ الْمَادَّةُ بِهِ أَمْ لَا ؟ وَكَثْفٌ  
يُسْتَشْفَى صَحَّتُهُ<sup>٣</sup> .

وَلَمَنْ نَفَى الْقِيَاسَ أَنْ يَقُولَ : الَّذِي يَجِبُ ، أَنْ أُثْبِتَ الْحُكْمَ  
فِي الْقِيَمَةِ بِالْاجْتِهَادِ ، أَوْ رَوِدِ النَّصُّ ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ وَلَا أَتَجَاوَرُهُ<sup>٤</sup> .  
وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَرِدَ الْمَادَّةُ بِإِجَابِ صَوَرٍ ، فَيُقَيَّسُ قَائِسٌ عَلَيْهَا  
وَحُجُوبٌ أُخْرَى ، فَكَمَا أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُعْتَمَدَ بِالْقِيَاسِ ،  
فَكَذَلِكَ مَنْ قَاسَ عَلَى الْقِيَمَةِ غَيْرَهَا مَمْنُوعٌ مِنْ قِيَاسِهِ ، وَلَمَّا يُثْبِتُ<sup>٥</sup> ١٠  
وُرُودَ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ

عَنْ أَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ الْقِيَمَةِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ فِي الْجَمْعَةِ ، لِأَنَّ الْمُكَتَفِ

١- الف : يستمدوا . ٢- ج : - من .

٣- الف : العوائد . ٤- ب : - منه .

٥- ج : - و . ٦- ج : حكم .

٧- الف : انحاز . ٨- الف : - بالنص ، ج : قاسا .

٩- ب : لا . ١٠- ب : + من .

قد أُرِيمَ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى حَيْثُ مَا، وَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ اشْرَعِي ثُمَّ فِي  
الْجَمْعِ وَلَمْ يَكْتَفِ الْمَكْفُ فِي إِمَّاكَانِ فَعَلِ بِاتَّخِذِي، وَحَبَّ  
أَنْ يَجْتَهِدَ حَتَّى يُمْكِنَهُ الْعَمَلُ الْوَاحِدُ عَلَيْهِ فِي اتَّخِذِي، فَلَا جَهَادَ  
مَعَهُ لَيْسَ يَتَوَصَّلُ هـ إِلَى إِبْنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِي، وَإِنَّمَا يَصِلُ هـ  
إِلَى تَمْيِيرِ الْحُكْمِ الْمُحْمَلِ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ وَتَقْصِيدهُ وَعَرُوضُ  
ذَلِكَ أَنَّهُ يَرُدُّ النَّصُّ فِي الْأَدْرِ أَنَّ فِيهِ صَرَحَ مِنْ صُرُوبِ الرِّبَا، وَيَكُونُ  
هَذَا طَرِيقٌ إِلَى الْإِجْتِهَادِ فِي إِبْنَاتِهِ، فَيَتَوَصَّلُ لِمَكْلَفِ إِي تَمْيِيرِ  
ذَلِكَ تَرَدُّ وَتَقْصِيدهُ بِالْحَصْلِ النَّصِّ الْمُحْمَلِ، وَهَذَا مَقَالٌ يَنْتَهِي  
عَمَّا أَنَّهُ يَقَالُ الْمُصَنِّفُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَلَسَ إِنَّمَا أَجْتَهِدْتَ  
عِنْدَ الْغَيْبَةِ فِي الْقَبْرِ لِمَا نُسِبَ نَالِصِ حُكْمٌ لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَى مَعْرِفَةِ  
لَا الْإِجْتِهَادِ قَدْ عَرَفَ بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُ فَتَمَّتْ فِي الْفَرْعِ أَنَّهُ  
لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حُكْمٍ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِالْإِجْتِهَادِ حَتَّى يَتَسَاوَى

الب : يكفى ، ج : بلغت ب : والاجتهاد

ج : ٢ - الف و ج : تميز

ب : ٥ - ب : الادان ، سبلى الارزان ، ج : طريقا .

ب : ٧ - الف : ما . ٨ - الف : حكمة .

ب : ٩ - ب : ١٠ - ب : ١١ - ج : ١٢ - ب : ١٣

الأمران . وَلَا سَبِيلَ لَكَ إِلَى ذَلِكَ . وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فِي نَهْيِ الْقِيَاسِ  
مَنْ يَقُولُ : إِنَّ حُكْمَ الْقَرَعِ ' مَعْلُومٌ عَقْلًا . وَفِيهِمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ  
مَعْلُومٌ بِالنُّصُوصِ إِمَّا بَطَوَاهِرِهَا أَوْ بِأَدْنَاهَا .

وَبَعْدَ ذَلِكَ قَسَمَ مُنَيَّبُ الْقِيَاسِ أَنَّ ' يَقْنُقُ ' بِالْقِسْمَةِ فِي إثبات الحكم  
لِلْقَرَعِ قِيَاسًا عَلَى الْأَصْلِ بِأَوَّلَى مِنْ بَابِ ' الْقِيَاسِ ' دَا تَقْنُقُ بِهَا فِي  
حَقْلِ الْقَرَعِ عَلَى الْأَصْلِ فِي أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمٌ إِلَّا بِالنُّصِّ . وَمَنْ  
قِيلَ لَهُ . فَاجْمَعْ . بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ . فَمَنَعَ . إِنَّمَا فِيهِمَا ' وَمَنْ قِيلَ لَهُ  
الْإِثْبَاتُ أَرْجَحُ وَأُدْحَلُ فِي الْفَائِزَةِ . قَالَ هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ بِمَا قَدْ  
ثَبَتَ وَصَحَّ . لَا يَمَّا الْكَلَامُ بِهِ وَقَعُ

وَهَذِهِ الْحُكْمَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى مَنْ تَقْنُقُ بِالْقِسْمَةِ  
يُطِيلُ - أَيْضًا - مَا حَكَمْنَا أَنَّهُمْ زُنِمُوا تَعْنُقُوا بِهِ مِنْ حِرَاءِ الصَّيْدِ  
وَالنَّفَقَاتِ وَأَرْوَشِ الْجِنَايَاتِ إِلَى سَائِرِ مَا يَخْرُجُ هَذَا مُخْرَجًا . لِأَنَّ  
كُلَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُدُلُّ عَلَى جَوَارِ التَّعَدُّ بِالْاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ . وَلَا يَصِحُّ  
اعْتِمَادُهُ فِي إِبْرَائِهِ .

٢- ب : أن  
٤- أ ب : قبل أجمع ، ج . واجمع .  
٦- ج . الإنسان

١- ب : انزعج .  
٣- أ ب : مسمى .  
٥- أ ب : + و  
٧- ج : اثبات

عَنْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَالْمَرْجِعُ فِي تَمَيُّزِهِ إِلَى عَادَةٍ<sup>٢</sup>  
مَعْرُوفَةٍ وَطَرِيقَةٍ مَعْلُومَةٍ ، إِمَّا عَنْ الْجُمْلَةِ ، وَ عَنْهُ الْفَصْلُ ، وَلَيْسَ  
هُوَ مِنَ الْقِيَاسِ أَيْدَى يُكْرَرُ فِي الشَّرِيعَةِ بِسَبِيلٍ<sup>٣</sup> ، فَلْتَجَمْعُ بَيْنَ  
الْأَمْرَيْنِ أَطْلُ

فَأَمَّا تَعَدُّهُمْ بِخَبَرِ الْجُمْلَةِ ، وَخَبَرِ قِسْمِ الصَّائِرِ ، وَالَّذِي وَبَدَّ لَهُ  
عَلَامٌ أَسْوَدُ ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَثَمَالُهُ لَا تَتَمَلَّقُ بِهِ ، لِأَنَّهُ \* أَوَّلًا  
وَارِدٌ مِنْ طَرِيقٍ لِأَحَادٍ ، وَمِنْ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ كَادَةً ، وَكُلُّ أَصْلٍ  
قُطِعَ عَلَيْهِ ، وَتُعْتَدُ فِيهِ ، أَلَمَامُ التَّقْيِيرِ ، دُونَ الطَّنِّ ، فَإِنَّ الرُّجُوعَ  
فِي إِثْبَاتِهِ إِنِّي أَحْصَا الْأَحَادَ عَيْرَ صَحِيحٍ ، وَالْقِيَاسُ عَنْهُمْ أَصْلٌ مَعْلُومٌ  
وَأَقْطُوعٌ عَنْ صَحِيحِهِ ، فَكَفَّ يُنْتَبِهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ ؟!

عَنْ أَنَّ تَنْبِيْهَهُ<sup>٤</sup> - ص ع - عَنْ عِلْمَةِ الْحُكْمِ لَا يَزِيدُ فِي الْقُوَّةِ  
عَلَى أَنْ يُنْصَ نَصْرِيحًا عَنْهَا ، وَتَوْ نَصَّ عَنْهَا ، لَمْ يَجِبِ الْقِيَاسُ

- |                       |                      |
|-----------------------|----------------------|
| ١ - لف د ح : سمره     | ٢ - ح : عادته        |
| ٣ - ب : سسل ، ح : سسل | ٤ - ب : - قلة        |
| ٥ - ب : لا            | ٦ - ب : اولي واراد - |
| ٧ - ب : وان           | ٨ - ب : القياس       |
| ٩ - ب : - و           | ١٠ - ج : تنبيه       |
| ١١ - ب : - من عنها    |                      |

بهذا القدر ، دون أن يدل على السادة به تغير ذلك .

على أنه - ص ع - بنسبه<sup>١</sup> قد أعنى<sup>٢</sup> عن القياس ، فكيف  
يجعل ذلك دليلاً على القياس؟! ولأنه - أيضاً - مع النسبه على العلة  
قد أثبت الحكم في الأصل والفرع معاً ، وما هديه حاله لا تدخل  
للقياس فيه .

على أنه - ص ع - أخضر أن الحج يجري مجرى الدين في وجوب  
القضاء ، وكذلك ما نه عليه في باب القبلة والمولود لآسود ، وتم  
يذكر لآي سبب جرى مجراه؟ وما العلة فيه؟ وهل طهر قصر أو حب  
ذاك ، أو طريقة قياسه؟ وإذا كان الأمر مجعلاً ، ثم يجزئ القطع  
على أحد الوجهين<sup>٣</sup> بغير دليل

على أن اسم الدين يقع على الحج كوقوعه<sup>٤</sup> على المال ، وإذا  
كان كذلك ، دخل في قوله - تعالى - « من بعد وصية يوصي بها  
أولادهم » .

١- ح : نسبه

٢- ح : أعنى

٣- ب و ج : في القياس .

٤- ب : ب . هـ

٥- الف : و .

٦- الف : و ج : لوقوعه ، الف : + مجعلاً .

٧- ب : تحت ، معاً في

٨- ب : تحت ، معاً في

## باب الكلام في الاجتهاد وما يتعلق به

اعلم أن الاجتهاد وإن كان عبارة عن إثبات الأحكام الشرعية  
بغير النص أو دليلها . بل هو صيغة الأمارات والظنون . وأدخل  
في حقيقته ذلك قياس الذي هو حمل الفروع على الأصول بعلة متميزة .  
كما أدخل في حقيقته ما لا أمر به له منبئة . كالأجتهاد في القبة .  
وقيم اجتهاد فقد ثبت أن القياس الذي هو حمل الفروع على  
الأصول بعلة متميزة قد كان من العثر في العقل أن يتمم الله -  
تعالى - به لكيفية ما تعقد ، ودلما على ذلك ونسطينا الكلام فيه  
فإن الاجتهاد الذي لا يتميز لأمارات فيه ، وطريقه عنه الظن  
كثيرة وماشا كلها ، فعندما أن الله - تعالى - قد تعقد بذلك زائدا  
على حوره في عقل . لأنه - تعالى - قد تعقد بالاجتهاد في القبة ،  
وعقل كل مكعب بما يؤديه اجتهاده إليه . وتعقد - أيضا - في أروش

١ ج : غير هـ .

٢ الف : را .

٣ الف : لعله - بطله .

٤ الف : لعله - بطله .

٥ الف : مدارات : احنا .

٦ ب : لآماره .

الجنایات وقیم المثلث وخرای الصيد مثل ذلك . وكلُّ مُحْتَمِدٍ فيما  
حرى هذا المحررى مُصِيبٌ ، ألا ترى أنَّ من أداه اجتهاده إلى أمره  
ظَهَرَتْ له أنَّ القسمة في جهة من الجهات . أَرَمْتَهُ صَبْرَهُ إِي تِلْكَ  
الجهة نفيها . فإذا أدى غيره اجتهاده إلى أنَّ القسمة في غيرها ،  
أَرَمْتَهُ الصلوة إلى ما عَدِمَ في طيه أنه جهة نسيه . وكلُّ مَبْهَمٍ  
مُصِيبٌ وإن احْتَصَفَ الشكيب<sup>١</sup> . وقد سَأَلَ طَلالَ قول من ادَّعى أنَّ  
الصَّحَابَةَ صَوَّبَ بعضهم بعضاً في مثل القيس .

ولاشبهة في أنَّ العمادة بأعماهير الْمُخْتَلِفَةِ إِنَّمَا يَحْجُزُ فيما  
طريقة العمل دون العلم ، وإنَّ الأصول لعمدة على نعم نحو التوحيد  
والعدل والسنو لا يحوز أن يكون نحو فيها بلا وحداً . لأنَّ الله  
تعالى - لا يحوز أن يكون حسماً وغير حسمٍ - يرى ولا يرى عني وخفي  
مُخْتَلِفَتَيْنِ . وبصافته إِي مَكْتَبَتَيْنِ مُتَعَايِرَتَيْنِ . وقد يحوز أن يكون  
الشئ الواحد حراً ما عني زيد وحلالاً ما عني عمرو . كما يحوز أن

٢ - ب : إلى شك احبه ما بعد

١ - الب : غير

٤ - الب : في مذهب

٣ - الب : ما شكيب

٥ - ب : لسواب

٥ - الب : مختلفة + و .

٨ - ج : صفة

٦ - الب : + و

٩ - الب : + كل .



يَكُونُ حَلَالًا لِشَخْصٍ فِي وَقْتٍ وَحَرَامًا عَلَيْهِ فِي آخَرٍ، وَحَلَالًا عَلَى وَجْهِ  
وَحَرَامًا عَلَى آخَرٍ، فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِ الشَّرْعِ  
فِي هَذِهِ أَبْيَاحٍ فَقَدْ ضَلَّ وَأَعْدَا عَنْ الصَّوَابِ.

قِيلَ قَبْلَ : أَفَتَحْذَرُونَ مَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ أَنْ يُتَمَكَّدَ الْبَيِّنُ -  
ص ع - بِالْإِحْتِهَادِ فِي نَحْوِ مَسَائِلِ الشَّرْعِ.

قُلْنَا الْعَقْلُ لَا يَنْبَغُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا تَعَمَّقَتْ بِهِ مُصْطَحَّةٌ.

قِيلَ قَبْلَ : فَحْذَرُوا أَنْ يَكُونَ فِي أَحْكَامِهِ - ص ع - مَا طَرِيقُهُ  
الْإِحْتِهَادُ.

قُلْنَا الصَّحِيحُ فِي أَنْبَغِ مِنْ ذَلِكَ هُوَ أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ  
الْقِيَّاسَ وَتَحْمِيلَ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ فِي الشَّرِيعَةِ مِمَّا لَمْ يُتَمَكَّدَ بِهِ ،  
وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تُتَمَكَّدْ بِذَلِكَ يَقْطَعُ عَلَى أَنْ الْبَيِّنَ - ص ع -  
مَا تُعَيَّدُ بِمِثْلِهِ ، فَتَقُولُ بِأَنَّهُ - ص - تُعَيَّدُ بِهِ دُونَ مَا خَرُجَ عَنْ إِجْمَاعِ . وَقَدْ  
ادَّعَى أَبُو عَلِيٍّ الْجَنَابِيُّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ - ص ع - مَا تُعَيَّدُ بِذَلِكَ .

١ ب و ج : بعد وصل . ٢ ب : يجوزون

٣ ب : المقر ، ج : العقل . ٤ الب : فإذا .

٥ ب : في . ٦ ج : و

٧ ج : في . ٨ ج : يبعد .

٩ بعد : على . ١٠ ب : يبعد

فَمَا مِنْ يَمْنَعٍ مِنْ 'عَادِيهِ' - ص ع - بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ تَحْرِيمِ  
مُخَالَفَتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيمَا يَحْكُمُ بِهِ مَا هُوَ مَقُولٌ  
مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادِ ، مَا حُرِّمَتْ الْمُخَالَفَةُ عَلَى كُلِّ وَجْهٍ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ  
مُعْتَمَدٌ . وَ ذَلِكَ أَنَّ لِمَنْ أَحَارَ الْاجْتِهَادَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ ذَلِكَ  
بِأَنْ يَقُولَ : لَيْسَ يَتَّبِعُ<sup>١</sup> أَنْ تَحْرُمَ<sup>٢</sup> مُخَالَفَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنْ  
كَانَ فِي أَقْوَامِهِ مَا هُوَ عَنْ اجْتِهَادٍ . كَمَا أَنَّ الْأَمَّةَ إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى  
قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ مِنْ طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ حُرِّمَ خِلَافُهَا مِنْ حَيْثُ اجْتَمَعَتْ<sup>٣</sup> \*  
وَإِنْ كَانَ أَصْلُ قَوَائِمِ اجْتِهَادِهَا<sup>٤</sup> وَإِذَا<sup>٥</sup> كَانَ اجْتِهَادُهُ كَالْمُقْبِلِ مِنْ<sup>٦</sup>  
اتِّمَاعِنَا<sup>٧</sup> لَهُ ، حَارَ<sup>٨</sup> أَنْ يُلْزَمَ اتِّبَاعُهُ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ عَنْ طَرِيقِ  
غَالِبِ الطَّرِيقِ .

١ - ج : عَادِيهِ .

١ - ب : مِنْ .

٢ - ب : وَ .

٢ - ج : مَا .

٣ - ب : يَمْنَعُ .

٣ - د : تَوَصَّلَ .

٤ - ب : اجْتَمَعَتْ .

٤ - ج : حُرِّمَ .

٥ - الف : أَنْ .

٥ - ج : أَوْ .

٦ - ب : عَنْ .

## فصل في صفة المفتي والمستفتي

أَعْلَمُ أَنَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَنَعٍ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ، وَزَعَمُ أَنَّ الْعَامِيَ يَجِبُ عَلَيْهِ  
 أَنْ يَكُونَ عَمَّا أَحْكَامُ فُرُوعِ أَحْوَاثٍ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ الْمُسْتَفْتَى  
 إِلَى الْمُفْتَى لِسَبْهِهِ عَلَى طَرِيقِهِ لِاسْتِدْلَالٍ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى أَنَّ تَحْوِيلَ  
 الْمُسْتَفْتَى عَلَى الْمُفْتَى لِحُجَّتِهِ يَنْبَغُ مِنْ قَبُولِ قَوْلِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ  
 يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى قَبِيحٍ وَرُحَا قَالُوا لَوْ حَرَّ أَنْ يَقْبَلَهُ فِي الْفُرُوعِ  
 حَازَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَصُولِ وَأَقْوَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا: قَدْ عَدِمْنَا  
 أَنْ الْعَامِيَ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَقْبَلَهُ فِي الْأَصُولِ الْمَذِينِ كَالنَّوْحِيدِ وَالْمُقَدِّلِ  
 وَالسُّوِّهِ، بَلْ لَا يَذْمَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَالِمًا وَمَنْ يُمْكِنُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ  
 الْأَصُولُ عَلَى كَثَرَةِ الشُّبُهَاتِ فِيهَا لَا تَذْمُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْ  
 الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ أَحْوَاثٍ، وَإِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْعِلْمِ بِدَلِّهِ يَحْزُرُ  
 لَهُ التَّقْلِيدُ.

وَأَمَّا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ تَقْلِيدِ الْعَامِيِّ لِلْمُفْتَى أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ

٢- ح: لِسَبْهِهِ.

١- ب و ج: بِمَع.

٤- ب: لِلْمُفْتَى.

٣- ح: - مِنْ.

الآلة قديماً وحديثاً في وجوب رجوع العامي إلى المفتي ، وأنه  
يأزمه قبول قوله ، لأنه غير متمكّن من العلم بأحكام الحوادث ،  
و من حالف في ذلك كان خارقاً للإجماع .

وليس يمكن المخالف في ذلك دفع الإجماع على الرجوع  
إلى الفتوى والإرشاد إليها والإقرار عليها ، وإنما يتأول هذا الرجوع

بما هو بعيد ، فيقول هو رجوع للتنبه على النظر والاستدلال

وهذا التأويل معلوم ضرورة خلافه ، لأن العامي لا يستفتي على

وجه طلب التنبه على النظر ، بل لتتبرم ولا فرق بين من ادعى

ذلك في المفتي ، وبين من ادعى مثله في الحاكم ، وذهب إلى

أن الحاكم لا يئزم الحكم حتى يتيقن المحكوم عليه صحته

وطريقة العلم به

و أما تحويره عنى المفتي الخطأ فيتم مع من حوّل قبول

١ - الب : دفع ٢ - ب : الإرشاد .

٣ - ر : معلومة . ٤ - ج : - ذلك ، ما ابتعا

٥ - الب : يلزم ٦ - ب : المحكوم

٧ - الب و ب : صريفة . ٨ - ب - ما

٩ - الب : يعوزه ، ج : تجويز .

قوله ، كما نقولُه اكلنا في الشاهدين ومن حرى مجزأهما ، وقيام  
العجبة بالاستفتاء يؤمنه من أن يقدم على قبح  
وأما حمل الأصول على الفروع في حواز التقليد ؛ فقبح صحيح ؛  
لأن تقليد المستفتي للمفتي إنما حار لأن له طريقاً إلى العلم بحسن  
دلت ووجوبه ، وإنما يكون له إليه طريق لعلمه بالأصول. ولو  
لم يكن بها عالماً لما حار أن يقدم حسن هذا التقليد والتقليد في  
الأصول عبر مستند إلى طريقه علم تقدمت يؤمن بها من الإقدام على  
القبح ، كما استند التقليد في فروع إلى ذلك  
فأما قولهم إذا أمكن أن يقدم للأصول وهي انحصار ، فلا بد  
من أن يكون ممكنات من تعلم بأحكام الفروع ؛ فمقط ،  
لأن العلم بالأصول من التوحيد والتدليل وما ألحق بهما يمكن أن  
يعلم على حصة الجملة من أحصير الوحود وأقربها ، وإما طول  
المتكلمون في ذلك طبعاً للتفريع والتدقيق ، وإلا فالعلم على سبيل

٢- الب : يقول .

١- الب : يقول .

٤- ب : نسيم

٢- الب : + هـ .

٦- ج : لحق

٥- الب : بالأحكام .

٧- الب : احصر .

الجملة قريب حذا ، وإنما يحتاج إلى الفكر الطويل عند دخول  
 الشبهة القادحة . والعامى إذا اعتزمت له شبهة ، لا يعلم قدحها  
 فيما هو معتقد له وعالم به ، إلا وهو يتمكن من حذها ومعرفة  
 ما يطلها . وإن كان غير متمكن من ذلك لقصور فطنته ، فهو -  
 أيضا - لا يعلم قدح الشبهة فيما اعتقده ، فلا يؤثر في حاله وحوادث  
 الشرع التي لا تنحصر ، ولا تنضب لا يكفى فيها العلم بالجملة ،  
 ولا بد في كل مسألة منها من علم يخصها ، فالعامى لا يجوز أن  
 يتمكن من العلم بتفصيل أحكام كل الحوادث التي حدثت  
 وتحدثت ، من حيث يتمكن " من " العلم بالأصول على طريق الجملة .  
 وقد فرقنا بين هاتين المسألتين في مواضع من كتبنا ، وهذا قدر  
 كاف ههنا .

وإذا تقرر حسن القيا والإستفتاء ،<sup>١٢</sup> فالذى يجب أن يكون

- |                                 |                  |
|---------------------------------|------------------|
| ١- الف - أيا                    | ٢- الف - أ       |
| ٢- الف : عرفت                   | ١- ب : + و .     |
| ٣- ب : هو متمكن                 | ٢- ج : فتنه      |
| ٤- ج : ينحصر                    | ٣- الف : يكفى .  |
| ٥- ب : الأدلة من ، بعدى أحكام . | ٤- الف و ج : + و |
| ٦- الف و ج : يمكن .             | ٥- الف : - من .  |
| ٧- ب : بالاستفتاء               |                  |

عَلَيْهِ الْمُفْتَى هُوَ أَنْ يَتَّبِعَ الْأَصُولَ كَتَمًا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ ،  
وَيَهْتَدِيَ إِلَى حَلِّ كُلِّ شُبْهَةٍ تَقْتَرِضُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَ يَكُونُ  
- أَيْضًا - عَالِمًا بِطَرِيقِهِ استعراج الأحكام من الكتاب والسنة ،  
وَعَارِفًا مِنَ الدُّعَى وَالْمَرَسَةِ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، حَتَّى  
يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنْ أَنْ يُفْتِيَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَوْ حَادِثَةٍ تَقْتَرِضُ أَوْ  
أَكْثَرَ ذَلِكَ ، وَ يَكُونُ مَعَ هَذِهِ الْعُلُومِ وَدَعَا ذِيهَا صَبْرًا عَدْلًا  
مُسْتَرَبًّا حَتَّى يَحْسُنَ تَقْبِيضُهُ وَلُكُونُ إِلَى تَصْبِيحِهِ وَأَمْرِهِ  
وَأَنْسَ قِيَاسَ عَدَدٍ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْهَا تَعَمُّدًا بِهِ ، وَفَشَرَطَ  
أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِذَلِكَ وَبِوُجُوهِ الْإِحْتِمَادَاتِ ، كَمَا يَشْرِطُ أَصْحَابُ  
الْقِيَاسِ فِي الْمُفْتَى مِثْلَ ذَلِكَ .

فَإِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ أَحَابَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْعَوَلِ ،  
وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ عِلْمٌ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ ' الْمُسْتَفْتَى ' ، بَلْ

١- الب و ب : يعترض . ٢- ب : بطريق .

٣- الب في . ٤- ج : الفرقة .

٥- لف ما . ٦- ب + مثل .

٧- هذه الكلمة في نسخة الب عن منقوطة نوفا وحتا ، وهي نسخة ب صحت .

٨- الفه : يسكن ، ج : السكوت . ٩- ب : يجيدنا .

١٠- ع : بفش .

- يُضَدُّهُ عَنْ حَالِهِ وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهَا، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى غَيْرِهِ فِيهَا  
وَالْعَامِي \* طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَةٍ مِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَهُ،  
لأنه يَقَعُ بِالْمَحَاطَةِ وَالْأَحْصَاءِ الْمَوَاطِرَةِ حَالِ الْعَالِمِ فِي الْمَلِكِ  
الَّذِي يَسْكُنُهُ، وَرُتَبِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالصِّبَاةِ - أَيْضًا - وَالدِّيَانَةِ.  
وَلَيْسَ يَطْعَنُ عَلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ قَوْلُ مَنْ يَسْتَطِلُّ الْفَتَوَى بِأَن  
يَقُولُ كَتَفَ يَقَعُهُ عَامًا وَهُوَ لَا يَقْلَمُ شَيْئًا مِنْ عُلُوبِهِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ  
أَعْلَمَ النَّاسِ تَجَارَهُ وَالصِّبَاةَ فِي الْمَلِكِ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ  
التَّجَارَةِ وَالصِّبَاةِ، وَكَذَلِكَ الْعَالِمُ بِالنَّحْوِ وَالنُّعَى وَفُنُونِ الْأَدَابِ.  
وَلَا شُكَّ فِي أَنَّ هَذِهِ الصِّبَاةَ إِذَا كَانَتْ لَدُنْتُ عِنْدَ الْمُسْتَفْتَى  
إِلَّا لِعَالِمٍ وَاحِدٍ فِي أَمْتِدَارِ لَرْمَةٍ اسْتَفْتَاؤُهُ تَعْنِي \*، وَإِنْ كَانَتْ  
لِعَمَامَةٍ هُمْ مُتَسَاوُونَ كَانَ مُخْتَرًا.  
وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَعْلَمُ مِنْ بَعْضٍ أَوْ أَوْزَعُ \* أَوْ أَذِينَ \*،  
فَقَدْ احْتَفَقُوا فَبَيْنَهُمْ مِنْ حَقِّهِ مُخْتَرًا، وَبَيْنَهُمْ مَنْ أَوْجِبَ أَنْ  
يَسْتَفْتِيَ الْمَقْدَمَ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُوَ أَوْلَى، لِأَنَّ الثَّقَّةَ هِيَ  
أَقْرَبُ وَأَوْكَدُ، وَالْأَصُولُ كُلُّهَا \* بِذَلِكَ شَاهِدَةٌ.

١٥

١- ب لا علم له، ج: ان معنى: تاسعا.

٢ ب و ج: + و \* ب تمس.

٣- الف و ج: او. - الف + الا



وَ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُفْتَى أَنْ يُفْنِيَ بِمَا يَقْطَعُ عَنْهُ بِعَيْنِهِ وَأَنْ  
يَتَوَقَّفَ عَمَّا لَا يَقْطَعُهُ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ تَسَاوَى عَنْهُ أَمْرَانِ أَنْ  
يُفْتِيَ بِالْخَيْرِ بَيْنَهُمَا

و قد منع قوم عن غير نصرة من اعتدال الأحكام عند  
العالم، و قالوا . لا بُدَّ مِنْ مَرِيَّةٍ وَ تَرْجِيحٍ

و ليس الأمر على ما ظنوه . لأنه لا مانع من تساوى حكمين  
عند العالم حتى لا يكون لأحدهما على الآخر مَرِيَّةٌ ، و في القول  
شواهد لذلك لا تحصى لأن من طواب برد وديمه عنده هو  
مُخَيَّرٌ فِي ذَوَيْهَا بِأَيِّ يَدٍ شَاءَ ، وَ الْعَمَلَانِ وَحِبَابِ عَلَيْهِ عَلَى التَّخْيِيرِ ،  
وَلَا مَرِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ وَ قَدْ خَضَّرَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي كِفَارَةِ  
الْبَيْتَيْنِ بَيْنَ ثَلَاثٍ كُلِّ وَاحِدِهِمَا مَهْرٌ وَاحِدٌ عَلَى التَّخْيِيرِ ، مِنْ غَيْرِ  
مَرِيَّةٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَلَا تَرْجِيحٍ وَلَا مانع من أن تنزل  
حادثته لا يُوَحِّدُ فِي أدلته الكتاب وَ السُّنَّةِ الْمُقْطُوعِ بِهَا وَ إِحْمَامِ

٢- الف : تساويين .

١- ب : من .

٣- الف : حكمين عند العالم .

٤- الف - عنه .

٦- ج : تنزل .

٥- ب : فهو .

٨- الف و ب : توجد .

٧- ج : + و .

أهل الحق فيها حكم ، فتكون العقل مساوية فيها بين أمرين<sup>٢</sup>  
لامزية لأحدهما على الآخر ، فبعضا على جهة التخيير .

وهذا كما أنه حائر منصور في مسائل الاحتهاد ، فهو - أيضاً -

حائر منصور فيما ثبت من الأحكام بالأدلة القاطعة على نحو  
المثال الذي ذكرناه ، و من أمثله أن يختص أهل الحق في  
حكم حادثه تنزل على وجهين . وعند التأمل والبحث لا يوجد  
في الأدلة ما يرجح أخذ الوجهين على صاحبه ، فتكون العالم  
مختاراً بينهما في مبه و فيما يقضى به غيره .

وإن قيل فكيف فوكمة في العامي إذا افتاد بعض علماءكم  
أن الإطلاق<sup>٣</sup> ثلاث يقع فيه واحدة و افتاد عالم آخر بأنه  
لا يقع فيه شيء<sup>٤</sup> ، و افتاد أحدهما بالعمل في المشهور على رؤية

١- الف فيما . ٢- الف وج : مساوية .

٣- الف : الامرين . ٤- الف فبعضان : ج : يجب .

٥- ب وج : يشت . ٦- ب : مادة قاطعة .

٧- ب : سرل : ج : سرور . ٨- ب : - وعند التأمل والبحث .

٩- ب : على صاحبه . ١٠- الف و ب : قال .

١١- ب : قولك . ١٢- الف - إطلاق .

١٣- الف و .

الْإِهْلَةُ وَأَفْتَهُ الْآخِرُ بِالْعَدِيدِ؟

قُلْنَا الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُسْتَفْتَى مُجِيراً بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ،  
لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْحَقِّ مِثْلَهُمَا، وَلَنْ تَجْوِزَهُ أَنْ يَكُونَ  
أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ خَطَاءً وَالْآخَرُ صَوَاباً يَقْتَضِي قُبْحَ الْقَوْلِ مِنَ الْمُقْتَى،  
لِأَنَّهُ عِبْرٌ مُتَتَّبِعَةٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَطَاءً مِنَ الْمُقْتَى وَصَوَاباً مِنَ  
الْمُسْتَفْتَى، لِأَنَّ الْمُقْتَى لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِ الْأَمَلِ فِي حَسَنِ  
أَوْ قُبْحِ، وَالْمُسْتَفْتَى لَا يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَنْ تَجْوِزَ الْمُسْتَفْتَى  
أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَى مُخْطِئاً فِيمَا أَفْتَاهُ بِهِ لِإِدْخُولِ شَيْئَةٍ عَنْهُ نَاكِثَةً  
مِنْ تَجْوِيزِهِ أَنْ يَقْتَضِيَهُ بِالْخَطِ الْمُسْتَعِدَّ، وَإِنْ كَانَ تَجْوِيزُهُ  
لِذَلِكَ لَا يَتِمَّتْ مِنْ وَجْهِ قَبُولِهِ مِنْهُ فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

١- الف : + غير .

٢- الف - : الى

٣- ب : شبهة .

٤- ب : فادا .

٥- الف و ج : كذلك .

٦- الف : لانه .

٧- الف : لدخول ، ب : لدخوله

٨- ب + و

٩- ج - أن يفتيه ، نالسج

## باب الكلام في الحظر والاباحة

إِعْتَمَ أَنْ حُدَّ تَمَدِّحُ تَصْصُرُ إِثْبَاتٍ وَ نَفْيٌ وَ تَعْتَقُ بِالْعَبَرِ  
 فَالْإِثْبَاتُ هُوَ حُسْنُهُ ، وَ النِّقْيُ هُوَ أَنْ لَا مَدْحَ فِيهِ وَلَا دَمَّ وَلَا  
 ضَرَرَ ، وَ التَّمْلِيقُ هُوَ أَنْ يَقَعَ تَمَكُّفٌ أَوْ يُدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ  
 حَالِهِ ، وَ يَسْمُوعُ مَا ذَكَرْنَاهُ يَفْصِلُ مِنْ وَجْهِهِ الْأَعْمَالِ أَنْبَاءً ،  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ حَسَنًا يَفْصِلُ مِنَ الْقَبِيحِ ، وَ يَمَّا لَيْسَ بِحَسَنٍ وَلَا  
 قَبِيحٍ ، وَ يَكُونُ لَا ضَرَرَ فِيهِ وَلَا مَدْحَ وَلَا دَمَّ يَفْصِلُ مِنَ الْمَذْذِبِ  
 وَ الْوَاحِبِ ، وَ بِالْمَقْبُولِ يَفْصِلُ مِنَ الْخَسِيسِ الَّذِي يَقَعُ مِنَ اللَّهِ  
 - تَعَالَى - وَلَا صِفَةَ لَهُ رَائِدَةً عَنْ حُسْنِهِ ، كَأَسْتَبْعَاءِ الْعَقَابِ ، لِأَنَّهُ  
 - تَعَالَى - لَا يَحْزَنُ أَنْ يَقَعَ وَلَا يُدَلَّ ، وَ مِنْ أَعْمَالِ الْهَائِمِ وَ مِنْ  
 جَرَى مَجْرَاهَا .

- |               |                     |
|---------------|---------------------|
| ١- ب : + و    | ٢- ب : ع            |
| ٣- ب : و      | ٤- ب : حله          |
| ٥- ب : و ج    | ٦- ب : يسموع        |
| ٧- ب : يكون   | ٨- الف : من         |
| ٩- ج : بالمثل | ١٠- ب : و ج - تعالى |

وَإِنْ أَشَقَّطْتَ فِي هَذَا الْحَدِّ عَدَّ ذَكَرَ لَفِي الضَّرَرِ وَالْدَّمِ .  
وَأَقْتَصَرْتَ عَلَى نَفْيِ الْمَدْحِ ، كَفَى ، فَإِنَّهُ يَنْفَى الْمَدْحَ بَيْنَ مَنْ  
الْقَدِّبِ وَالْوَاجِبِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَسَّ مِنْهُمَا - أَيْضًا - يَنْفَى  
الضَّرَرَ وَالْدَّمِ . وَهُوَ إِنْ بَانَ يَنْفَى الضَّرَرَ عَنْهُ وَالْدَّمِ مِنْ  
الْقَبِيحِ ، فَكَيْفَ فِي إِبَانَةِ مَبْهُوتٍ كَوْنُهُ حَسَنًا

وَوَحَّدْتُ بَعْضَ مَنْ يَشَاءُ إِلَيْهِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ يَنْفَى الضَّرَرَ  
وَالْمَدْحَ وَالْدَّمِ - فِي فِعْلِ الْمَنَاحِ وَالْأَفْعَلِ ، وَ يَقْتَضِرُ ذَلِكَ  
فِي الْأَمْرَيْنِ .

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ اسْتِثْنَاءُ الْعُقَابِ فِي  
الْآخِرَةِ تَسْرُلُهُ صِفَةُ الْمَنَاحِ وَإِنْ أَمَّ يُطَوَّقُ عَنْهُ الْأَسْمُ ، وَيَقْتَضِي  
- أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءُ أَحَدٍ مِنَ الْبُذِينِ عَنِ الْغَيْرِ مُنَاجٍ ، لِأَنَّ  
الْعُقَابَ وَالْبُذِينِ مِنْ مَا يَسْتَحَقُّ الْمَدْحَ بَلَّانَ لَا يَسْتَوْفِي

- |                                  |                     |
|----------------------------------|---------------------|
| ٢ - ج : يس تشديد عين المعر .     | ب : فان             |
| ١ - الف : ان ياني ، بجاء وان بان | ٣ - الف : مبه .     |
| ٦ - ب : عن كيعية ، بجاء ويكعب .  | ٤ - الف : القبح .   |
| ٨ - الف : اشار                   | ٧ - الف : - مه .    |
| ١٠ - ب : و ، بجاء في             | ٩ - الف و ج : سمى . |
| ١٢ - ب : لدين                    | ١١ - ب : فان        |

فَإِنْ قَالَ مَنْ رَأَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْفِعْلِ وَ أَنَّ<sup>١</sup> لَا يُفْعَلُ<sup>٢</sup> : لَمْ يَسْ<sup>٣</sup>  
 فِي أَنْ لَا يُسْتَوْفَى<sup>٤</sup> الْعِقَابُ<sup>٥</sup> وَ الدِّينُ<sup>٦</sup> مُدْحٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَ إِنَّمَا  
 الْمُدْحُ فِي إِسْقَاطِ ذَلِكَ ، وَ قَدْ لَا يُسْتَوْفَى<sup>٧</sup> وَلَا يُسْقَطُ<sup>٨</sup> ، فَلَا يُمْدَحُ<sup>٩</sup>  
 قُلْمًا : يَجِبُ إِذَا تَقَيُّمَتِ الْمُدْحُ<sup>١٠</sup> مِمَّا مُطْلَقًا فِي<sup>١١</sup> أَنْ لَا يُفْعَلُ<sup>١٢</sup>  
 أَنْ يَمَّ<sup>١٣</sup> أحوال<sup>١٤</sup> أَلَّا يُفْعَلَ<sup>١٥</sup> كُلُّهَا<sup>١٦</sup> . كَمَا عَمَّ هَذَا النَّمْيُ أحوال<sup>١٧</sup>  
 الْعَمَلِ كُلِّهَا ، وَ إِذْ<sup>١٨</sup> كَانَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْمُدْحُ نَاسًا بَطُلَ  
 التَّحْدِثُ<sup>١٩</sup> ، وَ مَنْ لَمْ<sup>٢٠</sup> يُسْتَوْفَ<sup>٢١</sup> الْعِقَابُ<sup>٢٢</sup> أَوْ الدِّينُ<sup>٢٣</sup> إِنْطَارًا<sup>٢٤</sup> وَ<sup>٢٥</sup>  
 إِنْهَالًا<sup>٢٦</sup> وَ إِنْ لَمْ يُسْقَطْ<sup>٢٧</sup> ذَلِكَ يَسْتَحِقُّ الْمُدْحَ<sup>٢٨</sup> لَا مُحَدَّةً<sup>٢٩</sup> ، وَ إِنْ كَانَ  
 ذَلِكَ دُونَ الْمُدْحِ عَلَى الْإِسْقَاطِ<sup>٣٠</sup> ، وَ لِهَذَا مُدْحٌ - تَعَالَى - بِأَنَّهُ حَلِيمٌ  
 مِنْ حَيْثُ<sup>٣١</sup> لَا يُعَاجِلُ<sup>٣٢</sup> بِالْعِقَابِ<sup>٣٣</sup> وَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ<sup>٣٤</sup>  
 فَإِذَا قِيلَ : قَدْ لَا<sup>٣٥</sup> يُعَاجِلُ<sup>٣٦</sup> بِالْعِقَابِ<sup>٣٧</sup> وَلَا يُسْتَوْفَى<sup>٣٨</sup> الدِّينَ<sup>٣٩</sup> مَنْ

١- الف :- ليس .

١- ب - ن

٢- الف :- يقول .

٢- الف :- في

٣- الف :- كلها .

٥- ب - يعلم .

٤- الف :- سم .

٧- ب :- عاد .

٥- الف :- و .

٩- الف :- يستوفى .

٦- الف :- و ج او .

١١- الف :- الضار .

٧- الف :- لا

١٣- ب + ن .

لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِدَلِّكَ الْإِحْسَانَ وَ وَحَهُ النِّعْمَةَ بِهِ .  
 قَدْ بَاءَ وَقَدْ يَسْقُطُ الْعِقَابُ وَ الدِّينُ - أَيْضاً - مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ  
 الْمَدْحَ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ الْإِحْسَانَ ، وَ يَكْفَى فِي انْتِقَاصِ الْحَدِّ أَنْ يَحْدُ  
 الْمَدْحَ حَاصِلاً فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالٍ<sup>١</sup> أَنْ لَا يَقْعَلَ  
 ٥ وَ أَمَّا حَدُّ الْمَحْظُورِ<sup>٢</sup> ، فَهُوَ الْقَسْحُ الَّذِي قَدْ أُعْلِمَ<sup>٣</sup> الْمَكْتَلِفُ  
 أَوْ دُلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ ، لِأَنَّهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ يَسُ<sup>٤</sup> مِنْ كُلِّ مَا  
 يُحَالُهُ

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَا يَصِحُّ الْإِنْتِغَاؤُ بِهِ وَلَا ضَرَرُ عَلَى أَحَدٍ  
 فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْحَظَرِ<sup>٥</sup> ، وَ مِنْهُمْ مَنْ  
 ١٠ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ ، وَ مِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ  
 وَ اخْتَلَفَ مَنْ ذَهَبَ<sup>٦</sup> إِلَى الْحَظَرِ<sup>٧</sup> فَجَعَلَهُمْ<sup>٨</sup> ذَهَبَ<sup>٩</sup> إِلَى  
 أَنْ مَا لَا يَقُومُ النَّدَى إِلَّا بِهِ<sup>١٠</sup> وَلَا يَرِي<sup>١١</sup> الْعُشَّ إِلَّا مَعَهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ .

١ - الف . قد

٢ - ب . يحد

٣ - ب : الاحوال -

٤ - اب اب العصور

٥ - ب . علم

٦ - ح . يس ، شديد عين لعن .

٧ - اب اب ب - ب .

٨ - الف . حصر

٩ - ح : ذهب

١٠ - الف : معهم

١١ - اب . ذهب

١٢ - ح - الاله .

وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْحَظْرِ<sup>١</sup> ، وَفِيهِمْ<sup>٢</sup> مَنْ سَوَّى<sup>٣</sup> شَيْنَ الْكَلِّ فِي الْحَظْرِ<sup>٤</sup> ،  
وَقَالَ آخَرُونَ<sup>٥</sup> : « وَقَفَ<sup>٦</sup> » ، وَخُوزُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ لَأْمَرِي<sup>٧</sup> . يُعْنَى  
الْحَظْرُ<sup>٨</sup> وَالْإِبَاحَةُ

وَلَا بِخِلَافٍ بَيْنَ هَذِهِ الْمَرْقِيعِ وَتَيْنِ مَنْ<sup>٩</sup> قَطَعَ عَلَى الْحَظْرِ<sup>١٠</sup>  
فِي وَجْهِ الْكَتَبِ عَنِ<sup>١١</sup> الْإِقْدَامِ . إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّعْيِيلِ : هـ  
فَمَنْ قَالَ بِالْحَظْرِ<sup>١٢</sup> كَفَ لَأْتَهُ<sup>١٣</sup> ، اَعْتَقَدَ أَنَّهُ مُقَدِّمٌ عَلَى<sup>١٤</sup> قَبِيحِ<sup>١٥</sup> ، نَقْطُوعِ  
عَدَمِهِ . وَ مَنْ يَقُولُ بِالْوَقْفِ<sup>١٦</sup> إِنَّمَا كَفَ لَأْتَهُ<sup>١٧</sup> لَا يَأْمَنُ مِنْ كَوْنِهِ مُقَدِّمًا  
عَلَى<sup>١٨</sup> مَحْظُورٍ<sup>١٩</sup> قَبِيحِ

وَالصَّحِيحُ<sup>٢٠</sup> قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ بِمَا ذَكَرْنَا صَفْهَهُ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى  
أَنَّهُ فِي الْعَقْلِ<sup>٢١</sup> عَلَى الْإِبَاحَةِ

وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى صَحَّتِهِ أَنَّ الْعَامَّ يَأْنِ مَا فِيهِ تَفْعُّلٌ حَائِصٌ مِنْ

- |                    |                    |
|--------------------|--------------------|
| ١- الف : الحظر     | ٢- ب : وفيهم       |
| ٣- ج : بالتوقف     | ٤- الف : من        |
| ٥- الف : على       | ٦- الف : لا        |
| ٧- الف : القبح     | ٨- الف : محصور     |
| ٩- الف : - والصحيح | ١٠- الف : في العقل |



مَضْرُوءَةٌ عَاجِلَةٌ أَوْ آجِلَةٌ لَهُ صِفَةُ الْمُبَاحِ وَ أَنَّهُ ' يَحْسُنُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ  
كَأَلْعَلِمٍ بِأَنَّهُ مَا فِيهِ ضَرَرٌ خَاصٌّ عَنِ كُلِّ مُنْفَعَةٍ قَبِيحٍ مَحْظُورٌ ' الْإِقْدَامُ  
عِنْدَهُ ، وَ الْعِلْمُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ' صُرُورِي كَأَلْعَلِمٍ يَقْبَحُ مَا لَهُ صِفَةُ الظُّلْمِ  
وَ حُسْنُ مَا لَهُ صِفَةُ الْإِحْسَانِ وَ الْإِعْلَامُ

٥ فَإِذَا قِيلَ : كَيْفَ تَدْعُونَ عِلْمَ ' الصُّرُورِ فِيمَا يُحَالِفُ فِيهِ مَنْ  
ذَهَبَ إِلَى الْخَطَرِ ؟ !

قُلْنَا : لَمْ يُحَالَفُوا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَ إِنَّمَا اعْتَقَدُوا  
أَنَّهُ فِي الْإِقْدَامِ عِنْدِي مَا ذَكَرْنَاهُ مَضْرُوءَةٌ ، فَتَمَّ يَحْصُنُ لَهُمُ الْعِلْمُ بِالْقَبِيحَةِ  
الَّتِي يَنْتَهِيهَا ' الْعِلْمُ بِالْإِبَاحَةِ ، وَ كَذَلِكَ مَنْ تَوَقَّفَ لَمْ يَحْصُنْ لَهُ  
هَذَا الْعِلْمُ ، لِأَنَّهُ يَنْتَهِي أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ الْمَضْرُوءَةَ فِي الْفِعْلِ . ١٥

وَ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُدْفَعُ فِي كُلِّ بَوِّعٍ مِنْ ' أَحْكَامِ  
الْأَفْعَالِ مِنْ ' صِلِي صُرُورِي فِي الْعَقْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا لَهُ صِفَةُ الظُّلْمِ  
لَا يُدْفَعُ مِنْ قُبْحِهِ فِي الْعَقْلِ ، وَ مَا ' لَهُ صِفَةُ الْإِنْصَافِ وَ شُكْرِ

٧- الف : مَحْظُور .

١- الف : مَا .

٢- الف : عِلْم .

٣- الف : ذَكَرْنَا .

٦- ج : ذَكَرْنَا .

٥- الف : الْحَصَر .

٨- ج : مِنْ .

٧- ج : تَنْتَهِيهَا .

١٠- ب : - الْإِنْرَى ، نَاصِبًا

٩- ب : أَحْكَام .

١١- ج : مَا .

السعي لا بُدَّ مِنْ وَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَقْلِ  
أَصْلٌ ' لِإِبَاحَةِ ' مَا لَهُ صِفَةُ مَحْصُوصَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَلَا شَيْءٌ يُكُنُّ  
ذِكْرُهُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا أَشْرَأَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ الْحَاصَةِ .

وَلَمْ يَنْقُ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا دَلُّوا عَلَيَّ أَنَّهُ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ذَكَرْتُمْ  
مِنْ أَعْمَالٍ ، فِيهِ الْخِلَافُ

فَمَا الْمَضَرَّةُ عَلَى صَرْفِ عِبَادَةٍ وَآجِدَةٍ ، فَالْمَاجِدَةُ يُعْتَمَدُ  
فَقْدُهَا لِقَدْ طُرِقَ الْعِلْمُ بِهَا أَوْ لَطُنَ لَهَا ، وَ يُعْتَمَدُ أَدْلُهُ وَ طُرُقُ ،  
وَاللَّطُنُ - أَيْضاً - ' إِمَارَاتُ وَ طُرُقُ ، فَبَدَّ فَقَدْ كُلُّ وَحْوِهِ الْعِلْمُ  
وَاللَّطُنُ ، فُطِعَ عَلَى أَيْعَاءِ الْمَضَرَّةِ نَعَاجِيهِ وَ لَوْلَا بَصَحَةُ هَذِهِ  
الطَّرِيقَةِ لَمْ يُعْتَمَدِ انْتِفَاءُ الْمَضَرَّةِ عَنْ تَصَرُّفِهَا وَ تَعَدُّدِهَا وَ كَثِيرٍ مِنْ  
قَوْلِنَا وَ تَحْوِيلُ الْمَضَرَّةِ فِي فِعْلٍ مِنْ عَشْرِ مَرَاتٍ عَنْهُ يَتَحَقُّ بِظَنِّ  
أَصْحَابِ السُّودَاءِ وَ أَمَّا الْمَضَرَّةُ الْآجِدَةُ ، فَهِيَ الْعِقَابُ ، وَ إِنَّمَا يُعْتَمَدُ  
انْتِفَاءُ ذَلِكَ لِقَدْ أَسْمَعَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَرُدَّ بِهِ لَوْ كَانَ ثَابِتاً ، لِأَنَّ اللَّهَ  
- تَعَالَى - لَا بُدَّ أَنْ يُعْلِمَنَا مَا عَنَّا مِنَ الْمَصَارِ الْآجِدَةِ الَّتِي هِيَ الْعِقَابُ

١ - ح : أصلاً

٢ - ح : البغاة

٣ - ب : ايضاً

٤ - ب و ح : او

٥ - ح : - لا .

أَدَى يَقْصِيهِ قَحُ الْعَمَلِ ، وَ إِذَا قَعْدَ هَذَا لِإِعْلَامٍ ١ ، قَطْعًا عَنِ  
إِسْهَاءِ الْمَصْرُوفِ الْآجِلَةِ أَيْضًا .

وَبِ قِيلَ : أَنْتُمْ مَعْنَى يَغْتَبِرُ فِي كَوْنِ الْعَمَلِ حَسَبًا إِنْتِفَاءً وَحُجُوهً  
تَقْصَحُ عَنْهُ ٢ ، فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ إِنْتِفَاءً وَحُجُوهً الْقَحِ عَنْ تَصْرِيفِكُمْ ؟  
قُلْنَا . وَحُجُوهُ الْقَحِ مَعْلُومَةٌ . فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَمَلُ كَدًّا ، وَلَا  
طَلْعًا ، وَلَا إِرَادَةً لِقَبِيحٍ ، وَلَا تَكَلُفًا لِمَا لَا يُطَاقُ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ  
مِنْ وَحُجُوهِ الْقَحِ ، وَغَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُفْسَدَةٍ . لَفَقْدِ إِعْلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى -  
لَهُ بِذَلِكَ وَدَلَالِيهِ عَلَيْهِ ، عَنِ إِنْتِفَاءِ خَمِيعِ وَحُجُوهِ الْقَحِ  
عَنِ أَنَّ هَذَا أَقْرَبُ مِنَ الشُّكِّ بِكَ قَائِمٌ فِي الْإِحْسَانِ وَشُكْرِ  
النِّعَمِ ٣ ، وَدَاكَ لِمَا طَرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِإِنْتِفَاءِ وَحُجُوهِ الْقَحِ عَنْ  
ذَلِكَ فَهُوَ الطَّرِيقُ ٤ إِلَى غَيْرِهِ

دِيلُ آخَرٍ . وَبِمَا يَدُلُّ عَنِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَدْ عَيَّنَ  
حُسْنَ التَّنْفِيسِ فِي الْهَوَاءِ ، وَلَا تُدْخِلُ لِحُسْنِ ذَلِكَ مِنْ عَدَةِ .

[١٤٩]

- |                        |                          |
|------------------------|--------------------------|
| ١ - أَلِفُ الْعِلْمِ . | ٢ - ج : وَجُود           |
| ٣ - ج : مَه            | ٤ - أَلِفُ : النِّعَمِ . |
| ٥ - ج . - وَ           | ٦ - ج : مَس .            |
| ٧ - أَلِفُ : طَرِيق    | ٨ - ج : عِبَرِدِيث .     |
| ٩ - ب : التَّنْفِيسِ . |                          |

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْتَهُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي حُسْنَ  
 كُلِّ شَيْءٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَ لَسَّ هَذَا قَوْلًا لِأَحَدٍ فَإِنَّ قِيلَ  
 يَحْسُنُ نَحَاجَةً وَ انْتِفَاءً وَ حَوَهِ الْقُبْحُ ، فَذَلِكَ يُعَوِّدُ إِلَى مَا قَدْ مَاءُ  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْسُنَ ذَلِكَ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ مِنْ حَثِّ كَانَ الْحَيُّ  
 مِمَّا يَسْتَصِيرُ مَتَى لَمْ يَنْقُصْ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْمَضَرَّةَ لَا تَحْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ  
 أَحَدُهُمَا أَنْ يَصِحَّ اسْتِمْرَارُ كَوْنِ الْحَيِّ بِمَا حَا مَعَ هَذِهِ الْمَضَرَّةِ ،  
 وَ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ اسْتِمْرَارُهَا لَا يَصِحُّ مَعَ هَذِهِ الْمَضَرَّةِ فَإِنْ  
 كَانَ الْأَوَّلُ ، فَمَا فِعْلٌ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ قَدْ يُفْعَلُ بِالدَّفْعِ ، وَ كُلُّ  
 فِعْلٍ حَسَنٍ لِأَحَدٍ هُمَا فَإِنَّهُ يَحْسُنُ لِلْآخِرِ عَنِّي أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ  
 التَّنَقُّسُ فِي الْهَوَاءِ الرَّائِدِ عَنِّي مَا تَنْدَفِعُ بِهِ الْمَضَرَّةُ وَ مَا دَافِعُ  
 حُسْنِ ذَلِكَ إِلَّا كَدَفْعِ حُسْنِ أَصْلِ التَّنَقُّسِ وَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ  
 عَنِّي الْوَحْدِ الثَّانِي ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَنْتَقِسُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ ،  
 وَ مَعْلُومٌ خِلَافُهُ . عَنِّي أَنْ مِنْ اعْتَلَّ بِذَلِكَ أَقْسَدُ عَنِّي فِيهِ الْاعْتِلَالُ

٢- ج : + كز .

٤- الب : كذلك

٦- ب : صح .

٨- ب : + و

١٠ ج : الدافع .

١ ج حاجته .

٢- ج : ليس

٤- ج : يخلو

٧- الب : - الاول .

٩- الب : ما .

يُفِيحُ التَّصَرُّفُ فِي الْمَلِكِ، لِأَنَّهُ بِالتَّنَفُّسِ<sup>١</sup> قَدْ تَصَرَّفَ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ  
 مِنْ الْهَوَاءِ وَآلَاتِ تَقْوِيهِ يَغْيِرُ إِذْنُ الْمَالِكِ. وَبَعْدُ؛ فَإِذَا حَازَ التَّصَرُّفُ  
 فِي التَّنَفُّسِ لِنَتَقَى الْحَيَوَةَ وَلَا تَنْتَفَ<sup>٢</sup> وَهِيَ مَلِكُ اللَّهِ - تَعَالَى - :  
 حَازَ أَنْ يُكَفَّ<sup>٣</sup> عَنِ النَّفْسِ<sup>٤</sup> لِنَتَقَى سُكُونَ الْهَوَاءِ وَسُكُونَ آلَاتِ  
 التَّنَفُّسِ<sup>٥</sup> وَلَا يَنْتَفِ دُونَ<sup>٦</sup> وَهُوَ مَلِكُ لَهُ - تَعَالَى - ، فَمَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ  
 إِلَّا كَالْآخَرِ.

طَرِيقَةُ أُخْرَى وَبِمَا<sup>٧</sup> اسْتَبْدَلَ بِهِ<sup>٨</sup> عَنَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -  
 خَلَقَ الْأَجْسَامَ مُخْتَصَّةً بِالْعَطْمُومِ<sup>٩</sup> وَالْأَرَايِجِ<sup>١٠</sup>، وَلَا تَذَمُّنَ أَنْ  
 يَكُونَ لَهُ فِي ذَلِكَ عَرَضٌ، لِأَنَّ الْعَمَّاتَ لَا يَقَعُ مِنْهُ لُفْجُهُ، وَلَا وَحَهُ  
 لِحُسْنِ<sup>١١</sup> ذَلِكَ لَهُ إِلَّا خَلَقَهَا لِنَتَمَعٍ<sup>١٢</sup> بِهَا<sup>١٣</sup> فَبَادُ وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ نَتَذَمُّهَا  
 عَنِ وَحِهِ النَّفْعِ<sup>١٤</sup> إِلَّا مَعَ<sup>١٥</sup> أَنَّهَا عَنَى الْإِبَاحَةَ، وَتَحْطَرُ<sup>١٦</sup> «بِصْ»  
 لِهَذَا الْفَرَضِ، وَقَدْ عِمْ أَنَّ النَّفْعَ لَا يَحْجُوزُ عِنْدَهُ تَعَالَى، فَلَا يُمَكِّنُ

١- ب : بالنفيس . ٢- لب وج : تنفس .

٣- ح : يكون . ٤- ب وج : النفس .

٥- ب : - وما ٦- ب ب : ب .

٧- ج : بالطعام . ٨- ب : بص ، ح : عسى .

٩- الب : النفع . ١٠- ج : من .

١١- ب : ناقص .

القول بأنه حقيقها لبقية، ولا يجوز أن يكون حقيقها لمضرة الغير،  
لأن الضرر إذا كان غير مستحق ولا منع<sup>١</sup> ولا دفع ضرر فيه فهو  
ظلم، والظلم قبيح لا يقع به تعالى، وإن كان مستحقا فالكلام  
في أول ما خلق ولا عاصي<sup>٢</sup> هناك يستحق العقاب، ولا يجوز أن  
يكون ذلك<sup>٣</sup> للنعم<sup>٤</sup> الذي يخزي مخزي العوض<sup>٥</sup> لأن ذلك يقتضي  
تقدم التكليف<sup>٦</sup>، ولا يجوز أن يكون<sup>٧</sup> للنعم<sup>٨</sup> الذي هو دفع  
الضرر، لأنه - تعالى - قادر على دفع الضرر من دونه<sup>٩</sup> ولأن<sup>١٠</sup>  
الكلام على أول ما يخلق، ولا يجوز أن يكون النفع فيه هو التكليف،  
لأنه قد يحسن ذلك بالتكليف، ولأن ما يتعلق بالتكليف قد  
ينتم من دون حلق الطعموم والأرايح<sup>١١</sup> فله يتق بعد ذلك إلا أنه<sup>١٢</sup>  
مخلوق لا شفاع<sup>١٣</sup> الخلق، ولا يكون كذلك إلا والله أن يتقوا

لف - ١ - ولا مع ٢ ج وهو

٣ ج : ١ الى ٤ ب : والكلام

٥ ب - خاص ٦ ب : ذلك

٧ ج : لنعم ٨ ج : العرس

٩ ب - ١ - لأن ذلك يقتضي تقدم التكليف

١٠ الب : يكون ١١ ج : إن

١٢ ب - ١ -



في الأحسام من غير تكليف.

قُلْنَا: لَا نُسْتَمُ لَكُمْ أَنْ خَلَقَ ذَلِكَ يَحْسُنُ مِنْ دُونِ تَكْلِيفٍ  
مُكَلَّفٍ بِالْعَرَضِ بِإِيجَابِ تَحْتَبِ ذَلِكَ لِذَمِّهِ الْعَطِيَّةِ الدَّائِمَةِ ،  
فَمَنْ ادَّعَى حُسْنَ مِنْ دُونِ تَكْلِيفٍ ، فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ ، وَلَنْ يَجِدَهَا ،  
وَ إِذَا قِيلَ : إِنْ الْمَنْعَةُ الَّتِي أَسْرُتُمْ إِلَيْهَا آجِلَةٌ غَيْرُ عَاجِلَةٍ ،  
وَهِيَ مَنَعَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَحَارِ .

قُلْنَا: هَذَا عَطْفٌ فَاحِشٌ ، لِأَنَّ الْمَنْعَةَ الدَّائِمَةَ الْعَطِيَّةَ وَ إِنْ تَأَخَّرَتْ  
فَهِيَ أَكْثَرُ وَأَمْعُ مِنَ الْعَاجِلَةِ الْمُنْقَطِعَةِ وَ مَنْ هَذَا الَّذِي يَحْتَرِي  
عَلَى أَنْ يَقُولَ : إِنْ الطَّاعَاتِ وَ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةِ لَسَتْ بِمَنْفَعٍ لَنَا  
عَنِ الْحَقِيقَةِ !<sup>١٠</sup>

وَمَنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ وَقَدَّرْتُمْ ، لَوَحَتْ  
أَنْ يَدُلَّ - تَعَالَى - عَلَى خَطَرِ ذَلِكَ ، وَ إِذَا فَقَدَتْ دَلَالَةَ الْخَطَرِ ، نَطَلَ  
هَذَا الْوَجْهَ .

وَ ذَلِكَ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : فِي الْعَقْلِ خَطَرُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ مُحْظَرٌ

٢- ب: الكلف ما يعرض .

١- ب : يحسن

٤ : ج : تعيها .

٣- ب : لم ، ج : ان .

٦- ب : ان بهم .

٥- ب : موجبة .



أَنْ يَتَصَرَّفَ أَحَدٌ فِي عَرِّ مَلِكِهِ إِلَّا إِذِنْ الْمَالِكِ . وَ مَا لَا يَزَالُ  
يَقُولُونَ . إِنْهُ لَوْ خُلِقَ الْأَلْوَانُ<sup>١</sup> وَ الطَّعُومُ وَ الْأَرَايِحُ لِيَسْتَنْدِلَ بِهَا  
عَنِ حُدُوثِ الْحَسَمِ وَ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ - تَعَالَى - لَكَانَ خَلْقُ  
الْأَلْوَانِ<sup>٢</sup> يُفْنَى عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَعُوجُ إِلَى سِوَاهُ ، بَاطِلٌ ،<sup>٣</sup> لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ  
قَدْ تَتَرَادَفَ وَ تَوَالَى ، وَ<sup>٤</sup> بِأَعْنَى نَقْصِهَا عَنْ تَعَصُّي ، وَلَا يَكُونُ  
صَبُّ الدَّلِيلِ<sup>٥</sup> الْإِسْمِي عَيْنًا ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَعْنَى عَمَّا

وَمَنْ قِيلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْتَضِيَ<sup>٦</sup> الْأَرَايِحُ وَ الطَّعُومُ فِي الْأَجْسَامِ  
فَيَسْتَنْدِلُ بِهَا عَنِ حَاقِقِهَا - تَعَالَى - ، لَا بَأْسَ أَنْ يُذَرِّكَهَا \* وَ يَنْتَفِعَ<sup>٧</sup> [١٥٠ آ]  
بِهَا ، وَ هَذَا يُرَدُّ الْأَمْرُ<sup>٨</sup> إِلَى<sup>٩</sup> أَنَّهَا خُلِقَتْ لِلْإِشْعَارِ  
وَ ذَلِكَ أَنَّهُ عَيْرٌ مُتَمَسِّمٌ<sup>١٠</sup> أَنْ يُذَرِّكَهَا فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا ، إِمَّا  
لِخُلُوقِنَا<sup>١١</sup> مِنْ شَهْوَةٍ<sup>١٢</sup> أَعْيَا وَ تَغَارَعِهَا<sup>١٣</sup> ، أَوْ لِإِرْتِفَاعِ الشَّهْوَةِ

١ - ب : و ج : بر الوان

٢ - ج :

٣ - ب : + و

٤ - ج : الاكوان

٥ - ج : عصى

٦ - الف : و

٧ - ب : تعلم

٨ - ب : الصب لدليل

٩ - الف : - الامر

١٠ - ج : ينفع

١١ - ب : + عى

١٢ - الف : + الاول

١٣ - ب : بعلقنا ج : بعلقنا ج : ج : شهوة ١٤ - ب : تغارعها

و وجود التفار.

- طريقة أخرى - وقد استدل - أيضا - على ذلك بأن كل شيء  
 يمكن الانتفاع به من وجهين فخلقه - تعالى - يستفيع به من أحد  
 الوجهين يقتضى كونه عتث من حيث خلقه على الوجه الآخر، وأخرى  
 خلقه له على الوجهين وهو لا يريد أن يستفيع به بهما مخرى  
 خلقه لشئين يصح الانتفاع بهما وعرضه الانتفاع بأحد هما في  
 أن خلقه للآخر عتث . وليس يخفى ذلك مخرى ما لم يخلقه .  
 مما كان يصح أن يخلقه فستفيع به . لأن ما لم يخلق ممدوم .  
 والعتث من صفات الموجود . وليس القديم - تعالى - ممن يصل  
 بفعل إلى آخر ، أو بوجه إلى وجه . كجدنا الذى يصح أن  
 يفعل فعدين ، والعرض فى أحدهما . لأنه - حل وعز - يتعالى عن  
 ذلك . وقد علمنا أن كون الجسم داطعم و ذاراجة و ذا ألوان فى  
 كونه دلالة على إثبات الصانع بخرى مخرى أفعال متعارفة .

٢- ج : الانتفاع

١- ج : هو

٤- ب : يفعل الفعل .

٣- ب : يستفيع .

٦- ب : جدبها له

٥- ب : بوجه .

٨- ج : متبر .

٧- ج : من .

فَلَا يَجُوزُ مِنْهُ - تَعَالَى - أَنْ يَحْتَلَّهُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُ الْإِنْتِفَاعَ  
بِالْكُلِّ عَلَى سَائِرِ الْوُجُوهِ .

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ يُمَكِّنُ - أَيْضًا - اعْتِرَاضَهَا بِالْمَعْنَى الْمُنْقَدِمِ  
فَيُقَالُ لَهُمْ . حَلَقُ الطُّعُومِ وَالْأَرَايِحِ يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَا عَلَى  
الصَّانِعِ - تَعَالَى - كَمَا ذَكَرْتُمْ ، وَقَدْ أَرَادَ - تَعَالَى - ذَلِكَ مِنَ الْمُمْكِنِينَ  
وَيُمْكِنُ - أَيْضًا - أَنْ يُسْتَفْعَمَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْإِدْرَاكِ لَهَا وَالْإِتِّدَادِ  
بِهَا ، وَ<sup>١</sup> عَلَى وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ وَحُوبُ تَجَنُّبِ هَذَا الْإِسْتِفَاعِ ،  
لِإِسْتِحْقَاقِ بَدَلِكَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ ، وَإِرَادَةُ هَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ مُتَعَدِّرَةٌ ،  
لِتَنَاقُضِهِمَا ، فَتَمَّ يَتَّقُ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِأَحَدِهِمَا ،  
فَمِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ : إِنَّهُ أَرَادَ وَجْهَ الْإِنْتِفَاعِ وَالْإِتِّدَادِ دُونَ أَنْ يَكُونَ  
أَرَادَ أَنْ يُتَجَنَّبَ<sup>٢</sup> لِإِسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ ؟ !

فَإِذَا قُلْتُمْ<sup>٣</sup> لَوْ أَرَادَ التَّجَنُّبَ ، كَدَّلَ عَلَيْهِ .  
أَمْكِنَ أَنْ يُقَالَ لَكُمْ<sup>٤</sup> : قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ بِمَا فِي الْقَلْبِ مِنْ حَظَرِ

١ - ب : هـ لكل ، ج : هي الكل - ٢ - ج متقدم .

٣ - ألف - و - ٤ - ج - مصدر .

٥ - ب و ج انتحب ، يحاذى أن يتحب .

٦ - ج : لاجل استحقاق . - ٧ - ب : فإن قلوا ، ج : قلتم .

٨ - ب : لهم

التصريف في الملك إلا بإذن الملك .

عنى أن ذلك يتعكس عليكم ، فيقال لكم : ' و ' لو أراد إباحتها  
الاتعام . لدل على ذلك .

و قد استدل من قال بالخطر على صحة مذهبه بأن المخلوقات  
كلها ملك الله - تعالى - ولا يجوز في العقول أن يتصرف في ملك  
الملك إلا بإذنه و إباحته ، فإذا فقدنا الإذن و الإباحة ، قطعنا على  
الخطر<sup>١</sup> و هذه الطريقة عليها يقولون<sup>٢</sup> ، و بها يصلون .

و لنا عنهما جوابان : أحدهما<sup>٣</sup> أن الدليل العقلي الذي ذكرناه<sup>٤</sup>  
أقوى في الدلالة على الإذن و الإباحة من السمع<sup>٥</sup> ، فإذا حسن التصرف  
بالإذن السمعى ، فهو بأن يتعكس بالدليل العقلى أولى . يوضح ما<sup>٦</sup>  
ذكرناه<sup>٧</sup> أن أحدا لو وضع الماء على الطريق على وجه مخصوص  
قد جرت العادة بأنه للإباحة ، لكان ذلك أقوى في الإباحة من  
الإذن بالقول . وكذلك لو أحصر الطعام و أقعد الضيف على

٢- الف : العضر .

١ ب : - و

٤- ب : احديهما .

٢- ج : يقولون

٦ الف : ذكرنا

٥- ب : ذكرنا

٧ ج : اسعد

العاثدة ، لَكَانَ ذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِذْنِهِ بِالْقَوْلِ . وَ لَوْ أَشَارَ إِلَى تَنَاوُلِ الشَّيْءِ ، لَكَانَ كَالْإِدْبِ بِالْقَوْلِ .

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُذَكَّرَ هَهُنَا أَنَّ مَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ لَا يُدْرِكُ كَوْنَهُ رِزْقًا لَهُ وَ عَمَّا ، وَ لَوْ مَلَكَ مَا لَيْسَ بِهِ حَالَهُ ، لِحَسَنِ مِنْ غَيْرِهَا تَنَاوُلُهُ مِنْ دُونِ إِدْنَاهَا . وَ مَا يَمْلِكُهُ - تَعَالَى - هِدْيَهُ حَالَهُ ، فَمِنْ أَيْنَ أَنْ التَّصَرُّفَ بِهِ ؟ لَا يَحُورُ إِلَّا بِإِدْبِهِ !؟

وَعُدْ ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا فِيهَا خَلَقَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - : «إِنَّهُ يَمْلِكُهُ» أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْإِفَاءِ وَ غَيْرِهِ ، وَ لَيْسَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِيهِ ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِوُجُوهِ الْمَنَافِعِ ، وَ لِذَلِكَ قِيلَ فِيهَا فَاتِ الْإِتْعَاقُ بِهِ كَالْحَقِيقَةِ وَ غَيْرِهَا ، إِنَّهُ لَيْسَ يَمْلِكُ ، وَ قَدْ قَبِلْنَا أَنَّ فِي تَصَرُّفِهِ فِي مَدْرَعِ الْغَيْرِ تَقْوِيَةً لِنَفْسِهِ ، فَجَبُّ كَوْنِهِ طَلَمًا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ بِإِذْنِهِ أَنَّ هُنَاكَ نَفْعًا هُوَ أَحَدَى عِلْمًا ، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِيهَا يَمْلِكُهُ تَعَالَى .

- |                |                |
|----------------|----------------|
| ١- ج مكث .     | ٢- ج : غير .   |
| ٣- الف : غير . | ٤- ب : فيه .   |
| ٥- ب : تصرف .  | ٦- ج : كدلت .  |
| ٧- الف : - اه  | ٨- ج : تتأوى . |

فَإِنْ قِيلَ . قَدْ يَحْسُنُ 'مِنَّا مَنَعُ' التَّهْمَةِ مِنَ النِّعَمِ لِمَا لَمْ تَكُنْ  
مَالِكَةً ، وَ يَقْضَى ذَلِكَ فِي الْمَلِكِ ، وَلَسْتَ أَلِيَّةً إِلَّا الْمَلِكُ ، وَ قَدْ  
الْإِدْبِ .

قُلْنَا : النِّعَمُ إِذَا حَصَلَ لَهُ مَعَ التَّهْمَةِ اخْتِصَاصٌ يَحْرَى مَحْرَى  
حِيَارَةِ الْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَعُهَا مِنْهُ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِصْرَارِ بِهَا  
فَأَمَّا الْجَوَابُ الثَّانِي ، فَإِنَّ الْعِنَةَ فِي قُحِّ النَّصْرِ فِي مَلِكٍ غَيْرِهَا  
لَيْسَتْ مَا ذَكَرُوهُ ، بَلْ هِيَ أَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهَا بِصَرِّهِ مِنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ  
إِذْنِهِ ، وَ هَذَا غَيْرُ مَوْحُودٍ فِي مِلْكِهِ تَعَالَى

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِنَةَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا  
أَنْ يَسْتَبْطِلَ بِطُلٍّ حَاطِطٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَ أَنْ يَنْظُرَ فِي مِرْآئِيهِ  
الْمَنْصُوتَةِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، وَ كُلُّ ذَلِكَ تَصَرَّفٌ فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ لَا إِذْنَهُ ،  
وَ إِنَّمَا حَسُنَ مِنْ حَيْثُ انْتَهَاءُ الصَّرَرِ عَنْهُ ، وَ يَوْصَحُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ  
مَنْ أَبَاحَ طَعَامَهُ لِغَيْرِهِ فَالْمُتَاوَلُ مِنْهُ مَلِكٌ لِصَاحِبِهِ ، وَ الْإِدْبُ لَمْ يُؤَثِّرْ

- |                                  |                       |
|----------------------------------|-----------------------|
| ١- ب : نفس                       | ٢- الف و ب : مناع     |
| ٣- بوح : ما                      | ٤- الف و ب : يكن ملكه |
| ٥- ب : بالملك                    | ٦- الف تحرى           |
| ٧- الف : غيره                    | ٨- الف : عه           |
| ٩- الف : فالتناول : ب : بالتناول |                       |

فِي انْتِقَالِهِ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا حَسُنَ الصَّرْفُ لِزَوَالِ الْمَصْرِفَةِ ، أَلَا تَرَى  
أَنَّ ' نَمَادُونَ لَهُ لَوْ عَدِمَ أَرَّ الصَّرَرِ مَعَ الْإِدْنِ ثَابِتٌ لَمْ يَحُلْ ' لَهُ  
التَّائُولُ ١٤ .

وَأَعْنَمُ أَرَّ الْأَمْلَاكِ ' لَهَا أَصْلٌ فِي الْقَمَلِ ، وَلَبَسَتْ بِمَوْقُوفَةٍ  
عَلَى السَّمْعِ ، لِأَنَّ مِنْ حَارٍ شَيْئًا وَتَمَتَّتْ يَدُهُ عَنْهُ فَقَدْ مَلَكَه .  
وَلَمْ يَحْزَ لِمِيزِهِ أَرَّ يَصْرَفُ فِيهِ إِلَّا بِإِدْنِهِ ، وَقَدْ يَحْسُنُ - مَعَ هَذَا [ ١٥١ ]  
الْإِحْتِصَاصُ وَثُبُوتُ الْبَيْدِ - الصَّرْفُ مِنْ غَيْرِ إِدْنٍ ، وَذَلِكَ ' مِثْلُ أَنْ  
يَتَوَخَّاهُ لِمَتَصَرَّفٍ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْدِ حَقٌّ مَخْصُوصٌ ، مِثْلُ أَنْ يَنْفِصَهُ  
دَرْهَمًا وَفِي مِلْكِهِ مَا يَسُدُّ مَسَدَهُ مِنْ كَأَلٍ وَجِهٍ ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَتَأَوَّلَ  
يَعْبُرُ بِدِيهِ مِنْ مِلْكِهِ ذَلِكَ الْمِثْلُ ، وَيَحْزِي الْمِثْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَحْزِي  
الْقَسْرِ فِي ' حَوَازِ التَّائُولِ ' ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ دَفْعُ الْمِثْلِ عِنْدَ تَعْدِيرِ  
الْعَيْنِ ١٤ ، فَكَذَلِكَ يَحُلُّ لَهُ تَأَوُّلُ الْمِثْلِ مِنْ حَيْثُ صَارَ حَقًّا مِنْ حُقُوقِهِ .  
فَإِنْ قِيلَ : مَا كَهْفَةُ الْإِسْتِحْقَاقِ الْعَقْلِيِّ ؟

١ - ب : لمصره بالاصحابك شده ٢ - ج : يحل .

٣ - الف : لم يؤثر ، ما ايجد

٤ : هذا هو الصحيح ، لكن في النسخ كلها دجاءه بالميم .

٥ - ج : تمتت . ٦ - الف : + إن يتوجه

٧ - الف : ١٠ ، يحل في ٨ - ج : تناول .

قُلْنَا : هُوَ عَلَى صَرَّتَيْنِ . أَحَدُهُمَا ' اِسْتِحْقَاقُ عَنِ ، وَ الْآخَرُ  
اِسْتِحْقَاقُ بَدَلٍ قَالِمَا اِسْتِحْقَاقُ الْعَنِ ، فَكَالْعَصَبِ لِلشَّيْءِ الْعَمَلَيْنِ . وَ أَمَّا  
اِسْتِحْقَاقُ الْبَدَلِ ، فَمِثَالُهُ أَنْ يَفُوتَ رَدُّ الْمَفْضُولِ بِعَيْنِهِ ، فَيَنْزِمَ بَدَلَهُ .  
فَإِنْ كَانَ لَهُ بَدَلٌ ' يَسُدُّ ' مَسَدَهُ فِي الْأَغْرَاصِ الْمَقْصُودَةِ ، تَعَلَّقَ  
وَحُوبُ الرَّدِّ بِالْبَدَلِ ، وَ حَرَى ' مَحْرَى الْعَنِ قَبْرٌ ' لَمْ ' يَوْحَدْ  
لَهُ بَدَلٌ هَذِهِ صِفَتُهُ ' ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مُرَاصَةِ وَ مُصَالَحَةٍ وَ مَا يَحْرَى  
مَجْرَاهُمَا .

وَ اعْلَمْ أَنَّ وَجْهَ اِلِاسْتِحْقَاقِ الْعَقْلَةِ لَا تَخْرُجُ ' عَنْ طَرِيقَةِ  
الْجُمْلَةِ عَنْ ' وَ هَهُنَا أَحَدُهُمَا ' الْإِتْلَافُ وَ ' الْإِقْبَاتُ . وَ الْآخَرُ  
الْعُقُودُ وَ الْمُعَاوَضَاتُ ' وَ يَدْخُلُ فِي الْعُقُودِ الْوَدِيعَةُ ، كَمَا يَدْخُلُ  
فِي الْإِتْلَافِ ضُرُوبُ التَّمَدُّي . وَ فِي الْإِقْبَاتِ الْمَصَبُ ' الَّذِي يَنْقَى

- |                         |                      |
|-------------------------|----------------------|
| ١ - ب : احديهما         | ٢ - الف : بدل        |
| ٣ - الف : سد            | ٤ - ج : محرى         |
| ٥ - ب : بان             | ٦ - ب : له           |
| ٧ - الف : صفة           | ٨ - الف : حرى .      |
| ٩ - ج : + و .           | ١٠ - ج : سرح         |
| ١١ - الف : على .        | ١٢ - الف : و .       |
| ١٣ - الموح : المعاوضة . | ١٤ - الف : - المصب . |



مَعَهُ الْعَيْنُ وَ يَفْقَاتُ عَلَى مَالِكِهَا يَتَنَاوَلُهَا وَمَعَهُ مِنْهَا ، وَ قَدْ يُسْتَحَقُّ  
عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْعَيْنُ مَرَّةً ٢ وَ التَّدْلُ أُخْرَى .

فَأَمَّا الْعَوَارِثُ وَ النِّسَائِمُ ؛ فَلَا شُكَّ فِي أَنَّهَا أَسَابُ شَرْعَةً  
خَارِجَةٌ عَنِ الْعَقْلِ ، وَ كَذَلِكَ النِّفَقَاتُ وَ الْهَبَاتُ الْعَقْلِيَّةُ ٣ وَإِنْ كَانَتْ  
شُرُوطُهَا شَرْعَةً .

وَ الْإِسْتِحْقَاقُ فِي الْعَقْلِ لَهُ ٤ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا فِي الْعَيْنِ ،  
وَ الْآخَرُ فِي الدِّمَةِ .

وَ الثَّابِتُ فِي لِأَعْيَانٍ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْشُتَ  
مَعًا كَأَنْ مَصُوبٍ ٥ وَ لَأَعْيَانٍ بَاقِيَةٍ ٦ وَ الْآخَرُ بِالصِّفَةِ ، وَ هُوَ وَجُودُ  
الْمِثْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ ٧ ذَكَرَهُ .

وَ أَمَّا مَا يَنْشُتُ فِي الدِّمَةِ ، فَهُوَ وَجُوبُ الْحَقِّ مَعَ انْتِمَائِهِ تَعَلُّقِهِ  
بِالْعَيْنِ ، لِأَنَّهُ مِنْ عَدَمِهِ ذَنْبٌ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لِلْمَالِ فِي عَيْنٍ تَلِدُهُ يَنْتُمِ  
أَنْ الْحَقُّ نَابِتٌ عَلَيْهِ ، وَ كَذَلِكَ الْمُفْلَسُ الَّذِي يُرْحَى ٨ أَنْ يَحْدُ الثَّمَالُ .

٢- الف :- مرة .

١ ج : بدلت

٤- ج :- وَ كَذَلِكَ ، تَالِشْجَا .

٢- ب :- عقلية

٦- ج : كَالْمَصُوبِ .

٥- ب :-

٨- الف :- غَيْرَ مَتْرُوءٍ .

٧- الف :- تقدم .

فَالْإِسْتِحْقَاقُ ثَابِتٌ هَيْهَامَا ۖ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَيْنٍ مُخْصُوصَةٍ .

بَابُ فِي النَّافِي وَالْمُسْتَصْحَبِ لِلْحَالِ هَلْ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ أَمْ لَا

إِعْدَمَ أَنْ قَوْمًا تَقَبَّحُوا قَدَّحُوا إِلَى أَنْ النَّافِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، كَمَا  
أَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ عَلَى الْمُسْكَرِ . وَلَا دَلِيلَ عَلَى مَنْ تَقَى سُوءَ مُدَّعِي<sup>١</sup>  
السُّوءِ ، وَكَمَا لَا دَلِيلَ عَلَى مَنْ فِي كَوْنِهِ عَامًّا بِشَيْءٍ . وَبِهِمْ مَنْ<sup>٥</sup>  
دَهَبَ إِلَى أَنَّ «فِي الْأَحْكَامِ الْقَاضِيَةِ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ»<sup>٢</sup> ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى  
نَافِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى «كُلِّ بَابٍ لِحُكْمٍ»<sup>٣</sup> نَافِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ<sup>٤</sup>  
الدَّلِيلَ .

وَأَمَّا يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَنَافِيَّ مُخْبِرٍ عَنْ غِنَايِهِ وَمَذْهَبِهِ<sup>١٠</sup>  
بِإِتِّفَاعِ الْحُكْمِ ، فَلَا يُدْأَى إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ<sup>١١</sup> صَرُورًا مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ<sup>١٢</sup>

١ - ج : هـ ، الف : غير معروف . ٢ - ب : - ، سو .

٣ - ج : مدع . ٤ - الف : دلي .

٥ - ب : على . ٦ - الف : نافي .

٧ - ج : بحكم . ٨ - ب : + عليه .

٩ - ب و ج : في انتفاء . ١٠ - ب : ذلك .

١١ - الف : يتبين .

وجهه و طريقه ، و من أي وجه و حسب اعتقاده ؟ و حري النفي  
في المذهب و الاعتقاد متجري الإثبات في وجوب إقامة الدليل على  
كل واحد منهما ، و إنما لزم في ' الإثبات ' الدليل لأنه مذهب  
و اعتقاد يجب بيان وجهه ، لا لأنه إثبات ، فالنفي مشارك له في  
هذا الحكم .

واعلم أن الطرق التي تشتت منها العلوم - سواء كانت ضرورية  
أو استدلالية - تدخل فيها طريقة النفي ، كالإدراك لما كان طريقاً  
إلى العلم الضروري صار بعينه طريقاً لنفي الدرك ، وكذلك الأخبار  
لما كانت طريقاً إلى العلم بالمدان ، و ما أشبهها ، صار نفيها  
طريقاً إلى نفي نادرة رائدة و حادثة زائدة على ما عرفناه ، و لهذا  
انتفى ' الصفات ' عن الدواب بانتفاء أحكامها ، و تنفى ' النومة ' عن  
مدعيها لانتهاء العلم المعجز ، و تنفى و حوب صوم شهر زائد

١- ب - الانات ، تاليعا ٢- ب : اثبات .

٣- ب - وجهه . ٤- الب : - النفي .

٥- الب : يثبت ٦- ب - نفي ، تاليعا .

٧- ج . مدان ٨- ب . بعينها

٩- ب : ينفي .

١٠- هذا هو المظاهر من الأصل ، لكن المركز الأول من الكلمة في نسخة الالف لا تقطع ،  
والرسوم مكانها في نسخة ب . تنفي ، و في ج : ينفي .

١١- ب : بالمعجز

عَلَى شَهْرِ الصَّيَامِ ، وَ صَلَوةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْخَمْسِ ، لَانْتِفَاءِ دَلَالَةِ  
التَّعَدُّ بِدَلَالَةٍ .

وَقُلْتُ ذَلِكَ إِنَّمَا أَشْكِلُ مِنْ حَيْثُ عَوَّضْنَا فِي الْإِسْبِدَالِ عَلَى  
الْمَعْنَى ، فَطَرَفُ أَنَّ ذَلِكَ أَيْسَرُ بِدَلَالَةٍ ، وَقَدْ يَكُونُ الدَّلَالَةُ هِيَ وَإِنْدَانًا .  
وَيَسَّرُ نَفْسُ أَمَّا بِالْحُكْمِ يَحْرَى مَحْرَى هِيَ الْحُكْمُ ، لِأَنَّ أَمَّا  
الْعَامَّ يَقْضِي أَشْتَرُ وَأَسْوَفُ ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى الشَّكِّ ، لِأَنَّهُ حَالٍ  
مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْمَذَاهِبِ ، وَالَّتِي فِي دَهْبٍ فِي شَيْءٍ بِمِثْلِهِ تَعْتَقِدُهُ .  
فَعَنْتِهِ بِإِثْبَاتِ الدَّلِيلِ

فَأَمَّا مَا تَعْتَقِدُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ عَلَى الْمَكْرِ ، فَذَلِكَ طَرِيقُهُ  
الْشَّرْعُ دُونَ الْعَقْلِ ، وَكَلَامًا فِيمَا يَقْضِيهِ الْعَقْلُ وَلَوْ كَانَ لَا بَيِّنَةَ  
عَنْهُ ، ثُمَّ ائْتِيَ إِلَى الْيَمِينِ ، لِأَنَّهُ يَحْرَى فِي رَاعِيَةِ صَاحِبِهِ وَقَطْعًا  
حُصُومِيَّةٍ مَحْرَى النَّيَّةِ ، عَلَى أَنَّ كَوْنُ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمَكْرِ يَحْرَى  
مَحْرَى النَّيَّةِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ أُخْرَى مَحْرَى الْمُدْعَى  
الْآخِرِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى بَيِّنَةٍ .

وَأَمَّا أَنْصَحَابُ الْحَالِ ، فَعِنْدَ حَقِيقِ \* لَا يَرْجِعُ الْمُتَعَلِّقُ ١٥

[١٥٢]

٢- الب : فاما .

١- الب : - العقل .

یہاں اِلاَ اِلیٰ اُنَّہُ اُتَتْ حُکْمًا بِعَرِّ دَلِیلٍ ، لِأَنَّهُمْ قَوْلُوا : إِنْ الرَّائِیَ  
لِنَمَاءٍ فِی الصَّلَاةِ قَدْ نَسَتْ قَبْلَ رُؤُوبَتِهِ اُنَّہُ بِالْإِحْمَامِ وَحُوبُ مُضِیَّتِهِ  
فِی الصَّلَاةِ ، فَبَحْتَ أَنْ یَكُونَ عَلٰی هَذِهِ الْحَالِ مَعَ رُؤُوبَةِ الْمَاءِ ،  
وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْحَالِیْنِ فِی حُكْمٍ مِنْ غَرِّ دَلَالَةٍ حَامِعَةٍ ، لِأَنَّ  
الْحَالِیْنِ مُتَّصِفَانِ ، مِنْ حِثِّ كَانَتْ غَرِّ وَاحِدٍ لِنَمَاءٍ فِی أَحَدِهِمَا  
وَوَاحِدًا لَہُ فِی الْآخَرِ ، فَكَيْفَ یُسَوَّى تَنْسِ الْحَالِیْنِ مِنْ غَرِّ دَلَالَةٍ ؟  
وَإِذْ كُنَّا نَمْتَدُّ لِحُكْمٍ فِی أَحَالِ الْأَوَّلِ بِدَلِیلٍ ، وَتَوَاجَبُ أَنْ  
یُنْظَرَ ، إِنْ كُنْ دَاكِ الْذَائِیْنِ فِی تَعَوُّلِ الْحَالِیْنِ ، سَوَّیَا سَتَمَا فِیہِ ،  
وَلَيْسَ هِیْهَنَا اسْتِصْحَابُ حَالٍ ، وَ إِنْ كَانَ تَعَوُّلُ الدَّلِیلِ اِنْتَمَ هُوَ  
تَعَوُّلٌ لِأَوَّیِّ فَقَطْ ، وَلِحَالٍ تَلِیْہُ عَرِیۃً مِنْ دَلِیلٍ ، وَلَا یَحْوُرُ اِثْمُ  
مِثْلِ الْحُكْمِ اُنَّہُ مِنْ غَرِّ دَلِیلٍ ، وَ خَرَّتْ هَذِهِ الْحَالُ مَعَ الْحُكْمِ مِنْ  
دَلَالَةِ مَحْزَرِیِّ لِأَوَّیِّ أَوْ حَسَتْ مِنْ دَلَالَةِ فُؤَدٍ لَمْ یُحْزَرْ اِثْمُ لِحُكْمِ  
الْأَوَّلِ ، اِلاَّ بِدَلِیلٍ ، فَكَذَلِكَ لَذَابِہُ ، وَ خَرَّتْ اِحْوَالُ مَحْزَرِیِّ

۱- ہذا هو صحيح ، لكن في نسخة لائف وح (ارای او نسخة ن سقطت عنها

ههنا من قلم الكاتب صفحات

۲- الف : حالین . ج : ۲ ح : العالین مضاعفان

۲- الف : حالین .

۱- ج : الاولی .

مَسَائِلَتَيْنِ هِيَ أَنَّهُ لَا تُدْرِكُ مِنْ دَلِيلٍ يَحْتَمِلُهُمَا، أَوْ اِخْتِصَاصٍ كُلِّ مَسَائِلَةٍ بِدَلَالَةٍ .

فَإِنْ قَالُوا : ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ يَقْبِضُ اسْتِمْرَارَهُ إِلَّا يَنْتَعِزُّ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَمْ يَقُمْ اسْتِمْرَارُ الْأَحْكَامِ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، وَحُدُوثُ الْحَوَادِثِ لَا يَنْتَعِزُّ مِنْ ذَلِكَ ، كَمَا لَا تَنْتَعِزُّ حَرَكَةُ الْقَتْلِ وَمَا خَرَى مِنْهَا مِنَ الْحَوَادِثِ ، فَيَجِبُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ مَا تَمَّ يَنْتَعِزُّ مَا نَعَى .

فَقَدْ . لَا تُدْرِكُ مِنْ اِعْتِبَارِ الدَّلِيلِ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ ، وَكَفَمَةُ إِثْبَاتِهِ ، وَهَلْ أَثْبَتَ ذَلِكَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِمْرَارِ ؟ . وَهَلْ تَقْبِضُ بِشَرْطِ مُرَافَعِي أَوْ لَمْ يَتَقَبَّضْ ؟ . ١٠ . وَقَدْ عَيَّنَّا أَنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِشَرْطِ فَقْدِ أَمَاءٍ . وَالْأَمَاءُ فِي الْحَالِ لِنَابِهِ مَوْحُودٌ ، وَتَقَبَّضَ الْأَمَةُ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِ ، وَانْتَفَقَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، فَأَعْنَانُ مُتَحَدِّثِينَ .

١- الف و . ج . الأولى .

٢ ج . لمع . ٤- الف : لمع .

٥- ح : مجراء . ٦- الف : لمع .

٧- هذا هو الصاهر . لكن قد ذكرنا في نسخة ب . نقض بها هذه الصيغات ، و نسخة

ح سقطت منها هذه الصيغة خاصة ، و في نسخة لالف . سوتة : يمكن على سوتة

٨ ج - لمع : يثبت : ناسخا ٩- الف : فالعدل

وَلَا تُدَّ مِنْ دَلَالَةِ عَلَى كَلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. وَقَدْ تَنَت فِي التَّقْوِيلِ أَنَّ  
مَنْ شَاهَدَ زَيْدًا فِي الدَّارِ ثُمَّ غَابَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَتَقَيَّدَ اسْتِمْرَارَ  
كَوْنِهِ فِي الدَّارِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُتَجَدِّدٍ. وَلَا يَحْزُرُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ  
الْأَوَّلِ. وَصَارَ كَوْنُهُ فِي الدَّارِ فِي الثَّانِي وَقَدْ رَلَّتِ الرُّؤْيَةُ بِمَنْزِلَةِ  
كَوْنِ غَيْرِهِ فِيهَا مَعَ فَقْدِ الرُّؤْيَةِ ٥

فَمَا الْقَصْدُ بَأَنَّ حَرَكَةَ أَفْئِكَ وَمَا خَرَى مَجْرَاهُ لَا يَنْتَعِ  
مِنْ اسْتِمْرَارِ الْأَحْكَامِ، فَذَلِكَ مَقَامُ بِلَا دَلِيلَةٍ. وَعَنَى مَنْ ادَّعَى  
أَنَّ رُؤْيَا أَنَّهُ لَمْ تُعَيَّنْ أَحْكَامُ الدَّلَالَةِ

وَيُمَثِّلُ ذَلِكَ حُجْبًا مِنْ دَلِيلٍ مَسْجُودٍ أَنْ لَا يَقْطَعَ أَحْزَرُ مَنْ  
أَحْزَرْنَا عَنْ مَكَّةَ وَمَا خَرَى مَجْرَاهُ مِنْ مُتَدَبِّعٍ عَلَى اسْتِمْرَارِ  
وُجُودِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا تُدَّ فِي انْقِطَاعِ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ مِنْ دَلِيلٍ أَمَّا  
عَادَةُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا، وَكَذَلِكَ كَانَ مَنْ يَحْزُرُ انْقِطَاعَ أَهَادَاتِ  
فِي كَلِّ الْأَحْوَالِ يَحْزُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَحْزُرُهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَنْتَعِ ذَلِكَ.

١- الب : استمراره ، بجاي استمرار كونه

٢- ج : الأولى

٣- ح : بحري

٤- ح : يصر

٥- هـ : هو الصحيح لكن سعة الب : نجيب ، وسعة ح : نجيب

٦- الب : جراها ، بجاي جرى مجراها

٧- ج : تجوز

٨- ح : يحوز

و لو كان التبدل الذي خُتِرَ عنه على ساحل البحر ، لَحَوْرُهُ زَوَالُهُ  
لَعَبَسَةُ السَّحَرِ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَمْنَحَ مِنْ ذَلِكَ خَيْرٌ مَتَوَاتِرٌ ، فَالدَّلِيلُ  
عَلَى ذَلِكَ كَيْلُهُ لَا بُدَّ مِنْهُ .

فَأَمَّا لِقَوْلِ قَائِلٍ مَا قِيلَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، مِنْ حَثِّ كُنْ الْإِجْمَاعُ  
ثَابِتٌ فِيهِ ، وَ أَرَادَهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، فَهِيَ وَحُودُهَا ، فَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا  
يُسَيَّعُ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى نَهْيِ الْحُكْمِ بِهَيْئَةِ الدَّلَالَةِ  
عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ ثَلَاثٍ لَدَى مَنْ كُنْ حَقٌّ وَحَسْبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ  
دَلَالَةٌ مَنْصُوتَةٌ ، وَ لَيْسَ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِقَائِلٍ مَا قِيلَ فِيهِ ، بَلْ فِي كُلِّ  
حَقٍّ اخْتِلَافٍ فِي ثُبُوتِهِ وَهُوَ مِمَّا يَجِبُ إِذَا كَانَ ثَابِتًا وَ وَحُودُ دَلَالَةِ  
عَلَيْهِ

١٠

فَبِزَيْلٍ : لَمْ وَحَسْبُ النَّهْيِ لِعَدَمِ دَلِيلِ الْإِثْبَاتِ ، وَلَمْ يَجِبِ  
الْإِثْبَاتُ لِعَدَمِ دَلِيلِ النَّهْيِ ؟

فَلَمَّا لَا بُدَّ إِنْ كَانَ مُثْبِتٍ أَوْ نَافِيٍّ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى مَنَافَاهُ أَوْ أَثْبَتَهُ ،  
عَمَّرَ أَنَّ التَّامِّ لِلْأَمْرِ قَدْ عَلِمَ بِالْأَدْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا لَوَجَبَ

١- ج : - ولو كان ، تاليفاً . ٢- ج : - إذا .

٢- الف : - فيه من : الظاهر زيادة الواو .

٥ ج : فلم . ٦- الف : نامي .



أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> عَلَيْهِ دَلَالَةٌ قَائِمَةٌ يُعْكِنُ أَنْ يَنْفِيَهُ مِنْ حَيْثُ انْتَفَتِ الدَّلَالَةُ  
عَلَيْهِ ، وَ صَارَ انْتِفَاءُ الدَّلَالَةِ هَهُنَا دَلِيلًا كَافِيًا عَلَى النَّهْيِ ، وَ لَيْسَ  
كَذَلِكَ الْإِثْبَاتُ ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ دَلَالَةٍ هِيَ إِثْبَاتٌ لَا يَرْجِعُ<sup>٢</sup> إِلَى  
طَرِيقَةِ النَّهْيِ ، حَتَّى يُقَالَ لَوْ كَانَ مُتَّبَعًا لَكَانَ عَلَى انْتِفَائِهِ دَلِيلٌ ، فَإِذَا  
فُقِدَ ، قَطَعْنَا عَلَى ثُبُوتِهِ ، لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يَتَسَنَّنُ<sup>٣</sup> بِمَسَائِلَ  
كثيرة :

مِنْهَا أَنَا كَمَا نَقْطَعُ فِي شَخْصٍ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَهْيٍ ، لِقَوْلِهِ  
الْعَلَمُ الْمُتَّعِيزُ<sup>٤</sup> الدَّالُّ عَلَى ثُبُوتِهِ ، وَلَا يُضَاحُ<sup>٥</sup> إِلَيْنِي غَيْرُ ذَلِكَ فِي نَهْيٍ  
ثُبُوتِهِ ، وَلَا يَحُورُ قِيَامٌ عَلَى ذَلِكَ أَنْ تُثَبِّتَ<sup>٦</sup> ثُبُوتَ شَخْصٍ آخَرَ ،  
مِنْ حَيْثُ فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى<sup>٧</sup> أَنَّهُ لَيْسَ بِنَهْيٍ ، بَلْ لَا بُدَّ فِي إِثْبَاتِ  
ثُبُوتِهِ مِنْ دَلِيلٍ لَا يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى النَّهْيِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَا نَهْيٌ وَحُوبٌ<sup>٨</sup> صَلَاةٍ سَادِسَةٍ ، وَ وَحُوبٌ صِيَامِ  
شَهْرِ زَائِدٍ عَلَى شَهْرِ الصِّيَامِ<sup>٩</sup> ، مِنْ حَيْثُ فَقَدْ دَلَّ عَلَى وَحُوبِ ذَلِكَ ،

١ - لَب : - سَكَبَ . ٢ - اَلْب : مَرْجَعٌ .

٣ - ح : تَبَيَّنَ . ٤ - اَلْب : بِالْمَعْرِ

٥ - اَلْب : ثَبَّتَ . ٦ - ج : - عَنِ .

٧ - اَلْب : لَا . ٨ - ج : وَحُوبٌ .

٩ - ب : - وَ صَلَاةُ زَائِدَةٍ عَلَى الْخَمْسِ (فَلْ ارْجِعْ بَيْنَ سَطْرَيْهِ اسْتَصْعَابَ حَالِهِ اِيْدَهُ) نَا السَّحَابِ .

وَهُوَ مِنْ أَمَامِ آتَى مَتَى كَانَ وَاحِدًا فَلَا بُدَّ مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى وَجْهِهِ .  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَى بُدًّا " رَأْسًا عَنَى مَا عَرَفْتَاهُ مِنَ الْبُلْدَانِ ،  
 مِنْ حَيْثُ أَوْ كَانَ مَوْجُودًا لِحَيْثُ مَا عَنْهُ ، فَتَحَقَّقَ " الطَّرِيقُ إِلَى تَعِيهِ  
 تَعَى لِحَيْثُ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ بُدِّهِ بِإِنْ يَقُولُ " أَوْ لَمْ يَكُنْ [١٥٣آ]  
 ثَابِتًا لِحَيْثُ مَا عَنْهُ فَقَدْ هُوَ ، وَكَذَلِكَ تَعَى " وَقَوْعَ فِتْنَةٍ عَظِيمَةٍ فِي الْحَامِجِ .  
 يَوْمَ لِحَيْثُ مَا لَفَقْدَ حَيْثُ عَنْهَا ، وَلَا تَقُتُّ هَذِهِ الْفِتْنَةُ مِنْ حَيْثُ أَرْتَفَعَ  
 الْحَمْرُ عَنْ انْتِفَائِهَا ، لِأَنَّ نَقْلَ الْأَحْبَارِ أَحَدَ الْأَدَلَّةِ ، فَتَعْتَبَرُ فِي تَعِيِ  
 الْأُمُورِ تَعَى وَرُودِهَا بِإِثْبَاتِهَا ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ " فِي إِثْبَاتِهَا تَعَى وَرُودِهَا  
 بِنَفْيِهَا .

- وَقَدْ كُنَّا قَدِيمًا أَمْتًا " مُتَابَعَةً اسْتَقْصَا بِهَا الْكَلَامَ عَنَى هَذِهِ  
 ١٠ الْمَكَّةَ ، وَنَسَا أَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ تَقْصِي " إِثْبَاتُ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنْ  
 الْأَدَلَّةِ ، لِأَنَّ " تَعَى مَا لَا يَهَابُ لَهُ ، فَلَوْ احْتِجْنَا فِي كُلِّ مَقْعَدٍ إِلَى دَلِيلٍ "

٢- ج : يعى بد

١- م : مر .

١- ج : يقول .

٢- ج : يحول .

٦- ج : يعتبر .

٥- ب : يعى .

٨- الف : انشا .

٧- ب : - بانثاتها ، ناثانها

١٠- الف : لا ، لا .

٩- ج : يقتضى

١١- ب : وج . و .

هو إثبات، لو حب ما ذكره من أدلته لا تنهى<sup>٢</sup>، وليس كذلك  
الإثبات، لأن الأشياء الممتنة متناهية، فتجوز ثباتها لا من طريقة  
النهى، بل بدليل إثبات متناهية.

فمن قيل: فيجب أن لا يستبدل<sup>٣</sup> عني هي الحكم الشرعي  
بمعنى الدلالة عليه إلا<sup>٤</sup> الثمناء الدن قدشوا الأدلة<sup>٥</sup>، وعصوا على  
أعماقها<sup>٦</sup>، حتى يصح أن يغوها متى لم تكن لهم طاهرة.  
فقد كذاك هو من لم يكن عالماً بمن يجب ظهور  
الأدلة له لا يجوز أن يعتمد هذه الطريقة

وأما الاستدلال براءة الدية، فيمكن لاعتماد<sup>٧</sup> عليه،  
لأن تحقق الحق بدية عقلاً أو شرعاً يحتاج إلى سبب استحقاق،  
فإذا أدى النظر إلى فقد سبب لاستحقاق<sup>٨</sup>، عديم براءة الدية

١- الف: لوجوب. ٢- ح: تنهى

٣- الف: الاستدلال، بجاء أن لا يستبدل.

٤- الف: لا. ٥- ب: تكسر.

٦- ج: لها. ٧- الف: - و.

٨- الف و ج: + و. ٩- ب: ما.

١٠- الف: + لم. ١١- ح: الاعقاد.

١٢- ح: استحقاق.

وَلَوْ لَا صِحَّةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَمَا عَلِمَ الْمُقْلَاءُ تَرَاثُفَ دَمِيهِمْ<sup>١</sup> مِنَ الْحَقِّوَقِ .  
 وَنَحْنُ الْآنَ قَاطِمُونَ كِتَابَنَا هَذَا ، فَقَدْ أَنْتَهَيْتُمْ فِيهِ<sup>٢</sup> إِلَى الْأَمْدِ<sup>٣</sup>  
 الْمَقْصُودِ ، وَالْمَعْرَى<sup>٤</sup> الْمَطْلُوبِ ، وَإِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - الرَّغْبَةُ<sup>٥</sup> فِي أَنْ  
 يَغْفِرَ لَنَا زَلَلًا<sup>٦</sup> ، إِنْ كَانَ جَرَى فِيهِ مَا اعْتَمَدْنَا<sup>٧</sup> وَلَا أَرَدْنَا<sup>٨</sup> ، وَ أَنْ  
 يُوقِرَ ثَوَانَهَا عَنِّي مَا وَافَقَ الْحَقَّ وَ تَصَرَّه<sup>٩</sup> وَ كَشَفَ عَن قِبَاعِهِ وَأَطْهَرَهُ ،  
 وَلَا يَتَحَجَّبْنَا<sup>١٠</sup> بِشَيْءٍ<sup>١١</sup> مِمَّا سَطَرْنَاهُ وَ ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ<sup>١٢</sup> الْمُوَافَقَةِ يَوْمَ  
 الْحِسَابِ وَ نَشْرِ الْكِتَابِ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .



- |                            |                            |
|----------------------------|----------------------------|
| ١ - ج : دَمِيهِمْ .        | ٢ - ح : - فَقَدْ .         |
| ٣ - ب : - فِيهِ .          | ٤ - الف : - إِلَى .        |
| ٥ - ج : اِمْتَدَاد .       | ٦ - الف و ب : الْمَعْرَى . |
| ٧ - الف : - الرَّغْبَةُ .  | ٨ - ب : اعْتَمَدْنَا .     |
| ٩ - الف : - يَضَعِيلُنَا . | ١٠ - ب : شَيْءٍ .          |



## فهرستهای مقدمه مصحح

- ۱- فهرست نامهای حاصی که در مقدمه آمده است
- ۲- فهرست اقوام و جماعات
- ۳- فهرست کتب
- ۴- فهرست لغات و مصطلحات
- ۵- فهرست بلاد و امکنه
- ۶- فهرست کتابخانه ها
- ۷- فهرست چاپخانه ها
- ۸- فهرست مندرجات

## رمزها

- ۱- (د) - دبل (پاورقی)
  - ۲- (وذ) - متن و ذیل
- اگر این رمزها قبل از ویرگول یا نقطه باشد به شماره قبل اختصاص دارد و اگر قبل از شماره باشد همه شماره های بعد را شامل میشود.
- ۳- شماره سیاه علامت این است که موضوع در آن صفحه شرح گردیده است

## فهرست نام‌هایی که در مقدمه آمده است

الف	
شیخ آقا بزرگ (تهرانی) : نه ، هجده تا بیست و سه .	ابو احمد (پدر مریضی) : یک
آمدی : بیست و شش	ابو احمد موسوی : یک .
ابراهیم (جد مرتضی) : هشت .	ابو حمده نقشبند : هفت
ابراهیم بن موسی الکاظم : یک .	ابو اسحاق صابی : چهار .
ابن ابی الحدید : دو (ذ) ، چهل و چهار .	ابو الاسود دؤلی : شانزده .
ابن اثیر : هفت (ذ) ، چهل و سه .	ابوبکر اندری : بیست و هفت
ابن اثیر جرجی : ده (ذ) .	ابو تمام : بیست و شش .
بن شریس : نوزده .	ابو جعفر احمد قلی : بیست و هفت .
ابن انباری : ده .	ابو جعفر محمد بن علی شمعانی : بیست و هفت .
ابن ابراج طرابلسی : (ذ) چهار ، هفت .	ابو جعفر محمد (فرزند مرتضی) : هشت .
ابن جوزی : پنج ، (ذ) هفت ، هشت .	ابوالحسن محمد بن محمد انصاری : شانزده
ابن خلکان : یک (ذ) ، هشت ، نه (ذ) ، چهل و چهار .	(ذ)
ابن ذرید : ده .	ابوالحسن بصری : چهار (ذ) ، دوازده ، پانزده .
ابن بروسی : بیست و شش	ابوالحسن البصری : بیست و هفت .
ابن ساعه : بیست و یک	ابوالحسن المحسن بن محمد بن الناصر الحسینی
ابن شهر آشوب : هفده ، بیست و چهار ، سی و چهار (ر) .	الرسی : نوزده .
ابن محمد صادق شریف : چهل و سه .	ابو حنیفه : بیست و هفت .
ابن المصنف (مفید) : نه .	ابوسعید محمد بن عبدالرحیم (عمیدان دوله ، وزیر) : هفت .
ابن بابیه : دو ، ... (الخطیب) نه .	ابوعبدالله نحتری : بیست و شش .
ابن نباته سعدی شاعر : نه .	ابوالعباس بن شریح : بیست و هفت .
	ابوالعباس احمد الاسام القادر بالله امیر المؤمنین : شش

ابو منصور محمد بن منصور : عهد الملک

کبری بی بوری : سرده (د) .

ابو هاشم (حبائی) : بیست و هفت .

ابوالهدیل العلاف : هیجده .

ابوعلی سالار بن عبدالعزیز : پانزده

ابوعلی محمد بن الحسن الجعفری : هشت

ابی علی محمد بن همام : سی و چهار .

احمد فرزند ابو قاسم سیاه : هشت .

احمد بن ابی عبدالله برقی : بیست و هفت .

احمد بن الحسن (جد نادری مرتضی) : دو

احمد بن احمد بن سید شمس : عشب

حمد بن حسن : بیست و شش

حمد بن اسمعیل بیست و پنج

۱۰۰ - بمبر و شش .

امام دوازدهم : هیجده .

امام منتظر (عج) بیست و شش .

امیر احمسن علی (عده لاله) : ده .

امین عالی : چهل و چهار .

ب

بختی : بیست و شش

بختیار مراددوله : پنج .

ابای بدیع ارباب مرور در (استاد د شگاه) :

چهل و هشت .

بصروی : شانزده (وژ) ، هفده ، هیجده ،

سی و چهار .

بعوی ده .

بهاء الدوله : شش .

بیج بهای بیست و چهار .

ابو عبدالله بن التان : سه (ذ) .

ابو عبدالله جعفر بن محمدالدوریستی : سی و ده

ابو عبدالله الحسین (فرزند مرتضی) : هشت

ابو عبدالله محمد بن عبدالملک التیامی :

بیست و سه .

ابو عبدالله محمد بن محمد بن لعمول ، سعید

ابن المعلم : نه .

ابوالملاء : هشت و سی و دو .

ابوالملاء معری : چهار ، هفت ، بیست .

ابوالملاء المعری : بیست و دو .

ابوعلی (حبائی) : بیست و هشت .

شیخ اوانج کر حکمی - بیست و هفت ( )

ابوالفتح محمد بن علی الکراچی : دوازده

بیست و هشت .

ابوالفتح نیشابوری نحوی : هشت .

شیخ ابوالفضل ابراهیم بن الحسن لاهی

هیجده ، نوزده

ابوالقاسم لاهی : بیست و هفت .

ابوالقاسم حسین بن علی معری : هیجده .

ابوالقاسم حسین بن علی معری : بیست و دو

ابوالقاسم عریض بن محمد بن حیات دلاوی

بیست و پنج .

ابوالقاسم علی بن حشیش انکاسب : ده

ابوالقاسم التیامی : هشت .

ابو محمد ظروش ، حسن بن علی ، ناصرالحسن

الناصر الکبیر : پنج .

ابو محمد حسین بن موسی ( پدر مرتضی به

قتل از این جوزی) : شش .



ب

بیمبر: سی و دو .

بیمبر اکرم: بیست و شش .

ت

تلکبری: ده .

توخی: ده .

تهراسی (آقا شیخ آذربزرگ): چهل و چهار .

ث

ثمالی: هفت ، چهل و چهار

ثمانی: یک ، هفت .

ج

جاحظ: بیست و پنج .

جانیل: بیست و هفت

جوهری: ده .

ح

حیدر حسن (کاتب نسخه الف): سی و پنج

احسن بن ابی عمیر العسلی: بیست و هفت .

شیخ حسن بن الشیخ محسن جواهری:  
بیست و چهار .

الحسن بن علی (از احاد ابدوری): دو .

الحسن بن علی ، الناصر الکبیر ، الأطروش:

دو ، پنج .

الحسن بن محسن بن حسن الحسینی لاعمری  
سی و پنج .

حسن اطروش: چهارده

حسن ، الناصر الصغیر: دو ، پنج

سید حسن موسوی حرانک: (دویسده مقدمه

تهذیب چاپ نجف): نه (د) .

سید حسین (عبد السلام): هشت .

حسین (پدر مرتضی): یک .

الحسین بن علی بن الحسین بن بابویه قمی:

۵۵

الحسین بن علی بن الحسین وزیر مغربی: ۵۵

سید حسن مجتهد: سی و چهار .

حمزة بن عبدالعزیز الدیلمی: یازده .

سید انجیری: بیست و چهار .

ح

حو ساری (صاحب روضات العبد): چهل و چهار

خدیجه (خواهر سید): هشت ، نه .

خرسان (سید حسن موسوی): بیست و هفت

(د) .

خطیب (عبدالرحیم بن لباثه): نه .

خطیب بغدادی: هشت (ذ) ، ده .

ذ

ذوالثمانین: یک ، هفت .

ذوالعبدین: یک ، شش .

ر

رشید الصغار: هشت (ذ) ، بیست و چهار .

رسی: دو ، شش ، هفت ، هشت (و د) .

بیست و شش .

رمی ابوالحسن: شش .

ر

رشید ریس لدین بسامی: سی و چهار .

ریس (خواهر مرتضی): هشت ، نه

س

سیط کوکی غاملی: هفت .

شیخ سعید بن هبة الله بن الحسن راوندی : پنج  
ساز : یازده .

سلازمین عبدالعزیز : چهار (د) ، هشت ،  
پانزده .

شیخ سلیمان مهرشتی : بیست و دو .  
سماوی ( شیخ محمد ) : شش (ذ) ،  
بیست و چهار .

سول بن حمد ندیمی : ده .  
سید (بررسی) : سه ، هفت ، نه ، یازده ،  
پانزده ، بیست و پنج ، بیست و هفت  
تاسی و دو ، سی و چهار ، سی و هشت  
ش

شافعی : بیست و هفت .

شریف ( بررسی ) : هشت ، هجده ،  
بیست و یک ، بیست و پنج .  
شریف ابوالحسن علوی عمری نایب ،  
ابن صوفی : هفت (د) .

شریف بررسی : شش ، نه ، یازده ، چهارده ،  
هفده ، بیست و یک ، بیست و دو ،  
بیست و چهار ، بیست و پنج .

اشرف المریدی : بیست و دو .  
آقای شهابی (استاد دانشکده) : چهل و پنج .  
شهید : نه ، بیست و یک ، سی و چهار .

شیخ (طوسی) : یازده

شیخ شهید : شانزده ، بیست و یک .

ص

صاحب دب امرتسبی : سیزده (و د) ،  
چهارده ، هجده ، تا بیست و شش ،

یست و هشت ، سی و نه ، سی و چهار .

صاحب بعار : شانزده .

صاحب تذکره (التبصرین) : هجده .

صاحب ریاض العلماء : بیست و پنج ،  
سی و چهار .

صاحب معالم : بیست و نه ، سی .

صاحب نسخه : سی و هشت .

سید صادق کمونه : بیست و چهار .

شیخ صدوق : ده .

صدیقی : ده .

ض

سیدضیاءالدین فضل الله : پنج .

ط

طاطری : بیست و یک .

شیخ طوسی : بیست و دو .

شیخ طوسی : چهار (د) ، هفت (د) ، نه ، ده ،

یازده ، چهارده ، پانزده ، چهل و چهار .

ع

شیخ عبدالرحیم بغدادی ( ابن الاخوة ) :  
نه .

عبدلرحیم بن بکاة الحصبی : نه .

دکتر عبدالرزاق محی الدین : یک (ذ) ،

چهل و چهار ، چهل و نه .

عبدالله بن جعفر بن محمد بن موسی بن جعفر

ابومحمد البوریستی : سیزده (ذ) .

عبدالوهاب بن علی الحمیمی : چهار .

عبدالوهاب العینی : هفده .

عثمان بن جتی : چهار .

علامه (حی) : چهار و چهار .

علامه حلی : چهار ، پنج ، چهارده ،  
چهل و هشت .

علم الهدی : یک ، چهار (ذ) ، هفت .

علم الهدی علی بن نعیم الموسوی نرقصی  
سی و پنج .

علی (علیه السلام) : بیست و چهار

علی (سید مرتضی) : یک .

شیخ علی آخوندی : نه .

علی بن ابی طالب (علیه السلام) : هفت ،  
بیست و چهار .

علی بن احمد الحسینی البدنی الاحمائی :  
سی و هشت .

علی بن الحسن (از اجداد سید) : دو

علی بن الحسین الموسوی : هفت .

علی بن الحسین بن موسی بن بابویه : بیست و هفت  
علی بن عمر الاشراف : دو .

علی بن محمد بن ... : سی و چهار

علی بن محمد الکاتب : سی و پنج

علی بن موسی العلوی : شش .

شیخ علی حدادی ، شاعرده .

عمر لاشراف (حد سید) : دو

عبدالدوله : یونسعد «محمد بن احمد بن ...»

عبد الرحیم : سیزده (ذ) .

غ

سید غزالی : پنج .

ق

قاسم (مادر سید) : یک . دو .

قصر الملك (وزیر) : شش ، هفت .

فضل الله بن علی الحسینی ابن الرضا : بیست و پنج  
ق

القادر باقه : شش ، هفت .

قاضی ابو یوسف مروسی : دوازده .

قاضی تاجی : شش

قاضی عبدالجبار معتری : پانزده .

قاضی عبدالجبار معتری : بیست و هفت (د)

قاضی عبد عرب بن عرب بن عبدالعزیز بن

البراج الطرابلسی : دوازده .

قدیمین : بیست و هفت .

قطب راوندی : نه .

قنار : بیست و هفت .

ک

کرمی عاصی : هفده .

کرمی : چهار .

کلبی : نوزده .

م

موری : شش (د) ، چهل و چهار .

محمسن اعرجی : سی و پنج .

شیخ محسن جواهری : پنج .

شیخ محسن بن الشیخ شریف جواهری نجفی :

بیست و پنج

محمدرسانی (صاحب کتابه لاصول) :

سی و یک (ذ) .

(حضرت) محمد (ص) : سی و هشت .

محمد بن ابراهیم بن محمد العمانی : شانزده

محمد بن احمد بن محمد : بیست و هفت

- محمد بن العین بن علی الطوسی : یازده .  
 محمد بن عمران الکاتب : ده .  
 محمد بن محمد بن شعث : ده .  
 محمد بن موسی : یک .  
 محمد ابوالفضل ابراهیم : بیست و پنج .  
 محمد باقر خواصاری : یک (ذ) .  
 محمد بدرالدین محمد بن احمد : بیست و پنج .  
 محمد تقی بن میرزا سرور و شمس چمن و شمس  
 شیخ محمد حسن جواهری : بیست و پنج .  
 شیخ محمد درویش : بیست و چهار .  
 شیخ محمد مرتضی : بیست و پنج .  
 شیخ محمد مهدی : بیست و چهار .  
 میرزا محمد علی مدرس تبریزی خیابانی :  
 یک (ذ) .  
 سید محمد علی فیاض اتوخی : سی و پنج .  
 آقای سید محمد مسکوه : یک .  
 سی و پنج ، چون و هفت .  
 آقای محمود شهابی ( استاد دانشگاه ) :  
 حق و پنج .  
 مرتضی اندام بدی ( یک ، دو ، چهار  
 شش ، هفده ، بیست و یک ، بیست و هفت  
 سی سی و چهار ،  
 سید مرتضی : یک ، چهار ، پنج ، هفت  
 ، پانزده ، شانزده ) ، هفده ، نوزده  
 بیست و دو ، بیست و چهار ، بیست و هفت  
 سی و سه ، چهل و سه ، چهل و نه  
 مرتضی ابوالقاسم : شش .  
 مرتضی مرتضی نصاری : سی و یک ( - ) .  
 پروانی : ده ، بیست و پنج .  
 دکتر مصطفی حواری : بیست و چهار .  
 محمد حمیدی : شانزده .  
 محمد رسول الله ، سیرت ائمه اطهار و اهل بیت .  
 شیخ محمد ، سه ، پنج ، ده ، هفده ،  
 ، بیست و هفت ، سی و چهار (ذ) .  
 موسی بن ابراهیم : یک .  
 موسی بن محمد : یک .  
 موسی کاظم ( علیه السلام ) : یک ، دو  
 ن  
 ناصر ( جد سید ) : چهارده .  
 النبی المصطفی : سی و هفت .  
 نحاس : هفت ، ده ، پانزده .  
 نظام الدین بن حسین ( بوعلی شمس ) : سیدان  
 بن حسین ، محمد بن حسین ، موسی بن علی  
 دوازده .  
 نظام ( معتزلی ) : بیست و هفت .  
 نعلبونه : .  
 و  
 وزیر مغربی : سه (ذ) ، ده .  
 وزیریه العمیدیه ( عمید لدوله ) : میرده .  
 ه  
 سید هاشم بحرانی : سی و چهار .  
 ی  
 یاقعی : دوازده (ذ) .  
 یاقوت حموی : یک (ذ) .  
 یحیی بن حسین بن علی بن زیدی : شش  
 یعقوب بن ابراهیم لقیه البیهقی : سیزده .

## فهرست اقوام و جماعتی که در مقدمه آمده

### الف

### ر

راویان : سبوشی .

### ر

ریدیه ، برده .

### س

سفران و ثواب خاص : یستوشی .

### ش

شیعه : دو تا چهار ، چهارده ، پانزده ،

هفده ، بیست و شش ، بیست و هشت

(و-) ، یستوهش

الیمه سیرده .

شیعه اناعشری . چهارده

شیعه امامیه : دو ، سه ، سه ، چهارده ،

هفده ، یستوشی تا یستوهش .

### ط

طالین : یک ، پنج

### ظ

ظاهرین : سه .

### ع

عابه : یستوهشت ، یستوهشت .

العلماء : سیزده .

علماء امامیه : چهارده .

عنویان : دو

علویان طبرستان : دو .

### غ

آل بویه : پنج

شاعری : چهارده .

احبارین : سه

اشاعره : سه .

اشراف : شش .

اصوبین : چهار ، سی

ایمان : هفده ، یستوهشت (د) .

امامیه : دو ، سه ، هشت تا هجده ،

یست تا یستوهش ، یستوشی تا

یستوهش ، سی و دو .

انباء : شانزده .

اهل سنت : چهار ، ده ، یستوشی ،

یستوهشت .

اهل لمعه ، سی و پنج .

اهل مبدیقین : یست .

### پ

پرمیران : هفده .

پسپران : شانزده .

### ح

حجابیه : یستویک .

### د

دانشمندان شیعه : یازده .

دانشمندان عجم : یستوهشت .

دوستان بویهی : سه .

مخبره : بیست و یک .	غلان : بیست و یک .
مختهدین : بیست و هفت .	و
محبوبه : بیست و یک .	فاطمیان : معبر : شش .
معدناب : سی و چهار .	فقهاء : چهار : شش ، هفت ، دوازده ،
معدنئین : صد .	چهارده .
مشهد : بیست و یک .	فقهاء امامیه : دوازده .
مسترله : چهل و پنج .	مهاجرات : چهارده .
مسترله : پانزده ، شانزده ، بیست و دو .	المقهاء المتقدمین والمتأخرین : سیزده .
ن	ق
نواب شامس : بیست و شش .	نصابت : شش .
و	م
وزراء : شش ، هفت .	مکرمین : سه ، هجده .

## فهرست کتب که در عقده آمده است:

سده و پنج و بیست و شش (و) ،  
بیست و هشت ، سی و سه ، سی و چهار  
و ده ، چهل و چهار ، چهل و نه  
استهجار - یازده .  
الاستهجار فی اقصی الاقطار :  
سه رده

الاصحاح الشریعی بمقدمات و لغز و پنج  
صورت اربعه و نه - سه و هفت .  
الاحول الاعتقادیه : هفده .  
صورت اربعه و نه رده  
کتاب الاعتقادات : سیزده .  
اعیان الشیعه : چهل و چهار .  
افرنحو : چهل و چهار  
امالی : ده ، بیست و پنج .  
امالی المرتضی : بیست و پنج .  
انصار : سه (ذ) ، چهار ، چهارده ، بیست .  
الاتصار : سیزده .

اصحاب السیفین : هشت و نه .  
الامارات العتوی : دو رده .  
بقارالسیر فی الحرف و العرف : پنج شایده .  
وار : پنج ، شصت و چهار

### ب

بغار : هفده (ذ) .  
بغار لا تنوار : سیزده (ذ) .  
البرق یا البروق : سی و چهارده .

### الف

ابطال العمل بغیر الاحاد بیست و یک .  
الابواب ( کتاب الرجال ) : یازده  
ایات المعانی التي تکام علیها ابن جتی :  
سی و چهار .

احارۃ بصروی : شانزده (و) ، هفده ، هجده ،  
سی و چهار

اجوبة المسائل اندلییه : بیست و سه .  
حویده المسائل عشره بیست و سه  
اصحاح : شصت و نه

احکام اهل الباعه : هجده (و) .  
الاحکام الاستطایه : شش و نه  
اختصار الحدود والعقائ : چهار .  
احتصار علم المنطق : سه

احتصار ترویج مصنف ده  
الاحمدی القاسمین اسبح لعنه و سه مرتضی  
پنج .

احتیاج شریعی تمام ده .  
احباب شعر بعضی ده  
احبار شعر المسی ده .

ادب امرتصی یک (ذ) ، چهار تا هفت  
(ر) ، هشت تا یازده (و) ، دوازده ،  
سیزده و چهارده (و) ، پانزده تا هفده  
(ذ) ، هجده تا بیست و یک (و) ،  
بیست و دو ، بیست و سه ، و سه بیست و چهار





ییسابویه .

دیوان انشعب : هشت .

د

الدجیره : سوزده ، بیست و دو ، سی و سه .

دریعه بیست و دو ، بیست و سه ، بیست و هفت

بیست و هشت ، بیست و نه ، سی ،

سی و سه ، چهل و چهار

الذریعه (تهرانی) : چهار ، پنج .

الدریعه ای اصول لشریعه : یک ، بیست و شش

سی و پنج ، چهل و هفت .

ذریعه تهرانی : چهل و چهار .

ر

رجال ابوعلی : ده (ذ) پانزده (ذ) .

رجال نجاشی : نه .

ردعی ابی الحسین البصری : دوازده .

اردعلی اصحاب العدد : بیست و دو

الرد علی الزیدیه : سیزده .

الرد علی نقض الشافعی : چهار (ذ) .

اردعلی نو سه : یازده .

رسائل : سی و یک (ذ) .

الرسائل العشرون : هجده (ذ) .

رساله در شبهه ای بر حدیث « انت می

بسرله هارون من موسی » : پانزده .

رساله رملیه : بیست و یک .

رساله مقتعه : سی و چهار (د) .

رفع البدعه : هفده .

روضات الجنات : یک و دو (د) ، چهار تا

هفت (ذ) ، هشت (و) ، نه تا سوزده

(د) ، هفده (ذ) ، بیست و هفت (ذ) ،

سی و پنج ، چهل و چهار

ریاض المعلمه : چهار و پنج (ذ) ، هفت و

هشت (د) ، نه ، ده (و) ، یازده ،

پانزده تا هفده (ذ) ، بیست (ذ) ،

بیست و پنج ، سی و چهار (و) .

ربعه الادب یک (د) ، چهار (د) ، دوازده

(د) ، سیزده (ذ) ، بیست و سه .

س

سحی - روغید در پاسخ ز پرسش اهل موصل

پانزده .

سفندالرد : هشت (و) .

سواء احریف : بیست و پنج

ش

شامی : چهار (د) ، یازده و شانزده (د) ،

بیست (د) ، بیست و سه .

الشافی : یازده ، دوازده ، هفده ، سی و سه .

الشافی فی الامامه : پانزده ، هجده .

سدرات مذهب : ده (د) .

الشرائع (ابن بابویه) : بیست و هفت .

شرح ابن ابی الحدید ( یرنهج البلاغه ) :

دو (ذ) .

شرح الارشاد : سی و چهار .

شرح حسن العنم والعمل (تمهید الاصول) : چهار

(د) ، یازده ، دوازده .

شرح الرساله : سی و چهار (و) .

شرح رضی (بحر) : چهل و هفت (ذ) .

شرح قصیده السید العمیری : بیست و چهار

شرح مالا یسع تنبیه الفقیه علیه : دوازده : (د)

شرح مالا یسع جهله : دوازده .

شرح نهج البلاغة ابن ابی الحدید . چهل و چهار .

شرح نهج البلاغة راوندی : نه .

شهاب بیست و شش

شهاب فی اشعار و اشعار : بیست و چهار .

بیست و پنج .

ص

اصراء مستقیم : سی و چهار .

الصرفة : سی و چهار .

صهوة لطر : شانزده .

صلة الابار : سی و چهار .

ض

صوابط : بیست و هشت (د) ، چهل و چهار .

ط

طیف الخوال : بیست و چهار ، بیست و شش (ود) .

ع

العدد : چهل و نه ، بیست و دو .

عده الاصول : یازده ، بیست و هشت (ود) .

چون و چار ، چهل و پنج ، چهل و هشت .

عمدة یا العمدة : سی و سه

عمدة الطالب : هشت (ذ) .

عمدة اوی - دوازده .

عیون المعجزات . سی و چهار .

العیون والمعانی : هفده .

غ

غرر و درو : پنج ، بیست و یک .

امروز و فردا : بیست و پنج ، بیست و شش

ق

قواعد الادب : دوازده (مسجد) : چهل و چهار .

فصول : بیست و هشت (ذ) ، چهل و چهار .

فیصول المعجزة - هفده

فیصول المعجزة من فیصول المعانی : هفده

اموائد : عوالی فی شرح شریعہ الامالی :

پنج ، بیست و پنج .

فیوض (شیخ طوسی) : نه ، ده ، یازده

بیست (د)

فهرست کتابخانه مرکزی دانشگاه : چهل و چهار

فهرست کتب خطی : دوازده آسان قدسی :

پنج (ا) ، - مرده (د) ، - بیست (د) ،

بیست و نه (د)

فی من یومی عن الامام بیست و دو

ق

قاموس - چهل و چهار .

قرآن : شانزده ، نوزده ، سی و چهار .

قطعة من مسائل الخلاف فی اصول الفقه :

سی و سه .

قوانین : بیست و هشت ، چهل و چهار .

ک

الکافی : نوزده

کامل (این اثیر) : دو ، شش ، هفت ،

ده .

الکامل (این اثیر) : دوازده .

مسائل عن البراءة : سه (د) لیسن  
المسائل ثمانية : سه (د) لیسن  
وینک، یمنوسه

مسائل حرمة : سه (د) .  
المسائل العلوية : یست وینک .  
مسائل العلاب : چهارده .

مسائل الرسة الاولى : نوزده .  
المسائل الرسة الثانية : نوزده .

المسائل الطرابلسية : چهارده .  
المسائل الطرابلسية : سه (د) .  
المسائل الطرابلسية الاولى : هیجده .

المسائل الطرابلسية الثانية : نوزده .  
المسائل المعربة : سی و چهار .  
مسائل في اصول النقة : نوزده

المسائل المطالبات : نوزده  
المسائل الموصلية : سه (د) .

مسائل اصولية : دوازده (د) سه (د)  
یمن

لمسائل حوسنة : سه (د) لیسن  
سه (د) لیسن  
یمن وینک

مسائل في عصمة : حده (د) لیسن وینک  
سه (د) لیسن  
یمن وینک

مصباح حد حده : نازده

لمعالم (ابن برح) : دوازده

معالم (اصول) : یست وینک (د) .

المکمل من التبر : سه (د) لیسن

کشف الشیخ : سی و سه (د) لیسن

کفاية (الاصول) : سی و سه (د) لیسن

الکفایة فی عباد : سه (د) لیسن

کنز الفوائد : دوازده ، یست وینک .

## ل

لسان العرب : سه (د) لیسن

## م

مسبوه (شیخ موسی) : نازده

سه (د) لیسن

مجموعه : سه (د) لیسن

نوزده (د) ، یست وینک و یست وینک (د) .

یمنوسه

مجموعه : سه (د) لیسن

مجموعه من کلام المرتضى فی فروع الکلام :

یمنوسه

مجموعه : سه (د) لیسن

مجلس : سه (د) لیسن

لمحكم و محله : سه (د) لیسن

مختلف الاحکام : سه (د) لیسن

المعجم : نازده

المعجم فی وینک : سه (د) لیسن

مسائل بی غده : سه (د) لیسن

مسائل صول : سه (د) لیسن

مسائل هل مصر : سه (د) لیسن

مسائل اهل الموصل : چهارده (د) .

مسائل اهل الموصل : چهارده

مسائل اهل الموصل الاولى : سه (د) لیسن

- نیست و نه (ود) ، سی ، چهل و چهار .  
 معالم العلماء : دوازده ( ذ ) ، شانزده ،  
 هفده ( ذ ) ، هیجده .  
 معجم الادباء ، یک ( د ) ، شش ( د )  
 معجم البلدان : سیزده ( ذ ) .  
 معجم الشعراء : ده .  
 معونة اطراف فی اسحراح - هده المرائس :  
 دوازده ، سیزده .  
 المفتی : پانزده ، بیست و هفت ( ذ ) .  
 المفتی من الصباح : پانزده .  
 مقدمة فی الاصول : بیست و دو .  
 المقرب : دوازده .  
 المقنع : یازده .  
 المقنع فی التبیان : هفده ، هیجده .  
 الملخص : دوازده ، نوزده .  
 الملخص فی الاصول : بیست و یک  
 مناظره سید با ابوالعلاء معری : بیست .  
 مناظره الشریف المرتضی لابی العلاء المعری :  
 بیست و دو .  
 ساقب ، بیست و چهار .  
 مستطعم : دو ( د ) ، پنج ، شش تا هشت  
 ( د ) ، ده ( د ) .  
 المستطعم ( ابن الحوزی ) - چهل و سه .  
 المنجد : چهل و چهار .  
 سمی تصفیل الملائکه علی الانبیاء : بیست و دو  
 المنهاج : دوازده .  
 متوح القال : دو .  
 الموازنه : بیست و شش .  
 موشح : ده  
 المهذب ، دوازده .  
 ن  
 ناصر دین : دو ( د ) ، پنج ( ود ) .  
 الناصریات : چهارده .  
 النصیر فی تفسیر کلام صاحب التفسیر :  
 دوازده  
 نفس السامی ، چهار ( د ) ، پانزده .  
 نفس علی ابن حسی فی الحکمة والمحکمی :  
 سی و چهار .  
 نقص علی النقص : پانزده .  
 کتاب الوارد ( کر حکمی ) : دوازده .  
 کتاب النوادر ( ابو جعفر احمد قمی ) : بیست و هفت .  
 نیایه : یازده .  
 نیایه الاصول : چهل و پنج ، چهل و هشت .  
 نهج البلاغه : نه ، چهل و چهار .  
 و  
 رساله واسطیه : بیست و یک .  
 وبس الاعیان یکثرت ( ندرت ) ، چهل و چهار .  
 الولاية عن العیاض : هیجده  
 الولاية من قبل الظالمین : سه ( ذ ) ، ده ،  
 هیجده .  
 ■  
 الهدایا : ده .  
 ی  
 یتممة النهر : چهل و چهار .

## فهرست تغییرات و مصطلحات علمی که در مقدمه آمده است

الف	احداث :
آراء اصلی و فرعی : سه .	یست و هشت .
آراء امامیه و یا متکلمین : سه .	احبار : یارده ، یست و هشت ،
آراء اهل سنت : یست و هفت .	یست و هشت ، سی .
آراء دانشمندان عامه : یست و هفت	احلال بطلی یا معسوی : سی و هشت .
آراء سید (تأثیر ...) : یست و هشت .	اداه : سی .
آراء سید در اصول سه : یست و هشت .	ادب دو تا شش ، نه ، یارده ، یست و چهار
آراء معتزله : یست و دو .	یست و پنج .
آباب : هفده ، چهل و هشت .	ادبی : چهار ، یست و چهار .
آیه : یست و دو ، یست و نه ، سی و یک .	کسب ادبی : چهل و هشت .
اباحه : یست و شش ، یست و نه ، سی و سه	ادله : یست و هفت ، یست و هشت ، سی و یک .
ایات معانی : یست و شش .	ادله اصولیه لفظیه و عقلیه : سه .
اجازه (روایب) : سیرده (ود) ، نایزده (ور) .	ادله شرعیه : سی و سه .
اجتهاد : یست و شش ، یست و هفت .	استثناه : یست و نه ، سی و سه .
اجماع : پانزده ، یست و سه ، یست و شش	استخراج احکام : سی و سه .
یست و هفت ، یست و هشت ، سی و دو .	استدلال : یست و هشت .
سی و سه ،	استدلالاب : یست و هشت .
الاجماع : سیرده	استصحاب حال : سی و سه .
اجماع است : سی و سه .	استطراد : سه .
احادیث : نوزده ، یست و هفت .	استعمال (ظاهر ...) حقیقت است : یست و نه .
احادیث نبویه : هفده .	استعمال اعم و حقیقت است (عقیده مشهور) -
احتجاج : یست و دو .	یست و نه (ذ) .
احکام : سه ، یست و شش ، یست و هفت .	استعمال لفظ در بیشتر از یک معنی :
سی و سه .	یست و هشت .
احکام شریعت : یست و سه .	استفتاء : سی و سه .
	استنباط احکام : سه .

- اشتراک استثناء عقیب جمل بین رجوع به جمیع واخیره - یستونه
- اشتراک الفاظی که ادعاه وضع آنها برای عموم شده و لغت بین عموم و خصوص : یستونه .
- اشتراک امر بین ایجاب و ندب : یستونه
- اشتراک امر بین فور و تراخی : یستونه .
- اشتراک امر بین موقوفه و تکرار : یستونه .
- اشتراک صیغه امر بین امر و ایجاب : یستونه
- اشترک بلفظ مرتب اول و ثانی : یستونه .
- اصل : یستونه ، سی و یک ، سی و سه .
- اصل حقیقت : یستونه .
- اصل عدم حجت : سی و دو .
- اصل کلی : سی و یک .
- اصل لغت : سی ، سی و یک .
- اصول ( دو ، سه ، پنج ، دوازده ، یستوهشت (وژ) ، یستوهشت ، یستونه ، سی و سه .
- اصول دین : یستوهشت
- اصول شیعه امامیه : یستوهشت .
- اصول عقائد امامیه : یستودو ، یستومه .
- اصول فقه : یک ، یازده ، دوازده ، یستونه ، یستوشش تا یستوهشت .
- اصول فقه : چهارده ، نوزده ، سی و سه
- اصول لفظیه : یستونه ( د ) .
- اصولی : یستودو .
- اصولی ( عقائد ... ) یازده .
- اصوبین ( مسائل ... ) : یستوهشت .
- اطلاق : سی .
- اعتقادی ( مسائل فقهی و ... ) و ( مسائل ... ) چهارده ، یست .
- اعتماد : یست .
- عبار قرآن : سی و چهار .
- اعراب : چهل و شش ، چهل و هفت .
- اعراب گذاری : چهل و شش
- اقبال : یستوشش .
- اکمال عدد : یستودو .
- الفاظ عموم : سی و یک .
- القاء کلام ظاهر در معنای غیر مراد بدون نصب قریه در حال خطاب از تکلم حکم قبیح است : سی و یک
- ایام : یازده ، یستودو ، یستونه .
- یست و چهار ، یستوشش
- ایام سطر : یست و سه ، یستوشش
- ایات حج : پنج ، شش .
- ایامت : دوازده ، یازده ، هجده ، یستودو ، یستونه
- ایامی : یازده ، هجده ، نوزده .
- ایامی اثنا عشری : چهارده
- اسر : یستوشش ، یستونه .
- انشاء : سه .
- ان : چهل و هفت .
- اواسر : یستوهشت ، سی .
- ایجاب : یستونه ، سی
- ایمان : یستونه .
- ب
- بایه تعدیه : یستودو .
- بداء - یازده .

ترجیح : سی و یک	بدل : سی
تشیع : بیست	بعث : هفده
تطابق فعل و فاعل از لحاظ تذکیر و	بلع : شانزده
تأثیر : سی و پنج	بهشت : هفده
عارض : سی و یک	بیان : سی
تعد : سی و دو	پ
تعبد به خبر واحد : سی و یک ، چهل و سه	پادشاه : شش
تعبد به قیاس : سی و دو	پیمبر : پانزده
تفسیر : دو ، پنج ، پانزده ، بیست و دو ،	پیمبری : سی و دو
بیست و پنج	ف
تفصیل (برسیل ...) : سی و سه	تأخیر بین : سی ، سی و یک
تقلید : سه ، بیست و شش	تأخیر بدانی از وقت حاجت : سی
تکرار : بیست و نه	تأخیر بین از وقت خطاب : سی
تکلیف : بیست و نه	تأخیر بین عدم : سی
تزه (از شروط مفتی) : سی و سه	تأخیر بیان معلول : سی
نویسد بسمبوردو	تاریخ : بیست و پنج
توضی (لتوضاً) : بیست و هشت	تأییدات فقهی : چهارده
توبه : سی و دو ، سی و سه	تأیید : سی و پنج
تیمم : سی و چهار	تبعیت فعل از مضمون : سی و دو
ث	تبعیت بروحه اقتداء : سی و دو
تفه : ده ، پانزده	تحریر در قراءت : شانزده
ج	تخصیص اکثر : سی
جائز : هجده ، سی تا سی و دو	تخصیص عام : سی
حدل : سه ، چهار	تخصیص کذب به خبر واحد : سی و دو
جواز : سی ، سی و دو	تحریر : سی و یک ، سی و سه
حوار تأخیر : سی	تذکیر : سی و پنج
حوار تعبید به قیاس : سی و دو	تراخی : بیست و نه

خير: ييست وسته، (مبحث...) : چهل و هشت  
خير واحد : سه ، نوزده ، ييست وسته ،  
سي و يك ، سي و دو ، چهل و سه .  
خيرهای كاهنان : نوزده .

خصوص : هنده ، ييست و شش ، ييست و هشت  
ييس و نه ، سي ، سي و يك  
خطاب : ييست و شش ، سي ، سي و يك .  
خطابات : ييست و نه .

خطابی (اسلوب ... بالغ) : شانزده .  
خلافی (مسائل ...) : چهارده .  
حلیفه (... عباسی) : شش

## د

دارالخلافة : شش  
دخول قول معصوم در اقوال مجمعين :  
سي و دو .

دليل : سي قاسي و سه .  
ديبر حدید : سي  
دليل موجب قطع : سي و دو  
دورح : هنده  
ديامت (از شروط مفتی) : سي و سه .  
دين : سي و سه .

## ر

رافعی : ده  
راوی : ميرده (د) .  
رويان : ييست و شش  
رأي : سه ، ييست ، ييست و هشت ، سي و دو ،  
سي و چهار .  
رؤيت هلال : ييست و دو .

## ح

حج : پنج ، شش ، سي و دو .  
حج (هسته ...) : سي  
الحج : شش .  
حجب : ييست و سه ، سي و يك ، سي و دو ،  
سي و سه .

حجبي قوی : چهارده .  
حهيت : ييست و هشت ، سي و يك ، چهل و سه  
حهيب خير واحد : سي و دو  
حدوث عالم : ييست و دو .  
حديث : ده ، يازده .

حرمت نماز جمعه : يازده .  
حروب (مبحث ...) : چهل و هفت  
حروب بشبه بالفعل : چهل و هفت  
حروف هجاء : ييست و چهار .  
حسن : حسن : سي و سه .  
حظر : ييست و شش ، سي و سه .  
حقت : ييست و هشت ، ييست و نه .  
حقیقی (معی ...) : ييست و هشت ، ييست و نه  
حکم : سي و سه

حکم عمر به حسن حساب و فتح صبح :  
سي و سه .

حكيم : سي و يك .

## خ

خاص (عاسی که از آب ... اراده شده :  
شاد رده .  
خو نفلان روايت برراوی (القرعة عليه) :  
ميرده (د) .



- رجال (علم رجال) : یازده .  
رجوع عایی به مفتی : سی و سه .  
رحمت و عزیزم : شانزده .  
رد سرسبیل : سی و یک .  
رسالت : بیست و سه .  
روایت : سیزده (د)، چهل و هشت .  
روایات با واسطه : سیزده (ذ) .  
روایت شش، نه تا پانزده، سیزده، بیست و پنج .  
روره : بیست و دو .
- ر
- رعایت امامیه : سه ، چهار .  
زعیم مذهبی : پنج ، یازده .  
زمان غیبت : یازده .  
زندگی شهیدان پس از مرگ : نوزده .  
زیدی : چهارده .
- س
- سبب : بیست و نه، سی .  
سنت : سی و سه .
- ش
- شاهد : سی و یک .  
شهادت (حل ...) : سی و سه .  
شرط صحت تکلیف : بیست و نه .  
شرائع سابقه : سی و دو .  
شرط : سی و یک .  
شرط صحت عمل : بیست و نه .  
شرطیت : سی و یک .  
شرع : سی و یک .
- شعر : سه .  
عقافت : هفده .  
شک : سی و یک ، سی و دو .  
شک در حجیت مساوی است با قطع به عدم حجیت .  
سی و یک .  
شکل کلمات : چهل و شش .  
شیدن روایت زراوی (السمع سه) :  
سیزده (د) .
- ص
- صحت تکلیف : بیست و نه .  
صحت عمل : بیست و نه .  
صراط : هفده .  
صحیره (گهاگ ..) : شانزده ، هفده .  
صفا خدا - هفده .  
صفا حد وید : بیست و سه .  
صعب علم حاصل از حس : بیست و سه .  
صفت شمع و متحمل هفت : چهل و سه .  
صناعت خطابه : نه .  
صیاب دس (از شروط مفتی) : سی و سه .  
صیغه امر ، بیست و نه .
- ض
- ضرورت : بیست و هفت .  
ضروری (علم ...) : سی و سه .  
ضروری : پانزده .  
ضرورت زندگی : سی و سه .
- ط
- طرق استدلال : بیست و دو .  
طرق روایت : بیست و پنج .

الطهره : بیست و هشت .	عدل : سی و دو .
طبع : بیست و شش .	عقلا : سی و یک .
ط	علائم حقیقت : بیست و هشت .
ظاهر : سی و یک .	عدت : سی و دو .
ظاهر از استعمال لفظ در معنی حقیقت است :	علم خداوند : نوزده .
بیست و ه	علم ضروری : سی و سه .
طن (بحث ...) : سی و یک .	عمره : سی و دو .
ظهورات قرآنی : سی و دو .	عموم : هفده ، بیست و شش ، بیست و هشت .
ظهور در عموم : سی و یک	بست و سه ، سی ، سی و یک (ود) .
سوا هر آیت : هفده	ع
ع	عالمی : ه
عام : سی ، سی و یک .	غایب : سی ، سی و یک .
عاسی که از آن خاص اراده شده : شانزده .	عجل : بیست و دو .
عبادات : بیست و نه .	غیبت امام دوازدهم : هجده .
عدالت (شروط مفتی) : سی و سه .	غیبت امام مقرر : بیست و شش .
عدس : بیست و دو	غیبت صغری : بیست و شش
عدم حجیت : سی و دو .	غیبت کبری : بیست و هشت .
عدم حجیت خبر واحد : چهل و سه .	غیر حاضر : سی
عدم حجیت قیاس : سی و دو .	ف
عدم الدلیل دلیل بر عدم است : بیست و دو	فاعل : سی و پنج .
عدم ورود تعبدیه قیاس : سی و دو	فناوی فقهی : نوزده
عذاب قبر : هفده .	فتح : چهل و هفت (ود) .
عربیت (ادب عربی) : سی و سه .	فقه : چهل و هفت .
عرف شرع : سی و یک	فوی : یازده ، بیست و هشت ، سی و سه .
عزم بر اداء : سی	فرعی (مسائل ...) : چهارده .
عریض (رحمت و ..) : شانزده .	فروع : دوازده ، بیست و نه
عصمت انبیاء : شانزده	فروعی (عقائد اصولی و ...) : یازده .
عقائد اصولی و فروعی : یازده	فعل : سی و پنج

مه : دو ، سه ، پنج ، يازده تا چهارده ،  
مورده ، ييست ويك .  
نقه شيعه اسميه : چهارده .  
نقهی : چهار ، ميرده ، چهارده ، نوزده ،  
ييست ، ييستودو .  
ارمقيه ( لمسائل .. ) ميرده .  
نقيه : نه .  
مسمه الهی : دو .  
مسمی محض : ييست ويك  
نلك ( علم نلك ) : دو ، هفت .  
نناء عالم : هفده .  
نور : ييستونه .

### ق

قاعده لطف : سي و دو .  
قبح منله : سي و سه .  
قبول يارود مراسيل : سي ويكه .  
قبيح و غير جائز : سي ، سي ويكه ، سي و سه .  
قبيح قطعی : سي و سه .  
قدر ( قصاو ... ) : شانزده .  
قدم عالم : ييستودو .  
فرستارو يت بر مييد ، ميرده ، ( ... بر مييد ) :  
ييست و پنج .  
قرآيه : سي و دو .  
قرينه : سي ويك .

قصيده : ييست و چهار .

قضاء ( حكم ) : دوازده .

قضا ( مدبر اد ) : سي .

قضاء ( ... و قدر ) : شانزده .

قطع : سي ويك ، سي و دو .

موانی : ييست و چهار .

قياس : ييست ، ييست و سه ، ييست و شش ،

ييست و هفت ، ييست و هشت ، سي و دو .

### ك

كاشف از رأي و نظر معصوم : سي و دو .

كافر : ييستونه .

كيره ( گاهان ... ) : شانزده .

كتاب ( قرآن ) : سي و دو ، سي و سه .

كتاب فقهی : چهارده .

كرسي كلام : يازده .

كروشه ( [ ] ) : چهل و هفت .

كسر ، چهل و هفت ( وژ ) .

كسره : چهل و هفت .

كفر : ييستونه .

كلام : دو ، سه ، پنج ، يازده ، نوزده ،

ييست و سه .

الكلام ( فون ... ) : ييست و سه .

كلامی ( بحثهای ... ) : چهار ، ( مسائل

فقهی و ... ) ، ( مشكلات ... ) ،

( نظرب ... ) : يوزده .

كوچك ( گاهان ... ) : هفده

### ل

لغت : دو ، ييست و پنج ، سي و سه .

### م

مؤمن : ييستونه .

مبين : ييست و شش .

- مشتابه: شانزده .  
 مفردات امامیه: چهارده، بیست .  
 متکلم: سه، نه، بیست و نه .  
 مجاز: بیست و نه .  
 مجازی: بیست و هشت، بیست و نه (ذ) .  
 مجازیت: بیست و نه .  
 مجرد استعمال: بیست و هشت .  
 مجدهین: سی و دو .  
 مجمل: بیست و شش، سی .  
 معال: شانزده، بیست و دو .  
 محدث (ان کت... فتوای): بیست و هشت .  
 محکم و مشبه: شانزده .  
 محکوم: سی و یک .  
 مخالفة الاجماع: سیزده .  
 مذاهب مختلفه: چهارده .  
 مذهب نه، دوازده، چهارده، پانزده،  
 نوزده، بیست و هشت .  
 مذهب زیدی: چهارده .  
 مذهب الفاضل: چهارده .  
 مذهب امامی: هیچ .  
 مذهب امامیه: چهارده، بیست و هشت .  
 مذهب ایشان (شیعه): هفده .  
 مراسیل: سی و یک .  
 سر: بیست و نه .  
 مسائل اصول الفقه: چهارده .  
 مسائل اعتقادی: چهارده .  
 مسائل خلائق: چهارده .  
 مسائل قرعی: چهارده .  
 مسائل فقهی: نوزده .  
 المسائل الفقهیه: سیزده .  
 سألہ فقهی: سیزده، چهارده، بیست .  
 سألہ قصا و قدر: شانزده .  
 مستحیل: بیست و هشت .  
 مستصحبان: بیست و شش .  
 عمل فیه: بیست و نه .  
 مشرك: سی و یک .  
 شروط: سی .  
 مصطلحات شرعیه: چهار .  
 مصلح: سی و یک .  
 مطلق: بیست و شش، بیست و نه، سی .  
 مظالم: پنج، شش .  
 معاد: بیست و دو .  
 معارف: پانزده .  
 معاتب: بیست و نه .  
 معانی: سه .  
 معترضی: پانزده، بیست و هشت .  
 معجرات: شانزده .  
 معجزه: بیست و نه .  
 معصوم: هفده، سی و دو .  
 معقود: بیست و هشت .  
 معنی (حکم بر شرط اسم): سی و یک .  
 معیا: سی و یک .  
 معاهم: سی و یک .  
 معنی: سی و نه .  
 معصنه: سی و یک .  
 معقول به: چهل و هشت .

- مفهوم : سی و یکک .  
 مفهوم شرط : سی و یکک .  
 مفهوم شرط و غایت : سی و یکک .  
 مفهوم غایت : سی و یکک .  
 مقصدی : سی و یکک .  
 مقدمات : سی .  
 مقدمات سببی : سی .  
 مقدمات واجب مطلق : سی .  
 مقدمات و حویی : سی .  
 مقدمات و خودی : سی .  
 مقدمه واجب : بیست و نه ، سی .  
 مقلدان : یازده .  
 معبد : بیست و شش .  
 مکلف : بیست و نه .  
 سموخ : شانزده .  
 موارنه : بیست و شش .  
 موحب : سی و دو .  
 موصوع : سی و سه .  
 مهرآسانه مبارکه : سی و هشت .  
 میران : هفده .
- ن
- ناسخ : شانزده .  
 نامی : بیست و شش .  
 نبوت : شانزده ، هفده ، سی و دو .  
 نبویه : هفده .  
 نحو : دو .  
 نحوی : بیست و دو .  
 نذیب : بیست و نه .
- نزل : قرآن حمده واحده : نوزده .  
 نسخ : بیست و شش ، چهل و هشت .  
 نصب قرینه : سی و یکک .  
 نظر : بیست و هفت ، بیست و هشت ، سی و دو .  
 نظرات : نوزده ، بیست و هشت .  
 نظرات کلامی : نوزده .  
 نظر در ساطع : پنج ، شش .  
 نفل : سی .  
 النقابة : شش .  
 نقابت طائیف : پنج ، شش .  
 نقابت عامه : شش .  
 نقطه گذاری : چهل و هفت .  
 نقیب طایفین : یک .  
 نقیب علویان : دو .  
 نکاح (لانتکح سائکح ابوک) : بیست و هشت .  
 نماز : بیست و نه .  
 نهی : بیست و شش .
- و
- واجب : بیست و نه ، سی ، سی و سه .  
 واجبات موسعه : سی .  
 واجب مطلق : سی .  
 واقفیت : ده .  
 وحبوب : سی .  
 وحبوب بدل : سی .  
 وحبوب حذر : نوزده .  
 وجوب عمل به خبر واحد : سی و دو .  
 وجوب واجب : سی .

وزع (از شرط معنی) : سی وسه .	ولایت از طرف خلقاء جور : هیجده
وزیر : ده ، هیجده .	ولایت بر اقامه حج : شش .
ومع : ده ، یست و هشت ، یست و نه .	ولایت بر مظالم : شش .
وعذ و وعید : هفده ، یست و دو .	ولایت تشریمیه و تنفیدیه : شش .
وعد : یست .	
وقف : هفت .	ی
ولایت از جانب حاضر : یست و دو .	یعی . سی و یک .

## فهرست بلاد و امکنه که در مقدمه آمده است

دانشکده (الهیات و معارف اسلامی): یکک .

دانشکده الهیات و معارف اسلامی چهل و هشت .

دانشگاه : سی و پنج ، چهل و سه .

دانشگاه تهران : سی و هشت .

دیلم : پنج ، چهارده .

ر

ری سیرده (د)

ط

طبرستان : دو ، پنج ، چهارده .

طرابلس : دوازده .

ع

عراق همت ، سیست و سه

ق

قاهره : دو و سه (د)، دوازده ، سیست و چهار ،

قم : پنج .

ک

کاظمین (مشهد ...) : هفت .

کربلا : همت .

م

محله کرخ (در بغداد) : هشت .

الف

آستان قدس شریزه (د)، سیست ، سیست و سه

(وژ) ، سیست و پنج ، سی و هشت .

آستانه سارکه سی و هشت .

ابرن : دو و سه (د)، پانزده ، سیست و سه (-) ،

پست (د) ، سیست و سه ، سیست و پنج ،

ب

بغداد : یکک (وژ) ، دو ، چهار ، هفت تا

به ، یازده ، همت ، سیست و چهار ، سیست

و شش ، چهل و چهار .

بولاق : هشت (د) .

بول : شش (د) .

ت

تهران : چهار (د) ، سیست و پنج .

ج

حریره : سیست .

ح

حلب : به ، یازده .

د

دارالحکله شش .

شهید امیرالمؤمنین : ده .

میافارقین : نه ، ده ، بیست .

مهر شش ، دوازده ، بیست و چهار ،

ن

نجف : نه (ذ) ، شانزده (ود) ، هفده ،

بیست و پنج .

بیست و پنج ، بیست و هفت .

موصل : پانزده ، بیست

و عبا اثری : یازده .



## کتابخانه‌هایی که در مقدمه آمده است

دارالکتب المصریه : بیست و شش .

کتابخانه آستان قدس - شازده ( د ) ، بیست ، بیست و سه ، بیست و پنج ، سی و هشت .

کتابخانه اسکوریال : بیست و شش .

کتابخانه دانشگاه : چهل و سه .

کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران - سی و هشت ، چهل و هشت .

## چاپخانه‌هایی که در مقدمه آمده است

چاپ حلبی : هشت ( د ) .

چاپخانه ( دانشگاه ) : چهل و پنج .

طبعخانه : هشت ( د ) .

طبع دارالحلبی : دو ( د ) .

مطبعة الجوائب - بیست و پنج ، بیست و شش ( د ) .

مطبعة دارالمعرفة : بیست و شش .

مطبعة السعادة : بیست و پنج .

مطبعة المعارف : یک ( د ) ، چهل و چهار .

مطبعة النعمان : نه ( د ) .

## فهرست مطالب مقدمه

- ۱- ترجمه مصنف : یکصد سی و چهار .  
نام و نسب او : یک - دو .  
آثار تحصیل او : دو .  
آثار سرجمیت و : دو  
مقام علمی و معنویات او : دو - سه .  
روش او در اصول و ترویج و بیان مطالب : سه .  
مترت علمی او بین معاصران : سه - پنج  
سرلت اجتماعی او : پنج  
توانگری و ثروت او : شش - هفت .  
وفات برادرش (رسی) . هفت - هشت  
مقبره او و برادرش : هشت .  
فرزندان او : هشت - نه .  
استادان او و ترجمه مختصر آنان : ده - یازده  
شاگردان او و ترجمه مختصر آنان : یازده -  
سیرده .  
آثار علمی و ادبی او و معرفی آنها : سیزده -  
سی و چهار  
معرفی کتاب حاضر و برخی از آراء اصولی  
او که در این کتاب آمده : سی و شش -  
سی و سه .  
اهمیت کتاب : سی و شش - سی و هشت .  
تأثیر آراء او در دیگر دانشندان : سی و هشت .  
برخی از آراء و نظرات او : سی و هشت -  
سی و سه .
- استعمال لفظ بیشتر از یک معنی : سی و هشت  
مجرد استعمال علامت حقیقت است : سی و  
هشت .  
کنار به دروع چون اصول یکصد : سی و نه .  
مقدمه وجودی واجب مطلقا واجب است :  
سی و نه و سی .  
نقضیه به امر چندی است نه به امر اول : سی  
تاخیر واجب موع یا بدل (عزم براداء)  
جائز است : سی .  
تعصیص اکثر جائز است : سی .  
تاخیر بیان از وقت حاجت تبیح و از وقت  
خطاب به تفصیلی جائز است : سی -  
سی و یک .  
مفهوم حتی در مورد شروط است حجت نیست : سی .  
تعبد به خبر واحد عقلا جائز و شرعاً غیر  
واقع است : سی و یک .  
بنا بر عدم حجیت خبر واحد ، بحث دو باره  
تعارض ، ترجیح ، تحبیر ، قبول و رد  
مراعیل و مانند اینها لازم نیست :  
سی و یک .  
تعصیص کتاب به خبر واحد حتی بنا بر حجیت  
خبر جائز نیست : سی و دو .  
تعبد به خبر به شرائع سابقه و توقف در آن :  
سی و دو .

- اجماع حجت است: سی و دو .
- ۳- کراهانی که اینجاسی (تصحیح) اجماع  
 داده‌ام: چهل و سه: چهل و هشت
- ۱- همین مقدمه: چهل و سه .
- ۲- تصحیح و کیفیت آن: چهل و چهار-  
 چهل و پنج
- ۳- بحثیه و تعلیق چهل و شش
- ۴- اعراب گذاری چهل و شش
- ۵- نقطه گذاری و غیر دلک: چهل و هفت: چهل و هشت  
 تذکر: چهل و نه .
- ۲- معرفی نسعی که در چاپ این کتاب  
 مورد استفاده واقع شده است: سی و چهار  
 سی و پنج و سه .

## فهرستهای متن کتاب

«الذريعة إلى اصول الشريعة»

- ۱- فهرست آیات کتاب
- ۲- فهرست روایات
- ۳- فهرست نامهای خاص
- ۴- فهرست اقوام و جماعات
- ۵- فهرست کتب
- ۶- مصطلحات و تعبيرات
- ۷- فهرست بلاد و امکنه
- ۸- فهرست اشعار و امثال کتاب
- ۹- فهرست مطالب

## فهرست آیات کتاب

«الذريعة الى اصول الشريعة»

شماره صفحه. شماره سوره و آیه

- وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ... بیست و دو (۱۷-۷۰)  
وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُفِّرْنَا عَنْهَا... ۱۴، ۲۰۸، ۲۳۳، ۲۴۱، ۳۵۱ (۱۲-۸۲)  
حَتَّىٰ إِذَا حَيَّاهُ أَمَرْنَا وَفَارَ التَّثَوُّرُ ۲۸ (۱۱-۴۰)  
أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۲۸ (۱۱-۷۳)  
مَا لِلضَّالِّينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۳۶ (۴۰-۱۸)  
أَقِمُوا الصَّلَاةَ ۸۲، ۳۹، ۳۳۴، ۳۴۲، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۸۰، ۳۸۶ (۱۰-۸۷ م)  
وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ۳۹ (۵-۳)  
فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ۳۹ (۶۲-۱۰)  
فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۵۷ (۲۴-۶۳)  
فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ... ۵۷ (۴-۶۴)  
وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا... ۵۸ (۳۳-۳۸)  
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۶۸، ۵۸ (۴-۵۸ م)

شماره صفحه شماره سوره و آیه

- وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ  
 ۵۸ (۷۲-۲۳)
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ...  
 ۵۹ (۸-۲۴)
- إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ  
 ۶۳ (۱۶-۹۰)
- لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ ...  
 ۶۷ (۲۴-۶۳)
- وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ  
 ۷۴ (۲-۱۹۶)
- مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ...  
 بیست و نه، ۷۸ (۷۴-۴۲)
- كَمَا نَكَدْتُ بِيَوْمِ الدِّينِ  
 ۷۹ (۷۴-۴۶)
- وَإِنْ كُنْتُمْ جُثْبًا فَاظْهَرُوا  
 ۱۱۰ (۵-۷)
- الزَّاسِيَةُ وَالرَّاسِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهَا مِائَةَ حَلْدَةٍ  
 ۱۱۱ (۲-۲۴)
- إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ  
 ۱۱۱ (۵-۷)
- فَقَضَّاهُ سَنَعَ سَعَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ  
 ۱۱۸ (۴۱-۱۲)
- وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ  
 ۱۱۸ (۱۷-۲۳)
- وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ  
 ۱۱۸ (۱۷-۴)
- إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا  
 ۱۲۷ (۹۴-۶)

شماره صفحه . شماره سوره وآیه	
٣٣٣، ١٢٩ (٢-٤٣م)	اقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ
١٤٠، ١٣٤ (٣-١٣٣م)	وَسِرْعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ
١٤٠، ١٣٤ (٢-١٤٨م)	فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ
١٦٠ (٢-٢١م)	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ
١٧٤ (٤١-٤٠م)	اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ
٣٥١، ١٨٣ (٤-٢٢م)	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...
١٨٤ (٢-٢٧٥م)	حَرَّمَ الرِّبَا
٢٣٣، ٢٠٨ (٨٩-٢٢م)	وَجَاءَ رَبُّكَ
٢٠٨ (٤٢-١١م)	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
٢١٣ (٢-١٩٦م)	تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِمَةٌ
٣٣٥، ٣٣٤، ٢٢٢ (٩-٦م)	اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
٢٣٠ (٢١-٧٨م)	وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ
٢٣٠ (٣٨-٢٢م)	إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ...
٢٣٢، ٢٣٠ (٦٦-٤م)	إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا
٢٣١ (١٥-٩م)	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

شماره صفحه. شماره سوره وآیه

فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ۲۴۶ (۱۵-۳۱۰م)

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ۲۴۶ (۴-۹۱)

إِلَّا مَنْ تَابَ ۲۶۰ صَرَّحَ المصنَّفُ

قدس سره في هذه الصَّحِيفَةِ (۲۶۰) أَنَّ قَوْلَهُ - تعالى - : «إِلَّا

مَنْ تَابَ» في آيَةِ القَدْفِ - الَّتِي هِيَ في سُوْرَةِ النُّوْرِ - وَلَيْسَ

كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ في مُورَدَيْنِ آخَرَيْنِ : أَحَدُهُمَا في سُوْرَةِ مَرْيَمَ

آيَةِ ۶۰ وَالثَّانِي في سُوْرَةِ الْفُرْقَانِ آيَةِ ۷۰ ، وَمَا في آيَةِ الْقَدْفِ

هُوَ قَوْلُهُ - تعالى - : «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» ، رَاجِعٌ ، وَلَعَلَّهُ قَدْ

نَقَلَهُ بِالمَعْنَى .

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً .. ۲۶۲ (۴-۲۴)

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ... ۲۶۹ (۴-۲۴)

وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ سِوَاكَ ، ۲۷۱ ، ۴۰۶ (۲-۲۸۲)

مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ۲۷۱ (۲-۲۸۲)

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ۲۷۲ (۵-۲۴)

وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۲۷۲ (۵-۲۴)



شماره صفحه. شماره سوره وآیه

(٤-٢٤م)	٢٧٣، ٣٩٣، ٤٠٤	فَمَنْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا
(٤ ٥٨)	٢٧٤	فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمَاطِعًا سِتِّينَ مِسْكِينًا
(٢٢٢-٢)	٢٧٤	وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ
(٣٠ ٩)	٢٧٤	حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ
(٩١-٤)	٦٠٩، ٢٧٥	فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ
(٩١-٤م)	٢٧٥	فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ
(١٠-٤)	٧٣٢، ٢٧٩	بُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...
(٢٣٦-٢)	٢٩٩	لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ...
(١-٦٥)	٢٩٩	يَا أَيُّهَا النَّسَاءُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ
(٢-٦٥)	٣٠٢، ٢٩٩	فَإِذَا نَكَحْتُمُ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ...
(٢٣٧-٢)	٣٠١	وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ...
(١-٦٥)	٣٠٢	إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ
(٢٢٨-٢)	٣٠٣	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ
(٢٢٨-٢)	٣٠٣	وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ
(٢٣٨-٢)	٣٠٥	إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ

شماره صفحه. شماره سوره و آیه

أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ٣٢١ (٤-٣)

وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ٣٢١ (٤-٢٢)

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ٣٢٣، ٣٢٧ (٦-١٥١)

(١٧-٣٣)

إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٣٢٣ (٨-٧٥)

وَلَا يَطْلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا ٣٢٣ (١٨-٥٠)

وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ ٣٢٣، ٣٩٣، ٣٩٩

(هكذا في نسخا، والصواب: فلا تقل، راجع ١٧-٢٣)

السَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ٣٢٥، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٤ (٥-٤١)

٣٤٦، ٣٥٠، ٧٨٠

الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ٣٢٥ (٢٤-٢)

وَمَا اتَّوَاحَقَهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ٣٢٧ (٦-١٤١)

فَقَدْ جَعَلْنَا لِرُلَيْيَّةٍ سُلْطَانًا ٣٢٧ (١٧-٣٣)

وَأَوْنَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ٣٢٧ (٢٧-٢٣)

أَحْلَلْتُ لَكُمْ نَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ٣٢٨ (٥-٢)

شماره صفحه. شماره سوره وآیه

- وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ٣٣٥ (٧٠-٢٤)
- إنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ٣٣٧ (٤٩-١٢)
- وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ ٣٤٢ (٣-٩٧)
- وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْجَاهِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ... ٣٤٥ (٢٣-٦٠)
- وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ٣٤٥ (٩-٣٥)
- وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ٣٤٨ (٥-٧)
- إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ... ٣٥٦ (٣٣-٥٦)
- وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيَاةَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ٣٥٨ (٢-٢٦٧)
- لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ السَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ... ٣٥٨ (٥٩-٢٠)
- يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ٣٦٠ (٥-٧٠)
- إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَدْخَبُوا بَقَرَةً .. ٣٦٤ (٢-٦٧)
- أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ٣٦٦ (٢-٦٨)
- إِنَّهَا بَقَرَةٌ أَفَاضٌ وَلَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ ٣٦٦، ٣٧١ (٢-٦٨ م)
- إِنَّهُ يَقُولُ ٣٦٧ (٢-٦٨ م)
- إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ ٣٦٧، ٣٧١ (٢-٦٩)

شماره صفحه. شماره سوره و آیه

- ما هی اِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَیْسَا  
(۷۰ ۲) ۳۶۹، ۳۶۷
- اِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا دَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ  
(۷۱ - ۲) ۳۷۱، ۳۶۷
- فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ  
(۷۱ ۲) ۳۷۳
- نُحْذِرُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ  
(۱۰۴ - ۹) ۳۸۶، ۳۸۰، ۳۷۷
- اِنْ حَاءَ كُمْ فَاسِقٌ بِسَاءٍ فَتَسَيُّوْا  
(۶ - ۴۹) ۳۹۳
- وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ  
(۶ - ۶۵) ۳۹۳
- وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ  
(۲ - ۶۵) ۳۹۳
- وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا  
(۹۸ - ۵) ۳۹۳
- وَلَا تَطْلُبُوْا فِيْهِمْ أَنْفُسَكُمْ  
(۳۷ - ۹) ۳۹۳
- وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا  
(۴۸ - ۲۵) ۳۹۶
- أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ  
(۸۱ ۹) ۴۰۳
- كُلُوْا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ  
(۱۸۷ ۲) ۴۰۷
- ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ  
(۱۸۷ ۲) ۴۱۶، ۴۰۸، ۴۰۷
- حَتَّىٰ يَظْهَرَ  
(۲۲۲ - ۲) ۴۰۷

شماره صفحه، شماره سوره وآیه

- يَسْمَحُوا لِلَّهِ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ٤٣٨ (٤١-١٣)
- وَنَادَيْنَا أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ٤٤٠ (٣٧-١٠٥)
- وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ٤٦٥، ٤٦٦ (١٦-١٠١)
- وَقَالَ الدِّيسَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ تَدُلُّهُ.. ٤٦٥ (١٠-١٥)
- وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُنَبِّئَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ٤٦٥ (١٦-٤٤)
- مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّهَا أَوْ مِثْلِهَا ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨ (٢-١٠٦)
- أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩ (٢-١٠٦)
- فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ٤٧١ (٢-٢٣٩)
- فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ ٤٧١ (٦٠-١٠)
- فَلَوْ لَا سَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ... ٥٣١ (٩-١٢٣)
- وَلِيَشْهَدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ٥٣١ (٢٤-٢)
- وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ٥٣١ (٤٩-٩)

شماره صفحه. شماره سوره و آیه

- إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ٥٣١ (٢-١٥٩)
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا... ٥٣٢ (٤٩-٦)
- لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ٥٣٥ (٩-١٢٣)
- مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ٥٣٥ (٢-١٥٩)
- أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ٥٣٦ (٤٩-٦)
- لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ٥٦٩ (٦٦-٦)
- لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ٥٨٢. ٥٧٦ (٣٣-٢١)
- فَاتَّبِعُوهُ ٥٨٢. ٥٧٦ (٦-١٥٣)
- فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ٥٨٢ (٢٤-٦٣)
- وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى... ٦٠٧ (٤-١١٤)
- وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ..
- ٦٠٨ (٢-١٤٣)
- كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ٦٠٨ (٣-١١٠)
- إِذَا حَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ٦٠٩ (٦٠-١٠)
- وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا ٦١٩ (٣-٩٧)

شماره صفحه. شماره سوره وآیه

وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ٦٤٠ (٧٥ ٢٢)

كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّبًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ

٦٦٧ (٣-٩٣)

وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ٦٩٨ (١٧-٢٦)

أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٦٩٨ (٢-١٦٩)

لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٦٩٨ (٤٩-١)

مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ٦٩٨ (٦-٣٨)

إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ٧٠٠ (٢٩-٤٥)

فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ٧٩١، ٧١٠ (٥٩-٢)

هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ

٧١١ (٥٩ ٢)

فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ٧١٣ (٥ ٩٨)

وَعَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ٧١٣ (هكذا في النسخ)

والصواب حذف الواو من قوله

«وعلى الموسع» راجع ٢-٢٣٦

شماره صفحه. شماره سوره و آیه

- فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَتَتَعَدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ ۷۱۳ (۳-۴)
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ... ۷۲۵ (۱-۶۶)
- قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ۚ ۷۲۵ (۲-۶۶)
- أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ۚ ۷۳۲ (۴-۴۲م)
- وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۚ ۷۳۷ (۵-۵۲)
- أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ۚ ۷۵۰ (۲-۲۷۵)
- يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ ۷۵۱ (۴-۱۷۵)
- وَالَّذِينَ يُتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ... ۷۵۲ (۲-۲۳۴)
- وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا نَزَلَتْكُمْ ۚ ۷۵۲ (۴-۱۱)
- فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَدْنَىٰ أَهْلِهِنَّ ۚ ۷۵۲ (۴-۲۴)
- وَلَاِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۚ ۷۸۱ (۱۶-۶۶)
- مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ ۷۹۱ (۴-۱۲)



## فهرست روایاتی که در کتاب

«الذريعة إلى أصول الشريعة» آمده است

شماره صفحه

روى عن النّبيّ - ص - ... لولا أن أُشُقَّ عَلَى أَمَتِي لَأَمَرْتُهِمْ بالسُّوَالِ...

۶۹، ۵۸

خبر بَرِيرَةَ حِينَ أَشَارَ عَلَيْهَا بِمُزَاحَمَةِ زَوْجِهَا وَأَنَّهَا قَالَتْ لَهُ - ع - :

أَتَأْمُرُنِي بِدَلِكِ ، فَقَالَ : إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ .. ۵۸

قَوْلُهُ - ع - لِلْأَقْرَعِ - بِنِ حَاسِبٍ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْحَجِّ أَلِيعَامِنَا هَذَا

أَمْ لِلْأَبْدِ ، فَقَالَ - ع - : لَا لِلْأَبْدِ ... ۵۹

تَوْبِيخُهُ - ع - أَسَاعِيدِ الْحُدْرَى لَمَّا دَعَاهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُحِبِّهِ

وَقَوْلُهُ - ع - أَلَمْ تَسْمَعْ اللَّهَ - تَعَالَى - يَقُولُ ... ۵۹

الْإِسْلَامُ عَلَى مَا رَوَى فِي الْخَبَرِ يَجِبُ كُلُّ مَا نَقَدَّمَهُ . ۸۱

رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ : مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا

ذَكَرَهَا ... ۱۳۴

شماره صفحه

المخبر المروي عنه ع - من قوله : من أدخل في ديننا ما ليس منه

فهو رد. ١٨٤

قوله ع - الاثنان فما فوقها جماعة. ٢٣٠

قوله ع - : لا يبرث القاتل ولا يتوارث أهل ملتين. ٢٧٩

روى عنه ع - أنه قضى بالشاهد واليمين. ٢٩٠

روى أن رجلاً فطر في شهر رمضان فأمره ع - بالكفارة. ٢٩١

روى عنه ع - أنه جمع بين الصلاتين في السفر. ٢٩٢

الرواية الواردة أنه ع - كان يجمع بين الصلاتين في السفر ٢٩٣

كقوله ع - في الهر : إنها من الطوافين عليكم والطوافات .

٣٢٥، ٢٩٤

الزعيم عارم. ٦١٩، ٢٩٤

أنه ع - سها فسجد. ٢٩٤

قوله ع - وقد سئل عن اتباع عبداً واستعمله ثم وجدته عيباً :

«الخراج بالضمان». ٣٠٩

قوله ع - وقد سئل عن الوصوء بباء البحر فقال ع - : هو الطهور

شماره صفحه

ماؤه الحل مَيَّتَتْهُ. ٣٠٩

ما رَوَى عَنْهُ - ع - وقد سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ - ع -

«أَيَنْقُصُ إِذَا يَبَسَ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ - ع -: فَلَا إِدَاءَ. ٣٠٩

قَوْلُ النَّبِيِّ - ص -: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي». ٣٤٢

خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ. ٣٤٢

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ - ص - مِنْ قَوْلِهِ: «فِي الرُّقْعَةِ رِيعُ الْعُشْرِ». ٣٤٨، ٣٤٧

رَوَى « » « : «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ٣٥٣

رَوَى « » « : «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِلَوْيٍّ» ٣٥٣

رَوَى « » « : «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ» ٣٥٣

رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع -: «لَا صَلَاةَ لِحَاجِرِ الْمَسْحَدِ إِلَّا فِي الْمَسْحَدِ». ٣٥٤

قَوْلُهُ - ع -: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ. ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٥،

٤٠٨، ٤٠٦

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ - ص - عِنْدَ نَزُولِ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ

لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»

أَنَّهُ قَالَ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ». ٤٠٣

شماره صفحه

رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ يَعْلَى بْنَ مَنبُهَةَ سَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ: «مَا بَالُنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟» فَقَالَ لَهُ: «عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ص- فَقَالَ: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»

۴۰۳

رَوَى... أَنَّهُ -ع- قَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ نَبِيَّ إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ لَفَعَلْتُ».

۴۱۰

إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ مَنْسُوحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْخَيْرُ بِلِغْظٍ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ مَنْسُوحٌ».

۴۱۱

قَوْلُهُ -ع-: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

۴۱۱

وَقَدْ رَوَى... أَنَّهُ -ع- قَالَ: «لَا مَاءَ مِنَ الْمَاءِ».

۴۱۲

رَوَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ مِنَ التَّقَاءِ الْحَنَائِئِينَ، فَأَوْجَبَ -ع- الْغُسْلَ فِي ذَلِكَ.

۴۱۲

رَوَى فِي وَجوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنَّهُ نَسَخَ وَجوبَ صَوْمِ عَاشُورَاءِ.

۴۱۸

... أَنَّ الرِّكَاعَةَ نَسَخَ وَجوبُهَا سَائِرَ الْحَقُوقِ.

۴۱۸

شماره صفحه

رَوَى أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ لِقَاءِ آيٍ: «وَالشَّيْخُ وَالشَّبَّاحُ إِذَا رَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا

الْبَيْتَةَ». ٤٢٩

رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ... سُبْحَانَهُ - عَشْرُ

رَصَعَاتٍ يُحَرَّمُ مِنْ». ٤٢٩

رَوَى فِي لَيْلَةِ الْمَعَاحِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى «وَجَبَّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ

حَمْسِينَ صَلَاةً ثُمَّ رَاحَ النَّبِيُّ - ص - ...» ٤٣٨

رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع - فِي وَصْفِ مَكَّةَ: «أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ»... ٤٣٩

رَوَى مِنْ أَنَّهُ - تَعَالَى - يَمْحُو مِنَ اللَّوْحِ الْمُحْفَوطِ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ... ٤٤٠

٤٤٠

رَوَى أَنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ كَانَ رَكْعَتَيْنِ فَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ. ٤٤٤

وَالنَّبِيُّ - ص - أَخْبَرَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ بِأَنَّ أُمَّتَهُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَا. ٤٥٧

قَوْلِهِ - ص - : كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا قُضِيَ رُوحُهَا وَعَنْ

إِدْخَالِ لَحُومِ الْأَصْحَى إِلَّا فَادَّخَرُوا... ٤٧٢

قَوْلِهِ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا». ٦٠٨٠٥١٠

مَا رَوَى عَنْهُ - ص - مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

٥١٥

شماره صفحه

ما يُروى من قوله - ص : « سَتَكْثُرُ الْكَذَّابَةُ عَلَيَّ » . ۵۱۶-۵۱۵  
رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - من قوله : « كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ - ص - حَدِيثًا . ۵۳۳

الْمُعِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ حَبَرَ عَنْ النَّبِيِّ - ص - سَأَلَ لَهَا (الْحَدَّةَ) السُّدُسَ .

۵۵۲

استدلاله بَأَنَّ النَّبِيَّ - ص - لَمْ يَقْبَلْ حَبْرَ ذِي الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى

سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ . ۵۵۳

خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ ... يَتَضَمَّنُ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قَالَ لَهُ - ع - : « أَقْصَرْتَ

الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ » . ۵۵۴

قوله - ع - . « وَإِذَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلَّى حَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ » .

۵۸۷، ۵۸۶

تركه - ص - قَتَلَ الشَّارِبِ لِلْخَمْرِ فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ مَعَدَّ قَوْلَهُ : « فَإِنْ

شَرِبَهَا فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » . ۵۹۴

قوله - ص - : « الْعَارِيَةُ مُرْدُودَةٌ » . ۶۱۹

رَوَى مِنْ أَنَّهُ - ع - لَمَّا نَهَى عَنِ التَّعَرُّضِ لِسَبِّ مَكَّةَ قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ :

شماره صفحه

«الَا إِذْ حَرَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ...» ٦٦٧

رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع : «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ». ٤٦٧

رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي الْكَلَالَةِ : «قَوْلُ فِيهَا بَرَّأْنِي». ٧٤٨، ٧٠٩

قَوْلُ عُمَرَ : «أَقْضَى فِيهَا بَرَّأْنِي» وَقَوْلُهُ : «هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ». ٧٤٨، ٧٠٩

قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع - فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ : «كَانَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ أَلَّا

يُسْعَنَ ثُمَّ رَأَيْتُ بَيَّعَهُنَّ». ٧٤٨، ٧٠٩

رَوَى مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ - ص - لَمَّا أَنْفَذَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ لَهُ : «بِمَاذَا

تَقْصِي» قَالَ : «كِتَابِ اللَّهِ» قَالَ : «هَإِنْ لَمْ تَحْدُثْ فِي كِتَابِ اللَّهِ...»

٧١٠

رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ... أَنَّهُ قَالَ - ص - لَهُ : «أَقْضِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

إِذَا وَجَدْتَهُمَا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ...» ٧١٠

رَوَى عَنْ عُمَرَ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : «قِسْ

الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ». ٧١٠

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْأَسْنَانِ : «أَعْتَبِرُوا حَالَهَا بِالْأَصَابِعِ

الَّتِي دَيْتُهَا مَسَاوِيَةٌ». ٧١٠

شماره صفحه

- رَوَى عَنْهُ - ع - من قوله للخثعمية: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُبَيْثَ دِينَ  
أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟... ۷۹۱، ۷۹۰، ۷۱۳
- قوله - ع - لعمر حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ  
بِمَاءٍ أَكُنْتَ شَارِبَهُ؟ ۷۹۱، ۷۹۰، ۷۱۳
- قوله فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَيْثُ سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ رَجُلٍ وَلَدَ لَهُ غَلَامٌ  
أَسْوَدُ فَقَالَ - ع - لَهُ... ۷۹۱، ۷۹۰، ۷۱۴
- يُرَوَّى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْحَرَامَ تَطْلِيقَاتٍ ثَلَاثًا،  
وَنَحْنُ نُرَوِّي عَنْهُ - ع - أَنَّهُ... ۷۱۶
- رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: أَلَا يَنْقُيَ اللَّهُ رِبْدُنْ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ  
الْإِنِّ أَبْنَاءً وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا. ۷۵۸، ۷۲۹
- مَا رَوَى مِنَ التَّشْبِيهِ بَعْضُنِي شَجَرَةً وَجَدْتُ وَلِيَّ نَهْرٍ. ۷۳۱، ۷۲۹
- خَبَرُ الْوَصْوَاءِ مِنْ مَسِّ الدَّكْرِ. ۷۳۰
- قوله: إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ (هذه الرواية مع أَنَّ المعروف تواترها عندها  
السَّيِّدُ قده - من أخبار الآحاد) ۷۳۰
- رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - أَنَّهُ قَالَ، لَوْ كَانَ الدِّينُ يُؤْخَذُ قِيَاسًا لَكَانَ



شماره صفحه

باطن الخفّ أولى بالمسح من ظاهره. ٧٣٤

رَوَى عَنْهُ - ع - أَيْضًا قَوْلُهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقَحَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقُلْ

فِي الْحَدِّ رَأْيَهُ» (وَيُرَوَّى عَنْ عَمْرِو أَبِيض) ٧٥٧، ٧٣٥

وَأَمَّا مَا يَرَوِيهِ شَيْعَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع - عَنْهُ وَعَنْ أَهْلَائِهِ - ع - مِنْ إنْكَارِ

الْقِيَامِ فِي الشَّرِيعَةِ .. فَإِنَّ الشَّرْحَ لَا يَأْتِي عَلَيْهِ لِكَثْرَتِهِ ... ٧٣٥

عَنْ أَبِي سَكْرٍ قَوْلُهُ: أَيُّ سَمَاءٍ تُطَلُّى وَأَيُّ رَضٍ تُقْبَنَى إِذْ قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ

بِرَأْيِي. ٧٣٥

عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ أَعْيَتْهُمْ

لِلْأَحَادِيثِ أَنْ يَخْضَعُوا فَقَالُوا بِالرَّأْيِ ... ٧٣٦، ٧٣٥

رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «يَا كُمْ وَالْمُكَابَلَةَ» فَيَس. «وَمَا الْمُكَابَلَةُ؟» قَالَ:

«الْمُقَابَلَةُ» ٧٣٦

رَوَى شَرِيحُ قَالَ: كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ... اقْصِرْ بَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ...

٧٣٦

رَوَى عَنْ عَمْرِو - أَيْضًا - أَنَّهُ قَالَ: أَجْرُكُمْ عَلَى الْجَدِّ أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ.

٧٥٨، ٧٣٦

شماره صفحه

عن عبد الله بن مسعود أنه قال يذهب قُرَاؤُكُمْ وَصَلَمَ حَاوُكُمْ وَيَتَّخِذُ

النَّاسَ رُؤَسَاءَ جُهَا لَا يَقْبِسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ. ۷۳۶

وعنه أنه قال: إذا قلتم في دينكم بالقياس أخطأتم كثيراً مما حرم الله

وَحَرَّمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَلَّلَ اللَّهُ. ۷۳۶

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ لَنَبِيِّهِ - ص :

احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.. ۷۳۶، ۷۳۷

رَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: لَوْ جُعِلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يَرَاهُ لَجُعِلَ

دَلِيلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - ص... ۷۳۷

رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْمَقَابِيسَ، فَإِنَّمَا عُيِّنَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

بِالْمَقَابِيسِ. ۷۳۷

عن عبد الله بن عمر أنه قال: «السُّنَّةُ مَا سَنَّهَ رَسُولُ اللَّهِ - ص لَا تَحْتَعَلُّوا

الرَّأْيَ سُنَّةَ لِمُسْلِمِينَ. ۷۳۷

قال مسروق: «لا أقبسُ شيئاً بشيءٍ أخافُ أنْ تَزِلَّ قَدَمِي بَعْدَ ثَبُوتِهَا.

۷۳۷

كان ابن سيرين يذمُّ القياسَ ويقول: «أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إبليسُ» ۷۳۷

شماره صفحه

رَوَى عَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهُ كَانَ لَا يَكَاذُ يَقُولُ بِرَأْيِهِ شَيْئًا. ٧٣٧

قال الشَّعْبِيُّ لِرَجُلٍ: «لَعَلَّكَ مِنَ الْقَانَسِينَ» وَقَالَ: «إِنْ أَخَذْتُمْ بِالنِّقْيَاسِ

أَخْلَلْتُمُ الْحَرَامَ وَحَرَّمْتُمُ الْحَلَالَ. ٧٣٧

كَانَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَا يَهْتِي بِرَأْيِهِ. ٧٣٧

قَالُوا: إِنْ كَانَ صَوَامًا فَمَنْ اللَّهُ وَإِنْ كَانَ خَطَاءً فَمَنْ الشَّيْطَانُ

٧٤٨

رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ: أَيُّهَا امْرَأَةُ وَلَدْتُ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ مُعْتَمَّةٌ

٧٤٩

رَوَى عَنْهُ - ع - فِي مَارِيَّةَ الْقَبْصِيَّةِ لَمَّا وَلَدَتْ إِسْرَاهِيمَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا

٧٤٩

الْمَرْوِيُّ عَنْهُ - ع - أَنَّهُ قَالَ: سَقَى كِتَابُ اللَّهِ بِجَوَارِ بَيْعِهَا. ٧٥٠

قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ كَانَ حَقًّا

فَمِنْ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَطَاءً...» ٧٥١

قَوْلُ النَّبِيِّ - ص - لِعُمَرَ وَقَدْ كَرَّرَ السُّؤَالَ عَلَيْهِ عَنِ الْكَلَالَةِ: «تَكْفِيكَ

آيَةُ الصَّيْفِ». ٧٥١

شماره صفحه

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَمْرَأَةٍ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقٌ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَدَّدَ السَّائِلَ شَهْرًا ثُمَّ قَالَ: «أَقُولُ فِيهَا بَرَأَتِي فَإِنْ كَانَ حَقًّا.» ۷۵۳، ۷۵۱، ۷۵۰

قَالَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: «شَهِدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ص - قَضَى فِي تَرْوَعِ بَنَاتٍ وَاشْتَرَى بِهَا قَصَبَاتٍ (يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ)...» ۷۵۲

رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - وَقَدْ اسْتَفْتَاهُ عَمْرُو بْنُ أَمْرَأَةٍ وَجَّهَ إِلَيْهَا فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا وَقَدْ أَفْتَاهُ كَافَّةً مِنْ حَضْرَةِ مَنْ ابْصَحَاتِ بَنَاتُهُ لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُؤَدَّبٌ فَقَالَ - ع - : «إِنْ كَانَ هَذِهِ حِمْدَ رَأْيِهِمْ فَقَدْ أَخْصَأُوا...» ۷۵۷

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ الَّذِي أَخْصَى رَمَلَ عَالِجٍ عَدَدًا مَا جَعَلَ لِلْمَلِكِ نَصْفَيْنِ وَثُلَاثًا.» ۷۵۷

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ الْحَدَّادَ بَ رُوِيَتْ الْمَسَاهِلَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قِصَّةٍ أُخْرَى. ۷۵۷

رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا نَعَتْ إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَدْ اشْتَرَى مَا بَاعَهُ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ «إِنَّكَ إِنْ لَمْ تَتُبْ فَقَدْ

شماره صفحه

بَطَلَ جِهَادُكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ص . ٧٥٨

قيل لابن المسيّب . إِنْ شَرِيحًا قَضَى فِي مَكَائِبٍ عَلَيْهِ دِينَ أَنْ الدِّينَ

وَالكِتَابَةَ بِالْحِصَصِ فَقَالَ «أَحْطَأُ شَرِيحًا» . ٧٥٨

ابن خنيس المأثور عن النبيّ - ص - من قوله : «الْأَمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» ٧٦٤

قَالَ لَهُ (عُمَرُ) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - ع - : «إِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ فَلَا سَبِيلَ

لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا» . ٧٦٦، ٧٦٥

قوله (عُمَرُ) : «لَوْ لَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ» . ٧٦٦

لَمَّا قَالَ (مُعَاذُ) : «أَجْتَهِدْ رَأْيِي» قَالَ ع : «لَا، أَكْتُبُ إِلَى أَكْتُبُ

إِلَيْكَ» ٧٧٣، ٧٧٤

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ - ص - من قوله : «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَصْعٍ وَسَبْعِينَ

فِرْقَةً أَغْصَمُهُمْ فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْيِسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ

فَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ وَيُحَلِّلُونَ الْحَرَامَ» . ٧٧٧

كُتِبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَقَوْلُهُ : «أَرِغِفِ الْأَشْيَاءَ وَالنَّظَائِرَ

وَقْيِسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ» . ٧٧٨

فهرست نامهای خاصی که در متن کتاب «ذریعه» آمده است

الف

۷۰۵.۲۵۳۰ (د) ۲۴۹	أبو حنیفة	۷۴۴	أنا حنیفة
۵۲۱	أبودرّ	۷۰.۵۹	أنا سعید، خندری
۵۵۲، (د) ۵۹	أبو سعید الخندری	۵۵۴	أبا علی (الجُبائی):
۷۳۷	أبو سلمة بن عبد الرحمن	۲۲۲	أنا هاشم (الحُسنی)
۳۹۲	أبو العباس بن شریح	۴۴۰، ۴۳۸	أنا هیم (النّبی)
۳۳۲، ۳۲۹	أبو عبد الله الحسن بن علی البصری	۷۴۹	أنا هیم (ابن النّبی)
۳۲۹، ۲۰۰، ۵۱، ۳	أبو علی (الجُبائی):	۷۳۷، ۶۴۳، ۶۴۲	ابن سیرین
۴۹۱، ۴۴۳		۳۹۳	ابن شریح:
۵۲۹، ۳۹۲، ۲۸۴	أبو علی الحُسنی	۷۰۵.۴۱۱.۲۴۴.۱۲۷	ابن عباس
۷۹۴، ۶۵۱، ۵۵۳، ۵۵۱، ۵۳۹		۷۳۲، ۷۳۱، ۷۲۹، ۷۱۰، ۷۰۷	
۴۹۰	أبو القاسم البلخی:	۷۸۱.۶۵۸.۷۵۷	
۳۹۲، ۳۲۹، ۲۸۴، ۲۴۷، ۲۰۰	أبو هاشم:	۷۰۵	ابن عمر
۶۵۱، ۵۰۷، ۴۹۱، ۴۴۳، ۴۲۱		۷۵۵، ۷۱۶، ۷۱۰، ۷۰۵	ابن مسعود
۷۰۹، ۷۰۵، ۶۴۹، ۵۵۴، ۵۳۳	أبّو بکر	۷۷۸، ۷۷۱، ۷۵۷	
۷۶۳، ۷۵۱، ۷۳۵		۷۵۸	ابن المسیّب:
۳۹۲	أبّو بکر القارسی:	۷۴۰، ۵۵۳، ۵۵۲، ۵۵۱، ۵۳۳	أبو بکر
۲۹۷	أبّو بکر القمّال:	۷۶۱، ۷۴۸	أبو بکر بن السّراح:

٧٣٤٠٧١٦٠٧٠٩٠٧٠٥٠٥٥١	أبي الحسن الكرخي	٣٦٢٠٣٣٢٠٣١٥
٧٥٧٠٧٥٠٠٧٤٨٠٧٤٠٠٧٣٥	أبي حنيفة	٤٣١٠٣٣٢٠٢٥٤٠٢٥٠
٧٧١٠٧٦٩٠٧٦٦ ٧٦١٠٧٦٥	أبي حنيفة (صاحب)	٣٦٢٠٣١٥٠٢٦٣
٩١	أبيش (ياورق):	٦٥١٠٣١٥
ب	أبي عبي (الحسناني)	٤٨٥٠٤٢٢٠٣٦٢
٧٥٢	برؤع بنت واشق:	٥٤٢٠٥٤١
٦٩٠٥٨	سريرة (ود)	٣٩١٠٣٤٩
٤٩٦	البخني:	٤٨٥
ث	أبي موسى الأشعري:	٧٧٨٠٧١٠٠٥٥٢
٦٤٣	الشوري:	٣٩١٠٣٦٢٠٢٨٤٠٥١٠١٧
ح		٦٥٣٠٤٨٥
٤٨٠٠٤٧٩	الحظ:	٧١٤
١٢٩	جبرئيل:	٥٨٨
ح		٥٨٨
٧١٥٠٦١٧٠٥٤٠٠٥٣٩	حام	٦٩٠٥٨
٣٤٩	الحسن البصري:	٦٣٢٠٦٣٠٠٦٢٨٠٦٢٤٠٦٢٣
٥٣٣	هل بن مالك:	٧٧٢
خ		٦٤٤٠٦٢٤
٢٢٠	الخالدي:	٦٣٢٠٦٢٦٠٦٢٤٠٦٢٣
	أمير المؤمنين (ع)	٥٣٣٠٤٩١٠٤٨٥٠٢٨٩

۷۵۸،۷۲۹،۷۰۵	زید بن ثابت :	۷۹۰،۷۱۳	الْجَنَمِيَّةُ :
ص		۳۱۰	خولة بنت حوَّيلد :
۲۳۲،۲۳۰	سليمان (النبي)	د	
ش		داود ۲۳۲،۲۳۰ (اصحاب) ( ۶۷۴	
۳۳۲،۳۱۵،۲۸۴،۲۵۹،۲۴۹	انشاء فی	د	
۱،۴۶۰،۴۴۳،۴۳۱،۳۹۳،۳۹۲		۵۵۴	دا الیدیش
۷۴۴،۷۱۲،۵۷۸،۴۷۰		۵۵۴	ذی الیدیش
۲۵۶،۲۵۴،۲۵۱، ( اصحاب )	الشافعی	ر	
۳۶۲،۳۵۸،۳۵۶،۳۵۵		۵۰۸،۳۶۱،۱۸۹،۱۸۸،۱۶۰	الرسول
۷۷۰، (	انشاء فی (شیخ من مکتبہ اصحاب)	۵۲۶،۵۲۵،۵۲۳،۵۲۲،۵۲۱	
۷۶۹،۷۶۱ شرحاً ۷۵۸،۷۳۶	شرح	۶۲۸،۶۲۷،۶۱۵،۵۴۲،۵۳۶	
۷۷۱		۶۹۹،۶۹۶،۶۸۳،۴۶۹،۶۴۴	
۷۳۷	شمسی	۷۵۴،۷۴۵	
۷۵۲،۷۴۹،۷۴۸	الشيطان	۶۶۷،۵۴۵،۵۳۳،۴۰۳	رسول الله
ع		۷۵۸،۷۵۲،۷۳۷،۷۳۶،۷۱۰	
۷۵۸،۷۰۵،۴۲۹	عائشة :	۵۳۲،۴۸۲،۳۶۰،۱۹۰	رسول (الله) :
۶۶۹،۶۶۸،۶۶۷	لعنهم	۷۵۲،۶۹۸	
۵۳۳	عبدالرحمن :	ز	
۷۵۲	عبدالله (بن مسعود) :	۲۷	الزبَّاء (باورق)
۷۳۷	عبدالله بن عمر :	۷۶۹،۷۶۱،۷۳۲،۷۳۱	زید (بن ثابت)
		۷۵۸	زید بن أرقم :



٤٩٥.٤٧٨	عمد رسول.	٧٥١.٧٣٦	عمد الله من مسعود
٧٨٦.٧٣٧.٧٢٦.٧١٦.٧٠٦	مروق.	٧٦٦	على:
٦٢٢.٥٠٠	المسح:	٧١٣.٧١٠.٧٠٩.٥٥٤.٥٥٣	عمر:
١٧٥.٧٧٤.٧٧٣.٧١٠.٦٠٢	معد:	٧٥٨.٧٥٧.٧٥١.٧٤٨.٧٣٥	
٧٧٨.٧٧٧		٧٧٨.٧٦٦.٧٦٥	
٦٢٩	العصوم:	٧٣٦.٥٥٢.٥٣٣.٤٠٣	عمر من الخطأ
٧٥٢	مغل من يار:	٧١٥.٦١٧.٥٤١	عمر (من معديكرب)
٥٥٢	المعيرة من شعة	٧٠٥	عمر بن مسعود:
٥٣٣	مقداد	٥٤٠	عمر بن معديكرب:
٢٧	ملكة الجزيرة (ياورق):	٤٥٨.٣٣٢.٣١٥	عيسى بن ابان:
٧٧٣.٦٠٢	موسى (النبي):	ق	
٦٦٨.٦٦٧.٦٥٩	مؤيس (من عمران):	٥٤٠	القاساني:
٦٦٣.٦٥٨.٤١٠ (ود)	مؤيس بن عمران:	٣٩٢	القفال:
١٢٩	ميكائيل	ل	
ن		٥٨٨	الليث بن سعد:
٣٣١.٣٠٦.٢٩٣.٢٣٣.٢٠	النبي	م	
٣٥٦.٣٥٥.٣٥٣.٣٤٧.٣٤٢		٧٤٩.٧٢٥	مارية القبطية:
٤٥٧.٤٣٨.٤١٠.٤٠٣.٣٦٠		٧٤٤.٦٤٣.٥٧٨.٣٤٩	مالك:
٥١٠.٥٠٩.٤٩١.٤٨٥.٤٧٣		١	محمد (رسول الله):
٥٣٣.٥٢٧.٥٢٠.٥١٨.٥١٥		٥٥٢	محمد بن سلمة:

فهرست نامهای خاص	۸۹۹
الطّام ۰۵۱.۰۵۴۵.۰۵۴۳.۰۵۳۶.۰۵۳۵	۰۵۳۸.۰۵۲۹.۰۵۱۸.۰۵۱۷.۰۳۹۱
۰۵۷۲.۰۵۷۱.۰۵۷۰.۰۵۵۴.۰۵۵۲	۰۶۷۴.۰۶۰۴.۰۵۴۲.۰۵۴۱.۰۵۴۰
۰۶۰۰.۰۵۹۹.۰۵۹۸.۰۵۹۶.۰۵۹۵	۰۶۹۲.۰۶۹۰
۰۶۲۴.۰۶۲۰.۰۶۰۸.۰۶۰۴.۰۶۰۱	و
۰۷۰۹.۰۶۵۸.۰۶۴۴.۰۶۲۹.۰۶۲۸	الولید بن عقبه (عتبة): ۰۵۳۶
۰۷۶۴.۰۷۵۱.۰۷۴۶.۰۷۲۵.۰۷۱۵	■
۰۷۹۴.۰۷۷۷	هلال بن امیه المجلانی: ۰۳۱۰
۰۶۲۷	ی
۰۷۶۹،۷۳۶	یعلی بن مسنه ۰۴۰۳
نسیه:	
نلیّه:	

## فهرست اقوام و جماعات كتاب «الذريعة»

### الف

الإمامية ٥٣٧.٤٩٢.٤٩١.٤٨٥.٣٢٣	٧٦٤،٦٦٤،٦٩	الأئمة :
٧٧٨.٦٩٧.٥٤٠	٦١٢	الأئمة المعصومين
الأئمة ٦٦٠.٤.٦٠١.٥١٣.٥١٠.٥٠٨	٤٣١	أصحاب أبي حنيفة
٦١٧.٦١٦.٦١٤.٦٠٨.٦٠٧	٣٦٢	أصحاب أبي حنيفة (معص)
٦٢٩.٦٢٧.٦٢٥.٦٢٤.٦١٩	٧٣٥.٥٦٢	أصحاب الحديث
٦٤٤.٦٣٨.٦٣٧.٦٣٣.٦٣١	٦٧٤	أصحاب دود
٦٦٤.٦٥١.٦٤٩.٦٤٧.٦٤٥	٧٣٥	أصحاب الرأي:
٧٩٤.٧٧٤.٧٦٦.٧٤١.٧٣٠	٥١٨.٤٦٣.٤٣١	أصحاب الشافعي
٧٩١.٧٩٥	٤٤٣	أصحاب الشافعي (اكثر)
٤٨٢	٤٣١	أصحاب الشافعي (معص)
٦١٧	٦٣٨	أصحاب الظاهر:
٦٠٤	٧٣٠	أصحاب الفرائض:
٧٤٥	٨٠٠.٢٩٤	أصحاب القياس
الأنبياء ٦٢١.٦٠١.٥٩٥.٥٧٧.٥٦٩	٧٢٠	أصحاب القياس والاجتهاد:
٧٠٣.٦٦٤	٤٨١	أصحاب المقالات:
لأنصار ٥٩ (بورق) ٧٦٥.٧٦٣٠	٦٦٤.٦٥٠	الإمام (جنس الامام):
أهل الاختيار ٦٧٢.٦٥٢ (أهل)	٦٠٥	الإمام المعصوم (ويا امام معصوم)
والاختيار ٦٨٨٠	٦٠٦	

ب	٥٤٠	أهل الأحبار
٤٩٥	٣١٤	أهل الإرحاء
٦٧٣	٧٤٤	أهل الإسلام
٦٦٣	٥٠٣	أهل بغداد
٦٤٩	٨٠٣	أهل الحق
٥٩	٧٧١، ٥٨٩	أهل السّنة
٦٦٧	٧٤٨، ٧٤٧	أهل الراي
ت	٦٤٩، ٦٤٨	أهل الرّدة
التّابعين ١٢١، ٣٥٩ (رجوع شود بمصنّفه)	٥٠٣	أهل لثام
ح	١٣٢، ١٠٧	أهل الشّرع
٥٠٥	١٢٣	أهل تشريعه
خ	٧٤٤	أهل صلاة
٦٠٤	٤٢٠، ٣٦٢، ٣١٥، ٢٧٩	أهل الطّاهر
■	٦٥١، ٤٦٠	
١٨١	١٧١	أهل العدل:
د	٧٧٠	أهل العلم:
٦٧٧	٧٥٥	أهل القبلة:
س	٦٨٩، ٦٨٨، ٦٨٣، ٦٨٠	أهل القياس:
٤٨١	٧٤٧	السّميّة (ود)
٤٨١	١٣٢، ١٠٧	أهل التّاعة:
	٣١٤	أهل الوعيد

ش	ف
الشافعية ٣٦٢.٣٤٥	الفتاوى ١٣٧.١٢١.٩٧.٨٨.٨٦
الشافعية (بعض): ٣١٥	٢٤٤.٢٠١.١٩١.١٥٨.١٤٦
شعبة أمير المؤمنين: ٧٣٥	٣٣٠.٣٢٩.٢٨٣.٢٦٩.٢٤٧
ص	٥٢٩.٤٨٥.٣٩٠.٣٦٠.٣٣٩
الصحة: ٣٥٩.٢٨٩.٢٨٨.١٨٠	٥٩٨.٥٧٥.٥٦٨.٥٦٦.٥٣٧
٥٣٧.٥٣٢.٤٦١.٤١٢.٤٠٣	٦٤٣.٦٣٨.٦٣٣.٦٣١.٦٠١
٦٥٥.٦٥١.٦٣٩.٥٥٢.٥٣٩	٦٥٥.٦٥٤.٦٥٣.٦٥١.٦٤٩
٧٢٥.٧٢٠.٧١٢.٧٠٨.٧٠٥	٧٤٣.٧٣٠.٧٢٥.٧٢١.٦٧٢
٧٤٧.٧٤٥.٧٤٣.٧٣٤.٧٢٩	٢٨٤ الفقهاء (أكثر...)
٧٦٦.٧٦٥.٧٦٣.٧٥٧.٧٥٣	٢٨٤ الفقهاء (جماعة من...)
٧٨٦.٧٨٥.٧٧٤.٧٧٢.٧٦٨	٦٠٤ الفقهاء (جميع...)
٧٩٣	ق
الصحة (بعض...): ٧٤١	القدرى: ٧٤٦
الصحة (علماء...): ٧٥٣	قريش: ٧٦٤.٤٧١
الصحة: ٧١٥.٦٥٤	م
ع	المؤمنين ٦١١.٦١٠.٦٠٩.٦٠٥
العدل: ٧٤٦	٦٣١.٦٢٥.٦١٩.٦١٣.٦١٢
العلماء ٧٢٢.٦٣٣.٦٠٥	٦٤٤.٦٣٤
علماء الصحة: ٧٥٣	مؤمن كل عصر (بعض...): ٦٣٤
علمائنا ٦٥٤.٦٤٤.٦٢٤	المتكلمون ٧٩٨.٥٦٧.٤٢٧.٣٩٢.٣٢٩

٦١٤	المعصومين من الأئمة:	٥٤٠	متكلمى المعتزلة (شيوخ ..)
٣٧٢	المفسرين للقرآن	٤٣١.٢٤٤.٢٢٤.٢٠١	المتكلمين
٦٢١.٥٦٩	الملائكة	٦٣٨.٦٠٣.٥٢٩.٥١٩.٤٨٥	
٤٩٥	الملحدة	٤٣٠	المتكلمين (قوم من ..)
٢٧	ملوك الطوائف (پاورقی):	١٧٢.١٧٠.٨٦	المنحرفة
٥٦٧	من يقول بالاجتهاد:	٧٩٣	محمّد (كلّ ...):
ن		٧٦٦.٧٥٩.٦٨٩	المجتهدين:
٦٥٩	النسب (جنس)	٥٣٣	المحوس
٥٠٥	لجارية:	٥٠٥	مخالفاً في الامامة
٢٣٤	الحوثوب	٧٦٩.٧٤٦.٤٧٩	المسلمون
٦٢٢ ٥٠٠.٤٦٩	النصري	٧٤٥.٧٣٧.٦٢٢.٥١٥	المسلمين:
٦٢٣	نصري	٦٢٣	المسلمين (إجماع)
ی		٧٩٥.٤٩٢	المسلمين (جماعة ...):
٦٠٣.٦٠١.٥٠٠.٣٩٥.٤٧٩	اليهود:	٦٤٩	مصطفى اصول لفقه (كثيراً من ..)
٦٢٢		٣٧٠	المعتزلة
٦٢٣	يهودى (كلّ):	٦٠٦.٦٠٥	المعصوم یا معصوم (جنس)

## فهرست كتب

### الف

- الاصوب في لشحو (لأبي بكر السراج). ٢٢١.  
اقرب الموارد (ياورقي): ٣٤٧.٢٤٦  
الانجيل: ٦٠٢

### ت

- تنزيه لانباء ٥٦٩  
التوراة: ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠١

### ج

- جواب مسائل اهل الموصل الاولى: ٤

### ذ

- الذخيرة. ٥٦٦. ٤٨٥. ٤٨٠. ٤٢٥. ٤  
٥٩٩. ٥٦٩

- الذريعة الى اصول لشريعة ٤٧٦. ٦  
دليل اقرب الموارد: ٢٤٦

### ش

- الشامى: ٥٥١. ٥١٠. ٥٠٦. ٤٨٥. ٤  
٦٢٤. ٦٢٣. ٦١٨

### ع

- العدة ولششيخ الطوسي (ياورقي): ٣٧٠

٥٦٣. ٥٥٢. ٥٣٣. ٤٧٢. ٤٧٠

٥٧٣٦. ٧٢٢. ٧٠٧. ٧٠٦. ٦٨٦

٥٧٥٦. ٧٥١. ٧٤٧. ٧٤٦. ٧٣٨

٧٦٧

٥ العملة (ياالعمد):

### غ

١٢٨ الفر:

### ق

اقاموس المحيط (ياورقي). ٩١. ٥٨. ٢٧. ٤٨١

القرآن (طرق قرآنية): ٥٥. ٥٤. ٥٢

١١٠. ١٠٣ تا ١٠١. ٦٦. ٥٧

١٧٤٥١٧٢. ١٣١. ١٢٨. ١١١

٣١٣. ٢٧٦. ٢٧١. ٢٥٠. ٢٣٧

٣٧٣. ٣٦٣. ٣٦٢. ٣٥٧. ٣١٦

٤٦٨٥٤٦٦. ٤٦٤٥٤٦٠. ٤٢٨

٥١٤. ٤٩١. ٤٨٥. ٤٧١. ٤٧٠

٥٣٥. ٥٢٧. ٥٢٣. ٥٢٠. ٥١٧

٦٢٧. ٦٠٠. ٥٨٥. ٥٤٠. ٥٣٩

ل	٧٣٢، ٦٤٩
لسان العرب (پاورقی):	ک
٥٩	الكتاب (القرآن) ٦٦٧، ٦٥٧، ٥٣٢
م	٧٢٣، ٦٢٢، ٧١٠، ٧٠٧، ٦٩٨
المسائل، التباينات	٧٥٠، ٧٤٩، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٢٥
٦٢٣	٧٧٦، ٧٧٥، ٧٧٤، ٧٦٩، ٧٥٣
مسائل الخلاف	٨٠٢، ٨٠٠، ٧١٦
٤	كتاب الله
مسألة استقصيا فيها الكلام على هذه الكثرة	٧٥٠، ٧٤٠، ٧٣٥، ٧١٠
(الاستدلال بعدم بدليل على العدم) ٨٣٥	٧٦٩، ٧٥١
المعنى (الكتاب المعنى)	کتاب الامامة
٥٥١	٦٠٦، ٥٦٩
المختص (کتاب ...)	
٥٦٩، ٥٦٦	
لمجد (پاورقی)	
٢٧	



## فهرست مصطلحات و تعبيرات علمي كتاب «الذريعة»

الف	الامر لا يتدخل تحت امره: ١٥٩.
أحلة (عاجلة) ( ٨١١ ) غير عاجلة ( ٨١٢ )	آمن ( . من فعل القسيح ) ٦٦٢ .
٨١٧ .	الآي ( تأويل . ) ٦٤٠٠ .
الآحلة (المصرّة، بالمصار) ( ٨١٢، ٨١١ )	الآيات ٦٧١، ٦٧٠، ٦٢٩، ٦٩٨، ٧٥٣ .
(المصاع .) ٨١٦ :	آيات القرآن: ٣١٦ .
الآحاد (معرفاً ومكثراً) ٦١٦، ٥٣٢، ٥١٣ .	آيات الوعيد: ٣١٤ .
٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٣، ٧٣٠،	الآية (معرفاً ومكثراً) ٣٠١، ٣٠٣، ٣٤٩ .
٧٩٠ .	٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩ .
آخر الوقت ١٤٧ ن ١٤٩، ١٥١، ١٥٥	٣٦٤، ٤٣٩، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٦٥ ن
تا ١٥٨ .	٤٦٩، ٤٧٠، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٨٣ .
الآداب (فرد) ( ٨٠١ )	٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٦، ٦٣٤ .
لآراء ( . في الحروب ) ٦٢٧، ٦٢٨ .	٧١١، ٧٥١، ٧٨٠، ٧٨٢، ٧٨٤ ن
آراء (... الحروب) : ٦٢٧ ، ٦٢٨ ،	آية الاباحة: ٣٢٢، ٣٢٣ .
(... الإمام فيما يتعلق بالسياسات):	الآيت ٦٠٩
٦٢٧، ٦٢٨ .	آية التحريم: ٣٢٣ .
لأمر ٣٠٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٥ .	آية نحریم الجمع: ٣٢٢ .

- آية التيميم ٤١٢ .  
 آية الضيف ٧٥١ .  
 آية الطهار ٣١٠ .  
 آية القرء : ٥٨٦ .  
 آية الكمّارات ٤١٢ .  
 آية اللعان ٣١٠ .  
 آية ملكك اليسير ٣٢٢ .  
 الآيتين (معرفاً ومنكرأ) : ٤٦٤ ، ٣٤٥ ، ٥٨٤ .  
 الآحاد ٥٢٤ .  
 الإباحة (معرفاً ومنكرأ) ٤٣٠ ، ٤١٥ ، ٣٨ .  
 ٧٤٠ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٥٧٤ ، ٥٧٢ ، ٤٧١ ، ٣٩٦ ، ٣٢٢ .  
 ٨٠٩ ، ٨٠٨ ، ٨٠٥ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ .  
 ٨٢١ ، ٨١٤ ، (باح طعمه لعيره) ٨٢٣ .  
 اباحة الانتفاع : ٨٢١ .  
 اباحة تزويج المعتدة ٤٥١ .  
 اباحة السّم ٣٣٣ .  
 اباحة الدال ٧٦٢ .  
 اباحة النظر : ٦٩٠ .  
 اسحت ٨٢١ ، ٧٨٦ .  
 ابتداء شرع (التشريع) : ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ .  
 ابتداء الشرع : ٥٧٧ ، ٥٨٧ .  
 ابتداء تعدد ٤٤٩ .  
 ابتداء عبادة ٤٤٩ .  
 ابتداء العبادة به : ٧٧١ .  
 ابتداء خلاف التصو ص ٧٧٣ .  
 أدأ (التكرار) ١٠٥ ، ١١٦ .  
 بعدل نقول بعير علم ٦٩٨ .  
 إبطال القياس ٦٩٠ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ .  
 إبطال النسخ بخبر الواحد : ٤١٩ .  
 الإيلاج ٥٣٢ ، ٥٣٦ .  
 أبلغ : ٢٣٨ ، ٣٢٤ ، (... في البيان) : ٦٩٣ .  
 الاتّاع (وحوث ...) و (...) والاقتداء .  
 ٦١٢ (ليمكن ...) ٦١٣ .  
 تسع سبيل كل أحد ، (متعاً لسيهم) ٦١١ .

- ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٠٥، ٦٧٠، ٥٦٥ : تشيع غير سلس مؤسس ٦١١، ٦٠٩، ٦٠٧ .
- ٨٣٠ : (أثبت حكماً بغير دليل) : تشيع المفضول للأفضل قبيح : ٥٩٦ .
- ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٣٤، ٨٣٣ : ساعد له ٧٩٥ .
- ٧٨٩ : إثبات الحكم للشرع قياساً على لأصل : اتباعه (...) وكونه حجة : ٦٥٠ : (ان
- ٧٩٥ ( برم )
- ٦١٤ : تشاعهم ٦١٢، (وجوب ) : ثبات حكم المقيس عليه للمقيس (لقياس .)
- ٩٦٠ : انشاعاً (مجازاً و ) : انشاق (لاحق) ٦٤٩
- ٦٦٩ : اتفق (ان يتفق منه الكذب) ، اتفقاً .
- ٧٢٩ : اثبات لفة بقياس واستدلال : ٢٢٢ .
- ٥٢٣ : اثبات بقياس عدم من الأمور المعلومة : اتفق الأئمة، استوف لامة ٨٣١، ٦٠٤
- ٦٦٤ : اثبات المحدث وصماته : ٣ .
- ٦٩١ : إثبات دعائه (الرسول) واجبة ٧٠
- ٦٩٠ : اتفق المحققين ٦٩٠ : (ب) اتفق المحققان
- ٦٩٣، ٦٩١ : في علّة الحكم وسببه اتفاقاً فيه :
- ٨٢٥ : اجتماع (...) الأئمة) و (...) المسلمين) : الاتلاف : ٨٢٥ .
- ٧٥٥ : الإجماع (معرفاً ومتكرراً) : ٥١٦، ٧٥٥ .
- ٦٩٣، ٦٩١ : اجتماع (...) الأئمة) و (...) المسلمين) : الاجتماع ، الأئمة لا يجتمع على
- ٤١١ : (الخطأ) ، إذا اجتمعوا ... : الاند (وجوب .. ) ٤١١
- ٩٣ : اجتماعت ... ، ونحوها : ٩٣ .
- ٣١١، ٢٥٩، ٢٥٨ : الإثبات (معرفاً ومتكرراً) : ٣١١، ٢٥٩، ٢٥٨
- ٣٥٤، ٣٢٠ : (بني وإثبات متقابل) :
- ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٥، ٦٠٧، ٦٠٥

١٨٢، ١٨٠، ١٧٩، ١٤٩، ١٤٨	٧٩٥، ٧٢٣، ٦٢٩، ٦٢٢، ٦٢١
٣٥٣، ٢٧٧، ١٩٤ تا ١٨٥، ١٨٣	الاجتهاد ٥١٠، ٤٧٥، ٤٧٤، ٣٣١، ٦٠، ٤٠
٣٥٤	٥٤٤، ٥٤٣، ٥٢٢ (طريقة الاجتهاد)
بحرائه ما ليس بواحد عن الواحد ٩٣	التي لا تقتضي (لا الظن): ٥٤٧
الإجراء وانصل لا يصح أن يبرّد عبارة	٦٣٨، ٦٣٦، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٥٣
واحدة (عدم جوار استعمال اللفظ	٦٦٨، ٦٥٦، ٦٥٢، ٦٤٩، ٦٤٥
في كرمس مسمى) ٣٥٣	٦٩٤، ٦٨٨، ٦٨١، ٦١٢، ٦٦٩
أجل (انقضاء العدة): ٢٩٩	٧١٢، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٦، ٦٩٥
الإجماع (معرفاً ومكثراً وما يشق منه)	٧٥١، ٧٤٨، ٧٤٦، ٧٤٤، ٧٢٠
١٢٢، ٩٤، ٥٧، ٥٥، ٢٦، ٦، ٤	٧٧٧، ٧٧٣، ١٦٦، ٧٦٢، ٧٦٠
١٤٩، ١٤٨، ١٤٣، ١٣٥، ١٢٣	٧٩٥، ٧٩٢، ٧٨٩، ٧٨٦، ٧٨٢
(خلافه خارج عن أقوال المخالفين	(و بوجه الاجتهادات) ٨٠٠
في تصور لفظ) ١٧٢، ١٦٦	٨٠٣
١٨٨، ١٨٢ (لا يقع في مثله خلاف):	الاجتهاد في الشرعات ٧٨٦٠
٢٠٢، (لأمرأه) ٢٦٦، ٢٢٩	الاجتهاد في الفقه ٧٩٢، ٧٨٦، ٦٩٤
٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٧، ٢٧١، ٢٧٠	الاجتهاد موضوع في اللغة ليدل الوسع
(خلاف بين الفقهاء) ٢٨٥، ٢٨٣	والطاقة في الفعل الذي يلحق في
٢٨٧، (الاتفاق) ٢٩٦، ٢٨٩، ٢٨٨	التوصل إليه بالمشقة ٦٧٢
٣٤٠، ٣١٦، ٣١٠، ٣٠٧، ٣٠٢	الإجراء ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ٥٣
٤٦١، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٣٥٥	

المصطفى وإن لزمه لقضاء ١٢٣	٥٢٠.٥١١.٥١٠.٥٠٨.٤٩٤
الإجماع على أنه لا فصل بين المسألتين هل	٥٣٨٥٣٦.٥٣٣.٥٣٢.٥٣٠
بمستع من الفصل ٦٤١.	٦٦٠٣.٥٧٦.٥٧٤.٥٦٠.٥٤٢
الإجماع على عدم إجراء لصنوه مع الطهارة	٦٣٥٦٦٢١.٦١٧٥٦١٥.٦٠٨
المطوية ١٢٣	٦٦٤٦.٦٤٤٥٦٤١.٦٣٨.٦٣٧
إجماع العلماء ٦٤٤.٦٣٣.	٧١٢.٧٠٨.٦٥٧.٦٥٦.٦٥٤
إجماع العلماء ٦٣٣.٦٣١.	٧٦٧.٧٦٦.٧٤١.٧٣٦.٧٣٠
إجماع كل عصر حجة ٦١٥.٦٠٦ ن	٨٠٢.٧٩٧.٧٩٤.٧٧٥.٧٦٩
٦١٧.	٨٣٣.٨٣٠
الإجماع لدى هو حجة هو إجماع جميع	٦٩٧.٣٢٣ إجماع الإمامية
الأمة: أو... المؤمنين، أو... الفقهاء:	إجماع الأمة ٥٣٨.٤٥٧.٣٤٢ (إجماع)
٦٣١.	أمة النبي ٦٢٥.٦٠٦.٦٠٤
الإجماع لدى لأشقة هي أنه حق ٦٥١	٦٤٧.٦٤٥.٦٣٣.٦٣١.٦٢٧
إجماع المؤمنين ٦٣١	٧٦٦.٦٤٩
إجماع مختلفين ٦٣٧	إجماع أهل العم (أجمع أهل العم) ٧٣٦
إجماع اسميين (ما أجمع عليه اسميون)	إجماع أهل المدينة: ٦٤٤، ٦٤٣.
٧٦٩	الإجماع بعد الخلاف (معرفاً ومكثراً، وما
الإجماع المتدا ٦٣٦.٦٣٥	بمناه) ٦٣٧.٦٣٦.٦٣٥٠
الإجماع (معرفاً ومكثراً، وما معناه) ٣٠٠٠.	إجماع الصحابة ٢٨٩
(القول محتمل للأمرين) ٣٣٨، ٣٠١.	الإجماع على أن المفسد لحجة يجب عليه

٦٥٩، ٦٥٧، ٦٤٨، ٦٤٦، ٦٤٥	٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩
٦٧٦، ٦٧٤، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٦٠	الإحالة (ومشتقاتها) ٥٣٨، ٢٨٢، ٩٢، ٤٧
٦٩١، ٦٨٩، ٦٨٣، ٦٧٩، ٦٧٨	٦٧٧، ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٢٠، ٦٠٤
٧٣٨، ٧٣٣، ٧٢٤، ٧١٢، ٦٩٦	٦٨٠
٧٨١، ٧٧٦، ٧٧٠، ٧٦٣، ٧٦١	الإحاطة ٥٦٩، ١٦٢ (حاط الجهد)
٧٩٩، ٧٩٦، ٧٩٤، ٧٨٥، ٧٨٣	٧٥٩ (محطة) ٧٦٨٠
٨٣٢، ٨٣١، ٨٠٣	احتجاج: ٢٩٢، ٦٥٣، ٧٣٠ (المحتج):
أحكام الأعمال: ٨١٠، ٢٠	٧٥٠، ٧٤٩
أحكام الاوامر: ٣٥٠	احتياج القضاء إلى أمر جديد: ١١٦
أحكام التخصيص والنسخ: ٢٣٥	لاحتياط (معرفة ومكرراً) ١٤٠، ٦٥، ٥٧
أحكام المعادلات: ٧٩٧، ٧١٢	٧٥٥، ٧٤٠، ٥٥١
أحكام شرع ٢٣٣ (كل مجتهد في)	إحداث قول آخر (وما بمعناه): ٦٣٧،
مصيب: ٧٦٢	٦٣٨
الأحكام الشرعية (معرفة ومكرراً) ٨٩،	الإحرم (الحج) ٤٥٠، ١٤٦، ١٢٠
١٨٩، ١٨٥، ١٨١، ١٧٩، ١٢٢	الإحرم (من الحرم) ٤٣٩
٤٤٦٥٤٤٣، ٤٢٧، ٤١٧، ٣٣١	الإحصاء ٨١٢، ٨٠٨
٥٥٤، ٥٤٩، ٤٨٣، ٤٥١، ٤٤٩	الأحكام (معرفة ومكرراً) ١٢٢، ٢٦، ٧، ٢
٦٧٧، ٦٧٥، ٦٧٣، ٦٥٧، ٦٢٦	٣٣٢، ٢٣٣، ١٣٩، ١٢٥، ١٢٤
٨٢٧، ٧٩٢، ٧٨٢، ٦٩٤	٥٢٣، ٥٢٠، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٥٧
أحكام الطلاق: ٧٢٤	٦٠٢، ٥٧٨، ٥٦٢، ٥٣٩، ٥٢٨

الأحكام العقليّة: ٨٢٧، ٦٧٧، ٤٤٤	٥٥٥، ٥٥٥٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٣
أحكام العقود والإيقاعات: ١٣٩	٦٦٠، ٦٥٩، ٦٤٠، ٥٧٦، ٥٥٧
أحكام القروع: ٧٩٨	٧٣٩، ٧٣٧، ٧٣١، ٧١٤، ٧٠٩
الأحكام لان تكون، لا معومة ولا تثبت، لا	٨٣٥، ٨٢٨، ٧٩٠، ٧٦٠، ٥٧٥٨، ٧٤٢
من طريق العلم ٦٧٩	أخبار الآحاد (معرفاً ومكتراً) ٧٤٤، ٧٣٦، ٦٩
أحوال أن لا يفعل: ٨٠٨	٣١٢، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٨١، ٢٨٠
أحوال المكلفين: ٥٧١	٤٥٦، ٤٢٩، ٤٠٩، ٣٩٠، ٣١٦
الإخبار (ومشتقاته): ٤٨٩، ٤٨٧، ٤٨٥	٥٣٤، ٥٢٦، ٥١٠، ٤٨٣، ٤٧٥
٥٠٧، ٥٠٤، ٥٩٤، ٤٩٣، ٤٩١	٥٤٤، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٣٩، ٥٣٧
٥٢٢، ٥٢٠، ٥١٦، ٥١٤، ٥١٢	٦٥٧، ٥٧٦، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٤٦
٥٥١، ٥٥٠، ٥٤٧، ٥٣٤، ٥٢٤	٧٣١، ٧٣٠، ٧١٧، ٧١٤، ٦٩٧
٦٩٥، ٦٦٤، ٥٦٢، ٥٥٨، ٥٥٥	٧٩٠، ٧٧٣، ٧٤٢
٥٩٦	أخبار، سداد ٤٩٢، ٤٩١
الأخبار (معرفاً ومكتراً) ٥٥٠، ٢٢٠، ٦٠٤ (نظروا)	أخبار الكفار: ٥٥٦
الأخباريّة) ٣١٤، ٣١٣، ٦٨، ٥٨	أخبار لا تبلغ حدّ التواتر: ٥٣٢
٤٦٠، ٤٢٧، ٤٢٦، ٣٨١، ٣٢٠	الأخبار، متعينة، سماع، وبصائر، عقليّة
٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٧٧	٤٨٣
٥٠٥، ٤٩٧، ٤٩٢، ٤٨٩، ٤٨٨	الأخبار، المتواترة ٨٠١، ٥٤٦
٥١٦، ٥١٥، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٧	أخبار، المعاملات، ٥٤٨، ٥٣٤
٥٣٩، ٥٣٥، ٥٣٣، ٥٢٥، ٥١٩	الأخبار، الموحدة، للعلم ٦١٦

الأحشيش ١٩٤، ١٩٥	أحصر الوجوه: ٧٩٨.
الاحتصار ( وحذف فصول الكلام )	الأخصى: ٦٥، ١٣.
٢٦١، (طريقة العرب . ) : ٢٦٧	أخفص رتبة: ٦٩٣.
٢٦٨، (...والعلول عن التطويل).	أخف ٤٢٠
٣٣٦، ٣٣٧، (طلب .. ) ٣٥٢.	الإحلال لواجب: ٦٢٩.
الاحتصاص (على سبيل من غير مشاركة	الآداء (معرفاً و منكراً، وما يشق
فيه) ٢٢٧، ٢٩٩، ٣٠٢ (الاحتصاص	منه): (عدل القضاء): ٨، ١٠٢،
وثبوت الد.) ٨٢٤.	١٠٦، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٨.
اختلاف ٦٣٧ (اختلاف لصحابة) ٦٥٥.	١٢٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٢.
٦٥٧.	١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٣٥٦، ٣٥٧.
اختلاف الفاعلين في هذه الأعمال (الفتح	٤٧١. (بمعنى الإيصال): ٦٦٨،
والحسن) ٥٦٨	٧٩٣. (بمعنى القضاء): ٧٧١.
احلاف المتعقبات ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢	الإدراك ٤٢، ٤٦، (إدراك الصلاة) ١٥٨٠.
اختلاف المختصات: ٦٩٠.	٤٨١، ٦٩٦، (على وجه الإدراك)
الاختلاف من وجه: ٦٩١.	٨٢٠، ٨٢٨.
الاختبار (معرفاً ومكثراً، وما يشق من ذلك):	الأدلة ٥٠، ٦٠، ٧٠، ٢٥، ٢٦، ٥٥. (أدلة
٦٥٨ تا ٦٦٥، ٦٧١، ٦٨١، ٦٩٩.	الشرع، الأدلة الشرعية) ١١٥.
٧٠٤، ٧٠٢.	١٨٠، (أدلة العقول) : ٢٨٢.
أخذ مال بغير حق: ٧٦٢.	(الأدلة لاتنقص). ٣٢٠، (الأدلة
إخراج ماؤلاه لوجب دحوله ٢٢٢، ٢٢٠	المعصلة): ٣٣٥، (أدلة العقول،



٥٤٨، (اذن المالك)، ٨١٨، ٨١٤،  
 ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤.  
 الإرادة (معرفة ومكثرة - ومشغلتها)، ٤٣،  
 ٤٦، ٤٧، ٥٠، (إرادة الحكيم تقتضي  
 الصفة الزائدة على الحسن) ٥٢،  
 (إرادة الفعل كراهة لصدقه) ٥٦،  
 ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٨٦، (إرادة الأفعال  
 وكراهة التروك أجمع لا كل واحد  
 الى بدل الآخر كالكفارات، إرادة  
 الفعل وكراهة كل تروكه (الواجب  
 المضيئ)، إرادة الفعل وعدم كراهة  
 شيء من تروكه (البدن) ٩٨،  
 ٩٩، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ٨١٢،  
 (الإرادة متعلقة بما خلقه من  
 الأقسام والأعراض دون فعل العبد)،  
 ٨١٦.  
 إرادة الدم ٧٦٢.  
 ارتفاع التكثير (... لا يدل في كل موضع  
 على الرضا) ٧٤٣.  
 الإرجاء ٣١٤، ٧٤٤، ٧٥٥، ٧٥٠،

الأدلة العقلية) ٣٩١، ٤٥٧، ٤٥٩،  
 ٥١١، ٥١٢، ٥٢٠، ٥٤٩، ٥٧٩،  
 ٥٩٩، ٦٠٢، ٦١١، ٦٢٧، ٦٤٠،  
 ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٦، ٦٥٧،  
 ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٢، ٦٨٣،  
 ٦٨٩، ٦٩٧، (الأدلة لا تناقض  
 ولا تختلف) ٧٠٩، ٧١٨، ٧٢١،  
 ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠،  
 ٧٣١، ٧٣٩، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٩،  
 ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٦٠، ٧٨٩، ٧٩٢،  
 ٨٠٢، ٨٠٣، ٨١١، ٨١٨، ٨٣٥،  
 ٨٣٦.

أدب الليالي رتبة ٦٩٣

أدب ٨٠١.

إد جار فيهم جار في غيرهم ٤٣٠.

إد كان الشرع تابعاً للمصلحة فلا بد مع

تغيرها من التسخ ٤٢٦.

إذا لم يعلم المتقدم من المتأخر: ٥٩٤.

الأذان ١٤٩٠.

الإذن (التعارف بحري بحري) ١٩٤.

- الإرشاد (أرشد): ٦١.
- أروش الجديت: ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٩٤، ٧٨٩، ٧٩٣، ٧٩٢
- إراحة علة المكلف (ومشتقاتها، وما معناها): ١٦٩، ١٧١، ٣٧٦، ٧٠٠.
- إزالة الشهامة عن نفسه: ٣١٣، ٥٧٣، ٣٠٩، ١٨٢.
- الأسباب (معرفاً ومكراً): ٣، (الأسباب المولدة للأفعال): ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١، ٥٧٣، ٦٩١، ٨٢٦.
- الاستباحة (.. بعد الكاح): ١٢٢، ١٨٩.
- الاستثناء ١١٠، ٢١٥، (من شأنه أن يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله). ٢١٥، (إتياً يخرج عدم ما جاز أوصح دخوله دون ماوجب): ٢١٩، (غير منكر أن يكون... إتماً وصح لان يخرج ما لولاه لصح دخوله في الكلام). ٢٢٠، (استثناء ما لا يحسن دخوله تحت اللفظ ليس محسناً): ٢٢٠، ٢٢١، (إتماً وصح لأن يخرج ما لولاه لصح دخوله في الكلام). ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣، (لا يؤثر في المستثنى منه حتى يتصل به ولا يكون مقطعاً عنه): ٢٤٤، ٢٤٥، (... يخرج من الكلام ما لولاه لصح دخوله): ٢٤٥، (استثناء الأكثر مما يتناوله المستثنى منه) ٢٤٧، (استثناء الكل لا يجوز).
- ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، (من.. من..)
- ٢٥٣، ٢٥٥، (المتعقب لحملتين)
- ٢٥٥، ٢٥٦، (من.. من..)
- ٢٥٨، (٢٥٨، (... الدخول على...))
- (... من التقى إثبات ومن الإثبات نفى): ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، (... يخصص الأعباء والشرط يخصص الأحوال).
- ٢٦٠، ٢٦١، (... بمشيئة الله): ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، (.. بمشيئة ليقف الكلام عن العود وانصت): ٢٦٥.
- ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٥، (استثناء عمل): ٣٢٧، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٥.
- ٣٣٦، ٣٤٣، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، (لا يكون... وارداً إلا على جملة

٠٦٤٠، ٠٦٣٩، ٠٦١٧، ٤٨٨، ٤٨٥	مستقلة بنفسها: ٠٦١٠، ٤٠٦.
٠٧٤٩، ٠٧٤٤، ٠٧١٨، ٠٦٩٦، ٠٦٧٢	الاستحالة (معرفةً ومكررةً، وما يشقّ من
٠٨٢٨ ٧٧٥، ٧٥٥ (على معنى الحكم	ذلك): ٠١٦٧، ٠١٨، (... وجود
بمعنى الدلالة) ٠٨٣٣ (ـ سرّاء	الفتدين): ٠١٧٨، ٠٥٠٢، ٠٥٠٣، ٠٥٠٥،
الذمة): ٠٨٣٦.	٠٥١٦، ٠٦٦٦
استصحاب الحال ٠٨٢٩، ٠٨٣٠، ٠٨٣١	استحقاق (ومشتقاته المتعلقة بالشواب
٠٨٣٤، ٠٨٣٢ (باورق).	والمدح والعقاب والذم ونحو ذلك):
استصلاحاً ٠٧٦٩	٠٠٥٩، ٠٠٦٠، ٠٠٦٢، ٠٠٦٨، ٠٠٧٠، ٠٠٧٢.
الاستمارة: ٠٢٠٣.	٠٠٧٥، ٠٠٧٦، ٠٠٣٦، ٠٠٣٧، ٠٠٤٧، ٠١٥٠.
الاستعمال ٠١٢ (ظاهر الاستعمال يدلّ على	٠٠٦٢، ٠٠٦٣، ٠٠٦٧، ٠٠٦٩، ٠١٨٧،
لحقيقة) ٠١٣٠، ٠١٩، (... يدلّ على	٠٢٣٨، ٠٤٤٤، ٠٤٦٨، ٠٤٨٠، ٠٥٦٦.
لحقيقة): ٠٢٧، ٠٢٩، استعمال اللفظة	٠٠٦٨، ٠٠٦١، ٠٠٦٢، ٠٠٨٧، ٠٠٨٨.
في شيئين مختلفين دليلٌ على أنّها	٠٨١٥، ٨٢٠
حقيقةً فيهما): ٠١٨٣، ٠٢٠٢، ٠٢٠٥،	لاستحقاق العقليّ، (أو. على العقل) ٠٨٢٤.
٠٢٠٦.	٠٨٢٥، ٨٢٦
الاستعراق (معرفةً ومكررةً) ٠١٢٦، ٠١٢٧، ٠١٩٨،	الاستحقاق (معرفةً ومكررةً، متعقباتاً، على أو
٠٢٠١، ٠٢٠٦، ٠٢١٤، ٠٢١٧، ٠٢٢٢، ٠٢٢٤	البدن أو الذمة) ٠٨٢٤، ٠٨٢٥، ٨٢٦،
٠٢٢٤، ٠٢٢٦، ٠٢٢٨، ٠٢٣٧، ٠٢٤٠.	٠٨٢٧.
٠٢٤٢، ٠٢٥٦، ٠٢٦٧، ٠٢٩٨، ٠٣٤٨.	استخبار: ٠٣٨٤.
٠٣٥٩، ٠٣٦٣، ٠٦٤٨.	الاستدلال (وما يشقّ منه): ٠٢٠٨، ٠٣١٢،

استماضة ٧٣٥٠.	اسقاط العقاب ٨٠٧٠
استعاء (ومشتقاته) ٦٥١٠، ٧٥١، ٧٥٧.	الاسلام ( بلام ولا معه . وما يشتق منه من
٧٩٦ تا ٨٠٤، ٨٠١	الافعال) : ٧٦، ٨٠، ٨١، ٧٤٤.
الاستهمام (ومشتقاته) ١١٥، ١٣٢، ١٩٨.	الاسماء الشرعية: ٣٢٧
( لا يحسن إلا مع احتمال اللفظ	الاسماء لاملخل للقياس فيها: ٧٥٩.
واشتراكه) ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١.	الاسم : ١٢ ، (العنوان العام للموضوع) :
٢١٣ تا ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧.	٣٩٤، ٣٩٦ تا ٣٩٨، ٤٤٩.
٢٥٠، ٣٨٤، ٤٠٠ تا ٤٠٢.	٦٩٧ تا ٧٢٨، ٧٣٢، ٧٥١، ٧٨٠.
الاستفال ١٤١.	أسوء حصة ٥٨٢
استقراء (مشتقاته) : ٢٦٣.	الإشارة: ٣٣٩.
الاستقلال ( يقتضى ان لا يجب تعليق	الأشياء والسننظر ٧٧٨، ٧٨٠.
الاستثناء بعبر الأحيوة) ٢٥٣، ٢٥٤.	الاشتباه (ومشتقاته) ٧٠٣
٢٥٦.	الاشتراط ١١٤، ٤٣٤.
استمتاع واستماع ٣٥٢	الاشتراك ١٧، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٤٠، ٤١.
الاستمرار ( معرّفًا ومكرّرًا . وما يشتق منه	٥٣، ٥٤، ١٠١، ١٣٢، ١٧٥، ٢٠١.
من الافعال) ١٠٤، ١١٣، ١١٤.	٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٢٩.
٤١٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٣٣.	٢٥٠، ٣٩٧، ٣٩٨.
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٨٣٢.	الاشتقاق (مشتقاته) : ١٠٧.
استيجار: ١٣٧.	الاشتغال على الكل: ٢١٩، ... على قول
استيلاء العقاب (ومشتقاته من الافعال) :	معصوم) ٦٠٥.
٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧.	الأشقي ٤٢٠.
اسقاط الدعوى: ٤٤٨.	اصحاب (... القياس) ، ٢٩٤، (... الوقف

في العموم: ٣٧٨.

أصالة الحظر ٧٢

أصالة الحقيقة ١٥

لإصابته ٦٦٥.

الأصل (بلام ولا معه) ( . في العقل كون

الفعل والتترك جميعاً غير مرادين ولا

مكروهين) ٧١، (عقل) ٧٢.

(أصل الوصي) ١١٥، ١٣٨، ١٥٩.

(الحقيقة هي) ( . ) ٢٠٢، هو

الحقيقة: ٢٠٦، ( . . . في الاستعمال

التعريف من مقارن) ٢٠٦، ٢٠٧.

٢٤٥، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٣٨، (أصل

اللغة: ٣٦٣، ٤٠٧، ٤٠٩، (حكم . . .

وحكم البدن: ٤١٣، ٤٤٨، ٥٥٤،

٥٥٥، ٦٠٦، ٦١٣، ٦١٦، أصل

كونه (لأجماع) حجة ٦٢٧، (هذا

لأصل يعني أن كل مجتهد مصيب) .

٦٥٦، ( . . . الذي هو المقيس عليه).

٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٨٠.

٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٣، (أصل علم

الحجية، نقل بالمصون) ٦٩٧.

٧٠٨، ٧٢٦، ٧٢٨، (أصل الملك

بجواز التصرف): ٧٥٠، ٧٧٦، ٧٧٨.

٧٧٩، ٧٨٩، (كل أصل قطع عليه

وتعمد فيه بالعلم اليقين دون الظن

فإن الرجوع في إثباته الى أخبار الآحاد

غير صحيح): ٧٩٠، ٧٩١، ٨١٠،

(الأملاك لها أصل في العقل): ٨٢٤.

الأصوات ٣٠.

الأصول ٢، ٥، ٦، ٧، ٢٦، (أصول

الشرائع): ٦٠، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩.

٣٩١، ٤٥٩، ٥٠٥، ٥٢٣، ٥٢٧.

٥٣٢، (أصول الشريعة): ٥٢٦،

(أصولنا في علّة كون الإجماع حجة):

٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٩، ٦٨٣.

٦٨٧، ٦٩٤، ٧٣٠، ( . . . التي طريقها

العلم): ٧٣٠، ٧٣٣، ٧٤٣، ٧٦٨،

٧٧٣، ٧٧٩، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٨.

٧٨٣، ٧٩٦، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠١.

أصول الدين: ٢، ٤، ٢٥، ٥٣٧، ٦٨٩،

٧٤١، ٧٩٣، ٧٩٤.

أصول الفقه: ٢ تا ٨، ١٦، ١٩، ٢٤، ٢٢،

الاعتبار (وما يشق منه من الأفعال): ٧٠٤٠،	٢٩٨، ٢٦٣، ٢٥٨، ١٦٦، ٧٣
٧٨٢، ٧٨١، ٧١١، ٧١٠	٥٥٧، ٥٣٧، ٤٧٤، ٤٥٦، ٤٢٥
اعتبار الرتبة في الأمر: ١٦١، ٣٥	٧٩٦، ٧٧٦، ٧٥٥، ٦٤٩، ٦٤٠
الاعتداد (نسخ... بالحوّل): ٤٢٩٠	٨٠٦، ٨٠٠
اعتدال الأحكام (التعادل): ٨٠٢	الإضافة (وما يشق منها من الأفعال): ١٩٧،
الاعتقاد (معرفاً ومنكراً، وما يشق منه من	٦٦٩، ٦٦٨، ٦٦٧، ٣٥٢
الأفعال): ٤٣٧، ١٩٥، ٧١، ٢٠، ٤٣٧	الإصرار ٨٢٣
٤٨٧، ٤٨٦، ٤٣٦، ٤٣٤، ٤٣٣	إصدار الفصة وإنشأ ٣٧١٠
٦٨٩، ٦٧٣، ٦٧٠، ٤٩٣، ٤٩١	الإطاعة (وما يشق منها من الأفعال): ٦١٠،
٨٢٨، ٨٢٧، ٧٤٤، ٧٠٩	٢٣٨، ١٦٦، ١٢٢، ١١٦
الاعتقادات (معرفاً ومنكراً): ٧٢٢، ٦٨٩	الإطباق (وما يشق منه): ٧٣، ٧٧
٨٢٩. اعتماد المجمعين على خبر لا يوجب	الاطراد (بلا م ولا معه): ٢٩، ١٤، ١١٠
حجيته (نقل بالمصون): ٥١٠	طراح: ٣١٩، ٣١٨
الاعتقادات في الجهات (...): ٢٢٤	الإطلاق (معرفاً ومنكراً، وما يشق منه من
الإنجاز ٤٦٣	الأفعال): ٨٣، ٦١، ٥٣، ٣٨، ٣٥، ١٢،
الأعداد: ٢٢٠	١١٥، ١١٤، ١٠٩، ١٠٣، ١٠٠
اعرابه الرفع من التوسكين: ٦١٩	٢١١، ١٤٣، ١٤٠، ١٣٨، ١٢٦
الإعلام (وما يشق منه): ٦٦٥، ٥٦٤، ٥٦٣	٥١٤، ٣٢١، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٠
٨١٢، ٨٠٥، ٦٦٨	٧٨٢، ٧٨١، ٦٠٢، ٥٩٢
أعلم ٨٠١، ٦٥٥	الإعادة (معرفاً ومنكراً): ٦٩١، ١٢٥، ١٢٢

الأعم (معرفاً ومكثراً) ٣٠٩، ١٣٠، ٦٥  
أعم الفوائد: ٦٤، ٥٧  
لاعتسان (وجوب) ٤١٢، ٤٠٤  
إقتناء (وما شئت منه من الأفعال) ٦٠٥  
٧٤٨، ٧٣٧، ٦٥٦، ٦٥٤، ٦٥١  
٨٠٤ تا ٨٠٢، ٨٠٠، ٧٥٣، ٧٥١  
اقتري (جمعاً و) ٢١٨٠  
الافتيات ٨٢٦، ٨٢٥٠  
الإفراد بالذكري على جهة التخصيص والتعظيم  
١٣٠، ١٢٩  
إفطار (أفطر) ٢٩١  
الأفعال: ٢٥٢، ٢٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣١  
٥٦٢، ٣٥٢ (أفعال المخلئي) ٥٦٣  
٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٨  
٥٨٥، ٥٨١، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٦  
٨١٠، ٥٩٣  
فعل ٦٢، ٦١، ٥٦٠، ٥٥، ٥١، ٥٠، ٤٣٠  
٨٦، ٧٣، ٧٠ (أنداء، كذا  
وكذا أنداء، ... مرة واحدة، أفعلة  
مرة واحدة) ١٠٢، ١٠١، ٩٩

٥١٥.٥١١	أن يكون قبيحاً ٦٧٩.٦٦٢
الأشروء ١٢٦	٨٠٩.٧٩٨
الإكراه ٤٧٨	الأقراء ٧٤٤
الأكل مع تسبيل لا يقطر: ٦٤٣.	الإقراء (ومشتقاته) ٢٥٨.٢٥٧.٢٤٦
أكل لحم لدكتى لاشبة في أنه عيب ٥٥٧	٥٦١.٥٢٤.٥٢٥.٥٢٥.٥٦١
على اشرع ٥٩٧.	٧٧١.٥٩٢.٥٨٩.٥٨٧
لأكران ٢٢٤.١٧٧.٤٥	أقرب الرجالين إلى المتوفى ٧٣٤
الإحساء (روا) ١٦٨ ( لا يحتف	أقسام لأحبار ٤٨٢
ميس نكاحاً شروطه ٢٢٤.	أقل جمع ٢٢٩
٥٦٣	أقل الأحوال: ٧١.٧٠.
إلحاق الفروع بالأصول: ٧٧٦.	الأقل في نقادة ٦٥
الإلزام: ١١٨.	أقل ما قبل فيه ٨٣٣.٧٠٨.٧٠٧
الإلصاق (معنى الباء): ٣٤٩.٣٤٨.	أقل ما يستحق به هذا الاسم: ١٠٨.
الألف ٧٠٢.٧٠١.٥٧١.٨٨	أقل ما يقع به ٧٢٦
ألفاظ الاثبات: ٣٩٦.	أقل ما يمثل به لأمر ١٠٠.
ألفاظ جموع مشتقة من لأفعال ٢٠٠.	أقوى في البيان من المكتسب: ٦٩٤.
ألفاظ خمس والجموع ٢٢٢.	أقوى ٣٣٨. (أقوال لشي): ٥٧٨.٥٧٦.
ألفاظ العموم: ٢٢٨.٢١٤. (... حقيقة في	أقوال الصحابة: ٣٣٨.
العموم والخصوص: ٢٣٧.	الأكراد الأصغر: ٤٥٩.
الألفاظ التي نذهب إلى عمومها: ٢١٦.	كتساب (كسبي) ٤٨٩.٤٨٧.٤٨٣.٤٨٢



٧٤٣، ٦٦٣	(. ذهب إلى أنها مستعركة)
٤١٢١، ٦٨، ٦٣ : (الأمر)   امتثال	٢١٦
١٢٤، ١٢٢ (. المأمور)	ألفاظ التثنية ٣٩٦
٥٨٧، ٥٨٥، ٥٧٨، ٥٧٧، ١٥١	الألقاب ٩
٥٩٠	إلا (لفظة...) : ٦١٠
الأمر (معرفاً ومنكراً - وما يشتق منه من	الأمارات ٦٨٢، ٥٩٢، ٣٣٨، ١٣٢، ١١٤
الأفعال) ٢٧، ٢٤، ١٩، ١٦، ٦	٨١١، ٧٩٢، ٧١٩، ٧٠٣
٥١٥٣٨، ٣٦٥٣٠، ٢٩ (صيغة .)	لأمر (معركة ومكثرة) ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٠
٥٨٣، ٧٤٥٧٢، ٧٠٥٥٦، ٥٤، ٥٢	٢٦، ١١٥، ١٣٦، (أمارات ظن)
١١٣، ١١١، ١٠٦، ١٠٤، ٩٩، ٨٨	٥٨٠، ٥٢٥، ٣٣٩، ٢٤٩، ٢٤٧
١٢٤، ١٢٢، ١٢١، ١١٧، ١١٦	٦٦١، ٦٦٠، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠
١٣٤، ١٣٣، ١٣٠، ١٢٨، ١٢٦	٦٧٣، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٦٣، ٦٦٢
١٤٣، ١٤١، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٦	٦٧٤، (... وجوب الفعل) : ٦٦٦
١٨٣، ١٧٦، ١٦٣، ١٥٩، ١٤٥	٦٩٢، ٦٨٩، ٦٨٢، ٦٧٧، ٦٧٦
٢٠٤، ١٩٦، ١٨٨، ١٨٦، ١٨٤	٨١١، ٧٩٣، ٧٩٢، ٧٠٣، ٦٩٥
٣٥٦، ٣١٠، ٢٧٢، ٢٦٠، ٢٢٩	الإمام : (إمام الجماعة) : ٥٠٢، ١٣٨، ١٢٠
٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨١، ٣٥٩، ٣٥٧	(إمام الزمان) : ٥١٤، (... المعصوم) :
٤٣٧، ٤٣٠، ٤٢٧، ٤٢٤، ٤٢١	٦٢٦، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٠٦، ٦٠٥
٥٨١، ٥٧٢، ٤٨٠، ٤٦٩، ٤٤٢	٧٧٢، ٦٦٤، ٦٥٠، ٦٣٦، ٦٢٨
٦٢٠، ٦١٣، ٦١٢، ٥٨٤، ٥٨٢	إمامة : ٦٤٩، ٦٢٧، ٦٠٦، ٥٦٩، ٥٣٧
٨٢٣	

- الأمر إذا تعلق لمعظمه بوقت: ١٤٥.
- الأمر إذا جرى من ذكر وقت أو مكان أنه  
عدم في لأوقات والأماكن ٣٥٩
- الأمر بالشئ أمر بما لا يتم إلا به: ٨٣.
- الأمر بالشئ على وجه التخيير: ٨٨.
- الأمر بالشئ ليس بنهي عن صفة: ٨٥.
- الأمر بالشئ يقتضي انتهى عن صفة  
٦٣، ٥٦.
- الأمر بعد نهي: ٤٢١، (الأمر بعد النهي):  
٤٢٤
- الأمر بمعروف (مشتقته) ٦١٦، ٦٠٨
- الأمر المشروط: ١١٥، ١٠٩.
- الأمر المصلى ٩٩، (هل يقتضي المرة أو  
التكرار) ١٠٩، ١٠٣، ١٠٢، ٩٩،  
١١٠، ١٤٢، ١٤٠، ١٣٠، ١١٠.
- الأمر بعلق بشرط أو صفة (هل يتكرر  
بتكرارهما): ١١١، ١٠٩.
- الأمر الوارد بعد الحظر: ٧٤، ٧٣.
- الأمر والنهي عن الشئ لو اُخذ على وجه  
وحد ٥٨١
- الأمر هل يقتضي الفور أو التراخي: ١٣٠.
- أمره يقتضي الوجوب: ٥٨٢.
- الأمر يدل على كون متعلقه على صفة رائدة  
على الحسن: ٧٢٠.
- الأمرين المعطوف أحدهما على الآخر: ١٢٨٠
- الأمر يقتضي لإجراء أم لا: ١٢١.
- الأمر يقتضي كونه - ع - مراداً ما يفعل  
المأمور به: ٥٨٤.
- إمساك بمعروف ٣٠٢، ٢٩٩
- إمساك عن التكثير ٦٥٢، ٥٣٧ (لا يدل  
على التصويب): ٧٥٦، ٦٥٣.
- الإمساك المخصوص (الضمان) ١١٧.
- الإمكان (المكان يتحرر) ٥٦٧، (قد .)  
٧٩٦، ٦٩٥.
- إمكان حلول التكلف من كل أفعاله ١١٧
- إمكان قبح كل أفعال المكلف على وجه  
وحسنها على وجه آخر (كون الحسن  
والقبح بالوجوه والاعتبارات):  
١١٨.



- انقراض العصر: ٦٣٤. الأوصاع: ٦.
- انقراضهم (اليهود) وعدم استواء اوصم و حرهم: أول وقت للصلاة: ٣٩٠.
٦٠١. أولوية عم ٨٠١.
- انقطاع الوحي: ٤٥٧، ٤٥٦. أول الوقت ١٥٨، ١٥٦، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧.
- الانكار (عشيقته) ١٠. وجوب الوصع). أهل الاجتهاد: ٦٧٢، ٦٥٢.
- ٢٢٣، (لا ينكر القول على قائله): أهل الإرجاء: ٣١٤.
- ٦٥٢ (١٠.. القياس في الشريعة): ٧٣٥. أهل الاستدلال و نظر ٤٨٨.
- (ذم القياس وانكاره) ٧٣٧. أهل التوحيد: ٢٢٠.
- (... بعض القياس): ٧٣٨، (إنكار أهل الردّة: ٦٤٩، ٦٤٨.
- المسكر) ٤٤٨. أهل الظاهر: ٢٧٩.
- إن كان مندوب الأمر واستهى واحداً من أهل العربية: ٢٥٠، ٢٢١.
- بحسنا إلا على وجه واحد وهو أن أهل القياس والاجتهاد: ٦٨٩، ٦٨٨.
- يأمر بالفعل على وجه وينهى عنه أهل اللغة: ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٨.
- على وجه آخر: ٤٢٤. ٣٦٥، ٢٨٣.
- إن العموم مخصوص: ٢٣٤. أهل الوعيد: ٣١٤.
- إنما اختصروا للسلافة والفصاحة: ٣٢٤. الإيثار والاحتيار: ١٧٢.
- أوامر (... انقرآن) ١٠٢، ١٠٣، ١١١. الإيجاب (معنى إلزام، بلام ولا معه):
- ٣٦٣، ٣٦٢، ٣١٣، ١٧٣، ١٧٢. ٤٤، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨.
٥٨٥. ٧٠، ٧٦، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٢.
- أورع: ٨٠١. ٩٤، ٩٥، ١٠٣، (... الوضوء) ١١١.

١١٦، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧.	بائنة ٧٠٦.
١٦٨، ١٦٩، ١٧١ (أوحسا في	لست تثنى متى كان واحداً فلا يندثر دلالة
المتحمل لكلام أن يفهمته وأن يكون	على وجوبه: ٨٣٥.
مصلحة له في تحمله ولم يوجب أن	الناث عليه ٣٠٧.
يكون الشرائع المذكورة في ذلك	السالم ٥٤٨، (الساعات) ٢٩٧.
الكلام يلزم ذلك استحسن) ١٧٣.	لنساء ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٤٢.
١٨٤، ١٨٦، (... لتبع) ٣٦١.	بدر ٧١٥.
٤١٥، ٥٥٩، (الأنواع) ٦٠٠.	البدل (بلام ولا معه) ١٣٣، ١٣٦، ١٤٣،
٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٣، (تأثير) ٦٧١	١٤٤، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،
(القصة) ٦٩٠، (عمل)	١٥٥، ١٥٨، (على البدل) ١٧٦،
٦٩٠، ٧٠١، ٧٠٤، ٧١٤، ٧٨٧.	(على بدل) ١٧٧، ١٧٨، ٢١٦،
٤٨، ٥٠.	(حكم البدل) ٤١٣، ٤١٧، ٤٦٧،
الإيقاعات ١٠٧، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٨١.	(استحقاق) ٨٢٥، ٨٢٦.
٢٤٥.	براءة (دفعه) ٨٩، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥،
الإيلاء ٧٠٨، ٧٠٥.	(تسعر ولزادة يستحق تسعر للزادة):
الإيمان ٧٦، ٧٩، ١٩٥، ٦٠٩.	٧٦٦، ٧٦٨، (براءة الذمة) ٨٣٦،
وأثبت في الأماكن: ١٩٨.	(براءة ذمتهم من الحقوق) ٨٣٧.
ب	بعث، بعثة (محلى باللام وغير محلى): ٧٦،
لنساء تقتضي الإلصاق ٣٤٨.	٢٣٣، ٣١١، ٥٩٩، ٧٠٣.
الناث (ومجمعه) ٥٥٨، ٧٥٨.	نقص (غير معين) ٣٤٩،

بعض و كل ليس من الأحكام الشرعة  
 وكذا قولنا - إجابة وعادة (بمعنى  
 الحكم عن الأحكام الوضعية) - ٤٥٠  
 نقاء الاكواب (كانت الاكواب مقطوعة على  
 نقائها) ١٧٧  
 اسلذذ ولا مصار والوقائع الكبر (أهم) -  
 ٦٢٢  
 اسلوع (ومشتقاته) ٨٢ - (باعت من اكنزة  
 الى حد يستحيل عليها معه التواطؤ):  
 ٥٨٧ - ٥٠٦ - ٥٠٣  
 يلعب شطرنج ٢٣١٠  
 بناء العلم على الحصص (مشتقاته) ٣١٥ تا  
 ٣٢٠  
 اليبس (بلا م ولا معه وما يشق من ذلك)  
 ٧١ - ٦٩ - ٦٠ - (لا يتأخر عن حد  
 الحساب) ٧١ تا ٤٠٧٣ - ١٣٨٠  
 ٣١١ - ٢٧٩ - ١٤٣ تا ١٤١ (... اضطلع)  
 ٣٢٥ - ٣٢٣ تا ٣٣٥ - (هو العلم  
 الحادث الذي به يتبين الشيء)  
 ٣٣٨ - ٣٣٠ - (بالأعمال) ٣٣٩٠  
 ٣٤٤ تا ٣٤١ (الشيء في حكمه)  
 ٣٤٣ - (قول قوم يجب ان يكون)  
 في رتبة الميراث ٣٤٤ - ٣٤٨ تا  
 ٣٥٠ - ٣٦١ - (لا يجوز تأخيرها  
 عن وقت الحاجة) : ٣٦١ - ٣٦٢  
 ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٧٢ تا ٣٧٧ (... مدة  
 العمل للأمور به) : ٣٧٤ - (... مدة  
 النسخ) ٣٧٥ - (... العموم) ٣٧٦ -  
 ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٣ - ٣٩٠ - ٤٠٩  
 ٤١٩ - ٤٢٣ - ٤٥٣ - ٤٦٣ - ٤٦٧ -  
 ٤٦١ - ٥٣٦ - ٥٧١ - ٥٧٨ - ٥٨٥  
 (... لتخصيص - استسح -  
 زيادة لاحقة - عمل محتمل) :  
 ٥٨٥ - (... قول محتمل) : ٥٨٦ -  
 ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ -  
 ٦٠٠ - ٦١٤ - ٦٩٣ - ٦٩٤  
 انيت (الكعبة) ٥٩٦٠  
 بيت المقدس : ٤٥٤  
 بيت من الشعر (نظم) : ٥٠٢  
 البيع (معرفاً ومكثراً - مفرداً وجمعاً) ٩٢

بعض و كل ليس من الأحكام الشرعة  
 وكذا قولنا - إجابة وعادة (بمعنى  
 الحكم عن الأحكام الوضعية) - ٤٥٠  
 نقاء الاكواب (كانت الاكواب مقطوعة على  
 نقائها) ١٧٧  
 اسلذذ ولا مصار والوقائع الكبر (أهم) -  
 ٦٢٢  
 اسلوع (ومشتقاته) ٨٢ - (باعت من اكنزة  
 الى حد يستحيل عليها معه التواطؤ):  
 ٥٨٧ - ٥٠٦ - ٥٠٣  
 يلعب شطرنج ٢٣١٠  
 بناء العلم على الحصص (مشتقاته) ٣١٥ تا  
 ٣٢٠  
 اليبس (بلا م ولا معه وما يشق من ذلك)  
 ٧١ - ٦٩ - ٦٠ - (لا يتأخر عن حد  
 الحساب) ٧١ تا ٤٠٧٣ - ١٣٨٠  
 ٣١١ - ٢٧٩ - ١٤٣ تا ١٤١ (... اضطلع)  
 ٣٢٥ - ٣٢٣ تا ٣٣٥ - (هو العلم  
 الحادث الذي به يتبين الشيء)  
 ٣٣٨ - ٣٣٠ - (بالأعمال) ٣٣٩٠

٣٦٢، (... بيان المجمع إلى وقت	١٨٣. ١٨٢. ١٧٩. ١٢٤. ١٢٢
أخاثة) ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٢	١٨٨، (لرطب بالتحر) ٣٠٩،
٣٧٥، (بيان العموم) ٣٧٦،	١٧١. ١٦٥. ١٥٨
٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٦،	اسبونه (.. ولعرقه بالطلاق) ١٢٢
٣٨٨، ٣٩٠، (تأخير الصلاة عن	لبسة (مفردة ومثله وجمعاً، معرفة ومكثرة)
وقتها) ٥٨٨٠،	٣٢١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩،
التأريخ (عدم ...) : ٣١٥، (فقد .) :	ت
٣١٦، ٣١٧، (تأريخ النسخ	تابعة بمصباح ٦٩٥،
والمسوخ) : ٤٧٢، ٤٧٥،	تابع مواصفة، لدى يتبع ما يدور بالمواصفة.
التأنيق : ٥٧٢، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٢،	٣٣١
تا ٥٨٤	التابعين وتابعي التابعين : ٥٤،
لتأكيد ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٦، ١٢٧	التأييد ١١٤، ٤٢٠،
سأمل (الاستدلال و ...) ٧١٨، ٧٥٥،	تأثير الإيجاب ٦٧١
التأويل (وما يشق منه) ٦٤٠، ٧٣٨، ٧٣٩،	تأثير الشرط أن يتعلق الحكم ٤٠٦،
التأويل (وما يشق منه : مفرداً ومثنى	التأثير لقوى ٦٨٧،
وجمعاً) : ٦٤٠، ٦٤١، ٧٣٨، ٧٤٠،	التأخير (معرفة ومكثرة) ٤٧٣، ٤٧٤،
٧٥٩،	التأخير (الترخي) : ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦،
تباين الحكم ٦١٢،	(تأخير بيان المجمع) ٣٦١ و ٣٦٢،
التيخير (معرفةً ومنكراً) : ٥٢٣، ٦٠٤،	(تأخير البيان عن وقت الخطاب) :
٦٤٩، ٦٥٠، ٧١٢، ٧٢٢،	٣٦٢، (... بيان الأوامر)

٣٠٤	تدليل ٤٦٦، ٤٦٥.
التجوير (معرفاً ومكثراً . وما يشق منه) :	التسري ٧٦٤، ٧٦٣.
٦٧٩، ٦٣٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٥٦٨	التعريض (اساء لـ) ٣٤٩٠.
٧٠٩، ٦٨٣ (.. المستقنى على المقنى	تبعية جوار شئى عن جميع أفعان امكثف
اعطاً يمع من قول قوله). ٧٩٦.	بقاء الأكواف وعدمه فيجور على
٨٠٤، ٧٩٧	لاؤث دون الثاني (نقل بانضمون)
تحكم محض: ٦٣٧.	١٧٧.
تخليد (حدوثهم) ٤٨٩، (حدوثه) ٦٧١.	تعبية لوجوب تمصالح (نقل بانضمون)
تحدى (متحدياً) ٤٢.	١٦٨.
اشحرر من انصرة ٧٥٩، ٥٥١، ٥٥٠	التببيع ( لايجور أن يتأخر عن وقت الحاجة
لتحريم (محلى باللام وغيره . ومشتقاته)	والمصلحة وينعور عن وقت الإبلان
١٨٣، ١٨١، ١٨٠، ٩٠، ٨٥، ٦٤	والاداء ... موقوف على المصلحة)
٣٢٢، ٣٠٦، ١٨٩، ١٨٥ (آية ..)	٤٦٧، ٣٦١، ٣٦٠.
٣٢٣ (.. الجمع بين الاختين)	تجميع الكتاب والسنة: ٧٤٠.
٥٢٠، ٤٥١، ٤٤٦، ٣٥٣، ٣٥٢	التشتت (وما يشق منه) ٧٥٥، ١٩٥٠.
٦٦٨، ٦٦٧، ٦٤٢، ٦٤١، ٥٦٨	النشة ٢٣٤، ٢٢٩.
٧٠٦، ٦٨٤، ٦٨١، ٦٧٦، ٦٦٩	التجربة (معرفةً وجمعاً، معرفةً ومكثراً)
٧٩٥، ٧٧٧، ٧٢٨، ٧٢٦، ٧٠٧	٦٨٨، ٦٨٦، ٦٨٢.
تحرمة ١٥٥.	التجريد: ٥٣.
تحمط. ٧٥٩	التجوير (وما يشق منه) ٢٤٣، ٢٠٥، ٣٨.



نحلة: ٧٢٥.

٥٨٦، ٥٨٥، ٤٦٣، ٤٦١، ٤٦٠.

التحليل (على التلام وغيره، ومشتقاته):

٦١٤، ٦٠٣، ٥٩٤، ٥٩٠، ٥٨٨

٦٦٩، ٦٤١، ٣٥٣، ٣٥٢، ١٨٢

٧٥٣، ٧٤٠، ٦٧١

٧٧٧، ٧٢٦، ٦٨١

تحسين جميع ١٦٩.

التحصيل (نحو لآحاد) ٥٥٥، (عبية):

التحطه (معرفة ومنكرة، ومشتقاتها) ٢٦٠

٥٥٦، نخرج معاني الأجزاء ٦٤٠.

٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٢٧، ٧٠٩

التحصيل (على التلام وغيره، ومشتقاته):

التخلص (يتخلص): ٦٦٢.

نحو ٥٢٣

١٣، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٣٦ (بالاستدعاء،

... بالشرط) ٢٣٩، (نحو جميع العام):

التخيير (معرفاً ومنكراً، ومشتقاته): ٦٤، ٥٧.

١٢٩، ٩٨٥، ٩٦، ٩٤، ٩٣، ٨٨، ٧٢

٢٤٤٢ تا ٢٤٤٧، ٢٥٣، ٢٦٠،

١٤٣، ١٤٢، ١٣٩، ١٣٣، ١٣١

٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣

١٧٩، ١٧٨، ١٧٦، ١٤٥، ١٤٤

٢٨٩ (نحو جميع الكتاب): ٢٨٦، ...

٣٥٠، ٣٤٩، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠

٢٨٨، ٢٩٥، (نحو جميع

٥٨١، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٤٧، ٤٤٦

العلّة الشرعية): ٢٩٥، (نحو جميع

٨٠٣، ٨٠٢، ٨٠١، ٦٦٩

الإجماع): ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٣،

النكية ٥٩٧، ٥٩٦

٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٢ تا ٣١٤، ... (أما

التراخي (معرفاً ومنكراً) ١٠٦، ٧٣، ٥٣٠

يكون بطريق التنافي ولا تنافي بين الجملة

٤١٤، ٤٤٤، ١٣٩، ١٣٦، ١٣٠

الخاصة إذا عصمت على الصحة)، ٣١٤،

ترادف الأدلة: ٥٩٩.

٣١٩، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٩٠،

لترئص (يتربص): ٣٠٣.

٣٩١، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣.

- التَّرجيح (معرفاً ومنكراً، وما يشقّ منه) ٨١٣، ٨٠٢، ٧٨٣، ٦٨١.
- ترجیح بعض الأحار على بعض: ٥٥٤.
- ترجیح بلا مرجع (ليس بعضه بأن يدلّ عليه اللفظ مع عدم التناول بأولى من بعض) ٤٠٠.
- تردّد لدوّ على ١٦٨.
- تركّ البيان،... الجواب،... الظاهر،... الفعل،... التكرير،... الواجب: ٥٨٧، ٥٨١، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤.
- ٧٥٣، ٦٨٥، ٦٥٣، ٦٤٥.
- التَّرويح (معرفاً ومنكراً): ٦٨٧، ٩٩.
- ترويج المعنّدة: ٤٥١.
- تساوى حكيم عبد العالم ٨٠٢.
- التَّساوى في الحكم: ٧٧٩.
- تسييح الحصى: ٤٩١.
- التَّسكين: ٦١٩.
- تسمية الشيء باسم مقارنته (أجروا على الشيء اسم ما قارنه): ١٥، ١٤.
- تسمية الشيء باسم مقدّماته: ٤٤٠.
- تسمية الصّدق (لمرسمّها صدقاً): ٧٥٢.
- توزيع الغني: ٧٧.
- التَّشابه في الحكم: ٧٨٠.
- التَّشبه (معرفاً ومنكراً) ٢٠٧، ٢٠٣، ١٤.
- ٧٢٧، ٧٠٦، ٥٦٠، ٥١٦، ٤٤١.
- تا ٧٢٩.
- التَّشكيك ٨١٢.
- التَّشهُد (معرفاً ومنكراً، مفرداً ومثنى): ٥٨٨، ٤٤٤، ٣٥٦، ٣٥٥.
- نصحيح بحر ٧٧٦، ٧٧٥، ٦١٧.
- التَّصديق (وما يشقّ منه): ٥١٨، ٥٠٩.
- (تصديق النبي): ٥٥١، ٥٤٥.
- التَّصرف (في الملك،... في ملك الغير): ٨٢٤، ٨٢١، ٨١٨، ٨١٤.
- تصرف اللفظة: ٨٤٨.
- التَّصريح (معرفاً ومنكراً). (دلتعشيل والتشبيه): ٧٢٨، (... بالقياس).
- ٧٢٩ (بالنحوطة) ٧٩٠، ٧٥٧.
- التَّصويب (معروفة ومنكّرة): ٦٥٣، ٢٦.
- ٧٧٠، ٧٦٩، ٧٥٩.

- ٠٤٢١، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٢٥، ٣٠٧  
٠٧٤٨-٧٤٧  
استعد (معرفاً ومكثراً، ومشتقته)  
٠٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٣، ١٢٤، ١٢١  
٠٢٩٤ (.. باسع من بقياس)  
٠٤٧٢، ٤٦١، ٤٢٨، ٣٢٤ (..)  
بالعمل بخبر الواحد: ٥١٩، (..)  
الحاكم بان يعمل بمسئله، .. بان يعمل  
بالقرار .. بان يعمل بالبيضة)  
٠٥٢٢، ٥٢١ (.. نحر لعدل)  
٠٥٤٦، ٥٣٩، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٤  
٠٥٩٤، ٥٧٩، ٥٧٣، ٥٧٠، ٥٤٧  
٠٦٠٠، ٥٩٩ (.. بالقياس) ٦٧١  
٠٦٩٥، ٦٩٤، ٦٨٦، ٦٨٣، ٦٧٥٥  
٠٧٨٦، ٧٧٩، ٧٠٥، ٧٠٤  
٠٧٨٩، (.. بالعلم):  
٠٨٢٩، ٨٠٠، ٧٩٤، ٧٩٢، ٧٩٠  
التعجيل (نور) ١٣٣ تا ١٣١  
التعدي عن موضع التعجيل: ٢٩٤، (صروب  
التعدي): ٨٢٥  
التعديل: ٣  
تصاد ٥٦ (.. اخكين دليل على رول  
احد من لآخر): ٤١٨ (.. لاحكام)  
٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٤  
التضييق (.. بعد التحير) ٤٤٦ (.. بالتحير)  
٤٥٥  
التضيق (لنطبق الحمله واستعصين) ٥٣٩٠  
٥٤١  
التضيقات الثلاث (معرفاً ومكثراً): ٧٠٥  
٧١٦  
تطبيق واحدة ٠٧٢٦، ٧٠٥  
التطهير (لا يطهر كالماء) ٤٥٣، ٣٩٧  
لتعاد (اعتدال الاحكام): ٨٠٢  
التعريض (معرفاً ومكثراً، ومشتقته)  
(... الادلة): ٢٨٨، (... العامتين):  
٠٣٢٠، ٣١٨، ٣١٦، ٣١٥ (.. بنحو  
التباين) ٣٢٠، (... بالعموم من  
وجه): ٣٢١، (... اليقين):  
٣٢٢، ٣٢١، (... الاخبار): ٥٥٥،  
(.. بين لدليلين بما يكون بان  
يتعد استعظام): ٥٩٣، ٥٩٥  
التعارف (معرفاً ومكثراً): ٢٩٣، ٥٢

- تعذر لعلم بالتفاق الآمنه ٦٠٤  
تعذر العين: ٨٢٤.  
التعير ١٣٨  
تعقب الاستثناء للجمل: ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦١،  
٢٦٣، ٢٧٠.  
تعقب الشرط لجمل: ٢٥٩.  
التعلق (بلام ولا معه، وبمشتقاته) (تعلق  
الاستثناء المتعقب لحمل بالجميع أو  
بالاخيرة): ٢٥٦، ٢٦٣، (...) الحكم  
بالأسباب: ٣٢٣، (...) بالطاهر).  
٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤١،  
٣٤٣، (...) بلفظ الجمع: ٣٤٦،  
٣٥٥، ٣٥٦، (...) «نقص بالخوف  
بدل على أن حال الأمن بخلافه»:  
٤٠٣، ٥٩١، ٦٦٨، (...) بالطنن  
الذي يخطيء ويصيب): ٦٧٤،  
(...) الأحكام بالطننون: ٦٧٩،  
٧٣٢، ٧٣٩، ٧٧٠، ٧٧٨، ٧٨٣،  
٧٨٤، ٧٩٠، ٨٠٥.  
اشتعل (معلّى، تلام وعيره، ومشتقاته).  
٢٥٦، (...) بالسبب (٣٠٩، ...).  
الحكم بصفة: ٣٢٥، (...) (الشروط):  
٣٣٦، (...) (التحريم، لا عين): ٣٥١،  
٣٥٢، (...) (الحكم بصفة لا يدن...):  
٣٩٢، ٣٩٤، (...) (الحكم بالاسم  
اللقب): ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٠،  
(...) (الحكم بالسوم): ٤٠٢، ٤٠٤،  
(...) (الحكم بعبارة أو عدد لا يدن...):  
٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٧١، ٨٠٥.  
اشتعليل (معرفاً ومكراً، ومشتقاته): ٢٩٤،  
٥٣٥، ٥٤٤، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٣٣،  
٨٠٩.  
التعليم ربما يكون بالفعل قوى منه، لقوى  
٣٤٠.  
لتعويل على الأدلة: ٦١١.  
التعيين (معرفاً ومكراً): ١٣١، ١٤٣،  
١٤٤، ٣٤٩.  
تعين الاستثناء إذا كان لمقت واحد (نقل  
بالمصمون) ٨٠١.  
تعيش الميع بالاحتيار في بيع الكفئ في المعيش

واللغة) ١٦ (تقدم أحدهما) العام  
والخاص) وتأخره) ٣١٦، ٣١٧،  
٤٧٣، ٤٧٤، (تقدم عمل) ٥٩٤،  
٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦  
تقدير التعقبات: ٦٧٧، ٦٩٤.  
تقديم (.. الزكاة على الخبز) ١٤٨ (الصل  
عن المعلوم) ٢٤٨، (.. لقول في  
البيان على الفعل) : ٣٤٢، (...  
الخطاب لمحمد وتأخير بيانه) ٣٨٦،  
(.. صفة آدم المباحة) ٤٢٩،  
(... الطهارة) : ٤٥٣، (... ذلك  
(أي القدرة والتمكين) على الفعل) :  
٦٦٥ ٦٦٦.  
التقرير (مشتقاته) : ٥٥٧، ٥٥٨.  
تقصير الصلاة ١٥٧، ٦٨٤.  
التقليد (معرفة أو منكرًا، ومشتقاته) ٤٩٢،  
٥٣٥، ٦٤٩، ٦٥٥، ٦٥٦، ٧٤٦.  
٧٦٩، ٧٩٨، ٨٠٠.  
استقيس (ومشتقاته) ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧،  
٣٢١، ٥١٤.

(نقل بالمصحون) ٩٢، ٩٣.  
تعديل العمل ٤٣٢  
التفريع: ٦٥٦.  
التفرقة بين المسألتين ٦٤٢٠.  
التفسيق (معرفةً ومنكرًا) : ٧٦٣، ٧٦٤،  
٧٦٥.  
التفصيل (معرفةً ومنكرًا، ومشتقاته) :  
٨٣، ٢٢٩، ٤٣٥، ٤٨٦، ٤٨٧،  
٥٣٩، ٥٤١، ٦٣٥، ٦٧٨، ٦٧٩.  
٧٠٠، (العلم يحمل الاشياء بحري  
بحري العلم بتفاصيلها) : ٧١٥، ٧٤٢،  
(التفصيل غير معلوم من الخمسة)  
٧٧٠، ٧٩٠، ٨٠٠.

تفصيل "و، حسد" و"م، م" ٥٦٤.  
تحويلاً سمع: ٨٢٢.  
التفويض (يقوم ذلك باختياره) ٦٥٨  
تفويض حسن ١٦٩  
تقدم المعنى العرفي على اللغوي (وجب  
حمله على العرف دون أصل الوضع) :  
١٦، (تقدم لمعنى الشرع على عرف

- تقيّة: ۷۶۹، ۷۶۸، ۶۵۲، ۵۳۷.
- تكافؤ الأدلة: ۳۲۱.
- تكذيب الواحد: ۵۱۴، ۵۰۹.
- التكرار: ۱۱۳ تا ۱۰۹، ۱۰۷، ۱۰۵ تا ۹۹.
- التلاوة: ۴۲۸.
- التلقّي بالقول (وما يقارنه): ۷۷۴، ۷۳۰.
- التهم و لمصل: ۳۵۴، ۳۵۳.
- التنكيل (معرفاً ومكترأً): ۷۰۷، ۷۰۶.
- التنكيل في الشرائع يتبع الظنّ
- الراجع الى الأمانة، التكليف في
- اصول الفقه عادياً يتبع العلم: ۲۴.
- ۲۵، ۶۳، ۷۵، ۷۶، (شروط: .)
- ۸۸، ۸۲، (تكليفه - تعالى - للشرائع
- تابعة للمصلحة والألطف) ۸۸.
- (... لا يطاق) ۹۸، ۹۷، ۹۵، ۹۰.
- ۱۱۷، ۱۲۹، ۱۳۶، ۱۳۸، ۱۴۵،
- ۱۴۶، ۱۶۲، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۱.
- ۱۷۲، ۱۷۳، ۳۲۱، (التكليف على
- طريقة التحجير) ۳۶۲، ۳۶۱، ۳۲۲.
- (التكليف على سبيل الابتداء وعلى
- جهة التسح إنها هو تابع للمصلحة)
- ۴۲۰، (... اعقل) ۶۰۶، ۵۹۶.
- ۶۱۳، (...) بلائمة مميّزة متقدمة
- قبيح: ۸۱۷ تا ۸۱۵، ۸۱۲، ۶۶۵.
- التلاوة: ۴۲۸.
- التلقّي بالقول (وما يقارنه): ۷۷۴، ۷۳۰.
- التهم و لمصل: ۳۵۴، ۳۵۳.
- التنكيل (معرفاً ومكترأً): ۷۰۷، ۷۰۶.
- ۷۲۸، ۷۲۷.
- التنكيل (بلا م و بدونه، ومشتقاته) ۱۶۲
- تا ۱۶۴، ۱۶۹، ۱۷۱، ۱۷۳ تا ۵۶۶.
- ۵۶۷، ۶۵۶، ۸۰۰.
- التنكيل (بلا م ومع، ومشتقاته) ۱۶۱.
- ۱۷۰، ۶۶۶.
- التنكيل بالبيع ۱۲۲.
- التنكيل (بلا م ومع، مفرداً وجمعاً):
- ۱۰۷، ۱۳۳، ۱۸۸.
- تمنى. ۳۸۵.
- التنكير (امكن تمييز الفعل من شروط صحة
- الأمر): ۱۶۸، ۴۲۵، ۴۳۲، ۴۳۷.
- (تمييز الحجّة من الشبهة) ۵۲۸.

التواطؤ (معرفاً ومتكرراً ، وما يشق منه)	٧٨٨.٦٦٦.٦٦٥.٦٥٨
٥٠٦.٥٠٣ تا ٤٩٩.٤٩٠.٤٨٦	التمييز (تغير الشيء من المتسنى) ٦٦٥.٦٥٩
الثبوت ٢٧٠ تا ٢٧٣	(بالظن لا تمييز الأشياء): ٦٧٩.
استوحه الى القصة. ٦٨٠.٦٧٨.٦٧٧.	التناسخ (ذ): ٤٨١.
التوحيد: ٣، ٤٢٤، ٤٢٨، ٥٤٥، ٦٢٦،	التساطر (تساروا وتسرعو) ٧٢١
٧٩٨.٧٩٦.٧٩٣	تتاق ٣١٥.٣١٤
تورث: ٣١٨.	التناقض (بلام وسووه . وما يشق منه أو
التوريث (معرفاً ومتكرراً): ٣١٨، ٧٣٤.	يقدره) ٢٨٨.٢٧٨.٢٥٩.٢٥٨
نوسع ١٤.	٦٩١.٦٧٤.٦٦٠.٣٢٢.٣٢٠
التوصل الى معرفته: ٨١٨.	٦٩٢، (الادلة لا تنقض): ٧٠٩،
التوصي (وما يشق منه) ٤٣٩.٤١٢.١٨	٧٥٦.
توفيق ٦٤٩	تناول (... مال الغير بغير اذنه) ٨٢٤ .
التوقف (وما يشق منه) ١٣١.١٠٩.١٠٤	العين ومنع المالك منها): ٨٢٦.
١٤٢.١٤٥.١٨٥.١٨٨.٢٥٤	التسبيه ( . عن طريقة من لاجتهاد) ٥٤٤
٢٥٦.٢٧١.٣١٦.٣١٨.٤٨٥	(... على السطر) ٦٨٣.٥٥٣.٥٤٥
٥٠٧.٥٥٣.٥٩٥.٥٩٦.٦٠١	(... على العلة): ٧٩١.
٦٥٣.٧٠٩.٧٥٤.٧٥٥.٨١٠	التشهير: ٥٧١، ٦٢٨.
٨٢٩.	التواتر ٥٣٦.٥٣٢.٥١٨.٥٠٧ (حد .):
التوقيت (معرفاً ومتكرراً): ١٤١، ١٤٢ :	٥٣٩ تا ٥٤٢، ٥٤٥، (صفة...):
١٤٤.١٤٥.٤٢٠.	٧٣٠.٦٩٦.٥٥٦

- التوقيف (معرفاً ومكثراً) ١٣. (توقيفة  
الاسماء الشرعية كالأحكام الشرعية)  
١٦. ١٠٨. ٢٠٣. (توقيف أهل  
اللسان) ٢٠٧. (.. أهل اللغة)  
٢٠٨. (.. على اللغات): ٢٣٣.  
(توقيفاً عن مصر) ٦٤٩. ٦٠٤.  
٧٧١.

## ح

- التوكيلات ١٠٧.  
التوبة (عشفتانها) ٧٦٩. ٧٦١.  
تهديد ٤٣.  
الجبّ (قاعدة الجبّ): ٨١.  
الحدّ ٧٥٧. ٧٣٢. ٧١٤. ٧٠٧. ٦٠٦.  
٧٦١.

- الجبّ (قاعدة الجبّ): ٨١.  
الحدّ ٧٥٧. ٧٣٢. ٧١٤. ٧٠٧. ٦٠٦.  
٧٦١.

## ث

- الثبوت (ثبوت اسيار بالفعل كثبوتها بالقول):  
٣٤٢. (ثبوت اعبادة القياس):  
٧١٣. (ثبوت اليد على شيء):  
٨٢٤. (فلان قالوا ثبوت الحكم في  
احال الأول يقتضي استمراره)  
٨٣١.  
الثقة: ٥٥٨. ٥٢٧. ٥٢٦. ٥٢٤. ٥٢١.  
٦٩٥.



- الجماع مع السيد يعطر (عن الثوري) ٦٤٣  
 جماعة (لائحة لما عوقبها جماعة) ٢٣٠  
 (شروط لتواتر) ٥٠٩ ن ٤٩٩  
 ٥٣١، ٥١٤ (في الإجماع) ٦٠٥  
 ٦٢٩، ٦٢١، ٦٢٠ (مكرر جماعة)  
 كثرت أو قلت كان قول الإمام في  
 حملة أمواتها فوجعها حجة  
 ٧٢٤، ٦٥٠، ٦٤٧، ٦٣٣، ٦٣٠  
 ٧٦٢، ٧٤١  
 الجمع (معرفة ومكثرة، وما يشق منه)  
 (على ...) : ٢١٨، ١٧٨، ١٧٧  
 (الجمع يجب تناوله لثلاثة) : ٢٢٦  
 (فصلوا بين ... ولتنبئة) ٢٢٩  
 ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣١ (بين صلاتين)  
 ٢٩٧، ٢٩٢ (ان جمعوا بين الأختين)  
 ٣٤٦، ٣٢١ (جمع بين ذميرين حنة)  
 قياسه (٧٨٣، ٧٣١) (جمع بين  
 الذميرين باضاً) ٧٩٠ (جمع بين  
 الخابئين في حكم من عذر دالة جامعة)  
 ٨٣٠  
 الجمعة ٨٣٥، ١٥٦، ٨٠  
 الجمعة (مردداً ومثنىً ومجموعاً، معرفة  
 ومنكراً) : ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣  
 ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٤  
 ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥  
 ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦  
 الجمعة (مقبول لتفصيل) ٤٣٥، ٤٨٦  
 ٤٨٧، ٥٣٩، ٥٤١، ٦٧٨، ٦٧٩  
 ٧٠٠، ٧٠٩، ٧١٤ (العلم يحمل  
 الأشياء بحري بحري يعلم بتفاصيلها)  
 ٧١٥، ٧٧٠ (التفصيل عبر معوم  
 من ) : ٧٧٠، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٠  
 ٧٩٨، ٧٩٩  
 المجموع (شأن ولا م) : ١٩٨، ٢٢٢  
 الجميع (.. واجب على سبيل التحجير)  
 ٩٧، ١٠٣، ٢٣٠ (جميع هذه  
 لأمة) : ٦٠٥، ٦١٥، ٦١٩  
 الحانة : ١١٢  
 الجنابات (روشن ...) : ٧٩٣  
 الجنب : ٤٢٨

- الحس (مجرداً وجمعاً ، معرفاً ومكثراً)  
١٠، ٢١، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦.
- ٤٩، ٨٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٩٩.
- ٢٠٠، ٢٢٢، ٣٠٥ (لأحاس السنة  
في الرب) ٣٩٦، ٤٠٤. (أحاس  
الأفعال) ٤١٧، ٤٨٠، ٦١٩.
- الحوار ٥٨٩، ٥٨٨، ٢٩٢
- الحوار (بلام وبدونه ، وجميع مشتقاته)  
(حوار استعمال مشترك في أكثر من معنى .  
استعمال التقطع في معناه الحقيقي  
والمجازي) : ١٧، (جواز العمل بالظن  
في المروع لا في أصول الفقه ولا في  
أصول الدين) . ٢٥. (حوار اجتماع  
انصديقين من الأصدقاء في توحيد)  
٨٧، ١٥١، ١٥٧، ١٥٨. (حوار  
انصديقين في انذار المعصية) ١٩٥،  
(حوار دخول لتحصيل في الأحرار)  
٣١٣، (حوار تأخير التخليع) ٣٦٠،  
(جواز تأخير البيان) : ٣٧٣، ٣٧٤،  
٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٨. (حوار
- سمع المخاطب العام وان لم يسمع  
خاص) : ٣٩٠ (حوار اجتماع الأمر  
وانتهى مع تعدد لوجه التمييز وعدم  
حوار مع وحدة نوحه وعدم التمييز) :  
٤٢٥، (حوار سمح الأكر وينعه  
الأصغر ولا يجوز العكس) . ٤٥٨،  
٤٧١، ٤٨٦، ٥٠١. (حوار لتعدد  
بالعمل بخلاف واحد) ٥١٩، ٥٢١،  
٥٢٢، ٥٢٦، ٥٤٦، ٥٤٧. (حوار أن  
يعتد الله سبباً تمثل شريعة النبي  
المتقدم) : ٥٩٨، (جواز التعبد  
بالقياس) . ٦٧٥، ٦٧٦، ٧٥٠،  
١٨٦، ٧٩٢، ٧٩٧. (حوار التقيد)  
٧٩٨
- خوهر (مجرداً وجمعاً) ١٦٨، ٢١
- جهات توحيد ولقح ٤٣٥
- الجهاد : ١٩٦، ٥٦٥.
- جهة (.) الحسن ، الفصح . . مصلحة . .  
مقدمة (٤٣٧ . .) . . التفصيل . .  
الحكمة (٤٧٢ . .) . . العادة (٥٧٧ . .)

الحج (معرفةً ومكرراً، ومشتقاته) ٥٩٠،

١٢٢٠، ١٢٠٠، ١٠٣٠، ٨٥٠، ٨٣٠، ٦٩

١٤٤٥، ١٤٦٠، ١٣٧٠، ١٣٦٠، ١٢٣

٧٩١، ٥٩٧، ٥٩٦، ٤٥١

الحج (معرفةً ومكرراً، ومعرفةً وجمعاً): ٣،

٢٨٠، ٢٧٩، ٩٧، ٦٧، ٥٥، ٥

٢٩٣، ٢٩٢، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٢

٥١١، ٥١٠، ٤٥٧، ٣٢٣، ٣٠٢

٥٣٨، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٢٨، ٥١٤

٥٧٦، ٥٤٩، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٢

٦٠٨، ٦٠٤، ٦٠١، ٥٩٦، ٥٧٧

٦٦٣٠، ٦٢٨، ٦٢٢، ٦١٩، ٦١٥

٦٥٠، ٦٤٥، ٦٤٣، ٦٣٨، ٦٣٦

٧٢٦، ٧٠٨، ٦٩٧، ٦٥٣، ٦٥١

٧٩٨، ٧٨٦، ٧٣١، ١٣٠

الحديث (معرفةً ومكرراً): ١٩١، ٧٩، ١٢،

٢٦٥

الحديث (معرفةً ومكرراً، ومعرفةً وجمعاً، وما

يشتمل عليه): ٢ (حديث العلم)، ٢٠، (حديث

المصطفى)، ١٥٨، (حديث التحصيل):

(. الدب... لو حوب) ٥٨٤،

(. الفصة) ٧٨٨، ٦٨٠، ٦٧٨

٧٩٣

ح

حائض ٥٩٠، ٥٧٠

الحاجة (... ماسة والدواعي متوقفة): ٦٥٤،

٦٥٥ (... لداعية) ٧٢٠

الحادثة (معرفةً ومكرراً) ٧٨٦، ٧٧٦

٨٠٣، ٧٩٥

الحاسة ١٦٩

الحاكم ٤٩٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٦

٧٩٧، ٧٦٩، ٦٤٨، ٥٩١

الحال (بلام وبلا لام، مذكوراً ومؤنثاً،

مفرداً ومثنىً ومجموعاً): (الحال

التحوي): ٢٥٣، ٢٥٢، (الحال

والقصة) ٣٧١ (أحوال المكتفين)

٧٥١، (الحالة في الاستصحاب)

٨٣٢، ٨٣١، ٨٣٠

حائضاً في عيبه ٢٤٤

الحجب (عشقاته): ٢٨٥



- ١٨١، ١٧٨، (حسن الاستعظام).  
 ٢١٠، ٢١٤، ٢١٩، (حسن الاستثناء).  
 من لشکرة (٢٢١، ٢٢٢)، (حسن)  
 الخطاب (٢٣٨) (حسن النص) ٣١٢  
 ٣٩١، ٣٨٩، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٧٦، ٣١٣  
 ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٥، (مما یحسن من  
 النہی بعد الأمر والأمر بعد النہی):  
 ٤٢٤، (حسن الأمر والنہی بحسب  
 الحسن والفتح) ٤٢٥، (حسن التسمی)  
 التبع لتعریف لمصاح و اسفل)  
 ٤٣٠، (کون الحسن والفتح بالوجه  
 والاعتبارات) (نقل بالمصون)  
 ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٥٠، ٤٣٥، ٤٣٤  
 ٦٦٠، ٦١٨، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٦٨  
 ٦٦٢، ٦٦١، (حسن التکیف)  
 ٧٤٢، ٦٩٢، ٦٧٧، ٦٦٥، (حسن)  
 تقلید العامی للمفتی): ٧٩٨، ٧٩٦،  
 ٨٠٤، ٧٩٩، تا ٨٠٦، (حسن ماله  
 صفة الاحسان)، ٨١٠، (حسن کل  
 شیء یحتاج لیه) ٨١٣، ٨١٤،  
 ٨١٧، (حسن التصرف): ٨٢١، تا  
 ٨٢٤.  
 الحمتن: ٩٦، ٥٠، ٥٦٣، ٥٦٧، ٦٦١،  
 ٨١٢.  
 حصول (... الشیء عند غیره): ٢، (...)  
 الاستباحة بعقد النکاح): ١٢٢،  
 (الاجاب ضرب لا یحصل عنده علم  
 وصرت یحصل) ٤٨٤، ٤٨٥  
 حصول الحاحه ٥٨٦.  
 الحظر (وما یشتق منه): ٥٤، ٧٣، ٧٤،  
 ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، (جهة الحظر فیما  
 یتعلق بالفروج اولی): ٣٢٢، ٤٠٧،  
 ٤٠٩، ٤١٨، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٤.  
 ٦٠٩، ٦١١، ٦٩٠، ٧٢٦، ٨٠٥.  
 ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٤، ٨١٧.  
 ٨٢٠، ٨٢١.  
 الحق (... فی الشرائع یجوز أن یکون فی  
 جهتين مختلفتين. الحق فی اصول  
 الدیانات لا یکون الا فی واحد.  
 الحق فی اصول الفقه غالباً لا یکون

حكاية الخبر ٤٧٨	ألا واحداً: ٢٤، (من حقّ الكلام
الحكم (معرفاً ومكثراً) ١١٧، ١١١، ٥٩	أن يعمل للإفادة: ١٧٣، (من حقّ
١٤٦، ١٣٨ (الحكم الشرعي) -	الاستثناء ان يخرج من الكلام
٤٢٨، ٣٩٤، ٣٩٢، ٣٨٨، ١٨٦	ما يتناوبه اسقط دور المعنى ٢٤٥
(حكم شرعي) ٤٥٠، ٤٤٦، ٤٤٥	(من حقّ العموم، لمصنق ان يحمل
٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٨، (حكم	على عمومه) ٢٥٣، ٦٢٣، ٦٢٤
متنصوص: ٥٧٨، ٥٦٢، ٥٣٤	٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٩، ٦٥١، ٦٥٤
٥٩٢، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٨، ٦٥١	٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٦٥
٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٩، ٦٧٢	٧٦٨، ٧٦٩، ٨٢٤، ٨٢٦، ٨٣٦
٦٧٤، ٦٨٠، ٦٨٤، ٦٨٧، ٧٠٧	حقن دم البصالي ١٢٥
٦٦٩، ٧٧٣، ٧٧٦، ٧٨٠، ٧٨٣	الحقيقة (معرفاً ومكثراً) ١٠، ١٣، ١٩
(حكم نقل) ٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٨	٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٨، ٥٢، ٦٦، ١٠١
٧٨٩، ٧٩١، ٧٩٧، ٨٢٧، ٨٢٩	١٣٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٨، ١٩٩
٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٦	٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦
حكم لأشأن فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد	٢١٨، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٨
(معنى قوله لا فرق في هذا الحكم	٢٥٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٣
بين صواب لزمه وفغيره) ٣٨٨	٢٩٥، ٢٩٧، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٣
الحكومة أو الورد (يستعد من قوله	٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٤، ٤٠١، ٤٠٢
لا من ذهب إلى القياس الخ)	٤٣٩، ٤٦٦، ٤٦٩، ٦٧٠، ٧٠٦
٦٩٨	٧٢٤، ٧٥٦، ٧٨٣، ٨١٧

- الحكيم (معرفاً ومكتر) (الحكيم لا يأمر  
إلا بما له صفة زائدة على حسته):  
٥٠، ٥٢، ٦٢، ٧٠، ٧١، ٧٣،  
١٠٣، ١٢٢، ١٧٨، ١٨٥، ٢١١،  
٢١٣، ٢٣٨، ٣٠٧، ٣٤٤، ٣٤٦،  
(... لا يجوز أن يخاطب بلفظ له  
حقيقته وهو لا يريد من غير أن يدل  
في حال خطابه على أنه متجاوز  
باللفظ) ٣٧٦، ٤٠٢، ٤٣٥،  
٦٩٣.
- حكى (زوى أضعف من... حكى): ٥٥٩.
- الحلال (معرفاً ومنكراً، وما يشتق منه):  
(ما زوى الشبهة فيه يقولون أنه  
حلال طلق): ٥٦٨، ٧٧٧، (يجوز  
أن يكون الشيء الواحد حراماً على  
زيد وحلالاً على عمرو أو حراماً  
شخصي وقت وحلالاً في آخر).
- ٧٩٣، ٧٩٤، ٨٢٤.
- الحيف (وما يشتق منه) ١١٤، ١٤٨، ٥٣٣،  
٥٥١.
- حق الرأس ٧٤. (قد يمدى سم ما يدع).
- ٤٤١
- حلّ (يهدى) (لغتي) من حلّ كل شبهة  
بغرض في شيء من الأصول)  
٨٠٠.
- حلّ الفروع على الأصول: ٦٨١، ٦٨٣،  
٧٧٩، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٨.
- حلّ الكلام على عمومه: ٧٧٧.
- الحث (بلام وبدونه): (حث اليمين):  
٨٨، ٨٩، ٤٤٦.
- حُتِنَ ١١٥.
- حين خضع ٤٩١
- حين دث (بلام و مدو) ١١٢، (حوادث  
شرح) ١٦٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ٧٨٦.
- ١٨٦، ١٩٦، ١٩٩، ٨٣١.
- الحول (في الزكوة): ٨١، ٨٤، ١٤٨، ١٥٢،  
١٥٧.
- الحيرة (بلام وبدونه) ٨٢٣، ٨٢٤.
- الحيص ١٨٢، ٦٩١، ٧٤٤.
- حَيّ (من صبح أن يكون عبداً قدراً)  
٢٢٠.

## 2

الخاص، (معرفاً ومنكراً، مذكراً ومؤنثاً) :

.311.299 294.224.225

17012. 17. 10. 17

273.391.39.32.531A

٧٤٩

الحج (معرفاً ومبكرًا، مهر دأومس) ١٦.

.121.1.A.5+.3+.29.27

١٤٤. ١٥٩. ١٧٢. (ج و د)

(322, 318, 314, 287, 187)

• ३४६, ३४७ (1.2.1 २०), ३४८

٤٠٩. (حبر واحد لاجبة مناه)

- 221 - 229, 227 219, 211.

جانب ۱۰۷۴، ۱۰۷۱، ۱۰۷۰

بِهِ الصَّادِقُ أَوْ الْكَذِبُ: ٤٧٧، ٤٧٨،

(الخَيْرُ لَا يَحُلُو مِنْ صَدَقٍ أَوْ كَذِبٍ

ولواسطة): ٤٧٩، ٤٨٠، ٤ (الخبر

(مستأثر) ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٥

507, 513, 501, 497, 495

011504A 013 015010

5044.02-5048.0475044

1092, 1062, 1005 5017, 515

740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 849. 850. 851. 852. 853. 854. 855. 856. 857. 858. 859. 860. 861. 862. 863. 864. 865. 866. 867. 868. 869. 870. 871. 872. 873. 874. 875. 876. 877. 878. 879. 880. 881. 882. 883. 884. 885. 886. 887. 888. 889. 890. 891. 892. 893. 894. 895. 896. 897. 898. 899. 900. 901. 902. 903. 904. 905. 906. 907. 908. 909. 910. 911. 912. 913. 914. 915. 916. 917. 918. 919. 920. 921. 922. 923. 924. 925. 926. 927. 928. 929. 930. 931. 932. 933. 934. 935. 936. 937. 938. 939. 940. 941. 942. 943. 944. 945. 946. 947. 948. 949. 950. 951. 952. 953. 954. 955. 956. 957. 958. 959. 960. 961. 962. 963. 964. 965. 966. 967. 968. 969. 970. 971. 972. 973. 974. 975. 976. 977. 978. 979. 980. 981. 982. 983. 984. 985. 986. 987. 988. 989. 990. 991. 992. 993. 994. 995. 996. 997. 998. 999. 1000.

.7V .771 .77 .75V .78A

.VPI .VP. .VII .790 .7Y1

VVR.V7f.V89.V90Y.V94.V96

185-187.V9-1.VA2CVY3.VV9

### الحديث (١) : لا خلافا بين الأمة و إطلاقه

علی کل کامر: ۳۵۸.

الخرواج (... بالضمّان): ٣٠٩.

١٨٥.٦١٧

حرق الاحياء (حرفاً للاحياء) ٧٩٧

الخروج عن المعصوم سنة التحلص ١٧٨.

الحقوق ١٩٥

الحصص، ص ٦٠ (معرفة أو مكتوبة، ومشتقاته) ٦.

٢٥.٥٤.١١٤.١٩٦. (عموم)

وجه وخصوص من وجه) ۱۹۷.

(حضور، لا عموم له) ۱۹۸۰-۱۹۹۰

6Y1V, 6Y17, 6Y15Y, 6Y, 6Y, 6Y

. ۲۳۵. ۲۳۲. ۲۲۹. ۲۲۶. ۲۲۵

1. 25A, 257, 258, 259, 259A



٢١١.١٩٩.١٩٦.١٦١.١٦٠

٢٥٠.٢٤٢.٢٣٨٢٣٤.٢٣٢

٢٩٩.٢٩٦.٢٨٧.٢٨٦.٢٧٨

٣١١.٣١٠.٣٠٨٥٣٠.٦.٣٠٠

٣١٣. (الذي لا يستقل نفسه).

٣٣٨.٣٣٤.٣٢٨.٣٢٦.٣٢٣

(المجلس) ٣٤١. (المبسر)

٣٦١.٣٦٠.٣٤٥.٣٤٣ (٥)

(يعلم المحاط بمعه) ٣٦٥.٣٦٣

٣٧٤ (حطاب لمرق بالرحمة)

٣٧٦. ٣٧٥. (وصح بلافاضة)

٣٧٨. (وقت) ٣٨٠. ٣٨٦

٣٨٨. ٣٩١. ٤٠١. (حب) (٠)

٤١٩. ٥١٦. ٦٤٧

خطور الخاطر: ٦٧٧.

حتى "مذكرات" ٦٩٦.

الخلاف (معرفاً ومنكراً، ومشتقته) ١٢٩.

(حلاف الصاهر) ٢٣٢. (ادخال)

مطلق المقيد ولم يكن من جنسه فإن

التقييد لا يتعدى إلى المطلق الخلاف

٣١٩. ٣١٤. ٣١٠. ٣٠٣. ٢٨٩

٣٧٩. ٣٧٨. ٣٧٧. ٣٤٥. ٣٣٢

٧٥٢. ٧٤٩. ٧٠٢. ٦٩٩. ٦٣٤

٧٧٧. ٧٥٤

الخطأ (معرفاً ومنكراً، ومشتقته) (فصل ٠)

٥٦٦. ٢٤٧. (خطأ المحقق)

٦٢٥. ٦٢٠. ٦١٩. ٦١٧. ٦٠٥

٦٢٩. ٦٣٠. ٦٣٢. ٦٣٤. ٦٤٤

٦٤٧. ٦٥٠. ٦٥٩. ٦٦٤. ٦٧٧

٧٢٣. ٧٢٧. ٧٣٣. ٧٤٨. ٧٤٩

٧٥١. ٧٥٢. ٧٥٤. ٧٥٥. ٧٥٧

٧٥٨. ٧٥٩. ٧٦٢. ٧٦٨. ٧٧٠

٧٧٢. (تحويل استغنى على المعنى الخطأ

يمنع من قبول قوله) ٧٩٦. ٧٩٧.

٨٠٤.

الخطاب (معرفاً ومنكراً، ومشتقته)

٧٥. ٣٦. ١٩. ١٥. ٨. ٧. ٣. ٢

٨١. ٧٦. (وإن كان لمعط

المذكر يشمل نفسه المؤنث أيضاً

إذا اجتمعا) ٨٢. ١٣٣. ١٤٨.

٥٤٨ ، ( دخول الامام المعصوم في  
لاحاق ) ٦٢٤  
دعاء ( اجابة دعاء الرسول واجبة ) : ٧٠ ،  
( وجوب النظر في معرفة الله عند  
دعاء الداعي أو حطور الخاطر )  
٦٧٧ .

دعوى المدعى : ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

دفع المضرة : ٨١٣ ، ( دفع المضار ) : ٨١٥ .  
الدفعه والدفعات ( المرة والتكرار ) : ١٠٨ .  
دفع الموقى : ١٩٦ .

الدلالة ( معرفة ومكثرة ، ومعص مبدئي<sup>١</sup> )

منها : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ،

٥١ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ،

١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،

( ... تلم على من ادعى امرأ زائداً

على ما يدعيه خصمه ) : ٢٠٥ تا ٢٠٩ ،

٢١١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ .

٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ( الدلالة معني

القرينة ) : ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ، ٣٠٠ ،

٣١٠ ، ٣٢٣ ، ( قد يوصف الدال<sup>٢</sup>

فيما قيدواطلق والحس واحد ) .

٢٧٥ . ( خلاف في عبارة ) : ٣٣٠ .

٤١٧ ، ٤٨١ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ،

( لأمة إذ احتلفت على قولين

والحق واحد منها ، الأمة إذا احتلفت

على قولين فإنها محرمة بالقول الثالث )

٦٣٨ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٦ ،

٧٩٥

المختلف ( السلف و... ) : ١٨٤ ، ١٨٧ .

خلق الله الأجسام لاسماع خلق : ٨١٤ ت

٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨١٩ .

د

الداعي ( معرفاً ومكثراً ، وما يساويه ) : ٢٣ .

٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٤٩٣ ، ٥٠٠ ،

٥٠٣ ، ٦٧٧ ، ٦٨٥ ، ٦٩٩ ، ٧٠١ ،

٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٤٣ .

الدال على المراد بفائدته : ٣٢٣ .

الدحول ( كل امرأة طلقت قل . فلها

نصف المهر ) : ٣٠٢ ، ( قبول قول

الواحد في . . . ودخول الوقت ) :

|                              |                                 |
|------------------------------|---------------------------------|
| ٠٤١٢، ٤٠٦٤، ٠٣، ٤٠١، ٣٩٨     | ٠٥٢١، ٠٥١٩، ٣٣٠٠ (نُتَه مَبْسُ) |
| ٥٥٠٥، ٤٥٩، ٤٥٧، ٤١٦، ٤١٣     | ٠٥٦٤، ٠٥٦٣، ٥٥٠، ٠٥٤٢، ٠٥٢٥     |
| ٠٥٣٦، ٠٥٣٥، ٥١٢، ٥١١، ٥٠٧    | ٠٥٩٦، ٠٥٩٤، ٥٨٧، ٥٨٤، ٥٨١       |
| ٥٥٩٣، ٥٨٧، ٥٨٥، ٥٦٩، ٥٤٩     | ٠٦١٨، ٠٦١٥، ٠٦١٠، ٠٦٠٩، ٠٦٠٥    |
| ٠٦٤٢، ٠٦٣٩، ٠٦١٩، ٠٦٠٩، ٥٩٥  | ٠٦٤٣، ٠٦٣٩، ٠٦٣٧، ٠٦٣٤، ٠٦٢٠    |
| ٠٦٧٦، ٠٦٧٢، ٠٦٦٦، ٠٦٥٨، ٠٨٥٧ | ٠٦٥٩، ٠٦٥٧، ٠٦٥٢، ٠٦٤٨، ٠٦٤٤    |
| ٠٧١١، ٠٧٠٨، ٠٦٩٨، ٠٦٩٦، ٠٦٨٥ | ٠٦٩١، ٠٦٧٦، ٠٦٧٤، ٠٦٧٢، ٠٦٦٩    |
| ٠٧٢٣، ٠٧٢٢، ٠٧٢٠، ٠٧١٧، ٠٧١٢ | ٠٧٤٥، ٠٧٣٨، ٠٧٣١، ٠٧٢٩، ٠٦٩٧    |
| ٠٧٥٠، ٠٧٤٢، ٠٧٤١، ٠٧٣٤، ٠٧٢٦ | ٠٧٧٥، ٠٧٧٣، ٠٧٦٦، ٠٧٦٢، ٠٧٥٥    |
| ٠٧٧٦، ٠٧٧٤، ٠٧٦٠، ٠٧٥٦، ٠٧٥٤ | ٠٨٠٥، ٠٧٨٢، ٠٦٨٠، ٠٧٧٨، ٠٧٧٦    |
| ٠٨٣٥، ٠٨٢٧، ٠٨٢١، ٠٧٩١، ٠٧٨٥ | ٠٨٢٩، ٠٨٢٠، ٠٨١٩ (دلالة جامعة)  |

الدُّمَاءُ وَهُرُوجُ الْأَمْوَالِ ٧٦٢

٨٣٦، ٨٣٤، ٨٣١

الدَّوَاعِي ٢٣٢، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢١٥، ١٦٨

دَلُوكُ الشَّمْسِ: ٤٥٠.

٠٥١٤، ٠٥١٢، ٠٥٠٩، ٠٥٠٦، ٠٥٠٤

الدَّلِيلُ (مَعْرِفًا وَمَكْتَرًا) ٣٧، (مُعْصَلُ)

٠٦٧٢، ٠٦٧١، ٠٦٥٥، ٠٦٥٢، ٠٥٣٥

١٩٦ (دَلِيلُ لِعُقْلِيٍّ مُعْصَلٍ أَوْ مُتَّصِلٍ):

٠٧١٨، ٠٧٠٨، ٠٦٩٦، ٠٦٨٥، ٠٦٨٤

٢٣٩، (دَلِيلُ عَقْلِيٍّ، دَلِيلُ مَعْنِيٍّ):

٠٧١٩

٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٩، (الدَّلِيلُ عَمَى

الدَّوَامُ ١١٣

الْأَمَارَةِ): ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٥.

الدَّوَرُ: ٩١.

٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣١٠، ٣١٤.

الدَّيَانَةُ ٨٠١

٣٣٢، (دَلِيلُ الْخَطَابِ) ٣٩٥.

٠٥٦٠.٥٥٦.٥٥٥.٣١٣،٣١٢

٧٧٣.٥٦١

الرأى (بلا لام ومعده. مشتقاته) ٠٦٦٩٠

(الرأى فالصحيح عندما انه عبارة

عن المذهب والاعتقاد وان استند

الى الأدلة ، فلان يرى القدر،

يرى العدل ، العداديتون يرون

الأعراض كلها لاتبقي: ٠٦٧٣ ،

٠٧١٠.٧٠٩.٧٠٨. (اصحاب الرأى)

٥٧٤٣،٧٤١.٧٤٠.٧٣٨٦٧٣٥

٠٧٦٩،٧٥٧،٧٥٤،٧٥١.٧٤٩

٧٧٧.٧٧٦

رؤية الأهلة: ٠٨٠٣.

الرس ٠١٨٩،١٨٤.٣٩٦.٤٠٤.٤١١

٧٨٨

الرتبة (بلا لام او معده) ٠٣٥.٣٦.٣٨.٥١

٠١٦١،١٦٠.١٥٩. (الرتبة معتبره

في النهي كما في الأمر): ٠٣٤٣،١٧٥

٠٣٤٤

الدية (بلا لام و يسهه) (دية، لجنين): ٠٥٣٣.

٠٧١٠.٥٦٧.٥٦٦

الدبر (مقابل العيب) ٠١٣٩. (والكتابة):

٠٧٩١،٧٥٨

دبس. ٠٨٢٦.٨٠٠

د

الدسكة ٠٥٩٧.

الذكر (مشتقاته) (مذكر أسباع تقدم

وعلم سبق): ٠٥٥٣،٥٤٤.

الدم (معرفاً ومكثراً) ٠٥٦٣.٥٦٦.٥٦٧.

٠٦٦٢.٥٩١. (دم لقبس) ٠٧٣٤ ،

٠٧٣٨.٧٣٧ (دم العدون عن الكتاب

واسنة): ٠٨٠٦.٨٠٥.٧٤١

الدمعة ٠٨٣٦.٨٢٦

الدهاب عن علم ما يجب ان يعلموه (ولا

يجوز ان يجمعوا على...): ٠٦٧٨ ،

٠٦٢٩

الدهاب عن الحق: ٠٦٣٨.

ر

الراوى (معرفاً ومنكثراً، مفرداً وجمعاً): ١ الرأى (بلا لام ويدونه، مفردة و مجموعة):

٢٩٦ ، (الرضا بما فعلوه) : ٥٣٧

٦٥٣ ، ٦٥٢

الرفع (اعرابه...) : ٦١٩

الرقعة ٤١٣ ، ٤٠٤ ، ٣٥٧

الركعة (سلام يدونه، مبردة ومشاة وجمعاً)

(ركعتي الفجر) ٤٤٤ ، ١٥٦ ، ١٢١

٥٩٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٢ ، ٤٤٩ ، ٤٤٥

الركن (معرفاً ومكثراً ، مبرداً وجمعاً)

٤٧١ ، ٤٤٥

الركوع ٥٩٠ ، ٣٥٥ ، ١٥٦

ومصان : ٥٣٠ ، ٢٩١

الرؤى (رام روحته) ٣١٠ ، (يرمونه)

بالرفق : ٧٦٤

الرواية (معرفةً ومكثرةً ، ومشتقاتها)

المعبية) ٥١٤ ، ٣١٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠

٥٥٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٤

٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٣

٧١٩ ، ٧١٦ ، ٦٤٣ ، ٥٦٢ ، ٥٦١

٧٣١ ، ٧٢٩ ، ٥٢٧ ، ٧٢٢ ، ٧٢١

٧٥٤ ، ٧٤٩ ، ٧٤٢ ، ٧٣٩ ، ٧٣٥

٧٠٦ ، ٣٠٣ ، ٢٩٩

الرجم (معرفاً ومكثراً ، ومشتقاته) :

٧٦٦ ، ٧٦٥ ، ٦٠٣ ، ٥٧٥ ، ٤٢٩

الرجوع (بلا لام ومعته) ، (رجوع الاستثناء

الى الأقرب أو الى الجميع ؟) : ٢٥١

٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٥ ، (حوار

الرجوع ان أحبار الآحاد في الاسم

العام) : ٢٨٣ ، (رجوع العامي الى

المفنى) ٧٩٧

الرد (بلا لام ومعته) (رددية) ١٥٤ ، ١٥٢

(رد الشهاده) : ٤٥٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢

٤٥١ ، (رد خبر الواحد) : ٥٥٣

٥٥٤ ، (رد الوديعه) ٦٩٩ ، ٥٦٤

٧٠١ تا ٨٠٢ ، (فان كان له

سبب تعلق وحبب ...)

٨٢٥

الرسول : ١٦٤ ، ١٠٠ ، ٦٠٨ ، (لا يجوز ان

يكون على أحوال تنفر من القبول)

٦٩٩

الرضا (معرفاً ومكثراً) - (رضى بفعل) :

٤٤٣ (زيادة ركعتين على ركعتين على

سبيل الاتصال) ٤٤٤ (زيادة ركن

على أركان الحج، زيادة تطهير عضو

على أعضاء الطهارة) ٤٤٥، ٤٤٦،

(زيادة التقى على حد الزانى، زيادة

الرجم على حد المحسن) ٤٤٨، ٤٤٩،

٤٥٠ تا ٤٥٣، ٥٨٧، ٦٣٨، ٦٤٠،

٨٣٣

س

اسائة (معرفة ومكثرة) ٣٩٧، ٣٩٩،

٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨

اسائة (تقوم) ٦١١، ٦١٢، ٦١٩،

٦٣٤

ساكت عن التكبر عليه: ٦٥١.

ساكنة غير مرفوعة: ٦١٩.

السبب (معرفة ومكثرة): ٢، ٧٣، ٨٣ تا

٨٥، ١١٩، ١٢١ تا ١٣٧، ١٣٩،

١٥٥، ٣٠٧، ٣١١، ٤٤٩، ٤٩٢،

٥٢٨، ٥٦٧، ٥٧٤، ٥٨٠، ٦٣٢،

٦٥٢، ٦٩١، ٧١١، (بقاء السب

المسح): ٧٥٠، ٧٨٤، ٨٣٦.

٧٧٨، ٧٧٧، ٧٧٤، ٧٧٣، ٧٥٨

ز

الزاد والراحنة: ٨٤

الزحر: ٣٢٣، ٣٢٥.

الزعم عارم: ٦١٩.

الزكاة: ٨٠، ٨١، ٨٣ تا ٨٥، ١٠٣، ١٤٨،

١٥٧، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٨،

٣٥٦، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦،

٤٠٨، ٤١٨، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٥، ٧٦٥،

٧٧٢.

زمان الحاجة: ٣٧٩.

زمان مهلة النظر (... الذي لا يمكن وقوع

المعرفة فيه): ٣٨٨، ٣٨٩.

روا (... الشمس) ٤٣٦، (العبادة).

٤٧٢، (... المصرة) ٨٢٤

الزيادة (لام وبلونه): ٢٠٨، (... في

النص نسخ) ٢٧٦، ٢٧٧، (في

الاشق زيادة التعريض نشواب)

٤٢٠، (الزيادة على النص) ٤٤٣،

(زيادة متصلة، زيادة متصلة،

مؤثرة في المريد عليه وغير مؤثرة):

٨١١، ٧٠٥، ٦٠٣، ٧٠١، ٦٠٠

٨٢٤، ٨٢١

السنّة (معرفة ومعرفة مفردة ومثناة ومجموعة)

٢٨٦، ٢٧٩، ٢٧٧، ٦٦، ٥٤، ٥٢

٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٨، ٤٥٥، ٢٨٧

٥٢٠، ٥١١، ٤٧١، ٤٦٦، ٤٦٤

(السنّة المتواترة): ٥٨٦، ٥٣٩

(السنن في الطهارة): ٦٢٧، ٥٨٧

٧٣٦، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧١٠، ٦٥٧

٧٥٦، ٧٤٩، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٣٧

٧٧٧، ٧٧٦، ٧٧٤، ٧٧١، ٧٦٩

٨٠٢، ٨٠٠

سوء الاختيار: ٨١٦

سورة الرحمن والمرسلات: ١٢٨

سوم ٤٠٤، ٤٠٢

السنن في الصلوة: ٢٩٤، ٥٥٤، ٥٦٦

٥٧٥، ٥٦٧

السياسات الدينية والدينيّة: ٦٢٨

(سياسة): ٧٦٩

السنن (لم يسبق شبهة أو تقليد إلى اعتقاد

بني موجب الخبر) ٤٩١ تا ٤٩٣

سبيل المؤمنين: ٦٠٩ تا ٦١١

السنن (مسجد لأجل سهو) ٢٤٦، ١٥٦

٢٥٥، ٢٩٤ - (... لجبر السنن):

٥٧٥، ٥٦٧

مضاء حاتم: ٦١٧

سكوت عن الإنكار لا يدل على انحصار

٦٥٢

سكون النفس: ٦٨٩

سلام (في الصلوة): ٤٤٤

السلف: ١٨٧، ١٨٤

سماع (عام): ٣٩١ (هذا الكتاب سماعي

من فلان): ٥٦١، ٥٦٢ (سماع

خبر) ١٦٤

سمع (و مشتقته) (لذليل سمعي)

٤٦٥، ٤٦٤، ٣٢٢ (سماع الحديث)

٥٥٦ تا ٥٦١، ٥٧١، ٥٧٦

(السمعيات): ٦٥٦، (العلّة

السمعية): ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥

## ش

شجاعة عمرو ٦١٧

الشأن واقصه ٣٧١.٣٧٠.٣٦٨

شدة نظرية: ٦٨٣، ٧٠٤.

الشاهد (لام و سدوه - مفرداً ومثنى)

الشراء ١٨٢

(شاهد الحد) ١٣٥.١٣٢.٦٠

شرائط ٥٠٤.٥٠١.٤٣٨

(اشاهدن لعدلين) ٢٩٠.٢٧١

لشرائع (لام و سدوه) (اصول ) .

.٤٥٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٠٦، ٢٩١

.. ) ٣٠٦.٨٨.٧٧.٧٦.٦٠

١٩٨.١٤٤.٦٧٨.٥٦١.٥١٦

لازمة للكفارة: ٤٣٠، ٥٢٢، ٥٢٤،

الشبه (معرفاً ومكرر، ومشتقته) ٤٤١.

.٥٤٦.٥٤٥ (هل كان اسى - ص -

.٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٠

متعدداً شرائع من تقدمه) ٥٩٥.

الشبه (لام ومعه - مفردة وجمعاً) (شبه

٥٩٦، ٦٠٠، (شريعته - ع - ناهية

أن العموم طريق العلم فلا يجوز

لكل شرائع) ٧٠٣، ٦١٣، ٦٠٢

ان يختص بما طريق إثباته غالب

لشروط (لام و سدوه) ٨٣، ١٠٩، ١١٣

انظر) ٥٠١.٤٩٣.٤٩٢.٢٨٢

.١٩٨، (لتخصص بشرط) ٢٣٩.

.٥٠١.٥٠٤.٥٢٨ (ما عترض فيه

.٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩.

شبه هوون لاساس به. ماترون

.٢٦٠.٢٦٢. (اشروط له صادر

الشبهه فيه يقولون: انما حلال طلق):

لكلام) ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣.

.٦٣٦.٦٢٣.٦٢٢.٦١٩.٥٦٨

٢٧٤، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٥، (شرط

.٦٣٦، ٦٧٠، (الشبهه بمعنى لاشناه)

بناء العام على الخاص أن يكونا

.٧٠٣.٧١٧.٧٢٤.٧٩٩.٧٩٦.

واردين معاً وخان واحدة) ٣١٦،

.٣١٧.٣١٩.٣٢٠.٣٢٧.٣٣٣.

.٨٠٠



|                                      |                                 |
|--------------------------------------|---------------------------------|
| الأمر تقدم الأمر على وقت المأمور به. | ٣٤٣، ٣٥٤، ٣٩٥، ٤٠٢، (الشروط     |
| ١٧٠، (الشروط الشرعية): ١٩٠،          | كالمصفة في أنه لا يدل على أن    |
| ٤٣٨، (شروط التكليف): ٤٨٨،            | ماعداه بخلافه) ٤٠٦، ٤٣١، ٤٣٤،   |
| ٤٩١، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٤٧، ٥٦٩،             | ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٩١، ٥١٥، ٥٢٨،        |
| ٨٢٦                                  | (شرط التامني) ٥٨٤، ٥٩٠، ٥٩٨،    |
| نشرة ٢٦، ٩٠، ١١٨، ١٢٤، ١٥٧،          | ٥٩٩، ٦١٣، ٦٣٦، ٦٣٩، ٦٥٥،        |
| ٢١٣، ٢٣٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤،             | ٧٢٠، ٧٦٩، ٨٣١،                  |
| ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٠٢،             | الشرح ١٠٣، (احطاب الشرعي) ١٥،   |
| ٦٠٣، ٦٣٧، ٦٤٦، ٦٥٦، ٧١٤،             | (لشرعيات): ٧٦، ٧٧، ١١٨،         |
| ٧٢٣، ٧٣٥، ٧٨٦، ٧٩٠، ٧٩٤،             | ١٢٤، ١٣٨، ١٨٣، ١٨٥، (شروط       |
| ٨٠٠                                  | الشرعية): ١٩٠، ٣٥٥، ٣٥٦،        |
| الشعر: ٥٠٢، ٦٦٣، ٦٦٤،                | ٤٣٨، ٤٧٤، ٥٢٢، ٥٤٨،             |
| الشفا: ١٨٩،                          | ٥١٠، ٥٧١، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٧،        |
| الشفاة: ٣٥، ٥٨، ٦٩،                  | ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٥٨، ٦٧٠،        |
| الشكر: ٥٦٤، (شكر النعمة): ٥٧١، ٦٩٩،  | ٦٨٣، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧١٢، ٧٨٥،        |
| (شكر السم) ٨١٢،                      | ٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٩، ٨٢٦، ٨٢٩،        |
| الشكوى والتوقف: ٦٥٣، ٨٢٩،            | ٨٣٦،                            |
| شمول (بلام و بدونه) (شمول الخطأ      | الشروط (معرفاً ومكراً) ٢، (شروط |
| للصّي) ٨٢٠، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٦٧،           | العقلية، الشروط السمعية): ١٠٩،  |
| ٣٤٨                                  | تا ١١٣، ١٦١، (من شروط صحة       |

|                                     |  |
|-------------------------------------|--|
| الشهادة (بلام وبدونه مفردة وجمعاً): | ٤٧٤.                                   |
| ٢٧٠. (شهادة القادف) ٢٧١٠.           | الصحة (مع اللام أو لامه) (صحة نسبي     |
| ردّ الشهادة) ٢٧٢. ٢٧٣. ٢٧٦.         | عن لمحتصين) ١٧٨. ١٧٩. ١٨٣              |
| (الشهادتين) ٤٢٨. ٤٥٠. ٤٥١.          | (صحة لظفر) ٤٩٧٠. (صحة الحبر)           |
| ٤٨٣. ٤٩٤. ٤٩٥. ٥١٦. ٥١٩.            | ٦١٦. ٦١٨. (صحة الاحتياط) ٦٣٦.          |
| ٥٢٢. ٥٢٣. ٥٢٥. ٥٢٦. ٥٢٨.            | ٦٤٦. ٦٤٧. ٦٤٨. (صحة معرفة              |
| ٥٢٩. ٥٣٤. ٥٤٧. ٥٤٨. ٥٥٨.            | الأحكام بالقياس) ٦٧٦. (صحة             |
| ٥٥٩. (الشهادة على الشهادة):         | لإجماع) ٦١١. ٦٢١. ٦٢٦. ٦٢٩.            |
| ٥٦١. ٥٩٢. ٦٠٧. ٦٠٨. ٦١٤.            | (صحة القياس) ٧١٧. ٧٣١. ٧٧٤.            |
| ٧٨٢. ٧٤٠.                           | ٧٧٥.                                   |
| شهاد ٦١٥. ٦٠٨.                      | التصحیح (ان الكفائر الثلاث في          |
| شهر رمضان ٨٢٩.                      | حنث اليمين واجبات كلهن لكن             |
| اشهود ٢٥. (شهود ترون) ٥٦١. ٩٤.      | على جهة تحيير) ١٨٨. ١٨١. ١٨٢.          |
| شهيد ٦١٥. ٦٠٨.                      | ١٨٥. ١٨٨. ١٩٠.                         |
| ص                                   | صدوق ٧٥٢. ٧٥١.                         |
| الصائم ٧٩٠. ٧١٣. ٥٧٣.               | الصادق (معرفة أو مكثرة. وبعض مشتقاته). |
| صاحب الشريعة ٥٩٦.                   | ٤٧٨. تا ٤٨٠. ٥٠١. تا ٥٠٣. ٥٠٧. تا      |
| صاحب اليد ٨٢٤.                      | ٥٠٩. ٥١٣. ٥١٥. ٥١٨. ٥٢٣.               |
| الصانع ٨٢٠. ٨١٩.                    | ٥٢٦. ٥٢٧. ٥٣٠. ٥٥١. ٥٥٥.               |
| ١٨٧. ١٨٤. ١٨٠. ٥٤. (الصحتي)         | ٥٥٦. ٦٥٩. ٦٦٤.                         |

٣٩٧. ( ) بمبته للأحوال كما أن

الأسماء بمبته للأعيان) ٣٩٨٠ ،

٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،

(سبعة اعلم ان وقع عدد الاحبار)

٤٨٤ ، ٤٨٥ ، (صفة الجماعة التي

لا يجوز عليا لكذب) ٤٩٠. (صفة

المخير) : ٥٥٥ ، (صفة التواتر) :

٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٧ ،

٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦١٠ (صفات الاصل)

٦٨٧ ، ٦٩١ ، ٦٩٩ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ،

٧٢٨. (صفة المفق والمستفق) :

٧٩٦ ، ٨٠١ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨١٠ ،

٨١١ ، (انفي الصفات عن الذوات

بانقضاء أحكامها) : ٨٢٨ .

الصلاة (لام ولا معه ، مفردة ومشاة وجمعا) :

١٣ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٨ ،

٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٩ ،

١٠٣ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

الصدقة (مع اللام أو بدونها ، مفردة وجموعة)

٣٥٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٦ ، ٥٣٦

الصريح (معرفاً ومكثراً) ٤٥٨ ، ٦٨٣ ، ٦٩٦ ،

٧١٨ ، ٧٥٨ .

صاحب الثبوت ٥٧٧ ، ٦١٥ ، ٧٦٨ .

الصغيرة (مؤنثاً ومدكراً ، معرفاً ومكثراً)

٦١٥ ، ٧٦٣ ، ٧٦٨ ، ١٧٣

الصفة (لام ولا معه ، مفردة وجمعا) :

(صفة لجسم) : ٤ ، (صفات الله) : ٤٩ ،

(... الزائدة على الحسن) : ٥٢ (صفة

سئل) ٦٢ ، ٦٣ . (التي لأحبها

نكون الفعل مصدحة) ٩٢ ، ١٠٩ ،

١١٠ ، ١٢٨ ، ١٥٦ ، ١٥٧ . (صفة

الفعل) ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ،

١٧٦ ، (التفيد ، صفة) ٢٤٣ ، ٢٦٩ .

٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٩٢ .

٣٩٤ ، (انقضاء) ، التي علق الحكم

عليها لا يبدل على انقضاء الحكم عما

ليس له تلك... : ٣٩٢ ، ٣٩٦ ،

|   |   |
|---|---|
| الصَّوَابُ (معرفةً و منكراً، و مشتقاته)             | ١٥٨ تا ١٤٧، ١٤١، ١٣٩، ١٣٤               |
| ٠٦٦٥، ٠٦٥٩، ٠٦٥٨، ٠٦٥٢، ٠٦٢٥                        | ١٧٢، ١٧٩، ١٨٢، ( ... في الدار           |
| ٠٧٥٤، ٠٧٤٩، ٠٧٤٨، ٠٦١٧، ٠٦٧٤                        | المقصوبة): ١٩١، ١٩٢ تا ١٩٥،             |
| ٠٧٧١، ٠٧٦٢، ٠٧٦١، ٠٧٥٩، ٠٦٥٥                        | ( ... على الجنازة ) ١٩٦، ( صلاة         |
| ٠٨٠٤  | الجماعة ) ٢٣٣، ٢٧٩، ٢٧٢، ٢٩٣،           |
| الصَّوْرَةُ (بلا لام و معه)، ٤١، (صورة لفعل)        | ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤١،                |
| ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٢                                       | ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٥٤،                     |
| الصَّوْمُ (معرفةً و منكراً)، ٨٠٠، ١١٩، ١٢٠،         | ( لفظ . . لم يستقر عندنا و إنما         |
| ٠٤٤٥، ٠٤١٨، ٠٤٠٨، ٠٤٦٦، ٠١٢٢                        | تخصيص): ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨٦،             |
| ٠٦٩٢ تا ٠٦٩٠، ٠٥٣٠، ٠٤٥٥، ٠٤٤٧                      | ٤١١، ٤٢٤، ٤٣٥ تا ٤٣٩، ٤٤٢،              |
| ٠٨٢٨، ٠٦٤٦، ٠٧٤٥                                    | ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٨ تا ٤٥٠، ٤٥٣،              |
| الصَّيِّمُ (بلا م و لامعه)، ١٣، ١٠٣، ٣٥٤،           | ٤٥٤، ٤٧١، ٥٣٠، ٥٥٤، ٥٦٥ تا              |
| ٠٤٤٥، ٠٤١٣، ٠٤٠٨، ٠٤٠٤، ٣٥٦                         | ٥٦٧، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨٦ تا                   |
| ٠٨٣٤، ٠٥٦٥، ٠٤٥٥، ٠٢٤٨                              | ٥٩٠، ٦٦٦، ٦٩٠، ٦٩١، ٧٠٠،                |
| الصَّيَّانَةُ (من صفات المفتي): ٨٠١،                | ٧٠٢، ٧٤٤ تا ٧٤٦، ٧٨٧، ٧٨٨،              |
| صَيْفَةُ ( ... الامر): ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٥٣،          | ٧٩٣، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣٤،                     |
| ٠٦٠، ٠٦١، ٠٨٢، ٠٢٠٣، ٠٢٠٤، ( ... )                  | الصَّلَاحُ (معرفةً و منكراً)، ١٣٣، ١٤٠، |
| ٠٤٨٠، ٠٢٣٨، ٠٢٠٨ (الصوم)                            | ١٦٥، (معنى الامكان): ١٩٨،               |
| صَيِّسٌ ٨٠٠   | ٢٠١، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٠،                |
| ص   | ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٨، ٧٠٠،                |
| الصَّدَّةُ (معرفةً و منكراً، مفرداً و مثني و جمعاً) | ٥٢٤، ٥٢٧، ٧٠٧، ٧٠٨،                     |

٥٠٩. (صعب لتداعي). ٥٦٣.

٧١٤

الضمان (بلام ويدونه): ٥٦٦، ٥٥٨، ٣٠٩.

٥٦٧

لصمير (صمير لتشية والجمع) ٢٣٤، ٢٢٩٠

ضيق الوقت (بمشتقاته): ١٤٦، ١١٣٨.

١٨٢، ١٥٨، ١٥٦

ط

طاعة (معرفاً ومنكراً، مفرداً وجمعاً):

٦٣، ٦٨، ١١٦، ١٨٥. (لغات)

لوفعه من أكنار) ١٩١، ١٨٧

٨١١، ١٩٣

أصغر ٤٥٣، ٥٧٠

طقت (للمسطة). ٥٠١ (جمع)

٥٠٤

الطرق (معرفاً ومنكراً): ٧، ٦، (طرق)

اعتبارية وطرق سمعية): ٥٥،

(... الشرعية): ٧٤٥، ١٠٩، (طرق)

٨٢٨، ٨١١، ٧٦٠، ٧٥٤ (طرق)

٨٢٨

الطريق (معرفاً ومنكراً، مذكراً ومؤنثاً،

ومشتقاته). ١٧، ١٨، ٥٦، ٦٣.

١٧٦، ١٢٩، ٨٧٥، ٨٥، ٦٧، ٦٥

٢٧٧، ١٩١، ١٨٣، ١٧٩٥، ١٧٧

٥٨١، ٤٧٢، ٤٣٢، ٤١٨، ٤١٧

٦٩٦، ٥٩٣

صرب، لا مثال: ٧٣٣.

صبر (وما يشق منه) (بصبر) ٨٠٦.

(الصبر إذا كان غير مستحق ولا

نفع ولا دفع ضرر فيه فهو ظلم).

٨٢٤، ٨٢٣، ٨١٥

الضرورة (ممسوماً وغير ممسوم) ٢٢.

٢٥٣، (أن المعارف (على مذهب

بالحظ) ضرورة) ٤٨١. (مأخذ

صدق المخبر به باصطرار): ٤٨٢،

٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٢، ٤٩٨، ٤٨٣

٥٣٤، ٥٣٢، ٥١٨، ٥١٥، ٥١١

٦٨٩، ٥٤٩، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩

١٤٥، ٧٣٩، ٧١٧، ٦٩٦، ٦٩٤

٨٢٧، ٨١٣، ٨١٠، ٧٩٧، ٧٨٤

الضعف (أخبار الآحاد إذا كانت ضعيفة):

- مفرداً وجمعاً) : (طريق منفصل) : الطمانينة : ١٩٥ .
- ٢١٧ ، (طريقة علم) : ٢٤٧٠ ، (طريقة  
التعيل) : ٥٠١٠ ، ٤٨٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ،  
(طريقة الضم) : ٥٢٠ ، ٥١٠ .
- ٥٢٥ ، (طريقة وجوب التحرز عن  
المصارف) : ٥٣٤ ، ٥٥٣ ، ٦٤٦ ، ٦٤٩ ،  
(طريق عقل) : ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ،  
٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٩٨ ، ٧٠٣ ،  
٧٠٩ ، ٧١٩ ، ٧٤٢ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ،  
(طريق القياس) : ٧٨٠ ، ٧٨١ ،  
٧٨٣ ، ٧٨٨ (طريق لأحد) : ٧٩٠ ،  
٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، (طريقة  
الاستدلال) : ٧٩٦ تا ٧٩٨ ، ٨٠١ ،  
٨٠٤ ، (طريقة شئ) : ٨٢٨ ، (طريقه  
انشرع) : ٨٢٩ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ،  
الطلاق (معرفاً و منكرأً و مشتقاً) : ١٠٩ ،  
١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٧٩ ،  
١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ٢٤٥ ، ٢٩٩ ،  
٣٠١ ، ٣٠٢ ، (الطلاق الثلاث) :  
٧٠٦ ، ٧١٥ ، ٧٢٠ ، (كنايات  
الطلاق) : ٧٢٤ تا ٧٢٧ ،  
٨٠٣ .
- طلب الحكم : ٧١٣ .
- الطواف (بطوف بالبيت) : ٤٠٠ .  
صور كلام غير مع من تأثير لاستشعار في الكلام  
٢٤٥
- اعتهرة (معروفة و مسكرة) ، و ما يشق منها  
من الأعمال) : ١٨ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ١١٢ ،  
١٢٩ ، ١٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٩٧ ، ٤١٣ ،  
٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٥٣ ، ٤٤٨ ،  
٥٥٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨٧ ، ٦١٦ ، ٦٩٠ ،  
٧٤٤ .
- اعظم (مجرد و جمعاً) (نقص ..) : ٧٢٨ ،  
٧٣٢ ، ٧٤٤ .
- الظهور : ٣٠٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ .
- ظ
- الظاهر (بلا لام و معه) : ١٠ (ظاهر الاستعمال  
الحقيقة) : ١٣ ، ١٧ ، (ظاهر استعمال  
أهل سعة سمعة في شيتين أو أشياء  
يملأ على أنها حقيقة فيها) : ٢٨ ،  
٣٧ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ،  
٨٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١١ ،  
١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ،  
١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ، (لظاهر

من استعمال اللَّفْظَةِ فِي شَيْئَيْنِ أَنَّهَا

مشاركة فيها) ٢٠٢٠-٢٠٢٣-٢٣٧.

٢٥٢، ٢٥١ تا ٢٥٦، ٢٥٤ (ظاہر)

الكلام) : ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، (مظاهر

٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ : (الاسماء)

(صاهر العموم) ٢٨٦، ٢٧٩، ٢٧٨

(ظاہر الکتاب) : ۲۸۷، ۲۸۸،

.291.299.29V.290.29E

$\cdot \varphi_1 \varphi_2 \varphi_3 : \varphi_1 \wedge \varphi_2 : \varphi_1 \vee \varphi_2$

. ۲۲۸. ۲۲۹. ۲۳۰. ۲۳۱. ۲۳۲.

٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦.

۳۵۴ (حاضر الامر شخصی اور جواب)

٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣، (ظاهر العام) :

۱۰۳) ۲۱۱، ۴۰۹، ۵، ۶، ۷، ۸

خطاب: ۲۱۹، ۲۳۳، ۲۳۸

.032. 87A. 877. 871. 88.

47.9.7.8.09Y.0A0.0A.

732.740 . 712.714.711

V11. V12. 797. 748. 750

. VPI. VPO. VPZ. VIA. VIV

-Y01-Y02.Y1-Y3A.Y3Y

YΛ0.YΛ1:VYV:VY2:V07

494

الظرف (بلا لام ومعها) : (ظرف الزمان ،

ظرف المكان) ٢٥٢٠، ٢٥٣.

الضم (معرفاً ومكسراً) (فتح ماله صيغة ..):

A10, A14, A15.

الطنن" (مفرداً وجمعاً ، ومشتقاته) ؛ ٣، ٢،

613V.79, 77, 78, 73, 74.

١٥٢، ١٥٨) وما يتعلق بالديانات

لا تفرق بين (م) ١٦٢ و ١٦٤

• ۳۲۱. ۲۸۵. ۲۸۲. ۲۱۴. ۱۸۷

052.022.019.01V. (A1)

۵۲۸. (گفت و گوئیوں علیٰ رأسہ)

أحواله أن يوجب الطلن فيها طريقه

٥٥٤٦.٥٤١٦٥٣٩ (٢٤٤ و ٢٣٩)

1.09V, 0.9V, 0.0V 0.01, 0.2A

6747. 6748. 6749. 6750. 6751

792, 7A9 57A7, 7A85 7VV

•VY• (V17cV18c79A, 790

4 779 400 727 727 4 779

. V40. V40. V47. V49. V49

.A11.A.Y.V90.V93.V94

النصر حر ٠٢٨٦.٦٩٨.٧٢٦.٧٢٧.٧٤١.

٥٠٥٥٥٠٣٠٤٩٨٠٤٩٧٠٤٩٥

٥١٣٠٥١٢٠٥١٠٠٥٠٨٠٥٠٧

٦٨٢٠٦١٨٠٦١٧٠٥٣٠٠٥١٥

٨٢١٠٧٩٠٠٦٩٤٠٦٨٨٨٦٨٦

٨٣٢

انعداد عن انفس ٧٣٢

عارض سمعي: ١١.

عارفا من اللغة العربية (من شرائط المقي

أ يكون محسناً - إليه) ٨٠٠.

لعربية مردودة ٦١٩.

انفقه ٥٦٧.

العام (معرفاً و مسكراً ، مذكراً و مؤثراً ،

معدراً أو جمعاً): ٢٢٠، ٤٩٢، ٤٩٤.

(لا بد من أن يكون (العالم) عالماً

بأصول الدين ، بل قيل: يجب أن

يكون عالماً بأحكام الحوادث):

٧٩٦. (من شرائط المقي أن يكون

عالماً بطريقة استخراج الأحكام من

الكتاب والسنة): ٨٠٠، ٨٠٢،

٨٠٣.

٧٥٩٠٧٥٦٠٧٥٤٠١٤٤٠٧٤٢

٧٨٨٠٧٧٦

لظهار ٧٠٦٠٧٠٥٠٣٥٧٠٣١٠٠٢٧٥

٧٢٦٠٧٢٠

ع

عاجلة (معرفة و مسكرة) ( و آجلة) .

٨١١. (آجلة عبر ) ٨١٧

العادة (معرفة و مسكرة ، مفره دو جمعاً) ٢.

١١٥٠١١٤٠١٠٧٠١١٠١٠٦٠٠٥٩

٢٤٩٠٢١٧٠١٣٦٠١٣٢٠١٢٦

(تخصيص العموم ، عادات) ٣٠٦،

٣٠٧ ، ٣٢٥ ، (عادة الصحابة

و شامع و عرفهم ) يعملو لفاظ

العموم على الاستغراق إلا أن يقوم

دليل وكذلك في الألفاظ المطلقة):

٣٥٩ ، (عادة أهل اللغة): ٣٦٥ ،

(ذهب الحنثان و من نعمه ، إلى أن

العلم الواقع عند الاختيار ضروري

من فعل الله - تعالى - بالعادة) ٤٨٥

٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١ تا ٤٩٣،



- العامل (السحوى) ٢٥٣.٢٥٢  
 عامة (من شروط الزكاة) ٣٩٧.  
 العام (معرفاً ومنكراً، ومذكراً ومؤثراً،  
 ومفرداً ومثنى) ٢٥٦، ٢٤٢.  
 ٢٩٢.٢٩٠.٢٨٣.٢٧٧.٢٧٦  
 ٣٠٣.٣٠٢.٢٩٩.٢٩٦.٢٩٥  
 ٣١٤.٣٠٧.٣٠٥ (عامين  
 تعارضاً) : ٣١٥.٣١٦.٣١٨  
 ٤١٩.٣٩١.٣٩٠.٣٥٧.٣٢٠  
 ١٤٩.٤٦٧.٤٦٢  
 العامى ٨٠٣.٧٩٩.٧٩٧.٧٩٦  
 العادة (معرفةً ومنكرةً، مفردةً ومثناةً  
 وحسباً) ٦٢.٦٩.٧٠.١٢.١٥  
 ١٤٥.١١٩.١٠١.١٠٨.١١٦.٧٩.٧٦  
 ١٥٦ (عمى النقص) ٢٨٢.٢٣٦.  
 (العبادة بالقياس) : ٢٨٣، ٢٨٥.  
 ٣٢٩.٣٢٥.٢٩٤ (عبادتان) : ٤٢٩.  
 ٥١٩.٤٦٢.٤٦١.٤٥٩.٤٥٢  
 ٥٢٩.٥٢٨.٥٢٠ (العبادات) :  
 ٥٧٧.٥٧١.٥٧٠.٥٦٥.٥٣٢  
 ٦٩٣.٦٧٦.٦٧٤.٥٩٦.٥٩٥  
 ٦٩٥ (العبادة أحجاراً واحد)  
 ٧٧١.٧٢٩.٧١٣.٦٩٨.٦٩٧  
 ٧٨٧، ٧٩١ (العبادة بالمذاهب  
 المختلفة إما يجوز فيها طريقه العمل  
 دون تعم) ٧٩٣.٧٩٥.٨١٧.  
 العبث (معرفاً ومنكراً) : ١٦٩، ٤٠٢، ٥٩٩،  
 (العبث لا يقع منه) : ٨١٤، ٨١٨،  
 ٨١٩.  
 العبد (معرفاً ومنكراً، مفرداً وجمعاً) :  
 ١٦١ (العبد كالأمة في تصنيف الحلة  
 ٣٠٩.٣٠٠.٢٨٥  
 العاق ١٣٠.١٣٣.  
 العتق (معرفاً ومنكراً، وما يشق منه).  
 ٧٥٠.٣٥٨.١٥٦.١٠٩  
 العدالة (بلامٍ وبلونه) : ٢٧٦، ٤١٥،  
 ٥٥٣.٥٥٥.٦١٤.٦١٥.  
 العدد (معرفاً ومنكراً) : (مفهوم عدد).  
 ٤٠٧ (... مطلوب في باب الشهادات).  
 ٥٤٨ (ثلاثين يوماً) : ٨٠٤.

... سقوط وجوب التحرُّز د. لم

يعلم المكلف قطعاً أنه مأمور):

١٦٥، (... صحة قول من أجاز أن

يأمر الله بالشئ بشرط أن لا يسهى

عنه...، اشتراط علم الأمر بأن

المأمور سينه عن المأمورية) ١٦٦،

(... استحقاق المدح والثواب في

المدح) ١٦٩، (حور السهي عن

العتذين معاً) ١٧٨، (... القول

بالفصل) ٢٨١، (... حور السبع

بخبير الواحد ولو مع العمل به في غير

النسخ) ٢٨٢، (... النص، يعني

فقد نص) ٧١٣.

عدول (... عن مصدر) ٣٠٤، ٣٠٥،

(... عن المعلوم الى المجهول):

٧٤٠، ٦١٥، ٥٤٣، (... عن الكتاب

والسنة) ٧٤١، (... عن الولاية):

٧٦٤، ٧٦٣.

عرض (مجرداً وجمعاً، معرفاً ومكثراً)

٦٧٣، ٣٨٥، ١٦٨، ٢١٠، ٣

العدة (بالام وسو) ٧٥٢، ٧٤٤، ٤٥١

العدل (بالام ومع) ٤٢٤، ٥١٧، ٥٣٢،

٦٧٣، ٥٥٦، ٥٤٨، ٥٤٥، ٥٣٦،

٧٩٦، ٧٩٣، ٧٥٥، ٧٤٦، ٧٤٤،

٨٠٠، ٧٩٨.

عدم (حور إرادته الله بالام له صفة رتبة

على حسه، ... جواز نسخ الشئ

قبل وقت معه) ٢٤، (... حور

لعمل بالنفس في أصول فقه ولا

أصول الديانة بخلاف مروع) ٢٥،

(... استحقاق المدح والثواب على

ترك الفائع بدون قصد غيرة) ٧٧

(... حور تساوى الأحكام مع

الاحتلاف في الصفة (أى المصلحة

والمقدرة) ٨٩، (... توقف

الوجوب على تمام العمل (على أمر

منتظر) ١٥٠، (... جواز تأخير

الصلوة عن أول الوقت إلا يبدل

هو العزم) ١٥٢، (... العلم بكون

المكلف مأموراً إلا بعد تقضى الوقت

- العرف (بلام وبدونه). (عرف الشرع) ٣،  
١٠، ١٢، (الخطاب العرفي) ١٥،  
(... الشرعي): ٥٣، (عرف  
الاستعمال): ١٠١، (عرف النعة):  
١١٥، ١١٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٨٨ تا  
١٩٠، ٢١٣، ٢٣٩، ٢٦٢،  
عرف لفقهاء: ٣٢٩، ٣٥٥، ٣٦٣، ٦٤٨،  
٦٧٠،  
العرف (معرفاً ومكثراً) (وان حار تأخير  
الواجب لكن لا بد من عزم على  
أدائه). ١٣٤، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤،  
١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، (فائدة  
تقديم الخطاب بالمجمل وتأخير بيانه  
أنه مكلف يعزم ويوطن نفسه):  
٣٨٦، ٣٨٧،  
العصر (معرفاً ومكثراً، مجرداً وجمعاً):  
٦٠٦، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٩،  
٦٣٣، ٦٣٤، ٦٥٣،  
العصمة (معرفةً ومنكرةً): ٦١٩، ٦١٥،  
٦١٦، ٦١٨، ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٦٤،
- المصيان (مشتقاته) ٢٩٠، ٣٢، ٦١، ١١٦،  
١٦٦، ١٦٥،  
العطف (مشتقاته) ١٢٨٠، ١٢٩، ١٣٠،  
٢٦٤، (العطف يقتضي الجمع في  
بعض الأحكام لا الجميع): ٢٦٥،  
٣٠٣،  
العقاب (معرفاً ومكثراً، ومشتقاته): ٧٥،  
٧٨، ٧٨، ٥٦٨، ٨٠٧، ٨١١،  
العقد (بلام ولا معه ومشتقاته): ١٨، ١٢٢،  
١٢٤، ١٨١، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩،  
٧٥٠، ٧٦٣،  
عقدة النكاح: ٢٩٩،  
العقل (معرفاً ومكثراً، منسوباً وغير منسوب  
والمسبب مجرداً وجمعاً): ١٥٩،  
٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٢، ٤٧٤، ٥٢٢،  
٥٢٨، ٥٤٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣،  
٥٧٧، ٥٩٠، ٦٥٦، ٦٧٠، ٦٧١،  
٦٧٤، ٦٧٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٩٦،  
٦٩٨، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٢،  
٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٩، ٧٩٢، ٨٠٣،

المقر ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٣، ٧٠٤.

(المشاركة في العلة تقتضي المشاركة

(و الحكم) ٧١١، (عند قياسه):

LYPI,LYPA,LYE,LYPLV14

679. 482. 779. 777. 733

1473, 1474, 1475, 1476

اعلم (معرفاً ومكرراً، ومنقحاً) ۳.۲ (م.هـ)

(المجم) ٢٠ ٢٦٥٢٣. (يؤثر)

المعلوم، بوقیل: اب<sup>۵</sup> . ہستیا کی علم

لأجل أن المعلوم على ما هو به كان

أقرب من القول بأنّ "المعلوم على

ما هو به يا العلم... كالتابع للمعلوم):

٤٨ ، (الاحتياط في مورد العلم

الإجمالي ١٥٢.٦٥، ١٦٣، ١٦٤:

(..الضروري) ٢٠٨،٢٠٧

٤٤١. ٤٤٨. ٤٨٥. ٤٨٢. ٢١٤

٤٨٠، ٤٨١ (على الجملة) :

٤٨٦، ٤٨٧، (الاكتساب):

۴۹۵ (علم استدلالت)

60.3, 60.2, 299, 298 L

(A) (B) (C) (D) (E) (F) (G) (H) (I) (J) (K) (L) (M) (N) (O) (P) (Q) (R) (S) (T) (U) (V) (W) (X) (Y) (Z) (AA) (AB) (AC) (AD) (AE) (AF) (AG) (AH) (AI) (AJ) (AK) (AL) (AM) (AN) (AO) (AP) (AQ) (AR) (AS) (AT) (AU) (AV) (AW) (AX) (AY) (AZ) (BA) (BB) (BC) (BD) (BE) (BF) (BG) (BH) (BI) (BJ) (BK) (BL) (BM) (BN) (BO) (BP) (BQ) (BR) (BS) (BT) (BU) (BV) (BW) (BX) (BY) (BZ) (CA) (CB) (CC) (CD) (CE) (CF) (CG) (CH) (CI) (CJ) (CK) (CL) (CM) (CN) (CO) (CP) (CQ) (CR) (CS) (CT) (CU) (CV) (CW) (CX) (CY) (CZ) (DA) (DB) (DC) (DD) (DE) (DF) (DG) (DH) (DI) (DJ) (DK) (DL) (DM) (DN) (DO) (DP) (DQ) (DR) (DS) (DT) (DU) (DV) (DW) (DX) (DY) (DZ) (EA) (EB) (EC) (ED) (EE) (EF) (EG) (EH) (EI) (EJ) (EK) (EL) (EM) (EN) (EO) (EP) (EQ) (ER) (ES) (ET) (EU) (EV) (EW) (EX) (EY) (EZ) (FA) (FB) (FC) (FD) (FE) (FF) (FG) (FH) (FI) (FJ) (FK) (FL) (FM) (FN) (FO) (FP) (FQ) (FR) (FS) (FT) (FU) (FV) (FW) (FX) (FY) (FZ) (GA) (GB) (GC) (GD) (GE) (GF) (GG) (GH) (GI) (GJ) (GK) (GL) (GM) (GN) (GO) (GP) (GQ) (GR) (GS) (GT) (GU) (GV) (GW) (GX) (GY) (GZ) (HA) (HB) (HC) (HD) (HE) (HF) (HG) (HH) (HI) (HJ) (HK) (HL) (HM) (HN) (HO) (HP) (HQ) (HR) (HS) (HT) (HU) (HV) (HW) (HX) (HY) (HZ) (IA) (IB) (IC) (ID) (IE) (IF) (IG) (IH) (II) (IJ) (IK) (IL) (IM) (IN) (IO) (IP) (IQ) (IR) (IS) (IT) (IU) (IV) (IW) (IX) (IY) (IZ) (JA) (JB) (JC) (JD) (JE) (JF) (JG) (JH) (JI) (JJ) (JK) (JL) (JM) (JN) (JO) (JP) (JQ) (JR) (JS) (JT) (JU) (JV) (JW) (JX) (JY) (JZ) (KA) (KB) (KC) (KD) (KE) (KF) (KG) (KH) (KI) (KJ) (KK) (KL) (KM) (KN) (KO) (KP) (KQ) (KR) (KS) (KT) (KU) (KV) (KW) (KX) (KY) (KZ) (LA) (LB) (LC) (LD) (LE) (LF) (LG) (LH) (LI) (LJ) (LK) (LL) (LM) (LN) (LO) (LP) (LQ) (LR) (LS) (LT) (LU) (LV) (LW) (LX) (LY) (LZ) (MA) (MB) (MC) (MD) (ME) (MF) (MG) (MH) (MI) (MJ) (MK) (ML) (MM) (MN) (MO) (MP) (MQ) (MR) (MS) (MT) (MU) (MV) (MW) (MX) (MY) (MZ) (NA) (NB) (NC) (ND) (NE) (NF) (NG) (NH) (NI) (NJ) (NK) (NL) (NM) (NN) (NO) (NP) (NQ) (NR) (NS) (NT) (NU) (NV) (NW) (NX) (NY) (NZ) (OA) (OB) (OC) (OD) (OE) (OF) (OG) (OH) (OI) (OJ) (OK) (OL) (OM) (ON) (OO) (OP) (OQ) (OR) (OS) (OT) (OU) (OV) (OW) (OX) (OY) (OZ) (PA) (PB) (PC) (PD) (PE) (PF) (PG) (PH) (PI) (PJ) (PK) (PL) (PM) (PN) (PO) (PP) (PQ) (PR) (PS) (PT) (PU) (PV) (PW) (PX) (PY) (PZ) (QA) (QB) (QC) (QD) (QE) (QF) (QG) (QH) (QI) (QJ) (QK) (QL) (QM) (QN) (QO) (QP) (QQ) (QR) (QS) (QT) (QU) (QV) (QW) (QX) (QY) (QZ) (RA) (RB) (RC) (RD) (RE) (RF) (RG) (RH) (RI) (RJ) (RK) (RL) (RM) (RN) (RO) (RP) (RQ) (RR) (RS) (RT) (RU) (RV) (RW) (RX) (RY) (RZ) (SA) (SB) (SC) (SD) (SE) (SF) (SG) (SH) (SI) (SJ) (SK) (SL) (SM) (SN) (SO) (SP) (SQ) (SR) (SS) (ST) (SU) (SV) (SW) (SX) (SY) (SZ) (TA) (TB) (TC) (TD) (TE) (TF) (TG) (TH) (TI) (TJ) (TK) (TL) (TM) (TN) (TO) (TP) (TQ) (TR) (TS) (TT) (TU) (TV) (TW) (TX) (TY) (TZ) (UA) (UB) (UC) (UD) (UE) (UF) (UG) (UH) (UI) (UJ) (UK) (UL) (UM) (UN) (UO) (UP) (UQ) (UR) (US) (UT) (UU) (UV) (UW) (UX) (UY) (UZ) (VA) (VB) (VC) (VD) (VE) (VF) (VG) (VH) (VI) (VJ) (VK) (VL) (VM) (VN) (VO) (VP) (VQ) (VR) (VS) (VT) (VU) (VV) (VW) (VX) (VY) (VZ) (WA) (WB) (WC) (WD) (WE) (WF) (WG) (WH) (WI) (WJ) (WK) (WL) (WM) (WN) (WO) (WP) (WQ) (WR) (WS) (WT) (WU) (WV) (WW) (WX) (WY) (WZ) (XA) (XB) (XC) (XD) (XE) (XF) (XG) (XH) (XI) (XJ) (XK) (XL) (XM) (XN) (XO) (XP) (XQ) (XR) (XS) (XT) (XU) (XV) (XW) (XX) (XY) (XZ) (YA) (YB) (YC) (YD) (YE) (YF) (YG) (YH) (YI) (YJ) (YK) (YL) (YM) (YN) (YO) (YP) (YQ) (YR) (YS) (YT) (YU) (YV) (YW) (YX) (YZ) (ZA) (ZB) (ZC) (ZD) (ZE) (ZF) (ZG) (ZH) (ZI) (ZJ) (ZK) (ZL) (ZM) (ZN) (ZO) (ZP) (ZQ) (ZR) (ZS) (ZT) (ZU) (ZV) (ZW) (ZX) (ZY) (ZZ)

AY3, AY4

العقوبة: ٥٩١.

المقود: ١٣٨، ١٣٩، ٢٤٥، ٨٢٥.

العقول: ٢٨٢، ٥٢٤). .. مائة من الإقدام

صلى ما يجوز المقدم عليه أن يكون

نفسدة) : ٥٥٠. (مستقر في ... ألب

الناس في الحممة لا يحور أن يكونوا

مع عقد الرؤساء) : ٧٠٠، ٨٠٢.

• ۱۳۴۶/۱۳۴۷

العلة (بلام ولا ميم مفردة\* وجمعاً) ٢.

2123 2124 2125 70 60

الشرعية) ٢٩٥٠-٢٠٣٥

٦٠٠) (هتتافي أن الإجماع حجة

برعزتہ: ۶۲۴، ۶۲۹، ۶۳۰،

722.729.728.730572

٦٤، ٦٥، ٦٧، (العلية،

السَّعِيَّةُ): ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٦.

٦٧، (.. المستخرجة): ٦٨،

العمل الشرعي: ٦٨٢ تا ٦٨٨ ،

٦٩، (علل الشرع مفارقة لعلل

- ٧٩٩٠، ٧٩٧، ٧٩٠، ٧٨٦، ٧٨٠  
(الذي يجب أن يكون عليه المقتضى  
هو أن يعلم الأصول كلها على سبيل  
التفصيل) : ٨٠٠، ٨٠١، ٨١٠،  
٨٢٨، ٨١١  
العلم المعجز (معرفاً ومنكراً) : ٥١٨،  
٨٣٤، ٨٢٨، ٥٢٧، ٨٢٥  
العمد (قتل العمدة) : ٢٤٧،  
لعمرة (معرفاً ومنكراً) : ٥١٠، ١٠٣،  
٥٩٧، ٥٩٦  
العمل (... بأخبار الآحاد) : ٢٨٢، ٢٨١،  
٣١٦، ٣١٨، (بالعام) : ٣١٩،  
(... يجب أن يتبع العلم) : ٥١٩، ٥٢٠،  
(... يقول الرسول إلا  
بمحمدة) : ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٩،  
٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٩،  
٥٤١، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٧،  
٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٥، ٦٤٥، (...)  
يقول الشاهدين) : ٦٧٨، ٦٧٧،  
٧٧٤  
٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٠، (ما يعلم كذبه  
من الأخبار) : ٥١١، ٥١٢، (إذا  
علمنا أن الدواعي إلى نقل الخبر  
ثابته والصوارف عن ذلك مرتفعة  
ثم لم ينقل علمنا بطلانه) : ٥١٤،  
(ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً من  
الأخبار) : ٥١٥، ٥١٧، (لا يجوز  
انكشافه عن باطل) : ٥١٨، (العمل  
يجب أن يتبع العلم لا العكس) : ٥١٩،  
٥٢٣، (لابد من طريق للمكلف  
إلى العلم بالشرائع إما عن الحجة أو  
التعصيل) : ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣٠،  
٥٣٢، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٦،  
٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٥، ٦٠٤، ٦٤٦،  
٦٤٧، ٦٥٣، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٦٩،  
٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٦،  
٦٨١، ٦٨٩، ٦٩٨، (... بوجه  
الوحي) : ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٩،  
٧١٤، ٧١٦، ٧٤٦، ٧٥٥، ٧٥٧،

|  |  |
|--|--|
| ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٥ تا             | العموم (بلام وبدونه): ٥٧، ٥٤، ٧٥، ٦٠، ٥٧ |
| ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣،               | ١١٤، ١٣٠، ١٦٠، ١٦١، (إشارة               |
| ٣٧٦ تا ٣٧٨، (لفظ العموم مع             | إلى العموم الاستعماري والسدلي-           |
| تجرده يقتضي لاستعراق) ٣٧٩،             | والمجموعي) ١٩٦، ٢٠٠، .                   |
| ٤٠٥، ٤٦١، ٥٦٩، ٥٨٦، ٥٩٠،               | استعراق): ٢٠١، ٥٦٢، ٢٠٨، ٢١٢ تا          |
| ٦١٢، (عموم الأحوال): ٦١٣ تا            | ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦ تا               |
| ٦١٥، ٦٢٧، ٦٣٤، (وإن وقع                | ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠،                 |
| خلاف في أن وضع النعة يقتضي             | ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣،                 |
| الاستعراق فلا خلاف في أن العرف         | ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣،                 |
| الشَّرْعِي يقتضيه) ٦٤٨، ٧٤٩،           | ٢٧٧ تا ٢٨١، ٢٨٣ تا ٢٨٩،                  |
| ٧٥٢، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٧، ٨١٧،               | من أحكام الألفاظ، ... كيفية في           |
| عود (عود الاستثناء إلى الجميع أو إلى   | التعلّق والكمية والتعلّق فرع على         |
| مبنيه): ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦١، (عود            | حضور التعلّق) ٢٩٠، ٢٩١،                  |
| الشرط .) ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٨،                | ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١،                 |
| العهد (معرفاً ومكثراً) ١٠١، ١٠٧، ١١٥،  | ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢ تا ٣١٦، ٣١٤،               |
| ١٢٦، ١٣١، ١٩٩،                         | (العمومين إذا تعارضاً) ٣١٨،              |
| العين (معرفاً ومكثراً): ١٠، ١٧، (مقابل | ٣١٩، (إن العمومين إذا تعارضان            |
| الدين) ١٣٩، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦،             | على الحقيقة بأن يصبراً بحيث لا يمكن      |
| ٨٢٧،                                   | العمل بها معاً) . ٣٢٠ تا ٣٢٢،            |

|  |                                       |
|--|---------------------------------------|
| ٠٦٧٤، ٠٦٦٥، ٠٥٥٢، ٠٥٤٨، ٠٥٢٨                 | غ                                     |
| ٠٦٨٦، ٠٦٨٢، ٠٦٨١، ٠٦٧٧، ٠٦٧٦                 | بعائب: ٢٣٤٠.                          |
| ٠٧٤٧، ٠٧٢٠، ٠٧١٦، ٠٧١٤، ٠٦٨٨                 | عازم (الزعيم...) ٦١٩                  |
| ٠٨٢٦، ٠٧٩٥، ٠٧٩٣، ٠٧٩٢، ٠٧٧٩                 | الغاية (معرفاً ومنكراً): ١٣٨، ١٣٧،    |
| ٠٦٢٤ (عبية (سلام وبدونه) - عبية لادم) . ٠٦٢٤ | ٠٤٠٨، ٠٤٠٧، ٠٣٧٦، ٠٣٧٥، ٠٢٧٤          |
| ٧٨٨  | ٠٧٧٠، ٠٤١٧، ٠٤١٦                      |
| عمر (عصه - صفة أحق مقامها لاستثناء):         | عصر ( في سحيف استعريض للمصاح          |
| ٠٦١٠   | التي هي الثواب): ١٦٢، (...من          |
| غير (مع خلاف) ٠٤٨٣                           | وضع الأسماء في أصل اللغة هو التمييز   |
| غير ما وضع له ٠٣٦٧                           | والتعريف): ٠٦٤١، ٠٥٧٤، ٠٣٩٧،          |
| ف  | ٠٨٢٥، ٠٨١٩، ٠٨١٦، ٠٨١٤                |
| الفائت: ٠٥٩٠، ٠٣٥٧                           | الغري (ميرث ..) ٠٣١٧.                 |
| الغش (معرفه ومنكره) (اصطلاح خاص              | العسل (سلام وبدونه): ١١٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤  |
| بمعنى المعنى): ٠٣٠، ٠٣٤، ٠٦٢، ٠٦٥            | ٠٤١٢، ٠٤١١ (عسل ليت) ٠٤٥٨             |
| ٠٣٠٧   | ٠٦٩٠، ٠٥٣٢                            |
| ونحة يكتب ٠٣٥٣، ٠٣٥٤                         | العصب (سلام وبدونه): ٠٨٨، ٠١٩٢، ٠١٩٥  |
| الفساد: ٠١٨٣، ٠١٩٠                           | ٠٨٢٥، ٠٨٢٤، ٠٥٧٣، ٠٥٦٤                |
| الفسق (معرفاً ومنكراً) ٠٥٥٥، ٠٥٣٢، ٠٥٢٨      | العدة (سلام وبدونه - وجميع مشتقاتها): |
| ٠٧٦٥   | (عليه لاستعمال) ٠١٢ - (عليه لظن)      |
| الماعل: ٠٢٣١، (تقديم ... على المفعول):       | ٠٥٢٤، ٠٥٢٢، ٠٥١٩، ٠٥١٧، ٠١٣٧          |

|   |  |
|---|--|
| ۵۹۳، ۵۷۸، ۵۶۸، ۲۴۸                      | ۶۸۱، ۶۸۰، ۶۷۰، ۶۴۶، ۶۳۳                |
| التنوی (لام ولامعه) ۵۴۰، ۵۳۹، ۶۷        | ۶۸۳، ۶۸۷، ۶۹۴ (شرعیة)                  |
| ۸۰۱، ۷۹۷، ۷۲۷، ۶۰۵، ۵۶۲                 | ۷۷۹، ۷۷۸، ۷۷۶، ۷۱۳، ۷۱۱                |
| الغنیة ۷۹۹، ۶۷۰، ۷۶۱، ۷۵۳، ۵۴۸          | ۷۸۳، ۷۸۷، ۷۸۸، ۷۸۹، ۷۹۱                |
| المحصص: ۶۸۶                             | ۷۹۲، ۷۹۴، ۷۹۶، ۷۹۸                     |
| المحوی (لام ولامعه) (مدرب تمحوه)        | الفرق (بین الامر و شفاعه)              |
| ۳۲۳ (محوی) (نقص يجب موافقه)             | ۶۹ (بین التخصیص و تسج)                 |
| ۶۰۷، ۴۵۸، ۴۵۶، ۳۲۴                      | ۲۳۵                                    |
| المديه (مشتق من عملیة) ۳۰۱، ۳۰۰         | القروج والاموال: ۷۶۲                   |
| المرائض ۱۳۰، ۶۳، ۶۲                     | مرو (دودج) ۴۴۱، ۴۴۰                    |
| مروا معروف ۳۰۲، ۲۹۹                     | مربصة ۳۰۱، ۲۹۹                         |
| الفرض (معرفاً و مكرراً، مفرداً و جمعاً، | المساد (بلا لام و معه، و ما يشق منه من |
| و مشافاً) ۱۵۵، ۱۵۰، ۱۴۸                 | الافعال) ۱۷۹، ۱۲۰، ۸۸، ۵۴              |
| ۱۹۱، ۱۶۷ (نكناه) ۱۹۶                    | ۱۸۹، ۱۹۴، ۱۹۵، ۶۵۸، ۶۵۹                |
| ۳۰۱، ۲۹۹، ۲۷۹، ۱۹۷ (فروض)               | ۷۰۰، ۶۶۳                               |
| الأعيان، فروض الكفايات: ۵۶۵،            | المسحق (مشتق منه) ۷۶۵، ۴۵۱، ۲۷۲، ۲۷۰   |
| ۷۵۳، ۵۷۳                                | ۷۶۶                                    |
| الفرع (بلا لام ولامعه، مفرداً و جمعاً): | منصاحة (مشتقات) ۳۲۴، ۲۳۸، ۲۳۲          |
| (فروع الفقه): ۷، (فروع الشريعة):        | افصل (بين الامرین خلاف الاجماع):       |
| ۱۵۹، ۲۵ (فروع المعاملات):               | ۷۷ (افصل بين المسألتين): ۶۴۱،          |
| ۵۴۸، ۵۳۲ (فروع علم حوار)                | ۶۴۲                                    |
| العمل بغير الواحد: ۵۵۵، ۵۵۴             | الفضل (الهام و...) ۳۵۵، ۳۵۴، ۳۵۳       |



|   |   |
|---|---|
| في الناس من منع من لفظ الجمع اذا كان قاطعاً على انه ما حدث غيره: ٥٥٦. | انفصلة (بلا لام ومعها) ٢٥٢.               |
| ق   | لفطر (عشقة) ٦٤٣. ٢٩٢. ٢٩١.                |
| القائس (بلا م و ي و ه، مفرد أو جمعاً): ٦٧٠، ٧٨٠. ٧٣٧.                 | انفعل (بلا م ولا معه) ٢٥٢. ٤٣. ٣٤٤. ٢٧٠.  |
| انقاد: ٤٠٧. ٢٧٣. ٢٧١. ٢٧٠.  | ٢٥٣. (فعل النسي) ٢٩٣. ٢٩١.                |
| انقاد عن اعتلاؤه معدور ترك القديم ١٧٢.                                | ٢٩٦. ٣٣٩. ٣٣٨. ٣٣١. ٣٠٦.                  |
| القبايح: ٦٢١، ٥٧٠، ٥٦٩.   | (... الميئ) ٣٤٠، (... الذي                |
| القبح (بلا م و ي و ه، ومشتقاته): ١٦٤، (قبح إرادة ما يستحيل وقوعه .    | تقع به البيان) ٤٣٤، ٤٣٣: ٣٤١، ٤٣٤،        |
| والأمره) ١٧٥، ١٦٨ (قبح صديق ومماثل) (فما لا شبه في حوارته):           | ٥٠٦. ٥٠٦. ٥٦٣. ٥٦٧. ٥٧٠.                  |
| ١٧٨. ١٧٧. ١٨٨. ١٨٩. ٣٦١.  | ٥٧٢ تا ٥٧٦، ٥٧٩ تا ٥٩٣، ٥٩٣ تا            |
| (قبح تأخير بيان العموم): ٣٧٦، ٥٩٥. ٦٠٥. ٦٠٢. ٦٥٨. ٦٦٣.                | ٦٦٦، ٦٧٩، ٦٨٥، ٦٩٢، ٦٩٩.                  |
| ٤٠١. ٤٠٢. ٤٢٤. ٤٣٤. ٤٣٥.  | المقته: ٧.                                |
| ٥٦٢. ٥٦٥. ٥٦٦. ٥٦٩. ٥٩١.  | المقهاء: ٨، ٧٥، ٨٦، ١٦٣.                  |
| ٦١٧ تا ٦٨٠، ٦٩٢. ٧٦٣. ٨٠٤.  | نقيه: ١٨١.                                |
| (قبح ماله صفة الظلم): ٨١٠، (قبح (وحوه القبح) ٨١٣، ٨١٢ (قبح            | فوائد (المعاني): ٣٠٧، ٥٧.                 |
| التصرف في ملك الغير): ٨١٤، ٨٢٣.                                       | موت (بلا لام ومعها) ١٢١. ١١٩.             |
|   | المور (وما يعناه، بلا م و ي و ه): ٥٤، ٥٣. |
|   | ١٣٦. ١٣٨. ١٤٠ تا ١٤٢، ١٤٥.                |
|   | ١٧٦. ١٨٨.                                 |

القبض (بلام و بدونه، و مایشق منه): ۹۷،

Yeh:sooA (قصص الشمس)

قبل حضور وقت العمل (النسخ...): ٤٣١.

القصة ٤٥٣، ٤٥٤ (الاولى، الثانية)

1. 7VA. 7VY. 02A. 02Y. 2V1

.V12.791.792.793.794.

.V92.VA9CV87.V00.V10

۷۴۲

القبول (بلا لام ومعه) <sup>٩٠</sup> (قبول لشهاده)

٢٧٣٤-٢٧١ (قبول حجر أبو اسحق)

٢٨٢، ٤٧٥، (قول قول المصحف).

٥٢٢، (قبول قول الرب) : ٥٢٣،

.038 .039 .040 .041 .042

٥٣٥-٥٤٧، (رقبہ امداد) ٥٤٨

٥٥٢ . ٥٥٣ . ٥٥٩ . ٥٦٢ . (تتبع)

٧٧٤ ، ٧٣١ ، ٧٣٠ : (بالقبول)

(قبول قول المفتي): ٧٩٦، ٧٩٧،

A. 2

القياس (لام و ياء) . ٥٠ - ٥٢ - ٦١ - ٦٤

179. 17A. 17B. 17C. 70

٤٣٦). . مامس شاه أن يستحق

فاعله مع العلم به والتَّخْلِيَةُ الذَّمُّ :

.71A.7.0.0795070.073

• 797, 798, 799, 800, 801.

410. 41. 5 41. 4 41. 3

لقبس ( بلالام ومعه ) استعمال الحجار في

وَمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ أَهْلُ اللُّغَةِ وَقِيَّهٌ :

15418

امتل (قتل امشرك) ۳۳۴، (حدّ الارتداد):

٣٣٩، (قتل المحرم الصيد): ٥٦٦.

القدس ( . . . و إبطال الاستدلال ) :

742

القادر ( . لدى عیج من الرأس ) . ۳۴۸ .

(اعتبار قدر لا فعل في باب التماسي)

.۷۴۶، ۷۴۵، ۶۷۳، قند.

القلمرة (وما يشق منها): ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٤٩

(قول المحسنة. إن القدرة مع الفعل) :

القصر على موضع العلة: ٦٨٤.

٦٦٦، ٦٦٥.

قصر العموم على السبب (العموم اذا خرج

القديم ٤٩٠، ١٦٢، ١٦٤، ٢٢٠، ٤٢٢،

على سبب خاص لا يجب قصره

٥٦٩، ٦١٧، ٨١٩.

عليه) ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١.

القدف، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٣، ٤٤٨، ٤٥٠.

القصة (... والحال): ٣٦٧، (... والشأن):

قراءة الحديث على المحدث: ٥٥٦، ٥٥٧،

٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١.

٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١.

لقرائن (بلا م ويدور) ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٤،

القضاء (بلا م ومع، ومشتقته) لا ينشع

٥١٧، ٦٠٧.

في وجوبه وجوب القصص): ٨٠،

القرب (العبادات): ١١٧.

١٠٢، ١٠٦، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٨.

القربة (بلا م ومع): ٧٧، ٧٨، ١٨٥،

١٢٤، (وصاء الدين) ١٣٥٠ (قصاء

١٩١.

الصلاة): ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١.

القرص: ٥٧٣.

١٥٨، ١٩٤، (قصي (ع)) لشاهد

قروء ٣٠٣.

واليمين) ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٦.

القربة (بلا م ومع): ٦٩، ١٠١، ١٠٧،

٣٥٧، ٥٦٤، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٩.

١٣١، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٨٠،

٦٩٢، ٧١٠، ٧٣٦، ٧٤٤، ٧٤٨.

٣٢٦، ٣٢٧، ٤١٢، ٤١٩، ٥١٦.

٧٥٨، ٧٦٢، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٩١.

٦٤٨.

قصية في عين لا يجب عمومها ٢٩١.

قصدا المخبر: ٤٧٨، ٤٨٠، ٥٧٤.

لقطع (بلا م ومع)، (قطع الصلاة): ٧٠،

قصر الصلاة: ١٥١، ١٥٧، ٤٠٣، ٤١٠،

(قطع يدا السارق): ٣٢٥، ٣٣٣،

٦٩٠.

٥٩٥ ، ٦٢٣ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، (قول)  
 الحجة) : ٦٣١ ، ٦٣٢ ، (القول اذا  
 ظهر بين الصحابة ولم يعرف له  
 عالم) : ٦٥١ ، ٦٥٢ ، (قول الحق) :  
 ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٩٦ ، (القول بعير  
 علم) : ٦٩٨ ، (القول بالقياس) :  
 ٧٠٥ ، (القول بالرأي) : ٧٠٨ ، ٧٠٩ ،  
 ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ٧٣٤ ، ٧٤٠ ، ٧٤٣ ،  
 ٧٤٥ ، (القول بالعدل والقسور) :  
 ٧٤٦ ، ٧٥٥ ، ٧٧٥ ،  
 قوة تدواعي وابواعث ٤٩٠ ،  
 قوة النفس (قوى لطيفة) ٦٨٧ ،  
 القياس (معرفاً و مكتراً ، مردداً و جمعاً ،  
 وما يشق منه) : ٤ ، ٦ ، (القياس في  
 اللغة) ١٥ ، ٢٦ ، ٩٨ ، ١٣٨ ، ١٤١ ،  
 ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٧٥ ،  
 ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،  
 ٣١٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ،  
 ٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ،  
 ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٥١٠ ، ٥٤٧ ،

٥٨٨ ، ٥٦٩ ، ٥٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ،  
 ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦١٣ ، ٦٣٢ ،  
 ٦٥٣ ، ٧٤٠ ، (القطع على عقاب  
 الفساق من اهل القبلة) : ٧٥٥ ،  
 (قطع الولاية) : ٧٦٣ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ،  
 ٨٠٩ ، ٧٦٨

القعدة (كؤوب ، شايه) ٥٨٨

العمود لا يشهد لأوب ٥٨٨

القول : ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ ، (قول  
 الاشاعة : إن المتقدم من الامر على وقت

العمل بعلامه ، قول لمحتدر نقدره

مع العمل) ١٧٢ ، (كن اعتقاداً

نفس وقولاً باللسان) ١٩٥ ،

٢٩٣ ، (قول النبي) : ٣٠٦ ، ٣٣٨ ،

٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، (قول بمعنى)

٥٢٦ ، ٥٢٧ ، (قول الامم المعصوم)

٥٣٦ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ ،

٥٨٦ ، ٥٩١ ، (قوله ع اذا عارض

فعله) : ٥٩٤ ، (من حق قوله ع

أن يتعداه ولا يكون مقصوراً عليه) :

|  |                                       |
|--|---------------------------------------|
| القيام (يوم) : ٦١٥.                      | ٦٥٦، ٦٤٧، ٦٢١، ٦٠٤، ٥٤٨               |
| قيم اسماءات : ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٩٤، ٧٩٢،        | ٦٥٧ (القياس هو اثبات حكم القياس       |
| ٧٩٣.                                     | عليه للمقيس) ٦٧٠، ٦٦٩ (القياس         |
| كث                                       | معقلى... (استمعى) ٦٧٧، ٦٧١            |
| الكافر (بلا موبدونه) ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٦٧٨،    | ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٩٠               |
| ٥٥٥، ١٣٨.                                | ٦٩٢، ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٤               |
| الكامل (البيع العقل الرشيد) : (الكاملات) | ٧٠٦، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٢، ٧١٣،              |
| ٦٨٧، ٢٩٩                                 | ٧١٦، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٢٦ (القياس            |
| الكائن : ٧٦٧، ٤٥٠                        | هو ان يشك للمكروب عن حكمه             |
| كيسر (كسر لعل) ٧٧٣                       | مثل حكم المطوق بحكمه لعدة جمعت        |
| الكسر (مذكر ومؤنث، معرفاً ومكترأ).       | سيما : ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣١، ٧٤٠             |
| ٧٦٨، ٧٦٧، ٧٦٣، ٧٦٢، ٦١٥                  | ٧٤٢، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٦٠               |
| ٧٧٢.                                     | ٧٧٤، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٣، ٧٨٥               |
| الكتب (معرفاً ومكترأ) : ٢٧٧، ٢٧٩،        | ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٤، ٨٠٠               |
| ٣٤٥، ٣١٦، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٠                  | ٨٣٤                                   |
| ٤٦٤، ٤٦٢، ٤٥٧، ٤٥٥، ٣٦٣                  | قيام الحجّة : ٧٩٨                     |
| ٥٢٠، ٥١١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٥                  | قيام الساعة : ٦١٩، ٦٣٤.               |
| ٦٦٧، ٦٥٧، ٦٢٧، ٦٠٠، ٥٨٦                  | القيام في الصلوة : ١٧٢، ١٩١، ٢٧٩، ٥٨٧ |
| (طواهر الكتاب) : ٦٩٨.                    | قيام المحصل مقام الحجاب : ٢٣٢.        |
| لكتابة : ٣٣١، (لدين والكتابة) ٧٥٨.       | قيام انصاف إليه مقام انصاف : ٢٣٣.     |

- کتاب الامامة: ٦٠٦-٦٦٣ .
- الکفر (بلام ولا معه): ٨٠٦ تا ٨٠٧ .
- الکذب (بلام ومعنه): ٤٨٩-٤٨٠ تا ٤٧٨ .
- الکلام (بلام ولا معه): ٨٠٣ ، (اقسام): ٤٦٠ ، ٣٠ ، ١٦٠ .
- کلامه ع ينقسم الى مطابق للسبب
- وأعم منه في الحكم المسؤول وأعم
- في غيره: ٣٨٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٠٩ .
- کلام الله: ٦٢٧ .
- کل جماعة کثرت أو قلت کان قیوم الامام
- في حقه قوادماً لم يحل عليها حجة ٦٣٠ .
- کل شیء یحتمل لأشیاء محتمة ان یتقط
- إذا أطلق ولم یبین المتکلم به انه
- قصد وجهاً بعينه حل علی العموم:
- ٣٥٩ .
- کل مؤثر في الکلام لابد من اتصاله بما
- یؤثر فيه ٢٤٤٠ .
- کل مال یجوز خلاف الرسول أو الامام
- فيه لا یجوز خلاف الاجماع ایضاً فيه:
- ٦٢٨ .
- کل یجهد مصیب: ٦٥٦ ، ٧٥٤ ، ٧٦٢ .
- (کل یجهد فيما لا یتسمیز الامارات
- کتاب الامامة: ٦٠٦-٦٦٣ .
- الکذب (بلام ومعنه): ٤٨٩-٤٨٠ تا ٤٧٨ .
- ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٣ تا ٤٩٨
- ٥٢٢ ، ٥١٦ تا ٥١٤ ، ٥١٢ ، ٥١١
- ٥٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٤ ، ٥٣٠ ، ٥٢٥
- ٨١٢ ، ٥٩٢ ، ٥٦٢
- الکراهة (بلام ومعنه ، ومشتقاتها): ٤٩٠ ،
- ٦٢ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٨٦ .
- ١٨٥ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٠ ، ٩٨ ، ٨٧
- کساً غیر ضروری: ٤٨٦ .
- الکعبة: ٤٥٤ .
- الکف: ٨٠٩ .
- الکفار (.. محضون ، لشرائع) ٨٠٦ تا ٧٤
- الکفارة (بلام ولا معه ، معرداً وجمعاً)
- (الکفارات الثلاث) ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٦ .
- ٩٨ ، ١١٩ . (کفارات السمن):
- ١٥٣ تا ١٥٥ ، (کفارة الطهار:
- کفارة لقتل) ٢٧٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ تا
- ٣٥٧ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤١٣ . (کفارة
- العت) ٤٤٦ ، ٥٦٤ ، ٦٨١ ، ٧٠٥ .

فيه مصيب): ٧٩٣

كلمة الكفر: ٤٧٨.

الكتابة: ١٢، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٣٠٤،

٣٦٥ ن ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١،

(كنايات الطلاق): ٧٢٤، ٧٢٦.

كونه سبياً يقتضي نفي ما يفتقر عنه: ٥٨١.

كهو الآن: ٤٦٣.

كيف يُعدّل عماله ظاهر في الدلالة على

مراجل ملاحظته ١٣٩

الكمية (كمية الفاظ لرواية عنه) ٥٥٥.

٥٧٧.

ل

لا (مظنة ..): ٣٥٣.

لا الى بدل: ٤١٧.

لا بد في الخطاب بالحذر من وجه في لمصلحة

زائد على وجهها في الخطاب على

جهة الحقيقة: ٢٣٧.

لا بد في كل خطاب من أن يستفاد منه

فائدة معصية: ٣٨٦.

لا بد من أن يكون انعامي علماً بآصول الدين

لا على وجه التقليد: ٧٩٦.

لا بد من أن يكون في العقل أصل لراحة

ماله صفة مخصوصة: ٨١١.

لا يثبت على المنكر: ٨٢٩.

لا مـ: ٨٦

لا خلاف: ١٦، ١٠١، ١٠٩، ١٤٧، ١٤٨.

٢٤٤، ٢٤٨، ٢٧٩، ٢٨١ (لا خلاف)

بين الفقهاء في جواز الرجوع الى

أخبار الآحاد في الاسم لعدم: ٢٨٣،

٢٨٦، ٢٨٩، ٣١٠، ٣١٦ (لا خلاف)

بين الامة: ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥٨،

٣٦١، ٣٦٤، ٣٩١ (لا خلاف بين

لمسلمين): ٤٢٥٠، ٤٣٠، ٤٥٥،

٤٨٣، ٥١٦، ٥٤٧، ٥٧٦، ٥٧٩.

٧٩٦، ٦٠٢

لا عاة ألا ويجوز أن يبيع عصبين العموم

سبأ: ٢٩٧.

لا فرق عند لعقلاء في القبح بين تكليف من

لا يقدر ومن لا يتمكن من العلم:

٣٦٢

- لامضابقة في العبارات مع سلامة المعاني .  
 ٤٢٦  
 لانسلم أن لفظ العموم يجب حمله بظاهره  
 على الاستغراق: ٢٥٦  
 لا يقطع بشئ في مهمل ( رجوع الاستثناء الى  
 الجملة لاحد ) او الى جميع الحمل  
 لا بدالة: ٢٥٢  
 لانه لا يأمن من كونه مقدماً على معطور قبيح  
 ( من يقول بالوقف بين الخطر  
 والاحاطة انها كلف ) . ٨٠٩  
 لا واسطه بينهما ( بنى واثبات متقابل ... ) .  
 ٥٦٥  
 لا ينهى . ٤٠٠  
 لا يجب ان يستويا ( الجملتان المعطوف  
 احديهما على الاخرى ) في رجوع  
 الاستثناء اليها: ٢٦٥  
 لا يجوز ان تساوى الحقيقة والمجاز عند الحكم  
 في جميع الوجوه: ٢٣٨  
 لا يجوز أن يقتصر الله - تعالى - بالكتف على  
 أحفص اليباين رتبة مع قدرته على
- اعلاهما: ٦٧٤  
 لا يجوز أن يكلف الله ما لم تقم الحجة ( قبح  
 التكليف بلا بيان ): ٥١٣  
 لا يجوز لمن يتمكن من العلم ان يقلد غيره .  
 ٦٥٥  
 لا يكون الدليل باسحاً ولا مع المصادقة :  
 ٤١٥  
 اللبس والشبهة: ٤٩٩ ( ما به يُعلم ارتفاع  
 اللبس والشبهة ): ٥٠٤  
 لحوق الولد: ١٨٢  
 اللطف ( بلام ولامعه ، مفرداً وجمعاً ) :  
 ٤٢٤ ( من العقليات ما يجب لكونه  
 لطفاً كوجوب النظر في معرفة الله ) :  
 ٥٧١ ( العقل دلّ على انه لا بدّ في  
 كلّ زمان من امام معصوم لكون  
 ذلك لطفاً في التكليف العقلي ) :  
 ٦٠٦ ، ٦٩٩ تا ٧٠٢  
 اللعان: ٣١٠  
 اللعن: ٧٦٣ تا ٧٦٦  
 اللغة ( باللام ومعها ): ١٠ ، ١١٨ ، ٧٧٧



٨٠١.

اللقوى (الخطاب...): ١٥.

اللقط (بلام ويدونه، مدكراً ومؤناً).

(ليس في الكلام لفظ وضع

للاستغراق): ١٩٨، ٣٩٦ (.. انما

يدل على ما يتناوله أو على ما يكون

بأن يتناوله أولى) ٣٩٨، ٣٩٩.

(... لا يدل على ما لا يتناوله ولا

يكون بالتناول أولى). ٤٠٠، (لفظ

الجمع) ٥٥٦، (لمطة عبر بالصفة

أحق منها بالاستثناء) ٦١٠ (.. الذي

ظاهره الخبير لا يجوز حمله على الامر

والسهي الا بدلالة): ٦٢٠، اللقب

(بلام ولا معه): ٩، ٣٩٤، ٣٩٨.

لواحق الكلام وتوابعه: ٣٩٨

لو اراد التخصيص ليس ٦١٤.

لو جار تخصيص العقل بالعموم لخارجته.

٢٧٨.

اللوح المحفوظ: ٤٤٠، ٣٣٢.

لو حثياً وطاهره: ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٥، (لو

حلياً وبحرّده) ٣٤٨

لولا الاشتراك الواقع في الاسماء لما احتج

الى الصفة: ٣٩٨

ليس اذا امتنع القياس في موضع يجب امتناعه

في كل مكان: ٦٩٣.

ليس كل شيء معناه معنى الاستثناء به حكم

الاستثناء ٤٠٥.

ليس كل من أطهر الإيمان كان مؤمناً ٦٠٩

م

ما (لمطة ما): ١٩٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢،

٢٩٨، ٢٩٧، ٢٢٦

ما اجمع عليه المسلمون: ٧٦٩.

ما أحل الصفة لا يكون علّة فيها ٤٧

ما أذاه اجتهاده إليه ٦٨١

ما استعان اللفظة الواحدة في الشئين او

الاشياء إلا كاستعماله في الشئ

الواحد في الدلالة على الحقيقة ٥٢

ما الحق بالعموم وهو خارج عنه: ٢٩٠.

ما الحق بالمجمل وليس منه او أدخل فيه

وهو خارج عنه ٣٤٥.

|  |   |
|--|---|
| المأذون له: ٨٢٤.                             | ما الحق فيه في واحد ٧٧٢، ٧٦٥              |
| الماضي: ٢٦٥.                                 | ما أمر به ٤٣٣                             |
| ما طريقه الاجتهاد قالو: إنه مكروه: ٥٦٨.      | ما أمكن فيه الضبط والتمييز: ٥٧٤.          |
| ما طريقه العلم من الأخبار: ٣٢٠.              | الماء من الماء منسوخ: ٤١١، ٤٠٣.           |
| ما طريقه العلم لا يرجع فيه إلى أخبار الآحاد. | ما به صار الأمر أمراً: ٤١.                |
| ٤٠٩  | ما به يعلم ثبوت الشرائط: ٥٠٤.             |
| ما طريقه العلم لا يرجع فيه إلى ما يقتضي علته | ما تحصى عبارات بلا مشاركة لغيره في سواها: |
| الظن: ٥٥٢.                                   | ٢٢٥                                       |
| ما طريقه العلم لا يضاف إلى الرأي: ٧٠٨.       | ما تحصى عدّة واحدة بلا مشاركة لغيره في    |
| ما طريقه العلم والدليل القاطع: ٧٢٠.          | سواها: ٢٢٥.                               |
| ما طريقه غالب الظن: ٣٢١.                     | ما تزول الشبهة فيه يقولون: إنه حلال       |
| ما ظاهره لا يدل على المراد: ٣٢٦.             | طلق: ٥٦٨.                                 |
| ما علم فيحه أو علم بالشرع كونه فيحاً         | المؤثر (بلا لام ومع، مذكراً ومؤثراً):     |
| ٥٨٩  | ٦٨٧، ٦٧١، ١١٢                             |
| ما عيه الجياعة: ٦٣١.                         | ما حصّ بالنبي (ص): ٥٧٦.                   |
| ما فيه صرّ حالص عن كل منفعة قبيح             | مادام الكلام متصلاً لم ينقطع فاللواحق     |
| محظور: ٨١٠                                   | لاحقة ومؤثرة: ٢٦٢.                        |
| ما فيه نفع خالص من مصرة عاجلة أو آجلة        | مادام المتكلم متشاعلاً صبح أن تعود        |
| له صفة المباح: ٨١٠.                          | اللواحق إلى الكلام: ٢٦٨.                  |
| ما كان في العقل (ما حكم به العقل) ٥٩٠        | المؤدى (معرفاً ومذكراً): ١٥٧.             |

- مالا تعلق له بأحد: ٥٩١.
- مالا نهاية له: ٨٣٥.
- مالا يتم إلا به: ٨٣.
- مالا يتناهى: ٨٣٥.
- مالا يحصل عنده عزم ويمن من أحد لأحد.
- ٥٤٢
- مالا يستقل نفسه ويحتاج الى بيان (محمل).
- ٣٢٥
- مالا يسوغ فيه الصلح: ٧٠٧.
- مالا يعلم كونه صدقاً ولا كونه من الأحرار:
- ٥١٥
- مالا يقوم لبدن إلا له ولا يتم انعيش إلا
- معه على الاباحة: ٨٠٨.
- مالا يمكن صسطه وتمييزه (من مقادير الاعمال).
- ٥٧٤
- مالا يوجب العلم: ٥٣٩.
- ما كنت (معرفة أو منكراً): ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٦.
- ما لم يوضع له: ٣٧٨.
- ما لو كان خطأ لكان كبيراً: ٧٦٢.
- ما لو لم يكن واجباً لما جاز أن يفعله: ٥٩٠.
- ماله صفة الانصاف وشكر لنعمة لانه من
- وجوبه ٨١٠، ٨١١.
- ماله صفة الظلم لا بد من قبحه في العقل:
- ٨١٠.
- ماله يجب: ٦٩٩.
- ما معناه معنى الأمر: ٣٥.
- ما معناه معنى الخبر: ١٦.
- مؤمن (مؤمن) شيء ناس في هذا الاختيار أن
- يكون قبيحاً: ٦٦٠، ٦٦١.
- مؤمن (بلام و مدونه) ٧٥، ١٦، ٥٥٥.
- ٦٠٩
- المأمور: ٣١، ٣٢، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٤،
- ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥.
- ٣١١، ٢٤٦
- المأمور به (بلام و مدونه) ٣١، ٣٢، ١٢١.
- ١٢٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٥٧، ١٦١.
- ١٦٧، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، (الوجه
- المأمور به) ٣٦١، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٤١.
- ٥٨٤
- منع ٦٥٥، ٨٣١.

مانع الزكوة: ٧٦٥، ٧٧٢.

२२४-२२५

ماهیه عنہ تحریر جمعہ ۹۶

مايرجى في مقدمة (تحت بحث) في (أ) (ب)

ما وضع له القول: ٤٠٩.

१११-११२

ما هو أخف في التكليف (وليس من شرط

ماورد به الحیر او لارد ۵۵۲

النسخ (ان يقع بما.. ) ٤٢٠

مايستحق به الثواب : ٦٢ ، (مايستحق به

ما يجب على سبيل التخيير لا يجب ان يكون

١٤٠ (شعبان)

واجباً على طريقة الجمع: ٩٧.

ما يفتحون " دم " بال لا يفتحونه بحقه ما يفتحون

ما يجوز فيه البدل والصلح: ٥٢٤.

نَا تَعْمَلْ لَمْ تَعْمَلْ وَلَا مَرِيَّةَ وَمَعَامِدَ

ما يحتاج من الأفعال إلى بيان ومال إلى ج

.071

55A

ما يُشْتَقُّ على الفعل (اشتراك التعمس في

ما مَخْتَصَّ كُلِّ فَخْصٍ مِنْ شِعْرَانِ يَثُوبُ فَعْلٌ

کوبها حطاء لا یشتی اشہ کھ

عبره فيه منابه فهو الموصوف بانه

فيما يستحق "عليها" ١٦٣

من فروض الأعيان ٥٦٥

مدرسہ حقہ ۱۸۸۱ء - دارالاستنباط ۸۰۶

مایندل\* (علی امراد) صحیفہ ۳۲۳

ہمیشہ کے غیر ذی عارتوں اور احصاء پر رہا

ما يدل<sup>٤</sup> (علي المراد) بلفظه: ٣٢٣.

۲۲۵

مايد<sup>٤</sup> (عق المراد) بمفهومه ٣٢٣.

مديتريت غيرت في عيوب لوصوع يشرد

۱۰ ترجمہ ای ضمیمہ العمل من حسن و غیر دلالت

معهد الحكم (شمال بلقي) ٦٠٣ (د و د)

ولابد من ان يكون معاوماً (حتى

بشارك غيره في العطل التي هي امارات

یضیح - مرہ ص ۱۶۳

والله يحب و يشاء له ما أشار به في

مادرِ جم ای مؤخره (مما یحتاج ای لیبال)

الحكم: ٧٠٤.

ما يوجب فيه فعل الغير ويسقط معه الفرص  
هو الموصوف بأنه من فروض  
الكفايات: ٥٦٥.

ما يوجب الظن: ٢٤٣.

ما يوجب العلم: ٥٣٢، ٢٤٣.

الملاح (معرفةً و متكرراً، مدكرراً ومؤثراً،

مفرداً وجمعاً): ٥٠، ٩٩، ١٦٣،

١٦٨، ١٦٩، ١٨٢، ٣٠٦، ٤٠٩،

٤٤٦، ٥٦٣، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٩٠،

٥٩١، ٥٩٧، ٦٨٦، ٨٠٥، ٨١٦،

٨٠٨، ٨١٠، ٨١٦.

المأهولة: ٧٢٧.

مبعوث إليه: ٦٠٠.

مبيح: ١٨٩.

الميسن (بلام ولا معه): ٣٤٣، (قال قوم يجب

ان يكون البيان في رتبة الميسن):

٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٦٧، ٤٧١،

٥٧٨، ٥٨٧.

مضى: ١٩٨.

متأسى (مفرداً وجمعاً): ٥٧٣.

ما يصح الاتماع به ولا صرر على أحد فيه  
(اختلف في... انه على الخطر أو

الاجاحة): ٨٠٨.

ما يعارض القول (ان فعل - ص - ما يعارض

القول - قبل مجيء وقته فلا يكون

نسختاً): ٥٩٤.

ما يعترض فيه شبهة يقولون لاناس به

٥٦٨.

ما يعرف به الحقيقة: ١٣.

ما يُعلمُ عليه من طريق به يعلم حقيقته

٦٩٥.

ما يُفعلُ بحكم الأمر هو مرة واحدة: ١١٦.

ما يفعله (ع) بياناً للجمل: ٥٧٧.

ما يقال من طريق الصلح لا يفرع عليه:

٧٠٨.

ما يقتضيه العقل: ٨٢٩.

ما يقوم مقام التواطؤ: ٥٠٤.

ما يلي (هل الاستثناء الواقع عقب الجمل

عائد الى جميع الجمل أو يختص

بإليه): ٢٧٠، ٢٥١.

- متى علمه واجباً فلا بد من ان يعلم وبجه وجوبه ٦٧٩٠.
- متى كان وجباً فلا بد من دلالة على وجوبه: ٨٣٥.
- المتعقب لجمليتين: ٢٥١.
- متعلق الامر ١١٦ (المتعلق به) (الحوى): ٨٢٥.
- ٢٥٢، (متعلق العلم): ٦٨٠.
- المتصرف: ٨٢٤.
- متعلق بالغير (من الفعل وهو متعلق بالغير): ٨٠٣.
- ٥٩١، (متعلق غير مباشر): ١٤٩.
- المتعلقان لا يحتلجان في الحكم الذي يقصده اتفاقهما: ٦٩١، ٦٩٠.
- متقابل لا وسطه بينهما ٥٦٥.
- المتكلم (معرفاً ومكثراً، مفرداً وجمعاً): ١٩٨، ٢٩٥، ٢٧٠.
- ٢٥٥، ٢٢٤، ١٦٣، ٩١ (د): ٧٥.
- ٣٧٦، ٢٥٠.
- المتحاكين: ٢٣١.
- متحرك ٤٨.
- المتحمل (... للغير): ٥٦١، ٥٥٥.
- المتحمل عنه ٥٥٥.
- المتشابه ٣٢٩، ٢٣٨.
- متصادم (مذكراً ومؤنثاً): ٦٠٣، ١٠٥.
- المنطوق (صلوة) ١٩١.
- متطهر: ١٢٣، ١٢٢.
- المتناقض (معرفاً ومكثراً): ٣٣٠، ٨٩.
- ٣٩٩.
- من ان يفنى: ٨٠٠.
- المتناهي ٨٣٦.
- منتهية ٨٣٦.

|  |  |
|--|--|
| ٧٧٧، ٦٠٩، ٥٦٠، ٤٤٠، ٤١٨                  | متنزه: ٨٠٠.                                  |
| ٨١٧، ٧٨٢                                 | المتنقل: ٥٧٦.                                |
| المجاهرة بالخلاف: ٧٢٧.                   | المتواتر (بلام ولا معه): ٥٤٦ (معناه متواتر): |
| المجتره: ٨٦، ٤٤                          | ٦٤٥، ٦١٧                                     |
| المجتهد (معرفاً ومكتراً، مفرداً وجمعاً). | المتوقف (من ساء العام على الخاص              |
| (كل مجتهد مصيب): ٦٥٦، ٦٥٢                | وبالعكس): ٦٥٣، ٣١٩.                          |
| ٧٥٩، ٧٩٣، ٧٦٢، ٧٥٤                       | مثبت القياس (مفرداً وجمعاً). ٦٨٨، ٦٧٥.       |
| مجرد (... الأمر): ١٠٣، ١٠٦، ١٣٦          | ٧٨٩، ٦٩٠، (مثبت) ٨٣٣                         |
| ٢٠٤                                      | المش (بلام ومعها): ٨٢٦، ٨٢٤، ١٢٩.            |
| المُحتزى (بلام ولا معه، مذكراً ومؤنثاً). | المثمن: ٣١٩.                                 |
| ١٨٩، ١٨٤، ١٨٢، ١٨٠، ١٢٥                  | المجر (معرفاً ومكتراً، مفرداً وجمعاً).       |
| ٤٥٥، ٤٥٤، ٣٥٥، ٢٧٧، ١٩٥                  | ٩٦، ٦٦، ١٩، ١٨، ١٤، ١٢، ١٠                   |
| المجمعون: ٥٣٦.                           | ٢٠٦، ٢٠٤، ٢٠٢، ١٩٨، ١٤٠                      |
| المجمل (معرفاً ومكتراً، مذكراً ومؤنثاً)  | ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٢٨، ٢١١، ٢٠٩                      |
| ٣٢٦، ٣٢٣، ٢٩١، ١٤٠، ٦                    | ٢٩٧، ٢٨٣، ٢٧٨، ٢٤٥، ٢٤١                      |
| محمل (استثناء محمل). ٣٢٨، ٣٢٧.           | ٣٣٥، ٣٢٦، ٣٠٤، ٣٠١، ٢٩٨                      |
| (... كل خطب يحتاج إلى بيان):             | ٣٥٣، ٣٥١، ٣٣٧ (... لا بدّ معه                |
| ٣٣٢، ٣٢٩ (... من الأفعول).               | من دليل): ٣٧٧، (ضروب المجاز):                |
| ٣٥١، ٣٤٥، ٣٤٣، ٣٤١، ٣٣٩                  | ٤٠٢، ٤٠١، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٨٠                      |

|  |   |
|--|---|
| محرم (مذكراً ومؤنثاً): ٦٤، ٨٧، ٨٨،       | ٣٦٣٥٣٦١، ٣٥٩، ٣٥٥، ٣٥٣                    |
| ٥٦٨، ٥٦٧، ٤٤٦، ٣٥٣                       | ٣٨٨٨٣٨٣، ٣٨١، ٣٧٧٥٣٧٤                     |
| المحرم: ١٨٩                              | ٥٧٧، ٤٦٧، ٤٤٠، ٤١٩، ٣٩٠                   |
| المحرم (معرفاً ومكثراً): ٥٦٦، ٤٥١        | ٦١٩، ٦١٥٦١٣، ٥٨٦، ٥٨٥                     |
| الحصن: ٦٠٣، ٤٤٨                          | ٧٩١، ٧٨٨، ٧٠٠، ٦٥٩                        |
| محطور: ٨٥، ٦٤، ٨٧، ٩٠، ٤١٧، ٥٦٧          | مجهول (رواته مجهولون): ٧٧٣                |
| ٨١٠، ٨٠٩                                 | المحاجة (حاج بعضهم بعضاً): ٧٢١            |
| مُحِقّ (معرفاً ومكثراً): ٦٥٥، ٦٥٤        | لحدل (معرفاً ومكثراً، ومشتقاته): ٨٥       |
| ٧٦١                                      | ٢٨٢، ٢٥١، ١٥٨                             |
| المحكوم عليه: ٧٩٧                        | لمحتج: ٧٤٩                                |
| المحلّ (حاجة لعرض الى المحلّ): ٤٧٠، ٣    | المُحدّث (معرفاً ومكثراً): اثبات المحدث   |
| المحلل: ٧٢٦                              | وصفاته (٣٠) (١) كنت محدثاً                |
| محو واثبات: ٤٤٠                          | فتوضاً: ١٨، ٧٩، (لا فرق بين كونه          |
| المخاطب: ١٩٩، ٢٠٩، ٢١١، ٢٣٢              | محدثاً بجهة واحدة أو بجهات):              |
| ٢٩٩، ٢٧٨، ٢٤٢، ٢٣٦، ٢٣٥                  | ٤٥١ (المحدثات تفنقروا الى محدث):          |
| ٣٧٧، ٣١٣، ٣٠٠                            | ٤٩٠                                       |
| المخاطب: ١٩٩، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢              | المُحدّث (معرفاً ومكثراً، مفرداً وجمعاً): |
| ٣٦٣، ٣٤٥، ٢٥٠، ٢١٧                       | ٥٦٥، ٤٩٠                                  |
| مخاطر (وهو... دا أقدم عليه - مخاطر): ٦٦٠ | المحدث: ٥٦٠، ٥٥٩                          |



المحاططة (أحد طرق معرفة صفات المفق)

٨٠٦

م (بلا م ولام و معص ما يشق

منها): (عاقلة الأمر): ٦٨، ٦٧،

(من أقسام التسخ ما يزول الحكم

فيه إلى بدل يحالقه): ٤١٧، (... قد

تكون في القول والفعل): ٥٧٥،

٧٩٥، ٧٦٨، ٦٤٢

محر (لام، لامعة، مفر د وجمعاً) ٢٦،

٤٩٦، ٤٩٤، ٤٨٨، ٤٨٥، ٤٧٩

٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠١، ٤٩٩، ٤٩٨

٥٠٩، ٥٢٨، ٥٤٧، (صفة)

٥٦٢، ٥٦٠، ٥٥٥

المخبر (بلا م ولام و معص ما يشق وجمعاً) ٤٨٢، ٤٧٩،

٤٨٣، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٦، ٤٩٨ تا

٥٠١، ٥١٢، ٥٢٠، ٥٥٠

٥٥٥

المحتف (بلا م ولام و معص ما يشق وجمعاً)

(جواز وقوع الاسم على مختلفين):

١٨٠١٧، ١٧٨٠٤٤، ١٧٩٠١٧٩، ٦٣٦٠

٦٣٧، (المحتفان لا يتفقان في الحكم

لدى يقتضيه اختلافهما) ٦٩٠٠،

٦٩١

المختص (بلا م ولام و معص ما يشق وجمعاً)

٥٤ (المختصات المتعصية)

٢٤٠ (مختص متعص. متعص.)

٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٧٧، ٢٧٨،

٢٨٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٥٩٤، ٥٦٠

مخصوص ٢٣٤، ٢٤٢، ٣٠٠

عطى ٦٣٧، ٧٢٣، ٨٠٤

مخلوق (م من بعد ذلك لا تـ مخلوق

لانتفاع الخلق): ٨١٥.

المخير (بلا م ولام و معص ما يشق وجمعاً) ٣٢٠،

٣٥١، (المخير فيه): ٤٤٧، ٥٦٤،

(مخير بين الأمرين) ٦٨١، ٦٨٠١

٨٠٤

الأخيش (مدافعة) ١٩٤، ١٩٥.

المدح (بلا م ولام و معص ما يشق وجمعاً) ٧٢، ٥١، (ما يقع مع

الإحساء لا مدح يستحق به ولا ذم.

|   |  |
|---|--|
| ٨٢٩   | مالا يكون له صفة زائدة على حسنه ولا يتعلق به مدح ولا ذم هو المباح):                    |
| المنى (حكم...): ٥٣٣.                        | ٥٦٣، (ماله صفة زائدة على الحسن ويستحق فاعله المدح بفعله ولا يستحق الذم بان لا يفعله هو |
| مراد: ٩٩، ١٤٠.                              | الذم... )، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٩١،  |
| المراسيل: ٥٥٤.                              | ٨٠٨، ٨٠٥.  |
| مراساة: ٨٢٥.                                | مسة (.. النسخ): ٣٧٥، (.. العمل):   |
| مراعى (مذكراً ومؤنثاً): ١٤٩، ١٤٧.           | ٣٧٦.   |
| مرقئ (إبطال ان يكون الله تعالى - في نفسه    | المدعى (بلام وسوونه) (قول) ٤٤٧،  |
| مرثياً): ٦٤١.                               | (صدق...): ٥١٨ (مدعى النبوة)  |
| مرتد: ٣٣٩.                                  | ٨٢٩، ٥٢٥، ٥١٩  |
| المرّة (بلام وسوونه، مفرداً وجمعاً): ٩٩ تا  | المذكّر (بلام ومع، مفرداً وجمعاً): ٥٠٤.  |
| ١٠٩، ١١٣ تا ١١٦، ١٣٩، ١٧٦.                  | ٨٢٩، ٦٩٦، ٦٩٥  |
| مرغب فيه (منحجب): ٥٤٤.                      | الملكئ ٥٩٧.  |
| مرفوعة (ساكنة غير مرفوعة): ٦١٩.             | المذهب (بلام ومع، مفرداً ومثنى وجمعاً):  |
| المركب: ٢٤٠.                                | ٧١٧، ٦٧٣، ٦٤٢ تا ٦٣٩، ٩١٠، ٦   |
| مريد (المؤثر في الأمر هو كون فاعله مريداً). | ٧١٨، ٧٢٥، ٧٣٢، ٧٤٤،  |
| ٤٩، ٦٢ تا ٦٤.                               | ٧٤٨، ٧٤٧، ٧٥٥، ٧٥٨، ٧٥٩،   |
| المريد عليه: ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١.                 | ٨٢٧، ٧٧١، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٦١ تا   |
| مزوجة: ٦٨٧.                                 |  |
| مزية: ٨٠٢، ٨٠٣.                             |  |
| مسائل (.. من شريعة): ٧١٤ (.. الاصول):       |  |



|                                      |  |
|--------------------------------------|--|
| المشورة: ٦١.                         | المسمى (مهر) ٧٥٣.                      |
| المشهور: ٨٠٣.                        | مُسَوَّى (يكون العقل مسوياً بين امرين  |
| مشية لله ٢٦٨-٢٦٥-٢٦١                 | (التحجير العقل) ٨٠٣                    |
| المصححة ٣٢٠، ٣١٧                     | المشاهدة (مروحة بقباس) ٧٨٠، ٧٧٨        |
| المصالح (... الدينية): ٩٢، ٤٤١، ٤٥٨، | امشاركة (في الحكم) ٧٠٣، (في            |
| ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١ (مصالح الدنيا): ٥٢٣.   | الب، في علة تقتضي امشاركة              |
| ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، (المعبادة             | في الحكم) ٧١١ (... في امر مخصوص        |
| بالشرعيات تابعة للمصالح): ٧٥٠        | في تعلق الحكم: ٧٧٨، ٧٨٤.               |
| ٥٧٢٥، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٥، ٦٩٥.            | المشاهدة (وما يشق منها): ٤٩٤ تا ٤٩٧،   |
| ٦٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥                   | ٥٠١، ٥٠٩، ٦٢٢.                         |
| مصححه ٨٢٥، ٤٧١                       | مشبهاً بغيره: ٢٠٠                      |
| المصلحة (بلام ويلونه): ٨٨، ٩٢، ٩٨.   | مشترك (مؤنث ومدكر) ٢١، ٣٠، ٣١.         |
| ١١٧، ١١٠، ١٧٢، ٣٤٤، ٣٦٠.             | ٣٨، ٤٠، ٦٦، ١٠١، ١٣٢، ٢٠٨.             |
| ٣٦٣، ٣٦٥، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٩.             | ٢١٢، ٢٢٥، ٢٥٦، ١٠٥.                    |
| ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤.             | مشق (مؤنثاً ومدكرأ) ١٠٨، ٢٣٠.          |
| ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٩١، ٥٢٢، ٥٢٥.             | امشرك ٣٣٤                              |
| ٥٧٠، ٥٩٦، ٦٥٠، ٦٥٨، ٦٦٣.             | المشروع (معرفاً ومكراً، مدكرأ ومؤنثاً) |
| ٦٦٥، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٩٣، ٦٩٥.             | ٨٤، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٦.                |
| ٧٠٤، ٧٩٤.                            | ٢٧٣، ٢٧٤، ٣١٩، ٣٢٧، ٦٣٦.               |
| المصلى ١٩٢، ٥٧٣.                     | ٦٧١.                                   |

مصيب (مرد أو جمعاً). ٦٥٦.٦٥٢.٥٦٢. مطابقة (ليطابق الحملة التمهيد). ٥٤١.

٧٢٣، ٧٣٣، ٧٥٤، (ان الجماعة مطلق) الأمر لا يدل على حكم الترك حتى

مصيبيون (٧٩٣، ٧٦٢). يعلم منه الوجوب أو الندب: ٥٢،

مصاد: ٤٧١، ٣٧٠. ٦٢.٥٣ (الأمر المطلق) ٦٩، ٦٧.

المصنف (بلا م و سدويه) ٩٦.١٤ (مصنف) ٧٦.٧١، ٨٤، ٩٩، ١٠١، (اواخر

الحاء ٣٩٧٠ القرآن المصنفة ١٠٦، ١٠٥، ١٠٢

انصاف اليه ١٤. ١١٣، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١

المضار ( العقبة، و تدعى بحب على ١٤٢، (مطبوع ومشرط): ١٧٦،

الله مع التكليف لنا ان يُتَبَهَّنَا

ويتدلى عليه بالأدلة القاطعة ) (مطلق السهم) ١٨٧، ٧١١،

٥٤٩ ، (ابن الله تعالى - لا اله الا الله) : ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، (المطلق والمقيد)

يُعَلِّمُنَا مَا غَلِبَ مِنَ الْمَصَارِّ الْأَحْلَى

التي هي العقاب): ٨١١، ٨١٥. (مطلق اسم الماء): ٣٩٧.

(بلا لام ومعها) (مضمره دسبته) منطقه (بلا لام ومعها) ممر دأو جمعاً: ٢٩٩.

٥٤٩، ٥٥٠) المضرة العاجلة، ... ٣٠١ ٥٣٠٤.

الاجلة هي العقاب: ٨١١ تا ٨١٣، مطبع ١٢٤٠، ٧٨، ٦١

۸۲۴، ۸۱۵  
مفتون (مد کرا و مؤثنا): ۹۷۱، (وجوب

(واحد) ٥٦٤٠ (عن طريق طفلة اليه مبعوث)

( ۱۱۱۱ - ع - ) - یقسم الی مطابق

(مسنداً، مضموناً في موضوع معلوم)

٧١٦.

مع الاحتمال للأمرين لا بد من دليل يعلم به  
أيها وقع: ٣٠٠.

معاد: ٧٨١.

معارضة (ومشتقاتها) ١٠٤ ١٠٧. ما  
ليس معلوم بما ليس معلوم صحيحة:  
٧٤٢.

لعارف: ٤٨٠.

معاملات: ٩٢. نسي نغري نغري  
الإلحاحات وترجع إلى الرضا والمخط  
و تطلب لغير ( ٥٢٤ ، ٥٣٢ .  
٥٤٨ . ٥٣٤

المعاصات ٨٢٥

معتقد (معتقدون) ٦٨٩

المعجز ( بلا لام و معه ، مذكراً و مؤنثاً ،  
مرد و حملاً ) ٤٦٦ . ٤٦٤ . ٤٦٣ .

٤٨٥ . ٤٩١ . ٤٩٣ . ٥٠٨ . (عسم

معجز): ٥١٨ . ٥٢٣ . ٥٢٥ . ٥٢٧ .

٥٩٩ . ٦٥٩ . ٦٦٤ . ٦٧٧ . ٨٢٨ .

٨٣٤

معدور: ٧٣٣

المعرف: ١٢٧.

المعرفة (معرفة ومكثرة، ومشتقاتها):

هي العلم: ٧٨٠، (من غير أن يعرفها

يعنيها: ٦٥) (استثناء معرفة من تكثرة)

٢٢١ (... الكسبية): ٣٨٩ (... بالله):

٤٢٤ . ٤٢٨ . ٤٨٠ . ٥٤٥ . ٥٧١ .

(وجوب معرفة الرسل): ٦٧٧ ،

(معرفة الأحكام): ٦٨٣ ، ...)

المعادات ( ٦٩٤ . ٦٩٩ . ٧٠٠ .

المعصوم (معرفة ومكثرة) ٦٠٥ . ٦٠٦ ،

٦٦٤ . ٦٦٩

المعصية (معرفة ومكثرة) ٦٨٠ . ١١٦ .

١٨٨ . ١٨٩ . ١٩٣ . ١٩٥ . (معصية

كبيرة): ٥٩٠ . ٥٩١ .

المعطوف (معرفة ومكثرة) ١٢٨ : ١٢٩ .

٢٦٠ . ٢٦٢ . ٢٦٧ .

المعطوف به ١٣٠

المعطوف عليه ١٢٩ . ١٣٠

المعقوفة (معرفة ومكثرة) ٣٩٩ . ٤٠٠ .

- ٤٠٨، ٤٠٤. امر - أن يعنى بالتحجير (٨٠٢، ٨٠٤).  
 المعلوم (١١٢).  
 المعلوم (معرفةً ومكثراً، مذكراً ومؤنثاً) مخرط ١٣٧  
 (معلوم ضرورة) ٥٣٢، ٤٩٧. مصلة (باللام ومع) ٤٣٢، ٤٢٨، ٩٠  
 ٥٢٥، ٥٢٢، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٤. التجنب معلوم لامطنون: ٦٨٠،  
 ٦٨٢، ٧١٦. (استدلوا بمطون في موضع معلوم) ٧١٧.  
 معنى النسخ إلتا يصح دحوله في حكم مستمرة: مفصل ٧٠٠، ٦٥٩  
 ٤٢٧، ٤٢٤، ٤٢٣. معين (مقابل المحير): ٣٥٠. معصر ٢٩١  
 المعصوب: ٨٢٦، ٨٢٥. معارفة النقرى ١٣٣، ٧٣٢  
 الممتدى: ٣٠٩. مقادير الأفعال: ٥٧٤. المقارنة ١٥. (المقارنة بين العام والخاص).  
 المقايمة: ٧٣٦، ٧٣٣، ٧٢٨، ٧٠٧. المقاييس: ٧٣٧.  
 مقترون (اللفظ الوارد إما أن يرده مطلقاً أو كذا لك يجب عليه إن تساوى عنده

|   |                                     |
|---|-------------------------------------|
| مقترناً بما يقتضى العموم أو بما يقتضى<br>(خصوصاً) ٢١١ | مقترناً (شأ): ٩٣.                   |
| مقتضى ( الأمر ) ١٤١، ١٤٠.                             | المكلف ١٦١، ٣٦٢، ٦٦٥.               |
| المقدم ( في العلم والدين ) ٧٩٥                        | المكلف (صفة ...) ٩٠، ٨٨، ٨٧، ٧٥؛ تا |
| المقدمة (بالأفراد والجمع): ٨٣ تا ٨٥.                  | ٩٢، ٩٦، ٩٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٥١.          |
| مقدم (لأنه من يكون مقدماً على مسج)                    | ١٥٦، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥.            |
| ١٩٦، ٦٦٢.   | ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٢،            |
| مقر: ٢٥٨.   | (وهو مكلف للعزم على ذلك)            |
| المقيس ٦٧٠، ٦٦٩                                       | وتوصي المس على فعله ( ٣٨١،          |
| المقيس عليه ٦٧٠، ٦٦٩                                  | ٥٧١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٤، ٧٨٨.            |
| المقيم (والمسافر) ٧٥٠                                 | ٨٢٠، ٨٠٥                            |
| المقيّد ٢١٣، ٢٧٥، ٢١٦                                 | الملائكة: ٣٣٢.                      |
| المكانة ٥٦٠، ٥٦١                                      | للأزمة بين التعبد بغير واحد وجوب    |
| مكاتب ٧٥٨.  | تخصيص عموم الكتاب ( ٢٨١             |
| المكان ٥٧٣، ٥٧٤.                                      | الملك (ومشتقاته) (ملك تصرفه) ٨١،    |
| المكايبة: ٧٣٦   | ١٠٩، ١٣٩، (ملك ليمين) ٣٢١،          |
| مكتسب (معرفاً ومكترأ. مدكترأ ومؤتأ)                   | ٣٢٢، ٣٥٢، ٣٥٠، ٧٥، ٨١٤، ٨٢١.        |
| ٤٨٤ تا ٤٨٨، ٤٩٦، ٦٩٤، ٦٩٦.                            | ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤                       |
| مكروه ٥٦٧، ٩٩.  | الممثل (معرفاً ومكترأ): ٧٨، ٥٧٨.    |
| المكفر (للمكفر أن يكفر بأيّ الثلاث                    | ممتنع: ١٨.                          |
|   | ممكن (التعبد بالقياس ممكن): ٦٩٥.    |



- مَنْ (لفظة من): ٢١٩، ٢١٦، ٢١٥، ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٩٨
- من ادعى حسن خلق الطغوم وما شئت منها  
من دون تكليف به يجب تحب ديك  
فعليه الدلالة: ٨١٧.
- منازعة: ٧٢١.
- المناسك ٥٨٦، ٣٤٢.
- المناظرة (باللام ومعها معدة واحداً) ٧٢٠،  
٧٣٠، ٧٢١
- المنافع (... الآجلة الدائمة): ٨١٦، (...)  
العظيمة الدائمة: ٨١٧ (وجوه...):  
٨٢٢.
- المناقصة (بلام وسو) ٦٤٧، ٥٦٠، ٤٥٨،  
٦٩٤.
- مناكحة (مناكحتهم الباطلة): ٧٧١.
- من أوجب شيئاً فقد أوجب ما لا يتم إلا به  
٣٢٥
- المناولة ٥٦٠، ٥٦١.
- من جهل الحق غير معدور: ٦٣٧.
- من حق الاستثناء أن يخرج بعض ما تناوله  
لكلام ٢٤٨.
- من حق الناسخ أن يكون المراد به غير المراد  
بالمسوخ: ٤١٦.
- من حق الناسخ أن يكون منفصلاً عن  
المسوخ: ٤١٦.
- مدون به ٦٩، ٧٠، ٧٢، ١٣.
- مسوخ (معرفاً ومكراً، مذكراً ومؤنثاً):  
١٦٦، ٢٣٦، ٣١٣، ٤٠٣، ٤٠٤،  
٤١١، ٤١٢، (أما المسوخ فهو  
الدليل الذي يعبر حكمة بالدليل  
الناسخ): ٤١٥، (الناسخ والمسوخ  
يجب أن يكونا شرعيين): ٤١٦،  
٤١٩، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦،  
٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٣،  
٧٤٩، ٧٠٣
- من شأن المؤثر في وجوه الأفعال أن يكون  
مقارناً لها ولا يتأخر عنها: ١٥٠.
- من شرط نسخ أن لا يكون الدليل المسوخ  
موقتاً: ٤١٦.
- من صنف أصول الفقه: ٦٤٠.

- من هذا الذي يجترئ على أن يقول: إن  
الطاعات والعبادات الشاقة ليست  
مما مع ٨١٧  
المهي (مرداً وجمعاً) ١٨٢، ١٩٠  
المهي عنه (معرفاً ومكثراً) ١٧٩، ٥٣ تا  
١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ٤٢٢.  
من يمكن من العلم بهذه الاصون على كثرة  
الشبهات فيها لابد من أن يكون  
متمكناً من العلم بأحكام الحوادث:  
٧٩٦  
من يدخل في الإجماع: ٦٣٠.  
من يقول بالاجتهاد: ٦٣٨.  
المواجه (المحاطب) ٢٣٤  
الموارث: ٨٢٦، ٧٣٤.  
المواصفة ١١، ١٠، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٠،  
٧٥١، ٤٧٨، ٣٩٠، ٣٨٩  
موافقة الأمر: ٦٧.  
موافقة إجماع الأمة لمصمون خبر: ٦٤٥.  
الموجب (معرفاً ومكثراً، مذكوراً ومؤنثاً):  
٦٧٢، ٦٧١، ١١٢  
الموجب (المثبت): ٧٠٣، ٢٢١، (موجب  
متنصوص: ٦٨٣، ٥٣٤.  
المنطوق (ما يدل على المراد لفظه): ٣٢٣.  
المع (... السمعى): ٨٢٣، ١٢، ٨٣١.  
منفرداً: ٦٠٥٠.  
للمنعة (... الخالصة): ٨١١، (التي أشرف  
عليها آجلة غير عاجلة وهي منفعة  
على سبيل المجاز): ٨١٧.  
منقطع لولاية ٧٦٥  
المقوص ٤٥٢.  
المقوص منه ٤٥٢  
منقول ٢٣١  
المنكر (معرفاً ومكثراً): ١٢٧، (لا يجوز عليه  
- ص - إنكار ما لا يعلمه منكر):  
١٠٥٩، ٦٠٨، ٦١٦، ٦٥٢، ٦٥٣.  
٨٢٩، ٨٢٧  
منكتر (مذكراً ومؤنثاً) ٦١٩، ٦١٤  
المكسوة: ٧٥٢  
من لا يستحق المدح: ٨٠٨.  
من الحائر في العقل أن يصدق الله بالقياص  
لكنه مائتد به: ٧٩٢.

لقياس: ٧٣٢.

مودع (صاحب الودعية): ١٩٤.

موسع: ١٥٦.

الموصوف (معرفاً ومكثراً، معرّضاً وحملاً)

٢٦٩، ١٢٩، ١٢٨

الموصوح (بلام وبدونه، مدكثراً ومؤثناً)

١٠٥، ١٠٣، ١٠٢، ٥٥، ٥٣، ٩

(لكلام موضوع للإفادة) ١٢٥.

٢١٧، ٢١٦، ٢٠٥، ٢٠٢، ١٣٢

(٢٣٧، ٢٢٨، ٢٢٧) (للفص الموصوع)

٦٧٢، ٤٠٥، ٣٦٧، ٢٤٢

موصوع له: ٣٧٧، ٢١٥، ١٩.

موقت: ١١٦، ١١٦

موقوف (مدكثراً ومؤثناً) ١٤٩، ١٤٨

٨٢٤، ٥٧٨، ١٨١

المهر: ١٨٢، ٣٠٢، (مهر مثل، مهر سنها)

٧٥٣، ٧٥٢

مهمل: ٩.

المينة محرمة: ٣٥٣

الميراث (بلام ومعه): (ميراث الجدة):

٤٣٢. ناهي

٧٥٢، ٥٣٣

ن

ناتج (مدكثراً ومؤثناً، معرّضاً ومكثراً).

٣١٧، ١٦٦، (مدد على أن

مثل لحكم الثابت بالنقض لأول

غير ثابت في متصل على وجه لولاه

لكان ثابتاً في المستقبل ٤١٥، ٤١٤،

(والممنوع يجب أن يكونا

شرعيتين): ٤١٦، ٤١٩، ٤٥٥،

٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٨،

٤٦٠، ٤٦٢، ٤٩٣، ٥٩٤، ٦٠٢.

٧٠٣، ٦٠٣

الناتجة: ١٣٤، ١٣٦، ١٥١، ١٥٢، ٣٥٧

الناتج (معرفاً ومكثراً) (دَهَبَ قومٌ الى

انّ الناتج لادليل عليه): ٨٢٧،

٨٢٩، ٨٣٣.

ناتج الأحكام الشرعية: ٨٢٧.

ناتج الأحكام العقبية: ٨٢٧.

ناتج القياس: ٦٩٤، ٧٣١

ناهى: ٤٣٢.

|                                  |   |
|----------------------------------|---|
| ٢٧٩. ٢١٨. ٢١٦. ٢٣٦. ٢٣٥          | النسوة (مجرداً وجمعاً): ٣، (مدعى النبوة): |
| ٣١٩. ٣١٧. ٣١٤ ٣١٣- ٢٨٢           | ٥٩٥. ٥٦٩. ٥٢١ ٥٢٥. ٥١٩                    |
| ٤١٦. ٤١٣. ٤١٢. ٣٧٥. ٣٢٦          | ٧٩٣. ٧٤٦. ٦٢٧. ٦١٥. ٥٩١                   |
| ٤١٨ تا ٤٢٩، (لا يجوز نسخ الشيء   | ٨٩٦ نسق أسوة عن مدعى عنها لانتفاء         |
| قبل وقت فعله): ٤٣٠ تا ٤٣٢،       | العلم المعجز): ٨٣٤.                       |
| ٤٣٨ تا ٤٤٠، (نسخ الفعل قبل أن    | بي: ٨٣٤.                                  |
| يتم المكتف به مأمور)، ٤٤١،       | النسخة (مكرر، ومكرر) (خاصة المأخوذة منه)  |
| (جواز النسخ قبل إيقاع الفعل لأقل | ٥٧٣. ٥٤٨. ٤٥٣                             |
| وفته): ٤٤٢ تا ٤٥٤ (نسخ الكتاب):  | النسخ: ٤٥٣.                               |
| ٤٥٥ ٤٥٦ تا ٤٥٨، (نسخ، ميسر):     | النحو (كتاب) ٨١١. ٢٦٣                     |
| ٤٥٩، (نسخ القرآن بالسنة):        | النسب (معرفة ومكرراً) ٥١. ٢٥. ٥٤٥         |
| ٤٦٠ تا ٤٦٩، (نسخ السنة بكتاب)    | ٥٧٠ ٢٦٤. ٦٢. ٦١. ٥٨٠. ٥٧                  |
| ٤٧٠، (نسخ القبلة): ٤٧١ تا ٤٧٥،   | ٧٢ تا ٧٤، ٩٨، ١٢١، ١٤٠، ١٦٢،              |
| ٥٧١، ٥٨٥ تا ٥٨٨، (نسخ فعله       | ٥٧٩. ٥٧٨. ٥٧٤. ٥٦٤. ٤١٨                   |
| -ع- يفعله): ٥٩٣، (نسخ المعن      | ٨٠٥. ٥٩٢. ٥٩٠. ٥٨٨. ٥٨٣                   |
| قبل وقته لا يصح): ٥٩٤.           | ٨٠٦                                       |
| سكت. ٧٤                          | النسب ٦٦٨. ١٤٦                            |
| الهيئة: ٤١١                      | رول (تاريخ رول آيات القرآن مصوطة)         |
| النصاب. ٨١، ٨٣، ٨٤.              | ٣١٦، (...الوحي): ٦٠٢.                     |
| نصب (الأذنة) ٥٩٩. ٣٣٠. (نصب      | النسخ (بلام و بدونه) ١١٧. ١٠٥. ١٠٢        |

٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧١٩

٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٩، (اصوص

وأدلتها) ٧٤١، ٧٤٥، ٧٤٨،

٧٤٩، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٦،

٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٩، ٧٩١،

٧٩٢

النظائر ٧٧٨، ٧٨٠

النظر (بلام وبدونه): ٢، ٣، ٢٣، ٢٠٨،

٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٧،

٤٩٨، ٥٣٤، ٥٤٥، (وجوب .

فى معرفة الله): ٥٧١، ٥٩٩، (وجوب

.. فى معرفة الله ، وجوب معرفة

الرسول و... فى معجزاتهم): ١٦٧٧،

٦٨٦

نظم بيت من الشعر . ٥٠٢ . (نظم الشعر):

٦٦٤

النعت: ١٢٨، ٢٢١

اسم ٣، ٢٠، ٢١، ٤٦

الفع (معراً ومكراً) ٥٦٦، (.. المحص

اذا حصل فى الفعل اقتضى حسه):

لما عارة) ٦٧٦، ٦٧٧، ٨١٨،

لنص (معراً ومكراً) (نص هل للغة)

٣١٩، ٢٨٦، ٢٧٦، ٩٥، ٤٠، ١٣

(النص كل تحطاب أمكن معرفة

المراد به): ٣٢٨، ٤٠٤، ٤٠٨،

٤٠٩، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤٤٣،

٤٥٢، (النص الصريح): ٤٨٥،

(الحق) ٤٩١، ٤٩٣، ٥٣٤،

٥٤٢، ٦٠٤، ٦٤٢، ٦٤٩، ٦٥٨،

٦٥٩، ٦٦٤، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٧،

٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٩٥، ٦٩٦،

٦٩٨، ٧٠١، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٨،

٧١١، ٧١٣، ٧١٧، ٧١٨، (نص

نص نياحه): ٧١٩، ٧٢١، ٧٢٣،

نص الكتاب): ٧٢٥، ٧٢٨، ٧٣٢،

٧٤٢، ٧٤٥، ٧٦٠، ٧٦٩، ٧٧٤،

٧٧٦، ٧٨٥، ٧٨٧، (نص الجمل)

٧٨٨، ٧٩٠

نصف المهر ٣٠٢

الاصوص (بلام ومع) (نصوص القرآن)

٦٤٩، ٦٥٧، ٦٩٢، ٦٩٣، ٧١٨،

(نفي التخصيص باحار الآحاد...) ،  
 ٣٥٤، ٣٢٠، ٣١١، ٢٨٤ (ناقياس)  
 (مخاد) ٠٤١٦، ٣٩٦ (زيادة)  
 (نفي على حد الزاى البكر) : ٤٤٨ ،  
 (نفي عمل واحد) ٠٥٤٢ ،  
 (نفي وإثبات متقابل لا واسطة بينهما) :  
 ٥٦٥ ، (نفي كون الاجماع حجة) :  
 ٠٦٠٤ ، (نفي صحة لاجماع) ٠٦٢١ ،  
 ٠٦٢٩، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٣ (نفي) ،  
 يكون الاجماع بعد الخلاف قاطعاً  
 للخلاف) : ٦٣٦، ٦٤٧، ٦٥٦ ،  
 (نفي) و (دفعه) (نقيض) ٠٦٩٧ ،  
 ٠٨٠٦، ٨٠٥، ٧٨٩، ٧٤٢، ٧٣٩  
 ٠٨٠٧، ٨٢٠ (نفي الصعاب عن  
 اللوات ياتنماء احكامها، نفي النبوة  
 عن مدعيها لانتهاء العلم المعجز ،  
 بنفي وجوب صوم شهر زائد...  
 لانتهاء دلالة التمسك بذلك) ٨٢٨ ،  
 ٨٢٩ (نفي) (نفي العلم بالحكم بحري  
 مجرى نفي الحكم) : ٨٢٩ (دليل النفي) :

٦٩١، (وقد يحصل في الكذب...) :  
 ٦٩٢ (لا يجوز عليه معنى)  
 ٨١٤ ، (لا يمكن القول بانه خلقها  
 لنفعه، ولا يجوز ان يكون للنفع الذي  
 يجري مجرى موصوف ولا للنفع  
 الذي هو موصوف ولا يجوز ان يكون  
 النفع فيه هو التكليف) : ٨١٥ ،  
 (ويمكن ان يقال : انه خلق الطعوم  
 وما اشبهها للنفع الذي هو وجوب  
 تجنب الانتماع بها عاجلاً لئلا يتحقق  
 الشواذ بذلك وقد دفع لاجمعه مدعة)

٨١٦، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٣

الصفات (تقدير...) : ٦٧٧، ٦٩٤، ٧٨٩

٨٢٦

النفل (معرفاً ومنكراً) : (صفة...) : ٦٣ ،

١٣٤ ١٣٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٨ ،

١٦٧، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٥٧ ،

النفي (معرفاً ومنكراً) ٢٥٨ (استصحاب نص

الإثبات اذا تقابلوا وتعلقا جميعاً بالشيء

الواحد على وجه واحد) : ٢٥٩ ،

|                                       |                                       |
|---------------------------------------|---------------------------------------|
| ٧٥٠، ٣٥٤                              | ٨٣٣، (طريقة النقي): ٨٣٤، (اعتبر       |
| الكثرة (معرفة ومكثرة، مفرداً وجمعاً): | في نقي الأمور نقي ورودها بأثباتها ولم |
| ٢٢١، ١٩٨                              | يعتبر في أثباتها نقي ورودها بنقيها):  |
| ٤٤٨، نكوب                             | ٨٣٦، ٨٣٥.                             |
| النكير (الامساك عن .) ٦٥١، ٥٣٧        | الانقضاء (بلا م وبدونه) ( من لقص) .   |
| ٧٦٨، ٧٥٦، ٦٥٣                         | ٤٥٣، ٤٥٢.                             |
| الحوال ١٥١، ١٣٢، ١٢١، ٨٦، ٦٣، ٦٢      | القص (ومشتقاته) (نقص العرص) ٥٧٢       |
| ١٥٥، ١٥٢                              | (نقص الطهر): ٧٢٨، (انتقاض             |
| سوح (بلا م ولا معه) ١٥، ١٤، ٩         | الطهر بالفاء (خدين) ٧٣٢،              |
| النهي (بلا م ولا معه): ٦، ١٦، ١٩، ٢٩، | (ينقص بعضهم على بعض) ٧٦١،             |
| ٥٤، ٥٣، ٣٦، ٣٥، ٣٣، ٣٢                | ٧٦٢، ٧٧٠، ٧٧١ (انتقاض حد)             |
| (... يقتضي فساد المهي عنه):           | ٨١٦، ٨٠٨                              |
| ٥٤، ٥٣، (... عن الشيء يقتضي           | النقل (بلا م وبدونه، ومشتقاته): ١٣،   |
| الأمر بتركه) ٦٤، ٦٣، ٥١، ٥٦           | ٦٢٢، ٣٦٣، ٣٥٥، ٣٢٧، ٣٢٦               |
| ٨٥ تا ٨٨، ٩٨، ١٠٢ تا ١٠٤              | ٨٣٥.                                  |
| (... المعلق بشرط): ١١١، (...)         | نقص ٣٢، ٢٩                            |
| لشروط، (الطبق) ١١٣، ١٦٦،              | السكر (بلا م وبدونه) ١٢٤، ١٢٢، ١٨٠،   |
| (... قد يكون على سبيل التوبيخ         | ١٨٣، ١٨٢، ١٧٩ (نكاح الأمهات) .        |
| والتعنيف): ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦،             | ١٨٦ (نكاح ائمة، نكاح المحترم .        |
| (... يحصى القول بخلاف الأمر، ..       | نكاح الشغار): ١٨٩، ٢٩٩، ٣٥٣،          |

|   |                                   |
|---|-----------------------------------|
| ٧٠٠، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٦، ٦١١                 | تابع للكرامة . . من حيث نفسه      |
| ٧٠١                                     | لا يدلّ على الحرمة كالأمر على     |
| البينة ١٤٩، ١٤٨، (بينة لوجوب - قصد      | الوجوب لكن بينها فرق في أن .      |
| الوجه) ١٩٣، ٢٧٤، ٧٢٥                    | يدلّ من الخارج على الحرمة بخلاف   |
| و                                       | الأمر . . يقتضي فتح العمل والقبح  |
| الواجب (معرفاً ومنكراً، مدكراً ومؤثراً، | يجب أن لا يعمل) ١٧٥٠ . (مع        |
| مردأً وحملاً) ٢٥، ٥٠، ٥٢، ٥٥٥           | الاطلاق كالأمر لا يقتضي المرة ولا |
| ٨٠، ٧٢، ٧٠، ٦٨، ٦٤، ٦٢، ٦١              | التكرار ويحتمل لكل وقت مستقبل     |
| ٨٦ . (المصنّف) ٨٨، ٨٧، ٩٠               | ... عن شيء ليس أمراً بضده         |
| (على جهة التحجير) ٩٢، ٩٣                | لفظاً ولا معنى كما مضى في الأمر): |
| ٩٦ . (وبقولون . . واحد لا يعينه)        | ١٧٦ ١٧٨٥، (... عن الفعلين على     |
| ٩٧، ٩٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٠              | سبيل التخيير يرجع الى اشتراط      |
| ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٣                 | عن كل واحد منها بوجود الآخر):     |
| (المصنّف، والموسّع): ١٥٤                | ١٧٩، (... في اللغة وحرف أهلها     |
| ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٧                 | لا يقتضي فساداً ولا محنةً وانما   |
| ١٩١، ١٩٤، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٨١                 | يقتضي الفساد بدليل منفصل):        |
| ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٣٦                 | ١٨٠، ١٩٠، ١٩٥، ٢٧٩، ٣١٠           |
| ٥٦٤، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٨                 | ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥ . (بعد الأمر)       |
| ٥٩٠، ٥٩٢، ٦٢٩، ٦٦٦ . (لا                | ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣١، ٥        |
| من كونه على صفة لها وجه): ٦٩٩           | ٤٣٩، ٥٧٢، ٥٨١، ٥٨٦، ٦٠٨           |



٥٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧،  
 ٨٨، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٢،  
 ١٠٤، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٧،  
 ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٤،  
 ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤،  
 ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ١٥٦،  
 ١٥٨، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣،  
 ١٨٨، ١٩٣ (موسع، مصدق)،  
 ١٩٤، ١٩٥، (وجوب عيني)،  
 (وجوب كمالي): ١٩٦، ١٩٧،  
 ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، (يشتس  
 على الصلحة ويزيد عليها): ٢٢٠،  
 ٢٢٣، (صلاحاً لا وجوباً): ٢٢٧،  
 ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٦٧، (وجوب  
 العمل بخبر الواحد): ٢٨١، (وجوب  
 ما لا يتم ما كلفناه الآله): ٣٢٣،  
 ٣٣٩، (وجوب الصلوة على النبي):  
 ٣٥٥، ٣٥٦، (إشارة الى وجوب  
 الموافقة الالتزامية): ٣٨٤، ٣٨٥،

(الواجبات في الشرع لا يجب الا  
 لكونها الطاقاً): ٧٠١، ٧٤٥، ٨٠٥،  
 ٨٠٦.

الواحد (معرفاً ومكثراً، مذكراً ومؤنثاً).  
 (واحدة لا عينها): ٨٨، ٩٠،  
 ٩٤، ٩٥، ٩٧، (الواحد - المفرد):  
 ٢٣٤، (قيل: ان اسم طائفة يقع على  
 لواحد): ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٦٣١،  
 ٦٣٢، ٦٤٧ (واحدة جمعية): ١٠٦،  
 (تصلاق الثلاث تقع منه واحدة)

٨٠٣

واسطة (بلا...): ٤٩٩.

وجدان عيب (وجد به عيباً): ٣٠٩.

الوجوب (مع اطلاقه بدونه وبعض مشتقاته)

(... المسبب عن السبب): ٢، ١٠،

٢٥، ٤٣، ٥١، ٦٤، (إشارة الى

وجوب الاحتياط في مورد العلم

الاحتمالي): ٦٥، ٧٠ (وجوب لبيان)

٧١، (وجوب اليقظ عند المراجعة

لا وقت لحظي): ١٢، ٧٤، ٧٦،

- الوجه (بلا لام ومعها) . (وجوه الاعمال)  
 ۱۵۰ . (وجوه لشرح) . ۳۲۲ .  
 .) انتهى يقع بها السبب ( ۳۳۱ ،  
 ) انتهى يقع الفعل عليها ( ۴۳۴ ،  
 ۵۸۱ . ۵۷۴ . ۵۷۳ (وجوه انصاف) .  
 ۵۸۵ .) . (القبسية) : ۷۲۲ (وجوه  
 انعم و طس) ۸۱۱ (وجوه انفس)  
 ۸۱۲ . ۸۱۳ ، (وجوه المسامح) : ۸۲۲  
 (وجوه الاسحقاق العقلية) ۸۲۵ .  
 الوجه (بلا لام ومعها) : (وجه الوجوب  
 ولدب) ۶۷ . ۶۵ . ۲۵ .) . (بدي  
 تعلق به الامر) ۹۸ . ۹۶ . ۶۸ ،  
 ۱۲۳ . ۱۴۸ . ۱۵۱ . ۱۶۷ تا  
 ۱۶۹ (ان ينوي بها اداء الواجب =  
 قصد الوجه) : ۱۹۱ ، ۲۹۱ ، ۳۶۱ ،  
 ۴۲۱ . ۴۲۵ . ۴۳۱ . ۴۳۲ ، (اشارة  
 الى ان الحسن والقيح بالوجوه  
 والاعتذار) ۴۳۴ تا ۴۳۶ ، ۵۷۲ تا  
 ۵۷۵ ، ۵۷۹ (.... الذي يدل عليه  
 ۴۱۸ . ۴۲۳ . ۴۳۳ .) (وجوب مطلق  
 و .. مشروط) . ۴۳۴ . ۴۳۵ . ۴۵۶ ،  
 ۴۶۰ . ۴۶۱ . ۴۷۴ ، (وجوب عقلي ،  
 وجوب سمعي) ۴۸۳ . ۴۸۴ . ۵۱۰ ،  
 ۵۱۶ . ۵۲۰ . ۵۲۱ . ۵۲۴ . ۵۲۵ ،  
 ۵۲۷ . ۵۳۰ . ۵۳۱ ، (وجوب العمل  
 بالتقاء الختامين) ۵۳۲ . (صريقة  
 وجوب التحرر عن المصرت) ۵۳۴ ،  
 ۵۳۵ . ۵۴۲ . ۵۴۴ . ۵۴۶ . ۵۵۵ ،  
 (وجوب شكر النعمة ، وجوب النظر  
 في معرفة الله) ۵۷۱ . ۵۷۳ . ۵۷۴ ،  
 ۵۷۸ تا ۵۸۳ ، (وجوب التماسي)  
 ۵۸۴ . ۵۹۱ . ۵۹۴ ، (وجوب  
 النظر في المعرفت) ۵۹۹ . ۶۱۲ ،  
 ۶۱۴ . ۶۴۵ . ۶۶۶ (وجوب النظر  
 في معرفة الله ، وجوب معرفة الرسل ،  
 وجوب التوجه الى القبلة) : ۶۷۷ تا  
 ۶۸۰ . ۶۹۹ . ۷۰۲ . ۷۴۶ . ۷۷۸ ،  
 ۸۰۹ ، ۸۲۵  
 الوجود (بلا لام ومعها) . ۴۵ . ۴۸ . ۴۸۰ .

|  |  |
|--|--|
| الأمر لا يقدح فيه ترك الأمر والوجه     | وصية (عشتقناها) ٧٩١، ١٣٧.                    |
| الذى يدل عليه الفعل يقدح):             | الوضع (عشتقناها): ١٠٤، ٨، (وضع اللغة):       |
| ٥٩١، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٣، ٥٨١                | ٥٠، ٤٣، ٤٢، ٤٠، ١٩، ١٨، ١٥                   |
| ٦٧٩، ٦٧٨، ٥٩٦ (وجه المصلحة):           | ٥٣، ٥٥، ٦١، ٦٦، ١١٥، ١٢٢                     |
| ٦٨٥، ٦٨٤، ٧٠٢، ٧٢٧، ٧٢٠، ٧٢٢           | ١٢١، ١٢٦، ١٨٩، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٨                 |
| ٨٢٠، ٨١٦، ٧٢٣                          | ٢٠٢، ٢٠٤، (غير ما وضع له)                    |
| الوحدة: ٢٢٩                            | ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٨                      |
| الوحى (بلا لام ومعها) ومشتقاته: ٤٦٧.   | ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٢٦                      |
| ٥٨٩، ٤٦٩، ٥٩٠، ٦٠٠، ٦٠٢                | ٣٢٧، ٣٩٧، ٤٢١، ٦٤٨، ٦١٢                      |
| ٦٦٩، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٢٨                     | الوضوء (عشتقناها): ٨٤، ٨٣، ١٨، ١١١           |
| الوديعه (بلا لام ومعها): ١٥٥، ١٥٤، ١٥٢ | ١٥٤، ٣١٩، ٤٣٩، ٧٣٠، ٧٤٤                      |
| (د و دعة) ١٩٤، ٥٦٤، ٦٩٩                | الوعيد (من حال العناى الوعيد): ٣٥ (اقرآن...) |
| ٨٢٥، ٨٠٢، ٧٠١                          | بهذا الأمر هو الدلالة على وجوبه):            |
| ورثه (عشتقناها) ٣١٨                    | ٦٧، ٦٨، ٣١٤، ٣٥٧، ٥١٦                        |
| ورع (ومن شروط المعنى ان يكون ورعاً     | ٧٧٧.   |
| دياً صيناً عدلاً متزهاً): ٨٠٠.         | الوقت (بلا لام ومعها): (وقت الوجوب):         |
| الورود (اشارة الى الورود أو الحكومة):  | ١٣٧، ١٤٠، (وقت خطاب وقت                      |
| ٦٩٨                                    | الحاجة) ١٤٣، ١٤٢، (امطار                     |
| ورود (نعمه، أى نعمه) ٥٢٠، ٥١٩.         | للعباداة والفواصل عنها والعبادة، فاصلة       |
| ٧٧١، ٥٢٢                               | عن الوقت) ١٤٥، ١٤٧، (وقت                     |

- الوقوف، وقت لوحوب ( ۱۵۱ . الوقوف معرفة ۱۱۷ .  
وقت لاداء ) ۱۵۶ ( المصیق ) وکیل ۱۱۵  
۱۹۴. ۱۵۸ ( وقت الحاحه و مصدحه ) اولاية ( مشتقها ) ( ولاية الصدقات ) :  
۳۸۱. ۳۷۹. ۳۷۴. ۳۶۳. ۳۶۰. ۵۳۶ ، ( ولاية امرأة على نفسها )  
۴۳۸. ۴۳۵. ۴۳۲. ۳۹۰. ۳۸۶ . ۶۸۷ ( الرجوع عن الولاية ) : ۷۲۷  
۴۳۹ ( وقت اسروح ) ۵۷۳. ۴۷۳ . ۵۷۲. ۵۹۰. ۵۹۴  
الوقوف ( بلام و لامعه ) . في مصص الامر  
من الاجاب والندب ( ۷۳. ۵۱ )  
في مطلق الامر بين التكرار والمره  
۱۸۱. ۱۴۴. ۱۴۳. ۱۴۱. ۹۹ .  
( و حوب لوقف عند عدم دليل )  
۸۰۸. ۶۳۶. ۳۴۷. ۲۵۴. ۲۵۱ .  
۸۰۹ .  
الوقوف ( باللام و معه ) ۴۷۱ . ( الخلاف  
في ( ۵۴۷ ( وقوعه و وقوع  
صدّه ) ۵۹۳  
وقوع التملك . بيع ۱۲۲ .  
وقوع لبيونة والفرقة باطلاق ۱۲۲  
الوقوف بين لوحوب وندب ۵۴ .  
هل يتكرر الامور به تكرر الامر . ۱۲۵ .  
هل يجوز مع اختلاف الصحة اتباع بعضهم  
دون بعض . ۶۵۵ .

## ي

|                      |   |
|----------------------|---|
| ٠٧١٥٠٧٠٦٠٧٠٥٠٦٦٨٠٥٦٤ | اليك (ملا لام ومعه): (صاحب اليك) ٨٢٤          |
| ٠٧٤٤٠٧٢٦٠٧٢٥٠٧٢٠٠٧١٦ | اليقين (يجب حمله على . وهو الاقل في           |
| ٨٢٩                  | الفائدة): ٧٩٠٠٦٥٠                             |
| يوم الجمعة ٨٣٥       | اليقين (ملا لام ولا معه). (اعتقاد اليقين) ١١٤ |
| يوم القبة ٧٧٢        | ٢٤٥٠٢٤٤٠١٥٣ (شاهدو )                          |
|                      | ٤٤٨٠٤٤٧٠٤٠٦٠٢٩١٠٢٩٠                           |

## فهرست بلاد و امكنه

|                                 |                                   |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| عرفه: ٢٩٢.                      | بلد: ٧١٥.                         |
| الكوفة: ٦٤٤.                    | بعداد ٥١٤، ٥٠٣                    |
| المدينة: ٦٤٤، ٦٤٣.              | بيروت (پاورقی) ٥٩ و ٢٧            |
| مصر (پاورقی): ٤٨١، ٩١، ٥٨، ٢٧٠. | تهران (پاورقی) ٥٥٢، ٥٣٣، ٤٧٢، ٤٧٠ |
| مكة: ٨٣٢، ٧١٥، ٦٦٧.             | ٥٦٣                               |
| واسط: ٥١٤.                      | الحريرة (پاورقی) ٢٧               |
| الهند (پاورقی): ٤٨١.            | حنين ٧١٥                          |
| اليمن: ٧١٠.                     | الروم: ٥٥٦.                       |
|                                 | الشام: ٥٠٣.                       |

## فهرست اشعار و امثال

صفحه

قال الشاعر:

«لِأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ».

٢٧

ومن أمثال العرب:

«لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ».

٢٧

قال الشاعر:

«تُخْرِئُنِي الْعَيْنَانِ مَا الْقَلْبُ كَانَهُ»

٢٨

قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْطًا قَلَمَهُ

قَدْ نَمَنَى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

٣٦

قول الشاعر:

«إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابِشِ الْهَمَامِ»

وَلَبِثِ الْكَتِيبَةَ فِي الْمُرْدَحِمِ»

١٢٨

قول الشاعر:

«وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَوَارَى».

٢٤٦

## فهرست مطالب

| صفحه   | مقدمه الكتاب   |
|--------|--|
| ۷-۱    |  |
| ۱۰-۷   | باب الكلام في الخطاب وأقسامه وأحكامه.  |
| ۱۳-۱۰  | البحث في الحقيقة والمجاز ، وفي كون الحقيقة مطردة.                              |
| ۱۴-۱۳  | فيما به يُعرف 'كون' للتعطف حقيقة.  |
|        | يبحر في المجاز اتعدى عن الموارد التي استعمله فيها أهل اللغة إلى نوعها وقيلها . |
| ۱۵-۱۴  |  |
| ۱۷     | في جواز الاشتراك ووقوعه.   |
| ۱۹-۱۷  | في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى.   |
| ۲۲-۲۰  | في حذف العلم وأقسامه ، وما يوحى من الدلالة.                                    |
| ۲۴-۲۳  | في لطف وما يحصل عنده (أي الأماز).  |
| ۲۶-۲۴  | في عدم اعتبار اللفظ في أصوابة المعنى.  |
| ۱۷۴-۲۷ | باب القول في الأمر وأحكامه وأقسامه.  |
| ۳۵-۲۷  | فصل في الأمر واشترائه بين القول والمعل.  |
| ۳۸-۳۵  | فصل في وجوب اعتبار الرتبة في الأمر.  |
| ۴۱-۳۸  | فصل في صيغة الأمر واشترائها بين الوجوب والإنابة.                               |
| ۵۱-۴۱  | فصل فيما به صار الأمر أمراً.   |



صفحة

فصل في اشتراك الأمر بين لوجوب واستدب لعة واحتصاصه بالوجوب شرعاً

٧٣-٥١

فصل في حكم الأمر الوارد بعد الخطر.

٧٥-٧٣

فصل في أن الكفار يحاطون بأشرائع

٨١-٧٥

في دخول العبد والمرأة والصبي تحت الخطاب.

٨٢-٨١

فصل في دلالة الأمر على وجوب المقدمات اوجوبية.

٨٥-٨٣

فصل في أن الأمر بالشئ ليس ينهي عن صده نكاحاً ولا معنى

٨٨-٨٥

فصل في الأمر بالشئ على وجه التحجير.

٩٩-٨٨

فصل في أن الأمر المطلق هل يقتضي المرة أو التكرار

١٠٩-٩٩

فصل في أن الأمر المعلق بشرط أو صفة هل يكرّر بتكرارهما

١١٥-١٠٩

فصل في أن القصاص يحتاج إلى دليل جديد

١٢١-١١٦

فصل في أن الأمر هل يقتضي الإجزاء؟

١٢٥-١٢١

فصل في أن الأمور نه يتكرر متكرر الأمر

١٢٨-١٢٥

فصل في الأمرين المعطوف أحدهما على الآخر وأقسامهما

١٣٠-١٢٨

فصل في أن الأمر هل يقتضي الفور أو التراخي؟

١٤٥-١٣٠

فصل في الأمر الموقت وأقسامه وأحكامه

١٥٩-١٤٥

فصل في أن الأمر لا ينحل تحت أمره

١٦١-١٥٩

فصل في الشرط التي معها يحس الأمر بأصل

١٧٤-١٦١

باب في أحكام النهي

١٩٦-١٧٤

فصل في أن النهي لا يصح له تحصنه

١٧٤

صفحه

|         |  |
|---------|--|
| ۱۷۵     | في عتبار الرتبة في التهي   |
| ۱۷۵     | في أن التهي يحصر القول بخلاف الأمر                                 |
| ۱۷۶     | في احتمال التهي المطلق للتكرار والمرة                              |
| ۱۷۶     | في أن الفور ممكن في التهي كالأمر بخلاف التخيير في الأوقات المستتقة |
| ۱۷۶     | ليس التهي عن الشيء أمراً بضده لفظاً ولا معنى                       |
| ۱۷۹-۱۷۷ | فصل في صحة دعوى التخيير في التهي                                   |
| ۱۹۵-۱۷۹ | فصل في أن التهي هل يقتضي فساد المهية عنه                           |
| ۱۹۱     | في أقسام تأثير المهية عنه في الشروط الشرعية                        |
| ۱۹۵-۱۹۱ | في حكم الصلوة في الدار المغصوبة                                    |
| ۱۹۷-۱۹۶ | فصل فيما يقتضيه الأمر من جمع أو آحاد                               |
| ۲۴۳-۱۹۷ | باب الكلام في العموم والخصوص                                       |
| ۲۲۹-۲۰۱ | في اشتراك ما يدعى أنه للعموم بين العموم والخصوص                    |
| ۲۳۴-۲۲۹ | فصل في ذكر أقل الجمع والخلاف فيه                                   |
| ۲۳۷-۲۳۴ | فصل في بيان معنى أن العموم مخصوص                                   |
| ۲۳۸-۲۳۷ | فصل في أنه تعالى يجوز أن يحاطب بالعموم ويريد بالخصوص               |
| ۲۴۱-۲۳۸ | فصل في أن العام المحصوص يكون مجازاً أم لا ؟                        |
| ۲۴۳-۲۴۲ | فصل فيما به يتصور العام خاصاً                                      |
| ۳۲۳-۲۴۳ | باب في أنواع التخصيص   |
| ۲۴۸-۲۴۴ | فصل في تخصيص العموم بالاستثناء وأحكامه                             |

صفحة

|  |         |
|--|---------|
| فصل " في أن الاستثناء المتعقب لجمل من يرجع إلى الجميع أو إلى ما به فقط ؟ | ٢٧٣-٢٤٨ |
| فصل " في قبول شهادة القاذف بعد التوبة                                    | ٢٧٣-٢٧١ |
| فصل " في تخصيص العموم بالشرط   | ٢٧٤-٢٧٣ |
| فصل " في المطلق والمقيد  | ٢٧٧-٢٦٥ |
| فصل " في المحصنات المنعصلة الموجبة للعلم                                 | ٢٨١-٢٧٧ |
| فصل " في التخصيص بأخبار الآحاد   | ٢٨٣-٢٨١ |
| فصل " في تخصيص العموم بالقياس  | ٢٨٨-٢٨٣ |
| فصل " في تخصيص العموم بأقوال الصحابة                                     | ٢٨٩-٢٨٨ |
| فصل " فيما ألحق بالعموم وهو خارج عنه                                     | ٢٩٤-٢٩٠ |
| فصل " في تغيير ما يصح دخول التخصيص فيه مما لا يصح                        | ٢٩٥     |
| فصل " في تخصيص الإجماع   | ٢٩٦     |
| فصل " في العادة التي ينشأ عن تخصيص العموم إليها                          | ٢٩٨-٢٩٧ |
| فصل " في الاستثناء والشرط إذا تعلقا ببعض ما دخل تحت العموم               | ٣٠٥-٢٩٨ |
| في الجمل المتعاطفة المخصوص بعضها   | ٣٠٣     |
| فصل " في تخصيص قول لسي - ص - معنه  | ٣٠٦     |
| فصل " في تخصيص العموم بالعادات   | ٣٠٧-٣٠٦ |
| فصل " في أن العموم إذا حرج على سب حاصر لا يجب قصره عليه                  | ٣١١-٣٠٧ |
| فصل " في تخصيص العموم بذهب الراوى  | ٣١٣-٣١٢ |

صفحه

|         |  |
|---------|--|
| ۳۱۴-۳۱۳ | فصل "أ" لأخبار كالأو مر في حوار دحيون شخصيص فيها                   |
| ۳۱۵-۳۱۴ | فصل "ب" ذكر بعض الحمله لا يخص به العموم                            |
| ۳۲۰-۳۱۵ | فصل "ج" في بناء العام على الخاص                                    |
| ۳۲۳-۳۲۰ | فصل "د" في حكم عموميش إذ تعارضا                                    |
| ۳۹۰-۳۲۳ | باب الكلام في المجمل والبيان                                       |
| ۳۲۸-۳۲۳ | في المجمل والبيان واقسامهما  |
| ۳۲۹-۳۲۸ | فصل "هـ" في معاني مصطلحات الباب                                    |
| ۳۳۰-۳۲۹ | فصل "و" في حقيقة البيان  |
| ۳۳۲-۳۳۱ | فصل "ز" في الوحده التي يقع بها البيان                              |
| ۳۳۷-۳۳۲ | فصل "ح" في ان تخصص للعموم لا تشع من تشعش بظاهرة                    |
| ۳۳۹-۳۳۸ | فصل "ط" في ذكره بحد من لأفعل إلى بيان وما لا يحرج الى ذلك          |
| ۳۴۲-۳۳۹ | فصل "ي" في وقوع البيان لأفعال                                      |
| ۳۴۳-۳۴۲ | فصل "ك" في تقديم القوب في بيان على الفعل                           |
| ۳۴۵-۳۴۳ | فصل "ل" في أنه هل يجب أن يكون البيان كالمجمل في التفوق وغيره       |
| ۳۵۹-۳۴۵ | فصل "م" في تمييز ما تحقق بالمجمل وليس منه أو أدخل فيه وهو خارج عنه |
| ۳۶۱-۳۶۰ | فصل "ن" في ذكر حوار تأخير التبيين                                  |
| ۳۶۲-۳۶۱ | فصل "س" في أن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة                  |
| ۳۹۰-۳۶۲ | فصل "ع" في تأخير اسباب عن وقت الحظ                                 |
| ۳۹۱-۳۹۰ | فصل "ف" في جواب سماع المحاطب العام وان لم يسمع البعض               |
| ۴۱۳-۳۹۲ | فصل "ق" في عدم دلالة الوصف على المفهوم                             |

صفحة

في عدم الفرق بين الوصف وغيره من الشرط والعيبة وعدد في عدم الدلالة على المفهوم  
٤١٦

٤٧٥-٤١٣

باب الكلام في السح وما يتعلق به

فصل في حد السح ومهم حكمه ، وفي شرائط السح وأقسامه  
٤٢١-٤١٣

فصل في الفرق بين الداء والسح والتمحيص  
٤٢٣-٤٢١

فصل في ما يصح فيه معنى السح من أفعال المكلف  
٤٢٤-٤٢٣

فصل في ما يحس من السح بعد الأمر ولأمر بعد النهي  
٣٢٥-٣٢٤

فصل في الدلالة على حوار سح انشراح  
٤٢٦-٤٢٥

فصل في دخول السح في الأحبار  
٤٢٨-٤٢٦

فصل في حوار سح الحكم دون التلاوة وسح التلاوة دونه  
٤٢٩-٤٢٨

فصل في حوار سح العدة قبل فعلها  
٤٣٠-٤٢٩

فصل في أنه لا يجوز سح شيء قبل وقت فعله  
٤٤٣-٤٣٠

فصل في أن الزيادة على النص هل يكون سحاً أم لا ؟  
٤٥٢-٤٤٣

فصل في أن التقصير من النص هل يكون سحاً أم لا ؟  
٤٥٥-٤٥٢

فصل في حوار سح الكتاب ، الكتاب ، والسنة بالسنة  
٤٥٦-٤٥٥

فصل في سح الإجماع والقياس ومحو القوم  
٤٦٠-٤٥٦

فصل في حوار سح القرآن بالسنة  
٤٧٠-٤٦٠

فصل في حوار سح السنة بالكتاب  
٤٧١-٤٧٠

فصل في ما به يُعرف كون أسامخ ناسحاً والمسوخ منسوحاً  
٤٧٢-٤٧١

صفحة

|         |  |
|---------|--|
| ٤٧٥-٤٧٢ | فصل فيما به يُعترفُ تاريخُ الناسِ و مسوح                                   |
| ٤٧٦     | تدكي   |
| ٥٥٥-٤٧٧ | باب الكلام في الأخبار (آغار قسمت دوم)                                      |
| ٤٨١-٤٧٧ | فصل في حد الخبر و مهم أحكامه   |
| ٤٨١     | فصل في أن في الأخبار ما يحصلُ عنه نعم                                      |
| ٤٨٤-٤٨٢ | فصل في أقسام الأخبار   |
| ٥١٠-٤٨٤ | فصل في صفة العلم اوقع عند الأخبار (نه ضروري أو مُكتسب)                     |
| ٤٨٨-٤٨٥ | توقف المصنف في صفة هذا العلم ووجهه   |
| ٤٩٠-٤٨٨ | في أدلة من مذهب سن الضرورة و لحوابه  |
| ٤٩٣-٤٩١ | في ما احتضن به المصنف من شرط حصول العلم الضروري و دفع الإشكال عنه          |
| ٤٩٦-٤٩٤ | في شروط اعتسرها العلم بذلك و أدلتها  |
| ٤٩٨-٤٩٦ | في شبهة السليحي أن العلم الحاصل من الأخبار لا يجوز أن يكون ضرورياً و ردّها |
| ٥٠١-٤٩٨ | في شروط ما يحصلُ عنه العلم بماثل و بطريق                                   |
| ٥٠١     | في اشتراط ثبوت اشتراط في جميع الطبقات                                      |
| ٥٠٤-٥٠١ | في لطريق التوصل إلى العلم بثبوت هذه الشرائط                                |
| ٥٠٧-٥٠٤ | فيما به يُعلم ثبوت اشتراط في جميع الطبقات                                  |
| ٥١٠-٥٠٧ | فيما يلحق بما يُعلم صدقه   |

صفحة

- ٥١٥-٥١١ فصل " فيما يُعلمُ كدنه من الأحبارِ باصطرارٍ أو اكتسابٍ
- ٥١٦-٥١٥ فصل " فيما لا يُعلمُ كونه صدقاً ولا كذباً من الأحبارِ
- ٥١٩-٥١٧ فصل " في أنَّ خبرَ الواحدِ لا يوجبُ العمَّ
- ٥٢٨-٥١٩ فصل " في ذكرِ الدلالةِ على جوارِ التَّعَدِّ بالعملِ بخبرِ الواحدِ
- ٥٢٨-٥٢٢ في أدلَّةٍ مَنْ مَنَعَ من جوارِ التَّعَدِّ بخبرِ الواحدِ والجوابِ عنها
- ٥٢٧ في وجهِ الفرقِ بينِ الأُصُولِ والنُّزُوعِ في جوارِ التَّعَدِّ بخبرِ الواحدِ
- فصل " في إثباتِ التَّعَدِّ بخبرِ الواحدِ أو بغيرِ ذلك؟ وأبَّ الصَّحِيحِ عدمُ ورودِ التَّعَدِّه
- ٥٥٤-٥٢٨
- في أدلَّتِهِ القائلينَ بوردِ التَّعَدِّ بخبرِ الواحدِ والجوابِ عنها
- ٥٥١-٥٣١ في الإشارةِ إلى كلامِ أبي عبيدٍ الحُثُثِيِّ في العملِ بقولِ الأئِمِّينَ والجوابِ عنه
- ٥٥٤-٥٥١
- فصل " (في أنَّه مع عدمِ العملِ بخبرِ الواحدِ لا وجهَ للكلامِ في فروعٍ هـ لأصل)
- ٥٥٥-٥٥٤
- بابُ صِفَةِ الْمُتَحَمِّلِ لِلخَبَرِ وَالْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ وَكَيْفِيَّةُ الْفَاطِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ
- ٥٦٢-٥٥٥
- في إساءةِ والمكانةِ والاجازةِ
- ٥٦٢-٥٦٠
- بابُ الْكَلَامِ فِي الْأَعْمَالِ
- ٦٠٣-٥٦٢
- فصل " في ذكرِ حدِّ العملِ والتَّشْبِيهِ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ مَهْمُ "حُكَاةِ
- ٥٦٨-٥٦٢
- في جُمْلَةٍ مِنْ تَقْسِيَمَاتِ الْفِعْلِ
- ٥٦٧-٥٦٢

صفحة

- في الفرق بين محظور وانكروه . وفي بعض تعبيرات الفقهاء في هذا الباب  
٥٦٨-٥٦٧
- فصل في ذكر اختلاف لفاعلين في هذه الأفعال  
٥٧٠-٥٦٨
- فصل في أن "نعفل" لا يوجب انتفاع الشيء - ع - في أفعاله  
٥٧٢-٥٧٠
- فصل في معنى التأتى بالتأى ص  
٥٧٦-٥٧٢
- فصل في أن "السمع" قد دل على وجوب التأتى - ع - في جميع أفعاله إلا  
ما حُصّ به  
٥٧٧-٥٧٦
- فصل في أن أفعاله هل على الوجوب أم لا ؟  
٥٨٥-٥٧٨
- فصل في الوجوه التي يقع عليها أفعاله - ع - وطريق معرفة ذلك  
٥٩٣-٥٨٥
- فصل في أنه هل يصح في أفعاله - ص - التعارض أم لا ؟  
٥٩٥-٥٩٣
- فصل في أنه هل كان الشيء متعدياً بشرائع من تقدمه من الأسباب ؟ ع ٥٩٥-٦٠٣
- باب الكلام في الإجماع  
٦٠٦-٦٠٣
- في حجة الإجماع وبيان علتها ودليها ، ورد أدلة من ثنها وجه آخر أوها  
٦٢٥-٦٠٢
- فصل في الإجماع هل هو حجة في شيء مخصوص أو في كل شيء ؟  
٦٣٠-٦٢٥
- في أد المسائل كسألة واحدة في هذا الباب  
٦٣٠-٦٢٩
- فصل في ذكر من يلدل في الإجماع الذي هو حجة  
٦٣٣-٦٣٠
- فصل في أن إجماع أهل كل الأعصار حجة  
٦٣٤-٦٣٣
- فصل في أن اقراض العصر غير معبر  
٦٣٤



صفحة

فصل في أن الإجماع بعد الخلاف من بريل حكم اختلاف أم لا ٦٣٧-٦٣٥

فصل في أن الأمة قد حلفت على قولين أو أكثر فاته لا يجوز حديث قول  
رئد ٦٣٧-٦٣٩فصل في أن الصحابة قد علفت معتبين أو استدلت بدليلين من يجوز لمن  
عدهم أن يعمل وينسب غير ذلك ٦٣٩-٦٤١

فصل في أن الإجماع على أنه لا فصل بين المسائل من شفع من الفصل بينهما

٦٤١-٦٤٣

فصل في أن إجماع أهل المدينة ليس بحجة ونحو حديثه ٦٤٣-٦٤٤

فصل في أن موافقة إجماع الأمة بمضمون خبر من شأنه على أنهم تعبوا به  
ولأجله ٦٤٥فصل في أنه من نحو أن سحتموا على لحكم من طرق الاحتماد أو لا يجوز  
ذلك ٦٤٦-٦٥٠فصل في قول إد مسهر بين الصحابة ولم يعترف له بحرف كيف حكمه؟  
٦٥١-٦٥٤فصل في حكم القول إذا وقع من لصحابي ولم يظنهر ولم يعترف له بحرف  
٦٥٤-٦٥٥

فصل في أنه من يجوز مع اختلاف صحابة أنماع بعضهم دون بعض ٦٥٥-٦٥٦

باب الكلام في القياس وما يستتبعه وينتج عنه ٦٥٦-٧٩٢

فصل يحتاج إلى تقديمه ٦٥٦-٦٥٨

فصل في أنه لا يجوز أن يعوض الله تعالى إلى الشيء ع- أو العالم أن يحكم في

صفحه

- الشَّرْعِيَّاتِ عَمْدًا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْتَارُ إِلَّا الصَّوَابَ ٦٥٨-٦٦٩  
 في ما اختاره بعد التأمل من حوار التَّقْوِيصِ في بعض الأقسام لا في جميعها  
 ٦٦٦-٦٦٢  
 فيما تعلق به مُؤَيِّسٌ في حوار التَّقْوِيصِ والجواب عنه ٦٦٧-٦٦٩  
 فصل في القياس والاحتياط والرأي ما هو؟ وما معنى هذه الألفاظ؟ ٦٦٩-٦٧٣  
 فصل في ذكر اختلاف الناس في القياس ٦٧٣-٦٧٥  
 فصل في حوار التشديد بالقياس ٦٧٥-٦٩٧  
 في إبطال قوب من أحاد القياس، وفيه إشارة إلى موارد حوار العمل بالظن وعدم  
 حوار ٦٧٧-٦٩٧  
 في أدلة طريق الإنسان قطعية الحكم ٦٧٩-٦٨٠  
 فيمن أحاد القياس من حيث يؤدي إلى نصد لأحكام وحواله ٦٨٠-٦٨١  
 فيمن أنظر القياس من حيث لا طريق إلى علته الظن ٦٨١-٦٨٩  
 في طريقة النظام ومن ناعته وحواله ٦٩٠-٦٩٣  
 في رد من نفي القياس من جهة أنه اقتصار على أدون الساببات ٦٩٣-٦٩٤  
 في رد من نفي القياس بأنه لو جازت العادة بالقياس في المروع لجازت في  
 الأصول ونحو ذلك ٦٩٤-٦٩٧  
 فصل في بى ورود العبادة بالقياس ٦٩٧-٧٩١  
 في رد من أثبت القياس من طريق العقل ٦٩٨-٧٠٤  
 في أدلة من قال بالقياس من طريق الشرع والجواب عنها ٧٠٥-٧٩١

صفحة

باب الكلام في الاجتهاد وما يتنسق به

٧٩٢-٨٠٤

في الاجتهاد والتعبد به وموارده

٧٩٢-٧٩٥

فصل في صحة معنى وسننى

٧٩٦-٨٠٤

فيما دل على حسن تقليد عامي للمعنى ودفع ما قد عابه

٧٩٦-٧٩٩

في صفات مفتي

٧٩٩-٨٠٠

في وجوب الترجيح عند اختلاف مفتين في اعم والدين، والتخير عند التساوي

٨٠١-٨٠٤

في وجوب وقوع نه دس حكيم

٨٠٢-٨٠٤

باب الكلام في الحظر والإباحة

٨٠٥-٨٢٧

في حد المباح والمحظور

٨٠٥-٨٠٨

في ان الأصل فيما يصح لا يتبع به ولا يصر فيه على حد هو الإباحة

٨٠٨-٨٢١

فيما سلب به محال، يحظر وحواله

٨٢١-٨٢٤

في ان الأصل في اصلي في العقل ويبس بموقفه على الشمع

٨٢٤-٨٢٧

كيفية الاستحقاق العقلي

٨٢٤-٨٢٧

باب في التافي والمستصحب للحال هل عليهما دليل أم لا ؟

٨٢٧-٨٣٧

في الدليل على النقي

٨٢٧-٨٢٩

في ان استصحاب المحال لا دليل عليه

٨٢٩-٨٣٣

في القوي ما من مقين في المسألة

٨٣٣-٨٣٦

في ان بناء بدلالة كاف في لتي خلاف الاثبات

٨٣٣-٨٣٦

في الاستدلال برأية اندمته

٨٣٦-٨٣٧

## فوائد واستدراکات

| استدراکات  | فوائد   |
|--|---|
| <p>پس از چاپ جلد اول، محقق ارجمند آقای محمدتقی دانش‌پژوه از وجود نسخه و تصحیح یکی از فضلا بر چاپ آن، اسجاست را آگاه ساختند.</p>  | <p>۱- در مقدمه، صفحه بیست و دو، سطر آخر، در باره کتاب دجیره آمده است که: «بر حسب فحصى که از طرف اینجانب بعمل آمده نسخه‌ای از آن در دست نیست»</p>  |
| <p>حقیقت این است که مرحوم «شیخ» در هیچ جای عده‌ی بی در کتاب در عده «میثد» برده، بلکه در اولین صفحه کتاب از عبارتی استفاده می‌شود که مرحوم «شیخ» ابدأ قریعه را ندیده است، می‌فرماید: «و لم یُعْهَدْ لأحدٍ من أصحابی فی هذا المبی الا ما ذکره شیخنا أبو عبد الله رحمه الله فی المختصر الذی له فی أصول الفقه ولم یستقصه وشد منه أشياء یحتاجُ إلى استراکیها و تحریرات غیر ما حررها وأن</p> | <p>۲- در صفحه بیست و هشت، سطر ۱۰ از مقدمه در باب تأثیر آراء «میثد» در نظرات دانشمندان متأخر، راجع به کتاب «عده الاصول» شیخ طوسی رحمه الله آمده که: «حتی در بعض موارد بحث معص که مشتمل بر صفحات عدیده است عیا از کتاب «ذریعه» اقتباس، و خود «شیخ» بر بدین معنی تصریح و اعتراف کرده است و در پاورقی آمده: «رجوع شود به سرفاسر مبحث قیاس از کتاب «عده الاصول».</p> |

## فوائت

## استدراکات

سَيِّدُنَا الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى أَدَامَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى  
كَثَرٍ فِي أَمَالِهِ وَمَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ شَرْحُ ذَلِكَ  
عَلِمَ يُصَنِّفُ فِي هَذَا الْمَعْنَى شَيْئاً يُرْجَعُ  
إِلَيْهِ وَيُجْعَلُ ظَهراً يُسْتَسَدُّ إِلَيْهِ

تدوین اولاً برای اینجانب بسیار  
موجب شگفتی است که مرحوم «شیخ» که  
در خواص مرحوم «سید» بوده بطوری که  
هر ماه از او ۱۲ دیار شهریته دریافت می‌داشته  
یعنی ۴ دیار بیش از آنچه دیگران دریافت  
می‌داشتند، و علاوه در طول ۲۳ سال از  
اواخر عمر «سید» ملایم او بوده چگونه  
در وجود این تصنیف که یکی از مهمترین  
مصنوعات «سید» است بی‌خبر بوده؟! و  
ثانیاً این تشابه شدید کتاب عدّه و دریه  
از لحاظ لفظ و معنی از چیست؟ ثالثاً این  
نقل قولهای مکرر «شیخ» از «سید» در  
عالب مسائل خصوصاً در بیمه دوم کتاب  
که بحر چهارمورد (صفحات ۳۴ و ۱۷۹ و

## فوائت

## استدراکات

۲۵۵ و ۲۹۰) هیچکدام را به کتابی از کتب  
سید مستند سموده استند کدام کتاب سید  
بوده است، آما سید بحر در ربعه تصنیف تقریباً  
کاملی در اصول فقه داشته و بلافاصله در اکثر  
مسائل آنری داشته که مستند شیخ بوده ۱۹  
بنظر اینجانب برای پاسخ به سؤالات  
موقوفه یکی از این جوابها باید متوسل شد

- ۱- به کتب و رسائل دیگر سید استناد  
می کرده، و بین آن کتب و رسائل و کتاب  
در ربعه نشانه کامل وجود داشته است، مخصوصاً  
یا ملاحظه آنچه خود سید در مقدمه در ربعه  
صفحه ۴ فرموده است «ولعلّ القلیل  
التأهّد من مسائل أصول الفقه بما لم أُنیل  
فيه مسألة مفردة مستقلة مستقصاة»  
لایبناً مسائله المهمات الکبار، و چه بسا  
همه و یا قسمتی از این مسائل در دست نیست.  
۲- اینکه مطالب را در مجلس درس  
از مرحوم مید اقتباس کرده است.

| فوات   | استدراکات  |
|--|--|
|  | ۳- از همین ذریعه اقتباس کرده لکن پیش از آنکه بصورت کتابی مستقل درآید.  |
|  | ۴- پس از نوشتن صفحات اول عده ویا پس از مرگ سید از همین ذریعه استفاده کرده و ذکر آیه علت غلب و یا احساس عدم صورت خودداری کرده است |
| ۳- صفحه ۸۳۹ (شماره ذیل ۳۶۲) در ذیل صفحه وعده شده است که در فهرس برای تعیین محل اصلی موضوع فهرست از شماره های سیاه استفاده شود. | به این وعده - مخصوصاً - در بهار خود کتاب - عمل شده است زیرا چاپخانه خود را از لحاظ شماره های سیاه در مضیقه نشان می داد.          |
| ۴- در صفحه ۸۸۹ سطر ۱۳ در ردیف حدیث: إنما الأعمال بالنية - در پرانتز  | اینجانب فراموش کرده ام که در کتاب ادعاء توان این روایت را دیده ام ؟ ولی  |

| قوائمت  | استدراکات   |
|---|---|
| آمده است: «هذه الرواية مع أن المعروف تواترها عندها السيد - فده - من أخبار الآحاد» | در کتاب درباره مرحوم شهید ثانی در صفحه ۱۵ نسی قواتر این حدیث شده، زیرا قواتر در وسط اسنادش طاری شده نه در اول. و نه همین علت در صفحه ۱۷ در مقدمه فرق بین مستفیض و مشهور این خبر را مشهور غیر مستفیض دانسته است. و در صفحه ۴۱ درباره همین حدیث گوید: «لأنه غریب فی طرفه الأولى لأنه مما تفرّد به من الصحابة عمره». |

پایان











